

صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي

تراجع التصنيع العالمي،
وتصاعد الحواجز التجارية



أكتوبر
٢٠١٩

صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي

تراجع التصنيع العالمي،
وتصاعد الحواجز التجارية



أكتوبر
٢٠١٩

©2019 International Monetary Fund
الطبعة العربية © صندوق النقد الدولي ٢٠١٩

الغلاف والتصميم: قسم الحلول المبتكرة في إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت،
صندوق النقد الدولي
الجمع التصويري: شركة AGS, An RR Donnelley Company

Cataloging-in-Publication Data

Joint Bank-Fund Library

الاسم: صندوق النقد الدولي
العنوان: آفاق الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي)
العناوين الأخرى: آفاق الاقتصاد العالمي | دراسة عرضية (صندوق النقد الدولي) | دراسات
استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية.
الوصف: واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي ١٩٨٠ | يصدر مرتين في السنة | بعض
الأعداد لها أسماء مواضيعية | بدأ إصداره بعدد مايو ١٩٨٠ | ١٩٨١-١٩٨٤: دراسة
عرضية/ صندوق النقد الدولي، 0251-6365 | ١٩٨٦- : دراسات استقصائية للأوضاع
الاقتصادية والمالية العالمية، 0256-6877.
Identifiers: ISSN 0256-6877 (print) | ISSN 1564-5215 (online)
Subjects: LCSH: Economic development—Periodicals. | International economic relations—
Periodicals. | Debts, External—Periodicals. | Balance of payments—Periodicals. |
International finance—Periodicals. | Economic forecasting—Periodicals.
Classification: LCC HC10.W79

HC10.80

ISBN 978-1-51350-821-4 (English Paper)
978-1-51352-040-7 (Arabic paper)
978-1-51352-041-4 (Arabic PDF)

تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هو دراسة استقصائية من إعداد خبراء الصندوق وتنشر
مرتين سنوياً، في الربيع والخريف. وهذا التقرير من إعداد خبراء الصندوق وقد أفاد من
تعليقات واقتراحات المديرين التنفيذيين في أعقاب مناقشتهم للتقرير في ٣ أكتوبر ٢٠١٩.
والآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر
المديرين التنفيذيين في الصندوق أو السلطات الوطنية التي يمثلونها.

الصيغة المقترحة عند الاقتباس: صندوق النقد الدولي - ٢٠١٩. آفاق الاقتصاد
العالمي: تراجع التصنيع العالمي، وتساعد الحواجز التجارية. واشنطن العاصمة، أكتوبر.

تمت الترجمة والتحرير اللغوي والجمع التصويري في شعبة اللغة العربية
إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت، صندوق النقد الدولي

ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً أو بالفاكس
أو البريد، إلى العنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services
P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A.
هاتف: (202) 623-7430 فاكس: (202) 623-7201
بريد إلكتروني: publications@imf.org
إنترنت: www.imfbookstore.org
www.elibrary.imf.org

ط	الافتراضات والأعراف المتبعة
ك	مزيد من المعلومات
ل	البيانات
م	تمهيد
ن	تقديم
ع	ملخص واف

الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية

١	تراجع الزخم وضعف التجارة والإنتاج الصناعي
٢	تراجع النمو
٣	انخفاض التضخم
٥	تقلبات في المزاج العام بالأسواق وتيسير السياسة النقدية
٧	آفاق النمو العالمي: تعاف طفيف وسط رياح معاكسة عنيفة
١٢	تنبؤات النمو في الاقتصادات المتقدمة
١٣	تنبؤات النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
١٦	آفاق التضخم
١٦	آفاق القطاع الخارجي
١٩	ميزان المخاطر مائل نحو التطورات السلبية
٢٢	أولويات السياسات
٢٩	إطار السيناريو ١-١: انعكاسات نقل جزء من إنتاج الاقتصادات المتقدمة من الخارج إلى الداخل
٣١	إطار السيناريو ١-٢: التوترات التجارية - سيناريو يتضمن آخر المستجدات
٣٤	الإطار ١-١: صناعة السيارات العالمية - التطورات الأخيرة والانعكاسات على الآفاق العالمية
٣٨	الإطار ١-٢: تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في عام ٢٠١٨
٤١	الإطار ١-٣: تنبؤات النمو العالمي - افتراضات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية
٤٣	الإطار ١-٤: الدورة الاقتصادية من منظور نظرية الجذب
٤٥	تقرير خاص: التطورات والتنبؤات في أسواق السلع الأولية
٥٦	الإطار ١-ت خ-١: آخر التطورات بشأن انبعاثات الكربون العالمية
٦٣	المراجع

الفصل ٢: أهو تقارب أم تباعد أكبر؟ التفاوتات والتكيف بين أقاليم البلد الواحد في الاقتصادات المتقدمة

٦٥	مقدمة
٦٥	التنمية الإقليمية والتكيف: تمهيد
٧٠	أنماط التفاوت بين الأقاليم في الاقتصادات المتقدمة
٧١	

٧٣	تكيف أسواق العمل الإقليمية في الاقتصادات المتقدمة
٧٦	حرية انتقال العمالة وتوزيع عوامل الإنتاج في الأقاليم: أدلة على مستويات الأفراد والشركات
٧٨	الملخص وانعكاسات السياسات
٨٠	الإطار ١-٢: قياس النشاط الاقتصادي والرفاهية في الأقاليم دون المركزية
٨٢	الإطار ٢-٢: تغير المناخ وأوجه التفاوت الإقليمية
٨٤	الإطار ٣-٢: الآثار الدائمة للصدمات المحلية: حالة إغلاق مصانع السيارات
	الإطار ٤-٢: السياسات الموضوعية: إعادة النظر في سياسات المالية العامة لمعالجة عدم
٨٦	المساواة داخل البلدان
٨٨	المراجع

الفصل ٣: إعادة تحفيز النمو في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض واقتصادات الأسواق الصاعدة: ما الدور الممكن للإصلاحات الهيكلية؟

٩٣	مقدمة
٩٣	أنماط السياسات والإصلاحات الهيكلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٩٧	الآثار الاقتصادية الكلية للإصلاحات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
١٠١	مراعاة الاختلافات بين البلدان
١٠٦	ملخص وانعكاسات السياسات
١١٠	الإطار ١-٣: الآثار السياسية للإصلاحات الهيكلية
١١٣	الإطار ٢-٣: تأثير الأزمات على الإصلاحات الهيكلية
١١٥	المراجع
١١٧	

الملحق الإحصائي

١٢١	الافتراضات
١٢٢	ما الجديد
١٢٢	البيانات والأعراف المتبعة
١٢٣	الملحوظات القطرية
١٢٤	تصنيف البلدان
١٢٥	الخصائص العامة للمجموعات وتكوينها وفقا لتصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
١٢٦	الجدول ألف - التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠١٨
١٢٧	الجدول باء - الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية
١٢٧	الجدول جيم - الاتحاد الأوروبي
	الجدول دال - السوق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة والمصدر الرئيسي
١٢٨	لإيرادات التصدير
	الجدول هاء - السوق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي،
١٢٩	والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والبلدان النامية منخفضة الدخل
١٣١	الجدول واو - الاقتصادات التي لديها فترات إبلاغ استثنائية
١٣٢	جدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية

١٤٢	الإطار ألف-١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي استندت إليها التوقعات بشأن بعض الاقتصادات المختارة
	قائمة بالجدول
١٤٧	الناتج (الجدول ألف ١ - ألف ٤)
١٥٤	التضخم (الجدول ألف ٥ - ألف ٧)
١٥٩	السياسات المالية (الجدول ألف ٨)
١٦٠	التجارة الخارجية (الجدول ألف ٩)
١٦٢	معاملات الحساب الجاري (الجدول ألف ١٠ - ألف ١٢)
١٦٩	ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي (الجدول ألف ١٣)
١٧٣	تدفق الأموال (الجدول ألف ١٤)
١٧٦	السيناريو الأساسي متوسط الأجل (الجدول ألف ١٥)

١٧٧ آفاق الاقتصاد العالمي، موضوعات مختارة

١٨٧ مناقشة المجلس التنفيذي للآفاق المتوقعة، أكتوبر ٢٠١٩

الجدول

١٠	الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي
٥٠	الجدول ١-١ ت خ-١: احتياطات الذهب الرسمية
٥٠	الجدول ١-١ ت خ-٢: إنتاج المعادن النفيسة، ٢٠١٦-٢٠١٨
٥٢	الجدول ١-١ ت خ-٣: الندرة النسبية
٥٤	الجدول ١-١ ت خ-٤: متوسط معاملات التضخم العالمية
٥٤	الجدول ١-١ ت خ-٥: محددات العائد الشهري على المعادن الثمينة
٥٥	الجدول ١-١ ت خ-٦: عائدات الأصول المصاحبة لأكبر تغيرات ليوم واحد في مؤشر ستاندرد آند بورز ٥٠٠
٥٧	جدول المرفق ١-١ - ١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٥٨	جدول المرفق ١-١ - ٢: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٥٩	جدول المرفق ١-١ - ٣: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٦٠	جدول المرفق ١-١ - ٤: اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٦١	جدول المرفق ١-١ - ٥: اقتصادات منطقة إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٦٢	جدول المرفق ١-١ - ٦: ملخص نصيب الفرد الحقيقي من الناتج العالمي
٨٦	الجدول ٢-٤-١: أمثلة على السياسات الموضوعية

الأشكال البيانية

ف	الشكل البياني ١: نمو إجمالي الناتج المحلي: العالم ومجموعة الأربعة
٢	الشكل البياني ١-١: مؤشرات النشاط العالمي
٢	الشكل البياني ٢-١: المساهمة في الواردات العالمية
٣	الشكل البياني ٣-١: الاستثمار والتجارة العالميان
٣	الشكل البياني ٤-١: الإنفاق على السلع المعمرة
٤	الشكل البياني ٥-١: مؤشر مديري المشتريات وثقة المستهلكين على مستوى العالم
٤	الشكل البياني ٦-١: التضخم العالمي
٥	الشكل البياني ٧-١: الأجور وتكلفة وحدة العمل وحصص العمالة
٥	الشكل البياني ٨-١: أسعار السلع الأولية
٦	الشكل البياني ٩-١: الاقتصادات المتقدمة: أوضاع السوق النقدية والمالية
٧	الشكل البياني ١٠-١: اقتصادات الأسواق الصاعدة: أسعار الفائدة وفروق العائد
٨	الشكل البياني ١١-١: اقتصادات الأسواق الصاعدة: أسواق الأسهم والائتمان
٨	الشكل البياني ١٢-١: اقتصادات الأسواق الصاعدة: التدفقات الرأسمالية
٩	الشكل البياني ١٣-١: تغيرات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية، مارس ٢٠١٩ - سبتمبر ٢٠١٩
١٢	الشكل البياني ١٤-١: النمو العالمي
١٥	الشكل البياني ١٥-١: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي
١٦	الشكل البياني ١٦-١: إفريقيا جنوب الصحراء: السكان في عام ٢٠١٨ ومعدلات النمو المتوقعة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠١٩-٢٠٢٤
١٧	الشكل البياني ١٧-١: رصيد الحساب الجاري العالمي
١٨	الشكل البياني ١٨-١: أرصدة الحسابات الجارية مقارنة بالأسس الاقتصادية
١٨	الشكل البياني ١٩-١: صافي وضع الاستثمار الدولي
٢٠	الشكل البياني ٢٠-١: سلاسل عرض الأجهزة التكنولوجية
٢١	الشكل البياني ٢١-١: عدم اليقين بشأن السياسات والاضطرابات التجارية
٢١	الشكل البياني ٢٢-١: مؤشر المخاطر الجغرافية السياسية
٢٢	الشكل البياني ٢٣-١: احتمالية تراجع النمو العالمي إلى أقل من ٢,٥٪ في العام المقبل
٢٩	الشكل البياني ١-١-١ في السيناريو: إعادة نقل عمليات إنتاج الاقتصادات المتقدمة إلى الداخل
٣٢	الشكل البياني ١-٢-١ في السيناريو: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٣٤	الشكل البياني ١-١-١: صناعة السيارات العالمية: نسبة من المجموع، ٢٠١٨
٣٥	الشكل البياني ٢-١-١: صناعة السيارات العالمية: هيكل الإنتاج، ٢٠١٤
٣٦	الشكل البياني ٣-١-١: إنتاج السيارات العالمي
٣٦	الشكل البياني ٤-١-١: مبيعات واستخدام سيارات نقل الركاب عالميا
٣٨	الشكل البياني ١-٢-١: الاقتصادات المتقدمة: التدفقات المالية
٣٩	الشكل البياني ٢-٢-١: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
٤٠	الشكل البياني ٣-٢-١: الأسواق الصاعدة: التدفقات المالية
٤٢	الشكل البياني ١-٣-١: الافتراضات التي تستند إليها التنبؤات: مؤشرات المالية العامة
٤٢	الشكل البياني ٢-٣-١: افتراضات أسعار السلع الأساسية والمكاسب والخسائر غير المتوقعة الناتجة عن معدلات التبادل التجاري

٤٣	الشكل البياني ١-٤-١: عرض نظرية الجذب
٤٤	الشكل البياني ١-٤-٢: ديناميكيات البطالة في الاقتصادات المتقدمة
٤٦	الشكل البياني ١-١-١: تطورات سوق السلع الأولية
٤٩	الشكل البياني ١-٢-٢: أسعار الذهب والفضة
٥١	الشكل البياني ١-٣-٣: الأهمية الاقتصادية الكلية للمعادن النفيسة
٥٢	الشكل البياني ١-٤-٤: نسب الطلب الكلي
٥٣	الشكل البياني ١-٥-٥: الارتباط: المعادن النفيسة والنحاس والنفط
٥٣	الشكل البياني ١-٦-٦: المعادن النفيسة مقابل تضخم مؤشر أسعار المستهلكين
٥٦	الشكل البياني ١-١-١: المساهمة في الانبعاثات العالمية، حسب الموقع الجغرافي
٥٦	الشكل البياني ١-٢-٢: المساهمة في الانبعاثات العالمية، حسب المصدر
٦٦	الشكل البياني ١-٢-١: التفاوتات والتكيف بين أقاليم البلد الواحد بمرور الوقت
٦٦	الشكل البياني ٢-٢-٢: توزيع التفاوت بين الأقاليم دون المركزية في الاقتصادات المتقدمة
٦٧	الشكل البياني ٢-٣-٣: البطالة في الأقاليم دون المركزية والنشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة، ١٩٩٩-٢٠١٦
٦٨	الشكل البياني ٢-٤-٤: الخصائص الديمغرافية والصحة ورأس المال البشري ونتائج سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة: الأقاليم المتأخرة مقابل الأقاليم الأخرى
٧٠	الشكل البياني ٢-٥-٥: عدم المساواة في توزيع الدخل المتاح لإنفاق الأسر في الاقتصادات المتقدمة
٧١	الشكل البياني ٢-٦-٦: التفاوت بين الأقاليم دون المركزية في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٧٢	الشكل البياني ٢-٧-٧: تفكيك التباين في تحليل التحول والحصة حسب البلد، ٢٠٠٣-٢٠١٤
٧٣	الشكل البياني ٢-٨-٨: إنتاجية العمالة ونسب الوظائف حسب القطاع: الأقاليم المتأخرة مقابل الأقاليم الأخرى
٧٤	الشكل البياني ٢-٩-٩: إنتاجية العمالة في الأقاليم المتأخرة مقابل سائر الأقاليم
٧٥	الشكل البياني ٢-١٠-١٠: الآثار الإقليمية من صدمات منافسة الواردات
٧٦	الشكل البياني ٢-١١-١١: الآثار الإقليمية من صدمات الأتمتة
٧٧	الشكل البياني ٢-١٢-١٢: الآثار الإقليمية من صدمات التجارة والتكنولوجيا المرهونة بالسياسات الوطنية
٧٨	الشكل البياني ٢-١٣-١٣: الهجرة وحرية تنقل العمالة في الأقاليم دون المركزية
٧٨	الشكل البياني ٢-١٤-١٤: آثار السياسات الهيكلية الوطنية على التفاوت بين الأقاليم دون المركزية في كفاءة توزيع رأس المال
٨٠	الشكل البياني ٢-١٥-١٥: التفاوت بين الأقاليم دون المركزية: قبل وبعد تصحيح الأسعار الإقليمية
٨٢	الشكل البياني ٢-١٦-١٦: إنتاجية العمالة في القطاعات المختلفة
٨٣	الشكل البياني ٢-١٧-١٧: تغير إنتاجية العمالة في الأقاليم المتأخرة مقارنة بالأقاليم الأخرى، نتيجة الارتفاع المتوقع في درجات الحرارة بين ٢٠٠٥ و ٢١٠٠
٨٤	الشكل البياني ٢-١٨-١٨: الروابط بين إغلاق مصانع السياسات ومعدلات البطالة
٨٧	الشكل البياني ٢-١٩-١٩: آثار إعادة توزيع إيرادات المالية العامة للتحويلات على أساس قياس السعة المالية بالوسائل التقليدية مقابل استهداف المكان
٩٤	الشكل البياني ٣-١-١: سرعة تقارب مستويات دخل الفرد في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ذات الدخل المنخفض
٩٤	الشكل البياني ٣-٢-٢: كثافة الإصلاح وسرعة تقارب مستويات دخل الفرد في اقتصادات مختارة
٩٨	الشكل البياني ٣-٣-٣: اتجاهات الإصلاح الكلية
٩٩	الشكل البياني ٣-٤-٤: اتجاهات الإصلاح حسب المجال

- ١٠٠ الشكل البياني ٣-٥: اتجاهات الإصلاح الكلية عبر مختلف المناطق الجغرافية
- ١٠٠ الشكل البياني ٣-٦: المؤشرات التنظيمية حسب مجموعات الدخل القطرية
- ١٠١ الشكل البياني ٣-٧: المؤشرات التنظيمية حسب المناطق الجغرافية
- ١٠٢ الشكل البياني ٣-٨: متوسط آثار الإصلاحات
- ١٠٤ الشكل البياني ٣-٩: أثر إصلاحات التمويل الداخلي والخارجي على الناتج على مستوى القطاع
- الشكل البياني ٣-١٠: مكاسب الناتج من إصلاحات كبيرة سابقة: التقديرات القائمة على
١٠٦ النماذج مقارنة بالتقديرات التجريبية
- ١٠٧ الشكل البياني ٣-١١: آثار الإصلاحات: دور الأوضاع الاقتصادية الكلية
- ١٠٨ الشكل البياني ٣-١٢: آثار الإصلاحات على الناتج: دور النشاط غير الرسمي
- ١٠٩ الشكل البياني ٣-١٣: مكاسب الإصلاحات المقدره في النموذج: دور النشاط غير الرسمي
- ١٠٩ الشكل البياني ٣-١٤: آثار الإصلاحات على النشاط غير الرسمي
- ١١٠ الشكل البياني ٣-١٥: آثار الإصلاحات على الناتج: دور الحوكمة
- ١١١ الشكل البياني ٣-١٦: المكاسب المحققة من حزمة إصلاحات التمويل الداخلي وسوق العمل
- ١١٤ الشكل البياني ٣-١-١: أثر الإصلاح على نتائج الانتخابات
- ١١٤ الشكل البياني ٣-١-٢: أثر الإصلاح على الحصة التصويتية: دور الأوضاع الاقتصادية
- ١١٦ الشكل البياني ٣-٢-١: أثر الأزمات على الإصلاحات الهيكلية

الافتراضات والأعراف المتبعة

أُعتمد عدد من الافتراضات لكي تستند إليها التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فمن المفترض أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ظلت ثابتة عند مستوياتها المتوسطة خلال الفترة من ٢٦ يوليو إلى ٢٣ أغسطس ٢٠١٩، باستثناء تلك المتعلقة بالعملات المشاركة في آلية سعر الصرف الأوروبية الثانية (ERM II)، والتي يُفترض أنها ظلت ثابتة بالقيمة الاسمية قياساً إلى اليورو؛ وأن السلطات الوطنية ستواصل تطبيق سياساتها القائمة (راجع الإطار ألف ١ في الملحق الإحصائي للاطلاع على الافتراضات المحددة بشأن سياسات المالية العامة والسياسات النقدية لاقتصادات مختارة)؛ وأن متوسط سعر النفط سيكون ٦١,٧٨ دولاراً للبرميل في ٢٠١٩ و ٥٧,٩٤ دولاراً للبرميل في ٢٠٢٠، وسيظل ثابتاً بالقيمة الحقيقية على المدى المتوسط؛ وأن متوسط سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (ليبور) لستة أشهر على الودائع بالدولار الأمريكي سيبلغ ٢,٣٪ في ٢٠١٩ و ٢,٠٪ في ٢٠٢٠؛ وأن متوسط سعر الفائدة لثلاثة أشهر على الودائع باليورو سيبلغ ٠,٤٪ في ٢٠١٩ و ٠,٦٪ في ٢٠٢٠؛ وأن متوسط سعر الفائدة لستة أشهر على الودائع بالين الياباني سيبلغ صفر٪ في ٢٠١٩ و ٠,١٪ في ٢٠٢٠. وهذه بالطبع افتراضات لأغراض التحليل وليست تنبؤات، كما أن أوجه عدم اليقين المحيطة بها تزيد من هامش الخطأ الذي يمكن أن تنطوي عليه التوقعات على أي حال. وتستند هذه التقديرات والتوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتاحة حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩.

وفيما يلي الأعراف المستخدمة في كل أجزاء تقرير آفاق الاقتصاد العالمي:

- ... للإشارة إلى عدم توافر البيانات أو عدم انطباقها؛
- فيما بين السنوات أو الشهور (٢٠١٨-٢٠١٩ أو يناير- يونيو، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنوات أو الشهور المشمولة، بما فيها سنوات أو شهور البداية والنهاية؛
- / بين السنوات أو الشهور (٢٠١٨/٢٠١٩، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنة المالية.
- «مليار» تعني ألف مليون، بينما «تريليون» تعني ألف مليار.
- «نقاط الأساس» تشير إلى ٠,٠١ نقطة مئوية (مثلاً، ٢٥ نقطة أساس تعادل ربع نقطة مئوية).
- وتشير البيانات المذكورة إلى السنوات التقويمية، فيما عدا في حالة عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (واو) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية لبيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة لكل بلد.
- وبالنسبة لبعض البلدان، تستند الأرقام المسجلة لعام ٢٠١٨ وما قبله إلى التقديرات وليس النتائج الفعلية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (زاي) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بأخر النتائج الفعلية للمؤشرات في الحسابات القومية والأسعار ومؤشرات مالية الحكومة وميزان المدفوعات في كل بلد.
- ما الجديد في هذه المطبوعة:
- قامت موريتانيا بإعادة تقويم عملتها في يناير ٢٠١٨ عن طريق إحلال أوقية موريتانية جديدة (MRU) محل ١٠ أوقيات قديمة (MRO). ويتم التعبير عن بيانات العملة المحلية الموريتانية بالعملة الجديدة بدءاً من قاعدة بيانات عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.
- أعادت سان تومي وبرينسيبي تقويم عملتها في يناير ٢٠١٨ عن طريق إحلال دوبرا سان تومي وبرينسيبي جديدة (STN) محل ١٠٠٠ دوبرا قديمة (STD). ويتم التعبير عن بيانات العملة المحلية لسان تومي وبرينسيبي بالعملة الجديدة بدءاً من قاعدة بيانات عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.
- بدءاً من عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يتم إيقاف نشر بيانات المجموعة الإقليمية كومولث الدول المستقلة (CIS). وتتم إضافة أربعة من اقتصادات كومولث الدول المستقلة (بيلاروس، ومولدوفا، وروسيا، وأوكرانيا) إلى المجموعة الإقليمية أوروبا الصاعدة والنامية. أما الاقتصادات الثمانية المتبقية — أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا، وكازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان، والتي تشمل المجموعة الفرعية الإقليمية القوقاز وآسيا الوسطى (CCA) — فيتم دمجها مع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) لتشكيل المجموعة الإقليمية الجديدة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (MECA).
- وتتبع الأعراف التالية في الجداول والأشكال البيانية:
- ما لم ترد إشارة للمصدر في الجداول والأشكال البيانية، تكون البيانات مستقاة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي.
- عندما لا تدرج البلدان بترتيب الحروف الأبجدية باللغة الإنجليزية، فإنها ترتب حسب حجمها الاقتصادي.
- ترجع الفروق الطفيفة بين مجموع مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.

ولا يشير مصطلح «بلد» و«اقتصاد»، حسب استخدامه في هذا التقرير، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. ويغطي هذا المصطلح أيضا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل.

ويتضمن التقرير بيانات مجمعة لمجموعات البلدان المختلفة حسب خصائصها الاقتصادية أو الإقليم التابعة له. وما لم يذكر خلاف ذلك، فإن البيانات المجمعة لأي مجموعة قُطرية تمثل حسابات تستند إلى ٩٠٪ أو أكثر من البيانات المرجحة لهذه المجموعة.

ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا غيرها من المعلومات المستخدمة في الخرائط الواردة في هذا التقرير على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.

مزيد من المعلومات

التصحیحات والتنقیحات

يقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات والتحليلات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أثناء نشر المطبوعة. وتبذل قصارى الجهود للتأكد من حداثة ودقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تُدرج التصحيحات والتنقيحات في الطباعات الرقمية المتاحة من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، وفي مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (راجع أدناه). ويمكن الاطلاع على قائمة بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطباعات الإلكترونية.

الطباعات المطبوعة والرقمية

الطباعات المطبوعة

يمكن طلب النسخ المطبوعة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من مكتبة بيع مطبوعات الصندوق عن طريق الرابط التالي: imfbk.st/28248

الطباعات الرقمية

تتيح مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية عدة طباعات رقمية من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بما في ذلك صيغ ePub و enhanced PDF و HTML في العنوان التالي: www.elibrary.imf.org/OCT19WEO

ويمكن تنزيل نسخة مجانية بصيغة PDF من التقرير ومجموعات البيانات لكل الرسوم البيانية المدرجة فيه من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت في العنوان التالي: (www.imf.org/publications/weo)، أو مسح رمز الاستجابة السريعة أدناه للدخول مباشرة إلى صفحة تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على شبكة الإنترنت:



حقوق النشر وإعادة الاستخدام

المعلومات المتعلقة بشروط إعادة استخدام محتويات هذه المطبوعة متاحة في العنوان التالي: www.imf.org/external/terms.htm

يمكن الاطلاع على النص الكامل لهذه النسخة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في موقع مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (www.elibrary.imf.org) وموقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت (www.imf.org). ويصاحب الطبعة المتاحة على الموقع الإلكتروني مجموعة بيانات مستمدة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، وهي أكبر من المجموعة الواردة في التقرير نفسه وتتألف من ملفات تضم سلاسل البيانات التي يتكرر طلب القراء عليها. ويمكن تنزيل هذه الملفات إلكترونياً لاستخدامها في مجموعة متنوعة من البرامجيات.

ويقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أثناء دراسات آفاق الاقتصاد العالمي. وتستند البيانات التاريخية والتوقعات إلى المعلومات التي يجمعها الاقتصاديون المختصون بحالات البلدان في سياق البعثات التي يوفدون فيها إلى البلدان الأعضاء في الصندوق ومن خلال تحليلاتهم المستمرة لتطورات الأوضاع في كل بلد. وتخضع البيانات التاريخية للتحديث على أساس مستمر، كلما توافرت معلومات إضافية، وغالباً ما يجري تصحيح الانقطاعات الهيكلية في البيانات عن طريق ربط سلاسل البيانات وغير ذلك من طرق للحصول على سلاسل بيانات تتميز بالسلاسة. وتظل تقديرات خبراء الصندوق بمثابة بدائل لسلاسل البيانات التاريخية في حالة عدم توافر المعلومات الكاملة. ولذلك، قد تختلف بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عن سواه من مصادر البيانات الرسمية، بما في ذلك تقرير «الإحصاءات المالية الدولية» الذي يصدره الصندوق.

وتعرض البيانات والبيانات الوصفية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي «كما هي» و«لدى توافرها؟ وتبذل قصارى الجهود للتأكد، دونما ضمان، من حداتها ودقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تتضافر الجهود لتصحيحها على النحو الملائم والممكن. وتدرج التصحيحات والتنقيحات المدخلة على المطبوعة بعد نشرها في الطباعات الإلكترونية المتاحة من مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (www.elibrary.imf.org) وفي موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت (www.imf.org). ويمكن الاطلاع على قائمة تفصيلية بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطباعات الإلكترونية.

وللإطلاع على تفاصيل شروط استخدام قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني «حقوق النشر والاستخدام» في العنوان التالي: (www.imf.org/external/terms.htm).

ويرجى إرسال أي استفسارات حول محتوى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وقاعدة بياناته بالبريد العادي أو الفاكس أو من خلال منبر النقاش على شبكة الإنترنت (لا تقبل الاستفسارات الهاتفية):

World Economic Studies Division

Research Department

International Monetary Fund

700 19th Street, N.W.

Washington, D.C. 20431, U.S.A.

فاكس: (202) 623-6343

عنوان منبر النقاش على شبكة الإنترنت: www.imf.org/weoforum

تشكل التحليلات والتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي جزءاً لا يتجزأ من رقابة صندوق النقد الدولي المتعلقة بالتطورات والسياسات الاقتصادية في بلدانه الأعضاء، وكذلك التطورات في الأسواق المالية الدولية والنظام الاقتصادي العالمي. ويأتي استقصاء الآفاق المستقبلية والسياسات نتاجاً لعملية مراجعة شاملة لتطورات الاقتصاد العالمي تجريها إدارات الصندوق، وتستند بالدرجة الأولى إلى المعلومات التي يقوم بجمعها خبراءه من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء. وتتولى إجراء هذه المشاورات على وجه الخصوص إدارات المناطق الجغرافية في الصندوق — وهي الإدارة الإفريقية، وإدارة آسيا والمحيط الهادئ، والإدارة الأوروبية، وإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإدارة نصف الكرة الغربي — بالاشتراك مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وإدارة شؤون المالية العامة.

وقد تم تنسيق التحليل الوارد في هذا التقرير في إدارة البحوث وفق التوجيهات العامة للسيدة غيتا غوبيناث، المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث. وتولى إدارة المشروع السيد جيان ماريا ميليسي-فيريتي، نائب مدير إدارة البحوث، والسيدة أوبيا تشيلاسون، رئيس قسم بإدارة البحوث.

والمساهمون الأساسيون في هذا التقرير هم جون بلودورن، وكريستيان بوغمانز، وغابرييل سيمينيلي، ورومان دوفال، ودافيد فورسير، وغوزمان غونزاليس-توريس فرنانديز، وجواو جاليس، وتشوكا كوتسان، وتوه كوان، وويتشغ ليان، وأكيتو ماتسوموتو، وجيوفاني ميلينا، ومالهار نابار، وناتاليا نوفا، وأندريا بيسكاتوري، وكيان روين، ويانك تيمر.

ومن المساهمين الآخرين زيدونغ أن، وهاتيس أهير، وغافين أسدوريان، وسريجون بانرجي، وكارلوس كاسيريس، ولويزا كالكستو، وبنجامين كارتون، ودييغو سيرديرو، ولويزا شاري، وآلان ديزيولي، وأنغيل إسبيريتو، وويليام بوهوي، وجون غي، وماندي هيماتي، وأفا بين هونغ، ويويو هوانغ، وبنجامين هانت، و سارما جاياتي، وبي جي، وكريستوفر جونز، ولاما قياسة، ورافاييل لام، وجونغ جين لي، وكليبر مينغي لي، وفكتور ليدو، وروي مانو، وسوزانا مورسولا، وسافانا نيومان، وسينثيا نيانشاما نياكري، ويموري أوكس، ورافاييل بورتيللو، وإفجينيا بوغاتشيفا، وأنيثا رادزيكوسكي، وغراي راموس، وأدريان روبلز فيلاميل، وداميانو ساندي، وسوزي جاوي سون، وأريانا طيبي، ونيكولاس تونغ، وجوليا شوليانغ وانغ، وشان وانغ، ويارو سيو، ويوان زينغ، وكايوكيو زانغ، وهيويوان زاو، وجيليان فاي زيرنهلت.

وتولى جوزيف بروكوبيو من إدارة التواصل قيادة فريق تحرير هذا التقرير، بدعم في مجالي الإنتاج والتحرير من كريستين إبراهيم زاده، وقدم المساعدة التحريرية كل من جيمس أنوين، ولوسي سكوت موراليس، وشركة "Vector Talent Resources". وقد أفاد هذا التحليل من التعليقات والمقترحات من الخبراء في إدارات الصندوق الأخرى، وكذلك من المديرين التنفيذيين بعد مناقشتهم للتقرير في ٣ أكتوبر ٢٠١٩. غير أن التوقعات الواردة في التقرير والاعتبارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية هي من إعداد خبراء الصندوق وينبغي ألا تنسب إلى المديرين التنفيذيين أو إلى السلطات الوطنية التي يمثلونها.

وقد استمر التباعد بين قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات لمدة طويلة على غير المعتاد؛ مما يثير المخاوف بشأن إمكانية انتقال تداعيات ضعف قطاع الصناعات التحويلية إلى قطاع الخدمات وتوقيت ذلك. وقد شهدت بعض المؤشرات المبكرة، مثل الطلبات الجديدة على الخدمات، انخفاضاً في الولايات المتحدة وألمانيا واليابان، بينما ظلت محتفظة بقوتها في الصين.

ومن المهم ألا نغفل أن هذا النمو العالمي الضعيف الذي سجل ٣٪ يحدث في وقت شهدت فيه السياسة النقدية تيسيراً كبيراً في مختلف الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة في آن واحد تقريباً. وأدى غياب الضغوط التضخمية إلى اتخاذ كبرى البنوك المركزية إجراءات استباقية للحد من المخاطر المعاكسة التي تهدد النمو، ومنع انفلات ركيزة التوقعات التضخمية، ومن ثم دعم الأوضاع المالية القوية. وفي تقييمنا أنه بدون هذا التنشيط النقدي سيشهد النمو العالمي انخفاضاً بنسبة قدرها ٠,٥ نقطة مئوية في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. وبالتالي ساعد هذا التنشيط على موازنة الأثر السلبي الناجم عن التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين والتي ستؤدي وفق التقديرات إلى انخفاض تراكمي في مستوى إجمالي الناتج المحلي العالمي في ٢٠٢٠ بنسبة قدرها ٠,٨٪. وفي ظل اضطراب البنوك المركزية إلى إنفاق ما لديها من ذخيرة نقدية محدودة لموازنة آثار أخطاء السياسات، فقد لا يتبقى لديها ما يكفي عندما يتعرض الاقتصاد لظروف أصعب. وقد ساهمت كذلك الدفعة التنشيطية المالية في الصين والولايات المتحدة في مواجهة التأثير السلبي للتعريفات الجمركية.

ولا تزال الاقتصادات المتقدمة تتحرك ببطء نحو بلوغ مستويات النمو الممكن على المدى الطويل. ففي الولايات المتحدة، لا تزال أجواء عدم اليقين المرتبطة بالتجارة تؤثر سلباً على الاستثمار، ولكن معدلات توظيف العمالة والاستهلاك لا تزال محتفظة بقوتها، بدعم أيضاً من الدفعات التنشيطية المستمدة من السياسات. وتم تخفيض توقعات النمو في منطقة اليورو بسبب ضعف الصادرات، بينما يستمر ضعف النمو في المملكة المتحدة نتيجة عدم اليقين المرتبط بانسحابها من الاتحاد الأوروبي. ومن أكبر التعديلات الخافضة لتوقعات النمو تلك التي شملت الاقتصادات المتقدمة في آسيا ومنها منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وكوريا وسنغافورة حيث القاسم المشترك بينها هو انكشافها لمخاطر تباطؤ النمو في الصين وتداعيات التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

يشهد الاقتصاد العالمي حالة تباطؤ متزامن حيث انخفضت توقعات النمو لعام ٢٠١٩، مرة أخرى - إلى ٣٪ - مسجلة أبداً وتيرة للنمو منذ الأزمة المالية العالمية. ويشكل هذا تراجعاً خطيراً عن المعدل البالغ ٣,٨٪ في ٢٠١٧ وقت أن كان العالم في حالة انتعاش متزامن. ويرجع هذا النمو الضعيف إلى تزايد الحواجز التجارية، وتصاعد عدم اليقين المحيط بالتجارة والأوضاع السياسية-الجغرافية؛ وعوامل متفرقة تتسبب في ضغوط اقتصادية كلية في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة؛ وعوامل هيكلية، مثل نمو الإنتاجية المنخفض وشيخوخة التركيبة الديمغرافية في الاقتصادات المتقدمة.

ومن المتوقع أن يتحسن النمو العالمي تحسناً طفيفاً في ٢٠٢٠ ليصل إلى ٣,٤٪، بانخفاض قدره ٠,٢٪ عن توقعاتنا في شهر إبريل. غير أن هذا التعافي، خلافاً للتباطؤ المتزامن، ليس واسع النطاق كما أنه محفوف بالمخاطر. وتشير التوقعات إلى تباطؤ وتيرة النمو في الاقتصادات المتقدمة إلى ١,٧٪ في ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، بينما يتوقع أن تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية انتعاشاً في النمو من ٣,٩٪ في ٢٠١٩ إلى ٤,٦٪ في ٢٠٢٠. وحوالي نصف هذا الانتعاش مدفوع بحالات التعافي أو فترات الركود الأخف وطأة في الأسواق الصاعدة الواقعة تحت الضغوط، مثل تركيا والأرجنتين وإيران، والباقي مدفوع بحالات التعافي في بلدان تباطأ فيها النمو بدرجة ملحوظة في ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨، مثل البرازيل والمكسيك والهند وروسيا والمملكة العربية السعودية.

ومن أهم سمات النمو البطيء في ٢٠١٩ ذلك الهبوط الحاد على نطاق جغرافي واسع في الصناعات التحويلية والتجارة العالمية. وهناك بضعة عوامل تدفع هذا الأمر. فقد أدى ارتفاع التعريفات الجمركية وطول أمد فترات عدم اليقين المحيط بالسياسة التجارية إلى الإضرار بالاستثمار والطلب على السلع الرأسمالية التي يتم تداولها بكثافة. ولا تزال صناعة السيارات تشهد انكماشاً يرجع هو الآخر لصدمات متفرقة، كمظاهر الارتباك الناجمة عن المعايير الجديدة لانبعاثات السيارات في منطقة اليورو والصين والتي لا تزال آثارها مستمرة. وبالتالي، بلغ معدل نمو حجم التجارة ١٪ خلال النصف الأول من ٢٠١٩، وهو الأضعف منذ ٢٠١٢.

وعلى النقيض من ضعف الصناعات التحويلية والتجارة، لا يزال قطاع الخدمات متماسكاً في كثير من بلدان العالم؛ مما أدى إلى الحفاظ على قوة أسواق العمل وسلامة نمو الأجور في الاقتصادات المتقدمة.

حتى من منظور التكاليف والمنافع الصرف. وإذا قُدِّرَ لأوضاع النمو أن تشهد مزيداً من التدهور، فقد تصبح استجابة المالية العامة المنسقة على المستوى الدولي ضرورة، مع مراعاة ظروف كل بلد على حدة.

وفي الوقت الذي يقوم فيه التيسير النقدي بدعم النمو، من الضروري ضمان عدم تراكم المخاطر المالية. وكما ورد بالنقاش في عدد أكتوبر ٢٠١٩ من «تقرير الاستقرار المالي العالمي»، ومع توقع أن تكون أسعار الفائدة «منخفضة لمدة طويلة»؛ فإن هناك خطراً كبيراً من نمو مواطن الضعف المالي، الأمر الذي يحتم اتخاذ الإجراءات الاحترازية الكلية الفعالة.

وينبغي أن تبادر البلدان بإجراء الإصلاحات الهيكلية في آن واحد لزيادة الإنتاجية والصلابة والمساواة. ووفقاً لما يتضح في الفصل الثاني من هذا العدد من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» من أن الإصلاحات التي تزيد رأس المال البشري وتعزز مرونة سوقي العمل والمنتجات يمكنها أن تساعد في وقف الاتجاه العام لنمو التفاوتات بين الأقاليم داخل الاقتصادات المتقدمة والتي كانت بدايتها في أواخر ثمانينات القرن الماضي. وتشير الأدلة إلى الأتمتة - وليس صدمات التجارة - باعتبارها تقف وراء التفاوت في أداء أسواق العمل في الأقاليم المختلفة بالنسبة للاقتصاد المتقدم المتوسط، وهو ما يتطلب إعداد القوى العاملة لمواجهة المستقبل من خلال التدريب لاكتساب المهارات المطلوبة. ويقدم الفصل الثالث مبرراً قوياً لإعطاء دفعة جديدة للإصلاحات الهيكلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية والبلدان النامية منخفضة الدخل. فقد تباطأت وتيرة الإصلاحات الهيكلية منذ الألفينات. ويبين هذا الفصل أهمية اتباع الترتيب والتوقيت الملائمين في إجراء الإصلاحات، نظراً لأن الإصلاحات تحقق نتائج أكبر في أوقات اليسر وعندما تكون نظم الحوكمة السليمة مطبقة بالفعل.

وفي ظل حالة التباطؤ المتزامن وعدم اليقين بشأن التعافي، لا تزال الآفاق العالمية محفوفة بالمخاطر. فمع بلوغ النمو معدلاً قدره ٣٪ ليس هناك مجال لأي أخطاء على مستوى السياسات، والحاجة ماسة لتعاون صناعات السياسات على نزع فتيل تصعيد التوترات التجارية والجغرافية-السياسية. وإلى جانب دعم النمو، يمكن لمثل هذه الإجراءات كذلك تحفيز الحلول التعاونية اللازمة لتحسين النظام التجاري العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن تواصل البلدان العمل معاً لمعالجة القضايا المهمة، مثل تغير المناخ (يعرض عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير «الراصد المالي» حلولاً واقعية)، والضرائب الدولية، والفساد، والأمن الإلكتروني.

غيتا غوبيناث
المستشار الاقتصادي

وقد تم تخفيض توقعات النمو لعام ٢٠١٩ في جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الكبيرة نظراً لارتباطها جزئياً بأجواء عدم اليقين التجارية والمتعلقة بالسياسات الداخلية. ففي الصين، لا يأتي تخفيض توقعات النمو انعكاساً لتصاعد التعريفات الجمركية فحسب، بل لتباطؤ الطلب الداخلي أيضاً في أعقاب اتخاذ تدابير ضرورية لكبح مستويات الدين. وفي بضعة اقتصادات رئيسية، منها الهند والبرازيل والمكسيك وروسيا وجنوب إفريقيا، يبدو النمو في ٢٠١٩ منخفضاً للغاية مقارنة بعام ٢٠١٨ مما يرجع أيضاً لأسباب متفردة، ولكن يتوقع تعافيه في ٢٠٢٠.

ولا يزال النمو محتفظاً بقوته في البلدان النامية منخفضة الدخل رغم أن أداء النمو أكثر تبايناً ضمن بلدان هذه المجموعة. فمن المتوقع أن يكون النمو قوياً في البلدان غير المصدرة للسلع الأولية، مثل فييت نام وبنغلاديش، بينما يظل أداء النمو ضعيفاً في البلدان المصدرة للسلع الأولية، مثل نيجيريا.

وهناك ارتفاع في مخاطر التطورات السلبية المحيطة بالآفاق الاقتصادية. فالحواجز التجارية وتصاعد التوترات الجغرافية-السياسية، بما فيها المخاطر المتعلقة بانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، قد تؤدي إلى زيادة إرباك سلاسل العرض وإضعاف الثقة والاستثمار والنمو. ومثل هذه التوترات وأجواء عدم اليقين بشأن السياسات الداخلية يمكن أن تؤثر سلباً على انتعاش النمو المتوقع في اقتصادات الأسواق الصاعدة ومنطقة اليورو. وقد يؤدي تحقق هذه المخاطر إلى حدوث تحول مفاجئ في مزاج المستثمرين بالنسبة لتحمل المخاطر بالإضافة إلى كشف النقاب عن مواطن الضعف المالي التي ظلت تنمو على مدار سنوات من تطبيق أسعار الفائدة المنخفضة. وقد يترسخ التضخم المنخفض في الاقتصادات المتقدمة ويزيد من تقييد الحيز المتاح من السياسة النقدية في المستقبل مما يحد من فعاليتها. وتتكشف حالياً المخاطر الناجمة عن تغير المناخ وسوف تتفاقم بدرجة كبيرة في المستقبل، ما لم يتم التصدي لها بصفة عاجلة.

وبالنسبة لأولويات السياسات، يأتي على رأس القائمة إلغاء الحواجز التجارية التي وُضعت باتفاقيات دائمة وكبح التوترات الجغرافية-السياسية. ومن شأن مثل هذه الإجراءات إعطاء دفعة كبيرة للثقة، وتنشيط الاستثمار، وإيقاف التدهور في قطاعي التجارة والصناعات التحويلية، ورفع النمو العالمي. وبدون ذلك، ولتفادي المخاطر الأخرى التي تهدد النمو وزيادة الناتج الممكن، ينبغي دعم النشاط الاقتصادي على نحو أكثر توازناً. فلا يمكن أن تكون السياسة النقدية هي الحل الأوحده وينبغي اقترانها بدعم من المالية العامة حيثما يكون الحيز المالي متاحاً ولا تكون سياسة المالية العامة مفرطة التوسع بالفعل. ففي حالة بلد مثل ألمانيا ينبغي الاستفادة من أسعار الفائدة السالبة على القروض للاستثمار في رأس المال الاجتماعي ورأس مال البنية التحتية

كبيرة في الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة والصين، والتأثير على مزاج الأعمال ومستوى الثقة على مستوى العالم. وبينما تأثر مزاج الأسواق المالية سلباً بهذه التطورات، فقد تحولت السياسة النقدية إلى موقف أكثر تيسيراً في الولايات المتحدة وكثير من الاقتصادات المتقدمة الأخرى واقتصادات الأسواق الصاعدة، فكان ذلك بمثابة عامل موازن لهذه التطورات. ونتيجة لذلك، لا تزال الأوضاع المالية تيسيرية بوجه عام، وأكثر تيسيراً مما كانت عليه في الربيع في حالة الاقتصادات المتقدمة.

ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد العالمي نمواً بمعدل ٣٪ في عام ٢٠١٩ — بانخفاض كبير عن معدلات ٢٠١٧-٢٠١٨ بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وكذلك بالنسبة للاقتصادات المتقدمة — قبل أن يتعافى مسجلاً ٣,٤٪ في عام ٢٠٢٠. ومن المتوقع أن يبلغ النمو معدلاً أعلى بقليل في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤. ويعكس نمط النمو العالمي هذا هبوطاً كبيراً في النشاط وتعافياً متوقعاً في مجموعة من اقتصادات الأسواق الصاعدة. وفي المقابل، من المتوقع أن يسجل النمو بعض الانخفاض في ٢٠٢٠ وما بعدها بالنسبة لمجموعة من الاقتصادات ذات الأهمية النظامية التي تشمل الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والصين واليابان — والتي تمثل مجتمعة قرابة نصف إجمالي الناتج المحلي العالمي (الشكل البياني ١).

وجدير بالذكر أن مجموعات اقتصادات الأسواق الصاعدة التي دفعت جانباً من الهبوط المتوقع في النمو عام ٢٠١٩ وتساهم بمعظم التعافي المتوقع في ٢٠٢٠ تضم الاقتصادات التي كانت تخضع لضغط حاد أو كان أداؤها دون المتوسطات السابقة. وعلى وجه التحديد، نجد أن الأرجنتين وإيران وتركيا وفنزويلا والبلدان الأصغر المتأثرة بالصراعات، مثل ليبيا واليمن، كانت أو لا تزال تخضع لحالة من العسر الاقتصادي الكلي. وهناك اقتصادات كبيرة أخرى من الأسواق الصاعدة — البرازيل والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وغيرها — من المتوقع أن تكون معدلات نموها في ٢٠١٩ حوالي ١٪ أو أقل، وهو مستوى أدنى بكثير من متوسطاتها التاريخية. وفي الهند، تراجع النمو في ٢٠١٩ حيث تأثر الطلب بعدم اليقين التنظيمي المتعلق بالشركات والبيئة إلى جانب الشواغل المتعلقة بسلامة القطاع المالي غير المصرفي. ويعتبر ارتفاع النمو عام ٢٠٢٠ وما بعده في الهند وفي مجموعتي البلدان المذكورتين (والذي يستتبع في بعض الحالات استمرار الانكماش، ولكن بوتيرة أقل حدة) هو العامل الدافع وراء التنبؤ بانتعاش الاقتصاد العالمي في نهاية المطاف.

لا تزال وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي ضعيفة بعد التباطؤ الحاد الذي شهدته الثلاثة أرباع الأخيرة من عام ٢٠١٨. وحدث ضعف كبير في زخم نشاط الصناعات التحويلية على وجه الخصوص، حتى بلغ مستويات لم نشهدها منذ الأزمة المالية العالمية. وأدى تصاعد التوترات التجارية والجغرافية-السياسية إلى زيادة عدم اليقين بشأن مستقبل النظام التجاري العالمي والتعاون الدولي بشكل أعم، مما أثر على ثقة الأعمال، وقرارات الاستثمار، والتجارة العالمية. وكان التحول الملحوظ نحو زيادة تيسير السياسة النقدية — سواء عن طريق الإجراءات أو الإفصاح العام — قد أمكنه تخفيف أثر هذه التوترات على مزاج الأسواق المالية ونشاطها، مع قيام قطاع الخدمات المرنة على وجه العموم بدعم نمو التوظيف. ومع ذلك، فلا تزال الآفاق محفوفة بالمخاطر.

وتشير التنبؤات إلى تسجيل النمو العالمي معدل ٣٪ عام ٢٠١٩، وهو أدنى مستوى له منذ ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وأقل بنسبة ٠,٣ نقطة مئوية من التوقعات الواردة في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي». ومن المتوقع أن يتعافى النمو مسجلاً ٣,٤٪ في عام ٢٠٢٠ (فيما يمثل خفضاً للتوقعات بنسبة ٠,٢ نقطة مئوية مقارنة بعدد إبريل)، وهو ما يعكس في الأساس التحسن المتوقع في الأداء الاقتصادي لعدد من الأسواق الصاعدة في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأوروبا الصاعدة والنامية الواقعة تحت ضغوط اقتصادية كلية. غير أنه في ظل عدم اليقين المحيط بآفاق الاقتصاد في العديد من هذه البلدان، والتباطؤ الاقتصادي المتوقع في الصين والولايات المتحدة، ووجود عدد من المخاطر المعاكسة البارزة، فالاحتمال كبير بأن تتباطأ وتيرة النشاط العالمي إلى حد أكبر بكثير. وللحيلولة دون حدوث هذه النتيجة، ينبغي أن تكون السياسات حازمة في استهداف نزاع فتيل التوترات التجارية، وإحياء التعاون متعدد الأطراف، وتوفير الدعم في الوقت المناسب للنشاط الاقتصادي حيثما دعت الحاجة. ولتعزيز الصلابة إزاء هذه الأجواء، ينبغي أن يعالج صناع السياسات مواطن الضعف المالي التي تشكل مخاطر على النمو في المدى المتوسط. وينبغي أن يظل من الأهداف المحورية جعل النمو أكثر احتواءً لكل شرائح المجتمع، وهو أمر ضروري لتحقيق آفاق اقتصادية أفضل للجميع.

بعد تباطؤ حاد في الثلاثة أرباع الأخيرة من عام ٢٠١٨، استقر النمو العالمي عند معدل ضعيف في النصف الأول من ٢٠١٩. وعادت التوترات التجارية إلى الارتفاع الحاد مجدداً، بعد أن شهدت هدوءاً في أوائل العام، مما أسفر عن زيادات

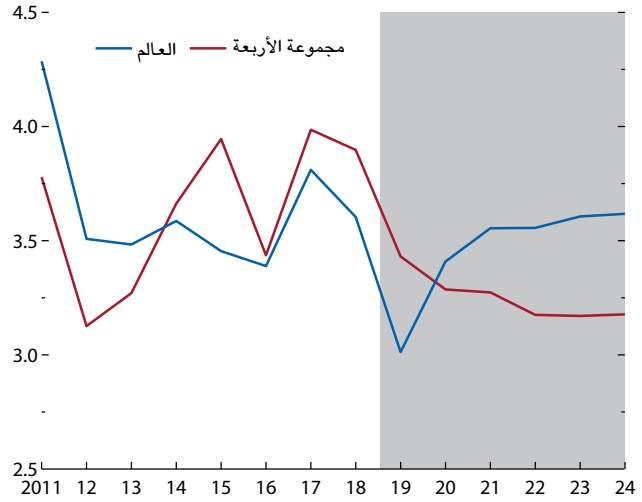
ضعيفا في الاقتصادات المتقدمة، انعكاسا للتوتيرة المتوسطة التي تنمو بها الإنتاجية وببطء النمو في القوى العاملة نظرا لشيوخوخة السكان.

وهناك مخاطر كبيرة تحيط بهذه الآفاق الأساسية. فكما يوضح الفصل باستفاضة، إذا لم تتبدد الضغوط في بضعة اقتصادات أساسية ضمن مجموعة الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التي تحقق أداء قاصرا في الوقت الراهن أو تمر بضغوط حادة، فلن يصل النمو العالمي في ٢٠٢٠ إلى المستوى المحدد في التوقعات الأساسية. ويمكن أن يؤدي احتدام التوترات التجارية وما يصاحبه من زيادة في عدم اليقين بشأن السياسات إلى إضعاف النمو عن المستوى الوارد في التوقعات الأساسية. ويمكن أن يتدهور مزاج الأسواق المالية، فيتسبب في نوبة معمة من تجنب المخاطر يمكن أن تنطوي على تضيق الأوضاع المالية، وخاصة بالنسبة للاقتصادات المعرضة للتأثر. ومن المسببات الممكنة لهذه النوبة تفاقم التوترات التجارية والجغرافية-السياسية، وانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، واستمرار البيانات الاقتصادية الضعيفة التي تشير إلى تباطؤ طويل الأمد في النمو العالمي. وعلى المدى المتوسط، يمكن أن يتأثر نمو الإنتاجية بزيادة الحواجز التجارية وارتفاع التوترات التجارية والجغرافية-السياسية، بما في ذلك عن طريق اضطراب سلاسل العرض، كما يمكن أن يؤدي تراكم مواطن الضعف المالي إلى تضخيم فترة الهبوط الاقتصادي القادمة. وأخيرا، يمكن أن يؤدي تغير المناخ دون اتخاذ إجراءات تخفيفية لمواجهة إلى إضعاف آفاق الاقتصاد، وخاصة في البلدان المعرضة للتأثر.

وعلى المستوى الدولي، يتعين على البلدان العمل معا لتسوية الاختلافات التجارية وإلغاء الحواجز التمييزية التي فرضتها مؤخرا. ومن المتطلبات العالمية الملحة في هذا الشأن تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري واحتواء العواقب المصاحبة للاحتراق العالمي والأحداث المناخية ذات الآثار المدمرة. وكما يرد في الفصل الثاني من تقرير «الراصد المالي»، ينبغي أن تكون زيادة تسعير الكربون في صدارة تلك الجهود، وتكملها جهود لتشجيع توليد الطاقة منخفضة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتطوير التكنولوجيا الخضراء واعتمادها. وعلى المستوى القومي، ينبغي أن تعمل السياسات الاقتصادية الكلية على تحقيق الاستقرار في النشاط وتقوية الأسس الاقتصادية بغية تحقيق التعافي أو النمو المستمر. ولا تزال السياسة النقدية التيسيرية ملائمة لدعم الطلب والتوظيف والوقاية من حدوث انخفاض في التوقعات التضخمية. ونظرا لأن الأوضاع المالية الأكثر تيسيرا الناتجة عن ذلك يمكن أن تسهم أيضا في زيادة تراكم مواطن الضعف، فسوف يكون من الضروري تطبيق سياسات احترازية كلية أكثر قوة ومنهج رقابي استباقي لضمان قوة الميزانيات العمومية والحد من المخاطر النظامية.

الشكل البياني ١: نمو إجمالي الناتج المحلي: العالم ومجموعة الأربعة (%)

نمط النمو العالمي يعكس هبوطا كبيرا في النشاط وتعافيا متوقعا في مجموعة من اقتصادات الأسواق الصاعدة. وفي المقابل، من المتوقع أن يسجل النمو بعض الانخفاض في ٢٠٢٠ وما بعدها بالنسبة لمجموعة من الاقتصادات ذات الأهمية النظامية.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: مجموعة الأربعة = الصين، ومنطقة اليورو، واليابان، والولايات المتحدة

وقد شهدت الصين أيضا ضعفا في النمو، حيث تأثر الطلب الإجمالي بالجهود التنظيمية التي كانت مطلوبة لكبح الدين، وبالعواقب الاقتصادية الكلية لزيادة التوترات التجارية. ومن المتوقع أن يستمر تباطؤ النمو بالتدرج في السنوات القادمة، انعكاسا لانخفاض نمو السكان في سن العمل والتقارب التدريجي في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. وفيما بين الاقتصادات المتقدمة، تشير التنبؤات إلى تراجع كبير في النمو عام ٢٠١٩ مقارنة بالفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ في منطقة اليورو وأمريكا الشمالية والاقتصادات الآسيوية المتقدمة الصغيرة. ويعكس هذا التراجع بدرجة ملحوظة تباطؤ الناتج الصناعي على نطاق واسع بسبب ضعف الطلب الخارجي (بما في ذلك الطلب من الصين)؛ واتساع نطاق التدايعات العالمية للتوترات التجارية وزيادة عدم اليقين على كل من الثقة والاستثمار؛ والتباطؤ الملحوظ في الإنتاج العالمي للسيارات، وهو تباطؤ كبير في حالة ألمانيا. وتشير التنبؤات إلى أن النمو في مجموعة الاقتصادات المتقدمة سيظل مستقرا عند مستوى ١,٧٥٪ عام ٢٠٢٠، مع حدوث انتعاش متواضعة في منطقة اليورو توازن الهبوط التدريجي للنمو في الولايات المتحدة. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يظل النمو

في خفض تكلفة خدمة الدين ما دامت هذه الأوضاع مستمرة. وبالنسبة للبلدان التي لا تواجه صعوبات في استمرارية قدرتها على تحمل الدين، يمكن استخدام الموارد المحررة لدعم النشاط الاقتصادي حسب الحاجة واعتماد تدابير لزيادة الناتج الممكن، مثل الاستثمار في البنية التحتية للتصدي لتغير المناخ. وعلى مستوى جميع الاقتصادات، تتمثل الأولوية في اتخاذ إجراءات لزيادة نمو الناتج الممكن، وتعزيز الطابع الاحتوائي، وزيادة الصلابة. ووفقا لما تتناوله التحليلات في الفصلين الثاني والثالث، فإن السياسات الهيكلية لزيادة انفتاح الأسواق ومرونتها، وتحسينات نظم الحوكمة، بإمكانها التخفيف من حدة التكيف مع الصدمات وتعزيز الناتج على المدى المتوسط، الأمر الذي يساعد في تضيق الفروق داخل البلد الواحد وتشجيع التقارب بين البلدان بوتيرة أسرع.

ونظرا لهذه الآفاق المحفوفة بالمخاطر وازدياد احتمالات تحقق التطورات المعاكسة، يمكن أن تقوم سياسة المالية العامة بدور أكثر فعالية، خاصة حيثما كان الحيز المتاح لتيسير السياسة النقدية محدودا. فمن الممكن تقديم دفعة تنشيطية مالية في البلدان التي ضعف نشاطها الاقتصادي أو يحتمل تباطؤ وتيرته بدرجة حادة بشرط أن يتوفر لها الحيز المالي الكافي وألا تكون سياساتها المالية العامة مفرطة التوسع بالفعل. أما البلدان التي يمثل الضبط المالي فيها مطلبا ضروريا، فمن الممكن تعديل وتيرته، إذا سمحت أوضاع السوق، لتجنب فترات الضعف الاقتصادي المطولة والديناميكيات الانكماشية. كذلك نجد أن انخفاض أسعار الفائدة الأساسية في كثير من البلدان وتراجع أسعار الفائدة طويلة الأجل إلى مستويات منخفضة للغاية بالمقاييس التاريخية أو حتى إلى مستويات سالبة يتسببان

الآفاق والسياسات العالمية

تراجع الزخم وضعف التجارة والإنتاج الصناعي

تراجع النمو العالمي تراجعاً حاداً خلال العام الماضي. وخي مت حالة ضعف واسعة النطاق على الاقتصادات المتقدمة، حيث شملت الاقتصادات الكبرى (الولايات المتحدة، ومنطقة اليورو خصوصاً) والاقتصادات المتقدمة الأصغر في آسيا. وكان تباطؤ النشاط ملحوظاً بشكل أكبر عبر اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بما في ذلك البرازيل والصين والهند والمكسيك وروسيا، إلى جانب عدد قليل من الاقتصادات التي تعاني من ضغوط اقتصادية كلية ومالية. ومن السمات الغالبة على حالة الضعف التي أثرت على زخم النمو خلال الاثني عشر شهراً الماضية التباطؤ الملحوظ في الإنتاج الصناعي على نطاق جغرافي واسع نتيجة عوامل عديدة ومتراطة (الشكل البياني ١-١، اللوحة ١):

- الهبوط الحاد في عمليات إنتاج السيارات ومبيعاتها، حيث تراجعت مشتريات السيارات عالمياً بنسبة ٣٪ في عام ٢٠١٨ (الإطار ١-١): ويعكس الركود في صناعة السيارات انقطاعات العرض وأثار الطلب — انخفاض الطلب عقب إلغاء الحوافز الضريبية في الصين، وتعديل خطوط الإنتاج امتثالاً لمعايير الانبعاثات في منطقة اليورو (لا سيما ألمانيا) والصين، والتحول الممكن في تفضيلات المستهلكين الذين أصبحوا ينتهجون سياسة الانتظار والترقب تجاه التكنولوجيات ومعايير الانبعاثات سريعة التغير في العديد من البلدان، وتطور خيارات النقل بالسيارات واستئجار السيارات من مالكيها.

- تراجع ثقة مجتمع الأعمال وسط تنامي الاضطرابات بين الصين والولايات المتحدة بشأن التجارة والتكنولوجيا: في ظل اتساع نطاق تطبيق الجمارك الأمريكية والتدابير الانتقامية المقابلة من جانب الشركاء التجاريين بشكل مطرد منذ يناير ٢٠١٨، ارتفعت تكلفة بعض المدخلات الوسيطة، وتنامت حالة عدم اليقين بشأن العلاقات التجارية مستقبلاً. وأصبحت شركات الصناعة التحويلية أكثر حذراً حيال الإنفاق طويل الأجل وتباطأت في شراء المعدات والآلات. ويعد هذا الاتجاه أكثر وضوحاً على الإطلاق في اقتصادات آسيا الشرقية المشاركة في التجارة وسلاسل القيمة العالمية. وفي ألمانيا واليابان، تراجع الإنتاج الصناعي مؤخراً عن مستوياته منذ عام مضى، بينما تباطأ نموه بشدة في الصين والمملكة المتحدة، وفي الولايات المتحدة أيضاً إلى حد ما (الشكل البياني ١-١،

اللوحة ٢). ويبدو التباطؤ واضحاً خصوصاً في مجال إنتاج السلع الرأسمالية^١.

- تباطؤ الطلب في الصين بسبب الجهود التنظيمية اللازمة للحد من مستويات الدين، وتفاقم حالة التباطؤ نتيجة التداعيات الاقتصادية الكلية الناجمة عن زيادة الاضطرابات التجارية.

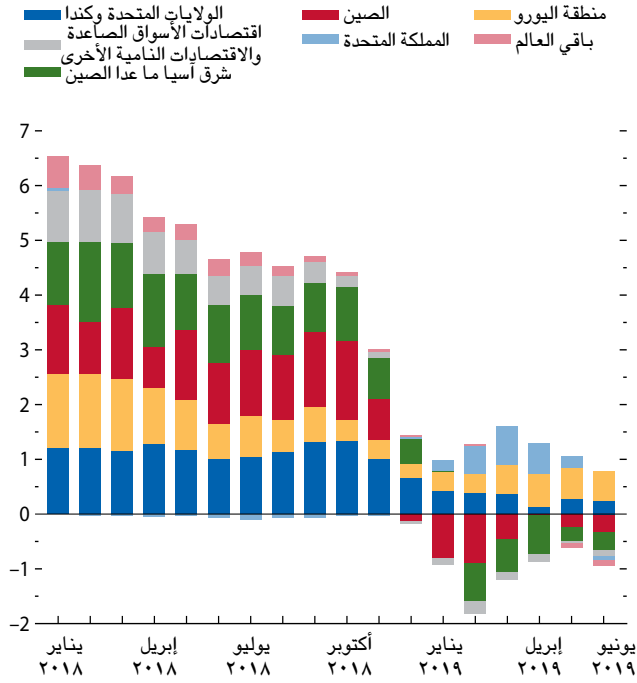
وفي ظل تباطؤ الإنتاج الصناعي، توقف النمو التجاري تقريباً. ففي النصف الأول من عام ٢٠١٩، لم يرتفع حجم التجارة العالمية إلا بنسبة ١٪ عن مستواه في العام الماضي — وهو معدل النمو الأبطأ على الإطلاق خلال فترة ستة أشهر منذ عام ٢٠١٢. ومن المنظور الجغرافي، تعد الصين واقتصادات شرق آسيا (المتقدمة والصاعدة) واقتصادات الأسواق الصاعدة الخاضعة لضغوط هي المساهم الرئيسي في ضعف الواردات العالمية (الشكل البياني ١-٢). ويرتبط تراجع التجارة العالمية بانخفاض الإنفاق الاستثماري — كما كان الحال خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، على سبيل المثال. وتعد مستويات الاستثمار كثيفة في السلع الوسيطة والرأسمالية المتداولة بكثافة. وقد تباطأت الاستثمارات العالمية بالفعل (الشكل البياني ١-٣) اتساقاً مع تراجع نمو الواردات، وهو ما يعكس العوامل الدورية والهبوط الحاد في مستويات الاستثمار في الاقتصادات التي تواجه ضغوطاً وأثر تنامي الاضطرابات التجارية على الشعور السائد بين الشركات في قطاع الصناعة التحويلية. ومما ساهم أيضاً في تباطؤ التجارة العالمية هبوط مستويات إنتاج السيارات ومبيعاتها، وهو ما يتضح من تباطؤ مشتريات السلع الاستهلاكية المعمرة (الشكل البياني ١-٤).

وفي الصين — البلد الأعلى من حيث مستويات الإنفاق الاستثماري على مستوى العالم — كان تباطؤ الاستثمارات في عام ٢٠١٩ أقل كثيراً مقارنة بتباطؤ الواردات، على غرار ما حدث خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وتتضمن العوامل التي تساهم في ضعف الواردات (بخلاف الإنفاق الرأسمالي المحلي) تراجع نمو الصادرات، الذي يعد حاداً للغاية في حالة الواردات، وانخفاض الطلب على السيارات (الإطار ١-١) والمنتجات التكنولوجية مثل الهواتف الذكية. كذلك ربما كان لتسريع وتيرة التصدير قبل فرض التعريفات الجمركية في أواخر عام ٢٠١٨ دور في هذا الصدد، حيث أدى بدوره إلى تسريع الطلب على مكونات الواردات.

^١ انخفضت مبيعات أشباه الموصلات العالمية في عام ٢٠١٨، وهو ما يعود جزئياً إلى التشبع الظاهري في سوق الهواتف الذكية وانخفاض عدد إصدارات المنتجات التكنولوجية الجديدة بوجه أعم (راجع ECB 2019).

الشكل البياني ١-٢: المساهمة في الواردات العالمية (بالنقاط المئوية، متوسط متحرك لثلاثة أشهر)

خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩، تجاوز حجم التجارة العالمية مستواه في العام الماضي بنسبة ١٪ فقط - وهو معدل النمو الأبطأ على الإطلاق خلال ستة أشهر منذ عام ٢٠١٢.

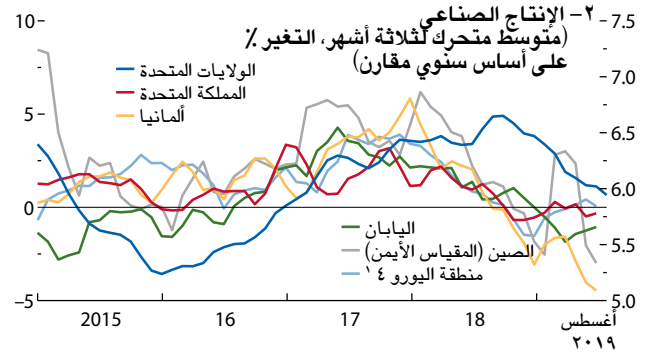
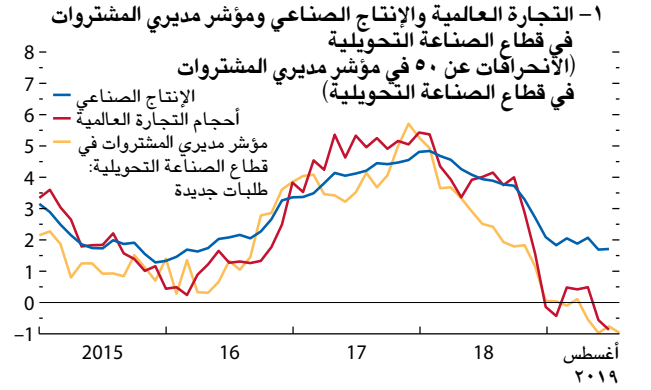


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١-١: مؤشرات النشاط العالمي

(متوسط متحرك لثلاثة أشهر، التغيير ٪ محسوباً على أساس سنوي مقارن، ما لم يذكر خلاف ذلك)

شهدت الاثنا عشر شهرا الماضية تباطؤا ملحوظا في مستويات الناتج الصناعي على نطاق جغرافي واسع.



المصدر: المكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية (CPB)؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ومؤسسة Markit Economics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. تضم منطقة اليورو ٤ فرنسا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا.

الاقتصاد الأمريكي إلى حد ما (بنسبة ٢٪ سنويا تقريبا) خلال أرباع السنة القليلة الماضية مع انحسار أثر الدفعة الناتجة عن تخفيض الضريبة في أوائل عام ٢٠١٨، كما تباطأ اقتصاد المملكة المتحدة وتراجعت مستويات الاستثمار نتيجة حالة عدم اليقين بشأن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. وسجل اقتصاد منطقة اليورو نموا أقوى في النصف الأول من العام الجاري مقارنة بالنصف الثاني من عام ٢٠١٨، بينما انكمش الاقتصاد الألماني في الربع الثاني في ظل تباطؤ النشاط الصناعي. وبوجه عام، شكل ضعف الصادرات عبئا على النشاط في منطقة اليورو منذ أوائل عام ٢٠١٨، بينما ظلت مستويات الطلب المحلي ثابتة حتى الآن. وسجلت اليابان نموا قويا في النصف الأول من العام الجاري بفضل قوة الاستهلاك في القطاعين الخاص والعام.

وتشير البيانات الأولية إلى أن النمو تحسن بدرجة محدودة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ولكنه أقل كثيرا عن مستواه في عام ٢٠١٧ وأوائل عام ٢٠١٨. وارتفع النمو في الصين بفضل تدابير التنشيط المالي وتيسير وتيرة التشديد التنظيمي في القطاع المالي إلى حد ما الذي بدأته الصين في النصف

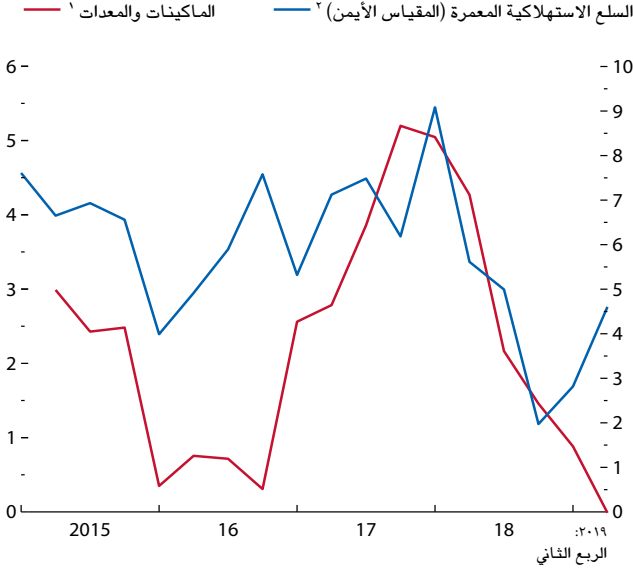
وبينما تراجع الزخم في قطاع الصناعات التحويلية، ظل الأداء ثابتا عموما في قطاع الخدمات (الذي يمثل نسبة أكبر من الاقتصاد) (الشكل البياني ١-٥، اللوحة ١). وساعدت قوة أداء نشاط الخدمات في زيادة إجمالي فرص العمل الجديدة بشكل مطرد، مما ساهم في دعم ثقة المستهلكين (الشكل البياني ١-٥، اللوحة ٢) وزيادة إنفاق الأسر على الخدمات بالتالي. وقد ساعدت دائرة التأثيرات المرتدة الإيجابية بين ناتج قطاع الخدمات ومستويات التوظيف وثقة المستهلكين في دعم الطلب المحلي في عدد من الاقتصادات المتقدمة.

تراجع النمو

استقرت مستويات النمو في مجموعة الاقتصادات المتقدمة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩ عقب تراجع حاد في النصف الثاني من عام ٢٠١٨. وتباطأت وتيرة توسع

الشكل البياني ١-٤: الإنفاق على السلع المعمرة (التغير % عن العام السابق)

يعد تراجع الإنفاق على الماكينات والمعدات والسلع الاستهلاكية المعمرة من العوامل المهمة التي ساهمت في تباطؤ التجارة العالمية.



المصادر: مؤسسة Haver Analytics ومؤسسة Markit Economics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ أستراليا والبرازيل وكندا وشيلي والصين ومنطقة اليورو والهند وإندونيسيا واليابان وكوريا وماليزيا والمكسيك وروسيا وجنوب إفريقيا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

^٢ أستراليا والبرازيل وكندا وشيلي والصين ومنطقة اليورو وإندونيسيا واليابان وكوريا وماليزيا والمكسيك وجنوب إفريقيا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

الربع الأول والذي يرجع في جزء منه إلى كارثة في قطاع التعدين. وبالمثل، تعافى النمو إلى حد ما خلال الربع الثاني في جنوب إفريقيا بفضل تحسن مستويات العرض في قطاع الكهرباء. كذلك تعافى النمو في تركيا خلال النصف الأول من العام عقب انكماش حاد في النصف الثاني من عام ٢٠١٨ نتيجة تحسن الأوضاع المالية العالمية والدعم المالي والائتماني. وفي المقابل، استمر الانكماش في الأرجنتين خلال النصف الأول من العام، ولكن بوتيرة أكثر تباطؤًا. ومن الواضح أن ميزان المخاطر يميل إلى كفة التطورات السلبية مستقبلاً بسبب التدهور الحاد في أوضاع السوق.

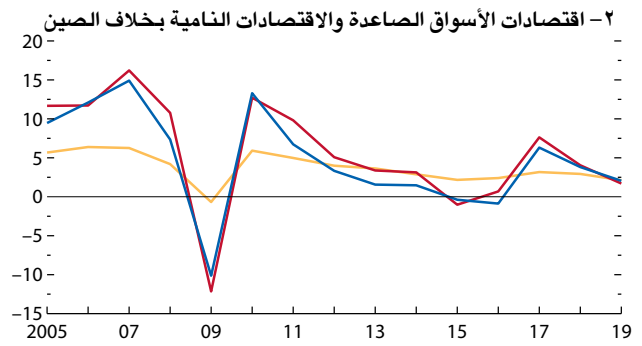
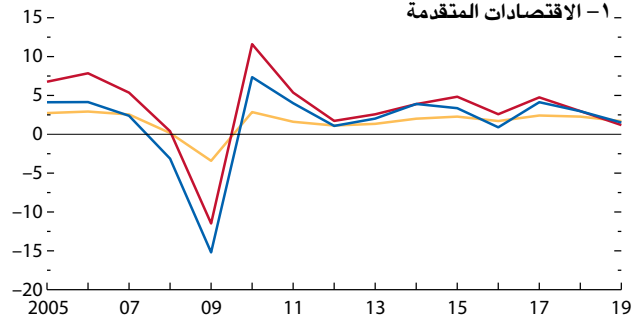
انخفاض التضخم

ساعد التوسع المتزامن في مختلف بلدان العالم خلال الفترة من منتصف ٢٠١٦ وحتى منتصف ٢٠١٨ على تضيق فجوات الناتج، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة، ولكن لم ينشأ عنه ارتفاع مستمر في معدل التضخم الأساسي لأسعار المستهلكين. ومن غير المستغرب أن انحسار التوسع العالمي صاحبه انخفاض مستمر في التضخم الأساسي دون المستوى

الشكل البياني ١-٣: الاستثمار والتجارة العالميان (التغير %)

تباطأ النمو العالمي في ٢٠١٩، تماشيًا مع تراجع نمو الواردات.

الواردات الحقيقية إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار الصرف السوقية الاستثمار الحقيقي

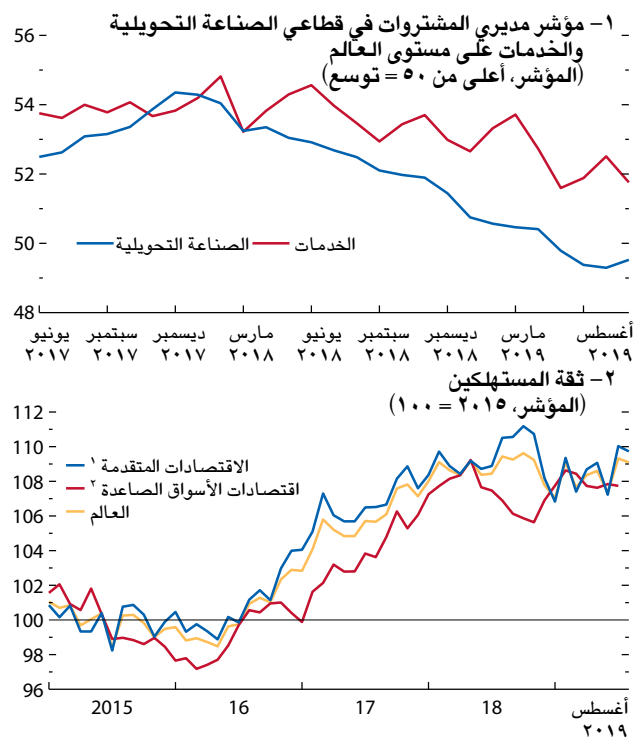


المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الثاني من عام ٢٠١٨. وشهد الاقتصاد الهندي مزيداً من التباطؤ في الربع الثاني نتيجة ضعف قطاعات مثل السيارات والعقارات وحالة عدم اليقين بشأن سلامة الشركات المالية غير المصرفية. وفي المكسيك، تباطأ النمو بشكل حاد خلال النصف الأول من العام بسبب تنامي حالة عدم اليقين بشأن السياسات، وعدم التنفيذ الكامل للميزانية، وبعض العوامل الانتقالية. وعلى الجانب الآخر، استأنفت البرازيل نموها خلال الربع الثاني عقب الانكماش الذي شهدته خلال

الشكل البياني ٥-١: مؤشر مديري المشتريات وثقة المستهلكين على مستوى العالم

تراجع الزخم في قطاع الصناعة التحويلية، بينما احتفظ قطاع الخدمات بقوته عموماً.



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ ومؤسسة Markit Economics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١- أستراليا والجمهورية التشيكية والدانمرك ومنطقة اليورو ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وإسرائيل واليابان وكوريا والنرويج والسويد وسويسرا ومقاطعة تايوان الصينية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

٢- الأرجنتين والبرازيل وشيلي والصين وكولومبيا وهنغاريا واندونيسيا وماليزيا والمكسيك والفلبين وبولندا وروسيا وجنوب إفريقيا وتايلند وتركيا وأوكرانيا.

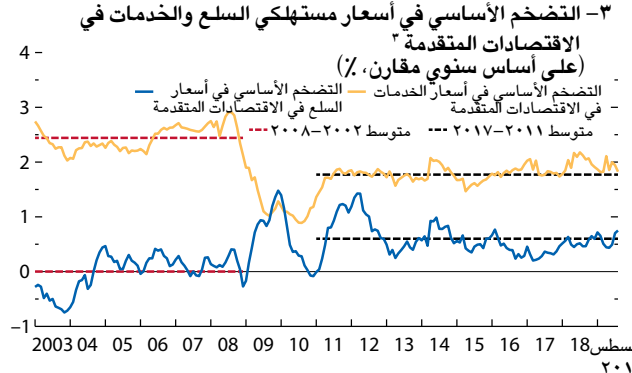
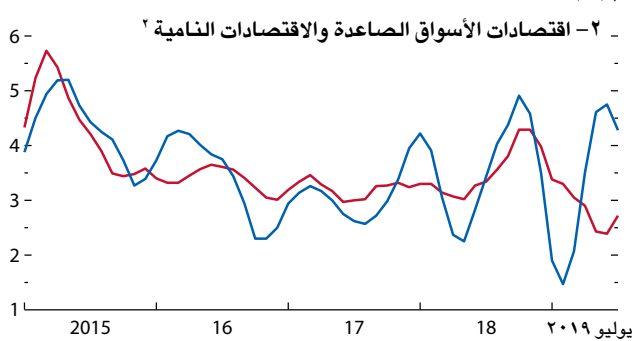
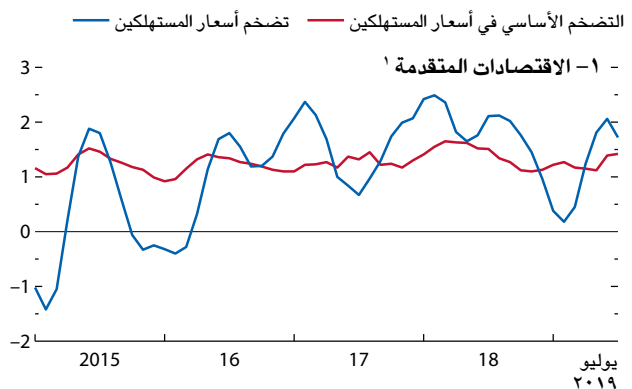
المستهدف عبر الاقتصادات المتقدمة، وكذلك دون المتوسطات التاريخية في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الشكل البياني ٦-١). ويستثنى من هذا الاتجاه الهبوطي العام عدد قليل من الاقتصادات التي شهدت تراجعاً كبيراً في قيمة عملتها أدى إلى تنامي الضغوط على الأسعار المحلية (مثل الأرجنتين) أو عجزاً حاداً في السلع الأولية (فنزويلا).

وبالرغم من ارتفاع الجمارك على الواردات في بعض البلدان، استمر انحسار ضغوط التكاليف عموماً. وارتفعت الأجر ارتفاعاً طفيفاً عن مستوياتها المنخفضة مع استمرار تراجع معدلات البطالة (لتقرب من أدنى مستوياتها على الإطلاق، كما في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على سبيل المثال) (الشكل البياني ٧-١، اللوحة ١). وسجل نصيب العمالة من الدخل ارتفاعاً معتدلاً منذ ٢٠١٤ تقريباً في اليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، كما ارتفع في منطقة اليورو منذ أوائل عام ٢٠١٨ (الشكل البياني ٧-١،

الشكل البياني ٦-١: التضخم العالمي

(متوسط متحرك لثلاثة أشهر، التغيير % على أساس سنوي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

منذ منتصف عام ٢٠١٨، ازداد تراجع التضخم الأساسي عن مستواه المستهدف عبر الاقتصادات المتقدمة، وعن متوسطاته التاريخية في العديد من اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية.



المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات صندوق النقد الدولي.

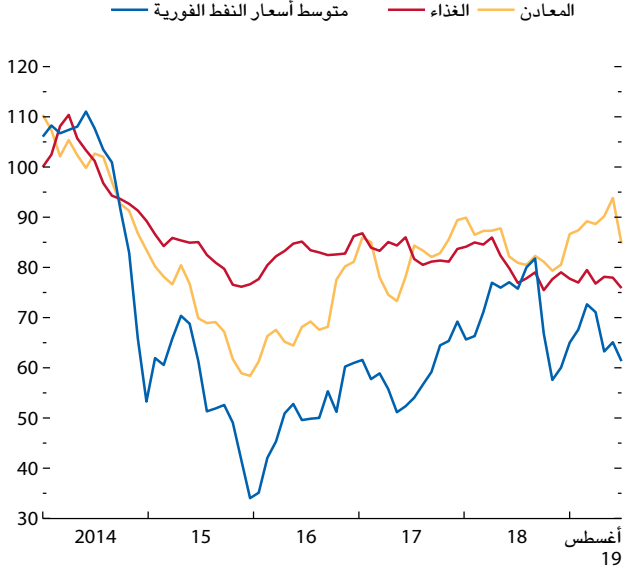
١- الاقتصادات المتقدمة تضم النمسا وبلجيكا وكندا وسويسرا والتشيك وألمانيا والدانمرك وإسبانيا وإستونيا وفنلندا وفرنسا والمملكة المتحدة واليونان ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وأيرلندا وإسرائيل وإيطاليا واليابان وكوريا وليتوانيا وكلمبرغ ولاتفيا وهولندا والنرويج والبرتغال وسنغافورة وسلوفاكيا وسولوفينيا والسويد ومقاطعة تايوان الصينية والولايات المتحدة.

٢- اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تضم بلغاريا والبرازيل وشيلي والصين وكولومبيا وهنغاريا واندونيسيا والهند والمكسيك وماليزيا وبيرو والفلبين وبولندا ورومانيا وروسيا وتايلند وتركيا وجنوب إفريقيا.

٣- تضم العينة ١٦ اقتصاداً متقدماً: أستراليا والنمسا وكندا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وهولندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

الشكل البياني ١-٨: أسعار السلع الأولية (مخفض باستخدام مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي، ٢٠١٤ = ١٠٠)

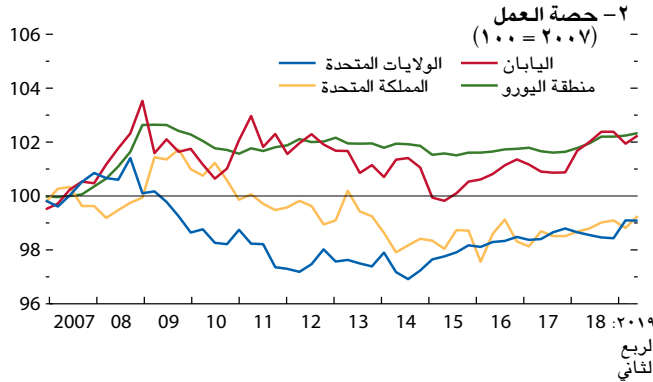
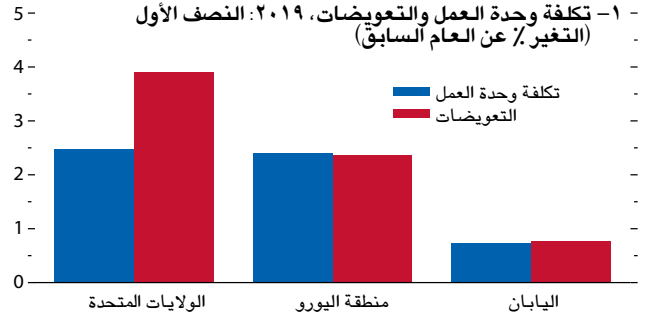
تراجعت مؤشرات أسعار السلع الأولية عموما منذ الربع.



المصادر: نظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١-٧: الأجور وتكلفة وحدة العمل وحصص العمالة

ارتفع نمو الأجور ونصيب العمالة من الدخل مؤخرا في بعض الاقتصادات المتقدمة.



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ما بناء على تقارير أفادت بأن خسائر الهجوم كانت أقل من التقديرات المبدئية. وتراجعت أيضا أسعار الفحم والغاز الطبيعي فيما بين الفترتين المرجعيتين نتيجة الضعف المتوقع في الطلب. وظلت أسعار المعادن ثابتة عموما، حيث وازن تراجع أسعار النحاس والألمنيوم ارتفاع أسعار النيكل والحديد الخام فيما بين الفترتين المرجعيتين (راجع التقرير الخاص عن السلع الأولية).

وبوجه عام، أدى انخفاض معدلات التضخم الأساسية وانحسار تأثير أسعار السلع الأولية على التضخم الكلي إلى تراجع توقعات الأسواق بشأن معدلات التضخم، لا سيما في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو.

تقلبات في المزاج العام بالأسواق وتيسير السياسة النقدية

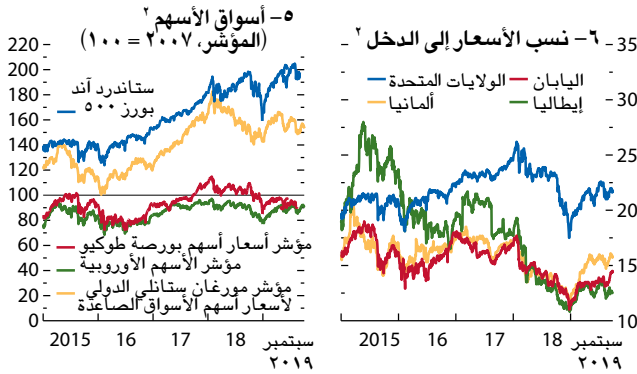
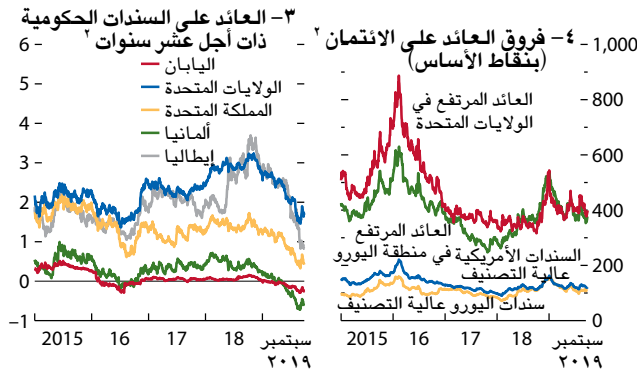
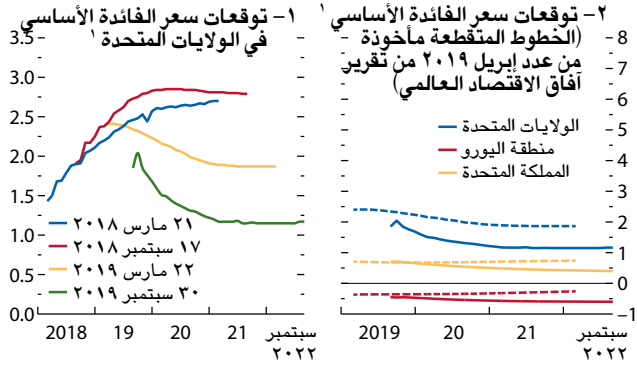
تشهد الأسواق تقلبات في المزاج العام منذ إبريل نتيجة مؤثرات عديدة تتضمن فرض جمارك أمريكية إضافية على الواردات الصينية وما اتخذته الصين من التدابير الانتقامية في المقابل، والمخاوف بشأن الاضطرابات التي شهدتها سلاسل العرض التكنولوجية، وحالة عدم اليقين المطولة بشأن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، والضغوط الجغرافية-السياسية، وتخفيضات سعر الفائدة الأساسي، والموقف التيسيري الذي تعكسه البيانات الصادرة

اللوحة ٢). ويبدو أن تأثير هذه التطورات لم يمتد إلى مؤشر تضخم أسعار المستهلكين الأساسي، مما يشير إلى تراجع هامش أرباح الشركات إلى حد ما. وفي منطقة أوروبا الصناعية والنامية، ساهم عجز العمالة في نمو مستويات الأجور بقوة في العديد من الاقتصادات. ولكن كما يشير الفصل الثاني من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لأوروبا، لم يؤد نمو الأجور إلى زيادة تضخم أسعار السلع النهائية عبر المنطقة (يمكن عزو الارتفاع النسبي في معدل التضخم بتركيا إلى عوامل أخرى، مثل تراجع قيمة العملة في السابق).

وقد تراجعت أسعار الطاقة بنسبة ١٣٪ بين الفترتين المرجعيتين، وهما إبريل ٢٠١٩ والعدد الحالي من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، نظرا لأن بلوغ إنتاج النفط الخام الأمريكي أعلى مستوياته وما صاحبه من تراجع الطلب فاق تأثيرهما أثر انخفاض العرض الناتج عن العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران وتخفيض مستويات إنتاج النفط في البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) والنزاعات في فنزويلا وليبيا (الشكل البياني ١-٨). وهددت هجمات ١٤ سبتمبر على منشآت تكرير النفط الرئيسية في المملكة العربية السعودية بانقطاعات حادة في العرض، مما تسبب في ارتفاع حاد في أسعار النفط الخام بأكثر من ١٠٪ في أعقاب الهجوم مباشرة. وتراجعت الأسعار لاحقا إلى حد

الشكل البياني ١-٩: الاقتصادات المتقدمة: أوضاع السوق النقدية والمالية (%، ما لم يذكر خلاف ذلك)

تراجع العائد على السندات السيادية تراجعاً ملحوظاً في الشهور الأخيرة، مسجلاً مستويات سلبية في بعض الحالات.



المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ومؤسسة Thomson Reuters Datastream، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١ تستند التوقعات إلى العقود المستقبلية لأسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية في الولايات المتحدة، ومتوسط سعر الفائدة على القروض بين البنوك لليلة واحدة بالجنه الأسترالي في المملكة المتحدة، وسعر الفائدة السائد بين البنوك في العقود الأجلة في منطقة اليورو. تم تحديث البيانات في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩.
 ٢ البيانات حتى ٢٧ سبتمبر ٢٠١٩.

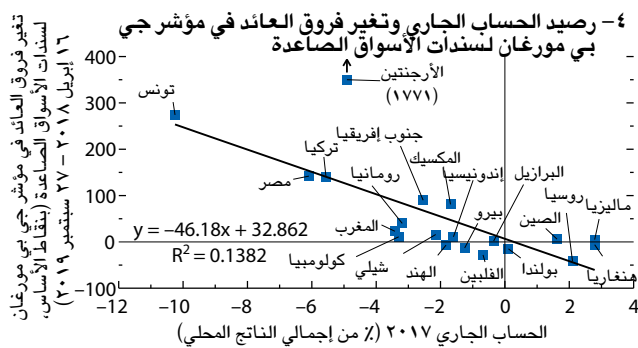
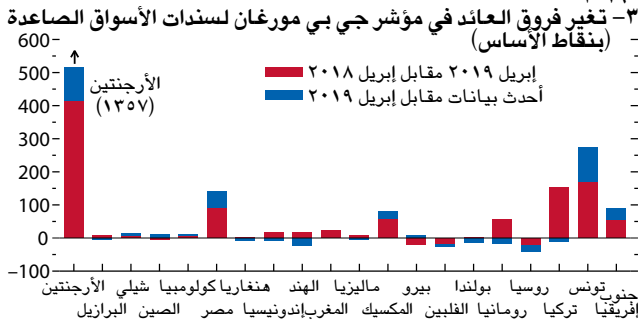
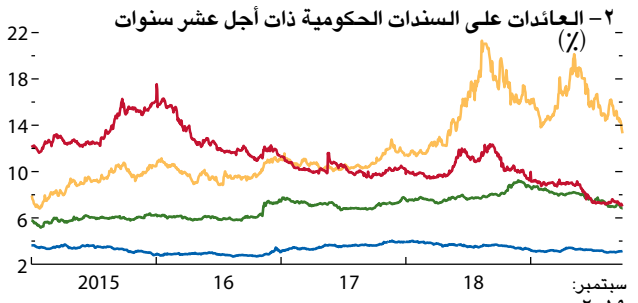
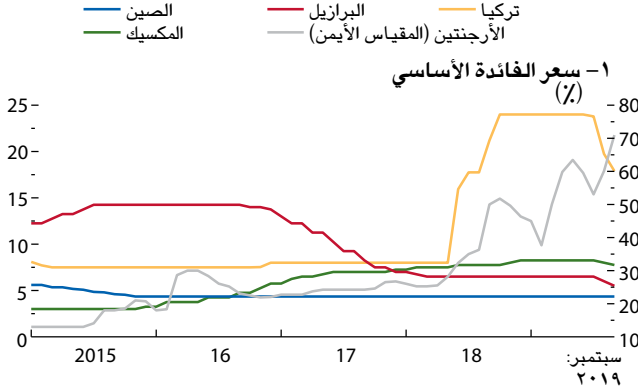
عن عدد من البنوك المركزية. ويتمثل الأثر الصافي لهذه القوى في أوضاع مالية أيسر بوجه عام عبر الاقتصادات المتقدمة مقارنة بوقت صدور عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وإن كانت الأوضاع المالية ثابتة عموماً عبر معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (راجع عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

وفي الاقتصادات المتقدمة، تحولت البنوك المركزية الكبرى إلى نهج أكثر تيسيراً، وظهر هذا التحول أيضاً في البيانات الصادرة عنها في بداية العام، وأعقب ذلك اتخاذ تدابير تيسيرية خلال فصل الصيف. وقام بنك الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية في شهري يوليو وسبتمبر، إلى جانب إنهاء تخفيضات الميزانية العمومية. وفي سبتمبر، خفض البنك المركزي الأوروبي سعر الإيداع، وأعلن عن استئناف تدابير التيسير الكمي. وساهمت هذه التحولات على مستوى السياسات، إلى جانب المخاوف السوقية المتزايدة بشأن تباطؤ زخم النمو، في التراجع الكبير في العائد على السندات السيادية — الذي وصل في بعض الحالات إلى مستويات سلبية (الشكل البياني ١-٩). فعلى سبيل المثال، تراجع العائد على أذون الخزانة الأمريكية ذات أجل عشر سنوات وسندات الدرجة الأولى البريطانية وسندات الخزانة الألمانية والسندات الفرنسية بمقدار ٦٠ إلى ١٠٠ نقطة أساس خلال الفترة ما بين مارس إلى أواخر سبتمبر، بينما تراجع العائد على السندات الإيطالية ذات أجل ١٠ سنوات بمقدار ١٧٥ نقطة أساس نتيجة تشكيل حكومة جديدة. وشهدت أسعار السندات الأعلى خطراً عدداً من التقلبات. فقد ارتفعت فروق العائد على الأوراق المالية ذات العائد المرتفع الصادرة عن الشركات في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو ارتفاعاً طفيفاً منذ إبريل ولكنها لا تزال دون مستوياتها في أواخر عام ٢٠١٨. كذلك تراجعت أسواق الأسهم في الولايات المتحدة وأوروبا منذ إبريل، ولكنها لا تزال أعلى من المستويات المنخفضة التي بلغتها في نهاية عام ٢٠١٨ التي شهدت عمليات بيع مكثفة.

وشهدت العملات تحركات ملحوظة في بعض الاقتصادات المتقدمة. فقد ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للين والفرنك السويسري بأكثر من ٥٪ وبنسبة ٣٪ على الترتيب خلال الفترة ما بين مارس وأواخر سبتمبر في ظل تزايد التقلبات السوقية. وفي المقابل، تراجعت قيمة الجنيه البريطاني بنسبة ٤٪ بسبب زيادة المخاوف حيال إمكانية عدم التوصل إلى اتفاق بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وارتفعت قيمة الدولار الأمريكي بحوالي ٢,٥٪، بينما تراجعت قيمة اليورو بحوالي ١,٥٪ تقريباً. وظلت التدفقات المالية الوافدة إلى الاقتصادات المتقدمة والخارجة منها منخفضة عموماً، لا سيما منذ أوائل عام ٢٠١٨. ويتمثل أحد العوامل التي يمكن عزو هذه التطورات إليها في التراجع الملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تأثرت بالعمليات المالية للشركات متعددة الجنسيات عقب الإصلاحات الضريبية في الولايات المتحدة (الإطار ١-٢).

الشكل البياني ١-١٠: اقتصادات الأسواق الصاعدة: أسعار الفائدة وفروق العائد

ظلت فروق العائد على السندات السيادية في الأسواق الصاعدة مستقرة عموماً منذ إبريل باستثناء حالات قليلة.



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ والإحصاءات المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ ومؤسسة Thomson Reuters Datastream؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: جميع بيانات الأسواق المالية حتى ٢٧ سبتمبر ٢٠١٩.

وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، خفضت البنوك المركزية في عدد من البلدان (مثل البرازيل وشيلي والهند وإندونيسيا والمكسيك وبيرو والفلبين وروسيا وجنوب إفريقيا وتايلاند وتركيا) أسعار الفائدة الأساسية منذ إبريل. وظلت فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية مستقرة عموماً خلال هذه الفترة، باستثناء حالات قليلة (الشكل البياني ١-١٠). وتراجعت فروق أسعار العائد في البرازيل على خلفية التفاؤل المتزايد حيال إمكانية إقرار إصلاحات معاشات التقاعد التي طال انتظارها. وارتفعت فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية مؤقتاً في المكسيك عقب تخفيض تصنيفها الائتماني في شهر يونيو. وفي الوقت نفسه، أدت الانتخابات الأولية في الأرجنتين في شهر أغسطس إلى ارتفاع حاد في العائد على السندات الحكومية في ظل موجة مكثفة أوسع نطاقاً من عمليات بيع الأصول الأرجنتينية. وفي تركيا، ارتفعت فروق أسعار العائد ارتفاعاً ملحوظاً عقب انتخابات البلديات في يونيو، ولا تزال أعلى مما كانت عليه في إبريل. كذلك لا تزال مؤشرات أسهم الأسواق الصاعدة ثابتة عموماً عند مستوياتها في إبريل، مما يعكس الآثار الموزنة لبعضها البعض على توقعات العائد نتيجة زيادة الدعم المتاح من السياسات النقدية المحلية والخارجية وتفاقم الاضطرابات التجارية في الوقت نفسه (الشكل البياني ١-١١).

وعكست التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة تحولات أوسع نطاقاً في الشعور السائد حيال المخاطر منذ إبريل، حيث خفض المستثمرون حجم استثماراتهم في الأسهم واتجهوا إلى الاستثمار في سندات العملة الصعبة (الشكل البياني ١-١٢). وتظل تدفقات الحافظة ضمن فئة أصول الأسواق الصاعدة أقوى عموماً مقارنة بمستوياتها خلال فترة التقليل في أواخر عام ٢٠١٨، ولا يزال المستثمرون في حالة مقارنة بين فرادى الاقتصادات حسب الأسس الاقتصادية والسياسية. وقد ارتفعت قيمة معظم العملات خلال الفترة ما بين مارس ويوليو نتيجة التوجه التيسيري في البيانات الصادرة عن بنك الاحتياطي الفيدرالي وتحوله إلى موقف أكثر مرونة. غير أن بعض العملات شهدت انخفاضاً في قيمتها في أغسطس بسبب تدهور شعور المستثمرين حيال المخاطر، لا سيما البيزو الأرجنتيني. كذلك تراجعت قيمة الرمينبي الصيني بحوالي ٣,٥٪ منذ مارس (الشكل البياني ١-١٣).

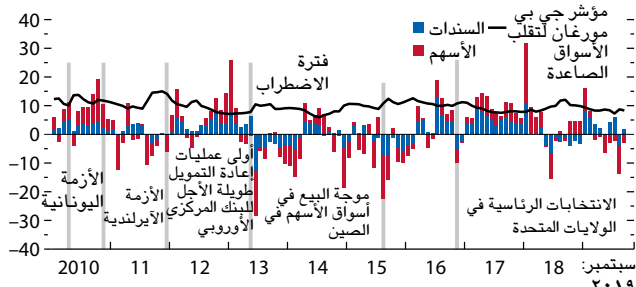
آفاق النمو العالمي: تعاف طفيف وسط رياح معاكسة عنيفة

تشير التوقعات لعام ٢٠١٩ إلى بلوغ النمو ٣,٠٪، وهو المستوى الأقل على الإطلاق منذ عام ٢٠٠٩. وباستثناء إفريقيا جنوب الصحراء، يُتوقع تراجع نصيب الفرد من النمو في أكثر من نصف البلدان عن وسيط معدله خلال الخمس وعشرين سنة الماضية. ويعكس هذا التباطؤ الملحوظ تأثير حالة الضعف العامة التي شهدتها النصف الثاني من عام ٢٠١٨، والتي تلاها ارتفاع طفيف في النمو خلال النصف

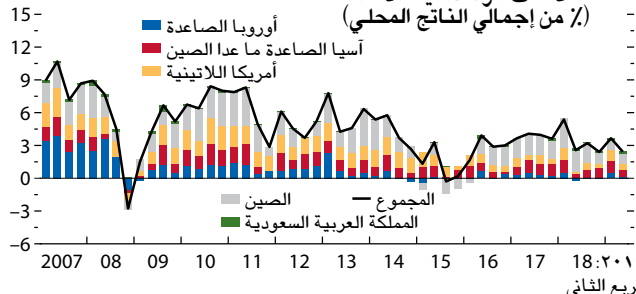
الشكل البياني ١-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة: التدفقات الرأسمالية

تعكس التدفقات الرأسمالية إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة التحولات الأوسع نطاقا في الشعور السائد بشأن المخاطر منذ إبريل، حيث خفض المستثمرون حجم استثماراتهم في الأسهم وتحولوا إلى سندات العملة الصعبة.

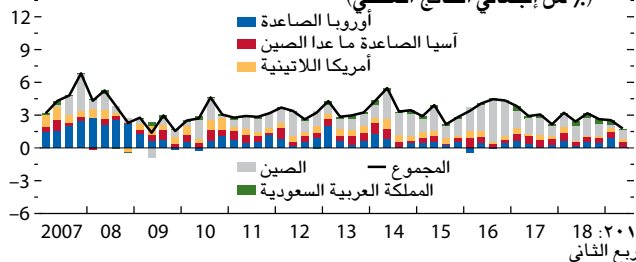
١- صافي التدفقات في صناديق الأسواق الصاعدة (مليارات الدولارات الأمريكية)



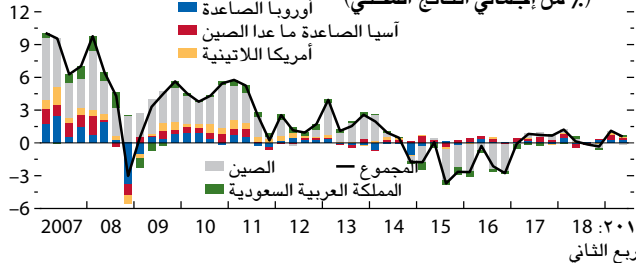
٢- التدفقات الرأسمالية الداخلة (من إجمالي الناتج المحلي)



٣- التدفقات الرأسمالية الخارجة ما عدا التغير في الاحتياطيات (من إجمالي الناتج المحلي)



٤- التغير في الاحتياطيات (من إجمالي الناتج المحلي)

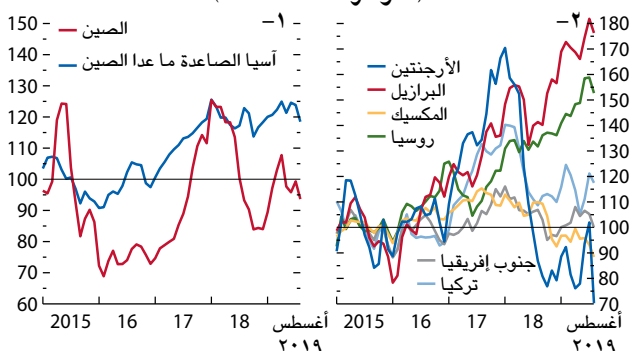


المصادر: شركة EPFR Global؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ والإحصاءات المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ ومؤسسة Thomson Reuters Datastream؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: التدفقات الرأسمالية الداخلة هي صافي مشتريات غير المقيمين من الأصول المحلية. والتدفقات الرأسمالية الخارجة هي صافي مشتريات المقيمين المحليين من الأصول الأجنبية. وآسيا الصاعدة ما عدا الصين تتضمن الهند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند، وأوروبا الصاعدة تتضمن بولندا ورومانيا وروسيا وتركيا، وأمريكا اللاتينية تتضمن البرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو.

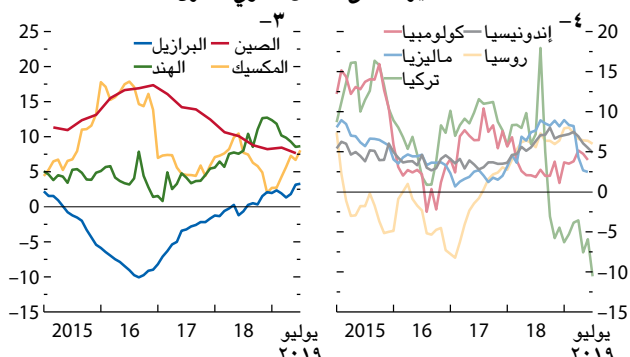
الشكل البياني ١-١١: اقتصادات الأسواق الصاعدة: أسواق الأسهم والائتمان

لا تزال مؤشرات أسهم الأسواق الصاعدة ثابتة عموما عند مستوياتها في إبريل، مما يعكس الأثار الموازنة لبعضها البعض على آفاق الأرباح نتيجة زيادة الدعم المتاح من السياسات النقدية المحلية والخارجية وتفاقم الاضطرابات التجارية.

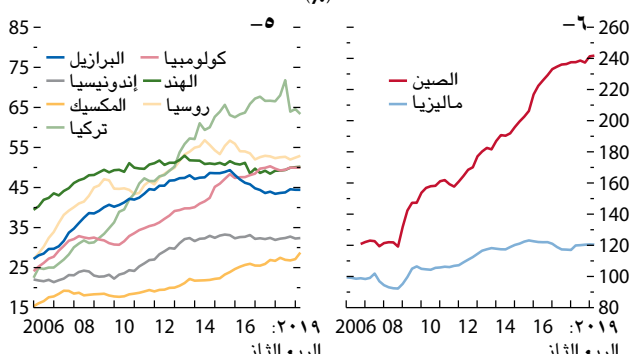
أسواق الأسهم (المؤشر، ٢٠١٥ = ١٠٠)



نمو الائتمان الحقيقي (التغير % على أساس سنوي مقارن)



الائتمان كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (%)



المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ والإحصاءات المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ ومؤسسة Thomson Reuters Datastream؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. الائتمان هو مطالبات شركات الإيداع الأخرى على القطاع الخاص (من الإحصاءات المالية الدولية)، ما عدا في حالة البرازيل، حيث تؤخذ بيانات ائتمان القطاع الخاص من تقرير «عمليات السياسة النقدية وائتمان النظام المالي» الذي ينشره البنك المركزي في البرازيل، وفي حالة الصين حيث الائتمان هو مجموع التمويل الاجتماعي بعد التعديل حسب عمليات مبادلة الديون على مستوى الحكومات المحلية.

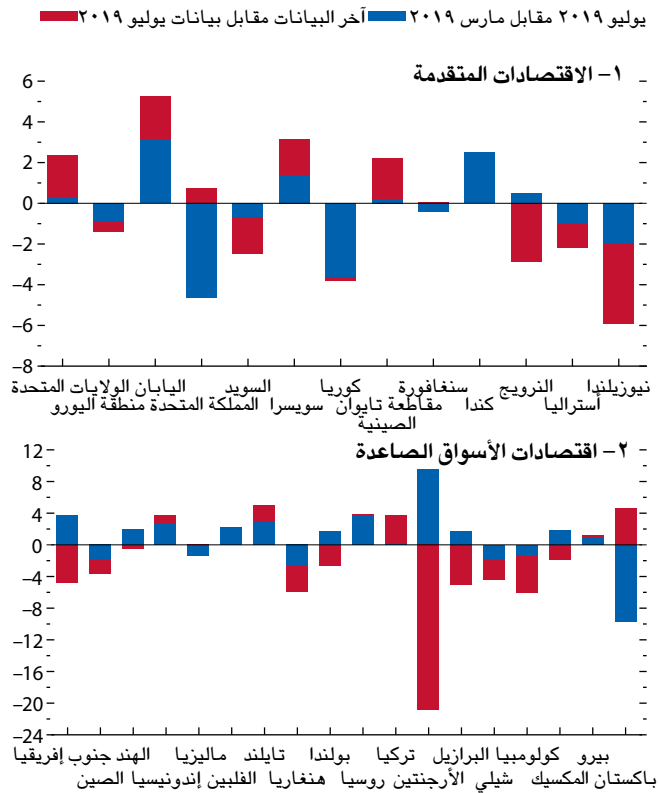
الاقتصادية الكلية الذي يعود في معظمه إلى عوامل متفردة في مجموعة من اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى مثل البرازيل والمكسيك وروسيا؛ وانخفاض النمو في الصين بسبب تعزيز النظم المالية على النحو اللازم وتأثير الاضطرابات التجارية مع الولايات المتحدة؛ وتباطؤ الطلب من الصين وتأثير حالة عدم اليقين المتنامية بشأن السياسة التجارية العالمية على اقتصادات شرق آسيا؛ وتباطؤ الطلب المحلي في الهند، وحالة الضبابية الناجمة عن إمكانية عدم التوصل إلى اتفاق بشأن الخروج من الاتحاد الأوروبي على المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل أعم.

وفي ظل استمرار الدعم المتاح من السياسات الاقتصادية الكلية في الاقتصادات الكبرى والاستقرار المتوقع في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة المعرضة لضغوط، يتوقع ارتفاع النمو العالمي ارتفاعا طفيفا خلال الفترة المتبقية في عام ٢٠١٩ وأوائل عام ٢٠٢٠، ليصل بذلك النمو العالمي المتوقع لعام ٢٠٢٠ إلى ٣,٤٪ (الجدول ١-١). ويعكس تخفيض التنبؤات لعام ٢٠٢٠ بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية مقارنة بعدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي حقيقة ارتفاع الجمارك والتكلفة التي يتحملها الاقتصاد العالمي نتيجة لذلك: فعقب الإعلان عن فرض جمارك في شهري مايو وأغسطس ٢٠١٩، سيرتفع متوسط الجمارك الأمريكية على الواردات من الصين إلى ما يزيد قليلا عن ٢٤٪ في ديسمبر ٢٠١٩ (مقابل حوالي ١٢,٢٥٪ حسب افتراضات عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، بينما سيرتفع متوسط الجمارك الصينية على الواردات من الولايات المتحدة إلى حوالي ٢٦٪ (مقابل حوالي ١٦,٥٪ حسب افتراضات عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ويعرض إطار السيناريو ١-٢ محاكاة للتأثير المباشر الناتج عن الجمارك المتضمنة في السيناريو الأساسي على النشاط الاقتصادي العالمي وتداعياتها المحتملة على المزاج العام في الأسواق المالية وثقة مجتمع الأعمال والإنتاجية. وكما يتضح من إطار السيناريو ١-٢، فإن تداعيات تحول مسار التجارة تعد إيجابية بالنسبة لبعض الاقتصادات ولكنها مؤقتة ومن المرجح أن تكون أقل تأثيرا مقارنة بأثار ثقة مجتمع الأعمال والمزاج العام بالأسواق المالية. ويعرض الإطار ١-٣ مزيدا من التفاصيل بشأن أهم الافتراضات الخاصة بالسياسات وأسعار السلع الأولية التي تستند إليها تنبؤات النمو العالمي.

ويوضح الشكل البياني ١-١٤ البلدان والمناطق التي كان لتقلبات النمو بها تأثير على النمو العالمي منذ بلوغه مستوى الذروة عام ٢٠١٧. ويعزى حوالي نصف التراجع في النمو العالمي من ٣,٨٪ في ٢٠١٧ إلى ٣,٠٪ في ٢٠١٩ إلى الترددي الحاد في الأوضاع الاقتصادية الكلية بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩ في عدد قليل من الاقتصادات التي تعاني من ضغوط شديدة (لا سيما الأرجنتين وإيران وتركيا وفنزويلا). وتمثل هذه الاقتصادات نفسها — إلى جانب البرازيل والمكسيك وروسيا التي يتوقع نموها بحوالي ١٪ أو أقل في عام ٢٠١٩ — ما يزيد على ٧٠٪ من الارتفاع في معدل النمو لعام ٢٠٢٠. وتشير التوقعات إلى انكماش اقتصاد الأرجنتين مجددا في عام ٢٠٢٠، ولكن بنسبة أقل مقارنة بالعام الجاري، واستمرار الانهيار متعدد السنوات في الناتج بفنزويلا ولكن

الشكل البياني ١-١٣: تغيرات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية، مارس ٢٠١٩ - سبتمبر ٢٠١٩ (٪)

ارتفعت قيمة معظم عملات الأسواق الصاعدة خلال الفترة بين مارس ويوليو بدعم من بيانات بنك الاحتياطي الفيدرالي التي غلب عليها الطابع التيسيري والمضي قدما في تيسير موقف السياسة النقدية. غير أن عدة عملات انخفضت قيمتها في أغسطس بسبب تدهور الشعور السائد بين المستثمرين حيال مستوى المخاطر.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: آخر بيانات متاحة في ٢٧ سبتمبر ٢٠١٩.

الأول من عام ٢٠١٩ مدعوما في بعض الحالات بسياسات أكثر تيسيرا (كما في الصين، وفي الولايات المتحدة إلى حد ما). وفي ظل تخفيض تقديرات النمو للنصف الثاني من عام ٢٠١٨ والنصف الأول من العام الجاري، يعد النمو المتوقع لعام ٢٠١٩ أقل من التوقعات الواردة في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية. وتتضمن القوى المؤثرة على تباطؤ النمو العالمي خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ — بخلاف التأثير المباشر للضعف الشديد في مستويات النمو أو الانكماش في الاقتصادات المعرضة للضغوط — عودة الولايات المتحدة إلى وتيرة توسع أكثر اعتدالا؛ وانخفاض الطلب الخارجي والاضطرابات المصاحبة لتطبيق معايير جديدة في أوروبا على انبعاثات عوادم السيارات، لا سيما في ألمانيا؛ وتراجع الأوضاع

الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي
(التغير %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

الاختلاف عن توقعات عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ^١	الاختلاف عن توقعات عدد يوليو ٢٠١٩ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي		توقعات		٢٠١٨	
	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩		
٠,٢-	٠,٣-	٠,١-	٠,٢-	٣,٤	٣,٦	النتائج العالمي
٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٢-	١,٧	٢,٣	الاقتصادات المتقدمة
٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٢-	٢,١	٢,٩	الولايات المتحدة
٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,١-	١,٤	١,٩	منطقة اليورو
٠,٢-	٠,٣-	٠,٥-	٠,٢-	١,٢	١,٥	ألمانيا ^٢
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	١,٣	١,٧	فرنسا
٠,٤-	٠,١-	٠,٣-	٠,١-	٠,٥	٠,٩	إيطاليا
٠,١-	٠,١	٠,١-	٠,١-	١,٨	٢,٦	إسبانيا
٠,٠	٠,١-	٠,١	٠,٠	٠,٥	٠,٨	اليابان
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	١,٤	١,٤	المملكة المتحدة
٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,٠	١,٨	١,٩	كندا
٠,٥-	٠,٦-	٠,٤-	٠,٥-	٢,٠	٢,٦	اقتصادات متقدمة أخرى ^٣
٠,٢-	٠,٥-	٠,١-	٠,٢-	٤,٦	٣,٩	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,٣-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٣-	٦,٠	٦,٤	آسيا الصاعدة والنامية
٠,٣-	٠,٢-	٠,٢-	٠,١-	٥,٨	٦,٦	الصين
٠,٥-	١,٢-	٠,٢-	٠,٩-	٧,٠	٦,٨	الهند ^٤
٠,٣-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٢-	٤,٩	٥,٢	مجموعة آسيان-٥ ^٥
٠,٢	٠,٦	٠,٤	٠,٦	٢,٥	٣,١	أوروبا الصاعدة والنامية
٠,٢	٠,٥-	٠,٠	٠,١-	١,٩	٢,٣	روسيا
٠,٦-	١,٢-	٠,٥-	٠,٤-	١,٨	١,٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٠,٥-	١,٢-	٠,٤-	٠,١	٢,٠	١,١	البرازيل
٠,٦-	١,٢-	٠,٦-	٠,٥-	١,٣	٢,٠	المكسيك
٠,٤-	٠,٩-	٠,٣-	٠,٥-	٢,٩	١,٩	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٠,١	١,٦-	٠,٨-	١,٧-	٢,٢	٢,٤	المملكة العربية السعودية
٠,١-	٠,٣-	٠,٠	٠,٢-	٣,٦	٣,٢	إفريقيا جنوب الصحراء
٠,٠	٠,٢	٠,١-	٠,٠	٢,٥	٢,٣	نيجيريا
٠,٤-	٠,٥-	٠,٠	٠,٠	١,١	٠,٨	جنوب إفريقيا
٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,١-	١,٦	٢,٢	للتذكير
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٥,١	٥,٠	الاتحاد الأوروبي
٠,٥-	١,٢-	٠,٤-	٠,٦-	٢,٧	١,١	البلدان النامية منخفضة الدخل
٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٢,٧	٢,٥	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٢,٧	٣,١	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف القائمة على السوق
٠,٧-	٢,٣-	٠,٥-	١,٤-	٣,٢	١,١	حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)
٠,٥-	١,٨-	٠,٦-	١,٠-	٢,٧	١,٢	الواردات
١,٠-	٣,٩-	٠,٨-	٢,٢-	٤,٣	٥,١	الاقتصادات المتقدمة
٠,٦-	١,٨-	٠,٤-	١,٣-	٢,٥	٠,٩	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,٧-	٢,١-	٠,٥-	١,٠-	٤,١	١,٩	الصادرات
٠,٦-	١,٨-	٠,٤-	١,٣-	٢,٥	٠,٩	الاقتصادات المتقدمة
٠,٧-	٢,١-	٠,٥-	١,٠-	٤,١	١,٩	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٦,٠-	٣,٨	٣,٧-	٥,٥-	٦,٢-	٩,٦-	أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)
٠,٦	١,١	١,٢	١,٥	١,٧	٠,٩	النفط ^٦
						غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات السلعية العالمية)
٠,٣-	٠,١-	٠,٢-	٠,١-	١,٨	١,٥	أسعار المستهلكين
٠,١	٠,٢-	٠,١	٠,١-	٤,٨	٤,٧	الاقتصادات المتقدمة
٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,٠	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ^٧
١,٨-	٠,٩-	٠,٣-	٠,١-	٢,٠	٢,٣	سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (%)
٠,٤-	٠,١-	٠,٣-	٠,١-	٠,٦-	٠,٤-	على الودائع بالدولار الأمريكي (سنة أشهر)
٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,٠	على الودائع باليورو (ثلاثة أشهر)
						على الودائع بالين الياباني (سنة أشهر)

ملحوظة: يُفترض بقاء أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة في الفترة من ٢٦ يوليو إلى ٢٣ أغسطس ٢٠١٩. والاقتصادات مرتبة على أساس حجمها الاقتصادي، والبيانات ربع السنوية مجمعة معدلة لمراعاة التغيرات الموسمية. وبدءاً من عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تم استبعاد المجموعة الإقليمية لكومونولث الدول المستقلة. وتمت إضافة أربعة بلدان من مجموعة كومونولث الدول المستقلة (بيلاروس ومولدوفا وروسيا وأوكرانيا) إلى المجموعة الإقليمية لأوروبا الصاعدة والنامية. أما الاقتصادات الثمانية المتبقية — أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قبرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان، التي تشكل المجموعة الفرعية الإقليمية للقوقاز وآسيا الوسطى — فتم دمجها مع مجموعة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان لتكوين مجموعة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الجديدة.^١ تنتج الفروق عن تقريب الأرقام في تنبؤات العدد الحالي من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي (يوليو ٢٠١٩) وعدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي والمجموعات المعدلة والجديدة.

^٢ بالنسبة لألمانيا، تم تعديل تعريف إجمالي الناتج المحلي من أساس معدل لمراعاة أيام العمل (حتى عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي) إلى أساس غير معدل بدءاً من عدد يوليو ٢٠١٩ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. وسيؤدي تعديل التعريف إلى ارتفاع مستوى إجمالي الناتج المحلي لسنة ٢٠٢٠ وهي سنة كئيبة.

^٣ باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

من ربع سنة إلى ربع سنة آخر ^١				على أساس سنوي مقارن				
توقعات		توقعات		توقعات		توقعات		
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
٣,٤	٣,٢	٣,٢	٤,١	٣,٤	٣,٠	٣,٦	٣,٨	الناتج العالمي
١,٨	١,٦	١,٨	٢,٨	١,٧	١,٧	٢,٣	٢,٥	الاقتصادات المتقدمة
٢,٠	٢,٤	٢,٥	٢,٨	٢,١	٢,٤	٢,٩	٢,٤	الولايات المتحدة
١,٨	١,٠	١,٢	٣,٠	١,٤	١,٢	١,٩	٢,٥	منطقة اليورو
١,٣	٠,٤	٠,٦	٣,٤	١,٢	٠,٥	١,٥	٢,٥	ألمانيا ^٢
١,٣	١,٠	١,٢	٣,٠	١,٣	١,٢	١,٧	٢,٣	فرنسا
١,٠	٠,٢	٠,٠	١,٧	٠,٥	٠,٠	٠,٩	١,٧	إيطاليا
١,٨	٢,٠	٢,٣	٣,١	١,٨	٢,٢	٢,٦	٣,٠	إسبانيا
١,٢	٠,٣	٠,٣	٢,٤	٠,٥	٠,٩	٠,٨	١,٩	اليابان
١,٦	١,٠	١,٤	١,٦	١,٤	١,٢	١,٤	١,٨	المملكة المتحدة
١,٧	١,٨	١,٦	٢,٩	١,٨	١,٥	١,٩	٣,٠	كندا
٢,١	١,٧	٢,٢	٣,٠	٢,٠	١,٦	٢,٦	٢,٩	اقتصادات متقدمة أخرى ^٣
٤,٧	٤,٥	٤,٥	٥,٢	٤,٦	٣,٩	٤,٥	٤,٨	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٥,٩	٦,٠	٦,٠	٦,٨	٦,٠	٥,٩	٦,٤	٦,٦	آسيا الصاعدة والنامية
٥,٧	٦,٠	٦,٤	٦,٧	٥,٨	٦,١	٦,٦	٦,٨	الصين
٧,٢	٦,٧	٥,٨	٨,١	٧,٠	٦,١	٦,٨	٧,٢	الهند ^٤
٤,٩	٤,٨	٥,٢	٥,٤	٤,٩	٤,٨	٥,٢	٥,٣	مجموعة آسيان-٥ ^٥
...	٢,٥	١,٨	٣,١	٣,٩	أوروبا الصاعدة والنامية
١,٢	١,٨	٢,٩	٠,٥	١,٩	١,١	٢,٣	١,٦	روسيا
١,٨	٠,٤	٠,٣	١,٣	١,٨	٠,٢	١,٠	١,٢	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢,٣	١,٢	١,١	٢,٢	٢,٠	٠,٩	١,١	١,١	البرازيل
٠,٧	١,٠	١,٦	١,٥	١,٣	٠,٤	٢,٠	٢,١	المكسيك
...	٢,٩	٠,٩	١,٩	٢,٣	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٣,٠	٠,٩-	٤,٣	١,٣-	٢,٢	٠,٢	٢,٤	٠,٧-	المملكة العربية السعودية
...	٣,٦	٣,٢	٣,٢	٣,٠	إفريقيا جنوب الصحراء
...	٢,٥	٢,٣	١,٩	٠,٨	نيجيريا
٠,٦	٠,٨	٠,٢	٢,٢	١,١	٠,٧	٠,٨	١,٤	جنوب إفريقيا
...	للتذكير
١,٨	١,٣	١,٧	٣,٠	١,٦	١,٥	٢,٢	٢,٨	الاتحاد الأوروبي
...	٥,١	٥,٠	٥,٠	٤,٧	البلدان النامية منخفضة الدخل
...	٢,٧	٠,١	١,١	١,٨	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٢,٨	٢,٥	٢,٦	٣,٥	٢,٧	٢,٥	٣,١	٣,٢	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف القائمة على السوق
...	٣,٢	١,١	٣,٦	٥,٧	حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)
...	٢,٧	١,٢	٣,٠	٤,٧	الواردات
...	٤,٣	٠,٧	٥,١	٧,٥	الاقتصادات المتقدمة
...	٤,٣	٠,٧	٥,١	٧,٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
...	٢,٥	٠,٩	٣,١	٤,٧	الصادرات
...	٤,١	١,٩	٣,٩	٧,٣	الاقتصادات المتقدمة
...	٤,١	١,٩	٣,٩	٧,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٨,٨-	٣,٨-	٩,٥	١٩,٦	٦,٢-	٩,٦-	٢٩,٤	٢٣,٣	أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)
١,٠-	٤,٩	١,٨-	٣,٥	١,٧	٠,٩	١,٦	٦,٤	النفط ^٦
...	غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات السلعية العالمية)
١,٦	١,٧	١,٩	١,٧	١,٨	١,٥	٢,٠	١,٧	أسعار المستهلكين
٤,٠	٤,١	٤,٢	٣,٧	٤,٨	٤,٧	٤,٨	٤,٣	الاقتصادات المتقدمة
...	٢,٠	٢,٣	٢,٥	١,٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ^٧
...	٢,٠	٢,٣	٢,٥	١,٥	سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (%)
...	٠,٦-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٣-	على الودائع بالدولار الأمريكي (سنة أشهر)
...	٠,٦-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٣-	على الودائع باليورو (ثلاثة أشهر)
...	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	على الودائع بالين الياباني (سنة أشهر)

^٤ بالنسبة للهند، تقوم البيانات والتنبؤات المعروضة على أساس السنة المالية ويستند إجمالي الناتج المحلي من عام ٢٠١١ والأعوام التالية إلى إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق، والسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ كسنة الأساس.

^٥ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيت نام.

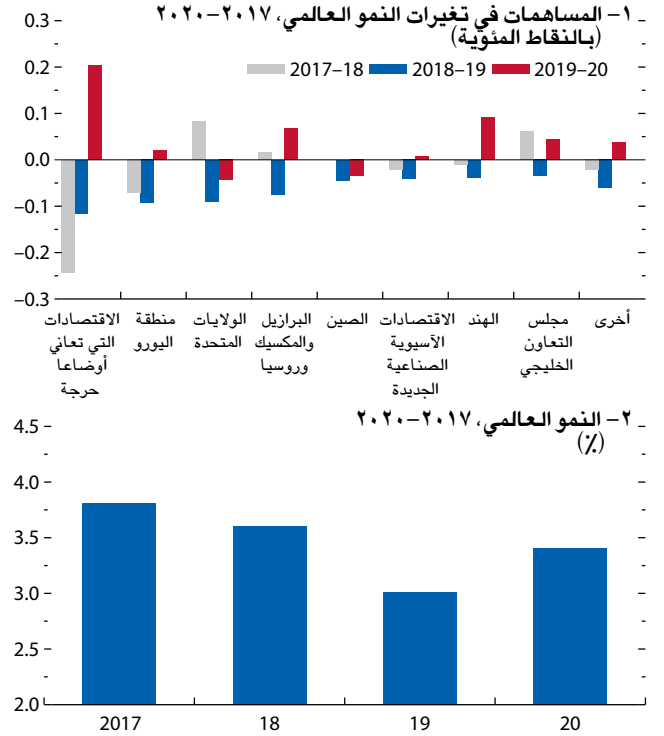
^٦ متوسط بسيط لأسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط وكان متوسط سعر برميل النفط بالدولار الأمريكي ٦٨,٣٣ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٨؛ ويبلغ السعر المفترض حسب أسواق العقود المستقبلية ٦١,٧٨ دولارا في عام ٢٠١٩ و٥٧,٩٤ دولارا في عام ٢٠٢٠.

^٧ ما عدا فنزويلا. راجع الملحوظات الفظرية عن فنزويلا في قسم «الملحوظات الفظرية» في الملحق الإحصائي.

^٨ بالنسبة للناتج العالمي، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٩٠٪ من الناتج العالمي السنوي على أساس الأوزان المرجحة بتعادل القوى الشرائية. وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٨٠٪ من الناتج السنوي لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على أساس الأوزان المرجحة بتعادل القوى الشرائية.

الشكل البياني ١-١٤: النمو العالمي

يعكس تباطؤ النمو العالمي منذ عام ٢٠١٧ وارتفاعه المتوقع في عام ٢٠٢٠ هبوطاً حاداً وتعافياً متوقعاً في مجموعة من اقتصادات الأسواق الصاعدة التي تعاني أوضاعاً حرجية للغاية.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة = منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وكوريا ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية. الاقتصادات التي تعاني أوضاعاً حرجية = الأرجنتين وإيران وليبيا والسودان وتركيا وفنزويلا. بلدان مجلس التعاون الخليجي = البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة.

طويلة الأجل الذي أتاح حيزاً مالياً أكبر، تشير التوقعات إلى أن البيئة العالمية ستستمر بحيز محدود نسبياً في السياسات الاقتصادية الكلية اللازم لمواجهة فترات الهبوط وتراجع التدفقات التجارية محدوداً نسبياً، مما يعكس في جزء منه زيادة الحواجز التجارية والتوقعات التي تشير حالة مطولة من عدم اليقين بشأن السياسات التجارية (تم تخفيض توقعات الصادرات والواردات العالمية التراكمية بحوالي ٣,٥٪ خلال فترة التنبؤات مقارنة بعدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وفي ظل الأثر السلبي الناجم عن تزايد أعداد المسنين وتباطؤ نمو الإنتاجية، يتوقع عودة معدل التوسع الممكن إلى مستوياته المنخفضة السابقة في الاقتصادات المتقدمة. علاوة على ذلك، يتوقع أن تشهد الصين تباطؤاً تدريجياً في معدل النمو ليصل إلى مسار أكثر قابلية للاستمرار.

وعلى هذه الخلفية، يتوقع أن يصل النمو إلى ٣,٦٪ تقريباً بعد عام ٢٠٢٠. وتعتمد هذه التنبؤات بدرجة كبيرة على عودة الأمور إلى طبيعتها بشكل مستدام في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تشهد ضغوطاً اقتصادية كلية في الوقت الحالي، وكذلك على استمرار الأداء القوي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأسرع نمواً نسبياً. وسينتج عن ذلك تحول في أوزان الاقتصادات على مستوى العالم بحيث تزداد أهمية اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأسرع نمواً، مما سيساعد في دعم توقعات استقرار النمو على المدى المتوسط من خلال زيادة النمو العالمي بربع نقطة مئوية في نهاية فترة التنبؤات مقارنة بتوقعات النمو العالمي المعدة بافتراض ثبات الأوزان النسبية للبلدان عند مستواها في عام ٢٠١٨.

تنبؤات النمو في الاقتصادات المتقدمة

بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، يتوقع تراجع النمو إلى ١,٧٪ في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠. وتعد هذه التنبؤات أقل بمقدار ٠,١ نقطة مئوية بالنسبة لعام ٢٠١٩ مقارنة بعدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

- في الولايات المتحدة الأمريكية، استمر الزخم الاقتصادي خلال النصف الأول من العام. وبالرغم من استمرار تباطؤ الاستثمار، شهدت مستويات التوظيف والاستهلاك ارتفاعاً كبيراً. ويتوقع أن يصل النمو في عام ٢٠١٩ إلى ٢,٤٪، ليتراجع لاحقاً في عام ٢٠٢٠ إلى ٢,١٪. ويعكس هذا التراجع المتوقع التحول المفترض في المالية العامة من موقفها التوسعي عام ٢٠١٩ إلى موقف حيادي عموماً في عام ٢٠٢٠، وذلك في ظل الدفعة التنشيطية الناتجة عن اتفاق الميزانية الساري لمدة عامين التي توازن انحسار آثار قانون التخفيضات الضريبية والوظائف لعام ٢٠١٧. وبوجه عام، تمت زيادة تنبؤات النمو مقارنة بعدد إبريل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (بمقدار ٠,١ نقطة مئوية بالنسبة لعام ٢٠١٩ و٠,٢ نقطة مئوية بالنسبة لعام ٢٠٢٠). ويشير تعديل بيانات إجمالي الناتج المحلي السابقة إلى تراجع القيمة المرحّلة في عام ٢٠١٩، كما تنشأ آثار سلبية إضافية عن حالة عدم اليقين بشأن

بمعدل أقل حدة مقارنة بعام ٢٠١٩. وفي إيران، يتوقع عودة معدلات النمو إلى الارتفاع بقدر طفيف عقب فترة من الركود. ومن المفترض تحسن النشاط في البرازيل والمكسيك وروسيا والسعودية وتركيا. ويعتمد الارتفاع المتوقع في النمو العالمي اعتماداً كبيراً أيضاً على استمرار المزاج العام الداعم للأسواق المالية واستمرار انحسار الآثار السلبية المؤقتة، لا سيما في منطقة اليورو، حيث يتوقع تحسن الناتج الصناعي تدريجياً عقب فترة مطولة من الضعف. وتعتمد هذه العوامل بدورها على تطبيق سياسات عالمية داعمة لضمان عدم تأثير النهج التيسيري للبنوك المركزية والدفعات التنشيطية التراكمية المستمدة من السياسات في الصين بتوسع الاضطرابات التجارية أو عدم الوصول إلى اتفاق بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ويواجه الاقتصاد العالمي رياحاً معاكسة عاتية خلال فترة التنبؤات. فبالرغم من التراجع الأخير في أسعار الفائدة

وفيما بعد عام ٢٠٢٠، يُتوقع استقرار النمو في مجموعة الاقتصادات المتقدمة عند مستوى ١,٦٪ تقريبا، وهو مستوى مماثل للتنبؤات الواردة في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتشير التوقعات أيضا إلى تحسن طفيف في الإنتاجية يُتوقع أن يوازن الأثر السلبي على نمو الناتج الممكن الناجم عن تباطؤ نمو القوة العاملة في ظل استمرار زيادة أعداد المسنين.

تنبؤات النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقصادات النامية

من المتوقع أن يصل النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى أقل مستوياته على الإطلاق ليلبلغ ٣,٩٪ في عام ٢٠١٩، قبل أن يرتفع لاحقا إلى ٤,٦٪ في عام ٢٠٢٠. وبذلك تقل التنبؤات بالنسبة لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية و ٠,٢ نقطة مئوية على الترتيب مقارنة بإبريل، مما يعكس تخفيض التوقعات في جميع المناطق الكبرى ما عدا أوروبا الصاعدة والنامية.^٢

• لا تزال آسيا الصاعدة والنامية هي المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، ولكن النمو يتراجع تدريجيا بسبب التباطؤ الهيكلي في الصين. إذ تشير التوقعات نمو الناتج في المنطقة بنسبة ٥,٩٪ هذا العام و ٦,٠٪ عام ٢٠٢٠ (أي أقل بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية و ٠,٣ نقطة مئوية على الترتيب مقارنة بتنبؤات عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وفي الصين، أدى تأثير زيادة الجمارك وضعف الطلب الخارجي إلى تفاقم التباطؤ المصاحب لتدابير تعزيز الإطار التنظيمي اللازمة للحد من تراكم الديون. ومن المتوقع أن تستمر المحفزات المستمدة من السياسات في دعم النشاط في مواجهة الصدمات الخارجية المعاكسة، لذلك تشير التنبؤات إلى بلوغ النمو ٦,١٪ في عام ٢٠١٩ و ٥,٨٪ في عام ٢٠٢٠ — أي أقل بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية و ٠,٣ نقطة مئوية عن توقعات عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد الهند بنسبة ٦,١٪ في عام ٢٠١٩، ليرتفع إلى ٧٪ في عام ٢٠٢٠. وبذلك تقل التوقعات مقارنة بعدد إبريل ٢٠١٩ من التقرير بمقدار ١,٢ نقطة مئوية لعام ٢٠١٩ و ٠,٥ نقطة مئوية لعام ٢٠٢٠، مما يعكس ضعف آفاق الطلب المحلي عن المتوقع. وسيتمكن دعم النمو بفضل الآثار المتأخرة لتيسير السياسة النقدية، وتخفيض معدلات الضريبة المفروضة على دخل الشركات والتدابير

السياسات التجارية، ولكن اتفاق الميزانية الساري لمدة عامين وقيام بنك الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض أسعار الفائدة الأساسية نتجت عنهما زيادات صافية في التنبؤات.

• وفي منطقة اليورو، شكل تراجع النمو في الطلب الأجنبي وانخفاض المخزونات (بسبب ضعف الإنتاج الصناعي) عبئا على النمو منذ منتصف عام ٢٠١٨. وتشير التوقعات إلى تحسن طفيف في النشاط خلال الفترة المتبقية من العام الجاري وأوائل عام ٢٠٢٠، حيث من المتوقع استعادة بعض الزخم على جانب الطلب الخارجي واستمرار انحسار العوامل المؤقتة (بما في ذلك المعايير الجديدة بشأن حجم الانبعاثات التي أثرت سلبا على إنتاج السيارات الألمانية). ومن المتوقع بلوغ النمو ١,٢٪ في عام ٢٠١٩ (أي أقل بمقدار ٠,١ نقطة مئوية عن عدد إبريل) و ١,٤٪ في عام ٢٠٢٠. وتم تخفيض تنبؤات عام ٢٠١٩ بدرجة طفيفة في حالة فرنسا وألمانيا (بسبب تراجع الطلب الخارجي عن المتوقع في النصف الأول من العام). وفي حالة إيطاليا، تم تخفيض التنبؤات لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ بسبب انخفاض الاستهلاك الخاص وتراجع أثر الدفعة المستمدة من المالية العامة، وضعف البيئة الخارجية. كذلك تراجعت الآفاق في إسبانيا تراجعا طفيفا، حيث يُتوقع تراجع النمو تدريجيا من ٢,٦٪ في عام ٢٠١٨ إلى ٢,٢٪ في عام ٢٠١٩ و ١,٨٪ في عام ٢٠٢٠ (أي أقل بمقدار ٠,١ نقطة مئوية مقارنة بعدد إبريل).

• وفي المملكة المتحدة، تشير التوقعات إلى ارتفاع النمو بنسبة ١,٢٪ في عام ٢٠١٩ و ١,٤٪ في عام ٢٠٢٠. ويعكس ثبات التوقعات للعامين (مقارنة بعدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي) مزيجا من التأثير السلبي الناجم عن تراجع النمو العالمي واستمرار حالة عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتأثير الإيجابي نتيجة ارتفاع الإنفاق العام الذي تم الإعلان عنه في تقرير مراجعة الإنفاق الصادر مؤخرا. فقد انكمش الاقتصاد في الربع الثاني، وتشير المؤشرات الأخيرة إلى ضعف النمو في الربع الثالث. وتفترض التنبؤات التوصل إلى اتفاق بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتحول التدريجي لاحقا إلى النظام الجديد. غير أنه في مطلع سبتمبر ٢٠١٩، كان الشكل النهائي لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لا يزال محاطا بدرجة عالية من عدم اليقين.

• ويتوقع نمو اليابان بنسبة ٠,٩٪ في عام ٢٠١٩ (أي أقل بمقدار ٠,١ نقطة مئوية عن المتوقع في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). فقد فاق تأثير قوة الاستهلاك الخاص والإنفاق العام في النصف الأول من عام ٢٠١٩ الضعف المستمر في القطاع الخارجي. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو ٠,٥٪ في عام ٢٠٢٠ (أي دون اختلاف عن توقعات عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، حيث يُتوقع أن توازن التدابير المالية المؤقتة جزءا من التراجع المتوقع في الاستهلاك الخاص عقب زيادة معدل ضريبة الاستهلاك في أكتوبر ٢٠١٩.

^٢ بدءا من عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تم استبعاد المجموعة الإقليمية لكونموت الدول المستقلة. وتمت إضافة أربعة بلدان من مجموعة كونموت الدول المستقلة (بيلاروس ومولدوفا وروسيا وأوكرانيا) إلى المجموعة الإقليمية لأوروبا الصاعدة والنامية. أما الاقتصادات الثمانية المتبقية — أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قبرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان، التي تشكل المجموعة الفرعية الإقليمية للقوقاز وآسيا الوسطى — فتم دمجها مع مجموعة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان لتكوين مجموعة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الجديدة.

نقطة مئوية على الترتيب مقارنة بعدد إبريل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وهو ما يعود في جزء كبير منه إلى تخفيض تنبؤات إيران (بسبب تأثير تشديد العقوبات الأمريكية) والمملكة العربية السعودية. ففي حين يُتوقع ارتفاع النمو غير النفطي خلال عام ٢٠١٩ نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي وتحسن مستويات الثقة، من المتوقع تراجع إجمالي الناتج المحلي النفطي في السعودية على خلفية تمديد فترة سريان اتفاقية أوبك+ وحالة الضعف العام في سوق النفط العالمية. ومن الصعب في هذه المرحلة تقدير تأثير الهجمات الأخيرة التي شهدتها المنشآت النفطية في السعودية على النمو، ولكنه يسهم في تفاقم حالة عدم اليقين التي تخيم على الآفاق في الأجل القريب. ومن المتوقع ارتفاع النمو خلال عام ٢٠٢٠ مع استقرار مستويات إجمالي الناتج المحلي النفطي واستمرار الزخم القوي في القطاع غير النفطي. كذلك تتأثر آفاق المنطقة بالصراعات الأهلية في بعض الاقتصادات الأخرى، مثل ليبيا وسوريا واليمن.

• وفي إفريقيا جنوب الصحراء، يُتوقع أن يبلغ النمو ٣,٢٪ في عام ٢٠١٩ و٣,٦٪ في عام ٢٠٢٠، أي أقل قليلا في العامين مقارنة بعدد إبريل ٢٠١٩ من التقرير. وفي بداية العام، ساهمت أسعار النفط المرتفعة، بالرغم من تقلبها، في دعم الآفاق المتردية في نيجيريا وبعض البلدان الأخرى المصدرة للنفط في المنطقة، غير أن اقتصاد أنغولا — بسبب تراجع إنتاج النفط — يُتوقع انكماشه هذا العام وتعافيه بدرجة طفيفة العام المقبل. وفي جنوب إفريقيا، بالرغم من الانتعاش الطفيفة خلال الربع الثاني، يُتوقع تراجع النمو في عام ٢٠١٩ مقارنة بالتنبؤات الواردة في عدد إبريل ٢٠١٩ من التقرير عقب حالة الضعف الشديد التي شهدها الربع الأول، وهو ما يعكس تأثير أكبر من المتوقع لإضرابات العمالة وقضايا عرض الطاقة في قطاع التعدين وضعف الإنتاج الزراعي. ورغم أنه من المتوقع استمرار ضعف الأداء في الاقتصادات الثلاثة الكبرى في المنطقة، تشهد اقتصادات أخرى عديدة — وهي الاقتصادات الأكثر تنوعا عادة — نموا قويا. فتشير التقديرات إلى أن معدل النمو هذا العام سيتجاوز ٥٪ في حوالي ٢٠ اقتصادا من اقتصادات المنطقة تمثل ٤٥٪ تقريبا من سكان إفريقيا جنوب الصحراء و٣٤٪ من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة (١٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي)، بينما تنمو مجموعة أكبر قليلا من البلدان، قياسا بنصيب الفرد، بمعدل أسرع من الاقتصادات المتقدمة.

وعلى المدى المتوسط، يُتوقع استقرار النمو في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية عند مستوى ٤,٨٪ تقريبا، ولكن توجد فروق مهمة عبر المناطق.

المتخذة مؤخرا لمواجهة حالة عدم اليقين بشأن الأطر التنظيمية للشركات والبيئة، والبرامج الحكومية الهادفة إلى دعم الاستهلاك في المناطق الريفية.

• ويعكس تراجع النمو في أوروبا الصاعدة والنامية خلال ٢٠١٩ في جزء كبير منه التباطؤ الذي تشهده روسيا وثبات مستويات النشاط في تركيا. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو في المنطقة ١,٨٪ في عام ٢٠١٩ و٢,٥٪ في عام ٢٠٢٠. وتعكس زيادة توقعات النمو لعام ٢٠١٩ مقارنة بتنبؤات إبريل ٢٠١٩ هبوطا أقل حدة عن المتوقع في تركيا خلال النصف الأول من العام نتيجة الدعم المالي. وفي روسيا في المقابل، تراجع النمو خلال العام الجاري مقارنة بتنبؤات إبريل، ولكن يُتوقع تعافيه خلال العام التالي، مما ساهم في زيادة توقعات النمو للمنطقة لعام ٢٠٢٠. ويشهد عدد من البلدان في أوروبا الوسطى والشرقية، بما في ذلك هنغاريا وبولندا، نموا قويا على خلفية قوة الطلب المحلي وتزايد الأجور.

• وفي أمريكا اللاتينية، تراجع النشاط بشكل ملحوظ في بداية العام عبر الاقتصادات الأكبر حجما، وهو ما يعكس في جزء كبير منه عوامل متفردة. ويُتوقع حاليا أن يبلغ النمو في المنطقة ٠,٢٪ خلال العام الجاري (أي أقل من توقعات عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بمقدار ١,٢ نقطة مئوية). ويعكس هذا التخفيض الكبير لعام ٢٠١٩ تراجع توقعات النمو في البرازيل (حيث أثرت انقطاعات العرض في قطاع التعدين تأثيرا سلبيا على النشاط) والمكسيك (حيث لا يزال الاستثمار ضعيفا، وتباطأ معدل الاستهلاك الخاص، مما يعكس عدم اليقين بشأن السياسات وتراجع الثقة وارتفاع تكلفة الاقتراض). ويُتوقع مزيد من الانكماش الاقتصادي في الأرجنتين خلال عام ٢٠١٩ بسبب تراجع الثقة وتشديد أوضاع التمويل الخارجي. وتم تخفيض توقعات النمو في شيلي عقب تراجع الأداء عن المستوى المتوقع في بداية العام. ولا تزال فنزويلا تشهد آثارا مدمرة نتيجة الأزمة الإنسانية العميقة والانهيار الاقتصادي، حيث يُتوقع انكماش الاقتصاد بحوالي الثلث خلال عام ٢٠١٩. وبالنسبة للمنطقة ككل، من المتوقع ارتفاع النمو ليصل إلى ١,٨٪ في عام ٢٠٢٠ (أي أقل بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية مقارنة بتنبؤات إبريل). ويعكس هذا التحسن المتوقع التعافي الذي تشير له التنبؤات في البرازيل (على خلفية السياسات النقدية التيسيرية) والمكسيك (بسبب انحسار حالة عدم اليقين تدريجيا)، إلى جانب تراجع حدة الانكماشات في الأرجنتين وفنزويلا خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام الجاري.

• وفي منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يُتوقع أن يبلغ النمو ٠,٩٪ في ٢٠١٩، ليرتفع لاحقا إلى ٢,٩٪ في عام ٢٠٢٠. وتقل هذه التنبؤات بمقدار ٠,٩ نقطة مئوية و٠,٤

الفصل ١ الآفاق والسياسات العالمية

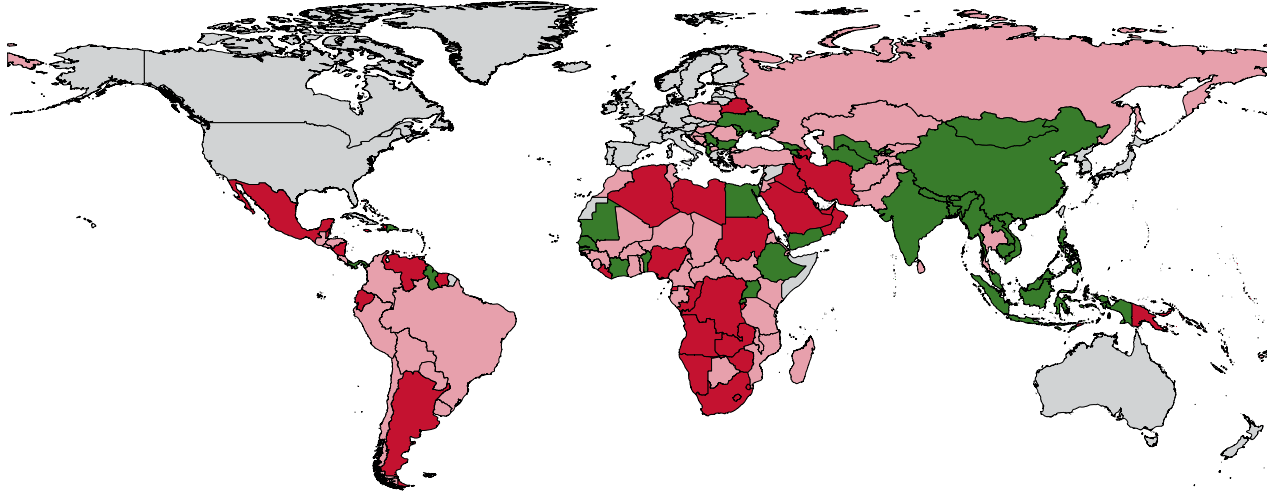
وتتوقف آفاق منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في المدى المتوسط بدرجة كبيرة على آفاق أسعار الوقود والتعديلات اللازمة لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية في بعض الاقتصادات والاضطرابات الجغرافية-السياسية. وفي أربعين اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (حوالي ربع المجموع)، من المتوقع أن يتجاوز معدل النمو للفرد المتوسط المرجح للمجموعة البالغ ٣,٣٪، أي أعلى من متوسط الاقتصادات المتقدمة بما يزيد على نقطتين مئويتين (الشكل البياني ١-١٥). وبالنسبة لهذه الاقتصادات — التي تتضمن الصين والهند وإندونيسيا — يكمن التحدي في ضمان تحقيق معدلات النمو تلك وتقاسم منافع النمو على نطاق واسع. ولكن آفاق التقارب ضعيفة بالنسبة لبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ففي إفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، تشير التوقعات إلى أن ٤٧ اقتصادا تمثل حوالي ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي المقيس على أساس تعادل القوى الشرائية ويبلغ عدد سكانها حوالي مليار نسمة سيبلغ معدل النمو للفرد فيها مستويات أقل مقارنة

ففي آسيا الصاعدة والنامية، يُتوقع أن يظل النمو عند مستوى ٦٪ تقريبا على مدار فترة التنبؤات. ويعكس استقرار مستويات النمو على هذا النحو تباطؤ النمو تدريجيا في الصين ليصل إلى ٥,٥٪ في عام ٢٠٢٤ وارتفاع النمو واستقراره في الهند عند مستوى ٧,٣٪ تقريبا على المدى المتوسط بفضل مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. وفي أمريكا اللاتينية، من المتوقع ارتفاع النمو من مستوى ١,٨٪ المتوقع لعام ٢٠٢٠، وإن كان سيظل دون مستوى ٣٪ على المدى المتوسط. نظرا لتأثر الآفاق بأوجه الجمود الهيكلي وتباطؤ معدلات التبادل التجاري واختلالات المالية العامة (لا سيما في البرازيل). وتشير التوقعات إلى تحسن النشاط في أوروبا الصاعدة والنامية عن مستواه المنخفض حاليا في مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية، حيث يُتوقع بلوغ معدل النمو في المنطقة حوالي ٢,٥٪ على المدى المتوسط. وتتفاوت الآفاق عبر بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، ولكن يُتوقع ارتفاع معدل النمو للمنطقة ككل من ٣,٦٪ في ٢٠٢٠ إلى ٤,٢٪ في ٢٠٢٤ (بينما يُتوقع أن يتجاوز متوسط معدل النمو في حوالي خمسي الاقتصادات ٥٪ على المدى المتوسط).

الشكل البياني ١-١٥: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي (متوسط الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٤)

يُتوقع ارتفاع نصيب الفرد من النمو في ٤٠ اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ليتجاوز المتوسط المرجح للمجموعة البالغ ٣,٣٪، وهو ما يزيد على متوسط الاقتصادات المتقدمة بمقدار نقطتين مئويتين.

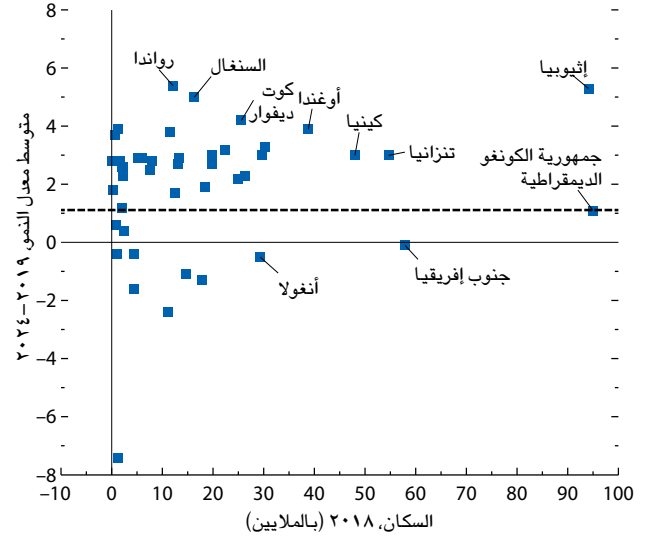
- أقل من معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المجمع للاقتصادات المتقدمة (١,٢٪ سنويا)
- أعلى من/يساوي معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المجمع للاقتصادات المتقدمة وأقل من معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المجمع للاقتصادات الصاعدة والاقتصادات النامية (٣,٣٪ سنويا)
- أعلى من/يساوي معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المجمع للاقتصادات الصاعدة والاقتصادات النامية



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يشير معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المجمع للاقتصادات المتقدمة (الاقتصادات الصاعدة والاقتصادات النامية) إلى معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في مجموعة الاقتصادات المتقدمة (اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية). محسوبا كحاصل جمع معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على أساس تعادل القوى الشرائية مقسوما على مجموع سكان المجموعة. راجع أيضا جدول المرفق ١-٦. هذه الخريطة لا تعني إقرارا رسميا أو قبولا من صندوق النقد الدولي لحدود البلدان المبينة عليها.

الشكل البياني ١-١٦: إفريقيا جنوب الصحراء: السكان في عام ٢٠١٨ ومعدلات النمو المتوقعة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠١٩-٢٠٢٤

تشير التوقعات إلى نمو معظم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بمعدلات تفوق المتوسط المرجح للمنطقة.



المصادر: الهيئات الإحصائية الوطنية؛ ومنظمة الأمم المتحدة؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشير الخطوط المتقطعة إلى المتوسط المرجح لمعدل نمو نصيب الفرد في إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٤. ويستبعد الشكل البياني نيجيريا نظراً لأن عدد سكانها بلغ حوالي ١٩٦ مليون نسمة عام ٢٠١٨ حسب تقديرات الأمم المتحدة، وهو ما يتجاوز نطاق المحور السيني. ويبلغ متوسط معدل نمو نصيب الفرد المتوقع خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٤ صفراً تقريباً.

بالاقتصادات المتقدمة خلال السنوات الخمس التالية، مما يعني أن مستويات الدخل بها ستتراجع بدرجة أكبر عن مثيلاتها في تلك الاقتصادات. ويوثق الشكل البياني ١-١٦ تباين معدلات النمو للفرد في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث يُتوقع أن يكون معدل النمو في معظم البلدان أعلى كثيراً عن المتوسط المرجح للمنطقة.

آفاق التضخم

اتساقاً مع تراجع أسعار الطاقة والنمو، يُتوقع أن يبلغ متوسط تضخم أسعار المستهلكين ١,٥٪ هذا العام في الاقتصادات المتقدمة، مقابل ٢,٠٪ في عام ٢٠١٨. ونظراً لأن الاقتصاد الأمريكي يعمل بأكثر من طاقته الممكنة، يُتوقع أن يبلغ تضخم أسعار المستهلكين الأساسي حوالي ٢,٦٪ في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، أي أعلى من قيمته على المدى المتوسط البالغة ٢,٢٪ (وهو المستوى المتسق مع معدل تضخم المصروفات الاستهلاكية الشخصية المستهدف على المدى المتوسط والبالغ ٢,٠٪). وفي اليابان، يُتوقع ارتفاع معدل التضخم الأساسي (ما عدا الأغذية الطازجة والطاقة)

إلى حوالي ١٪ في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ بسبب زيادة معدل ضريبة الاستهلاك في أكتوبر، ليزداد مجدداً إلى ١,٢٪ على المدى المتوسط. ومن المتوقع ارتفاع التضخم الكلي تدريجياً في منطقة اليورو من ١,٢٪ في عام ٢٠١٩ إلى ١,٤٪ في عام ٢٠٢٠.

وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ما عدا فنزويلا، يُتوقع تراجع معدل التضخم تراجعاً طفيفاً إلى ٤,٧٪ تقريباً في العام الجاري. ولا ينطبق ذلك على الأرجنتين، حيث ارتفع التضخم بسبب انخفاض قيمة البيزو الأرجنتيني، وروسيا، حيث ارتفع معدل ضريبة القيمة المضافة في أوائل العام الجاري مما ساهم في ارتفاع التضخم، والصين، ولكن بدرجة أقل، وهو ما يعود جزئياً إلى ارتفاع أسعار لحم الخنزير. ومع ازدياد ثبات توقعات التضخم عند مستوياتها المستهدفة في بعض البلدان واستمرار انحسار تأثير انخفاض قيم العملات في فترات سابقة، يُتوقع تراجع معدلات التضخم في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة إلى حوالي ٤,٤٪ على المدى المتوسط.

آفاق القطاع الخارجي نمو التجارة

بلغ نمو التجارة العالمية ذروته في عام ٢٠١٧، ليتباطأ تباطؤاً كبيراً لاحقاً في عام ٢٠١٨ والنصف الأول من عام ٢٠١٩، ويُتوقع بلوغه ١,٢٥٪ في عام ٢٠١٩. ويعكس التباطؤ مجموعة من العوامل، بما في ذلك تباطؤ الاستثمار، وتأثير زيادة الاضطرابات التجارية على الإنفاق على السلع الرأسمالية (التي تمثل جانباً كبيراً من نشاط التبادل التجاري)، والدورة التكنولوجية، والتراجع الحاد في تجارة السيارات وقطع غيار السيارات. ومن المتوقع تعافي نمو التجارة العالمية ليصل إلى ٢,٢٪ في عام ٢٠٢٠ و٣,٧٥٪ في السنوات اللاحقة. وفي ظل انحسار بعض العوامل المؤقتة، إلى جانب تعافي النشاط الاقتصادي العالمي إلى حد ما في عام ٢٠٢٠ مدعوماً بارتفاع تدريجي في الطلب على الاستثمار في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يُتوقع أن يدعم ذلك نمو التجارة، مما سيوازن تباطؤ الإنفاق الرأسمالي المتوقع خلال عام ٢٠٢٠ وما بعده في الاقتصادات المتقدمة. ولكن توجد درجة كبيرة من عدم اليقين بشأن الهيكل المستقبلي لسلاسل القيمة وتداعيات الاضطرابات المرتبطة بالتكنولوجيا، مما قد يكون له تأثير سلبي على نمو التجارة.

مراكز الحسابات الجارية

شهد الحساب الجاري العالمي توسعاً طفيفاً في عام ٢٠١٨، وهو ما يعكس في الأساس ارتفاع أسعار النفط. ويُتوقع أن يتراجع عجز فائض الحساب الجاري تراجعاً تدريجياً في عام ٢٠١٩ والأعوام اللاحقة (الشكل البياني ١-١٧). وبالنسبة لبلدان الفائض، يُتوقع تراجع أرصدة الحساب

للتدابير التجارية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرًا والتدابير الانتقامية من جانب الشركاء التجاريين سوى تأثير محدود على الاختلالات الخارجية الكلية (راجع تقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠١٨ الصادر عن صندوق النقد الدولي والفصل الرابع من عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على مناقشة حول العلاقة بين تكلفة التجارة والاختلالات الخارجية).

وكما يتضح من تقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠١٩، شهدت بلدان عديدة اختلالات كبيرة للغاية في حساباتها الجارية خلال عام ٢٠١٨ تجاوزت المستويات المعيارية القطرية المتسقة مع الأسس والسياسات المرغوبة. وكما يتضح من اللوحة ١ في الشكل البياني ١-١٨، يُتوقع تراجع أرصدة الحساب الجاري الزائدة في عام ٢٠١٩ تراجعًا طفيفًا، وتشير التوقعات على المدى المتوسط إلى استمرار هذا الاتجاه في المتوسط (الشكل البياني ١-١٨، اللوحة ٢).^٤ وفي الوقت نفسه، نظرًا لأن التغيرات في الأسس الاقتصادية الكلية مقارنة بعام ٢٠١٨ لا تؤثر على أرصدة الحساب الجاري فقط، ولكن تؤثر أيضًا على قيمها التوازنية، فإن مسار الاختلالات المفرطة المستقبلية لا يمكن تحديدها بدقة من خلال هذا التحليل.^٥

وضع الاستثمار الدولي

تعكس التغيرات في وضع الاستثمار الدولي صافي التدفقات المالية وفروق التقييم الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف والأصول. ونظرًا لأن توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تفترض ثبات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية بوجه عام وعدم اختلاف أسعار الأصول إلا بدرجة محدودة، تعزى التغيرات في وضع الاستثمار الدولي إلى توقعات صافي الاقتراض والإقراض الخارجيين (حسب رصيد الحساب الجاري)، وتتأثر نسبة وضع الاستثمار الدولي إلى إجمالي الناتج المحلي والعالمي بمعدلات النمو المتوقعة لفرادي البلدان والاقتصاد العالمي ككل.^{٦،٧}

^٤ تشير التقديرات إلى أن التغير في رصيد الحساب الجاري خلال عام ٢٠١٩ وازن في المتوسط حوالي خمس فجوة الحساب الجاري لعام ٢٠١٨، ومن المتوقع أن يوازن التغير بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٤ أقل من نصف الفجوة المسجلة في عام ٢٠١٨.

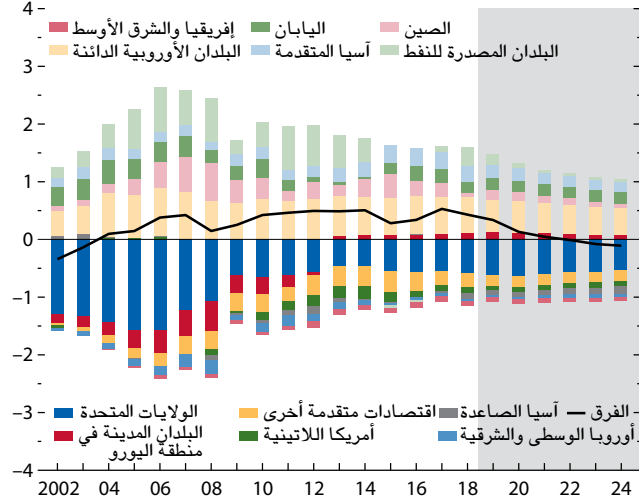
^٥ على سبيل المثال، عادة ما يصاحب تحسن معدلات التبادل التجاري ارتفاع أكبر في سعر الصرف التوازني.

^٦ تتضمن تنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي توقعات العائد على السندات الحكومية ذات أجل عشر سنوات، مما قد يؤثر على أسعار السندات، ولكن تأثير هذه التغيرات في أسعار السندات على تقييم الأصول والخصوم الخارجية لا يدرج عادة في تنبؤات وضع الاستثمار الدولي.

^٧ إلى جانب التغيرات في أسعار الصرف، يشير التراجع في أسعار الأسهم العالمية في أواخر عام ٢٠١٨ (مقارنة بمستوياتها في نهاية عام ٢٠١٧) إلى تدهور وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام ٢٠١٨ في البلدان التي تمتلك حيازات صافية كبيرة من الأسهم والاستثمارات الأجنبية المباشرة بالخارج، وإلى تحسن وضع الاستثمار الدولي في البلدان التي لديها خصوم صافية من الأسهم.

الشكل البياني ١-١٧: رصيد الحساب الجاري العالمي (% من إجمالي الناتج المحلي العالمي)

تشير التوقعات إلى تراجع مستويات العجز والفائض في الحساب الجاري العالمي بالتدريج في عام ٢٠١٩ والأعوام اللاحقة.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: آسيا المتقدمة تضم منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية. وإفريقيا والشرق الأوسط تضم جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإثيوبيا وغانا والأردن وكينيا ولبنان والمغرب وجنوب إفريقيا والسودان وتنزانيا وتونس. وأوروبا الوسطى والشرقية تضم بيلاروس وبلغاريا وكرواتيا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وولندا ورومانيا والجمهورية السلوفاكية وتركيا وأوكرانيا. وآسيا الصاعدة تضم الهند واندونيسيا وباكستان والفلبين وتايلند وفيت نام. والبلدان الأوروبية الدائنة تضم النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وألمانيا وكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا. والبلدان المدينة في منطقة اليورو تضم قبرص واليونان وإيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا وسلوفينيا. وأمريكا اللاتينية تضم الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وأوروغواي. والبلدان المصدرة للنفط هي الجزائر وأذربيجان وإيران وكازاخستان والكويت ونيجيريا وعمان وقطر وروسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا. واقتصادات متقدمة أخرى تضم أستراليا وكندا وفرنسا وأيسلندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة.

الجاري تدريجياً في البلدان المصدرة للنفط والبلدان الدائنة الأوروبية المتقدمة واقتصادات آسيا المتقدمة في عام ٢٠١٩ وعلى المدى المتوسط. وتشير التوقعات إلى أن التوسع الطفيف في فائض الحساب الجاري في الصين خلال عام ٢٠١٩ سينعكس مساره في السنوات اللاحقة مع استمرار عملية إعادة التوازن. ومن المتوقع انكماش عجز الحساب الجاري في أوروبا الوسطى والشرقية خلال عام ٢٠١٩، مما يعكس توازن الحساب الجاري في تركيا عقب التراجع الحاد في الطلب المحلي. وقد اتسع عجز الحساب الجاري الأمريكي في ٢٠١٩-٢٠٢٠ بسبب سياسة المالية العامة التوسعية وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، ولكن يُتوقع انكماشه على المدى المتوسط مع تراجع معدل نمو الطلب المحلي.^٣ ومن المتوقع ألا يكون

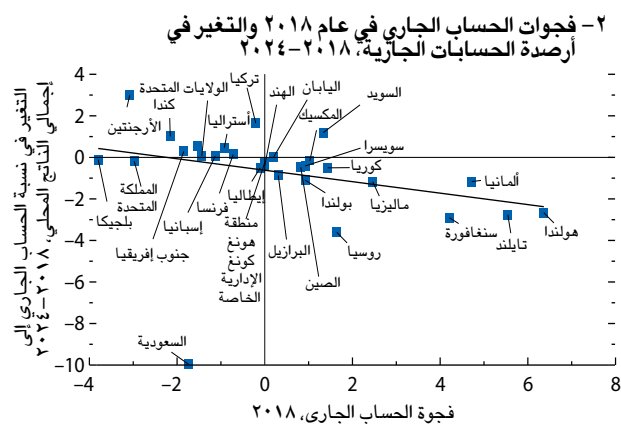
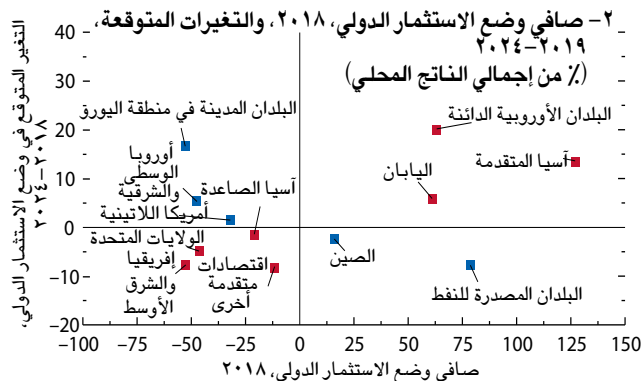
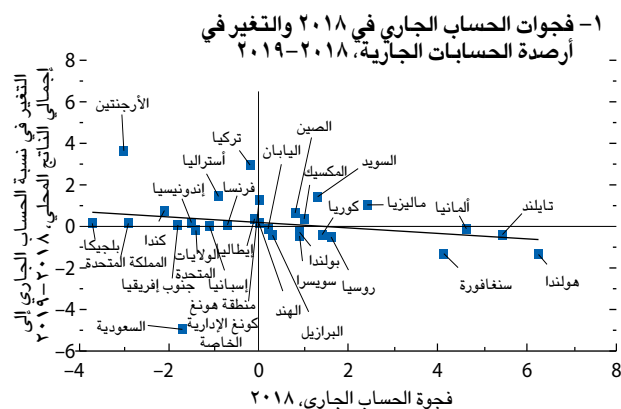
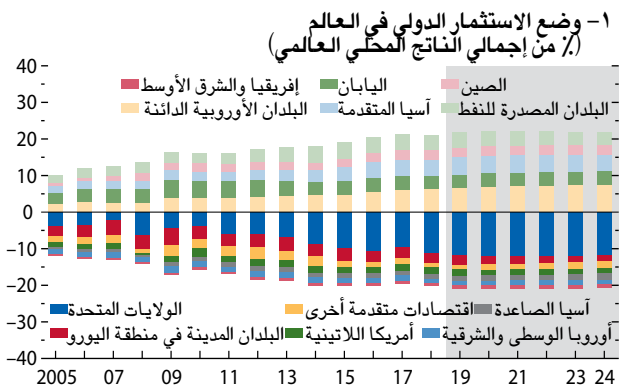
^٣ تعكس بيانات ميزان المدفوعات تفاوتاً إيجابياً ملحوظاً في الحساب الجاري العالمي خلال السنوات الأخيرة. ويفترض تراجع هذا التفاوت تدريجياً خلال فترة التنبؤات، وتخفض فوائض الحساب الجاري العالمي المتوقعة بدرجة أكبر مقارنة بعجز الحساب الجاري العالمي.

الشكل البياني ١-١٨: أرصدة الحسابات الجارية مقارنة بالأسس الاقتصادية

يُتوقع تراجع فوائض أرصدة الحسابات الجارية تراجعا طفيفا في ٢٠١٩، كما تشير التوقعات على المدى المتوسط إلى تحركات إضافية في ذات الاتجاه في المتوسط.

الشكل البياني ١-١٩: صافي وضع الاستثمار الدولي

تشير التوقعات إلى أن مراكز الدائنين والمدينين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي ستتسع قليلا خلال العام الجاري، لتستقر لاحقا على امتداد الأفق الزمني للتنبؤات.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: آسيا المتقدمة تضم منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية، وإفريقيا والشرق الأوسط تضم جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإثيوبيا وغانا والأردن وكينيا ولبنان والمغرب وجنوب إفريقيا والسودان وتنزانيا وتونس. وأوروبا الوسطى والشرقية تضم بيلاروس وبلغاريا وكرواتيا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا ورومانيا والجمهورية السلوفاكية وتركيا وأوكرانيا. وآسيا الصاعدة تضم الهند واندونيسيا وباكستان والفلبين وتايلاند وفيت نام. والبلدان الأوروبية الدائنة تضم النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وألمانيا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا. والبلدان المدينة في منطقة اليورو تضم قبرص واليونان وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا وسلوفينيا. وأمريكا اللاتينية تضم الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وأوروغواي. والبلدان المصدرة للنفط هي الجزائر وأذربيجان وإيران وكازاخستان والكويت ونيجيريا وعمان وقطر وروسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا. واقتصادات متقدمة أخرى تضم أستراليا وكندا وفرنسا وأيسلندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة.

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وكما توضح اللوحة ١ في الشكل البياني ١-١٩، يُتوقع ارتفاع المراكز الدائنة والمدينة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي ارتفاعا طفيفا هذا العام، لتستقر لاحقا كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي خلال فترة التنبؤات. وعلى الجانب الدائن، نجد أن تراجع المركز الدائن إلى حد ما في الصين والبلدان المصدرة للنفط وازن جزئيا المراكز الدائنة المتنامية لمجموعة من الاقتصادات المتقدمة الأوروبية وكذلك اقتصادات آسيا المتقدمة — ولكن بدرجة أقل. وعلى الجانب المدين، يرتفع مركز صافي خصوم الولايات المتحدة الأمريكية في البداية، ثم يستقر لاحقا في ظل التراجع المتوقع في عجز الحساب الجاري المصاحب لسحب المحفزات المالية، بينما يشهد مركز البلدان المدينة في منطقة اليورو مزيدا من التحسن.

وتعكس اللوحة ٢ في الشكل البياني ١-١٩ اتجاهات مماثلة، حيث تعرض التغيرات المتوقعة في صافي مراكز الاستثمار الدولي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي عبر البلدان والمناطق خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٤، وهو العام الأخير في فترة توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن يبلغ المركز الدائن الصافي أعلى من ٨٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة الأوروبية، وأعلى من ٦٥٪ في اليابان، وأعلى من ١٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة الأصغر حجما

على ذلك، تعتمد التنبؤات العالمية على استمرار النمو المطرد في عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة التي يُتوقع منها الحفاظ على أدائها الجيد نسبياً رغم توقعات تراجع النمو في الولايات المتحدة والصين. وسوف يتراجع النمو العالمي عن مستواه المتوقع في السيناريو الأساسي في حالة عدم انحسار الاضطرابات في الاقتصادات التي تشهد ضغوطاً أو مستويات أداء متدنية، أو تراجع النشاط عن المستويات المأمولة في مجموعة الاقتصادات التي يُتوقع استمرارها في التوسع بمعدلات جيدة.

مزيد من الاضطرابات على جانب التجارة وسلاسل العرض: استمر تفاقم الاضطرابات على جانب التجارة والروابط التكنولوجية في الشهور الأخيرة. فمُنذ الربيع، اهتزت الأسواق المالية نتيجة زيادة الضرائب الأمريكية على جميع الواردات الصينية، والقيود التي فرضتها الولايات المتحدة على التجارة مع الشركات التكنولوجية الصينية، وزيادة التصورات بشأن احتمالية عدم التوصل إلى اتفاق حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (راجع إطار السيناريو ١ في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على مناقشة عن الانعكاسات الاقتصادية الكلية لانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي دون التوصل إلى اتفاقية بشأن التجارة الحرة). وجاءت هذه التطورات عقب سلسلة من إجراءات زيادة الجمارك والتهديدات منذ أوائل عام ٢٠١٨ بين الولايات المتحدة والصين والتي ساهمت في تراجع ثقة مجتمع الأعمال والاستثمارات بوجه عام والتباطؤ الملحوظ في التجارة العالمية، مما دفع صناع سياسات المالية العامة والسياسات النقدية في بعض الحالات إلى استغلال الحيز المتاح في السياسات لمواجهة الآثار السلبية على مستويات الثقة والطلب. وفي حالة تفاقم الاضطرابات في هذه المناطق، قد يؤثر ذلك بالسلب على الاستثمارات، كما قد يؤدي إلى اضطراب سلاسل العرض العالمية والحد من انتقال آثار التكنولوجيا، مما يضر بمستويات الإنتاجية ونمو الناتج على المدى المتوسط (راجع إطار السيناريو ١-١ للاطلاع على تحليل لتأثير قيام الشركات في الاقتصادات المتقدمة بإعادة نقل عمليات الإنتاج إلى الداخل نتيجة تفاقم حالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية). وتشير أحدث البيانات بشأن الروابط بين المدخلات والمخرجات إلى زيادة التداخل بشكل غير مسبوق في مجال التكنولوجيا، بما في ذلك الاعتماد المتزايد لقطاع التكنولوجيا الأمريكي على واردات القيمة المضافة من المنتجين الصينيين (الشكل البياني ١-٢). وازدادت حالة عدم اليقين والحوار المسيطرة على السياسة التجارية على نطاق أعم، حيث فرضت اليابان وكوريا إجراءات مشددة على الصادرات بين بعضهما البعض. وبينما لم تنشأ عن هذه القيود سوى آثار محدودة حتى الآن، يمكن أن يؤدي تصاعد التوترات إلى آثار حادة على الاقتصادية، وتداعيات إقليمية من خلال سلاسل العرض في قطاع التكنولوجيا.

وحسبما ورد آنفاً، فإن النشاط في قطاع الخدمات لا يزال قوياً، مما يعد نقطة مضيئة نسبياً في الاقتصاد العالمي، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة. وفي ظل حالة الضعف

في آسيا، بينما يتراجع صافي المركز الدائن للصين إلى حوالي ١٢٪. ومن المتوقع أن يرتفع المركز المدين للولايات المتحدة إلى حوالي ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، أي أعلى من تقديرات عام ٢٠١٨ بمقدار ٥ نقاط مئوية تقريباً، بينما يتوقع ارتفاع صافي مركز الاستثمار الدولي لمجموعة من البلدان المدينة في منطقة اليورو، بما في ذلك إيطاليا وإسبانيا، بأكثر من ١٦ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة ككل.

تأثير الاختلالات

تشهد الاقتصادات الكبرى اختلالات خارجية مفرطة مستمرة، كما تهدد التدابير المتخذة على مستوى السياسات بتفاقم هذه الاختلالات، مما يشكل خطراً على الاستقرار العالمي. ومن المتوقع أن تسهم سياسة المالية العامة التوسعية التي تنتهجها الولايات المتحدة في زيادة عجز الحساب الجاري خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، مما قد يؤدي إلى تصاعد الاضطرابات التجارية. وعلى المدى المتوسط، قد يؤدي ارتفاع المراكز المدينة في الاقتصادات الكبرى إلى تقييد النمو العالمي، وربما إلى إجراء تصحيحات حادة ومربكة في أسعار العملات والأصول (راجع أيضاً تقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠١٩).

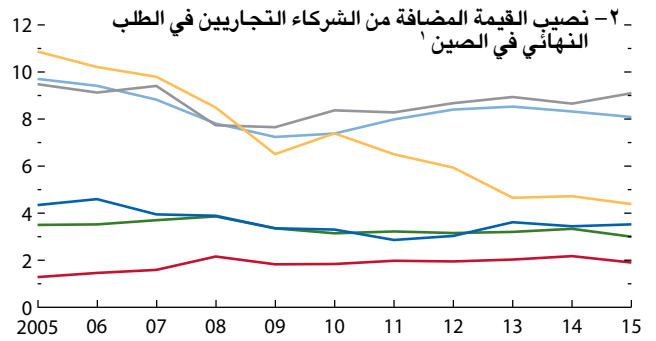
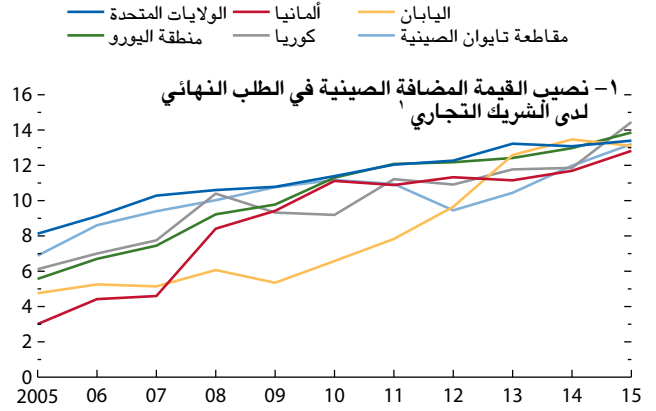
وكما يرد في قسم «أولويات السياسات»، فإن الاقتصاد الأمريكي — الذي تجاوز بالفعل مرحلة التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج — ينبغي أن ينفذ خطة متوسطة الأجل بهدف تخفيض نسبة الدين العام، مصحوبة بتدابير مالية لزيادة مستوى العرض المحلي الممكن تدريجياً. وسيساعد ذلك في ضمان تعزيز استمرارية ديناميكيات النمو واحتواء الاختلالات الخارجية. وستساعد زيادة الاعتماد على نمو الطلب في بعض البلدان الدائنة، لا سيما بلدان مثل ألمانيا حيث تتيح السياسات حيزاً كافياً لدعم نمو الطلب وحيث يمكن مواجهة تراجع الطلب، على تيسير إعادة التوازن المحلي والعالمي والحفاظ في الوقت نفسه على استمرارية النمو العالمي على المدى المتوسط.

ميزان المخاطر مائل نحو التطورات السلبية

لا يزال ميزان المخاطر المحيطة بتنبؤات السيناريو الأساسي يميل نحو كفة التطورات السلبية. فبالرغم من أن تيسير السياسة النقدية مؤخراً في العديد من البلدان من شأنه زيادة الطلب عن المستويات المتوقعة، لا سيما في حالة تراجع حدة الاضطرابات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتجنب عدم الوصول إلى اتفاق بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، يبدو أن مخاطر التطورات السلبية تسيطر على الآفاق. فكما ورد في قسم آفاق النمو العالمي، يعزى حوالي ٧٠٪ من الارتفاع المتوقع في النمو العالمي عام ٢٠٢٠ إلى مجموعة صغيرة من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تشهد ضغوطاً حادة أو مستويات أداء أقل حالياً مقارنة بالمتوسطات السابقة. علاوة

الشكل البياني ٢٠: سلاسل عرض الأجهزة التكنولوجية (%)

تشير الروابط بين المدخلات والمخرجات إلى زيادة ترابط قطاعات التكنولوجيا على نحو غير مسبوق، بما في ذلك تزايد اعتماد قطاع التكنولوجيا الأمريكي على الواردات ذات القيمة المضافة من المنتجين الصينيين.



المصدر: قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. أجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات والأجهزة الكهربائية.

وشركات التكنولوجيا إلى تراجع سريع في مستويات الإقبال على المخاطر على مستوى العالم والبحث عن الأصول الآمنة. ويعرض إطار السيناريو ١-٢ — وهو تحديث للسيناريوهات التي تم عرضها للمرة الأولى في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي يتضمن الإجراءات الجمركية المتخذة مؤخرًا — التأثير الكبير للاضطرابات التجارية على النمو العالمي من خلال تراجع المزاج العام في الأسواق المالية وتدني مستويات الإنتاجية. ولا يزال يوجد العديد من الدوافع التي قد تؤدي إلى تراجع مستويات الإقبال على المخاطر، منها استمرار تصاعد التوترات التجارية، أو امتداد فترات عدم التيقن من اتجاه سياسات المالية العامة وتفاقم ديناميكيات الدين في بعض البلدان ذات المديونية المرتفعة، أو اشتداد حدة الضغوط في الأسواق الصاعدة الكبرى التي تشهد حاليًا عمليات صعبة من التصحيح الاقتصادي الكلي، أو عدم التوصل إلى اتفاق بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أو تباطؤ النشاط على نحو أشد من المتوقع في الصين التي تواجه ضغوطًا متعددة على النمو بسبب التوترات التجارية والحاجة إلى تعزيز النظم المحلية. والممرور فجأة بفترة من تجنب المخاطر يمكن أن يكشف عن مواطن الضعف المالي التي تراكمت خلال سنوات انخفاض أسعار الفائدة وأن يؤدي إلى تراجع النمو العالمي نظرًا لأن المقترضين الذين يعتمدون على الرفع المالي بشكل كبير يجدون صعوبة في تمديد ديونهم، فضلًا على تراجع التدفقات الرأسمالية من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات الواعدة (راجع عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير الاستقرار المالي العالمي للاطلاع على مزيد من المناقشات حول مواطن الضعف المالي).

استمرار تراكم مواطن الضعف المالي: أتاحت الضغوط الناتجة عن تراجع التضخم للبنوك المركزية تيسير سياساتها استجابة لتصاعد مخاطر التطورات السلبية المحيطة بالنمو. وقد ساعدت هذه التدابير، إلى جانب التحولات في توقعات الأسواق بشأن الإجراءات المستقبلية على جانب السياسات، في تيسير الأوضاع المالية (ربما بدرجة أكبر مما أكدته البيانات الصادرة عن البنوك المركزية، لا سيما في حالة المسار السوقي الضمني لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية الذي لا يزال أقل كثيرًا عن مستوياته المتوقعة في «المخطط النقطي» الصادر عن اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة). وبينما ساهم تيسير الأوضاع المالية في دعم الطلب والتوظيف، فقد يؤدي أيضًا إلى سوء تسعير المخاطر في بعض قطاعات سوق المال. وقد يؤدي عدم استجابة الجهات التنظيمية والرقابية لسوء تسعير المخاطر في هذا السياق إلى تراكم المزيد من مواطن الضعف المالي، مما قد ينتج عنه تفاقم الهبوط الاقتصادي القادم.

مخاطر الهجمات الإلكترونية: تشكل الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية المالية خطرًا على الآفاق نظرًا لأن من شأنها التسبب في اضطرابات حادة في نظم المدفوعات عبر الحدود وتدفق السلع والخدمات.

الضغوط المضادة للتضخم: تراجع المخاوف من الدوامات المضادة للتضخم أثناء فترة الصعود الدوري من منتصف ٢٠١٦ إلى منتصف ٢٠١٨. وظهرت هذه المخاطر مجددًا مع بطء النمو العالمي وهبوط التضخم الأساسي في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. ويؤدي

المطولة في قطاع الصناعة التحويلية العالمي، أصبحت الخدمات المرتبطة بأنشطة الأعمال، مثل الخدمات اللوجستية والتمويل والخدمات القانونية وتجارة الجملة، عرضة لخطر تراجع الطلب عليها. وحسب حدة الأوضاع، يمكن أن تقوم الشركات التي تقدم هذه الفئة من الخدمات بتقليل التعيينات الجديدة ومن ثم إضعاف حلقة الآثار الإيجابية المرتدة بين نمو مستويات التوظيف وثقة المستهلكين والإنفاق الاستهلاكي. وسينشأ عن ذلك تراجع في حجم الطلب على الخدمات المرتبطة بالمستهلك، مثل التجزئة والضيافة، مما سيؤثر سلبًا على المزاج العام بين هذه الفئات من الشركات وسيؤدي إلى تفاقم الآثار السلبية المرتدة على سوق العمل. تراجع حاد في مستويات الإقبال على المخاطر: في ظل تيسير السياسات النقدية والأوضاع المالية الداعمة في العديد من الاقتصادات، يمكن أن تشهد الأسواق المالية تراجعًا حادًا في المزاج العام، ففي الشهور الأخيرة، أدى تفاقم الاضطرابات بين الولايات المتحدة والصين حول التجارة

(الشكلان البيانيان ٢١-١ و ٢٢-١). ومن الممكن ألا يكون لأي من هذه العوامل منفردا تأثير قوي على النمو إلا في البلدان المتأثرة بها مباشرة، ولكن وقوع هذه الأحداث مجتمعة — مقترنة بالتوترات التجارية وضيق الأوضاع المالية العالمية — قد تكون له آثار حادة على المزاج العام يمكن استشعارها على نطاق أوسع. وفي نفس الوقت، تزيد الصراعات الأهلية في كثير من البلدان من احتمالات تكبد خسائر إنسانية مروعة، وتعرض البلدان المجاورة لضغوط الهجرة، كما يفرض اقترانها بالتوترات الجغرافية-السياسية إلى زيادة التقلب في أسواق السلع الأولية.

تغير المناخ: يفرض تغير المناخ تهديدات شديدة على الصحة والمعيشة في العديد من البلدان يستلزم الحد منها تحول سريع واسع النطاق إلى اقتصاد منخفض الكربون (الفصل ٢ من تقرير الراصد المالي). غير أن استراتيجيات تخفيف آثار السياسات المحلية عاجزة عن كسب تأييد مجتمعي واسع في بعض البلدان. وفي نفس الوقت، فإن إحجام بعض البلدان ذات الانبعاثات الكربونية المرتفعة عن المشاركة يوهن التعاون الدولي (راجع الإطار ١-ت خ-١ في التقرير الخاص حول السلع الأولية للاطلاع على مزيد من النقاشات بشأن انبعاثات الكربون). وكان الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ قد حذر في أكتوبر ٢٠١٨ من أن

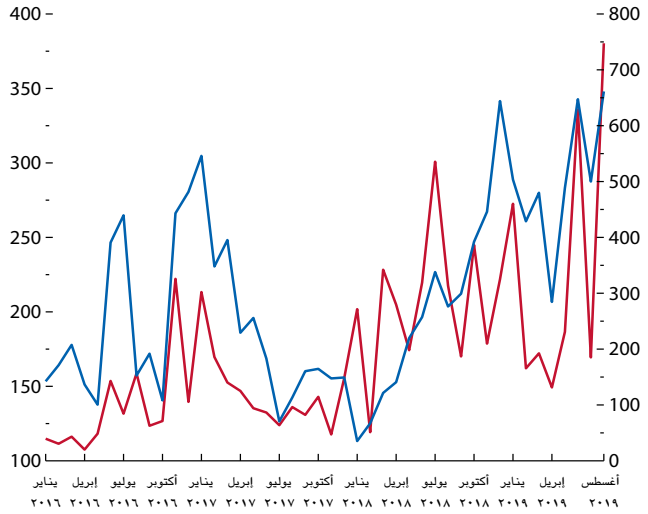
انخفاض التضخم وانخفاض التوقعات التضخمية الراسخة إلى زيادة التكلفة الحقيقية لخدمة الدين بالنسبة للمقترضين، كما يؤثر على الإنفاق الاستثماري في قطاع الشركات، ونظرا لأن تراجع التضخم يؤدي إلى استمرار انخفاض أسعار الفائدة الاسمية، فإنه يحد أيضا من الحيز الذي تتيحه السياسة النقدية أمام البنوك المركزية لمواجهة الهبوط الاقتصادي، الأمر الذي يعني أن النمو قد يظل منخفضا بصفة مستمرة في حالة مواجهة أي صدمة معاكسة.

التوترات الجغرافية-السياسية وعدم اليقين بشأن السياسات المحلية والصراعات: تأثر الاستثمار والنمو نتيجة التغيرات المتصورة في اتجاه السياسات في بعض البلدان وتنامي حالة عدم اليقين بشأن الإصلاحات. وفي الوقت نفسه، برزت بشكل أكبر مجموعة من عوامل الخطر الجغرافي السياسي التي سبقت مناقشتها في الأعداد السابقة من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» — لا سيما تصاعد التوترات في منطقة الخليج عقب الهجمات التي تعرضت لها منشآت تكرير النفط الكبرى في السعودية، مما أدى إلى تفاقم الصراعات الأوسع نطاقا في الشرق الأوسط، والتوترات في شرق آسيا

الشكل البياني ٢١-١: عدم اليقين بشأن السياسات والاضطرابات التجارية (مؤشر)

لا تزال درجة عدم اليقين مرتفعة بشأن السياسات الاقتصادية العالمية.

عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية العالمية (مرجح بأوزان تعادل القوى الشرائية)
عدم اليقين بشأن سياسة التجارة الأمريكية (المقياس الأيمن)

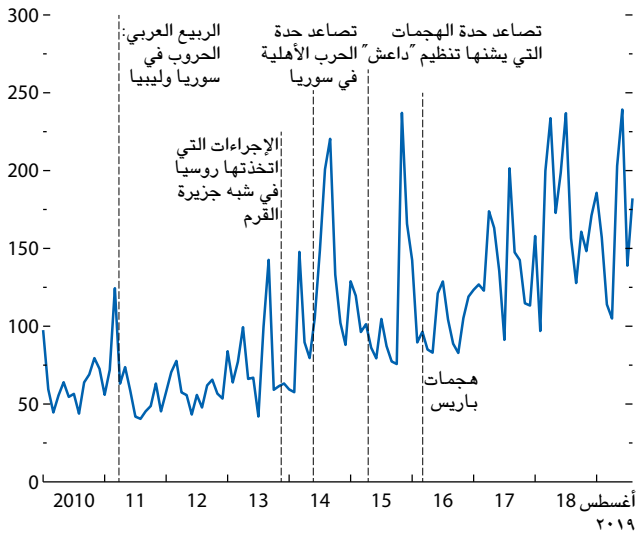


المصدر: دراسة (Baker, Bloom, and Davis (2016).

ملحوظة: مؤشر عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية العالمية الوارد في دراسة Baker, Bloom, and Davis هو المتوسط المرجح بإجمالي الناتج المحلي لمؤشرات عدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية الوطنية لعشرين بلدا: أستراليا والبرازيل وكندا وشيلي والصين وفرنسا وألمانيا واليونان والهند وأيرلندا وإيطاليا واليابان وكوريا والمكسيك وهولندا وروسيا وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وسط مؤشر عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية العالمية خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٥ = ١٠٠، ووسط مؤشر عدم اليقين بشأن سياسة التجارة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠١٠ = ١٠٠.

الشكل البياني ٢٢-١: مؤشر المخاطر الجغرافية السياسية (مؤشر)

يؤدي تفاقم التوترات الجغرافية السياسية إلى زيادة احتمالية مواجهة بعض المناطق لتكاليف إنسانية هائلة وضغوط اقتصادية متنامية.

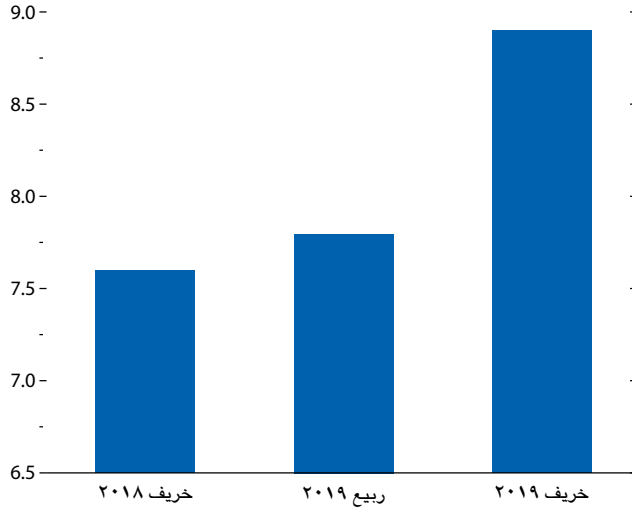


المصدر: دراسة (Caldara and Iacoviello (2018).

ملحوظة: يعكس مؤشر المخاطر الجغرافية السياسية الوارد في دراسة Caldara and Iacoviello نتائج البحث باستخدام أجهزة الكمبيوتر في النصوص المحفوظة في الأرشيف الإلكتروني لإحدى عشرة جريدة محلية ودولية. ويحسب هذا المؤشر من خلال حساب عدد المقالات المرتبطة بمخاطر جغرافية سياسية المنشورة شهريا في كل جريدة (كنسبة من مجموع عدد المقالات المنشورة في الجريدة) واستعداله لتساوي قيمته ١٠٠ في المتوسط خلال العقد ٢٠٠٠-٢٠٠٩. داعش = الدولة الإسلامية.

الشكل البياني ١-٢٣: احتمالية تراجع النمو العالمي إلى أقل من ٢,٥٪ في العام المقبل (%)

ازدادت الاحتمالية التقديرية لتراجع النمو العالمي دون ٢,٥٪ في العام المقبل - المئين العاشر من معدلات النمو العالمية المسجلة في الخمس وعشرين عاما الماضية - منذ الربيع.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تحسب الاحتمالات باستخدام نموذج G20MOD في "النظام المرن للنماذج العالمية" الذي وضعه صندوق النقد الدولي. ونموذج G20MOD هو نموذج عالمي هيكلي للاقتصاد العالمي يرصد التداعيات الدولية وأهم العلاقات الاقتصادية بين قطاعات الأسر والشركات والحكومة، بما في ذلك السياسة النقدية.

يشهدها عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة التي تحتاج إلى إجراء تعديلات جذرية في سياساتها الاقتصادية الكلية. وكما ورد في قسم آفاق النمو العالمي، يواجه الاقتصاد العالمي مجموعة متنوعة من العوامل المعاكسة التي تنشأ عنها آثار مختلفة على البلدان، مما يؤدي إلى تفاقم العوامل المتفردة والتفاوت بين المراكز الدورية للبلدان، وهو ما يشير إلى تفاوت أهداف وأولويات السياسات تفاوتاً كبيراً عبر البلدان. غير أنه يوجد عامل مشترك يمثل الأولوية المطلقة في العديد من الحالات، وهو القضاء على حالة عدم اليقين بشأن السياسات أو التهديدات المؤثرة على النمو. فمن الممكن أن تؤدي أي خطوات غير محسوبة على مستوى السياسات في هذه المرحلة، كعدم التوصل إلى اتفاق بشأن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي أو تصاعد النزاعات التجارية بشكل أكبر، إلى آثار سلبية حادة على المزاج العام والنمو والتوظيف، إلى جانب نفاذ الحيز المتاح للتصرف من خلال السياسات لأسباب يمكن تجنبها.

السياسات متعددة الأطراف

يعد التعاون متعدد الأطراف شرطاً أساسياً لمواجهة بعض القضايا على المدى القصير والطويل التي تهدد تحقيق

استمرار زيادة الانبعاثات بالمعدلات الحالية من شأنه زيادة الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية عن مستويات ما قبل التطور الصناعي خلال الفترة ٢٠٣٠ - ٢٠٥٢، مصحوبة بأحوال مناخية متطرفة من حيث درجات الحرارة وهطول الأمطار والجفاف. وفي ظل حالة عدم اليقين، يمكن أن ترتفع درجات الحرارة بشكل أسرع، مما تنشأ عنه نتائج أكثر كارثية، وسيؤدي ذلك إلى آثار إنسانية مدمرة وخسائر حادة ومستمرة على مستوى الناتج عبر اقتصادات عديدة. وقد يؤدي تغير المناخ أيضاً إلى تفاقم أوجه عدم المساواة داخل البلدان، حتى في الاقتصادات المتقدمة التي يتوقع أن تكون أكثر قدرة على التكيف (راجع الفصل ٢، الإطار ٢-٢).

تقييم متسق عالمياً للمخاطر المحيطة بالتنبؤات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: تم حساب نطاقات الثقة للتنبؤات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي باستخدام نموذج G20MOD، وهو وحدة نموذجية من وحدات النظام المرن للنماذج العالمية الذي وضعه صندوق النقد الدولي.^٨ وتعد نطاقات الثقة لتنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لمعظم المناطق غير متسقة، حيث تنطوي على التواء تجاه معدلات نمو أقل مقارنة بالسيناريو الأساسي. ويعكس ذلك انتشار صدمات النمو السلبية في الماضي والحيز المحدود المتاح في السياسة النقدية لموازنة صدمات النمو السلبية نظراً لأن أسعار الفائدة في معظم الاقتصادات المتقدمة بلغت بالفعل، أو قاربت على بلوغ، الحد السفلي الفعلي.^٩ ويمكن استخدام تقييم المخاطر الناتج عن ذلك في حساب احتمالية حدوث هبوط اقتصادي عالمي. وقد ارتفعت الاحتمالية التقديرية لتراجع النمو العالمي خلال العام المقبل عن مستوى ٢,٥٪ - المئين العاشر لنتائج النمو العالمي خلال الخمس وعشرين سنة الماضية - منذ فصل الربيع، وتبلغ حالياً ٩٪ تقريباً (الشكل البياني ١-٢٣).

أولويات السياسات

لا يزال الاقتصاد يمر بمنعطف خطير. فحتى إذا أمكن تجنب التهديدات التي تناولها القسم السابق حسب الافتراضات المستخدمة في السيناريو الأساسي، يتوقع أن يظل نصيب الفرد من النمو دون المستويات المعيارية السابقة عبر معظم المجموعات ما عدا إفريقيا جنوب الصحراء على المدى المتوسط، وذلك علاوة على الأوضاع الصعبة للغاية التي

^٨ نموذج G20MOD هو نموذج عالمي هيكلي للاقتصاد العالمي يرصد التداعيات الدولية وأهم العلاقات الاقتصادية بين قطاعات الأسر والشركات والحكومة، بما في ذلك السياسة النقدية.

^٩ يستخدم النموذج لتقييم مخاطر التنبؤات على خطوتين. أولاً، يستخدم النموذج في تقدير حجم الصدمات الاقتصادية التي أثرت في السابق على الاقتصاد العالمي. في الماضي، تمثلت أهم محركات الديناميكيات الدورية للناتج والتضخم وأسعار الفائدة في صدمات الطلب المحلي وأسعار النفط. وثانياً، تستخدم تقديرات الصدمات في وضع عدد كبير من السيناريوهات غير الواقعية عن الاقتصاد العالمي من خلال إعداد عينات تغطي كل منها خمس سنوات سابقة باستخدام دالة التوزيع المشترك التجريبية. ويعد هذا التوزيع التنبؤي المشترك لمجموعة كبيرة من المتغيرات الاقتصادية متسقاً داخلياً وعالمياً، وهو ملائم للاستخدام في تقييم المخاطر على المستوى العالمي وعلى مستوى فرادى البلدان.

مواطن الضعف. فقد تمكنت الشركات التي تحقق أرباحا كبيرة من دفع ضرائب قليلة بسبب أوجه القصور في تطبيق مبدأ التسعير على الأساس التجاري — الذي يقتضي تسعير المعاملات بين الأطراف المرتبطة كما لو كانت بين منشآت مستقلة — والاعتماد على مفاهيم الوجود المادي للمكلف الضريبي كأساس قانوني لفرض ضريبة الدخل. ويمكن إحراز بعض التقدم على مستوى فرادى البلدان أو المنطقة ككل، ولكن إيجاد حلول جذرية أكثر تأثيرا يستلزم تقوية المؤسسات لصالح التعاون العالمي.

الإصلاحات التنظيمية المالية وشبكة الأمان المالي العالمية: لم يتم إلى الآن استكمال تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات الذي بدأ عقب الأزمة المالية العالمية. كذلك فإن بعض المجالات التي تم إحراز تقدم بها — مثل تشديد الرقابة على المؤسسات المالية المؤثرة عالميا وتعزيز فعالية نظم تسوية الأوضاع — إما تتعرض لضغوط أو شهدت انعكاسا في مسار التقدم. وينبغي أن يضمن صناع السياسات استكمال تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات، بما في ذلك من خلال تعزيز أطر تسوية الأوضاع الدولية والمضي قدما في تحسين أطر سياسات السلامة الاحترازية الكلية (وهو ما قد يستلزم تبسيط القواعد المعقدة في بعض المجالات كما جاء في دراسة (Adrian and Obstfeld, 2017). كذلك يتعين اتخاذ تدابير منسقة ومشاركة لمواجهة المخاطر المستجدة التي تهدد الأمن الإلكتروني في النظام المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واستكمالاً لهذه التدابير، ينبغي أن يضمن صناع السياسات توفير موارد كافية لشبكة الأمان المالي العالمية للمساعدة في مواجهة تعديلات الحوافز المربكة في ظل اقتصاد عالمي مثقل بالديون والحد من حاجة البلدان إلى التأمين الذاتي ضد الصدمات الخارجية.

تغير المناخ والهجرة: يمثل الحد من انبعاثات غاز الدفيئة واحتواء التداعيات المصاحبة لارتفاع درجات الحرارة العالمية والأحداث المناخية المدمرة احتياجات عالمية ملحة.^{١٠} وفي هذا الصدد، لا تحمل حالة الاستقطاب السياسي والنزاع في العديد من الاقتصادات أي بادرة على إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن الاستراتيجيات المحلية والعالمية اللازمة في الوقت المناسب لاحتواء تغيرات المناخ ضمن حدود يمكن التحكم بها. لذلك توجد حاجة ملحة لمضاعفة الجهود، وهو أمر يستلزم توزيع التكاليف والمنافع على نحو من شأنه استقطاب التأييد السياسي المحلي والدولي الكافي. وتؤدي الأحداث المرتبطة بالطقس أيضا إلى زيادة تدفقات المهاجرين، مما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع المعقدة بالفعل الناتجة عن هروب اللاجئين من مناطق الصراعات. وستزداد أهمية الهجرة الدولية أيضا في الوقت الذي تواجه فيه العديد من الاقتصادات المتقدمة عددا من القضايا المرتبطة بزيادة أعداد المسنين. وسيسهل التعاون الدولي في تيسير دمج المهاجرين — وسيساعد بالتالي في زيادة عرض العمالة

نمو عالمي مستمر واحتوائي. وتمثل التجارة والتكنولوجيا المجالين الأكثر احتياجا إلى مزيد من التعاون. وبالمثل، ستساعد زيادة التعاون متعدد الأطراف في مجالات الضرائب الدولية والإصلاح التنظيمي المالي العالمي وتغيير المناخ والفساد على معالجة مواطن الضعف وتعزيز مكاسب التكامل الاقتصادي.

التجارة والتكنولوجيا: ينبغي أن يتعاون صناع السياسات للحد من التوترات التجارية التي أدت إلى ضعف النشاط العالمي وتراجع الثقة، وأن يجدون حلا عاجلا للقضاء على حالة عدم اليقين بشأن التغيرات التي طرأت على اتفاقيات التجارة التي دامت لفترة طويلة (بما في ذلك بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذلك بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية). وينبغي ألا تستخدم البلدان التعريفات الجمركية لاستهداف الموازين التجارية الثنائية. والأهم من ذلك، قد تكون النزاعات التجارية من أعراض الإحباط الأعمق من الثغرات التي تشوب نظام التجارة متعددة الأطراف القائم على قواعد. وينبغي أن يتعاون صناع السياسات لمعالجة الأسباب الرئيسية وراء هذا الشعور بعدم الرضا عن النظام وتعزيز حوكمة التجارة. ويتطلب ذلك تخطي المأزق بشأن هيئة الاستئناف المنبثقة عن نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية لضمان الاستمرار في إنفاذ قواعد المنظمة القائمة، وتحديث قواعد المنظمة لتتضمن مجالات مثل التجارة الإلكترونية والدعم ونقل التكنولوجيا، والمضي قدما في إجراء مفاوضات حول مجالات جديدة مثل التجارة الرقمية. ويمكن إعادة النظر في فكرة ضرورة مشاركة جميع البلدان في جميع المفاوضات، مما قد يسمح للبلدان الراغبة في تحقيق تقدم أكبر وأسرع بالقيام بذلك، على أن ترم أي اتفاقيات جديدة في ظل المنظمة وإتاحة إمكانية الانضمام لها لجميع البلدان الأعضاء. ويمكن على الأقل التوقف عن أي تصعيد إضافي في الحواجز التجارية لتجنب ضخ المزيد من القوى المزعزعة للاستقرار في الاقتصاد العالمي المتباطئ. وينبغي أيضا توثيق التعاون بين صناع السياسات لمكافحة الهجمات الإلكترونية عبر الحدود على الأمن الوطني والمنشآت التجارية، والحد من الممارسات التشويهية كإلزام الشركات بالتنازل عن ملكيتها الفكرية مقابل دخول السوق وبدون تحقيق تقدم واضح في هذه المجالات، من المحتمل تفاقم التوترات التكنولوجية، مما سيؤدي إلى إعاقة حرية تدفق الأفكار عبر البلدان، وربما إلى تقويض نمو الإنتاجية على المدى الطويل.

الضرائب الدولية: مع صعود الشركات متعددة الجنسيات، زادت المنافسة الضريبية الدولية من صعوبة قيام الحكومات بمكافحة التهرب الضريبي وجمع الإيرادات اللازمة لتمويل ميزانياتها. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز الجهود الهادفة إلى الحد قدر الإمكان من فرص التهرب والتحايل الضريبيين عبر الحدود، مثل المبادرة المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين بشأن تآكل القواعد الضريبية ونقل الأرباح (راجع الإطار ١-٣ من عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير الرائد المالي). وكما ورد في دراسة (IMF, 2019)، أحرزت هذه المبادرة تقدما كبيرا في مجال التعاون الضريبي الدولي، ولكن لا يزال يوجد بعض

^{١٠} راجع الفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠١٧ للاطلاع على الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات الطقس، ودراسة (IMF, 2019)، والفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير الرائد المالي للاطلاع على مناقشة حول الخيارات التي تنتجها سياسة المالية العامة لتنفيذ استراتيجيات الحد من تغيرات المناخ والتكيف معها.

ومكاسب الإنتاجية في بلدان المقصد — وكذلك في دعم تدفقات تحويلات المغتربين التي تحد من الأعباء على بلدان المصدر.

الفساد والحوكمة: ومن الضروري أيضا بذل جهود عالمية لكبح جماح الفساد الذي يؤدي إلى تراجع الثقة في الحكومة والمؤسسات في العديد من البلدان (راجع عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير الراسد المالي). وبدون فرض القيود اللازمة على انتشار الفساد، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تشوه السياسات وانخفاض الإيرادات وتراجع جودة الخدمات العامة وتدهور البنية التحتية.

السياسات القطرية

استجابة لحالة الضعف المستمرة ومخاطر التطورات السلبية، أصبحت السياسات الاقتصادية الكلية — لا سيما السياسة النقدية — أكثر دعما بالفعل في العديد من البلدان. وخلال الفترة القادمة، ينبغي أن تسعى السياسات الاقتصادية الكلية في معظم البلدان إلى الحفاظ على استقرار النشاط وتعزيز الأسس من أجل تحقيق التعافي أو استمرار النمو. وإذا ما توافر الحيز اللازم في المالية العامة وتراجع النمو بحدّة، قد يستلزم ذلك زيادة الدعم المقدم من سياسة المالية العامة — بما في ذلك من خلال زيادة الاستثمار العام في مهارات القوة العاملة والبنية التحتية من أجل زيادة النمو الممكن. ويتعين جعل النمو أكثر احتواء للجميع وتجنب حالات الهبوط المطولة التي تؤثر بحدّة على القطاعات السكانية الأكثر عرضة للخطر، وذلك لضمان آفاق اقتصادية أفضل للجميع. ويظل أحد الاحتياجات المهمة أيضا تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التحولات المعاكسة في المزاج العام السائد بالأسواق المالية وتخفيف القيود الهيكلية المفروضة على نمو الناتج الممكن.

الاقتصادات المتقدمة

في الاقتصادات المتقدمة، حيث تراجع نمو الطلب النهائي بوجه عام، وضعفت الضغوط التضخمية، وهبطت مقاييس التضخم المتوقع المتضمنة في التسعير السوقي خلال الأشهر الأخيرة، لا تزال السياسة النقدية التيسيرية ملائمة للتحوط ضد انخفاض مستويات النشاط مجددا وتراجع توقعات التضخم. ويعد ذلك أمرا مهما للغاية، لا سيما في الاقتصادات التي تشهد انخفاضا مزمنا في معدلات التضخم عن المستويات المستهدفة ونتاجا أقل بالفعل، أو قد يقل، عن المستوى الممكن. وكما يرد في الإطار ١-٤، يشير تباطؤ التضخم إلى أن الناتج الممكن قد يكون أعلى وأن فجوات الناتج قد تكون أكثر سلبية مقارنة بالتقديرات الحالية. ولكن نظرا لأن التيسير النقدي يمكن أن يزيد من تراكم مواطن الضعف المالي، سيكون من الضروري انتهاج سياسات أقوى للسلامة

الاحترازية الكلية واتباع منهج رقابي استباقي. وكما ورد في عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، ينبغي أن تهدف سياسات القطاع المالي إلى ضمان قوة الميزانيات العمومية والحد من المخاطر النظامية من خلال استخدام أدوات مثل احتياطات السيولة، أو رؤوس الأموال الوقائية المضادة للاتجاهات الدورية، أو رؤوس الأموال الوقائية القطاعية الموجهة؛ وكذلك من خلال تطوير الأدوات المتاحة للمقترضين للحد من مخاطر الدين إذا لزم الأمر؛ وتعزيز الرقابة الاحترازية الكلية على المؤسسات المالية غير المصرفية. ويتعين مواصلة إصلاح الخلل في الميزانيات العمومية لبعض البلدان من أجل تخفيف مخاطر حلقات الآثار المرتدة بين الكيانات السيادية والبنوك. ومن المهم تجنب تراجع الإصلاحات التنظيمية التي تم تنفيذها عقب الأزمة في ظل استمرار السياسات النقدية التيسيرية وارتفاع مستويات الدين.

ونظرا لعدم اليقين بشأن الآفاق ومخاطر التطورات السلبية الكبيرة، يمكن لسياسة المالية العامة أن تضطلع بدور أكبر، لا سيما إذا كان الحيز متاح لتيسير السياسة النقدية محدودا. وفي ظل انخفاض مستوى أسعار الفائدة الأساسية في العديد من البلدان وتراجع أسعار الفائدة طويلة الأجل إلى أقل مستوياتها على الإطلاق أو إلى مستويات سلبية، قد يسهم ذلك في الحد من الأثر المتوقع لمواصلة تيسير السياسة النقدية، ويؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة الحيز المالي متاح ما دامت هذه الأوضاع مستمرة. وفي هذا السياق، يمكن في البلدان التي تراجع فيها النشاط أو يُحتمل انخفاضه بحدّة توفير محفزات مالية، وذلك في حالة وجود حيز مالي وعدم انتهاج سياسة مالية عامة توسعية للغاية بالفعل. أما في البلدان التي تشهد طلبا ضعيفا ويتعين عليها ضبط أوضاعها المالية، يمكن إبطاء وتيرة الضبط المالي إذا ما سمحت الأوضاع السوقية بذلك تجنباً لضعف اقتصادي مطول والديناميكيات المضادة للتضخم. ويتعين على صناعات السياسات الاستعداد مسبقا لاستجابة محتملة من خلال سياسة المالية العامة بما يمكنهم من التحرك سريعا، وكذلك إعداد خطط مسبقة بشأن التكوين الملائم لتدابير تيسير سياسة المالية العامة. وسيكون من الملائم للغاية الإنفاق على البنية التحتية أو توفير حوافز استثمارية (بما في ذلك للتشجيع على استخدام مصادر الطاقة النظيفة)، حيث سيؤدي ذلك إلى زيادة الناتج، ليس فقط على المدى القريب ولكن على المدى المتوسط أيضا، مما سيساعد في تعزيز استمرارية القدرة على تحمل أعباء الدين. وبوجه أعم، فإن ضعف مستويات الناتج المحتمل على المدى المتوسط في معظم الاقتصادات المتقدمة يتطلب توخي الحرص في معايرة الإنفاق المالي والضرائب من أجل زيادة نسب المشاركة في القوة العاملة ونمو الإنتاجية من خلال الاستثمار العام في مهارات القوى العاملة والبنية التحتية المادية والبحوث والتطوير.

(بما في ذلك من خلال المساعدة في مصروفات رعاية الأطفال وتمهيد «المعوقات» الحالية أمام الحصول على المزايا الاجتماعية) وانتهاج السياسات التي من شأنها زيادة النمو الممكن — الاستثمار في البنية التحتية (بما في ذلك لتيسير عرض بدائل الطاقة الخضراء)، ودعم التعلم مدى الحياة ومهارات القوة العاملة، واتخاذ خطوات لزيادة نسب المشاركة في القوة العاملة. وتتطلب مواجهة الزيادة المتوقعة في الإنفاق المرتبط بشيخوخة السكان ربط مزايا الضمان الاجتماعي بمعدل التضخم المقيد ورفع سن التقاعد.

وفي المملكة المتحدة، سيعتمد اختيار السياسات المرغوبة في المدى القريب على الشكل النهائي لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ومن شأن زيادة الإنفاق العام على النحو الذي تعتمده الحكومة الحد من التكلفة الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ولكن لا يزال من المهم مواصلة الجهود لتخفيض نسبة الدين من أجل بناء الاحتياطات اللازمة لمواجهة الصدمات المستقبلية. وفي حالة خروج بريطانيا بدون اتفاق مصحوبا بارتفاع حاد في الحواجز المفروضة على تجارة السلع والخدمات مع الاتحاد الأوروبي، يجب أن تراعي استجابة السياسات حجم رد الفعل السلبي في الأسواق المالية وتأثيره المحتمل على استقرار الاقتصاد الكلي. وينبغي أن تركز الإصلاحات الهيكلية على تحسين جودة البنية التحتية وتعزيز مهارات العمالة، إلى جانب ضمان انتقال العمالة بسلاسة إلى القطاعات المتوسعة من القطاعات التي ستتأثر سلبا بخروج بريطانيا من الاتحاد. وفي منطقة اليورو، ازداد تيسير السياسات النقدية على النحو الملائم للاستجابة لحالة الضعف المزمنة في مستويات التضخم الأساسي والتراجع الحاد في الزخم منذ منتصف عام ٢٠١٨. ويتعين أن يكون موقف المالية العامة، الذي يعد ملائما للغاية كونه أكثر دعما مما كان متوقعا قبل مرحلة التباطؤ، متفاوتا عبر البلدان حسب الحيز المالي المتاح. ففي ألمانيا، حيث يوجد حيز لتيسير أوضاع سياسة المالية العامة إلى جانب ضعف مستويات النمو، ستؤدي زيادة الاستثمار العام في رأس المال المادي والبشري أو الحد من فروق ضرائب العمل إلى تعزيز الطلب والحد من الفائض المفرط في الحساب الجاري، وتعزيز مستوى الناتج الممكن. وفي البلدان ذات المديونية المرتفعة، بما في ذلك فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، ينبغي إعادة بناء هوامش الأمان المالي تدريجيا مع حماية الاستثمارات. ومن المهم للغاية في حالة إيطاليا الالتزام بمصادقية بتخفيض مسار الدين على المدى المتوسط نظرا لارتفاع مستويات الدين والاحتياجات التمويلية الإجمالية. وفي حالة تراجع النمو إلى مستويات أقل كثيرا، سيتعين على البلدان التي لديها حيز مالي استخدام هذا الحيز بشكل أنشط كأداة مكملة للتيسير النقدي بغرض التحوط من الديناميكيات المضادة للتضخم وتراجع النمو لفترات طويلة. ويمكن في الوقت نفسه تصحيح مسار الضبط المالي مؤقتا في البلدان التي تؤثر المخاطر على حيزها المالي، بشرط أن تظل أوضاعها التمويلية مواتية وعدم تأثر

وستساعد السياسات الهيكلية الوطنية التي تشجع زيادة المرونة والانفتاح في أسواق الاقتصادات المتقدمة على تعزيز الصمود الاقتصادي والناتج الممكن، كما يمكن أن تسهم أيضا في الحد من تفاوت الأداء داخل البلدان وتحسين قدرة سوق العمل على التكيف مع الصدمات الناتجة عن المناطق المتأخرة اقتصاديا داخل البلدان (الفصل الثاني). وتوجد كذلك حاجة ملحة إلى الحد من انبعاثات الكربون لتجنب المخاطر الاقتصادية والاجتماعية الحادة الناجمة عن تغير المناخ. لذلك من الضروري بذل جهود للتحويل نحو هياكل الإنتاج ذات الانبعاثات الكربونية الأقل — بما في ذلك من خلال فرض ضريبة على انبعاثات الكربون، وتشجيع إنشاء بنية تحتية منخفضة الكربون، وكذلك تشجيع الابتكار في مجال التكنولوجيات الخضراء (راجع الفصل ٢ من عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير الرائد المالي). وبخلاف التدابير المالية اللازمة لرفع مستويات الناتج الممكن، يظل من الضروري حماية الفرص والديناميكية — من خلال ضمان وجود سياسات لتنظيم المنافسة من أجل تيسير دخول الشركات الجديدة إلى الأسواق والحد من سوء استغلال الشركات القائمة للقوة السوقية — في الحالات التي تستحوذ فيها قلة من الشركات الكبيرة على أنصبة سوقية متزايدة في الاقتصادات المتقدمة (الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وصل معدل البطالة إلى أقل مستوياته على الإطلاق واقترب معدل التضخم من مستواه المستهدف، سيساعد تطبيق مزيج من تيسير السياسة النقدية وتشديد التنظيم والإشراف في القطاع المالي والضبط المالي التدريجي على الحفاظ على التوسع المحقق والحد من مخاطر التطورات السلبية. وفي ظل عدم قوة الضغوط الناتجة عن الأجور والتضخم (حيث سجل التضخم معدلا أقل قليلا من المستوى المستهدف في المتوسط خلال العام الماضي، وتراجعت التوقعات مؤخرا)، تمكن بنك الاحتياطي الفيدرالي من تخفيض سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية للتحوط من مخاطر التطورات السلبية الناجمة عن الاقتصاد العالمي. وفي الفترة المقبلة، ينبغي أن يعتمد مسار سعر الفائدة الأساسي على الآفاق والمخاطر الاقتصادية التي تتحدد في ضوء البيانات الواردة، وتقتضي الأوضاع المالية الداعمة مواصلة النهج الحالي القائم على المخاطر في مجالات التنظيم والرقابة وتسوية الأوضاع (وتعزيز هذا النهج في حالة المؤسسات المالية غير المصرفية) للحد من مواطن الخطر الناتجة عن ارتفاع نسبة الرفع المالي في قطاع الشركات والمخاطر المستجدة التي تهدد الأمن الإلكتروني. ولا يزال الدين العام على مسار صعودي واضح، مما يتطلب ضبط أوضاع المالية العامة. كذلك توجد حاجة إلى زيادة نسبة الإيرادات إلى إجمالي الناتج المحلي من خلال تطبيق ضريبة كربون واسعة النطاق، وضريبة استهلاكية فيدرالية، وزيادة الضرائب الفيدرالية على الغاز. وسيسهم ذلك في توفير الحيز المالي اللازم لدعم الأسر منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل

قدرتها على الاستمرارية في تحمل أعباء الدين. ويمكن للبلدان الأعضاء الاستجابة من خلال سياسة المالية العامة بشكل متزامن ولكن متفاوت بما يتلاءم مع ظروف كل بلد، وذلك لتعظيم أثر الاستجابة على مستوى المنطقة ككل. ولا يزال من الضروري استكمال إنشاء الاتحاد المصرفي ومواصلة العمل على تنقية الميزانيات العمومية للبنوك بغرض تعزيز القدرة على الصمود وتقوية أنشطة الوساطة الائتمانية في بعض الاقتصادات. وفي ظل التيسير النقدي المطول وتفاوت المراكز الدورية، يجب على الجهات التنظيمية معايرة أدوات السلامة الاحترازية الكلية لمواجهة مخاطر الاستقرار المالي المستجدة. وتحتاج اقتصادات عديدة إلى إصلاحات ملحّة لزيادة الإنتاجية والمنافسة. ومن خلال مواصلة تعميق السوق الموحدة للخدمات، سيتمكن تعزيز الكفاءة عبر بلدان الاتحاد الأوروبي. ويمكن استخدام أدوات على مستوى الاتحاد الأوروبي ككل لتشجيع جهود الإصلاح على المستوى الوطني. وثمة احتياجات جامعة على مستوى الاتحاد ككل تتمثل في زيادة مرونة سوق العمل، وإزالة الحواجز التي تعيق الدخول في أسواق المنتجات، وتعزيز آليات تنفيذ نظم إعسار الشركات، والحد من الأعباء الإدارية.

وفي اليابان، تشير التوقعات إلى تراجع الطلب عن مستوياته القوية الحالية عقب زيادة ضريبة الاستهلاك في شهر أكتوبر، بينما ستسهم الإجراءات التخفيفية التي ستتخذها الحكومة في كبح هذا التراجع. ولا يزال التضخم أقل كثيرا عن هدف البنك المركزي. وسيكون من الضروري مواصلة التيسير النقدي لفترة طويلة لرفع توقعات التضخم بشكل دائم. وينبغي توجيه سياسة المالية العامة نحو تحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل في ظل زيادة أعداد المسنين وانكماش عدد السكان بوتيرة سريعة، مع حماية الطلب وجهود إنعاش الاقتصاد. ولتجنب مخاطر المالية العامة على المدى الطويل، يتعين إجراء زيادات إضافية في ضريبة الاستهلاك وتنفيذ إصلاحات بغرض تخفيض الإنفاق على معاشات التقاعد والصحة ومصروفات الرعاية طويلة المدى. وقد تم إحراز بعض التقدم على مسار الإصلاحات الهيكلية مع تطبيق خطة «إصلاح نمط العمل» التي تهدف إلى تحسين ظروف العمل، وإصدار تصاريح إقامة جديدة للعمال الأجانب من أصحاب المهارات المهنية والتقنية، وتعزيز التكامل التجاري مع الاتحاد الأوروبي والاقتصادات المشاركة في «اتفاق الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ». ويجب بذل جهود إضافية في مجال إصلاحات سوق العمل — بما في ذلك من أجل تحسين مهارات العاملين وتوفير فرص عمل للعمالة غير المنظمة، والحد من ازدواجية سوق العمل، وزيادة حرية انتقال العمالة — وكذلك إصلاحات سوق المنتجات وقطاع الشركات بهدف تعزيز الإنتاجية والاستثمار.

التعقيد بسبب النزاعات السياسية أو الصراعات عبر الحدود، ويشهد البعض الآخر أوضاعا مالية خارجية مشددة بسبب الاختلالات الاقتصادية الكلية والتصحيحات اللازمة على مستوى السياسات. وبالنسبة للبلدان التي تشهد أوضاعا أكثر استقرارا، أتاح تراجع التضخم مؤخرا للبنوك المركزية فرصة تيسير السياسة النقدية لدعم النشاط. وعلى خلفية الأوضاع الخارجية المتقلبة والتحويلات العكسية المحتملة في المزاج العام بالأسواق، فإن ضمان الصمود المالي يعد هدفا أساسيا في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وينبغي أن تضمن آليات التنظيم والرقابة توفير احتياطات كافية من رأس المال والسيولة للتحوط ضد التحويلات المربكة في الحواجز العالمية والتدهور المحتمل في مستويات النمو وجودة الائتمان. ومن الضروري أيضا بذل جهود لمراقبة عدم اتساق قيم العملات وتباين آجال الاستحقاق في الميزانيات العمومية والحد منها بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي، كما ستساعد هذه الجهود في وقاية أسعار الصرف ضد الصدمات. وفي الاقتصادات العديدة التي يرتفع فيها مستوى الدين العام، ينبغي أن تهدف سياسة المالية العامة بوجه عام إلى ضبط أوضاع المالية العامة لاحتواء تكلفة الاقتراض وتوفير الحيز اللازم لمواجهة فترات الهبوط المستقبلية وتلبية الاحتياجات الإنمائية، مع تعديل وتيرة الضبط وتوقيته لتجنب حالة مطولة من الضعف. ومن خلال تحسين آليات توجيه الدعم، وترشيد المصروفات الجارية، وتوسيع نطاق قاعدة الإيرادات، سيتمكن المساعدة في الحفاظ على الاستثمارات اللازمة لزيادة النمو الممكن والإنفاق الاجتماعي — على سياسات التعليم والرعاية الصحية وشبكة الأمان. ومن المهم للغاية تعبئة الإيرادات في البلدان النامية منخفضة الدخل التي تحتاج إلى إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة.

وإلى جانب تطبيق المزيج المناسب من السياسات الاقتصادية الكلية والمالية، يمكن للعديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تعزيز مؤسساتها وحوكمتها وأطر سياساتها من خلال الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تعزيز آفاق النمو والقدرة على الصمود. وبالفعل، فإن أهم النتائج التي خلص إليها الفصل الثالث تؤيد بقوة تجديد الإصلاحات الهيكلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويشير الفصل إلى أنه لا يزال هناك مجال كبير لمزيد من الإصلاحات في مجالات التمويل المحلي والخارجي، والتجارة، والقواعد المنظمة لأسواق العمل والمنتجات، والحوكمة في هذه البلدان، لا سيما البلدان النامية منخفضة الدخل. وحسب الفصل، فإن تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الكبرى بالتزامن مع بعضها البعض في هذه المجالات في الاقتصادات العادية من شأنه زيادة النمو بمقدار نقطة مئوية واحدة خلال خمس إلى عشر سنوات، مما يضاعف تقريبا وتيرة التقارب بين الاقتصادات.

وفي الصين، يتمثل الهدف الأهم على الإطلاق على مستوى السياسات في تعزيز استمرارية النمو وجودته وسط الرياح المعاكسة الناتجة عن التوترات التجارية وتراجع

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

تتفاوت الظروف في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. فالبعض يشهد أوضاعا غاية في

الأهداف المالية الأكثر طموحا على المدى المتوسط في توفير المزيد من هوامش الأمان الوقائية اللازمة لمواجهة الصدمات السلبية والتعامل بشكل أفضل مع ضغوط الإنفاق على المدى الطويل الناجمة عن الاتجاهات الديمغرافية. وفي حالة استمرار المسار الهبوطي للتضخم نحو مستواه المستهدف وثبات توقعات التضخم، يمكن تيسير السياسة النقدية بدرجة أكبر في الشهور القادمة. وينبغي الحفاظ على مرونة سعر الصرف، وعدم التدخل في سوق الصرف إلا في حالة عدم انتظام الأوضاع السوقية.

وفي روسيا، ينبغي أن تتخذ السلطات خطوات تجاه تعديل تكوين الضرائب والإنفاق العام بحيث يكون أكثر دعما للنمو، مع تجنب استخدام الصندوق الوطني للرفاه في تمويل الأنشطة شبه المالية. ويمكن تيسير السياسة النقدية بحيث تتخذ موقفا حياديا في حالة استمرار انحسار الضغوط التضخمية. ولزيادة كفاءة أنشطة الوساطة الائتمانية، ينبغي أن تواصل السلطات تعزيز القطاع المصرفي مع الحد من سيطرة الدولة عليه. ويتعين إجراء مزيد من الإصلاحات لدعم النمو الممكن، بما في ذلك اتخاذ تدابير لزيادة المنافسة، وتحسين إجراءات المشتريات العامة، وإصلاح سوق العمل.

وفي تركيا، يتعين وضع خطة شاملة للسياسات وتوخي الوضوح في التواصل بشأنها لإصلاح الميزانيات العمومية في القطاع الخاص، وزيادة شفافية الميزانية العمومية للقطاع العام، واستعادة المصداقية والاستقلالية وعمل المؤسسات الاقتصادية وفق القواعد الموضوعية. وتحقيقا لهذه الأهداف، ينبغي أن يتضمن جدول أعمال السياسات (١) تثبيت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية لحين تراجع التضخم وتوقعات التضخم بشكل دائم، مما سيساعد أيضا في دعم مركز الليرة وإعادة بناء الاحتياطيات، و(٢) اتخاذ خطوات من أجل تعزيز قوة المالية العامة على المدى المتوسط، و(٣) استعادة الثقة في البنوك من خلال إجراء عملية تقييم شاملة (مراجعة مستقلة لجودة الأصول، وإجراء اختبارات دقيقة لقياس القدرة على تحمل الضغوط)، ووضع خطط تتسم بالمصداقية لإعادة رسملة البنوك، وتخفيض مستويات الائتمان في البنوك العامة، و(٤) المضي في تحسين نظام الإعسار وإطار إعادة الهيكلة دون اللجوء إلى الإجراءات القضائية لتشجيع حلول إعادة الهيكلة المجدية وتوفير طاقة إقراضية للشركات الناجحة والمنتجة، و(٥) إجراء إصلاحات هيكلية مركزة لتحقيق نمو أكثر قابلية للاستمرار بدعم من الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

وفي جنوب إفريقيا، توجد حاجة إلى ضبط مالي كبير وتدرجي وداعم للنمو من أجل استقرار الدين العام. وينبغي أن تتضمن التدابير المتخذة تخفيض فاتورة الأجور في القطاع العام، والحد من إهدار النفقات في المؤسسات العامة بل منعه تماما، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتقوية الإدارة الضريبية. وينبغي أن تظل السياسة النقدية معتمدة على البيانات، وأن تراقب مخاطر التضخم عن كثب. ويتعين إجراء إصلاحات هيكلية لاستعادة ثقة المستثمرين وزيادة مستوى النمو الممكن والتشجيع على توفير فرص عمل جديدة. وتتضمن الأولويات تطوير نماذج النشاط في المؤسسات

الطلب العالمي. ويتطلب تحقيق هذا الهدف اتخاذ إجراءات على المدى القصير لدعم الاقتصاد مع إحراز تقدم نحو تحويل مصادر النمو الأساسية من الاستثمارات الممولة بالقروض إلى الاستهلاك الخاص، وتحسين توزيع الموارد والكفاءة في الاقتصاد. وإلى جانب تيسير السياسات النقدية إلى حد ما، ساهم الدعم المالي (ومعظمه من الميزانية) في الحيلولة دون تسبب التوترات التجارية في آثار سلبية حادة على الثقة والنشاط. وينبغي أن تركز أي دفعات تنشيطية إضافية على التحويلات الموجهة إلى الأسر منخفضة الدخل بدلا من الإنفاق على البنية التحتية الضخمة. ولدعم تحول النمو إلى مسار قابل للاستمرار، ساهمت الجهود التنظيمية الهادفة إلى تقييد صيرفة الظل في تقليل الاعتماد على الدين، ولكن مستويات الرفح المالي لا تزال مرتفعة في قطاع الشركات، كما تنمو ديون الأسر بمعدلات سريعة. ويتوقف إحراز أي تقدم إضافي نحو الحد من مستوى الدين على الاستمرار في الحد من انتشار استخدام الضمانات الضمنية وتعزيز أدوات السلامة الاحترازية الكلية. وفي الوقت نفسه، من شأن الاستمرار في تقليص دور الشركات المملوكة للدولة والحد من الحواجز المفروضة على الدخول في قطاعات مثل الاتصالات والصيرفة تحسين مستويات الإنتاجية وزيادة حرية انتقال العمالة. وسيساعد على تخفيض الادخار التحوطي ودعم الاستهلاك تطبيق قانون ضريبي أكثر تصاعديا وزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم والتحويلات الاجتماعية.

وفي الهند، ينبغي استغلال السياسة النقدية والإصلاحات الهيكلية واسعة النطاق في مواجهة الضعف الدوري وتعزيز الثقة. ويتعين انتهاز سياسة ضبط مالي تتسم بالمصداقية للحد من ارتفاع مستويات الدين العام في الهند على المدى المتوسط، مع دعمها بإجراءات لترشيد الإنفاق على الدعم وتوسيع الوعاء الضريبي. ويتعين كذلك تعزيز حوكمة بنوك القطاع العام، وزيادة كفاءة القروض المقدمة منها، إلى جانب تقليص دور القطاع العام في النظام المالي. وستساعد إصلاحات نظم التوظيف والفصل من الخدمة في التشجيع على خلق فرص عمل جديدة والاستفادة من المكاسب الديمغرافية الضخمة التي تتمتع بها البلاد. وينبغي أيضا تعزيز الإصلاحات في قطاع الأراضي أيضا لتشجيع وتسريع وتيرة عمليات تطوير البنية التحتية.

وفي البرازيل، تعد إصلاحات معاشات التقاعد خطوة مهمة لضمان استدامة نظام الضمان الاجتماعي واستمرارية القدرة على تحمل أعباء الدين. وستتعين مواصلة الضبط المالي تدريجيا للالتزام بالحد الأقصى التشريعي للمصروفات خلال الأعوام القليلة القادمة. وينبغي استمرار الموقف التيسيري للسياسة النقدية لدعم النمو الاقتصادي شريطة استمرار ثبات توقعات التضخم. ولرفع مستويات النمو الممكن، سيتعين على الحكومة مواصلة جدول أعمال الإصلاحات الطموحة، بما في ذلك الإصلاحات الضريبية، والانفتاح التجاري، والاستثمار في البنية التحتية.

وفي المكسيك، يتعين الالتزام بخطة الحكومة لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط من أجل الحفاظ على ثقة الأسواق واستقرار مستويات الدين العام. وستسهم

والرعاية الصحية والتعليم والحد من الفقر. كذلك تتحمل البلدان منخفضة الدخل عبء الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية المتزايدة. وسيطلب الحد من التداعيات الناجمة عن هذه الأحداث وضع استراتيجيات تكيف تستثمر في الجاهزية لمواجهة الكوارث والبنية التحتية الذكية مناخياً، ووضع التكنولوجيات وقوانين تقسيم الأراضي، واستخدام شبكات الأمان الاجتماعي وتوجيهها بدقة نحو مستحقيها للمساعدة في الحد من تعرضهم للمخاطر وتحسين قدرة البلدان على الاستجابة.

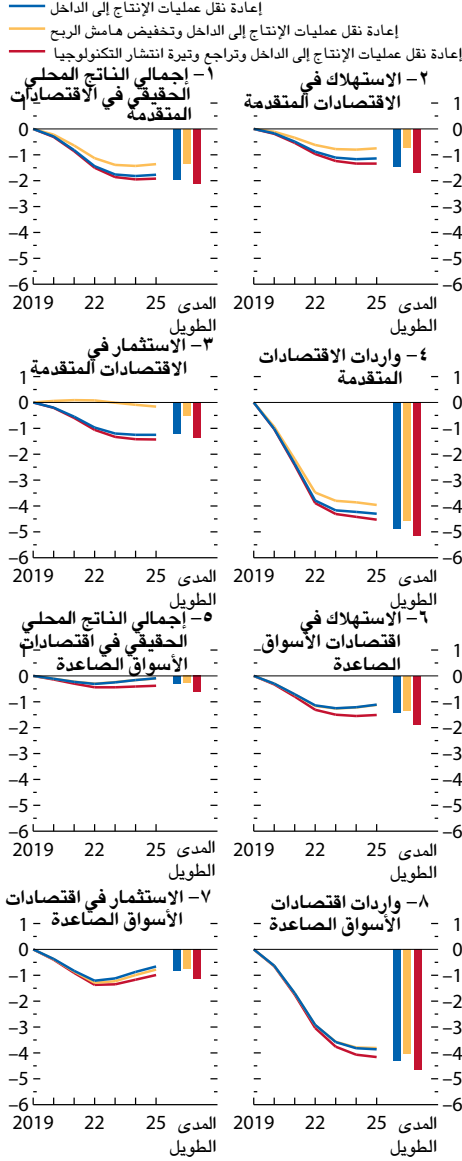
وللاقتصادات النامية المصدرة للسلع الأساسية أولويات مماثلة على مستوى السياسات، ولكنها تواجه ضغوطاً إضافية على مواردها العامة نتيجة تراجع أفاق أسعار السلع الأولية. وإلى جانب وضع الموارد العامة على مسار قابل للاستمرار، تحتاج الاقتصادات في هذه المجموعة أيضاً إلى تنويع اقتصاداتها بحيث تصبح أقل اعتماداً على استخراج الموارد الطبيعية وتكريرها. وبالرغم من اختلاف ظروف كل بلد عن الآخر، تتضمن السياسات اللازمة للمساعدة في تحقيق هذا الهدف العام سلامة إدارة الاقتصاد الكلي، وتحسين جودة التعليم ومهارات العمالة لتشجيع زيادة نسبة المشاركة في القوة العاملة، والاستثمار بغرض الحد من عجز البنية التحتية، وتشجيع التطور والشمول الماليين، وتعزيز حقوق الملكية، وإنفاذ العقود، والحد من الحواجز التجارية لتشجيع دخول الشركات في السوق والاستثمار الخاص.

المملوكة للدولة، وتقوية المنافسة في سوق المنتجات بالحد من الحواجز المفروضة على دخول السوق وتبسيط القوانين، وزيادة مرونة سوق العمل.

وتشارك البلدان منخفضة الدخل مع مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة في العديد من الأولويات على مستوى السياسات، لا سيما تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأوضاع الخارجية المتقلبة. وقد شهد عدد من البلدان «الواعدة» منخفضة الدخل تقلبات حادة في أوضاع التمويل الخارجية خلال العام الماضي. ومن خلال تعزيز أطر السياسة النقدية وسياسة السلامة الاحترازية الكلية مع الحفاظ على مرونة أسعار الصرف، سيتمكن مساعدة هذه البلدان على مواجهة هذه الأوضاع. وخلال الفترة الأخيرة التي شهدت انخفاضاً في أسعار الفائدة، ازدادت صدمات الدين العام في هذه المجموعة بوتيرة سريعة. وعندما يزداد تشديد الأوضاع المالية، قد ترتفع مخاطر تجديد الديون، وقد يؤدي اتساع فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية إلى زيادة تكلفة الاقتراض التي تتحملها الشركات والأسر. وينبغي توجيه سياسة المالية العامة نحو ضمان استمرارية القدرة على تحمل أعباء الدين مع حماية التدابير التي تساعد الفئات المعوزة ودعم التقدم تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة. ويتطلب ذلك توسيع قاعدة الإيرادات، وتقوية الإدارة الضريبية، وتجنب إهدار الدعم، وإيلاء الأولوية للإنفاق على البنية التحتية

إطار السيناريو ١-١: انعكاسات نقل جزء من إنتاج الاقتصادات المتقدمة من الخارج إلى الداخل

الشكل البياني ١-١-١ في السيناريو: إعادة نقل عمليات إنتاج الاقتصادات المتقدمة إلى الداخل
(الانحراف % عن السيناريو المقارن)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

من المتوقع أن يشهد النشاط في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة تداعيات سلبية في حالة نقل إنتاج الاقتصادات المتقدمة من الخارج إلى الداخل دون أن تستطيع هذه الاقتصادات توفير نفس مستوى الكفاءة وتكلفة العمل المنخفضة الذي توفره سلاسل القيمة الأجنبية المتروكة. وإذا تمكنت الشركات متعددة الجنسيات من استيعاب بعض هذه التداعيات من خلال السماح بتخفيض هامش الربح، يمكن أن يساهم ذلك في التخفيف من وطأة التداعيات. ولكن الأرجح أن يؤدي ذلك إلى اقتصاد عالمي أقل انفتاحاً، مما سيعيق انتشار التكنولوجيا وسيستبب بالتالي في مزيد من الانخفاض في مستويات النشاط.

ويستخدم هذا الإطار «النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل» الذي وضعه صندوق النقد الدولي لدراسة التداعيات الناتجة عن قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل الإنتاج إلى الاقتصادات المتقدمة. وقد ينتج ذلك عن الرغبة في نقل جزء من الإنتاج بالقرب من المستهلك النهائي لتجنب الانقطاعات المحتملة في سلاسل العرض التي قد تنشأ عن التطورات التي تشهدها البلدان البعيدة أو السياسات في البلدان الأكثر قرباً. وتستخدم هنا تجربة مبسطة للغاية تم تصميمها لتوضيح هذه التداعيات وإبراز القنوات المحتملة التي قد تنشأ عنها.

ويفترض في هذا السياق قيام الشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان بنقل جزء كافٍ من إنتاجها من الخارج إلى الداخل على مدار ثلاث سنوات بما يؤدي إلى تراجع وارداتها الاسمية بنسبة ١٠٪ (الخط الأزرق في الشكل البياني ١-١-١ بالسيناريو). ونظراً لتكاليف الإنتاج النسبية، فإن نقل الإنتاج من الخارج إلى الداخل يؤدي إلى زيادة أسعار السلع الاستهلاكية والاستثمارية في الاقتصادات المتقدمة. ويتراجع الطلب المحلي، والناتج أيضاً، بالرغم من تراجع الواردات. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، يؤدي تراجع الإنتاج والصادرات إلى انخفاض الدخل، وتناقص نفقات الأسر والشركات، ويتراجع الناتج بنسب أقل مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. غير أن الأثر السلبي على الأسر في الاقتصادات المتقدمة وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة متساو نظراً لتدهور معدلات التبادل التجاري في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وترتفع أسعار الصرف في الاقتصادات المتقدمة، مما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة الحقيقية لواردات اقتصادات الأسواق الصاعدة. ويجب على الأسواق الصاعدة تصدير جزء أكبر من إنتاجها لدفع تكلفة وارداتها، مما يقلل من الإنتاج المتاح للاستهلاك المحلي.

ومن الممكن أن تستجيب الشركات متعددة الجنسيات بعدم تمرير ارتفاع تكلفة الإنتاج بالكامل إلى المستهلك

^١ تجدر الإشارة إلى إمكانية ارتفاع مستويات التوظيف في القطاعات التي تشهد زيادة في الإنتاج المحلي، ولكننا نعرض هنا التأثير الصافي الكلي، وهو تأثير سالب.

إطار السيناريو ١-١: (تتمة)

الجنسيات بتضييق نطاق سلاسل العرض من خلال إنتاج مزيد من السلع بالقرب من المستهلك النهائي في الاقتصادات المتقدمة، فقد يؤدي ذلك إلى تقليل فرص الأسواق الصاعدة في الاستفادة من آخر التطورات التكنولوجية. ويفترض هذا الإطار حدوث انخفاض طفيف ومؤقت في نمو الإنتاجية في قطاع السلع التجارية (الخط الأحمر) بوصفه دالة للمسافة التي تفصل بلد أو منطقة ما عن الحد الأعلى للإنتاجية والانفتاح النسبي (١،٠ نقطة مئوية بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، و٢،٥ نقطة مئوية بالنسبة للأسواق الصاعدة).^٣ وسيؤدي تراجع انتشار التكنولوجيا إلى تفاقم الانعكاسات السلبية بدرجة ملحوظة في الاقتصادات الصاعدة، وزيادة طفيفة في حدة الآثار في الاقتصادات المتقدمة.

^٣ يفترض حدوث تراجع مؤقت في نمو الإنتاجية. ولكن من الممكن أن تؤدي زيادة انغلاق الاقتصاد العالمي إلى بعض الأضرار الدائمة في نمو الإنتاجية. وفي هذه الحالة، ستكون التداعيات على المدى الأطول أكثر حدة مقارنة بالتقديرات المستخدمة في هذا الإطار.

والمساح بالتالي بانخفاض هامش الأرباح (الخط الأصفر). ويساعد التخفيف من وطأة زيادة الأسعار في الحفاظ على مستوى استهلاك الأسر ودعم الاستثمار نظراً لأن الشركات تحتاج إلى رأسمال أكبر لإنتاج المزيد من السلع. ولكن حجم تخفيض هامش الأرباح من جانب الشركات غير مؤكد إلى حد كبير، لذلك فإن نسبة التخفيض المحدودة المستخدمة هنا لغرض التوضيح فقط. وكلما تم تخفيض الهامش، قل التأثير السلبي لنقل الإنتاج على الاقتصادات المتقدمة. ولكن تخفيض الهامش لا يؤدي إلى تحسين التأثير الواقع على الأسواق الصاعدة إلا بدرجة طفيفة.

وبالرغم من أن تخفيض هامش الربح من شأنه موازنة بعض الانعكاسات السلبية لنقل الإنتاج من الخارج إلى الداخل، فإن زيادة انغلاق الاقتصاد العالمي قد يتسبب في تأثير أكثر حدة يتمثل في تراجع انتشار التكنولوجيا. وتشير الشواهد التجريبية إلى أن الانفتاح التجاري محرك أساسي لانتشار التكنولوجيا.^٢ ففي حالة قيام الشركات متعددة

^٢ راجع الفصل الرابع بعنوان «هل تنقسم اقتصادات العالم المعولم مكاسب نمو الإنتاجية؟» في عدد إبريل ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

إطار السيناريو ١-٢: التوترات التجارية — سيناريو يتضمن آخر المستجدات

تعديل التوقيت بما يعكس بشكل أدق اختلاف توقيت تنفيذ الإجراءات الجمركية عن التوقيت المفترض في عام ٢٠١٨. كذلك تم تأخير التأثير الأكبر على النشاط نظرا لأن الإجراءات الجمركية تم فرضها في وقت لاحق عن المفترض. وتضيف الطبقة الخامسة تأثير رد الفعل المحتمل للأسواق تجاه التوترات التجارية على فروق أسعار الفائدة على سندات الشركات. ويعد حجم التأثير مائلا للتأثير المستخدم في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من التقرير، ولكن تم تعديل التوقيت ليعكس التأخر في تنفيذ الإجراءات الجمركية. إذ تبلغ الزيادة في فروق أسعار الفائدة على سندات الشركات ذروتها الآن في عام ٢٠٢٠، أي بعد سنة واحدة من التوقيت المفترض في التحليل الوارد في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من التقرير.^٣ وتضيف الطبقة الأخيرة التأثير المحتمل على الإنتاجية نتيجة إعادة توزيع الموارد عبر القطاعات داخل الاقتصادات. وهي طبقة جديدة لم يتضمنها التحليل الوارد في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويعكس تأثير الإجراءات الجمركية في «النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل» ما ينتج عن الجمارك من تشوهات اقتصادية كلية في استخدام العوامل المنتجة، ورأس المال والعمل، وأثار الدخل. غير أن الجمارك أيضا تؤدي إلى تشوهات قطاعية نتيجة إعادة توزيع العوامل عبر القطاعات داخل الاقتصادات، وهي تشوهات لا يمكن رصدها من خلال نماذج المجلات، مثل «النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل». وعلى الجانب

تم إعداد التقديرات الحديثة لتأثير التوترات التجارية العالمية الجارية على الاقتصادات باستخدام «النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل» الذي وضعه صندوق النقد الدولي. وتتضمن المدخلات التي تم استخدامها في تجارب المحاكاة باستخدام النموذج الإجراءات الجمركية الصريحة وتحليل خارج إطار النموذج للتأثير المحتمل للتغير في مستوى الثقة على الاستثمار والأوضاع المالية للشركات وتغيرات الإنتاجية التي تنشأ عند إعادة توزيع الموارد عبر الاقتصادات. ونظرا لأن جميع الإجراءات الجمركية التي تتناولها تجارب المحاكاة تلك مدرجة في توقعات السيناريو الأساسي الواردة في هذا العدد من تقرير آفاق النمو العالمي، فإن تأثيرها على إجمالي الناتج المحلي العالمي ينبغي تفسيره بالمقارنة بسيناريو أساسي لا يفترض اتخاذ إجراءات جمركية (كالسيناريو الوارد في عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).^١

وتقدر الطبقات الثلاث الأولى (من ست طبقات) في التحليل الآثار التجارية المباشرة للإجراءات الجمركية، سواء المنفذة بالفعل أو المعلنة. ويفترض تطبيق هذه الإجراءات بصورة دائمة. وتحوي الطبقة الأولى تأثير الإجراءات الجمركية المنفذة المدرجة في السيناريو الأساسي في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ومن بين هذه الإجراءات الجمارك التي فرضتها الولايات المتحدة على الألومنيوم والصلب — جمارك بقيمة ٢٥ نقطة مئوية على واردات من الصين بقيمة ٥٠ مليار دولار أمريكي وجمارك بقيمة ١٠ نقاط مئوية على واردات صينية إضافية بقيمة ٢٠٠ مليار دولار أمريكي. وتشمل هذه الطبقة جميع التدابير الانتقامية التي اتخذها الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية. وتضيف الطبقة الثانية تأثير الزيادة الجمركية على واردات الصين بقيمة ٢٠٠ مليار في مايو ٢٠١٩ والتدابير الانتقامية التي اتخذتها الصين. وتضيف الطبقة الثالثة تأثير قيام الولايات المتحدة بفرض جمارك بقيمة ١٥ نقطة مئوية على جميع السلع من الصين (حوالي ٣٠٠ مليار دولار أمريكي) التي لم تطبق عليها الجمارك بعد، اعتبارا من سبتمبر ٢٠١٩، وزيادة الجمارك بخمس نقاط مئوية على واردات صينية خاضعة للجمارك بالفعل تبلغ قيمتها ٢٥٠ مليار دولار أمريكي. وتتضمن هذه الطبقة التدابير الانتقامية التي اتخذتها الصين.

وتستند الطبقات الثلاثة المتبقية إلى تحليل خارج إطار النموذج. وتضيف الطبقة الرابعة التأثير المحتمل لتراجع الثقة على الاستثمار. وهذا هو التأثير المؤقت نفسه المدرج في تحليل عدد أكتوبر ٢٠١٨ من التقرير لتأثير التوترات التجارية على الاستثمار من خلال آثار الثقة.^٢ ولكن تم

^١ يتضمن التحليل في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أيضا طبقة للجمارك الأمريكية المفروضة على جميع السيارات وقطع غيارها المستوردة. ولا يتضمن هذا التحليل تلك الطبقة.

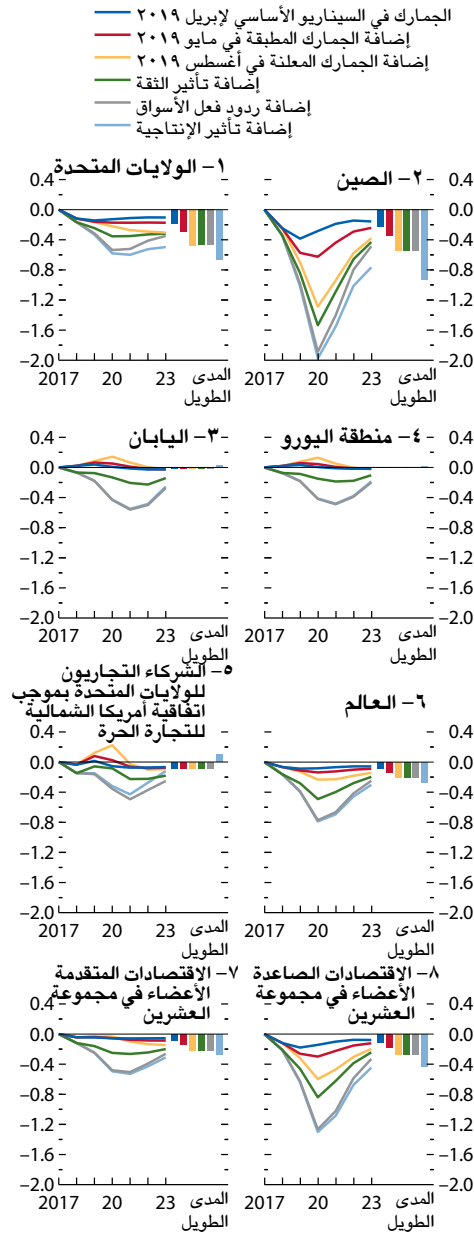
^٢ تمت معايرة حجم هذا التأثير استنادا إلى مقياس «عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية» الكلي الوارد في دراسة Baker, Bloom, and Davis وتأثيره التقديري على الاستثمار في الولايات المتحدة.

(للإطلاع على تفاصيل بشأن مؤشر عدم اليقين الوارد في الدراسة، يمكن زيارة الرابط التالي <http://www.policyuncertainty.com>). ويؤدي ارتفاع مؤشر عدم اليقين الوارد في الدراسة بمقدار انحراف معياري واحد (أي تقريبا سدس التغير أثناء الأزمة المالية العالمية) إلى تراجع الاستثمار بمقدار ١٪ تقريبا في الولايات المتحدة خلال عام واحد. وفي هذا التحليل، يتراجع الاستثمار بنسبة ١٪ خلال ثلاث سنوات، ويبلغ التأثير ذروته في عام ٢٠٢٠. ثم تتم معايرة تأثير تراجع الاستثمار في البلدان الأخرى حسب درجة انفتاحها التجاري مقارنة بالولايات المتحدة — فالبلدان الأكثر اعتمادا على التجارة مقارنة بالولايات المتحدة تشهد مزيدا من التراجع في مستويات الاستثمار مقارنة بالولايات المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ خريف ٢٠١٨، تم إدراج جزء من هذا التأثير بالفعل في تنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي نظرا لأن الإجراءات الجمركية كان قد تم فرضها بالفعل.

^٣ يُستند في تحديد حجم هذا التشديد إلى تقديرات عدد من المشاركين في الأسواق المالية لتأثير السيناريو المتشائم للحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين على أرباح الشركات الأمريكية. (وفقا للسيناريو المتشائم، تفرض الولايات المتحدة جمارك بنسبة ٢٥٪ على جميع واردات الصين، وتتخذ الصين إجراء مائلا). وحسب العلاقات التاريخية، ينعكس التراجع التقديري في الأرباح بنسبة ١٥٪ في صورة ارتفاع في فروق أسعار الفائدة على سندات الشركات الأمريكية. ثم ينتقل تأثير ارتفاع فروق أسعار الفائدة الأمريكية إلى فروق أسعار الفائدة على سندات الشركات في البلدان الأخرى حسب تصنيفها الانتمائي مقارنة بديون الشركات الأمريكية. ومن المفترض أن تبدأ زيادة فروق أسعار الفائدة في عام ٢٠١٩ لتبلغ أقصى مستوياتها في عام ٢٠٢٠. ويستمر نصف هذه الزيادة القصوى في فروق أسعار الفائدة على سندات الشركات خلال ٢٠٢١.

إطار السيناريو ١-٢: (تابع)

الشكل البياني ١-٢-١ في السيناريو: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (الانحراف % عن السيناريو المقارن)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الأخر، ترصد نماذج التوازن العام التجاري المحتسب كيفية تأثير الناتج بتحول الموارد عبر القطاعات بافتراض عدم تغير مجموع استخدام الموارد. ويعد ذلك ضمنا تقديرا للأثر على مستويات الإنتاجية الناجم عن حركة العوامل بين القطاعات التي تختلف إنتاجيتها الأساسية. ولتقدير الحجم المحتمل لأثار الإنتاجية تلك، تم تطبيق الزيادات الجمركية الواردة في الطبقات الثلاثة الأولى على أحد نماذج التوازن العام المحتسب العالمية الجديدة الواردة تفصيلا في دراسة Caliendo and others (2017). والتأثير الناتج على النشاط هو تقدير للتأثير على المدى المتوسط، ويمثل التغير الضمني في إنتاجية العمالة. وتضيف الطبقة الأخيرة هذا التغير في إنتاجية العمالة بشكل تدريجي على مدار خمس سنوات اعتبارا من عام ٢٠٢٠.

واتساقا مع السيناريوهات السابقة، تفترض جميع الطبقات عدم قدرة منطقة اليورو واليابان على مواصلة تيسير السياسة النقدية (التقليدية) استجابة للتطورات الاقتصادية الكلية بسبب الحد السفلي المفروض على أسعار الفائدة الاسمية. وفي حالة تنفيذ إجراءات أخرى على جانب السياسة النقدية غير التقليدية، سيكون تراجع إجمالي الناتج المحلي في اليابان ومنطقة اليورو أقل على المدى القريب من المفترض هنا. وبالنسبة لجميع البلدان والمناطق الأخرى، تتحدد استجابة السياسة النقدية التقليدية وفق دالة تيلور لرد الفعل. وتجدر الإشارة إلى أنه توجد درجة كبيرة من عدم اليقين بشأن حجم واستمرارية آثار الثقة على الاستثمار وتضييق فروق أسعار الفائدة على سندات الشركات. وقد تكون هذه الآثار إما أقل أو أكثر حدة عن المفترض هنا. وبالنسبة للطبقة التي تتضمن تضييق فروق أسعار الفائدة على سندات الشركات، يستبعد التحليل جانبا واحدا وهو احتمالية تدفق الأموال إلى الملاذات الآمنة للحد من تأثير تشديد الأوضاع المالية في بلدان مثل ألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

ويتضح من الآثار التقديرية على النشاط (في الشكل البياني ١-٢-١ بالسيناريو) أن الجمارك المدرجة في السيناريو الأساسي في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (الخط الأزرق الداكن) لها تأثير مباشر محدود إلى حد ما حسب التقديرات: وتعد الولايات المتحدة والصين هما الأكثر تأثرا على الإطلاق، وتحتمل الصين العبء الأكبر. وينطبق ذلك أيضا على التأثير المباشر للإجراءات الجمركية المنفذة في مايو ٢٠١٩ (الخط الرمادي) والمعلنة في أغسطس ٢٠١٩ (الخط الأصفر)، حيث يقع الجزء الأكبر منه على الولايات المتحدة والصين. ولكن حجم التأثير يصبح أكثر حدة. وحسب التقديرات، فإن التداعيات قصيرة المدى على البلدان الأخرى نتيجة هذه الإجراءات تعد إيجابية نظرا لأن بعض البلدان — لا سيما الشركاء التجاريين للولايات المتحدة في أمريكا الشمالية — تستفيد من تحول مسار التجارة. غير أن هذه المنافع تنحسر على المدى المتوسط، وتصبح التداعيات سلبية نظرا لأن الأسر والشركات في الصين والولايات المتحدة تستطيع الحصول

إطار السيناريو ١-٢: (تتمة)

وبوجه عام، تعاني الصين بالدرجة الأكبر، حيث يتراجع الناتج بنسبة ٢٪ على المدى القصير و١٪ على المدى الطويل (العمود الأزرق الفاتح). وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثانية، حيث يتراجع الناتج بنسبة ٠,٦٪ على المدى القصير والمدى الطويل. وتشير التقديرات إلى كساد النشاط العالمي في عام ٢٠٢٠، حيث يتراجع الناتج بنسبة ٠,٨٪ تقريبا عن مستواه في السيناريو الأساسي. وتشهد الاقتصادات المتقدمة كسادا في النشاط مماثلا للغاية للكساد الذي تشهده الولايات المتحدة، حيث يبلغ حجم الكساد -٠,٥٪ تقريبا. وعلى عكس الولايات المتحدة، فإن الآثار التجارية المباشرة على المدى الطويل صغيرة وسالبة في الاقتصادات المتقدمة، ولكن آثار الإنتاجية الموجبة في بعض البلدان توازن بل وتتجاوز هذه الآثار السلبية.

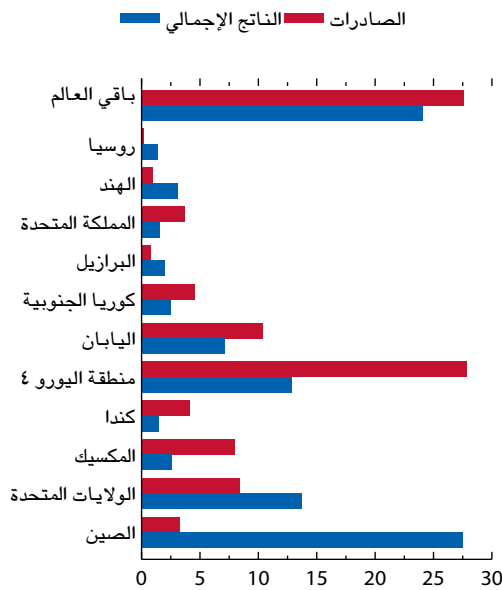
الأكثر استفادة أيضا. وحسب تحليل النموذج التجاري، يؤدي تحول الموارد من الزراعة والتعدين إلى الصناعة التحويلية في هذه البلدان إلى تحسن الإنتاجية الكلية.

محليا على مزيد من السلع التي كان يتم استيرادها في السابق. وتؤدي إضافة آثار الثقة على الاستثمار (الخط الأخضر) والزيادة في فروق أسعار الفائدة على سندات الشركات (الخط الأحمر) إلى نتائج سلبية في جميع البلدان. وبالنسبة للولايات المتحدة والصين، تؤدي إضافة آثار الإنتاجية التقديرية (الخط الأزرق الفاتح) إلى تفاقم الضرر الاقتصادي، ولكن نظرا لأنها تضاف تدريجيا على مدار خمس سنوات، يزداد هذا التأثير السلبي بمرور الوقت ويكون كبيرا للغاية على المدى المتوسط والطويل. وبالنسبة لبعض البلدان الأخرى، يعد تأثير الإنتاجية موجبا ولكن محدودا. إذ تؤدي التغييرات في الطلب العالمي إلى إعادة توزيع الموارد في هذه البلدان من القطاعات الأقل إنتاجية إلى القطاعات الأكثر إنتاجية.^٤

^٤ كما أشير آنفا، ينشأ تأثير الإنتاجية عن تحول الموارد بين القطاعات التي تتفاوت مستويات الإنتاجية بها. وتعد البلدان الأكثر ارتباطا تجاريا بكندا والمكسيك والولايات المتحدة هي

الإطار ١-١: صناعة السيارات العالمية — التطورات الأخيرة والانعكاسات على الآفاق العالمية

الشكل البياني ١-١-١: صناعة السيارات العالمية: نسبة من المجموع، ٢٠١٨ (%)



المصادر: شركة CEIC؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ورابطة مصنعي السيارات باليابان؛ ومكاتب الإحصاءات الوطنية؛ والرابطة الإسبانية لمصنعي السيارات والشاحنات؛ وشركة Statista؛ وجمعية مصنعي وتجار السيارات؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وقاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: منطقة اليورو ٤ = فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا.

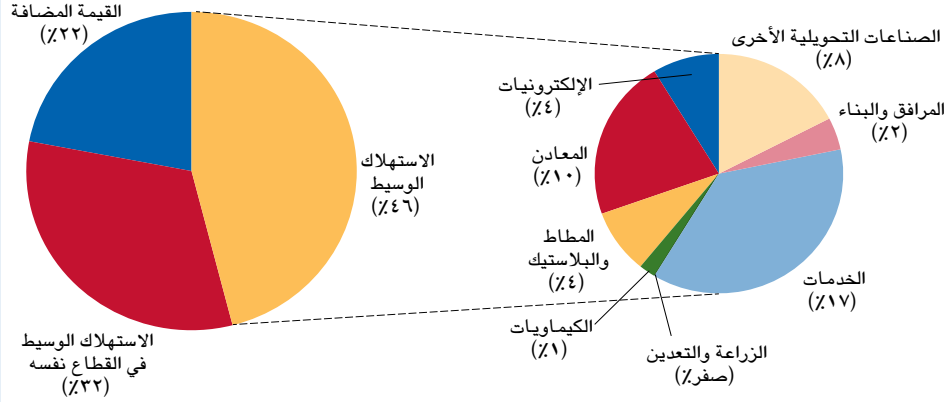
مئوية في عام ٢٠١٧). وأخذاً في الاعتبار تباطؤ النمو العالمي بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية العام الماضي — من ٣,٨٪ في عام ٢٠١٧ إلى ٣,٦٪ — تشير هذه التقديرات إلى أن إنتاج السيارات كان أحد العوامل المهمة التي ساهمت في التباطؤ العالمي.

كذلك كان للتطورات التي شهدتها صناعة السيارات دور في ديناميكيات التجارة العالمية. فقد تراجعت صادرات السيارات من أكبر ١٤ بلداً من البلدان المنتجة للسيارات بنسبة ٣,١٪ في عام ٢٠١٨ مقيسة بعدد الوحدات. وباستبعاد الفروق في قيم الوحدات عبر البلدان المصدرة، تشير تقديرات الصندوق إلى أن انكماش صادرات السيارات أدى مباشرة إلى انخفاض حجم التجارة العالمية في عام ٢٠١٨ بمقدار ٠,١٢ نقطة مئوية (عقب مساهمة إيجابية بنسبة ٠,٠٣٪ في عام ٢٠١٧). علاوة على ذلك، فإن الروابط القوية بين القطاع وسلسلة القيمة تشير إلى أن الآثار الكلية قد تكون أكبر إذا ما أخذ في الاعتبار التأثير الواقع على التجارة في قطع غيار السيارات — التي لا توجد حتى الآن بيانات متاحة

شهدت صناعة السيارات انكماشاً في عام ٢٠١٨ للمرة الأولى على الإطلاق منذ الأزمة المالية العالمية، مما ساهم في حالة التباطؤ التي يشهدها العالم منذ العام الماضي. ويوجد عاملان أساسيان يفسران هذا الهبوط: إلغاء التخفيف الضريبي في الصين، وإجراء اختبارات جديدة لقياس مستويات انبعاثات الكربون في أوروبا. ولا تزال الآفاق قريبة المدى تشير إلى تباطؤ الصناعة، وتمثل جهود الحد من الانبعاثات الكربونية تحدياً أساسياً على المدى المتوسط. ويمثل قطاع السيارات صناعة مترابطة عالمية ذات بصمة اقتصادية كبيرة. إذ يشكل الناتج الكلي للقطاع (أي مجموع القيمة المضافة والاستهلاك الوسيط) حوالي ٥,٧٪ من الناتج العالمي حسب قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية (راجع دراسة Timmer and others 2015). وتعد السيارات وقطع غيارها هي خامس أكبر منتج تصديري على مستوى العالم، حيث تمثل حوالي ٨٪ من صادرات السلع العالمية في عام ٢٠١٨ (الشكل البياني ١-١-١). كذلك يعد القطاع من أكبر مستهلكي السلع الأولية، والمنتجات المصنعة الأخرى، والخدمات: فصناعة السيارات هي ثاني أكبر مستهلك للصلب والألومنيوم، كما تحتاج إلى كميات ضخمة من النحاس والمطاط والبلاستيك والإلكترونيات (الشكل البياني ١-١-٢). وخلال فترة الانكماش التي شهدتها عام ٢٠١٨ (مقاسة بالوحدات، الشكل البياني ١-١-٣، اللوحة ١)، انخفض إنتاج السيارات عالمياً بحوالي ١,٧٪، أو حوالي ٢,٤٪ بعد استبعاد الفروق في قيم الوحدات (فالسيارات الألمانية على سبيل المثال أعلى سعراً في المتوسط عن السيارات الهندية). وتراجعت مبيعات السيارات العالمية بحوالي ٣٪. وشهدت الصين (وهي سوق السيارات الأكبر على الإطلاق على مستوى العالم) انكماشاً في عدد الوحدات المنتجة بنسبة ٤٪، وهو الانخفاض الأول خلال فترة تجاوزت العقدين. وسجلت ألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة انخفاضات كبيرة، بينما ازداد الإنتاج إزدياداً طفيفاً في الولايات المتحدة الأمريكية والأسواق الصاعدة الكبرى (الشكل البياني ١-١-٣، اللوحة ٢). واستمر الهبوط في عام ٢٠١٩ كما يتضح من تراجع مبيعات السيارات الخفيفة عالمياً حتى نهاية يونيو ٢٠١٩ (الشكل البياني ١-١-٤، اللوحة ١) نتيجة استمرار تراجع الزخم في الصين وأوروبا. واتساقاً مع هذا الأداء، تراجعت أسعار أسهم أكبر ١٤ شركة من شركات تصنيع السيارات بنسبة ٢٨٪ في المتوسط منذ مارس ٢٠١٨ (مقابل ارتفاع بنسبة ١٪ تقريباً في مؤشر MSCI العالمي خلال هذا الوقت). وقد ساهم هبوط الصناعة في تباطؤ النمو العالمي اعتباراً من النصف الثاني من عام ٢٠١٨. ولا توجد حتى الآن بيانات متاحة لعام ٢٠١٨ عن حسابات الدخل القومي حسب القطاع في العديد من البلدان. ولكن بافتراض تراجع القيمة المضافة بالتناسب مع هذا التباطؤ، تشير تقديرات الصندوق إلى أن انكماش إنتاج السيارات أدى مباشرة إلى تراجع نمو الناتج العالمي بمقدار ٠,٠٤ نقطة مئوية خلال العام الماضي (عقب مساهمة إيجابية بقيمة ٠,٠٢ نقطة مؤلفة هذا الإطار هي لويزا شاري، بمساعدة بحثية من أنيثا راجيكوفسكي).

الإطار ١-١: (تابع)

الشكل البياني ١-١-٢: صناعة السيارات العالمية: هيكل الإنتاج، ٢٠١٤



المصادر: قاعدة المدخلات والمخرجات العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

من البلدان الأخرى إلى اتخاذ موقف تحوطي من جانب المستهلكين.

كذلك أدى وضع اختبارات جديدة لقياس انبعاثات الكربون في أوروبا إلى اضطرابات في تجارة السيارات وإنتاجها. ففي سبتمبر ٢٠١٨، تم تطبيق اختبار جديد (أطلق عليه الاختبار العالمي المنسق للسيارات الخفيفة "WLTP") على مستوى منطقة اليورو ككل لقياس الانبعاثات. وقد أدى عدد الطرز الكبير الذي كان يتعين ترخيصه إلى اختناقات في الهيئات المكلفة بإجراء الاختبار، واضطر عدد من مصنعي السيارات إلى تعديل جداول الإنتاج الزمنية لتجنب تراكم مخزونات غير مرغوب فيها. وتضمنت التطورات الأخرى التي أثرت على النشاط تراجع الطلب من الأسواق الصاعدة (لا سيما تركيا) والمملكة المتحدة وسرعة التحول من استخدام السيارات التي تعمل بالديزل إلى سيارات تعمل بالبنزين والوقود البديل.

وظل الطلب على السيارات قويا في الولايات المتحدة خلال عام ٢٠١٨ بالرغم من تشديد الأوضاع المالية (وزيادة الضرائب على الصلب والألومنيوم). وبالرغم من تأثر الطلب نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة على قروض السيارات خلال ٢٠١٧-٢٠١٨ وتشديد معايير الإقراض، وفرت الأحكام الخاصة بإهلاك السيارات في قانون التخفيضات الضريبية والوظائف بعض الدعم. علاوة على ذلك، بالرغم من أن زيادة الضرائب على الصلب والألومنيوم أدت إلى ارتفاع تكلفة إنتاج السيارة العادية في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي ٢٤٠ دولارا أمريكيا في المتوسط خلال ٢٠١٨ (دراسة Schultz and others 2019)، ليس من الواضح حجم تأثير هذه الزيادة على السعر الذي يتحملة المستهلك النهائي.

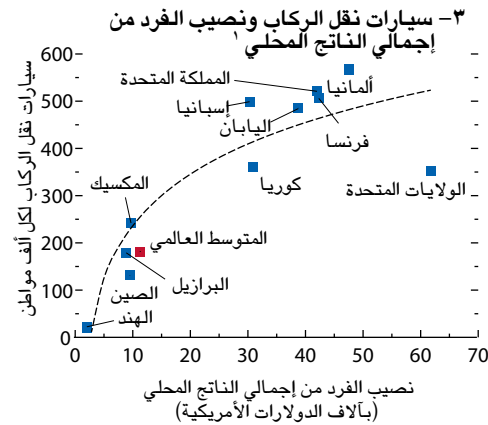
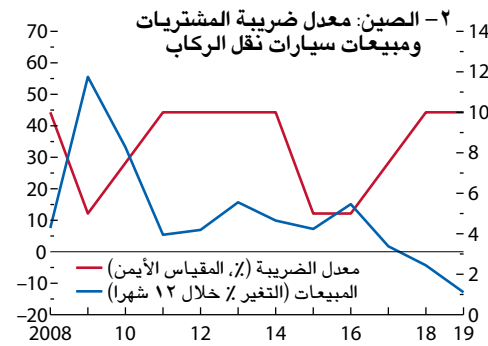
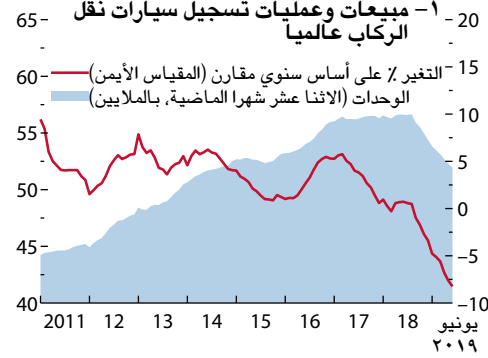
عن حجمها في عدد كاف من البلدان — وغيرها من السلع الوسيطة المستخدمة في إنتاج السيارات. ويتضح من إطار المدخلات والمخرجات العالمية الذي تم وضعه استنادا إلى دراسة (Bems, Johnson, and Yi 2011) أن القطاع ساهم في تراجع التجارة العالمية بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية في عام ٢٠١٨ بمجرد إدراج هذه التداعيات في النموذج. ولأغراض المقارنة، بلغ نمو جميع صادرات السلع والخدمات العالمية ٣,٨٪ في عام ٢٠١٨ (مقابل ٥,٤٪ في عام ٢٠١٧). ويوجد عدد من العوامل التي تساعد في تفسير أداء القطاع:

- تراجع الطلب على السيارات في الصين نتيجة ارتفاع الضرائب وزيادة تشديد الأوضاع المالية. وكانت الصين قد استخدمت إجراءات التخفيف الضريبي للتشجيع على امتلاك السيارات. وفي أواخر عام ٢٠١٥، تم تخفيض ضرائب الشراء على السيارات الصغيرة والمتوسطة إلى ٥٪ مقابل ١٠٪، وزيادتها لاحقا إلى ٧,٥٪ في عام ٢٠١٧ وإلى ١٠٪ في عام ٢٠١٨ (الشكل البياني ١-١-٤، اللوحة ٢). وحسب محللي الصناعة، أدى تخفيض معدلات الضريبة في ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى زيادة المبيعات بمقدار مليوني إلى ٧ ملايين وحدة (حوالي ٢٠٪ من مجموع الإنتاج)، ولكنها أدت لاحقا إلى تخفيض المبيعات في ٢٠١٨-٢٠١٩، كذلك كان لتشديد القوانين المنظمة للإقراض بين النظراء تأثير سلبي على الطلب، بينما يمكن أن يكون قد أدى ارتفاع الجمارك على واردات السيارات الأمريكية وانخفاض واردات السيارات

^١ توثق دراسة (Mian and Sufi 2012) عملية إعادة توزيع مماثلة عبر الفترات الزمنية في الولايات المتحدة أثناء تنفيذ البرنامج الذي أطلق عليه «النقد مقابل السيارات المستعملة» (Cash for Clunkers) عام ٢٠٠٩.

الإطار ١-١: (تابع)

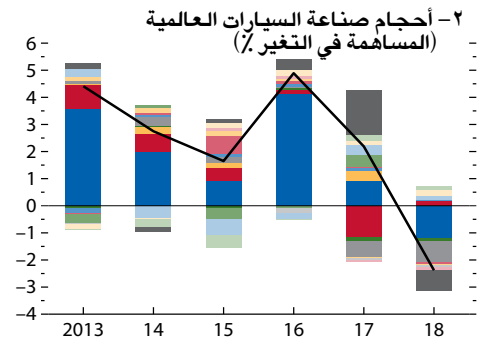
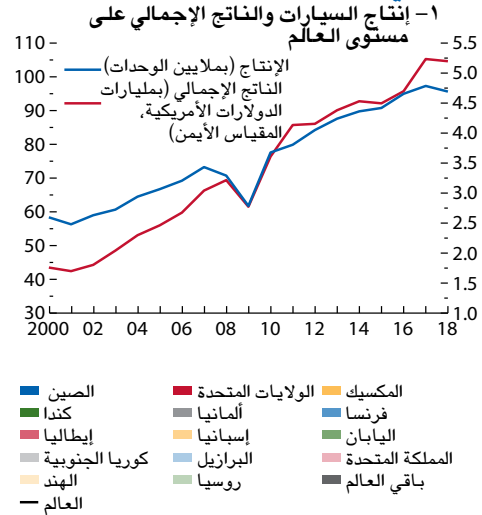
الشكل البياني ١-١-٤: مبيعات واستخدام سيارات نقل الركاب عالمياً



المصادر: وحدة الاستخبارات الاقتصادية؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ والمنظمة الدولية لمصنعي السيارات؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ الخط المتقطع يشير إلى اتجاه لوغاريتمي.

الشكل البياني ١-١-٣: إنتاج السيارات العالمي



المصادر: المنظمة الدولية لمصنعي السيارات؛ ومكاتب الإحصاءات الوطنية؛ وقاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ولا تزال الآراء متحفظة بشأن آفاق الصناعة. فبعض المحللين (مثل مؤسسة IHS Markit) يتوقعون انكماش إنتاج السيارات الخفيفة بنسبة ٤٪ في عام ٢٠١٩ وثبات معدل النمو في عام ٢٠٢٠ (٠.١٪). وفي الصين، يرجح أن يؤدي رفع الجمارك على واردات السيارات الخفيفة من الولايات المتحدة (المتوقع تنفيذه في ديسمبر ٢٠١٩)، وتشبع

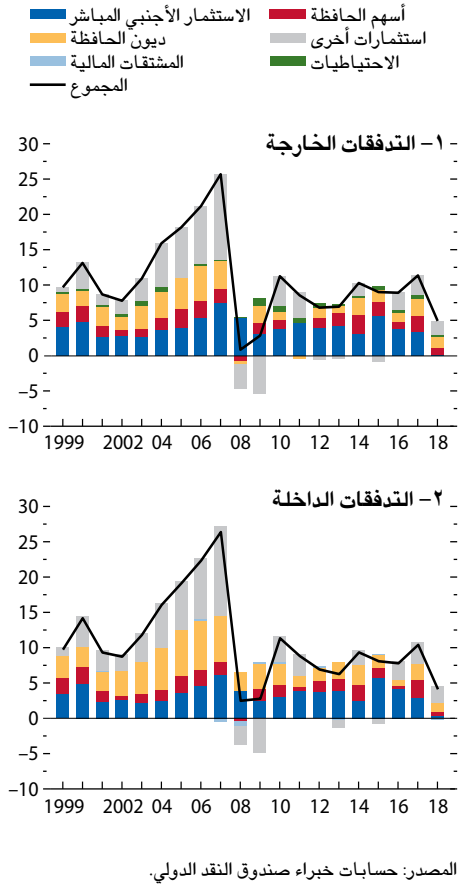
الإطار ١-١: (تتمة)

الاتحاد الأوروبي واليابان قد تؤثر سلبا على النشاط في المدى القريب. والأهم من ذلك أن جهود الحد من الانبعاثات الكربونية يتوقع أن تشكل الأفاق على المدى المتوسط. إذ تشير التوقعات إلى زيادة كبيرة في الاستثمارات في إنتاج السيارات التي تعمل بالكهرباء وأنواع الوقود البديل الأخرى على المدى المتوسط، لا سيما في أوروبا. غير أن سلاسل عرض السيارات الكهربائية أقصر بعدة مراحل من سلاسل عرض السيارات التي تعمل بالوقود. كذلك فإن أقل أسعار السيارات كهربائية الأساسية لا يزال أعلى مقارنة بالسيارات التي تعمل بالوقود، مما قد يحد من الطلب. لذلك يواجه صناع السيارات تحديات ستستلزم منهم إجراء تعديلات على نماذج النشاط تفوق متطلبات التطور التكنولوجي.

السوق (الشكل البياني ١-١-٤، اللوحة ٣)، وأسطول السيارات حديثة الصنع، وتراجع الدعم على شراء السيارات الكهربائية إلى استمرار تراجع الطلب، كما أن استحداث معيار جديد للانبعاثات في منتصف عام ٢٠١٩ يمكن أن يسهم أيضا في تعطيل الإنتاج. وتتأثر الأفاق في أوروبا بانخفاض الطلب على السيارات التي تعمل بالديزل، واستمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، واختبارات قياس الانبعاثات المقرر تطبيقها في أواخر عام ٢٠١٩. وفي البلدان الأخرى، من المتوقع أن يتيح تيسير الأوضاع المالية بعض الدعم، لا سيما في الولايات المتحدة والأسواق الصاعدة الكبرى، ولكن المناقشات الجارية حول القسم رقم ٢٣٢ بشأن الجمارك على الواردات الأمريكية من

الإطار ١-٢: تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في عام ٢٠١٨

الشكل البياني ١-٢-١: الاقتصادات المتقدمة: التدفقات المالية (% من إجمالي الناتج المحلي)



الشركات المنتسبة بقيمة ٢٣٠ مليار دولار أمريكي (الشكل البياني ١-٢-١، اللوحة ١، الأعمدة الزرقاء). وقد تجاوزت هذه المبالغ المعاد توطينها الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة بالخارج، وأصبح مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج للشركات الأمريكية سالباً بالتالي في عام ٢٠١٨ (الشكل البياني ١-٢-١، اللوحة ١، الخط الأسود). وأين نشأت هذه الأرباح المعاد توطينها؟ حسب الوثائق الصادرة عن المكتب الأمريكي للتحليل الاقتصادي وكما ورد في دراسة (Setser, 2019)، نشأت هذه الظاهرة في الأساس في عدد قليل من المراكز المالية، حيث بلغت توزيعات الأرباح المدفوعة من برمودا وهولندا وأيرلندا حوالي ٥٠٠ مليار دولار أمريكي — أي حوالي ثلاثة أضعاف دخل الشركات المنتسبة الأمريكية المسجل في هذه البلدان. كذلك تشير الشواهد إلى أن الأصول المعاد توطينها استثمرت في الأساس من الخارج في أدوات مالية أمريكية (راجع دراسة Smolyansky, Suarez, and

تراجعت التدفقات المالية الوافدة إلى الاقتصادات المتقدمة والخارجة منها تراجعاً كبيراً منذ الأزمة المالية العالمية (الشكل البياني ١-٢-١). وتحديداً، انخفضت تدفقات ديون الحافظة، وهو ما يعكس مزيجاً من العوامل: شراء البنوك المركزية لكميات ضخمة من أصول الدين الحكومي، وزيادة تفتت أسواق الدين في منطقة اليورو، والتراجع الكبير في الاحتياطات المتراكمة لدى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. كذلك سجلت التدفقات الاستثمارية الأخرى انخفاضاً حاداً نظراً لقيام البنوك المركزية بتخفيض حجم ميزانياتها العمومية عقب التوسعات الضخمة في أنشطتها عبر الحدود خلال الطفرة التي سبقت وقوع الأزمة. ولكن حتى نهاية عام ٢٠١٧، ارتفعت تدفقات الاستثمار المباشر ارتفاعاً طفيفاً في واقع الأمر عن مستوياتها في فترة ما قبل الأزمة، حيث تجاوزت ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي سنوياً في المتوسط (أي ما يزيد على ١,٨ تريليون دولار أمريكي).

ولكن بيانات عام ٢٠١٨ تعكس صورة مختلفة: فالاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصادات المتقدمة بالخارج، وكذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة، توقفت تقريباً. ويتناول هذا الإطار العوامل التي تسببت في هذا التراجع الكبير، وانعكاسات هذا التراجع على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. هل تراجع الاستثمارات الأجنبية على هذا النحو دليل على زيادة التفتت؟ ويخلص هذا الإطار إلى أن الأمر ليس كذلك ويشير إلى أن الجزء الأكبر من تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعكس ببساطة العمليات المالية للشركات الكبرى متعددة الجنسيات نتيجة أسباب منها التغيرات التي طرأت على قانون الضرائب الأمريكي.

وتحديداً، يمثل قانون التخفيضات الضريبية والوظائف الأمريكي لعام ٢٠١٧ تطوراً ملحوظاً على مستوى السياسات أثر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام ٢٠١٨، حيث ألغى هذا القانون عموماً الضرائب المفروضة على الأرباح المعاد توطينها للشركات الأمريكية متعددة الجنسيات^١ ونتيجة لهذا القانون، قامت الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات بإعادة توطين الأرباح السابقة المتراكمة للشركات الأجنبية المنتسبة لها. وخلال الفترة ما بين ٢٠١١ و٢٠١٧، أعادت هذه الشركات متعددة الجنسيات استثمار أرباح استثماراتها الأجنبية مباشرة في شركاتها المنتسبة بالخارج بلغت قيمتها تقريباً ٣٠٠ مليار دولار سنوياً في المتوسط (أي حوالي ثلثي مجموع أرباحها بالخارج)، ولكنها أعادت توطين ٢٣٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨. وبعبارة أخرى، فإن توزيعات الأرباح التي دفعتها الشركات المنتسبة بالخارج إلى الشركات الأم تجاوزت أرباح هذه

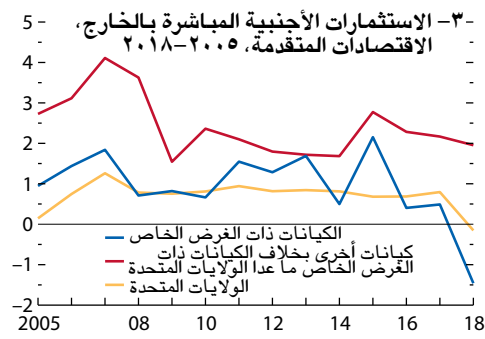
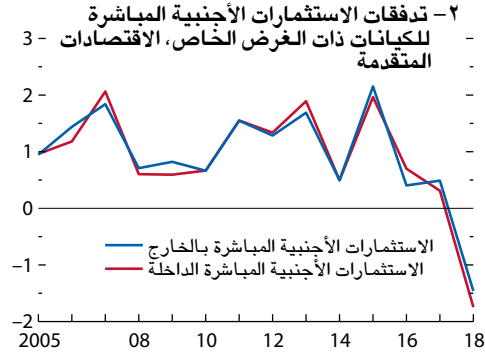
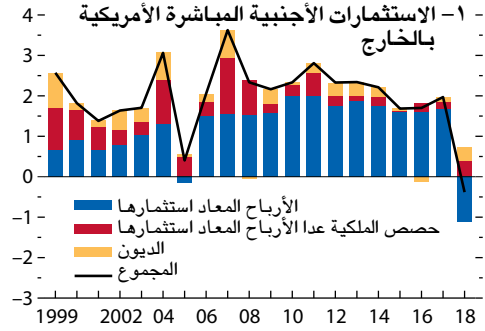
مؤلف هذا الإطار هو جيان ماريا ميليسي-فيريتي.
^١ يمكن إعادة توطين أرباح الشركات المنتسبة الأجنبية إلى الشركة الأم في صورة توزيعات أرباح أو إعادة استثمارها في الشركة الأجنبية المنتسبة. وتظهر هذه الأرباح بنوعها في الحساب الجاري كدخل أولي، وتسجل الأرباح المعاد استثمارها كاستثمارات أجنبية مباشرة جديدة بالخارج (تدفقات مالية خارجة). وفي ظل النظام الضريبي السابق، عادة ما احتفظت الشركات الأمريكية بمعظم أرباحها بالخارج.

الإطار ١-٢: (تابع)

(Tabova 2019). وبالتالي فإن إعادة توطين الأرباح تؤدي إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالخارج، وتخفيض مماثل في مطالبات غير المقيمين على الاقتصاد الأمريكي (في استثمارات حافطة في سندات الدين على سبيل المثال). نظرا لأن الشركات الخارجية المنتسبة لشركات أمريكية متعددة الجنسيات تعد مقيمة في البلد التي تم تأسيسها بها. ولكن تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية بالخارج لا يفسر سوى جزء من الانخفاض في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالخارج للاقتصادات المتقدمة الذي بلغت قيمته ١,٥ تريليون دولار أمريكي ما بين ٢٠١٧ و٢٠١٨. وينشأ باقي الانخفاض في معظمه في منطقة اليورو، لا سيما لكسمبرغ وهولندا، حيث تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالخارج من ٣٤٠ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٧ إلى ٧٣٠ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٨. وفي هذه البلدان، يعكس نصيب الأسد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عمليات مالية للكيانات ذات الهدف الخاص. وتعد هذه الشركات المنتسبة للشركات متعددة الجنسيات كيانات وسيطة، ومستويات التوظيف أو القيمة المضافة بها منخفضة أو منعدمة، وتتكون ميزانياتها العمومية المالية في الأساس من أصول وخصوم عابرة للحدود. ويتم تأسيس هذه الكيانات إما بغرض (١) دخول أسواق رأس المال أو الحصول على خدمات مالية معقدة، أو (٢) حماية المالك (الملاك) من أي مخاطر مالية، أو (٣) الحد من الأعباء التنظيمية والضريبية، أو (٤) الحفاظ على سرية معاملاتها وهوية مالكيها (ملاكها).^٢

وتشير الإحصاءات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالخارج للكيانات ذات الغرض الخاص في الاقتصادات المتقدمة — ومعظمها في لكسمبرغ وهولندا — تراجعت من ٢٤٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٧ إلى ٧٤٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨، وتشكل بالتالي أكثر من ٩٠٪ من الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتعرض اللوحة ٢ في الشكل البياني ١-٢-٢ نمط استثمارات الكيانات ذات الغرض الخاص في الاقتصادات المتقدمة منذ عام ٢٠٠٥، حيث تبرز التراجع الكبير الذي شهده عام ٢٠١٨ واتساق سلوك الأصول والخصوم.^٣ ويعد تراجع مراكز الاستثمار الأجنبي المباشر للكيانات ذات الغرض الخاص هو العامل الرئيسي أيضا وراء الانخفاض الحاد في التدفقات الأجنبية المباشرة الوافدة بالنسبة للاقتصادات المتقدمة الذي تعرضه اللوحة ٢ في الشكل البياني ١-٢-١. وتبرز اللوحة ٣ في الشكل البياني ١-٢-٢ مساهمات الولايات المتحدة الأمريكية والكيانات ذات الغرض الخاص في تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالخارج للاقتصادات المتقدمة.

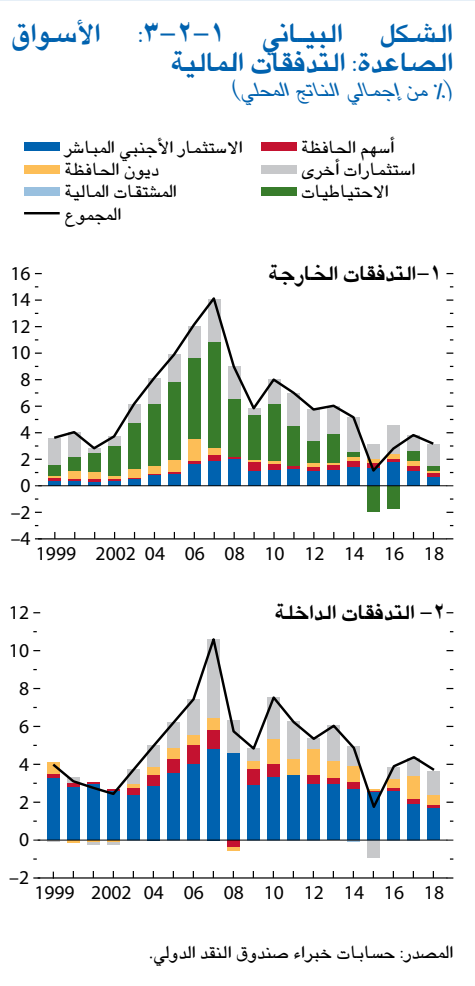
الشكل البياني ١-٢-٢: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^٢ راجع دراسة IMF (2018) للاطلاع على مناقشة حول الكيانات ذات الغرض الخاص وكيفية قيد أنشطتها في ميزان المدفوعات.
^٣ لا تقيد جميع البلدان معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر للكيانات ذات الغرض الخاص وحيازاتها بشكل منفصل، لذلك فإن دور هذه المعاملات يبدو أقل من الواقع في ضوء التقديرات الواردة في الشكل البياني.

الإطار ١-٢: (تتمة)



تهدف من خلالها الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات إلى الاستغلال الأمثل للقواعد الضريبية والنظم (راجع على سبيل المثال دراسة Lane and Milesi-Ferretti 2018 ودراسة Damgaard and Elkjaer 2017). ومن المتوقع أن تساعد الجهود الجارية لتطوير عمليات جمع البيانات عن أنشطة الكيانات ذات الغرض الخاص في توضيح طبيعة تدفقات ومراكز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وكما أشارت دراسة DNB (2019) ودراسة BCL (2019)، تعكس هذه المعاملات في الجزء الأكبر منها عمليات الشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة التي تسعى إلى تبسيط هيكل مجموعاتاتها الدولية من خلال تسهيل الحيازات الوسيطة، وهو الأمر الذي نتج أيضا عن إصلاحات الضرائب الأمريكية في عام ٢٠١٧. وبالمثل، تشير دراسة SNB (2019) إلى أن إصلاحات الضرائب الأمريكية دفعت شركات التمويل والشركات القابضة الخاضعة للسيطرة الأجنبية التي تقع مقرها في سويسرا إلى تخفيض حجم ميزانياتها العمومية. وعلى جانب الخصوم، سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة مستويات سالبة: حيث قامت الشركات الأم غير المقيمة بسحب رؤوس أموالها من الشركات في سويسرا. ومن المرجح أيضا وجود عوامل أخرى، مثل مبادرات الإصلاح الضريبي الجارية الأوسع نطاقا، مثل مبادرة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح والتوجيهين ١ و٢ الصادرين عن الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة التحايل الضريبي.

ويعرض الشكل البياني ١-٢-٣ نمط التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى والخارجة منها. فقد تراجعت التدفقات الوافدة في عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧، ولكن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفضت انخفاضا طفيفا فقط كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وهو انخفاض يعزى بالكامل إلى انخفاض كبير آخر في مراكز الاستثمار الأجنبي المباشر للكيانات ذات الغرض الخاص في هنغاريا. وتعكس صورة التدفقات المالية الخارجة أيضا بعض التراجع في عام ٢٠١٨، بما في ذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعزى الجزء الأكبر من هذا التراجع أيضا إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة للكيانات ذات الغرض الخاص في هنغاريا، مصحوبا بانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالخارج للصين إلى حد ما، وتعد الصين أكبر مستثمر بالخارج ضمن مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة. وقياسا بالقيم الصافية، لا تزال اقتصادات الأسواق الصاعدة مقصدا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتجاوز خصومها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أصولها.

وإجمالا لما سبق، يبدو أن التراجع الحاد في تدفقات الاستثمار المباشر العالمية خلال ٢٠١٨ يعزى بالكامل تقريبا إلى العمليات المالية للشركات متعددة الجنسيات، دون أن يكون لذلك تأثير كلي ملموس على اقتصادات الأسواق الصاعدة. وتؤكد هذه التطورات أيضا أن معاملات ومراكز الاستثمار الأجنبي المباشر المقيدة في ميزان المدفوعات ليست مرتبطة في الغالب باستثمارات في أصول جديدة أو عمليات دمج واستحواذ، ولكنها تعكس استراتيجيات

الإطار ١-٣: تنبؤات النمو العالمي — افتراضات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية

واقترصادات الأسواق الصاعدة (الصين وتركيا). ومن المفترض أن تتخذ مسارا حياديا عبر الاقتصادات المتقدمة في عام ٢٠٢٠ — بدلا من المسار الانكماشى المفترض في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي — نظرا لأن زيادة الإنفاق وفق اتفاقية الميزانية الجديدة سيتجاوز تأثيرها إلغاء المحفزات الضريبية الأمريكية). ومن المتوقع أن تتخذ سياسة المالية العامة مسارا انكماشيا في اقتصادات الأسواق الصاعدة، نظرا لأنه من المفترض إلغاء الدفعا التنشيطية جزئيا في الصين (الشكل البياني ١-٣-١).

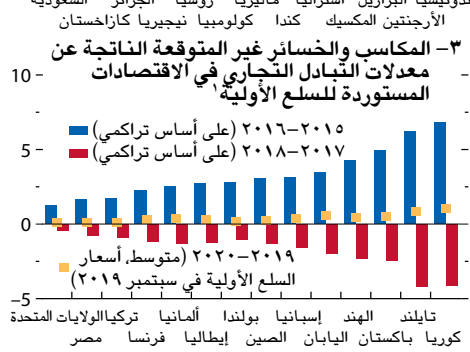
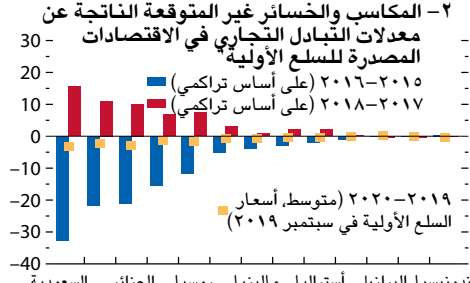
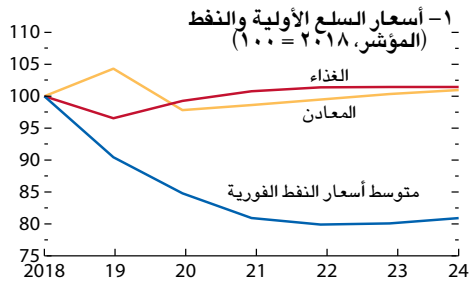
- السياسة النقدية: مقارنة بتوقعات عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يفترض تطبيق البنوك المركزية الكبرى لسياسات نقدية أكثر تيسيرا على مدار فترة التنبؤات. إذ يتوقع بلوغ سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية ١,٧٥٪ إلى ٢٪ حتى نهاية عام ٢٠٢٣، ليرتفع لاحقا إلى ٢٪-٢,٢٥٪ في عام ٢٠٢٤. ومن المفترض أن تظل أسعار الفائدة الأساسية أقل من صفر في منطقة اليورو واليابان حتى نهاية ٢٠٢٤.
- أسعار السلع الأولية: استنادا إلى عقود النفط المستقبلية، يتوقع أن يبلغ متوسط أسعار النفط ٦١,٨ دولارا أمريكيا في عام ٢٠١٩، ليتراجع لاحقا إلى ٥٧,٩ دولارا أمريكيا في عام ٢٠٢٠ (مقابل ٥٩,١٦ دولارا أمريكيا و ٥٩,٠٢ دولارا أمريكيا على الترتيب حسب توقعات عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ومن المتوقع تراجع أسعار النفط إلى حوالي ٥٥ دولارا أمريكيا للبرميل بحلول ٢٠٢٣ (أي أقل من التنبؤات الواردة في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). اتساقا مع تراجع آفاق الطلب على المدى المتوسط (الشكل البياني ١-٣-٢). كذلك يتوقع ارتفاع أسعار المعادن بنسبة ٤,٣٪ في عام ٢٠١٩ على أساس سنوي مقارن، قبل أن تتراجع بنسبة ٦,٢٪ في عام ٢٠٢٠ (مقابل انخفاض بنسبة ٦٪ وانخفاض إضافي بنسبة ٠,٨٪ حسب افتراضات عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وتم تخفيض تنبؤات أسعار معظم السلع الأولية الزراعية الأساسية لعام ٢٠١٩. ومن المتوقع تراجع أسعار الغذاء بنسبة ٣,٤٪ في عام ٢٠١٩ على أساس سنوي مقارن، قبل ارتفاعها بنسبة ٢,٨٪ في عام ٢٠٢٠ (مقابل توقعات بانخفاض بنسبة ٢,٦٪ وارتفاع بنسبة ١,٧٪ في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

تستند التنبؤات العالمية إلى الافتراضات الأساسية التالية بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية:

- الجمارك: روعي في إعداد تنبؤات السيناريو الأساسي الجمارك التي فرضتها وأعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية اعتبارا من أغسطس ٢٠١٩ والتدابير الانتقامية التي اتخذها الشركاء التجاريين. وبالنسبة للإجراءات الأمريكية، فبجانب الجمارك على الألواح الشمسية والغسلات والألومنيوم والصلب المعلن في النصف الأول من عام ٢٠١٨، تتضمن هذه الإجراءات تطبيق جمارك بنسبة ٢٥٪ على واردات من الصين بقيمة ٥٠ مليار دولار أمريكي (يوليو وأغسطس ٢٠١٨)، وزيادتها إلى ٣٠٪ في أكتوبر ٢٠١٩، وتطبيق جمارك على واردات إضافية من الصين بقيمة ٢٠٠ مليار دولار أمريكي (سبتمبر ٢٠١٨، بنسبة ١٠٪ حتى مايو ٢٠١٩، و ٢٥٪ من مايو وحتى نهاية سبتمبر ٢٠١٩، و ٣٠٪ لاحقا)، وإعلان أغسطس ٢٠١٩ بشأن فرض جمارك إضافية بقيمة ١٠٪ على باقي الواردات من الصين التي تبلغ قيمتها ٣٢٥ مليار دولار أمريكي (وزيادتها لاحقا إلى ١٥٪ على مجموعة فرعية من القائمة في سبتمبر ٢٠١٩، ثم على بقية القائمة اعتبارا من ديسمبر ٢٠١٩). وتضمنت التدابير الانتقامية من جانب الصين فرض جمارك بنسبة ٢٥٪ على واردات من الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٥٠ مليار دولار أمريكي (يوليو وأغسطس ٢٠١٨)، وفرض جمارك بقيمة ٥٪ إلى ١٠٪ على واردات من الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٦٠ مليار دولار أمريكي (سبتمبر ٢٠١٨)، وجمارك إضافية بقيمة ٥٪ إلى ١٠٪ على واردات من الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٧٥ مليار دولار أمريكي (اعتبارا من سبتمبر وديسمبر ٢٠١٩). وعقب الإعلانات الصادرة في مايو وأغسطس ٢٠١٩، سيرتفع متوسط الجمارك الأمريكية على الواردات من الصين إلى أعلى من ٢٤٪ بقليل بحلول ديسمبر ٢٠١٩ (مقابل حوالي ١٢,٢٥٪، وهي النسبة المفترضة في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، بينما سيرتفع متوسط الجمارك الصينية على الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية إلى حوالي ٢٦٪ (مقابل نسبة ١٦,٥٪ تقريبا المفترضة في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).
- سياسة المالية العامة: يتوقع أن تتخذ سياسة المالية العامة موقفا توسعيا خلال ٢٠١٩ في الاقتصادات المتقدمة (كندا وألمانيا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وكوريا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية)

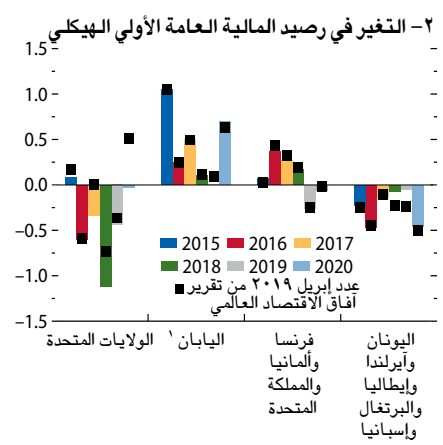
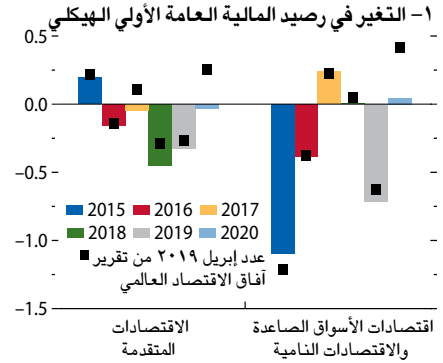
الإطار ١-٣: (تتمة)

الشكل البياني ١-٣-٢: افتراضات أسعار السلع الأساسية والمكاسب والخسائر غير المتوقعة الناتجة عن معدلات التبادل التجاري
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)



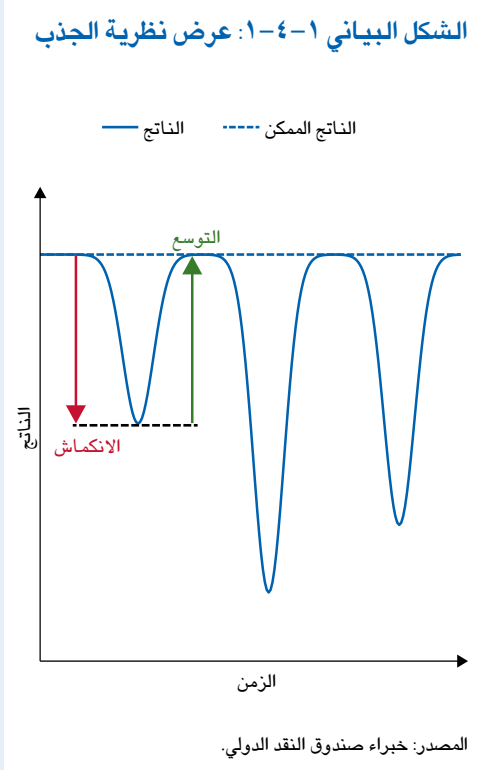
المصادر: نظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستند المسميات إلى رموز البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية للتوحيد القياسي. ^١ المكاسب (الخسائر) للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٩ هي متوسطات بسيطة للمكاسب (الخسائر) السنوية المتزايدة بالتدرج لعامى ٢٠٢٠-٢٠١٩. والمكاسب (الخسائر) غير المتوقعة هي تقدير للتغير في الدخل المتاح للإنفاق الناتج عن التغيرات في أسعار السلع الأولية. والمكسب غير المتوقع في العام t لبلد ما يصدر سلعة أولية A بقيمة X دولار أمريكي ويستورد السلعة B بقيمة m دولار أمريكي في العام $t-1$ يساوي $(\Delta p_t^A X_{t-1} - \Delta p_t^B m_{t-1}) / Y_{t-1}$ حيث Δp_t^A و Δp_t^B هما النسبة المئوية للتغيرات في أسعار A و B بين العامين $t-1$ و t ، و Y هو إجمالي الناتج المحلي في العام $t-1$ بالدولار الأمريكي. راجع أيضا دراسة Gruss (2014).

الشكل البياني ١-٣-١: الافتراضات التي تستند إليها التنبؤات: مؤشرات المالية العامة
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ^١ تعكس أحدث بيانات اليابان التعديلات المنهجية الشاملة التي تم إجراؤها في ديسمبر ٢٠١٦.

الإطار ١-٤: الدورة الاقتصادية من منظور نظرية الجذب



ولاختبار مدى صحة نظرية الجذب، يمكن تحليل دورة النشاط للكشف عن أوجه عدم اتساق معينة. وكما يتضح من الشكل البياني ١-٤-١، فإنه في حالة حدوث انكماشات عارضة تؤدي إلى هبوط الناتج مؤقتاً، يُفترض أن تتنبأ حدة الهبوط الاقتصادي بمدى قوة التوسع الاقتصادي اللاحق. وعلى العكس، ينبغي عدم وجود أي علاقة بين حجم التوسع الاقتصادي وعمق الانكماشات اللاحقة.

وتجري دراسة Dupraz, Nakamura, and Steinsson (2019) اختباراً مماثلاً لسلوك معدل البطالة في الولايات المتحدة^١، واتساقاً مع نظرية الجذب، توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع معدل البطالة خلال فترات الهبوط الاقتصادي عادة ما تليه انخفاضات من نفس الحجم (الشكل البياني ١-٤-٢، اللوحة ١). ولكن الانخفاضات في معدل البطالة خلال فترات

^١ تتطلب هذه الطريقة تحديد نقاط الذروة والقاع في مسار معدل البطالة الشهري المعدل وفق التغيرات الموسمية. وتعتبر النقطة في سلسلة بيانات البطالة نقطة قاع إذا تحققت فيها المعايير التالية. حدد أول شهر يرتفع فيه معدل البطالة بنسبة ١,٥٪ عن . إذا كان معدل البطالة لم ينخفض دون مستوى خلال الفترة التي تسبق هذا الشهر، فإن النقطة تعد في هذه الحالة نقطة قاع لمعدل البطالة. ويستخدم إجراء مماثل لتحديد الفترات التي يبلغ فيها معدل البطالة مستويات الذروة.

وفقاً لنظرية دورة النشاط التقليدية، يشهد الاقتصاد تذبذبات متسقة قرب مستوى معين من الناتج الممكن. واتساقاً مع هذا الرأي، يتم إعداد تقديرات الناتج الممكن عموماً من خلال تمهيد الناتج بإزالة تقلبات دورة النشاط. وتشير هذه الأساليب ضمناً إلى أن عدداً من الاقتصادات المتقدمة حالياً قد اقترب من مستوى الناتج الممكن أو تجاوزه، ويواجه بالتالي مخاطر التضخم. غير أن التضخم تراجع على نحو ملحوظ في السنوات الأخيرة، مما يثير تساؤلات عن وضع دورة النشاط ويشير إلى أن الناتج الممكن قد يكون أعلى في الواقع عن التقديرات الحالية. وفي ظل تباطؤ التضخم، تجدد الاهتمام بالتفسير البديلة لديناميكيات دورة النشاط. ووفق أحد الافتراضات البارزة، فإن التقلبات الاقتصادية قد تتسق مع «نظرية الجذب» التي اقترحها فريدمان في الأصل (١٩٦٤، ١٩٩٣). وحسب هذه النظرية، يشهد الاقتصاد فترات انكماش أحياناً تؤدي إلى انخفاض الناتج عن مستواه الممكن، كما يوضح الشكل البياني ١-٤-١. ويقول فريدمان إن «الناتج يتأرجح قرب أقصى مستوياته الممكنة، ولكن تظراً أحياناً انكماشات دورية تجذب الناتج دون هذا المستوى».

وتشير دراسة Dupraz, Nakamura, and Steinsson (2019) إلى أن انخفاض الأجور وجمودها مع وجود إمكانية لارتفاعها دون أي قيود يعد من الديناميكيات الدورية التي تنطبق عليها نظرية الجذب. ففي هذه الحالة، تجذب الصدمات السالبة الاقتصاد دون المستوى الممكن، بينما يتم استيعاب أثر الصدمات الموجبة من خلال رفع الأسعار. وبالتالي، ينبغي ألا يتم تقدير الناتج الممكن من خلال تمهيد التقلبات الاقتصادية. ولكن من خلال استيفاء الذروات التاريخية لدورة النشاط. لذلك فإن أساليب التقدير المستخدمة حالياً قد تعكس صورة أقل كثيراً من الواقع عن مستوى الناتج الممكن وتندثر بمخاطر حدوث فورة في النشاط الاقتصادي قبل الأوان.

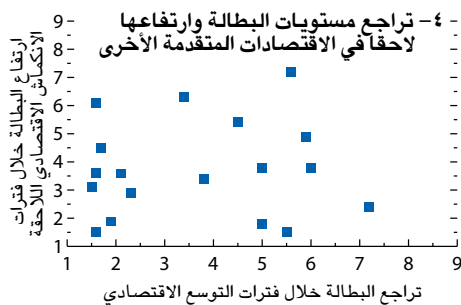
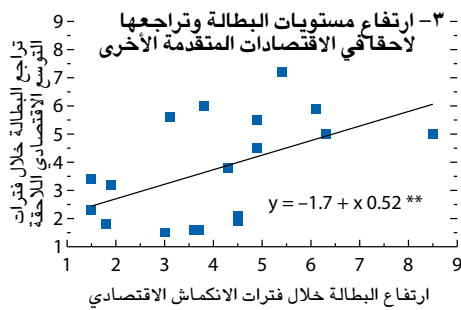
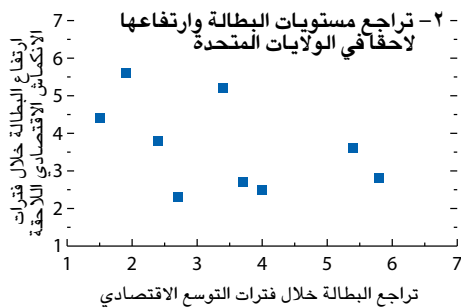
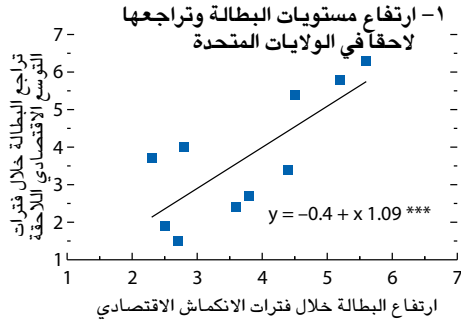
ويمكن أن تكون التقديرات التقليدية للناتج الممكن متحفظة للغاية حتى في حالة جمود الأجور المرتفعة، شريطة أن تكون أوجه الجمود الاسمية الهبوطية أكثر حدة. واستناداً إلى هذه الفكرة، تعرض دراسة Abbritti and Fahr (2013) نموذجاً تؤدي فيه أوجه الجمود غير المتسقة على جانب الأجور إلى انكماش الاقتصاد عن مستواه الممكن بدرجة أكثر حدة عن التوسعات الاقتصادية التي تتجاوز المستوى الممكن. وتشير دراسة Aiyar and Voigts (2019) إلى أن ذلك يؤدي في المتوسط إلى فجوات سالبة في الناتج، وإلى أن الاستعانة بالأساليب التقليدية في ترشيح البيانات المتولدة عن النماذج تعطي صورة أقل من الواقع عن مستوى الناتج الممكن نظراً لأنها تخلق فجوات ناتج تقترب جميعها من مستوى الصفر.

مؤلف هذا الإطار هو داميانو ساندرى.

الإطار ١-٤: (تتمة)

الشكل البياني ١-٤-٢: ديناميكيات البطالة في الاقتصادات المتقدمة

(بالنقاط المتوالية)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: *** p < 0.01, ** p < 0.05.

التوسع الاقتصادي لا ترتبط بالارتفاعات اللاحقة في معدل البطالة (الشكل البياني ١-٤-٢، اللوحة ٢).

إلى أي مدى تنطبق نظرية الجذب على بيانات الاقتصادات الأخرى؟ تعكس ديناميكيات البطالة في الاقتصادات المتقدمة الأخرى الأعضاء في مجموعة العشرين سلوكاً مماثلاً. وتعرض اللوحة ٣ في الشكل البياني ١-٤-٢ البيانات المجمعة^٢، حيث يتضح أن ارتفاع معدل البطالة خلال فترات الانكماش الاقتصادي يعقبها انخفاضات مماثلة في معدل البطالة خلال فترات التعافي اللاحقة. ولكن العلاقة أضعف إلى حد ما مقارنة بالولايات المتحدة، كما يدل معامل الركود البالغ ٠,٢٥ على أن ارتفاع معدل البطالة لا ينعكس مساره سوى جزئياً خلال فترات التوسع الاقتصادي اللاحقة، مما يعكس زيادة اتجاهية في معدل البطالة الهيكلية. واتساقاً مع نظرية الجذب، لا توجد علاقة ملحوظة بين انخفاض معدل البطالة وارتفاعه لاحقاً (الشكل البياني ١-٤-٢، اللوحة ٤). وإجمالاً لما سبق، تعكس ديناميكيات البطالة في الاقتصادات المتقدمة الكبرى أنماطاً تبدو متسقة مع نظريات التقلبات غير المتسقة في دورة النشاط، وبينما ينعكس المسار الصعودي للبطالة جزئياً على الأقل، فإن هبوط معدل البطالة لا ينعكس مطلقاً. ويتعين إجراء مزيد من البحوث حول مدى ثبات هذه الديناميكيات غير المتسقة والآليات التي تنشأ عنها هذه الديناميكيات.

وتوجد انعكاسات مهمة لنظرية الجذب بالنسبة لسياسة الاقتصاد الكلي. فعلى سبيل المثال، يمكن القول بأن المركز المالي المعدل هيكلياً للبلدان أقوى (واحتياجها إلى الضبط المالي أقل) مما يفترض عموماً استناداً إلى فكرة أن أساليب الترشيح التقليدية تعكس صورة أقل من الواقع عن مستوى الناتج الممكن. غير أن نظرية الجذب تعني ضمناً أيضاً أن أداء الاقتصادات أقل من المستوى الممكن في المتوسط. لذلك، فإن التقييم الدقيق للاستدامة المالية ينبغي ألا يعتمد على مقياس الناتج الممكن اتساقاً مع نظرية الجذب، ولكن على مستوى الناتج الأقل المتوقع. وبالنسبة للسياسة النقدية، تعني نظرية الجذب أن منحنى فيليبس غير خطي، مما يجعل تراجع الأسعار بطيئاً خلال فترات الهبوط بسبب أوجه الجمود الاسمي الهبوطي. لذلك يمكن أن تعتمد السياسة النقدية بشكل أكبر على مقاييس التراخي الاقتصادي لمعايرة حجم المحفزات الملائم، مع عدم إلغاء التيسير إلا في حالة تحقق الضغوط التضخمية بوضوح.

^٢ تم تجميع بيانات الاقتصادات المتقدمة الأخرى نظراً لأن عدد المشاهدات المتوفرة عنها التي يمكن استخدامها لأغراض التحليل أقل كثيراً مقارنة بالولايات المتحدة. ويرجع ذلك إلى سببين. أولاً، تبدأ سلسلة بيانات معدل البطالة في الولايات المتحدة في أواخر الأربعينات، بينما تبدأ بيانات البلدان الأخرى اعتباراً من السبعينات عادة. وثانياً، يشهد معدل البطالة في الولايات المتحدة تقلبات على فترات أكثر تقارباً، بينما يسجل معدل البطالة تحركات أكثر تباطؤاً في البلدان الأخرى.

تقرير خاص: التطورات والتنبؤات في أسواق السلع الأولية

الفحم والغاز الطبيعي بسبب تراجع النشاط الصناعي وتوليد الكهرباء عبر مختلف المناطق.

أسعار النفط تتحرك في نطاق محدود في ظل تراجع أسعار الطاقة وتفاقم حالة عدم اليقين

ظلت أسعار النفط مستقرة نسبياً، حيث تحركت في نطاق محدود هذا العام بالرغم من تنامي حالة عدم اليقين الجغرافي السياسي. وفي إبريل، تجاوزت أسعار النفط ٧١ دولاراً أمريكياً، وهو أعلى مستوى لها على الإطلاق خلال عام ٢٠١٩. ثم تراجعت إلى ٥٥ دولاراً أمريكياً في أغسطس، وهو أقل مستوياتها خلال الفترة الأخيرة، وذلك قبل أن تتعافى مجدداً لتتجاوز ٦٠ دولاراً للبرميل في شهر سبتمبر. وقد ارتفعت الأسعار في بداية الأمر بسبب تحسن الأوضاع المالية وانقطاع العرض في فنزويلا والتوترات الأمريكية مع إيران. ولكن في نهاية فصل الربيع، تراجع الاقتصاد العالمي، مما أثار مخاوف بشأن قوة الطلب العالمي على النفط، والتي تفاقمت نتيجة تراكم مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة.

غير أن انقطاعات العرض والتوترات الجغرافية السياسية حجت ضعف الطلب على النفط ودعمت الأسعار بصفة مؤقتة. وشهدت فنزويلا انخفاضاً في مستويات الإنتاج عقب انقطاع التيار الكهربائي في مارس، كما توقفت صادرات النفط الروسية جزئياً في مايو بسبب تلوث خطوط الأنابيب. وبالرغم من هذه الانقطاعات لم تستمر سوى لفترة مؤقتة، فقد ساعدت في توازن السوق، حيث أدت إلى تراجع المخزونات الأمريكية في أوائل فصل الربيع. علاوة على ذلك، شهد مايو عدم تمديد الإعفاءات التي منحتها الولايات المتحدة في السابق لثمانية من البلدان الكبرى المستوردة للنفط الخام الإيراني. وازدادت حدة التوترات الجغرافية السياسية في منطقة الشرق الأوسط بسبب عدد من الهجمات على البنية التحتية النفطية في السعودية وناقلات النفط قرب مضيق هرمز — ونظراً لأن حوالي ٢٠٪ من تجارة النفط الخام العالمية تمر من خلال المضيق، تؤدي المخاوف من النزاعات المحتملة في المنطقة إلى زيادة الطلب الاحترازي على النفط وتكلفة التأمين. وفي ١٤ سبتمبر، أدى هجوم على اثنتين من أهم منشآت النفط في السعودية إلى التوقف عن إنتاج ٥,٧ مليون برميل يومياً لعدة أيام (أي حوالي نصف مجموع إنتاج السعودية أو ٥٪ من إنتاج النفط العالمي)، مما نتجت عنه في البداية مخاوف من انقطاعات محتملة في سوق النفط الخام الفعلية وزيادة تفاقم التوترات. وتمكنت البلدان المصدرة للنفط الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة أوبك (بما في ذلك روسيا) من دعم أسعار النفط مجدداً، حيث اتفقت في الأول من يوليو ٢٠١٩ على تمديد فترة تخفيض إنتاج النفط بعد انتهاء الستة شهور الأولى لتسعة شهور إضافية حتى مارس ٢٠٢٠ بواقع ٠,٨ مليون برميل يومياً و٠,٤ مليون برميل يومياً على الترتيب.

شهدت أسعار الطاقة — لا سيما الفحم والغاز الطبيعي — انخفاضاً واسع النطاق منذ صدور عدد إبريل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وبعد انتعاشة مؤقتة في إبريل نتيجة الزخم الإيجابي في الأسواق وتخفيض العرض، انخفضت أسعار النفط عقب ارتفاع غير مسبوق في نمو الإنتاج الأمريكي وتراجع آفاق النمو الاقتصادي، لا سيما في الأسواق الصاعدة. واستجابة لتراجع أسعار النفط، اتفقت البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط وغيرها من البلدان غير الأعضاء المصدرة للنفط (بما في ذلك روسيا) على تمديد فترة تخفيض الإنتاج حتى مارس ٢٠٢٠. وفي حين أدت المخاوف بشأن العرض إلى تعافي أسعار الحديد الخام والنيكل، انخفضت أسعار معظم المعادن الأساسية عقب استمرار التوترات التجارية والمخاوف من تباطؤ الاقتصاد العالمي. كذلك انخفضت أسعار المنتجات الزراعية انخفاضاً طفيفاً، إلى جانب تراجع أسعار الأغذية الأخرى الذي فاق تأثيره ارتفاع أسعار اللحوم نتيجة تفشي بعض الأمراض. ويتضمن هذا التقرير الخاص تحليل متعمق عن المعادن النفيسة.

تراجع مؤشر أسعار السلع الأولية الصادر عن صندوق النقد الدولي بنسبة ٥,٥٪ خلال الفترة من فبراير ٢٠١٩ إلى أغسطس ٢٠١٩، وهما الفترتان المرجعيتان لعدد إبريل والعدد الحالي من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على الترتيب (الشكل البياني ١- ت خ - ١، اللوحة ١). وقد نتج هذا التراجع عن أسعار الطاقة التي انخفضت بنسبة ١٣,١٪، كما انخفضت أسعار الغذاء بنسبة ١,٢٪، وأسعار المعادن الأساسية بنسبة [٩,٠٪]. نتيجة التوترات التجارية المستمرة والمخاوف من تباطؤ الاقتصاد العالمي التي وازنها جزئياً تعافي أسعار الحديد الخام والنيكل بسبب قوى العرض. وكانت أسعار النفط قد شهدت انتعاشة قوية في بداية العام، حيث تجاوزت ٧١ دولاراً أمريكياً للبرميل في شهر إبريل^١ بسبب الزخم الإيجابي في الأسواق المالية وتخفيض العرض وتراجع مخزون النفط الخام الأمريكي. ومنذ ذلك الحين، انخفضت أسعار النفط انخفاضاً كبيراً بسبب ارتفاع غير مسبوق في نمو الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية وانحسار نمو الاقتصاد العالمي (لا سيما في الأسواق الصاعدة). واستجابة لتراجع الأسعار، اتفقت البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة أوبك (بما في ذلك روسيا) في يوليو على تمديد فترة تخفيض الإنتاج التي تم الاتفاق عليها في ديسمبر ٢٠١٨ حتى نهاية الربع الرابع من عام ٢٠٢٠. وانخفضت أسعار

مؤلف هذا التقرير الخاص هم كريستيان بوغمانز ولاما قياصة وأكييتو ماتسوموتو وأندريا بيسكاتوري (رئيس الفريق) وجوليا شوليانغ وانغ، بمساعدة بحثية من ولاما قياصة وكليز مينجي لي وجوليا شوليانغ وانغ.
^١ يقصد بسعر النفط في هذه الوثيقة متوسط أسعار النفط الفورية الذي يعده صندوق النقد الدولي استناداً إلى أسعار خام برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط التي تعزى لها أوزان متساوية ما لم يذكر خلاف ذلك.

وعلى جانب الطلب، ساهم ضعف أسس الاقتصاد العالمي في تراجع الأسعار. فقد تباطأ النشاط العالمي، لا سيما بسبب الأسواق الصاعدة ومنطقة اليورو، وهو ما يتضح من قيام الصندوق في أكتوبر بتخفيض تنبؤات النمو العالمي — بنسبة ٠,٣٪ إلى ٣,٠٪ وبنسبة ٠,٢٪ إلى ٣,٤٪ لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على الترتيب مقارنة بتنبؤات إبريل. وفي ظل هذا التباطؤ، خفضت الوكالة الدولية للطاقة تنبؤات نمو الطلب على النفط اعتباراً من سبتمبر من هذا العام إلى ١,١ مليون برميل يومياً مقابل ١,٤ مليون برميل يومياً في فبراير.

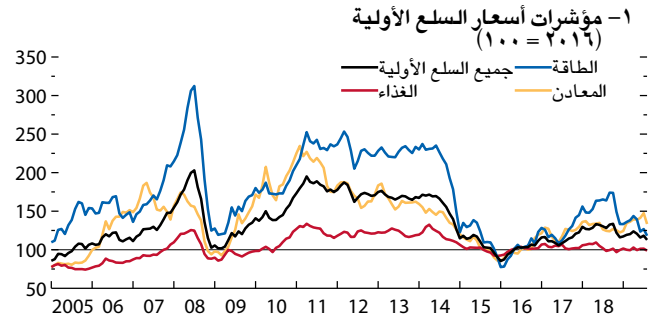
وفي سوق الغاز الطبيعي، تراجعت الأسعار الفورية خلال الشهر الأخير في ظل زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى المخزونات نتيجة تراجع الطلب العالمي على الطاقة. وبالتزامن مع ذلك، انخفضت أسعار الفحم بسبب تراجع مستوى توليد الكهرباء. ونشأ المزيد من الضغوط الخافضة للأسعار عقب غلق عدد غير مسبوق من وحدات توليد الطاقة الكهربائية التي تعمل بالفحم في الولايات المتحدة الأمريكية. وحلت محل هذه الوحدات محطات لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الغاز الأقل سعراً تماشياً مع الاتجاه العالمي، مما أدى إلى تراجع نصيب الفحم في قطاع توليد الكهرباء في الولايات المتحدة. وبالرغم من الجهود الجارية للحد من انبعاثات الكربون في قطاع الطاقة الكهربائية في الولايات المتحدة وباقي العالم، ارتفع حجم انبعاثات غاز الدفيئة عالمياً مجدداً عام ٢٠١٨ عقب تسجيل نمو عالمي قوي (راجع الإطار ١- ت خ - ١).

واعتباراً من أواخر سبتمبر ٢٠١٩، تشير عقود النفط المستقبلية إلى تراجع تدريجي في أسعار خام برنت إلى ٥٥ دولاراً أمريكياً خلال السنوات الخمس القادمة (الشكل البياني ١- ت خ - ١، اللوحة ٢). كذلك يتضح من افتراضات السيناريو الأساسي التي تستند أيضاً إلى أسعار العقود المستقبلية أن متوسط الأسعار السنوية سيبلغ ٦١,٨ دولاراً أمريكياً للبرميل في عام ٢٠١٩ — وهو ما يعكس انخفاض بنسبة ٩,٦٪ عن متوسط عام ٢٠١٨ — و٥٧,٩ للبرميل في عام ٢٠٢٠ بالنسبة لمتوسط أسعار النفط الفورية الذي يعده الصندوق. وبالرغم من ضعف آفاق الطلب، يتوقع تجاوز التوقعات في المدى القريب، مع احتمالية توازن المخاطر على المدى المتوسط (الشكل البياني ١- ت خ - ١، اللوحة ٣). وتتضمن مخاطر تجاوز التوقعات على المدى القصير الأحداث الجغرافية السياسية الجارية في الشرق الأوسط التي تعيق عرض النفط وتسهم في زيادة تكلفة التأمين والشحن على شحنات النفط. وتتضمن مخاطر التطورات السلبية ارتفاع حجم الإنتاج والتصدير في الولايات المتحدة بفضل بدء تشغيل خطوط الأنابيب في حوض بيرميان، وعدم امتثال البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة أوبك، وتراجع الطلب على البتروكيماويات. علاوة على ذلك، من شأن زيادة التوترات التجارية وغيرها من المخاطر المؤثرة على النمو العالمي إبطاء النشاط العالمي والحد من الطلب على النفط على المدى المتوسط.

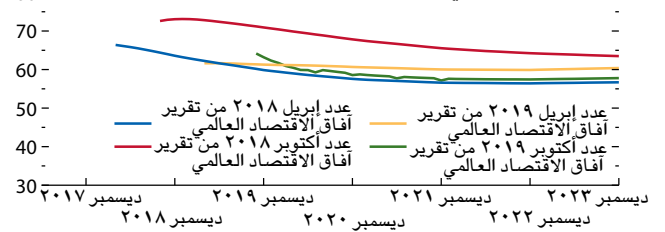
تفاوت أسعار المعادن

تراجعت أسعار المعادن الأساسية تراجعاً طفيفاً بنسبة ٠,٩٪ خلال الفترة من فبراير ٢٠١٩ حتى أغسطس ٢٠١٩

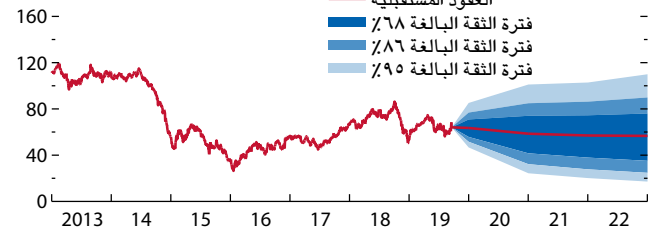
الشكل البياني ١- ت خ - ١: تطورات سوق السلع الأولية



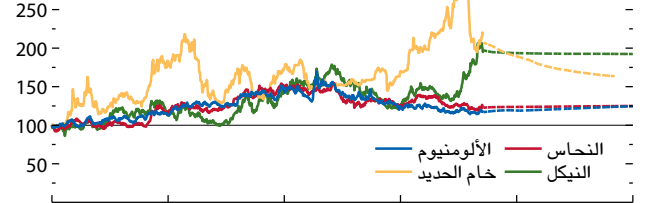
٢- منحنيات العقود المستقبلية لخام برنت^١ (بالدولار الأمريكي للبرميل، وتظهر تواريخ انتهاء العقود على المحور السيني)



٣- آفاق أسعار خام برنت^٢ (بالدولار الأمريكي للبرميل) العقود المستقبلية



٤- مؤشرات أسعار المعادن (١ يناير ٢٠١٦ = ١٠٠)



المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.; ونظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي; ومؤسسة Thomson Reuters Datastream; وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ أسعار العقود المستقبلية الواردة في أعداد تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هي الافتراضات الأساسية الواردة في كل عدد، وهي مستمدة من أسعار العقود المستقبلية. وتستند الأسعار الواردة في عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى أسعار الإغلاق في ١٧ سبتمبر ٢٠١٩.
٢ مستمدة من أسعار عقود الخيار المستقبلية في ١٧ سبتمبر ٢٠١٩.

تقرير خاص: التطورات والتنبؤات في أسواق السلع الأولية

أسعار الحبوب والخضروات والزيوت النباتية والسكر تجاوزت الارتفاع الكبير في مؤشر أسعار اللحوم الذي بلغ ١٣,٢٪. فعقب الانتشار السريع لفيروس حمى الخنازير الإفريقية عبر الصين (البلد الأكبر على مستوى العالم من حيث إنتاج واستهلاك لحم الخنازير) وأجزاء أخرى من جنوب شرق آسيا، ارتفعت أسعار لحم الخنزير ارتفاعا حادا بنسبة ٤٢,٨٪. وأثارت الأخبار عن تفشي المرض وإعدام الحيوانات حالة من عدم اليقين بشأن عرض لحوم الخنازير الصينية في المستقبل القريب. وأدى انتشار المرض أيضا إلى تخفيض العرض ورفع الأسعار في أوروبا والولايات المتحدة نظرا لقيام المنتجين المحليين بزيادة صادراتهم إلى الصين. وفي أعقاب الأزمة، ارتفعت كذلك أسعار بعض البروتينات الحيوانية الأخرى، حيث زادت أسعار لحوم الأبقار بنسبة ٨,٣٪ على سبيل المثال. وشهد وسط غرب الولايات المتحدة الأمريكية زيادة قياسية في هطول الأمطار، مما أدى إلى تأخير زراعة الذرة وفول الصويا في مايو ويونيو، وارتفاع الأسعار بالتالي في أسواق الحبوب بسبب أحوال الطقس. وانحسرت هذه الزيادة السريعة في الأسواق لاحقا ما بين أواخر يوليو ونهاية أغسطس بفضل زيادة فاقت التوقعات في رقعة الأراضي المزروعة بالذرة والمحاصيل الناتجة عنها. كذلك كان للإنتاج العالمي القوي تأثير سلبي على أسعار الذرة، حيث انخفضت في نهاية المطاف بنسبة ٣,٦٪ بين فبراير وأغسطس. وتراجعت أسعار فول الصويا بنسبة صافية بلغت ٥,٩٪ نظرا لاستمرار تراجع الطلب على الأعلاف الحيوانية نتيجة التوترات التجارية وتفشي فيروس حمى الخنازير الإفريقية في الصين. وانخفضت أسعار الكاكاو بنسبة ٢,٧٪ بسبب أحوال الطقس المواتية في غرب إفريقيا خلال شهري يوليو وأغسطس. وتراجعت أسعار زيت النخيل بنسبة ٢,٦٪ بسبب الزيادة المتوقعة في المخزونات واحتمالية تراجع الطلب العالمي في ٢٠١٩-٢٠٢٠ للمرة الأولى خلال عقدين، وذلك في أعقاب المخاوف البيئية في بعض البلدان المستوردة وزيادة تنافسية الزيوت النباتية الأخرى. وتشير التوقعات إلى تراجع أسعار الغذاء بنسبة ٣,٤٪ سنويا في عام ٢٠١٩ نتيجة ارتفاع الأسعار أساسا في النصف الأول من عام ٢٠١٨، لترتفع لاحقا بنسبة ٢,٨٪ في عام ٢٠٢٠. وخالف الطقس أحواله المعتادة في الشهور الأخيرة، ولا تزال احتمالية استمرار اضطرابات الطقس تمثل أحد مخاطر تجاوز التوقعات المؤثرة على التنبؤات. وفي ٩ أغسطس ٢٠١٩، أعلنت الإدارة الوطنية الأمريكية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي رسميا عن انتهاء الأحوال المناخية المصاحبة لظاهرة النينو التي بدأت في سبتمبر الماضي. ويظل حل الصراعات التجارية بين الولايات المتحدة — أكبر البلدان المصدرة للأغذية على مستوى العالم — والصين المصدر الأكبر لخطر تجاوز التوقعات بالنسبة للأسعار.

المعادن النفيسة

ما العوامل المحددة لتقلبات أسعار المعادن النفيسة؟ وما الاستخدامات الأساسية لهذه المعادن؟ وهل المعادن النفيسة، بما فيها الذهب، هي الملاذ النهائي وأداة التحوط

في ظل استمرار حالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية والخوف من تباطؤ الاقتصاد العالمي — لا سيما في الصين — اللذين وازنهما جزئيا ارتفاع أسعار خام الحديد والنيكل بسبب قوى العرض. وارتفعت أسعار المعادن النفيسة، وهو ما يعكس جزئيا زيادة توقعات تيسير السياسة النقدية في الولايات المتحدة واللجوء إلى الملاذات الآمنة في ظل التوترات التجارية.

وارتفعت أسعار خام الحديد بنسبة ٦,٧٪ في الفترة من فبراير ٢٠١٩ حتى أغسطس ٢٠١٩. فخلال النصف الأول من ٢٠١٩، بلغت أسعار الحديد الخام أعلى مستوياتها على الإطلاق خلال خمس سنوات بسبب تفشي الاضطرابات — لا سيما انهيار السد المملوك لشركة فالي في البرازيل وإعصار فيرونیکا المداري في أستراليا — وارتفاع إنتاج الصلب إلى مستويات قياسية في الصين. غير أن عودة الأوضاع إلى طبيعتها على جانب العمليات التي شهدت اضطرابات في السابق وتساعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين نتج عنهما تصحيح حاد في أغسطس وازن جزئيا المكاسب المحققة منذ بداية العام. كذلك ارتفع سعر النيكل، وهو من المدخلات الأساسية في صناعة الصلب المضاد للصدأ وبطاريات السيارات الكهربائية، بنسبة ٢٤,١٪ ما بين فبراير ٢٠١٩ وأغسطس ٢٠١٩ بسبب المخاوف بشأن العرض نظرا لقيام إندونيسيا، وهي أكبر منتج للنيكل على مستوى العالم، بفرض حظر كامل على تصدير النيكل الخام اعتبارا من يناير ٢٠٢٠.

غير أن أسعار المعادن الأساسية الأخرى تأثرت سلبا نتيجة ضعف الاقتصاد العالمي. فقد انخفضت أسعار النحاس بنسبة ٩,٤٪ نتيجة حالة عدم اليقين بشأن التجارة العالمية رغم التخفيضات الأخيرة في حجم الإنتاج في جمهورية الكونغو، والنزاعات العمالية في شوكيكاماتا (شيلي)، وارتفاع تكلفة الاستخراج في منجم غراسبيرغ بإندونيسيا. وانخفض سعر الألومنيوم بنسبة ٦,٦٪ بسبب فرط الطاقة الإنتاجية في الصين واستمرار ضعف الطلب من سوق السيارات هناك. كذلك انخفض سعر الزنك الذي يستخدم أساسا في طلاء الصلب بنسبة ١٦٪ خلال الفترة من فبراير إلى أغسطس ٢٠١٩ مع تدهور آفاق الطلب على الصلب. وواصل سعر الكوبالت مساره الهبوطي، حيث انخفض بنسبة ٦,١٪ نتيجة وفرة العرض عقب زيادة الإنتاج في جمهورية الكونغو الديموقراطية. ومن المتوقع ارتفاع مؤشر أسعار المعادن الأساسية السنوي الصادر عن الصندوق بنسبة ٤,٣٪ في ٢٠١٩ (مقارنة بمتوسطه في ٢٠١٨) وانخفاضه بنسبة ٦,٢٪ في ٢٠٢٠. وتتضمن أهم مخاطر التطورات السلبية المؤثرة على الآفاق المفاوضات التجارية المطولة وزيادة تباطؤ النشاط الصناعي في العالم. وتتمثل مخاطر تجاوز التوقعات في انقطاعات العرض وتشديد القواعد التنظيمية البيئية في أهم البلدان المنتجة للمعادن.

ارتفاع أسعار اللحوم في أعقاب تفشي الأمراض الحيوانية

انخفض مؤشر أسعار الأغذية والمشروبات الصادر عن الصندوق انخفاضا طفيفا بنسبة ١,٣٪ نظرا لأن انخفاض

من الفوضى النقدية، أم أن دورها كمخزن للقيمة ليس سوى أمر من قبيل المبالغة؟ الغرض من هذا القسم هو الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال عرض نبذة تاريخية عن الموضوع، ودراسة الخصائص الأساسية للمعادن النفيسة، بما في ذلك التوزيع الجغرافي لإنتاجها، وإجراء تحليل اقتصادي قياسي في نهاية المطاف لاختبار بعض الإجابات الممكنة عن هذه الأسئلة.

العملات المعدنية والنقود والمعادن النفيسة: نبذة تاريخية

منذ قديم الأزل، كانت للمعادن النفيسة (أي الذهب والفضة، والبلاتينيوم والبلاديوم لاحقاً، وجميعهم لهم نفس الخصائص المادية) قيمة كبيرة بسبب بريقها وسهولة تشكيلها وندرته وثباتها الكيميائي الملحوظ.^٢ ويعود الاستخدام الأول للذهب والفضة لأغراض الزينة وممارسة الطقوس وكدليل على الوضع الاجتماعي إلى ما قبل التاريخ، وشاع استخدامهما عبر مختلف الثقافات والحضارات (راجع دراسة 2007 Green). وهذا المزيج من الخصائص الفريدة جعل من المعادن النفيسة خياراً ممتازاً كمخزن للقيمة، وربما كان له دور أساسي في التشجيع على استحداث العملات المعدنية — وهي أحد الابتكارات الأساسية في تاريخ النقود ومرحلة انتقالية في التطور الحضاري (راجع دراسة 2002 Mundell). وكان استخدام العملات المعدنية بدوره بمثابة رابط قوي بين المعادن النفيسة والنقود والعملات لقرون عديدة.^٣

وبفضل كثافة العملات المصنوعة من الذهب والفضة، كانت لها أفضلية كبيرة كوسيلة للتبادل مقارنة بالمعادن الأخرى (مثل النحاس)، لا سيما في المعاملات الدولية (الكبيرة). لذلك اكتسبت بعض العملات الذهبية والفضية

^٢ ينتمي كل من الذهب والفضة إلى المعادن السبعة العريقة (إلى جانب النحاس والقصدير والرصاص والحديد والزنبق). ويوجد اليوم ٨٦ معدناً معروفاً. وظهرت أول إشارة في أوروبا إلى معدن البلاتينيوم عام ١٥٥٧ في كتابات عالم الإنسانيات الإيطالي جوليو سيزار ديلا سكالزا. ولم يحظ البلاتينيوم بمكانة ضمن المعادن النفيسة إلا في نهاية القرن الثامن عشر. وفي عام ١٨٠٢، اكتشف وليام هايد ولستون البلاتينيوم (الذي سمي باسم الكويكب بالاس ٢)، وتم استخدامه كمعدن نفيس في صناعة الحلبي منذ عام ١٩٣٩ في صورة سبائك «الذهب الأبيض» كبديل للبلاتينيوم. (اللون الأبيض الطبيعي للبلاديوم لا يحتاج إلى طلاؤه بالروديوم). وإلى جانب المعادن التي يغطيها التحليل، توجد معادن نفيسة أخرى تتضمن مجموعة معادن البلاتينيوم: الروثينيوم والروديوم والأزميوم والإيريديوم، وإن كان لا يتم تداولها على نطاق واسع.

^٣ لا تزال بداية استخدام العملات المعدنية غير معروفة، ولكن يبدو أن أول عملة (الإلكتروم، وهي مزيج من الذهب والفضة) تم سكها في مملكة ليديا حوالي ٦٠٠ سنة قبل الميلاد، وانتشرت سريعاً عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط. وكانت عملات الإلكترونيم يتم تداولها في مملكة ليديا بأعلى من قيمتها الحقيقية لتدر على مصدرها أرباحاً أو رسوماً مقابل سك العملة. وهذا التقييم المبالغ يدل على أن الدولة المصدرة كانت قوية للغاية على نحو مكنها من احتكار نشاط سك العملات وفرض محاذير صارمة على الدول الأخرى لمنعها من ممارسة هذا النشاط (Mundell 2002).

الصادرة عن كيانات موثوقة قبولا دولياً واسعاً (عملة الفلورين وعملة الدوكات المصنوعتان من الذهب في العصور الوسطى والبيزو الفضي في العصور الحديثة) — مما ساهم في تسهيل وتشجيع التجارة عبر الممالك والحضارات (دراسة Vilar 1976).

وكان النظام النقدي المختلط، حيث تكون العملات الورقية الصادرة عن الحكومة أو البنك المركزي قابلة للتحويل إلى عملات معدنية بسعر ثابت، تطوراً طبيعياً للتغلب على بعض أوجه القصور الواضحة في النظام النقدي القائم على استخدام العملات المعدنية فقط (دراسة 2008 Officer). وبعد قرون من تطبيق نظام المعدنين على نطاق واسع، حيث تعتمد النسبة بين سعر الذهب وسعر الفضة على السعر الذي تحدده الجهة المسؤولة عن سك النقود، شاع في الربع الثالث من القرن التاسع عشر تطبيق معيار الذهب الموحد على غرار بريطانيا بين القوى الاقتصادية الكبرى في هذا الوقت — مما ساهم ربما في تشجيع التجارة العالمية.^٤ ومع إبطال الصفة النقدية للفضة عبر بلدان العالم، تراجعت أسعار الفضة تراجعا حاداً، لا سيما بعد صدور قانون سك العملة لعام ١٨٧٣ (الذي عرف أيضاً باسم «جريمة ٧٣»، دراسة 1990 Friedman). لذلك شهدت نسبة سعر الفضة إلى الذهب تقلبات بعد آلاف السنوات من الاستقرار النسبي، حيث ارتفعت من ١:١٦ في منتصف العقد الأول من القرن التاسع عشر إلى ١:١٠٠ تقريباً في العقود التالية (الشكل البياني ١- ت خ - ٢، اللوحة ٢). وكان استقرار القوة الشرائية للذهب أمر ملحوظ للغاية — باستثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية وفترة الكساد الكبير — حتى تم حظر إمكانية التحويل بين الدولار والذهب

^٤ بحلول عام ٥٠٠ قبل الميلاد، وبعد هزيمة مملكة ليديا أمام داريوس، اعتمدت بلاد فارس نظام العملات المعدنية (واختارت تطبيق معيار المعدنين) وأنتجت كميات مهولة من عملة السيلغوي الفارسية (وهي عملة مصنوعة من الفضة) التي أصبحت العملة الدولية في هذا الوقت، إلى جانب عملتين أخريين استخدمتا في بلاد الأناضول (وهما العملة الذهبية في لامبساكوس وعملات الإلكترونيم في سيزيكوس) (دراسة 2008 Mundell). وفي العصور الوسطى، بعد عملة الأريوم الرومانية، لاقت عملة الفلورين في فلورنس وعملة الدوكات في البندقية المصنوعتان من الذهب قبولا واسعاً في أوروبا، بينما أصبح البيزو الفضي (الذي يعرف أيضاً باسم «قطعة الثمانية») الذي تم سكه في الإمبراطورية الإسبانية العملة الدولية في العصر الحديث قبل الدولار الأمريكي، كما استخدمته الولايات المتحدة كعملة قانونية لها حتى صدور قانون سك العملة لعام ١٨٥٧ (دراسة 1976 Vilar).

^٥ توصلت بعض الدراسات إلى أن صعود معيار الذهب الكلاسيكي بين عامي ١٨٧٠ و١٩١٣ يمكن أن يكون قد ساهم بنسبة ٢٠٪ في زيادة التجارة العالمية بين ١٨٨٠ و١٩١٠ — مما يؤكد بقوة فكرة أن تنسيق نظام النقود السلعية واتحادات العملة من العوامل المساعدة المهمة وراء موجة العولمة التي شهدتها القرن التاسع عشر (دراسة Lopez-Cordova and Meissner 2003).

^٦ تم إبطال الصفة النقدية للفضة للمرة الأولى في المملكة المتحدة عام ١٨١٩، ولاحقاً خلال السبعينات في ألمانيا وفرنسا والاتحاد الإسكندنافي وهولندا والنمسا وروسيا والاتحاد النقدي اللاتيني (بلجيكا وإيطاليا وسويسرا)، وفي الولايات المتحدة مع صدور قانون سك العملة لعام ١٩٧٣. وفي أواخر سبعينات القرن التاسع عشر، كانت الصين والهند هما البلدين الوحيدين من مجموعة البلدان الكبرى الذين ظلوا يطبقان نظام العملات الفضية.

حقائق أساسية عن المعادن النفيسة

إنتاج المعادن النفيسة وتوزيعها الجغرافي

يتركز إنتاج المعادن النفيسة في أماكن قليلة، لا سيما البلاطينيوم والبلاديوم. وبلغ الإنتاج العالمي للذهب في عام ٢٠١٨ حوالي ٣٢٦٠ طن متري، أي ما يعادل حوالي ١٣٤ مليار دولار أمريكي. وتسهم البلدان المنتجة الخمسة الكبرى (الصين وأستراليا وروسيا والولايات المتحدة وكندا) بما يزيد على ٤٠٪ من الإنتاج. وتعد قيمة إنتاج الذهب أعلى من النحاس، كما تتجاوز كثيرا قيمة إنتاج المعادن النفيسة الأخرى. وبلغت قيمة الإنتاج العالمي من الفضة والبلاديوم والبلاتينيوم ١٣ مليار دولار أمريكي و٩ مليارات دولار أمريكي و٤ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠١٨، على الترتيب. غير أن إنتاج هذه المعادن أكثر تركزا. فعلى سبيل المثال، يمثل أكبر بلدين من حيث إنتاج الفضة على مستوى العالم (المكسيك وبيرو) حوالي ٤٠٪ من الإنتاج العالمي. وبالمثل، تسهم روسيا وجنوب إفريقيا بثلاثة أرباع الإنتاج العالمي للبلاديوم، بينما تمثل دولة جنوب إفريقيا وحدها أكثر من ثلثي الإنتاج العالمي للبلاتينيوم (الجدول ١-٢).

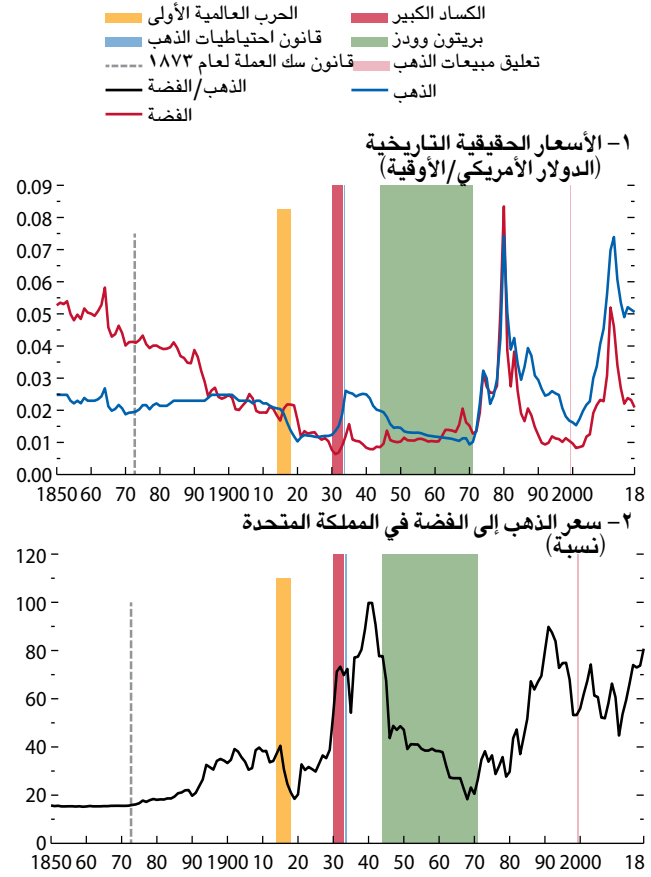
ويمثل مجموع إنتاج واحتياطيات المعادن النفيسة نصيبا كبيرا من إجمالي الناتج المحلي (الصادرات) في عدد من البلدان (الشكل البياني ١-٣). لا سيما البلدان منخفضة الدخل المتوسطة والصغيرة (مثل بوركينا فاسو وغانا ومالي وسورينام). لذلك قد تكون لتقلبات الأسعار آثار كبيرة على الدخل والثروات في مجموعة كبيرة من البلدان. ويتضح من طفرة سعرية في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أن نشاط استخراج المعادن النفيسة يعد غير مرن نسبيا تجاه تحركات الأسعار (دراسة Erb and Harvey 2013). ولا يوجد اتجاه واضح لنسب إنتاج المعادن النفيسة على المدى الطويل، ومن المثير للدهشة أن نسبة إنتاج الذهب إلى الفضة لم تتأثر سوى قليلا بطفرة إنتاج الفضة في الولايات المتحدة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر (الجدول ١-٣).^٧ وعلاوة على ذلك، لم يتضح وجود أي علاقة بين إنتاج الفضة والذهب ونسب الأسعار خلال العقد الماضي، مما يشير إلى أن العرض النسبي للمعادن النفيسة لم يكن من المصادر المهمة لتقلبات الأسعار.

استخدام المعادن النفيسة

يمكن تصنيف الطلب على المعادن النفيسة على النحو التالي: الصناعة، والحلي، والاستثمار، وصافي المشتريات الرسمية من جانب البنوك المركزية والمنظمات الدولية. ويستخدم أكثر من نصف الذهب المستخرج حديثا في صناعة

^٧ تجدر الإشارة إلى أن حجم إنتاج المعادن النفيسة تضاعف حوالي ٥٠٠ مرة منذ عام ١٥٠٠، بينما تضاعف إجمالي الناتج المحلي العالمي وعدد السكان ٥٠ مرة و١٥ مرة على الترتيب (راجع دراسة Malanima 2009). وخلال الفترة نفسها، لم تتراجع القوة الشرائية للذهب والفضة (راجع دراسة Erb and Harvey 2013).

الشكل البياني ١-٢: أسعار الذهب والفضة



المصادر: موقع Measuringworth.com؛ وبنك الاحتياطي الفيدرالي في مينيابوليس؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

في عام ١٩٧١، وهو ما أدى إلى انهيار النظام بعدها بعامين، وبداية عصر جديد من تقلب أسعار الذهب، وانقطاع الرابط بين المعادن النفيسة والعملات بشكل دائم (الشكل البياني ١-٢).

وحتى في عالمنا الحالي القائم على نقود الثقة، لا يزال أثر قابلية التحويل بين الذهب والعملات واضحا نظرا لأن الحيازات الرسمية من الذهب — ومعظمها محتفظ بها لدى البنوك المركزية والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية — لا تزال تمثل نسبة كبيرة من مجموع رصيد المعادن النفيسة من الاحتياطيات الرسمية، وحتى في بعض الأحيان نسبة كبيرة من الدين العام لبلد ما (الجدول ١-٣).

ويتناول القسم التالي الدور الحالي للمعادن النفيسة في الاقتصاد العالمي، وحجم إنتاجها وقيمتها (الكبيرين في عدد من البلدان) واستخداماتها.

الجدول ١-ت خ-١: احتياطات الذهب الرسمية

	القيمة (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٪ من الاحتياطيات	بالطن						
			٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠
الولايات المتحدة	٣٣٢	٧٥	٨,١٣٣	٨,١٣٣	٨,١٣٧	٨,١٤٦	٨,٢٢١	٩,٨٣٩	
ألمانيا	١٣٧	٧٠	٣,٣٦٨	٣,٤٠٧	٣,٤٦٩	٣,٩٦٠	٣,٩٦٠	٣,٥٣٧	
صندوق النقد الدولي	١١٥	—	٢,٨١٤	٢,٩٣٤	٣,٢١٧	٣,٢١٧	٣,٢١٧	٣,٨٥٦	
إيطاليا	١٠٠	٦٦	٢,٤٥٢	٢,٤٥٢	٢,٤٥٢	٢,٠٧٤	٢,٠٧٤	٢,٥٦٥	
فرنسا	٩٩	٦١	٢,٤٣٦	٢,٤٣٥	٣,٠٢٥	٢,٥٤٦	٢,٥٤٦	٣,١٣٩	
الاتحاد الروسي	٨٨	١٩	٢,١٨٣	٧١٠	٣٤٣	—	—	—	
الصين	٧٧	٢	١,٩٠٠	١,٠٥٤	٣٩٥	٣٩٥	٣٩٨	—	
سويسرا	٤٢	٥	١,٠٤٠	١,٠٤٠	٢,٥٣٨	٢,٥٩٠	٢,٥٩٠	٢,٤٢٧	
اليابان	٣١	٢	٧٦٥	٧٦٥	٧٥٤	٧٥٤	٧٥٤	٤٧٣	
الهند	٢٥	٦٥	٦١٣	٥٥٨	٣٥٨	٣٣٣	٢٦٧	٢١٦	
هولندا	٢٥	٦	٦١٢	٦١٢	٩١٢	١,٣٦٧	١,٣٦٧	١,٥٨٨	
البنك المركزي الأوروبي	٢١	٢٨	٥٠٥	٥٠١	٧٤٧	—	—	—	
مقاطعة تايوان الصينية	١٧	٤	٤٢٤	٤٢٤	٤٢١	٤٢١	٩٨	٧٣	
البرتغال	١٦	٦٠	٣٨٣	٣٨٣	٦٠٧	٤٩٢	٦٨٩	٨٠٢	
كازاخستان	١٥	٥٦	٣٦٧	٦٧	٥٦	—	—	—	
أوزبكستان	١٤	٥٣	٣٥٥	—	—	—	—	—	
السعودية	١٣	٣	٣٢٣	٣٢٣	١٤٣	١٤٣	١٤٢	١٠٦	
المملكة المتحدة	١٣	٨	٣١٠	٣١٠	٥٦٣	٥٨٩	٥٨٦	١,١٩٨	
تركيا	١٢	١٤	٢٩٦	—	—	١٢٧	١١٧	١١٣	
لبنان	١٢	٢٣	٢٨٧	٢٨٧	٢٨٧	٢٨٧	٢٨٧	٢٥٥	

المصادر: الإحصاءات المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ ومجلس الذهب العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعكس قيم ٢٠١٩ البيانات المتاحة اعتباراً من مارس.

الجدول ١-ت خ-٢: إنتاج المعادن النفيسة، ٢٠١٦-٢٠١٨

الذهب	بالقيمة (بمليارات الدولارات الأمريكية)	كثافة من الإنتاج العالمي التراكمي (%)	بالقيمة (بمليارات الدولارات الأمريكية)	
			الفضة	البلاتينيوم
الصين	١٣,١	١١	٣,١	٢١
أستراليا	٩,٣	١٨	٢,٣	٣٧
روسيا	٨,٥	٢٦	١,٧	٤٨
كازاخستان	٨,٤	٣٢	٠,٧	٥٣
الولايات المتحدة	٧,٤	٣٩	٠,٧	٥٨
غانا	٧,٤	٤٥	٠,٧	٦٣
بيرو	٦,٢	٥٠	٠,٧	٦٧
كندا	٦,٢	٥٥	٠,٧	٧٢
البرازيل	٥,٦	٥٩	٠,٦	٧٦
بابوا غينيا الجديدة	٤,٧	٦٣	٠,٦	٨٠
جنوب إفريقيا	٤,٥	٦٧	٠,٥	٨٤
المكسيك	٤,٢	٧١	٢,٤	١٠٠
بلدان أخرى	٣٥,٦	١٠٠	١٤,٨	
العالم	١٢١,٣			

البلاديوم	بالقيمة (بمليارات الدولارات الأمريكية)	كثافة من الإنتاج العالمي التراكمي (%)	بالقيمة (بمليارات الدولارات الأمريكية)	
			البلاتينيوم	البلاديوم
روسيا	٢,٢	٣٩	٢,٩	٧٠
جنوب إفريقيا	٢,١	٧٥	٠,٧	٨٢
كندا	٠,٥	٨٣	٠,٤	٨٩
الولايات المتحدة	٠,٤	٩٠	٠,٣	٩٥
زيمبابوي	٠,٣	٩٥	٠,١	٩٧
بلدان أخرى	٠,٣	١٠٠	٠,٢	١٠٠
العالم	٥,٨		٥,٦	

المصادر: نظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي؛ والمسح الجيولوجي الأمريكي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: متوسط الأسعار والإنتاج خلال ثلاث سنوات (٢٠١٦-٢٠١٨).

تقرير خاص: التطورات والتنبؤات في أسواق السلع الأولية

الخلي (الشكل البياني ١-ت خ-٤). أما الفضة فلها تطبيقات صناعية متنوعة تمثل نصف استهلاك الفضة، بينما تمثل الخلي ٢٥٪ فقط من الطلب على الفضة. وتتفاوت الطلب الاستثماري على الذهب والفضة (في صورة عملات وسبائك أو حيازات في الصناديق الاستثمارية المتداولة في البورصة) تفاوتاً كبيراً نظراً لأنه أكثر تأثراً بالأسعار^٨. ويعد الاستخدام الصناعي أكثر أهمية في حالة البلاتينيوم، والبلاديوم خصوصاً — حيث يتم استخدامهما في صناعة المحول الحفاز في قطاع السيارات.

ويحتفظ القطاع الرسمي بحيازات كبيرة من الذهب تمثل حوالي ٣٠٪ من رصيد الذهب العالمي. ويمكن أن يؤدي بيعها إلى اضطرابات سوقية، لذلك تم وضع قيود على عمليات البيع بحيث لا تتجاوز ٤٠٠ طن متري سنوياً^٩. وتراجع دور الذهب في الميزانيات العمومية للبنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة، ولكن الطفرة الأخيرة في احتياطات الذهب في الأسواق الصاعدة وازنت تأثير هذا التراجع وتجاوزته (الجدول ١-ت خ-١). وسيتناول القسم التالي المعادن النفيسة من منظور الاستثمار المالي باعتبارها إحدى فئات الأصول، إلى جانب تحليل المحددات الأساسية لأسعارها، مع التركيز على خصائصها كملاد آمن وأداة تحوط خلال الاضطرابات السوقية وفترات ارتفاع التضخم.

الخصائص السعرية للمعادن النفيسة

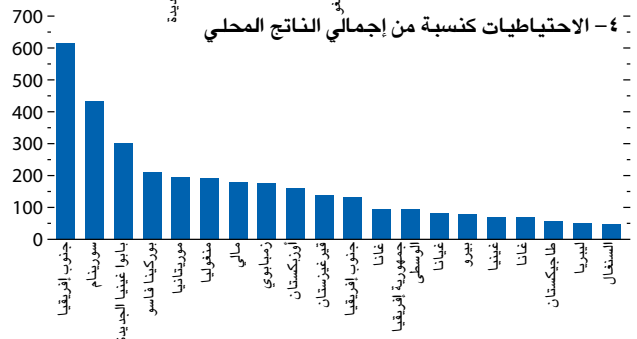
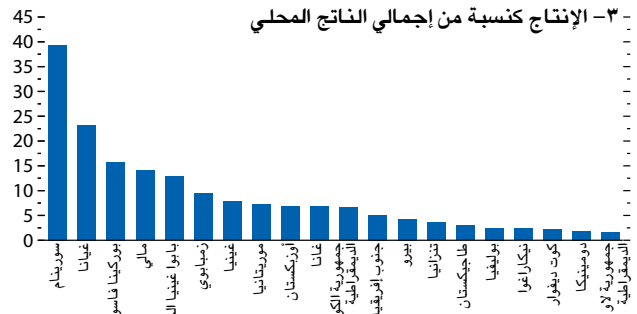
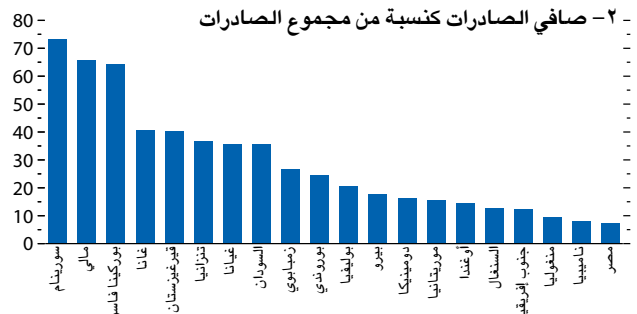
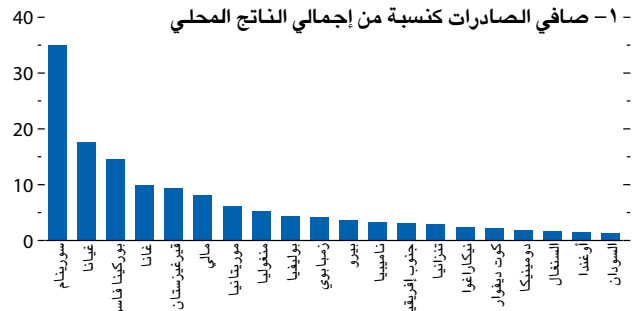
يمكن اعتبار المعادن النفيسة فئة أصول في حد ذاتها. ويوجد ارتباط كبير بين عوائدها، لا سيما الذهب والفضة والبلاتينيوم، اتساقاً مع ترتيبها في الاستخدام الصناعي (الشكل البياني ١-ت خ-٥). وقياساً بالعائد الشهري، توجد أعلى درجة ارتباط بين الذهب والفضة، حيث تبلغ ٠,٧٢، بينما توجد أقل درجة ارتباط بين البلاديوم والذهب، حيث تبلغ ٠,٣٣. وباستخدام معدلات تواتر أقل، تعد أسعار البلاديوم أكثر ارتباطاً بالمعادن الصناعية (مثل النحاس) عنها بالذهب، ولكن يظل البلاديوم أكثر ارتباطاً على الإطلاق بالبدائل الأقرب له، أي البلاتينيوم. ولا تؤثر التغيرات في مستوى الإنتاج الصناعي العالمي سوى تأثير طفيف على أسعار المعادن النفيسة، حتى في حالة البلاديوم والبلاتينيوم (الجدول ١-ت خ-٥).

وقد اختلفت العلاقة بين المعادن النفيسة والتضخم عبر التاريخ حسب النظام النقدي المطبق. ففي النظم القديمة القائمة على المعادن، حيث كان يتم ربط العملات بالمعادن، كنظام بريتون وودز، صاحب ارتفاع الأسعار انخفاض في السعر الحقيقي للمعادن (الشكل البياني ١-ت خ-٦). غير أن العكس صحيح في نظم نقود الثقة الحالية.

^٨ يحتفظ صندوق جي إل دي الاستثماري المتداول بالبورصة ٢٠٪ من مجموع الأرصدة الموزعة بين المخازن حول العالم. وتعتبر الخردة من مصادر العرض المهمة الأخرى التي تتأثر بالأسعار، وهي تمثل في حالة الذهب حوالي نصف إنتاج المناجم.

^٩ أدى قيام البنك المركزي بتعليق مبيعات الذهب في سبتمبر ١٩٩٩ إلى ارتفاع سعر الذهب بنسبة ٢٥٪ خلال شهر واحد. وتم إبرام ثلاث اتفاقيات أخرى منذ ذلك الحين في ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٤ تضع حدوداً قصوى لكميات الذهب التي يمكن للموقعين بيعها في أي سنة.

الشكل البياني ١-ت خ-٣: الأهمية الاقتصادية الكلية للمعادن النفيسة (٧)



المصادر: نظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي؛ ومؤسسة S&P Global Market Intelligence؛ ومؤسسة Thomson Reuters Datastream؛ وقاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية لدى منظمة الأمم المتحدة، والمسح الجيولوجي الأمريكي؛ ومؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستند التسميات إلى رموز البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية للتوحيد القياسي.

الجدول ١- ت خ-٣: الندرة النسبية (نسب الإنتاج)

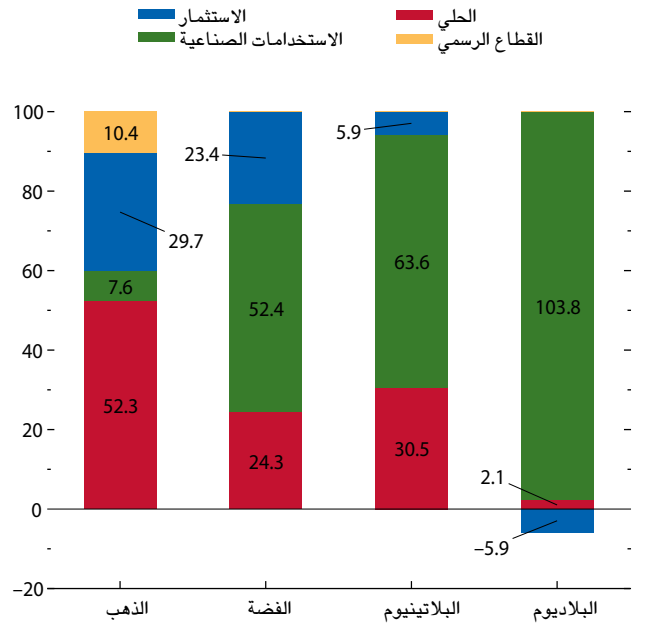
طفرة إنتاج الفضة الأمريكية		القرن التاسع عشر		القرن الثامن عشر		القرن السابع عشر		القرن السادس عشر		أوائل العقد السادس عشر	
٢٠١٨-٢٠١٥	٢٠١٤-٢٠١٠	٢٠٠٩-٢٠٠٥	٢٠٠٤-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٥	١٩٩١-١٩٨٧	١٩٨٠-١٩٧٥	١٩٧٠-١٩٦٥	١٩٦٠-١٩٥٥	١٩٥٠-١٩٤٥	١٩٤٠-١٩٣٥	١٩٣٠-١٩٢٥
٢٦,٧٧٥	٢٤,٩٢٠	٢١,١٢٠	١٩,٢٨٠	١٦,٢٦٠	١٠,٦٥٥	٢,٢٢٣	٥٧٠	٣٧٣	٢٣٣	٤٧	٤٧
١٤٤	١٣٢	١٠٠	١٠٢	١٠٤	١٠٢	١١,٩	٣٠,٠	٤٠,٨	٣٢,٧	٨,١	٨,١
١٢٤	١٢٦	١٠٤	١٠٥	١١٩	١٠٢	١١,٩	٣٠,٠	٤٠,٨	٣٢,٧	٨,١	٨,١
٨,٥	٩,١	٨,٨	٧,٦	٧,٠	١٠,٢	١١,٩	٣٠,٠	٤٠,٨	٣٢,٧	٨,١	٨,١
٠,٠٠١٣	٠,٠٠١٥	٠,٠٠١٤	٠,٠٠١٤	٠,٠٠١٤	٠,٠٠١٤	١١,٩	٣٠,٠	٤٠,٨	٣٢,٧	٨,١	٨,١
٧٥,٤	٥٦,٩	٥٧,٩	٦٤,٢	٦٤,٨	٣٥,٧	١٩,٢	١٥,٠	١٣,٥	١١,٣	١١,٠	١١,٠

المصادر: دراسة (2006) Broadberry and Gupta؛ والمسح الجيولوجي الأمريكي؛ ودراسة (1976) Vilar؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: نسب الإنتاج التاريخية هي متوسطات القرون.

كبيرة من البلدان خلال الفترة ١٩٧٨ - ٢٠١٩^{١٠} عن ١، ولكنها تقترب من ١ مع زيادة الفترة الزمنية، لا سيما في حالة الذهب والفضة (الجدول ١- ت خ-٤). غير أن درجة مطابقة نموذج الانحدار عادة ما تكون منخفضة، وتتفاوت معاملات بيتا تفاوتاً كبيراً عبر البلدان (راجع الجدول ١- ت خ-١ في الملحق المتاح عبر شبكة الإنترنت)، مما يشير إلى أن المعادن النفيسة، بما فيها الذهب والفضة، ليست أداة موثوقة وقوية للتحوط من التضخم^{١١}. ولكن هذه النتيجة ليست مثيرة للدهشة نظراً لزيادة تقلبات أسعار المعادن النفيسة بدرجة كبيرة عقب انتهاء اتفاقات بريتون وودز، وهو ما ينطبق على الذهب أيضاً. ولكن هذه النتيجة تشير أيضاً إلى أن أسعار الذهب بلغت ذروتها في ١٩٨٠ و ٢٠١٢، وهما فترتان شهدتا مخاوف، مبررة أو غير مبررة، من انتشار موجة عالمية من ارتفاع التضخم^{١٢}. وتستلزم هذه الملحوظة اختبار كفاءة المعادن النفيسة في التحوط ضد أحداث طرف المنحنى، مثل

وتقترح دراسة Bekaert and Wang (2010) اختبار كفاءة أصل ما في التحوط من التضخم من خلال تقدير انحدار عائده الاسمي على التضخم، فإذا كان ميل الانحدار (معامل بيتا للتضخم) يساوي ١، فإن الأصل يعد في هذه الحالة أداة جيدة للتحوط من التضخم. وتقل متوسطات معاملات بيتا لتضخم المعادن النفيسة المحسوبة شهرياً عبر مجموعة

الشكل البياني ١- ت خ-٤: نسب الطلب الكلي (%)

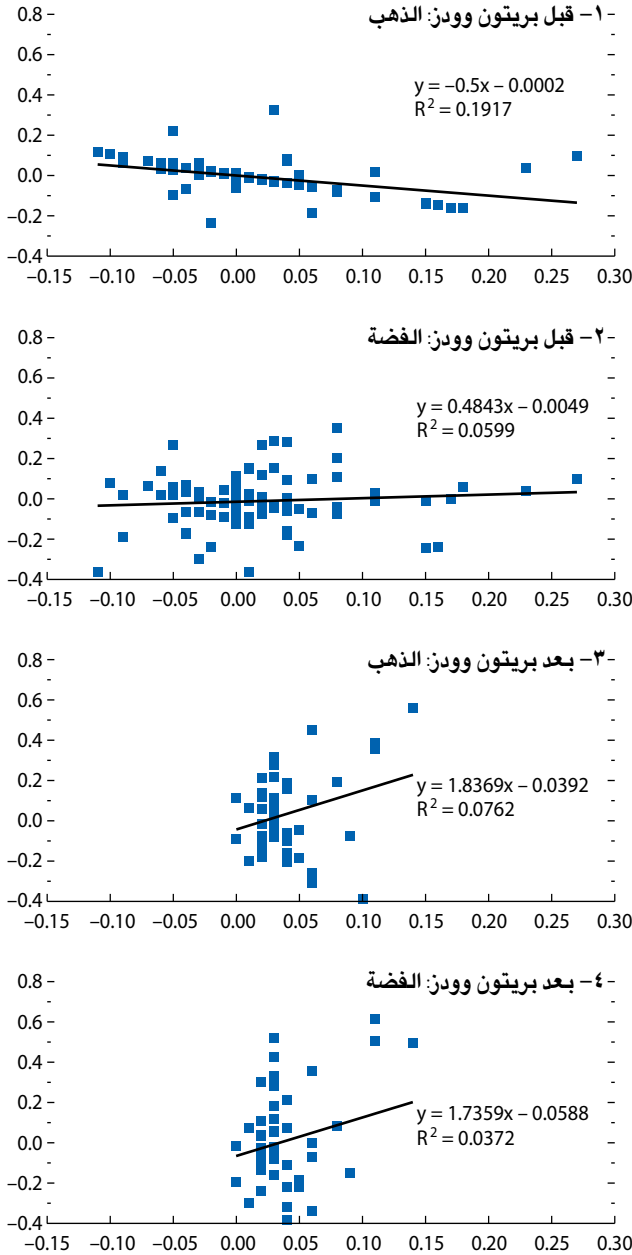


^{١٠} حسب الأمر التنفيذي رقم ٦١٠٢ الصادر عام ١٩٣٣، يحظر اكتناز العملات الذهبية وسبائك الذهب وشهادات الذهب في الولايات المتحدة القارية. وتم إلغاء القيود المفروضة على الملكية الخاصة للذهب في الولايات المتحدة عام ١٩٧٤، مما أدى إلى استئناف تداول سبائك الذهب في أسواق السلع الحاضرة والعقود المستقبلية عام ١٩٧٥. ^{١١} تم التوصل إلى نتيجة مماثلة عند اختبار وجود جذر الوحدة في السعر الحقيقي للمعادن النفيسة خلال فترة زمنية طويلة. ومعظم الاختبارات غير قاطعة، مما يشير إلى أن المعادن النفيسة ليس لها دور واضح في التحوط من التضخم. ففي واقع الأمر، بالرغم من أن العوائد الحقيقية طويلة الأجل قريبة من الصفر، يمكن أن تستمر تقلبات الأسعار الحقيقية للمعادن النفيسة لفترات طويلة، لا سيما بالعملة المحلية. ^{١٢} في أوائل عام ١٩٨٠، بلغ معدل تضخم أسعار المستهلكين الأمريكي ذروته، حيث وصل إلى ١٥٪ تقريباً. وبحلول عام ٢٠١٢، لجأت بنوك مركزية عديدة حول العالم إلى التيسير الكمي، وتضاعف حجم الميزانية العمومية لبنك الاحتياطي الفيدرالي، بينما ارتفع تضخم أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٤٪ تقريباً في العام السابق. وتشير دراسة Bekaert and Wang 2010 إلى أن «الأزمة الأخيرة جعلت المهتمين بمتابعة الأسواق والاقتصاديين يتساءلون عما إذا كان التضخم سيظل يواجه القبيح مجدداً في الأعوام القادمة. وقامت البنوك المركزية عبر مختلف أنحاء العالم بضخ كميات هائلة من السيولة في النظام المالي، وارتفعت مستويات الدين العام في جميع البلدان، وليس من الصعب أن نتخيل أن الضغوط التضخمية قد تعاود الظهور بقوة بمجرد تعافي الاقتصاد». ولكن المخاوف ربما كانت مبالغ فيها في هاتين الفترتين نظراً لتراجع التضخم في السنوات اللاحقة (في معظم الاقتصادات المتقدمة).

المصادر: مسح الفضة العالمي لعام ٢٠١٨؛ وتقرير أسواق معادن مجموعة البلاتينيوم "PGM Market Report"؛ ومجلس الذهب العالمي. ملحوظة: يتضمن الاستثمار العملات المعدنية والسبائك والتغيرات في مخزونات الصناديق الاستثمارية المتداولة في البورصة. وبالنسبة للفضة، تتضمن الحلي أدوات وأواني المائدة المصنوعة من الفضة. وبالنسبة للبلايتينيوم والبلاديوم، تتضمن الاستخدامات الصناعية الحفازات الذاتية. متوسطات ٢٠١٥-٢٠١٧.

تقرير خاص: التطورات والتنبؤات في أسواق السلع الأولية

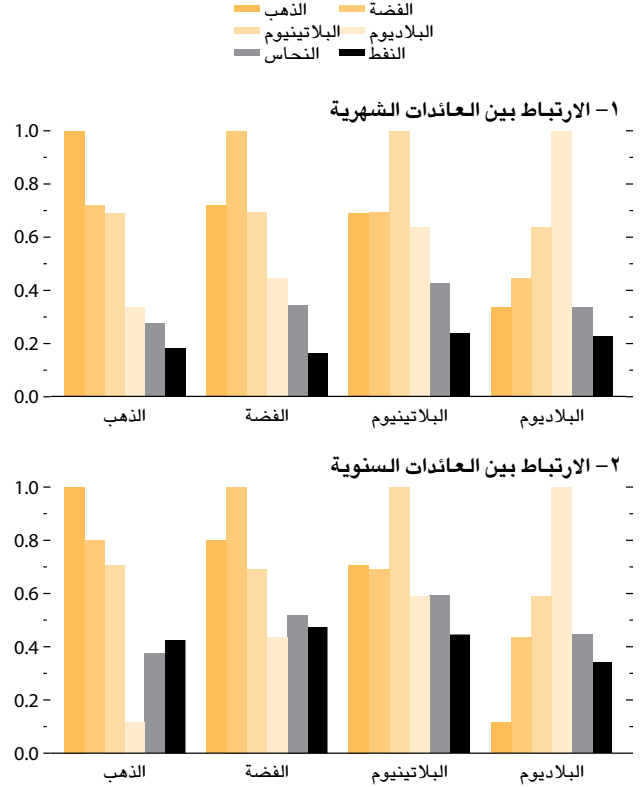
الشكل البياني ١-ت خ-٦: المعادن النفيسة مقابل تضخم مؤشر أسعار المستهلكين



المصادر: موقع Measuringworth.com، وبنك الاحتياطي الفيدرالي في مينيابوليس، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يشير تقدير انحدار التغير في سعر الذهب (الفضة) الحقيقي السنوي على تضخم مؤشر أسعار المستهلكين إلى معامل سالب قبل سنة ١٩٧٣ ومعامل موجب بعدها.

فإن عدم اليقين بشأن التضخم يؤثر تأثيرا إيجابيا طفيفا على البلاتينيوم والبلاديوم، دون أن يكون له أي تأثير على النحاس. وتجدر الإشارة إلى أنه نظرا لصدور الفواتير بالدولار، فإن ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي له تأثير سلبي قوي مماثل

الشكل البياني ١-ت خ-٥: الارتباط: المعادن النفيسة والنحاس والتنفط



المصادر: نظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تغطي عينة كل من الذهب والفضة والنحاس والنفط الفترة من الشهر الأول من عام ١٩٧٠ إلى الشهر الخامس من عام ٢٠١٩. وتبدأ عينة البلاتينيوم في عام ١٩٧٦، بينما تبدأ عينة البلاديوم في عام ١٩٨٧.

انهيار النظم الكبرى القائمة على نقود الثقة — وهي مهمة صعبة نظرا لأن هذا الحدث لم يقع مطلقا من قبل. وتتمثل وسيلة بديلة أكثر دقة في تقدير انحدار أسعار المعادن النفيسة على مقياس لمخاطر التضخم (مثل تقلبات التضخم في السابق أو تشتت تنبؤات التضخم) ومجموعة من المتغيرات الضابطة (الجدول ١-ت خ-٥). وتؤيد نتائج التحليل فكرة تأثير أسعار المعادن النفيسة بمخاوف التضخم. ويستخدم التحليل بيانات شهرية بدءا من ١٩٧٨، مع استبعاد تأثير سعر الصرف (وهو محدد مهم عادة) وعائدات الخزنة (مؤشر بديل لتكلفة الحفظ)، والعودة إلى المتوسط، ومستويات التضخم المتوقعة والمفاجئة. وعادة ما يؤدي ارتفاع درجة عدم اليقين بشأن التضخم بمقدار انحراف معياري واحد خلال شهر إلى زيادة أسعار الذهب بنسبة ٠,٨٪ والفضة بنسبة ١,٦٪. ويمكن أن يفسر تراجع عدم اليقين بشأن التضخم نصف الانخفاض الملاحظ في سعر الذهب خلال التسعينات وثلث ارتفاع الأسعار عقب ٢٠٠٨. وعلى العكس،

الجدول ١-ت خ-٤: معاملات بيتا لمتوسط التضخم العالمي

النطاق الزمني	الذهب	الفضة	البلاتينيوم	البلاديوم
شهر	٠,٤٢	٠,٤٨	٠,٤٤	٠,٤٠
٦ أشهر	٠,٧٧	٠,٨١	٠,٧٧	٠,٦٦
١٢ شهرا	٠,٩٠	٠,٨٩	٠,٨٢	٠,٦١
٥ سنوات	١,٠٥	١,٠٥	٠,٨٩	٠,٧٢

المصادر: الإحصاءات المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، ونظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي، ودراسة (Newey and West (1987): وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يقصد بمعاملات بيتا المتوسطات المرجحة عبر جميع البلدان (الوزن الترجيحي = معكوس الأخطاء المعيارية حسب دراسة (Newey-West). وبالنسبة لكل بلد، تحسب معاملات بيتا على أساس الانحدارات بين الفروق اللوغاريتمية في الأسعار الاسمية للمعادن النفيسة بالعملة المحلية خلال شهر و٦ أشهر و١٢ شهرا و٥ سنوات والتضخم خلال نفس النطاق الزمني.

بالتغيرات في أسعار الأسهم. ويوضح الجدول ١-ت خ-٦ أن عوائد الذهب وعوائد الفضة (ولكن بدرجة أقل) لا يوجد ارتباط بينهما خلال الأيام التي تشهد زيادة في تقلبات سوق الأسهم: فقد صاحب أكبر ٣٠ طفرة في سوق الأسهم استقرار في أسعار الذهب في المتوسط، بينما صاحب أكبر ٣٠ انخفاض في أسواق الأسهم ارتفاع طفيف في أسعار الذهب في المتوسط (لا يزال متوسط رد الفعل غير مؤكد بدرجة كبيرة). وتعد صفة الملاذ الآمن — وهي من أبرز صفات الذهب، كما تتصف بها الفضة أيضا ولكن بدرجة أقل، بينما تنتفي تماما عن البلاتينيوم وعن البلاديوم خصوصا — صفة يشترك فيها أيضا الدولار الأمريكي وأذون الخزانة، وهما من الأصول التي عادة ما تعتبر ملاذ آمن. غير أن هذه الصفة لا

على جميع المعادن التي تم اختبارها، بما في ذلك النحاس. والأهم من ذلك أن قيمة المعامل تتجاوز ١، مما يشير إلى أن أسعار المعادن شديدة التأثر بالدولار الأمريكي.^{١٣} واعتبرت المعادن النفيسة من الأصول الآمنة أثناء وقوع أحداث طرف المنحنى في القطاع النقدي، والتغيرات الحادة في حالة عدم اليقين بشأن الاقتصاد والسياسات مقيسة

^{١٣} تتناول دراسة (Capie, Mills, and Wood (2005) ودراسة Sjaas-tad (2008) كفاءة الذهب كأداة تحوط ضد التغيرات في قيمة الدولار الأمريكي، وتوصلتا إلى وجود ارتباط عكسي بين أسعار صرف الدولار وأسعار الذهب. وتم التوصل للنتيجة نفسها في حالة أسعار النفط (دراسة (Kilian and Zhou 2019).

الجدول ١-ت خ-٥: محددات العائد الشهري على المعادن الثمينة

(١) الذهب	(٢) الفضة	(٣) البلاتينيوم	(٤) البلاديوم	(٥) النحاس
٠,٠٩٥	٠,٠١٨-	٠,٤٨٧	١,٠٤٩	١,٩٩٣
(٠,٢٦)	(٠,٠٣)	(٠,٩٤)	(١,٤٣)	(٣,٧٩)
*٢,٥٨٢	٢,٦٩٠	*٣,١١٧	٠,٤٠٧	١,٢٩٧
(٢,٢٤)	(١,٣٢)	(٢,٤١)	(٠,٢٢)	(١,٠٦)
٠,٤٠٦	٠,٠٨٦-	٠,١٢٨-	**٢,٢٣٥-	٠,٠٦٢-
(٠,٨٦)	(٠,١٠)	(٠,٢٤)	(٣,٢٩)	(٠,١٥)
٠,٠٠١-	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	*٠,٠٠٢٩٢	٠,٠٣٧١
(٠,٧٤)	(١,١٤)	(١,٥٩)	(٢,٠١)	(٣,٩٨)
١٧,٢١٠-	٥,٨٨٥	٠,٠٦١	*٦,٠٠٤	٥,٦٤٠-
(١,٨٧)	(٠,٣١)	(٠,٠١)	(٢,١٥)	(٠,٧٤)
١٢,٣٣٠	١٠,٧٦٠-	٢,٦٨١-	٥٣,١٧٠-	٤,١٠١
(١,٣٤)	(٠,٥٩)	(٠,٣٢)	(١,٨٦)	(٠,٥٢)
**٠,١٦٣-	**٠,٠٣٤١-	**٠,٠٢٨٦-	٠,٠١٢-	٠,٠١٣-
(٣,٣١)	(٣,٤٣)	(٣,٠٦)	(١,٢٤)	(١,٦٩)
**١,٢١٩-	**١,٤٣٧-	**١,٤٥٦-	٠,٥٦١-	**١,٣٦٥-
(٦,٩٣)	(٤,١٧)	(٦,١٩)	(١,٦٨)	(٤,٩٩)
*٠,٩٠٩	*٢,٣٧٢	٠,٨٢١	١,٣٢٧	٠,٢٥٤
(٢,٣٤)	(٢,٨)	(١,٥٥)	(١,٦٢)	(٠,٥٧)
**٠,٢٩٣	**٠,٠٧٩٢-	**٠,٠٦٥٤	*٠,٠٤٥٦	٠,٠٤٩
(٢,٦٢)	(٣,٢٨)	(٣,٢٢)	(٢,٠٢)	(١,٨٥)
شهر ١، ١٩٨٠	شهر ١، ١٩٨٠	شهر ١، ١٩٨٠	شهر ٢، ١٩٨٧	شهر ١، ١٩٨٠
شهر ١٢، ٢٠١٨	شهر ١٢، ٢٠١٨	شهر ١٢، ٢٠١٨	شهر ١٢، ٢٠١٨	شهر ١٢، ٢٠١٨
٠,١٨	٠,١٥	٠,٢١	٠,١٥	٠,٢٦

المصادر: التنبؤات الصادرة عن مؤسسة Consensus Economics؛ ونظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي؛ مؤسسة Thomson Reuters Datastream؛ ومسح المستهلكين الصادر عن جامعة ميشيغان؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تظهر قيمة المتغيرات بالمقياس اللوغاريتمي، وقيمة الإنتاج الصناعي وسعر النفط بالفروق اللوغاريتمي. السعر الحقيقي المتأخر للمعادن النفيسة = السعر الحقيقي للمتغير التابع بالدولار الأمريكي. سعر الصرف = سعر الصرف المتعامد على المتغيرات المستقلة الأخرى باستخدام سعر الصرف الفعلي الاسمي. تقلبات التضخم = الانحراف المعياري للتضخم المتحرك لست وثلاثين شهرا. تظهر إحصائيات أ بين أقواس.
***p < 0.001, **p < 0.01, *p < 0.05

تقرير خاص: التطورات والتنبؤات في أسواق السلع الأولية

الجدول ١-ت خ-٦: عائدات الأصول المصاحبة لأكبر تغيرات ليوم واحد في مؤشر ستاندرد أند بورز (التغير %)

مؤشر ستاندرد أند بورز ٥٠٠	الذهب	الفضة	البلاتينيوم	البلاديوم	الدولار الأمريكي	عائد عشر سنوات	المعادن	البيبتكوين
٥,٣	٠,٠	٠,٢-	٠,١	٠,٧	٠,٣-	٤,٩	٠,٥	١,٢
(٤,٣,٥,٥)	(١,١,١-)	(٢,٥,٠,٩-)	(١,٢,١,٦-)	(١,٢,٣,٧-)	(٠,٨,٠,٣-)	(٢,٩,١١,٢-)	(١,٧,٢,٣-)	(١,٢,١,٧-)
٤,٧	٠,٤-	٠,٦-	٠,٢	٠,٣	٠,٢-	٥,٣	٠,٤	٠,٩
(٣,٨,٤,٩)	(١,٣,٠,٧-)	(٢,٥,٠,٦-)	(٠,٩,١,٧-)	(١,٥,٢,٢-)	(٠,٦,٠,٥-)	(٢,٥,١٢,٨-)	(١,٤,٢,١-)	(٠,٨,٢,٥-)
٣,٩	٠,٣-	٠,٤-	٠,٣	٠,٣	٠,١-	٥,٦	٠,٦	٠,٠
(٣,١,٤,٢)	(٠,٧,٠,٥-)	(١,٦,٠,٧-)	(٠,٧,١,٥-)	(٠,٨,١,٤-)	(٠,٦,٠,٥-)	(٠,٩,١٢,٢-)	(٠,٤,١,٨-)	(٣,٩,٠,٩-)
٦,٠-	٠,٦	٠,٢	٠,٥-	٠,٩-	٠,٣	٩,٢-	٢,٧-	٠,٣-
(٤,٨,٦,٩-)	(٠,٨,١,٨-)	(٠,٤,٠,٧-)	(١,٥,٠,٩-)	(٢,١,٣-)	(٠,٢,٠,٨-)	(٣,٠,١٧,٧-)	(١,٨,٠,٤-)	(٢,٥,٤,١-)
٥,٢-	٠,٥	٠,١	٠,٤-	١,٠-	٠,١	٩,١-	٢,٠-	٢,٦-
(٣,٩,٦-)	(٠,٨,١,٨-)	(٠,٦,٠,٦-)	(١,٦,١,١-)	(٢,٢,٠,٩-)	(٠,٥,٠,٨-)	(٣,٤,٠,١٤,٢-)	(٠,٤,٠,٣,٨-)	(٤,٣,٤,٢-)
٤,٢-	٠,٣	٠,٠	٠,٤-	٠,٩-	٠,١	٧,٥-	١,٥-	١,٤-
(٣,١,٤,٦-)	(٠,٦,١,٢-)	(١,١,١-)	(١,٤,١,١-)	(٢,١,٠,٨-)	(٠,٥,٠,٧-)	(٣,٦,٠,١١,٧-)	(٠,١,٠,٢,٧-)	(٤,٣,٧-)

المصدر: مؤسسة Thomson Reuters Datastream؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تمثل الأرقام عائدات الأصول (التغير %) المصاحبة لأكبر تغيرات في مؤشر ستاندرد أند بورز ٥٠٠. فعلى سبيل المثال، يشير أكبر ٣٠ وأقل ٣٠ إلى متوسط التغير بالنسبة المئوية لأكبر ٣٠ ارتفاع وانخفاض لمدة يوم واحد في مؤشر ستاندرد أند بورز ٥٠٠ على الترتيب. وتستند بيانات جميع عائدات الأصول إلى مؤشر ستاندرد أند بورز ٥٠٠. وعائد ١٠ سنوات هو الفرق اليومي بالنقاط المئوية في العائد على السندات ذات أجل ١٠ سنوات. وبالنسبة لجميع المؤشرات الأخرى، البيانات هي معدلات النمو اليومية. وبالنسبة للبيبتكوين، تبدأ الفترة الزمنية في ١٨ أغسطس ٢٠١١ وتنتهي في ١٩ أغسطس ٢٠١٩. والمعادن هي مؤشر صندوق النقد الدولي للمعادن الأساسية. وبالنسبة لجميع المؤشرات الأخرى، تبدأ الفترة الزمنية في ١ يناير ١٩٩٨ وتنتهي في ١٩ أغسطس ٢٠١٩. وتم تعديل الأرقام الخاصة بالبيبتكوين من خلال ضربها بنسبة تحركات مؤشر ستاندرد أند بورز ٥٠٠ خلال الفترات الزمنية المذكورة. والبيانات بين الأقواس هي نصف المدى الربيعي.

مهمة، لا سيما البلاتينيوم والبلاديوم — بالرغم من أن النشاط العالمي لا يؤثر على أسعارها إلا بدرجة محدودة. ويمكن استخدام الذهب والفضة كأداة للتحوط من مخاطر التضخم، ولكن ينبغي عدم إلقاء أهمية مبالغ فيها لهذه الصفة، لا سيما في حالة التغيرات المحدودة في معدلات التضخم. ونظرا للدور التاريخي للذهب والفضة في النظم النقدية وقوتها الشرائية المستقرة، يبدو أن قيمتهما قد ارتفعت أحيانا بسبب مخاوف (غير منطقية ربما) من انهيار النظم الكبرى القائمة على نقود الثقة. وكانت صفة الملاذ الآمن التي تتسم بها المعادن النفيسة أكثر وضوحا ربما أثناء بعض صدمات الاقتصاد والسياسات الكبرى (وليس جميعها) المقيسة بتقلبات أسواق الأسهم والتي دفعت المستثمرين إما إلى البحث عن الملاذ الآمن أو الخروج منه — ويعد الذهب من أبرز الأصول الآمنة، على غرار أذون الخزنة الأمريكية. ولا يبدو حتى الآن أن الأصول المشفرة تشترك في هذه الصفة.

تتوافر في المعادن الأساسية الأخرى. وأخيرا، فإن العملات المشفرة، التي توجد أوجه تشابه بينها وبين الذهب والفضة، لا تبدو ملاذاً آمناً أثناء هبوط أسواق الأسهم^{١٥}. كذلك فإن العملات المشفرة ليست لها قيمة في حد ذاتها، على عكس الذهب والفضة.

النتائج المستخلصة

تكتسب المعادن النفيسة أهمية كلية كبيرة (في بعض البلدان منخفضة الدخل خصوصاً) ولها استخدامات صناعية

^{١٤} تحسب أسعار العملات المشفرة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٩. وتستخدم عملة بيتكوين كمتغير بديل لها.
^{١٥} يعد عرض بعض العملات المشفرة محدوداً، على غرار الذهب والفضة. ويفضل المستخدمون والمستثمرون العملات المشفرة أيضاً بسبب طبيعتها اللامركزية وسريتها.

الإطار ١-ت خ-١: آخر التطورات بشأن انبعاثات الكربون العالمية

ويمكن تفكيك مكونات مجموع الانبعاثات E كحاصل ضرب كثافة الكربون c (انبعاثات الكربون لكل وحدة طاقة)، وكثافة الطاقة e (الطاقة لكل وحدة من وحدات إجمالي الناتج المحلي)، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي y ، والسكان P (دراسة Kaya and Yokobori 1997):

$$E = \frac{E}{Energy} * \frac{Energy}{GDP} * \frac{GDP}{P} = c * e * y * P.$$

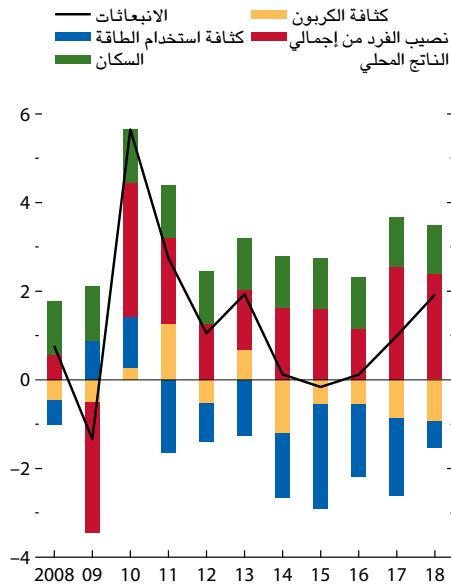
وتعد مساهمة نمو الدخل في نمو الانبعاثات الكربونية أكبر في المتوسط وأكثر دورية مقارنة بمساهمة النمو السكاني (الشكل البياني ١-ت خ-١). ودائماً ما ساعد التراجع المستمر في كثافة الطاقة على الحد من نمو الانبعاثات، ولكن مساهمته انخفضت عام ٢٠١٨، ربما بسبب التحسن الدوري في مستويات الإنتاج الصناعي العالمية. وفي عام ٢٠١٨، كانت جهود الحد من انبعاثات الكربون القوة الأهم التي ساهمت في تخفيف حدة الانبعاثات، حيث تم اتخاذ خطوات بطيئة لحل الرياح والطاقة الشمسية والغاز الطبيعي محل الفحم الذي يعد الاختيار الأول كمصدر للطاقة في قطاعات إنتاج الكهرباء في جميع البلدان الكبرى من حيث حجم انبعاثات الكربون.

يتعين الحد من الانبعاثات الكربونية لإبطاء وتيرة تغير المناخ. ولكن كيف تغيرت طبيعة الانبعاثات خلال العقد الماضي؟ وما البلدان التي تقود هذا التغيير؟ وبالرغم من ثبات مستوى الانبعاثات الكربونية العالمية بين ٢٠١٤ و٢٠١٦، ارتفع مجدداً إلى مستويات مثيرة للقلق في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ (الشكل البياني ١-ت خ-١).

وكانت الصين هي المحرك الرئيسي وراء نمو الانبعاثات منذ بداية القرن الجاري، ولكن تأثيرها تراجع في السنوات الأخيرة مع تسارع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية. ولكن الهند وأسواق صاعدة أخرى تسهم جزئياً في سد هذه الفجوة. وفي عام ٢٠١٨، تراجع الانبعاثات في جميع اقتصادات مجموعة السبعة والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن ازادت انبعاثاتها مجدداً بسبب انتعاش الإنتاج الصناعي وسوء الأحوال الجوية (راجع BP 2019).

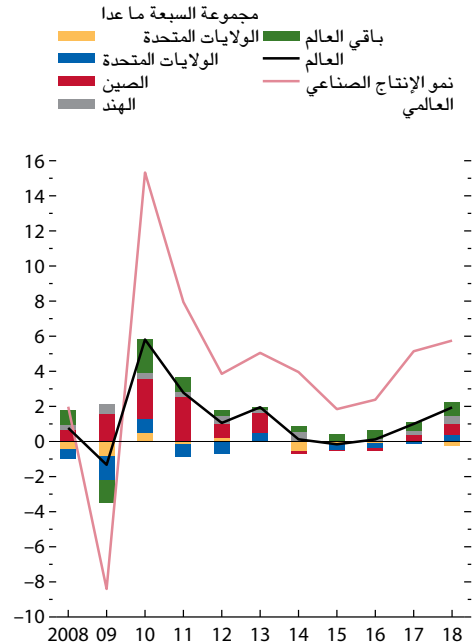
مؤلفو هذا الإطار هم كريستيان بوغمانز وأكيكو ماتسوموتو وأندريا بيسكاتوري.

الشكل البياني ١-ت خ-١: المساهمة في الانبعاثات العالمية، حسب المصدر (التغير %)



المصادر: شركة بريتيش بتروليوم؛ والوكالة الدولية للطاقة؛ ومؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١-ت خ-١: المساهمة الجغرافية في الانبعاثات العالمية، حسب الموقع (التغير %)



المصادر: شركة بريتيش بتروليوم؛ والوكالة الدولية للطاقة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

جدول المرفق ١-١-١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البلد	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين ^١			رصيد الحساب الجاري ^٢			البطالة ^٣		
	توقعات			توقعات			توقعات			توقعات		
	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
أوروبا	١,٨	١,٤	٢,٣	٣,٣	٣,٢	٢,٨	٢,٥	٢,٢	٢,٥	٢,٢	٢,٥	٢,٥
أوروبا المتقدمة	١,٥	١,٢	١,٩	١,٥	١,٤	١,٥	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤
منطقة اليورو ^٤	١,٤	١,٢	١,٨	١,٤	١,٢	١,٤	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢
ألمانيا	١,٢	٠,٥	١,٥	١,٢	١,٥	١,٧	١,٥	١,٥	١,٣	١,٢	١,٣	١,٣
فرنسا	١,٣	١,٢	١,٧	١,٣	١,٢	١,٣	١,٢	١,٢	١,٣	١,٢	١,٣	١,٣
إيطاليا	٠,٥	٠,٠	٠,٩	٠,٥	٠,٧	١,٠	٠,٧	٠,٧	٠,٩	٠,٩	١,٠	١,٠
إسبانيا	١,٨	٢,٢	٢,٦	١,٧	٠,٧	١,٠	٠,٧	٠,٩	١,٠	٠,٩	١,٠	١,٠
هولندا	١,٦	١,٨	٢,٦	١,٦	٢,٥	١,٦	٢,٥	١,٦	١,٦	١,٨	٢,٦	٢,٦
بلجيكا	١,٣	١,٢	١,٤	٢,٣	١,٥	١,٣	١,٥	١,٣	١,٣	١,٢	١,٣	١,٣
النمسا	١,٧	١,٦	٢,٧	١,٧	١,٥	١,٩	١,٥	١,٦	١,٨	١,٦	٢,٣	٢,٣
أيرلندا	٣,٥	٤,٣	٨,٣	٠,٧	١,٢	١,٥	١,٢	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
البرتغال	١,٦	١,٩	٢,٤	١,٢	٠,٩	١,٢	٠,٩	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧
اليونان	٢,٢	٢,٠	١,٩	٠,٨	٠,٦	٠,٩	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦
فنلندا	١,٥	١,٢	١,٧	١,٢	١,٢	١,٣	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢
الجمهورية السلوفاكية	٢,٧	٢,٦	٤,١	٢,٥	٢,٦	٢,١	٢,٦	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦
ليتوانيا	٢,٧	٣,٤	٣,٥	٢,٥	٢,٣	٢,٢	٢,٣	٢,٢	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣
سلوفينيا	٢,٩	٢,٩	٤,١	١,٧	١,٨	١,٩	١,٨	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧
لكسمبرغ	٢,٨	٢,٦	٢,٦	٢,٠	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧
لاتفيا	٢,٨	٢,٨	٤,٨	٢,٦	٣,٠	٢,٦	٣,٠	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦
إستونيا	٢,٩	٣,٢	٤,٨	٣,٤	٢,٥	٢,٤	٢,٥	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤
قبرص	٢,٩	٣,١	٣,٩	٠,٨	٠,٧	١,٦	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧
مالطا	٤,٣	٥,١	٦,٨	١,٧	١,٧	١,٨	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧
المملكة المتحدة	١,٤	١,٢	١,٤	٢,٥	١,٨	١,٩	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨
سويسرا	١,٣	٠,٨	٢,٨	٠,٩	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦
السويد	١,٥	٠,٩	٢,٣	٢,٠	١,٧	١,٥	١,٧	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥
الجمهورية التشيكية	٢,٦	٢,٥	٣,٠	٢,٢	٢,٦	٢,٣	٢,٦	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢
النرويج	٢,٤	١,٩	١,٣	٢,٨	٢,٣	١,٩	٢,٣	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩
الدانمرك	١,٩	١,٧	١,٥	٠,٧	١,٣	١,٥	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣
آيسلندا	١,٦	٠,٨	٤,٨	٢,٧	٢,٨	٢,٥	٢,٨	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧
سان مارينو	٠,٧	٠,٨	١,١	١,٥	١,٣	١,٥	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣
أوروبا الصاعدة والنامية ^٦	٢,٥	١,٨	٣,١	٦,٢	٦,٨	٥,٦	٦,٨	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٢
روسيا	١,٩	١,١	٢,٣	٢,٩	٤,٧	٣,٥	٤,٧	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩
تركيا	٣,٠	٠,٢	٢,٨	١٦,٣	١٥,٧	١٢,٦	١٥,٧	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣
بولندا	٣,١	٤,٠	٥,١	١,٦	٢,٤	٣,٥	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤
رومانيا	٣,٥	٤,٠	٤,١	٤,٦	٤,٢	٣,٣	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢
أوكرانيا ^٧	٣,٠	٣,٠	٣,٣	١٠,٩	٨,٧	٥,٩	٨,٧	١٠,٩	١٠,٩	١٠,٩	١٠,٩	١٠,٩
هنغاريا	٣,٣	٤,٦	٤,٩	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤
بيلاروس	٠,٣	١,٥	٣,٠	٤,٩	٥,٤	٤,٨	٥,٤	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨
بلغاريا ^٥	٣,٢	٣,٧	٣,١	٢,٦	٢,٥	٢,٣	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦
صربيا	٤,٠	٤,٣	٤,٣	٤,٠	٢,٢	١,٩	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢
كرواتيا	٢,٧	٣,٠	٢,٦	١,٥	١,٠	١,٢	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يرجى مراجعة الجدول «او» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يرجى مراجعة الجدولين ألف ٦ وألف ٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر. ^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ تم تصحيح مركز الحساب الجاري لإبلاغ أوجه التفاوت في المعاملات بين بلدان المنطقة.

^٥ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ما عدا في حالة سلوفينيا.

^٦ تشمل ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو ومولدوفا والجيل الأسود ومقدونيا الشمالية.

^٧ راجع الملحوظات القطرية لأوكرانيا في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

جدول المرفق ١-١-٢: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين
ورصيد الحساب الجاري والبطالة
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة ^٣	رصيد الحساب الجاري ^٢						أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي		
	توقعات			توقعات			توقعات			توقعات		
	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
...	١,٣	١,٥	١,٣	٢,٦	٢,٤	٢,٤	٥,١	٥,٠	٥,٥	آسيا
٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٦	٣,٩	٤,٠	١,٣	١,٠	١,٣	١,٣	١,٣	١,٨	آسيا المتقدمة
٢,٤	٢,٤	٢,٤	٣,٣	٣,٣	٣,٥	١,٣	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٩	٠,٨	اليابان
٤,٢	٤,٠	٣,٨	٢,٩	٣,٢	٤,٤	٠,٩	٠,٥	١,٥	٢,٢	٢,٠	٢,٧	كوريا
٥,١	٥,١	٥,٣	١,٧-	٠,٣-	٢,١-	١,٨	١,٦	٢,٠	٢,٣	١,٧	٢,٧	أستراليا
٣,٨	٣,٨	٣,٧	١٠,٨	١١,٤	١٢,٢	١,١	٠,٨	١,٥	١,٩	٢,٠	٢,٦	مقاطعة تايوان الصينية
٢,٢	٢,٢	٢,١	١٦,٦	١٦,٥	١٧,٩	١,٠	٠,٧	٠,٤	١,٠	٠,٥	٣,١	سنغافورة
٣,٠	٢,٩	٢,٨	٥,١	٥,٥	٤,٣	٢,٦	٣,٠	٢,٤	١,٥	٠,٣	٣,٠	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
٤,٥	٤,٣	٤,٣	٤,٣-	٤,١-	٣,٨-	١,٩	١,٤	١,٦	٢,٧	٢,٥	٢,٨	نيوزيلندا
١,٨	١,٨	١,٨	٣٥,٢	٣٥,٧	٣٥,٢	٢,٧	٢,٤	٣,٠	١,١-	١,٣-	٤,٧	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة
...	٠,٢	٠,٤	٠,١-	٣,٥	٢,٧	٢,٦	٦,٠	٥,٩	٦,٤	آسيا الصاعدة والنامية
٣,٨	٣,٨	٣,٨	٠,٩	١,٠	٠,٤	٢,٤	٢,٣	٢,١	٥,٨	٦,١	٦,٦	الصين
...	٢,٣-	٢,٠-	٢,١-	٤,١	٣,٤	٣,٤	٧,٠	٦,١	٦,٨	الهند ^٤
...	٠,١	٠,٤	٠,٢	٢,٦	٢,٤	٢,٨	٤,٩	٤,٨	٥,٢	مجموعة آسيان-٥
٥,٠	٥,٢	٥,٣	٢,٧-	٢,٩-	٣,٠-	٣,٣	٣,٢	٣,٢	٥,١	٥,٠	٥,٢	إندونيسيا
١,٢	١,٢	١,٢	٥,٤	٦,٠	٦,٤	٠,٩	٠,٩	١,١	٣,٠	٢,٩	٤,١	تاييلند
٣,٤	٣,٤	٣,٣	١,٩	٣,١	٢,١	٢,١	١,٠	١,٠	٤,٤	٤,٥	٤,٧	ماليزيا
٥,١	٥,٢	٥,٣	٢,٣-	٢,٠-	٢,٦-	٢,٣	٢,٥	٥,٢	٦,٢	٥,٧	٦,٢	الفلبين
٢,٢	٢,٢	٢,٢	١,٩	٢,٢	٢,٤	٣,٧	٣,٦	٣,٥	٦,٥	٦,٥	٧,١	فييت نام
...	٢,٩-	٢,٨-	٣,١-	٥,٣	٥,٣	٥,٠	٦,٢	٦,٣	٦,٣	آسيا الصاعدة والنامية الأخرى ^٥
...	٠,٣	٠,٥	٠,٠	٢,٩	٢,٦	٢,٥	٦,٠	٥,٩	٦,٤	بنود للذكورة
...	٠,٣	٠,٥	٠,٠	٢,٩	٢,٦	٢,٥	٦,٠	٥,٩	٦,٤	آسيا الصاعدة ^٦

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يرجى مراجعة الجدول «واي» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.
^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يرجى مراجعة الجدولين ألف ٦ وألف ٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.
^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.
^٣ % قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.
^٤ راجع الملحوظات القطرية للهند في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.
^٥ آسيا الصاعدة والنامية الأخرى تشمل بنغلاديش وبوتان وبروني دار السلام وكمبوديا وفيجي وكيريباتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجزر ملديف وجزر مارشال وميكرونيزيا ومنغوليا وميانمار وناورو ونيبال وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وسري لانكا وتيمور-ليشتي وتونغا وتوفالو وفانواتو.
^٦ آسيا الصاعدة تشمل اقتصادات مجموعة آسيان-٥ (إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتاييلند وفييت نام) والصين والهند.

جدول المرفق ١-١-٣: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة ^٣			رصيد الحساب الجاري ^٢			أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
...	٢,٤-	٢,٤-	٢,٤-	٢,٣	٢,٠	٢,٧	٢,٠	٢,١	٢,٧	أمريكا الشمالية
٣,٥	٣,٧	٣,٩	٢,٥-	٢,٥-	٢,٤-	٢,٣	١,٨	٢,٤	٢,١	٢,٤	٢,٩	الولايات المتحدة
٦,٠	٥,٨	٥,٨	١,٧-	١,٩-	٢,٦-	٢,٠	٢,٠	٢,٢	١,٨	١,٥	١,٩	كندا
٣,٤	٣,٤	٣,٣	١,٦-	١,٢-	١,٨-	٣,١	٣,٨	٤,٩	١,٣	٠,٤	٢,٠	المكسيك
٩,٤	٩,٢	٩,٢	١,٠	٠,١-	١,٣	٠,٧-	١,١-	٤,٩-	بورتوريكو ^٤
...	١,٤-	١,٦-	١,٨-	٨,٦	٩,٢	٧,١	١,٨	٠,٢-	٠,٤	أمريكا الجنوبية ^٥
١٠,٨	١١,٨	١٢,٣	١,٠-	١,٢-	٠,٨-	٣,٥	٣,٨	٣,٧	٢,٠	٠,٩	١,١	البرازيل
١٠,١	١٠,٦	٩,٢	٠,٣	١,٢-	٥,٣-	٥١,٠	٥٤,٤	٣٤,٣	١,٣-	٣,١-	٢,٥-	الأرجنتين
٩,٥	٩,٧	٩,٧	٤,٠-	٤,٢-	٤,٠-	٣,٧	٣,٦	٣,٢	٣,٦	٣,٤	٢,٦	كولومبيا
٦,٩	٦,٩	٧,٠	٢,٩-	٣,٥-	٣,١-	٢,٨	٢,٢	٢,٣	٣,٠	٢,٥	٤,٠	شيلي
٦,٧	٦,٧	٦,٧	٢,٠-	١,٩-	١,٦-	١,٩	٢,٢	١,٣	٣,٦	٢,٦	٤,٠	بيرو
٥٠,٥	٤٧,٢	٣٥,٠	١,٥	٧,٠	٦,٤	٥٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٦٥,٣٧٤,١	١٠,٠-	٣٥,٠-	١٨,٠-	فنزويلا
٤,٧	٤,٣	٣,٧	٠,٧	٠,١	١,٤-	١,٢	٠,٤	٠,٢-	٠,٥	٠,٥-	١,٤	إكوادور
٥,٩	٦,١	٥,٦	١,٣	٠,١-	٠,٥	٣,٧	٣,٥	٤,٠	٤,٠	١,٠	٣,٧	باراغواي
٤,٠	٤,٠	٣,٥	٤,١-	٥,٠-	٤,٩-	٣,١	١,٧	٢,٣	٣,٨	٣,٩	٤,٢	بوليفيا
٨,١	٨,٦	٨,٤	٣,٠-	١,٧-	٠,٦-	٧,٢	٧,٦	٧,٦	٢,٣	٠,٤	١,٦	أوروغواي
...	٢,٦-	٢,٧-	٣,٢-	٣,٠	٢,٧	٢,٦	٣,٤	٢,٧	٢,٦	أمريكا الوسطى ^٦
...	٢,٢-	١,٨-	١,٦-	٤,٤	٢,٨	٣,٧	٣,٧	٣,٣	٤,٧	الكاريببي ^٧
...	١,٥-	١,٦-	١,٩-	٦,٧	٧,٢	٦,٢	١,٨	٠,٢	١,٠	بنود للتذكرة
...	٧,٧-	٧,٩-	٨,٤-	٢,٠	١,٥	١,٣	٣,٤	٣,٦	٤,٠	أمريكا اللاتينية والكاريببي ^٨
...	٧,٧-	٧,٩-	٨,٤-	٢,٠	١,٥	١,٣	٣,٤	٣,٦	٤,٠	الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي ^٩

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.
^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. وتستبعد فنزويلا من المجملات. ويرجى مراجعة الجدولين ألف ٦ وألف ٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ %: قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ بورتوريكو هي أراض تابعة للولايات المتحدة، ولكن بياناتها الإحصائية تعد على أساس منفصل ومستقل.

^٥ تشمل غيانا وسورينام. وتستبعد بيانات أسعار المستهلكين بالنسبة للأرجنتين وفنزويلا. وبالنسبة للأرجنتين وفنزويلا، راجع الملحوظات الخاصة بكل بلد على حدة في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

^٦ أمريكا الوسطى تتضمن بليز وكوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما.

^٧ تتضمن منطقة الكاريبي أنتيغوا وبربودا وأروبا وجزر البهاما وبربادوس ودومينيكا والجمهورية الدومينيكية وغرينادا وهايتي وجامايكا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وترينيداد وتوباغو.

^٨ منطقة أمريكا اللاتينية والكاريببي تتضمن المكسيك واقتصادات من الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. وبالنسبة للأرجنتين وفنزويلا، راجع الملحوظات الخاصة بكل بلد على حدة في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

^٩ يضم الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي أنتيغوا وبربودا ودومينيكا وغرينادا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين، بالإضافة إلى أنغويلا ومونتسيرات، وهما ليسا أعضاء في صندوق النقد الدولي.

جدول المرفق ١-١-٤: اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة ^٣			رصيد الحساب الجاري ^٢			أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
...	١,٤-	٠,٤-	٢,٧	٩,١	٨,٢	٩,٩	٢,٩	٠,٩	١,٩	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
...	٠,١	١,٦	٥,٩	٨,٠	٦,٩	٨,٥	٢,٣	٠,٧-	٠,٦	البلدان المصدرة للنفط ^٤
...	...	٦,٠	١,٥	٤,٤	٩,٢	٢,٢	١,١-	٢,٥	٢,٢	٠,٢	٢,٤	المملكة العربية السعودية
١٧,٤	١٦,٨	١٤,٥	٣,٤-	٢,٧-	٤,١	٣١,٠	٣٥,٧	٣٠,٥	٠,٠	٩,٥-	٤,٨-	إيران
...	٧,١	٩,٠	٩,١	١,٢	١,٥-	٣,١	٢,٥	١,٦	١,٧	الإمارات العربية المتحدة
...	٣,٧-	٣,٥-	٦,٩	١,٠	٠,٣-	٠,٤	٤,٧	٣,٤	٠,٦-	العراق
١٣,٣	١٢,٥	١١,٧	١١,٩-	١٢,٦-	٩,٦-	٤,١	٢,٠	٤,٣	٢,٤	٢,٦	١,٤	الجزائر
٤,٩	٤,٩	٤,٩	١,٥-	١,٢-	٠,٠	٥,٢	٥,٣	٦,٠	٣,٩	٣,٨	٤,١	كازاخستان
...	٤,١	٦,٠	٨,٧	٢,٢	٠,٤-	٠,٢	٢,٨	٢,٠	١,٥	قطر
١,٣	١,٣	١,٣	٦,٨	٨,٢	١٤,٤	٢,٢	١,٥	٠,٦	٣,١	٠,٦	١,٢	الكويت
...	٨,٠-	٧,٢-	٥,٥-	١,٨	٠,٨	٠,٩	٣,٧	٠,٠	١,٨	عمان
٥,٠	٥,٠	٥,٠	١٠,٠	٩,٧	١٢,٩	٣,٠	٢,٨	٢,٣	٢,١	٢,٧	١,٠	أذربيجان
...	٣,٠-	٠,٦-	٥,٧	١٣,٠	١٣,٤	١٣,٢	٦,٠	٦,٣	٦,٢	تركمانستان
...	٥,٣-	٦,٠-	٦,٦-	١١,٣	١٠,٧	١٢,٧	٣,٩	٣,٨	٤,٤	البلدان المستوردة للنفط ^٥
٧,٩	٨,٦	١٠,٩	٢,٨-	٣,١-	٢,٤-	١٠,٠	١٣,٩	٢٠,٩	٥,٩	٥,٥	٥,٣	مصر
٦,٢	٦,١	٦,١	٢,٦-	٤,٦-	٦,٣-	١٣,٠	٧,٣	٣,٩	٢,٤	٣,٣	٥,٥	باكستان
٨,٩	٩,٢	٩,٨	٣,٨-	٤,٥-	٥,٤-	١,١	٠,٦	١,٩	٣,٧	٢,٧	٣,٠	المغرب
...	٥,٦-	٦,٥-	٧,١-	١٤,١	١٤,٧	١٧,٥	٦,٠	٥,٥	٥,١	أوزبكستان
٢١,٠	٢٢,١	١٩,٥	١٢,٥-	٧,٤-	١٣,٦-	٦٢,١	٥٠,٤	٦٣,٣	١,٥-	٢,٦-	٢,٢-	السودان
...	...	١٥,٤	٩,٤-	١٠,٤-	١١,١-	٥,٤	٦,٦	٧,٣	٢,٤	١,٥	٢,٥	تونس
...	...	١٨,٣	٦,٢-	٧,٠-	٧,٠-	٢,٥	٢,٠	٤,٥	٢,٤	٢,٢	١,٩	الأردن
...	٢٦,٣-	٢٦,٤-	٢٥,٦-	٢,٦	٣,١	٦,١	٠,٩	٠,٢	٠,٢	لبنان
...	٠,٢	٢,٠	٩,١	٤,٥	٢,٦	٠,٦	٣,٥	٣,٠	٢,٧	أفغانستان
...	...	١٢,٧	٥,٨-	٥,٩-	٧,٧-	٣,٨	٤,٢	٢,٦	٤,٨	٤,٦	٤,٧	جورجيا
...	٥,٨-	٥,٨-	٥,٠-	٧,١	٧,٤	٣,٨	٤,٥	٥,٠	٧,٣	طاجيكستان
١٧,٥	١٧,٧	١٨,٢	٧,٤-	٧,٤-	٩,٤-	٢,٥	١,٧	٢,٥	٤,٨	٦,٠	٥,٢	أرمينيا
٦,٦	٦,٦	٦,٦	٨,٣-	١٠,٠-	٨,٧-	٥,٠	١,٣	١,٥	٣,٤	٣,٨	٣,٥	جمهورية قيرغيزستان
...	١,٧-	١,٣-	٠,٣	٧,٦	٧,٦	٨,٣	٤,٤	٤,٤	٤,٢	بنود للتذكرة
...	١,٤-	٠,٣-	٢,٩	٩,٣	٨,٣	١٠,١	٢,٧	٠,٥	١,٦	القوقاز وآسيا الوسطى
...	١,٣-	٠,١	٣,٨	٨,٩	٨,٤	١١,٠	٢,٧	٠,١	١,١	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٤,٠	٤,٠	٤,٠	٢,٥	٢,٤	٢,٧	١,٣	١,٠	٠,٨	٣,١	٣,١	٣,٤	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
...	٩,١-	٨,٦-	٧,٣-	٣,٧	٢,٣	٤,٣	٢,٧	١,٤	٣,٠	إسرائيل ^٦
...	٦,٢-	٦,٩-	٦,٧-	٩,١	١٢,٥	١٨,٨	٥,٤	٥,٠	٤,٨	بلدان المغرب العربي ^٧
...	٦,٢-	٦,٩-	٦,٧-	٩,١	١٢,٥	١٨,٨	٥,٤	٥,٠	٤,٨	بلدان المشرق العربي ^٨

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يرجى مراجعة الجدول «وا» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.
^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يرجى مراجعة الجدولين ألف ٦ وألف ٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.
^٢ من إجمالي الناتج المحلي.
^٣ قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.
^٤ تشمل البحرين وليبيا واليمن.
^٥ تشمل جيبوتي وموريتانيا والصومال. ولا تتضمن سوريا نظرا لعدم اليقين المحيط بأوضاعها السياسية.
^٦ تدخل إسرائيل، وهي من غير اقتصادات المنطقة، ضمن هذه المجموعة لأسباب جغرافية. وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل لا تدخل في حساب المجمعات الإقليمية.
^٧ يشمل المغرب العربي الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس.
^٨ يشمل المشرق العربي مصر والأردن ولبنان. ولا يتضمن سوريا نظرا لعدم اليقين المحيط بأوضاعها السياسية.

جدول المرفق ١-١-٥: اقتصادات منطقة إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة ^٢			رصيد الحساب الجاري ^٢			أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
...	٣,٨-	٣,٦-	٢,٧-	٨,٠	٨,٤	٨,٥	٣,٦	٣,٢	٣,٢	إفريقيا جنوب الصحراء
...	٠,٣-	٠,١-	١,٩	١١,٤	١١,٤	١٣,٠	٢,٤	٢,٠	١,٣	البلدان المصدرة للنفط ^٤
...	...	٢٢,٦	٠,١-	٠,٢-	١,٣	١١,٧	١١,٣	١٢,١	٢,٥	٢,٣	١,٩	نيجيريا
...	٠,٧-	٠,٩	٦,١	١٥,٠	١٧,٢	١٩,٦	١,٢	٠,٣-	١,٢-	أنغولا
...	٠,٩	٠,١	٢,٤-	٣,٠	٣,٠	٤,٨	٣,٤	٢,٩	٠,٨	غابون
...	٥,٣	٦,٨	٦,٧	١,٨	١,٥	١,٢	٢,٨	٤,٠	١,٦	جمهورية الكونغو
...	٦,١-	٦,٤-	٣,٤-	٣,٠	٣,٠	٤,٠	٥,٤	٢,٣	٢,٤	تشاد
...	٣,٩-	٣,٦-	٣,٦-	٥,٢	٤,٦	٤,٦	٢,٩	٢,٨	٢,٨	البلدان متوسطة الدخل ^٥
٢٨,٤	٢٧,٩	٢٧,١	٣,٦-	٣,١-	٣,٥-	٥,٢	٤,٤	٤,٦	١,١	٠,٧	٠,٨	جنوب إفريقيا
...	٣,٨-	٣,٦-	٣,١-	٩,٢	٩,٣	٩,٨	٥,٦	٧,٥	٦,٣	غانا
...	٣,٨-	٣,٨-	٤,٧-	٢,٠	١,٠	٠,٤	٧,٣	٧,٥	٧,٤	كوت ديفوار
...	٣,٥-	٣,٧-	٣,٧-	٢,٢	٢,١	١,١	٤,٢	٤,٠	٤,١	الكاميرون
...	٣,٤-	٣,٦-	٢,٦-	١٠,٠	٩,٩	٧,٠	١,٧	٢,٠	٣,٧	زامبيا
...	١١,١-	٨,٥-	٨,٨-	١,٥	١,٠	٠,٥	٦,٨	٦,٠	٦,٧	السنغال
...	٨,٠-	٧,٩-	٧,٠-	٧,٤	٩,٢	٧,٦	٥,٩	٥,٣	٦,٢	البلدان منخفضة الدخل ^٦
...	٥,٣-	٦,٠-	٦,٥-	١٢,٧	١٤,٦	١٣,٨	٧,٢	٧,٤	٧,٧	إثيوبيا
...	٤,٦-	٤,٧-	٥,٠-	٥,٣	٥,٦	٤,٧	٦,٠	٥,٦	٦,٣	كينيا
...	٣,٦-	٤,١-	٣,٧-	٤,٢	٣,٦	٣,٥	٥,٧	٥,٢	٧,٠	تنزانيا
...	١٠,٥-	١١,٥-	٨,٩-	٣,٨	٣,٢	٢,٦	٦,٢	٦,٢	٦,١	أوغندا
...	٤,٢-	٣,٤-	٤,٦-	٥,٠	٥,٥	٢٩,٣	٣,٩	٤,٣	٥,٨	جمهورية الكونغو الديمقراطية
...	٥,٥-	٥,٥-	٣,٨-	١,٣	٠,٢	١,٧	٥,٠	٥,٠	٤,٧	مالي
...	٢,٧-	١,٦-	٠,٨	٦,٣	٦,٧	٧,٣	٥,٣	٥,٢	٥,٢	مدغشقر
...	بنود للذكر
...	٣,٨-	٣,٦-	٢,٧-	٨,٠	٨,٣	٨,٢	٣,٦	٣,٢	٣,٢	إفريقيا جنوب الصحراء ما عدا جنوب السودان

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يرجى مراجعة الجدول ألف ٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ %: قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ تشمل غينيا الاستوائية وجنوب السودان.

^٥ تشمل بوتسوانا وكابو فيردي وإسواتيني وليسوتو وموريشيوس وناميبيا وسيشيل.

^٦ تشمل بنن وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى وجزر القمر وإريتريا وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا وملاوي ومالي وموزمبيق والنيجر ورواندا وسان تومي وبرينسيبي وسيراليون وتوغو وزمبابوي.

آفاق الاقتصاد العالمي: تراجع التصنيع العالمي، وتوسع الحواجز التجارية

جدول المرفق ١-١-٦: ملخص نصيب الفرد الحقيقي من الناتج العالمي (التغير السنوي /، بعملة دولية على أساس تعادل القوى الشرائية)

توقعات	متوسط -٢٠٠١												
	٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
	٢,٥	٢,٣	١,٨	٢,٤	٢,٥	٢,١	٢,١	٢,٣	٢,٢	٢,٠	٣,٠	٢,٤	العالم
	١,٢	١,٣	١,٣	١,٨	٢,٠	١,٢	١,٨	١,٦	٠,٩	٠,٧	١,٢	١,١	الاقتصادات المتقدمة
	١,١	١,٥	١,٨	٢,٣	١,٧	٠,٩	٢,٢	١,٨	١,١	١,٥	٠,٨	٠,٨	الولايات المتحدة
	١,٢	١,٣	١,٠	١,٨	٢,٤	١,٦	١,٨	١,٢	٠,٥-	١,٢-	١,٣	٠,٨	منطقة اليورو ^١
	١,٣	١,٢	٠,٥	١,٢	٢,١	١,٤	٠,٩	١,٨	٠,٢	٠,٢	٣,٩	١,٠	ألمانيا
	١,١	١,٠	١,١	١,٦	٢,٠	٠,٨	٠,٧	٠,٤	٠,١	٠,٢-	١,٧	٠,٦	فرنسا
	٠,٩	٠,٧	٠,٢	١,٠	١,٨	١,٣	٠,٩	٠,٣-	٢,٣-	٣,٢-	٠,٢	٠,٢-	إيطاليا
	١,٢	١,٤	١,٧	٢,٥	٣,٠	٣,٢	٣,٨	١,٧	١,٣-	٣,٠-	١,٤-	٠,٨	إسبانيا
	١,٠	٠,٨	١,١	١,٠	٢,١	٠,٦	١,٣	٠,٥	٢,٢	١,٧	٠,٣-	٠,٦	اليابان
	١,١	٠,٩	٠,٦	٠,٨	١,٢	١,٠	١,٥	٢,٢	١,٤	٠,٨	٠,٨	١,٠	المملكة المتحدة
	٠,٨	٠,٨	٠,٣	٠,٥	١,٧	٠,١	٠,١-	١,٨	١,٣	٠,٧	٢,١	٠,٨	كندا
	١,٧	١,٢	٠,٩	١,٩	٢,٢	١,٦	١,٤	٢,١	١,٧	١,٣	٢,٥	٢,٧	اقتصادات متقدمة أخرى ^٢
	٣,٥	٣,٣	٢,٥	٣,٢	٣,٣	٣,١	٢,٨	٣,٢	٣,٦	٣,٦	٤,٨	٤,٦	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
	٥,١	٥,١	٥,٠	٥,٥	٥,٦	٥,٧	٥,٧	٥,٨	٥,٩	٥,٩	٦,٧	٧,٢	آسيا الصاعدة والنامية
	٥,٣	٥,٥	٥,٨	٦,٢	٦,٢	٦,١	٦,٤	٦,٧	٧,٣	٧,٤	٩,٠	٩,٩	الصين
	٥,٩	٥,٦	٤,٧	٥,٤	٥,٨	٦,٨	٦,٦	٦,٠	٥,٠	٤,١	٥,٢	٥,٩	الهند ^٣
	٤,٢	٣,٨	٣,٧	٤,١	٤,٢	٣,٨	٣,٦	٣,٣	٣,٧	٤,٧	٣,١	٣,٧	مجموعة آسيان - ٥ ^٤
	٢,٤	٢,٤	١,٦	٢,٩	٣,٧	١,٦	٠,٤	١,٦	٣,٧	٢,٧	٥,٦	٤,٤	أوروبا الصاعدة والنامية
	٢,٠	١,٩	١,١	٢,٣	١,٦	٠,١	٢,٤-	١,١-	١,٥	٣,٥	٥,٠	٥,١	روسيا
	١,٩	١,١	٠,٩-	٠,١	٠,٢	١,٨-	٠,٩-	٠,٢	١,٧	١,٧	٣,٤	١,٩	أمريكا اللاتينية والكاريبي
	١,٧	١,٤	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٤,١-	٤,٤-	٠,٣-	٢,١	١,٠	٣,١	٢,٥	البرازيل
	١,٦	٠,٤	٠,٦-	١,٠	١,١	١,٨	٢,٢	١,٧	٠,٢	٢,٤	٢,٤	٠,٢	المكسيك
	١,٤	١,٠	١,٢-	٠,١-	٠,٢-	٢,٨	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٩	٣,٧	٢,٢	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
	٠,٥	٠,٢	١,٨-	٠,٠	٣,٣-	٠,٦-	١,٧	٢,٥	٠,١-	٢,٥	٦,٨	٠,٣	المملكة العربية السعودية
	١,٥	٠,٩	٠,٦	٠,٦	٠,٣	١,٣-	٠,٤	٢,٤	٢,٤	١,٥	٢,٥	٢,٩	إفريقيا جنوب الصحراء
	٠,١	٠,١-	٠,٣	٠,٧-	١,٨-	٤,٢-	٠,٠	٣,٥	٢,٦	١,٥	٢,١	٦,١	نيجيريا
	٠,٢	٠,٤-	٠,٩-	٠,٧-	٠,١-	١,١-	٠,٣-	٠,٣	٠,٩	٠,٧	١,٧	٢,١	جنوب إفريقيا
	١,٤	١,٥	١,٣	٢,٠	٢,٥	١,٨	٢,١	١,٦	٠,٠	٠,٦-	١,٦	١,٢	بنود للتذكير
	٣,٢	٢,٩	٢,٧	٢,٨	٢,٤	١,٢	١,٩	٣,٧	٣,٦	١,٧	٣,٦	٣,٨	الاتحاد الأوروبي
	٠,٨	٠,٨	٢,١-	١,١-	١,١-	٣,١	٠,٠	٠,٢-	٠,٣-	٠,٣	٦,١	١,٩	البلدان النامية منخفضة الدخل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

^١ البيانات محسوبة كمجموع فرادي لبلدان منطقة اليورو.

^٢ لا تشمل بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

^٣ راجع الملحوظات القطرية للهند في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

^٤ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيت نام.

- European Central Bank (ECB). 2019. "What the Maturing Tech Cycle Signals for the Global Economy." ECB Economic Bulletin 3/2019. https://www.ecb.europa.eu/pub/economic-bulletin/focus/2019/html/ecb.ebbox201903_01-4e6e0fce6.en.html.
- Friedman, Milton. 1964. "Monetary Studies of the National Bureau." In *The National Bureau Enters Its 45th Year*, 44th Annual Report: 7–25. <http://www.nber.org/nberhistory/annualreports.html>.
- . 1990. "Bimetallism Revisited." *Journal of Economic Perspectives* 4 (4): 85–104.
- . 1993. "The Plucking Model of Business Fluctuations Revisited." *Economic Inquiry* 31: 171–77.
- Green, Timothy. 2007. *The Ages of Gold: Mines, Markets, Merchants, and Goldsmiths from Egypt to Troy, Rome to Byzantium, and Venice to the Space Age*. GFMS Limited.
- Gruss, Bertrand. 2014. "After the Boom—Commodity Prices and Economic Growth in Latin America and the Caribbean." IMF Working Paper 14/154, International Monetary Fund, Washington, DC.
- International Monetary Fund (IMF). 2018. "Final Report of the Task Force on Special Purpose Entities." IMF Committee on Balance of Payments Statistics (BOCPOM), BOPCOM-18/03 (<https://www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2018/pdf/18-03.pdf>).
- . 2019. "Fiscal Policies for Paris Climate Strategies—From Principle to Practice." Policy Paper 19/010.
- Kaya, Yoichi, and Keiichi Yokobori, eds. 1997. *Environment, Energy, and Economy: Strategies for Sustainability*. Tokyo: United Nations University Press.
- Kilian, Lutz, and Xiaoqing Zhou. 2019. "Oil Prices, Exchange Rates and Interest Rates." Manuscript, University of Michigan: Michigan. https://drive.google.com/file/d/1SAz_WsNhsHJ5OCxi12HcFyhDYfUjzyw6/view.
- Lane, Philip, and Gian Maria Milesi Ferretti. 2018. "The External Wealth of Nations Revisited: International Financial Integration in the Aftermath of the Global Financial Crisis." *IMF Economic Review* 66 (1): 189–222.
- Lopez-Cordova, Ernesto, and Christopher Meissner. 2003. "The Globalization of Trade and Democracy, 1870–2000." NBER Working Paper 11117, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Malanima, Paolo. 2009. *Pre-Modern European Economy: One Thousand Years (10th–19th Centuries)*. Boston: Brill.
- Mian, Atif, and Amir Sufi. 2012. "The Effects of Fiscal Stimulus: Evidence from the 2009 Cash for Clunkers Program." *Quarterly Journal of Economics* 127 (3): 1107–142.
- Mundell, Robert A. 2002. "The Birth of Coinage." Columbia University Department of Economics Discussion Paper Series 0102–08, New York, NY.
- Newey, Whitney, and Kenneth West. 1987. "A Simple, Positive Semi-Definite, Heteroskedasticity, and Autocorrelation Consistent Covariance Matrix." *Econometrica* 55 (3): 703–08.
- Abbritti, Mirko, and Stephan Fahr. 2013. "Downward Wage Rigidity and Business Cycle Asymmetries." *Journal of Monetary Economics* 60: 871–86.
- Adrian, Tobias, and Maurice Obstfeld. 2017. "Why International Financial Cooperation Remains Essential." IMF Blog, March 23.
- Aiyar, Shekhar, and Simon Voigts. 2019. "The Negative Mean Output Gap." IMF Working Paper 19/183, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Baker, Scott R., Nicholas Bloom, and Steven J. Davis. 2016. "Measuring Economic Policy Uncertainty." *Quarterly Journal of Economics* 131 (4): 1593–636.
- Banque Centrale du Luxembourg (BCL). 2019. Bulletin 2019 (2).
- Bekaert, Geert, and Xiaozheng Wang. 2010. "Inflation Risk and the Inflation Risk Premium." *Economic Policy* 25 (64): 755–806.
- Bems, Rudolf, Robert C. Johnson, and Key-Mu Yi. 2011. "Vertical Linkages and the Collapse of Global Trade." *American Economic Review, Papers and Proceedings* 101 (3) 308–12.
- British Petroleum (BP). 2019. "Statistical Review of World Energy." <https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2019-full-report.pdf>.
- Broadberry, Stephen, and Bishnupriya Gupta. 2006. "The Early Modern Great Divergence: Wages, Prices, and Economic Development in Europe and Asia, 1500–1800." *The Economic History Review* 59 (1): 2–31.
- Caldara, Dario, and Matteo Iacoviello. 2018. "Measuring Geopolitical Risk." International Finance Discussion Papers 1222, Board of Governors of the Federal Reserve System.
- Caliendo, Lorenzo, Robert C. Feenstra, John Romalis, and Alan Taylor. 2017. "Tariff Reductions, Entry, and Welfare: Theory and Evidence for the Last Two Decades." NBER Working Paper 21768, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Capie, Forrest, Terence Mills, and Geoffrey Wood. 2005. "Gold as a Hedge against the Dollar." *Journal of International Financial Markets* 15 (4): 343–52.
- Damgaard, Jannick, and Thomas Elkjaer. 2017. "The Global FDI Network: Searching for Ultimate Investors." IMF Working Paper 17/258, International Monetary Fund, Washington, DC.
- De Nederlandsche Bank (DNB). 2019. "Statistical News Release: Current Account Surplus Contracts in First Quarter." <https://www.dnb.nl/en/news/news-and-archive/Statistischnieuws2019/dnb384751.jsp>.
- Dupraz, Stéphane, Emi Nakamura, and Jón Steinsson. 2019. "A Plucking Model of Business Cycle." mimeo.
- Erb, Claude, and Campbell Harvey. 2013. "The Golden Dilemma." NBER Working Paper 18706, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

- Evidence from 2018.” FEDS Notes, Board of Governors of the Federal Reserve System, Washington, DC, August 6. <https://doi.org/10.17016/2380-7172.2396>.
- Swiss National Bank (SNB). 2019. “Swiss Balance of Payments and International Investment Position: Q4 2018 and Review of the Year 2018.” https://www.snb.ch/en/mmr/reference/pre_20190325/source/pre_20190325.en.pdf.
- Timmer, Marcel P., Erik Dietzenbacher, Bart Los, Robert Stehrer and Gaaitzen J. de Vries. 2015. “An Illustrated User Guide to the World Input-Output Database: The Case of Global Automotive Production.” *Review of International Economics* 23 (3): 575–605.
- Vilar, Pierre. 1976. *A History of Gold and Money: 1450–1920*. Translated by Judith White. London: New Left Books.
- Nieuwenhuis, Paul, and Peter Wells, eds. 2015. *The Global Automotive Industry*. John Wiley and Sons.
- Officer, Lawrence. 2008. “Gold Standard.” In *The New Palgrave Dictionary of Economics*, 2501–507.
- Schultz, M., K. Dzikczek, Y. Chen, and B. Swiechi. 2019. *US Consumer & Economic Impacts of US Automotive Trade Policies*. Center for Automotive Research, Ann Arbor, Michigan.
- Setser, Brad. 2019. “\$500 Billion in Dividends Out of the Double Irish with a Dutch Twist (with a Bit of Help from Bermuda).” Blog, Council of Foreign Relations, August 12.
- Sjaastad, Larry H. 2008. “The Price of Gold and the Exchange Rates: Once Again.” *Resources Policy* 33: 118–24.
- Smolyansky, Michael, Gustavo Suarez, and Alexandra Tabova. 2019. “US Corporations’ Repatriation of Offshore Profits:

أهو تقارب أم تباعد أكبر؟ التفاوتات والتكيف بين أقاليم البلد الواحد في الاقتصادات المتقدمة

٢-١، اللوحة ١).^{٢٠١} فأصبح نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في إقليم الاقتصاد المتقدم الواقع في المئين التسعين أعلى في الوقت الحاضر، في المتوسط، بنسبة ٧٠٪ من نصيب الفرد في الإقليم في المئين العاشر. وهذا التفاوت الكبير يعني أن الفروق في النشاط الاقتصادي بين الأقاليم داخل البلد الواحد في عدد من الاقتصادات المتقدمة أكبر من متوسط الفروق بين مثيلاتها (الشكل البياني ٢-٢). وعلى العكس من ذلك، شهدت اقتصادات الأسواق الصاعدة منذ عام ٢٠١٠ انخفاضاً في متوسط التفاوت بين الأقاليم دون المركزية (يُشار إليه فيما بعد بالأقاليم على سبيل التبسيط)، بعد ارتفاعه عن المستويات التي كانت سائدة في مطلع الألفينيات (الشكل البياني ٢-١، اللوحة ٣). وبرغم هذا، يظل التفاوت الإقليمي في هذه الاقتصادات، في المتوسط، حوالي ضعف ما هو عليه في الاقتصادات المتقدمة. وبالتوازي، تراجع متوسط سرعة التقارب الإقليمي في الاقتصادات المتقدمة حتى وصل إلى أقل من ٥،٠٪ سنوياً، في حين أنه ارتفع إلى ما يزيد على ١٪ في اقتصادات الأسواق الصاعدة (الشكل البياني ٢-١، اللوحتان ٢ و ٤).

كان تباطؤ وتيرة التقارب الإقليمي وزيادة درجات التفاوت في بعض الاقتصادات المتقدمة، فضلاً على تطورات الإنتاجية وأسواق العمل الإقليمية، قد استرعت الكثير من الاهتمام في السنوات الأخيرة، وأحد أسباب ذلك ما ظهر من دلائل على أن ضعف الأداء الإقليمي داخل بلد ما يمكن أن يؤدي إلى مشاعر السخط ويُفضي إلى الاستقطاب السياسي، ويضعف ثقة المجتمع، ويهدد التماسك على المستوى الوطني.^٢

^١ للاطلاع على أدلة على الاتجاهات العامة لعدم المساواة في الدخل ككل في الاقتصادات المتقدمة، راجع دراسة (Dabla-Norris and others (2015)، وعدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير «الراصد المالي» ودراسة Nolan, Richiardi, and Valenzuela (2019)، وغيرها. وتذهب دراسة Immervoll and Richardson (2011) إلى أن التراجع في إعادة توزيع إيرادات المالية العامة هو أحد أسباب هذا الارتفاع.

^٢ الأقاليم دون المركزية هي الأقاليم في المستوى الثاني حسب التعريف في تقرير OECD (2018)، ما لم يذكر خلاف ذلك. هي عادة الوحدات الإدارية في المستوى الأول داخل البلد الواحد، وتقابلها تقريباً الولايات الأمريكية أو المقاطعات الألمانية. وبالتالي، فإن المناطق الجغرافية للأقاليم في المستوى الثاني تتباين من بلد إلى آخر وكذلك داخل البلد الواحد. وربما أدى استخدام تجمعات جغرافية بديلة (مثل تجمعات المساحات أو العواصم ذات الكثافة السكانية الأعلى أو التصنيفات الإدارية المختلفة) إلى الخروج بنتائج مختلفة. نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المناطق دون المركزية هو تعادل القوى الشرائية المعدل لمراعاة المقارنة القطرية، لكنه لا يُعدّل حسب فروق الأسعار بين المناطق المختلفة داخل البلد الواحد. ويناقش الإطار ٢-١ بعض قضايا قياس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الإقليمي وعلاقته بالرفاه.

^٣ راجع دراسة Algan and Cahuc (2014)، ودراسة Guriev (2018) عن ثقة المجتمع، والأداء الإقليمي، وتضاعف الاستقطاب السياسي. وبالنظر إلى أوروبا، تقدم دراسة Winkler (2019) أدلة على أن عدم المساواة في توزيع الدخل على المستوى الإقليمي تولد مزيداً من الاستقطاب السياسي في المناطق المختلفة. وتذهب دراسة Rajan (٢٠١٩) إلى أن عدم إيلاء اهتمام للمناطق الواقعة على الأطراف يعمق مشاعر اليأس ويثير ردود فعل عنيفة، مما يزعزع مجتمعاتها.

كان التفاوت بين الأقاليم دون المركزية - داخل البلد الواحد - في الناتج الحقيقي وتوظيف العمالة والإنتاجية في الاقتصادات المتقدمة قد استرعى مزيداً من الاهتمام في السنوات الأخيرة على خلفية تزايد التوترات الاجتماعية والسياسية. فامتدت درجات التفاوت الإقليمية في متوسط الاقتصادات المتقدمة منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، انعكاساً للمكاسب التي حققها التركيز الاقتصادي في بعض الأقاليم والركود النسبي في بعضها الآخر. وفي متوسط الحالات، نجد أن الأقاليم المتأخرة أسوأ حالاً فيما يتعلق بنتائج الصحة، وانخفاض إنتاجية العمالة، وارتفاع نسب الوظائف في قطاعي الزراعة والصناعة مقارنة بالأقاليم الأخرى داخل نفس البلد. وعلاوة على ذلك، يمضي التكيف في الأقاليم المتأخرة بوتيرة أبطأ، بينما تسفر الصدمات المعاكسة عن آثار سلبية أطول أمداً على الأداء الاقتصادي. وبالرغم من كثرة النقاش حول الصدمات التجارية - ولا سيما زيادة منافسة الواردات في الأسواق الخارجية - فهي لا تبدو، في متوسط الحالات، دافعا للاختلافات في أداء سوق العمل بين الأقاليم المتأخرة وغيرها. وفي المقابل، تؤدي صدمات التكنولوجيا - التي تقاس بالانخفاضات في التكلفة النسبية للسلع الرأسمالية من الآلات والمعدات - إلى زيادة البطالة في الأقاليم الأكثر تعرضاً للأتمتة، مع وقوع ضرر بالغ على الأقاليم المتأخرة الأكثر تعرضاً لها. أما السياسات الوطنية، التي تقلل التشوهات وتشجع زيادة مرونة الأسواق وانفتاحها، وتوفر في الوقت ذاته شبكة أمان اجتماعية قوية، فيمكنها أن تسهل تكيف الأقاليم في مواجهة الصدمات المعاكسة، مما يخفف من ارتفاع البطالة. وربما كان للسياسات الموضوعية التي تستهدف الأقاليم المتأخرة دور كذلك، ولكن يجب توخي الدقة في معابرتها لضمان أنها تساعد على التكيف الذي يحقق منفعة لا عرقلته.

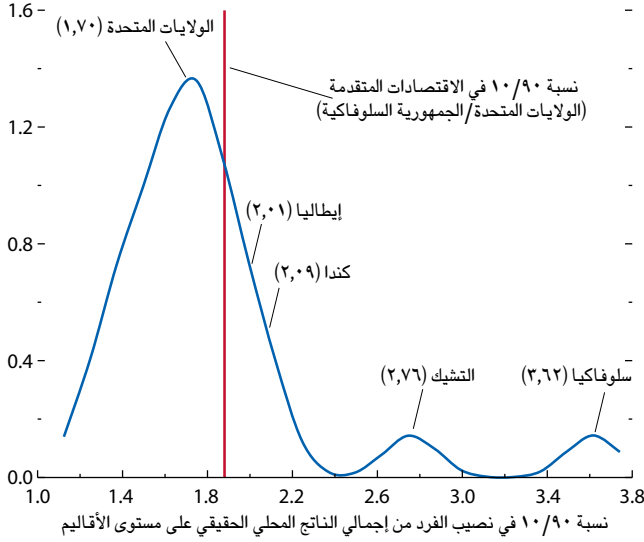
مقدمة

بدأ التفاوت في النشاط الاقتصادي بين الأقاليم دون المركزية في متوسط الاقتصادات المتقدمة يتحرك صوب الارتفاع بالتدرج منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، ليمحو جانباً من الأثر الذي أحدثه الانخفاض الملحوظ في هذا التفاوت خلال العقود الثلاثة السابقة، ويعكس الاتجاهات العامة لعدم المساواة في توزيع الدخل ككل في كثير من الاقتصادات المتقدمة (الشكل البياني

مؤلفو هذا الفصل هم جون بلودورن (رئيساً مشاركاً)، وتشوكا كوتسان (رئيساً مشاركاً) وواشنطن ليان، وناتاليا نوفتا، ويانك تيمر، وقدم الدعم كرسوفر جونز، وإفجينيا بوغاتشيفا، وأدريان روبرج فيلاميل، ويوان زينغ واستفاد هذا الفصل كذلك من المناقشات مع فيليل إنغلر، وأنتونيو سبيليمبرغو، وجياشيونغ يان، ومن التعليقات التي أبداها المشاركون في حلقات النقاش الداخلية.

الشكل البياني ٢-٢: توزيع التفاوت بين الأقاليم دون المركزية في الاقتصادات المتقدمة (الكثافة، ٢٠١٣)

درجات التفاوت بين الأقاليم داخل البلد الواحد في كثير من الاقتصادات المتقدمة أكبر من التفاوت بين الاقتصادات المتقدمة ذاتها.

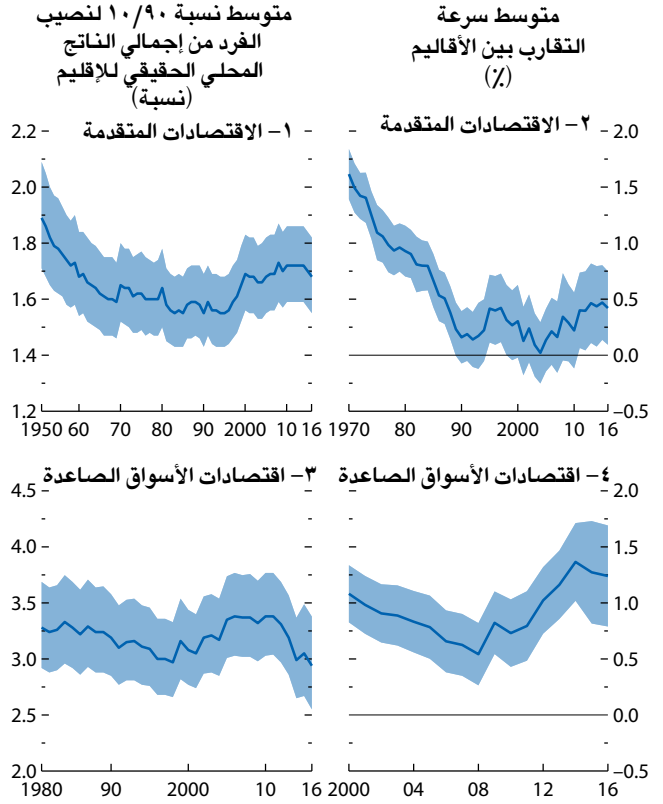


المصادر: قاعدة بيانات الأقاليم التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يرصد هذا الشكل البياني كثافة كيرنل لنسبة ١٠/٩٠ في الأقاليم على المستوى القطري بين الاقتصادات المتقدمة (نسبة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، المعدل حسب تعادل القوى الشرائية، للإقليم دون المركزي في المئين التسعين إلى الإقليم دون المركزي في المئين العاشر، محسوبة لكل بلد على حدة). يشير الخط الرأسي إلى نسبة ١٠/٩٠ على المستوى الوطني ضمن نفس مجموعة الاقتصادات المتقدمة (أي نسبة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، المعدل مراعاة تعادل القوى الشرائية للبلد في المئين التسعين إلى البلد في المئين العاشر). القيمة ١٠/٩٠ للإقليم المقابل بين أقواس. راجع المرفق ٢-٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على عينة البلدان.

الشكل البياني ٢-١: التفاوتات والتقارب بين الأقاليم دون المركزية بمرور الوقت

اتسعت هوة التفاوت بين الأقاليم دون المركزية في متوسط الاقتصادات المتقدمة على مدار الثلاثة عقود الماضية، بينما تباطأت وتيرة التقارب الإقليمي. وعادة ما تكون درجات التفاوت أكبر في اقتصادات الأسواق الصاعدة، لكنها أخذت تضيق، بينما تحسنت درجة التقارب داخل البلد الواحد في المتوسط.



المصادر: دراسة (Gennaioli and others (2014), وقاعدة البيانات الإقليمية لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: نسبة ١٠/٩٠ في أقاليم بلد ما تُعرّف بأنها نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الإقليم في المئين التسعين من توزيع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في أقاليم هذا البلد على نصيب الفرد في الإقليم في المئين العاشر. الخط المتصل في اللوحين ١ و٢ يمثل الأثار السنوية الثابتة من اندثار نسب ١٠/٩٠ للأقاليم المأخوذة من العينة المُشار إليها على الأثار السنوية الثابتة والآثار القطرية الثابتة لحساب الدخول والخروج أثناء الفترة ومستوى الفروق في نسبة ١٠/٩٠ لإجمالي الناتج المحلي في الإقليم. وتشير المساحات المظلمة باللون الأزرق إلى فترة الثقة المصاحبة بنسبة ٩٠٪. وتبين اللوحان ٢ و٤ المعامل في اللوغاريتم المبدئي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المأخوذ من اندثار مقطعي لمتوسط نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المقيس بتعديل القوى الشرائية على اللوغاريتم المبدئي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وتشمل التقديرات نطاق زمني متحرك يغطي عشرين عاما (مرصودة في السنة الأخيرة من الفترة المتحركة). يتضمن الانحدار الأثار القطرية الثابتة، ويشير بالتالي إلى متوسط التقارب بين الأقاليم داخل البلد الواحد. ويغير عن المعامل ببنود محسوبة على أساس سنوي، تشير إلى متوسط سرعة التقارب في السنة. راجع المرفق ٢-٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على عينات البلدان.

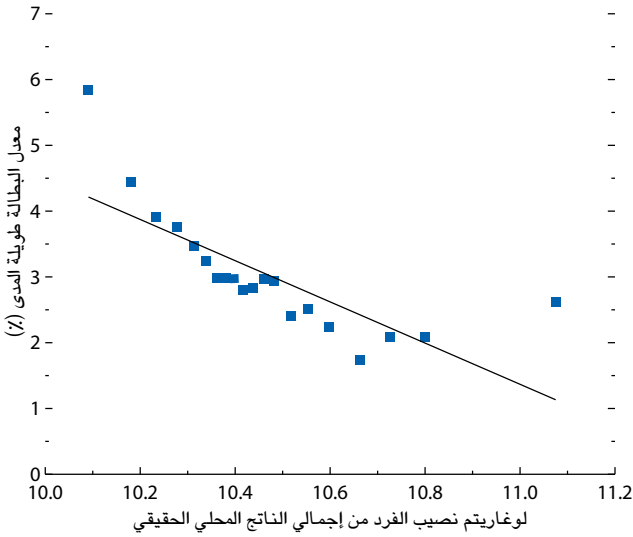
وبشكل أعم، كان أحد الموضوعات المتكررة التي تناولتها البحوث الاقتصادية مؤخرًا هو الدور الأساسي الذي تؤديه الأوضاع المحلية في تشكيل الفرص الفردية المتاحة والحركية الاجتماعية - وبعبارة أخرى، المكان يمكن أن يكون أساسيا. وبخلاف التداخليات السياسية والاجتماعية، هل يشكل التفاوت في النشاط الاقتصادي بين المناطق المختلفة مدعاة

٤ راجع، على سبيل المثال، دراسة، Chetty and Hendren (2018a, 2018b) التي تتناول الأثار العميقة لمكان الميلاد والتي تلازم الفرد لمدة طويلة وتؤثر على فرصه الاقتصادية مدى الحياة، وحتى خلفيته العائلية والمؤثرات الأخرى. وتذهب دراسة Durlauf and Ses- (2018) hadri إلى أن عدم المساواة في الفرص الاقتصادية هي التي تتسبب في انخفاض الحركية الاجتماعية، وليس العكس. واستنادا إلى أدلة أخرى من الولايات المتحدة، تؤكد دراسة Chetty, Hendren, and Katz (2016) أن الحركية الجغرافية وسيلة رئيسية لتحقيق بها الحركية الاجتماعية - أي تحسن الدخل والفرص التي تتاح مدى الحياة. راجع كذلك دراسة Conolly, Corak, and Haeck (2019) للاطلاع على تحليلات وأدلة مماثلة من كندا.

الفصل ٢ أوهو تقارب أم تباعد أكبر؟ التفاوتات والتكيف بين أقاليم البلد الواحد في الاقتصادات المتقدمة

الشكل البياني ٢-٣: البطالة في الأقاليم دون المركزية والنشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة، ١٩٩٩-٢٠١٦

معدلات البطالة طويلة المدى في الأقاليم غالبا ما تكون أعلى عندما يكون النشاط الاقتصادي للشخص أقل، مما يشير إلى وجود قدر أكبر من أوجه عدم الكفاءة في الأقاليم المتأخرة.



المصادر: قاعدة بيانات الأقاليم التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح هذا الشكل البياني ميل انحدار العلاقة بين معدلات البطالة طويلة المدى في الإقليم ولوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الإقليم بعد تحييد الآثار القطرية وأثار السنوات الثابتة. تشير النقاط إلى البيانات الأساسية المجمعة في سلات والمأخوذة من الانحدار. بناء على الطريقة المتبعة في دراسة Chetty, Friedman, and Rockoff (2014). راجع المرفق ٢-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على عينة البلدان.

لقلق على صعيد الاقتصاد الكلي؟ ولا شك أن اتساع هوة التفاوت بين الأقاليم المختلفة في بلد واحد يمكن أن يشكل سمة عادية من سمات النمو. فزيادة التخصص والتكتل - وهي الظاهرة التي تؤدي إلى تجمع النشاط الاقتصادي بكثافة في مكان واحد مما يرفع مستوى كفاءة التجارة والمبادلات - يمكن أن ترفع الإنتاجية وتؤدي إلى زيادة تركيز النشاط الاقتصادي في بعض المناطق داخل البلد الواحد، مما يسبب ابتعاد بعضها عن بعض. ومع ذلك، فالنمو في المناطق الرئيسية يمكن أن ينتشر خارجها وينتقل في نهاية المطاف إلى المناطق الواقعة على الأطراف، فتلحق بالركب.^٦

ومع هذا، فاتساع أو ارتفاع درجات التفاوت الإقليمية بصفة مستمرة يمكن أيضا أن يكون إشارة على عدم تكيف بعض المناطق مع الظروف الاقتصادية المتغيرة وتأخرها عن الركب. وعدم التكيف في مواجهة الصدمات المعاكسة - الذي يسهم في ارتفاع معدلات البطالة الإقليمية واستمرار نقص الإنتاجية - ربما كان راجعا إلى الحواجز أمام انتقال العمالة ورأس المال إلى مناطق وشركات تحقق فيها عائدات أعلى. وبالفعل، فإن معدلات البطالة طويلة المدى غالبا ما تكون أعلى في المناطق الأسوأ أداء داخل الاقتصادات المتقدمة، مما يشير إلى احتمال استمرار فعالية بعض أوجه عدم الكفاءة الدائمة (الشكل البياني ٢-٣).

واتساقا مع الرأي الذي يقول إن التفاوت الإقليمي يمكن أن يثير السخط الاجتماعي والسياسي، فإن أداء الأقاليم المتأخرة في الاقتصادات المتقدمة - تلك التي لم تتقارب مع الأقاليم الأغنى في نفس البلد على مدى العقدين السابقين - غالبا ما يكون أسوأ من الأقاليم الأخرى، في متوسط الحالات، حسب المقاييس الرئيسية للرخاء بما فيها الصحة ورأس المال البشري ونتائج سوق العمل (الشكل البياني ٢-٤).^٧ الفئات العمرية للسكان في الأقاليم المتأخرة قد تكون أحد أسباب انخفاض

^٥ ربما كان الزخم الأساسي وراء هذه الديناميكية هو البساطة الجغرافية (الوصول إلى الشركاء التجاريين والحصول على المدخلات بتكلفة أقل)، أو انتعاش الموارد الطبيعية، أو الآثار المستمرة للعوامل التاريخية. راجع دراسات Krugman (1991) و Davis and Weinstein (2002) و Duranton and Puga (2004)، و Moretti (2011) و Nunn (2014) للاطلاع على مناقشة حول الآليات والمحركات.

^٦ راجع دراسة (Coe, Kelly, and Yeung (2007) ودراسة (WB (2009) للاطلاع على أدلة على هذه التداخيلات.

^٧ تحديدا، تُعرّف الأقاليم المتأخرة بأنها تلك التي كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي فيها أقل من المستوى الأوسط لأقاليم البلد كله في عام ٢٠٠٠، وأن يكون متوسط النمو في الإقليم أدنى من متوسط النمو في البلد كله في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٦. وتنطبق أنماط مماثلة من نتائج رأس المال البشري وسوق العمل عند تعريف الأقاليم المتأخرة على أساس معايير محددة مسبقا، مثل انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المبدئي ونسبة الوظائف المبدئية في قطاع الخدمات إلى مستوى أقل من الوسيط. وتخلص دراسة (Nunn, Parsons, and Shambaugh (2018) إلى أن المقاطعات الأمريكية التي كان رأس المال البشري فيها منخفضا في البداية، كان إنتاجها أقل تنوعا، وكانت أكثر اعتمادا على الصناعة التحويلية، بينما حققت نتائج أسوأ على صعيد الصحة والدخل وسوق العمل. ومن المهم الإشارة إلى أن النتائج المستخلصة تنطبق على الأقاليم المتأخرة في المتوسط، وربما اختلف إقليم معين عن السلوك الأوسط. علاوة على ذلك، فنتيجة لنقص البيانات، كما أشرنا، يستند التقييم إلى بيانات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٦. راجع المرفق ٢-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل. يمكن الاطلاع على جميع المرفاق في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/en/Publications/WEO.

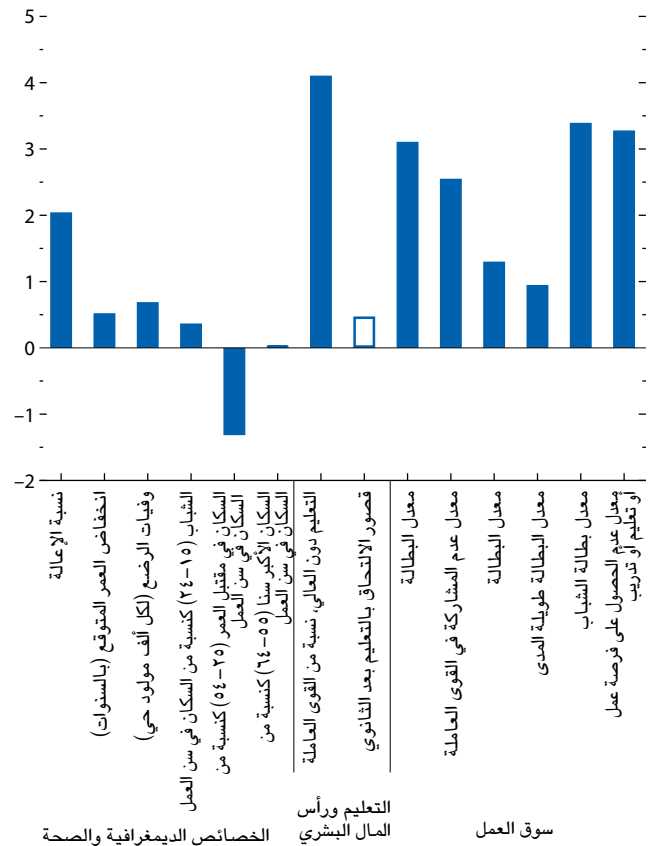
معدل توظيف العمالة فيها ككل - فالأقاليم المتأخرة تضم نسبة أقل من السكان في مقتبل العمر (أعمارهم بين ٢٥-٥٤ سنة) وغالبية سكانها ممن هم أصغر سنا (في أعمار أقل من ٢٥ سنة) من سائر الأقاليم. لكن هذه الخصائص الديمغرافية لا تعكس القصة الكاملة للأقاليم المتأخرة، كما نراها من خلال ارتفاع معدل البطالة الكلي وارتفاع معدل الشباب العاطلين فيها (نسبة الشباب غير الملتحقين بوظائف أو تعليم أو تدريب)، في متوسط الحالات. ونظرا لأهمية الحالة الوظيفية في الشعور بالرضا في الحياة، ناهيك عن تأثيرها على الدخل، فتحسين أداء سوق العمل الإقليمية يمكن أن يحقق رفاهية تفوق تلك التي يمكن بلوغها من خلال إعادة توزيع الدخل.^٨

وبدافع من هذه الاعتبارات ومع أخذ في الحسبان الزيادة الأعلى مؤخرا في درجات التفاوت في الاقتصادات المتقدمة إلى جانب نقص البيانات المتاحة، يبحث هذا الفصل في التفاوت بين الأقاليم وتصحيح أوضاع أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة،

^٨ راجع دراسات (Clark and Oswald (1994) و (Grün, Hauser, and Rhein (2010) و (Clark (2018)، وغيرها، للاطلاع على أدلة على الرابط الموجب بين التوظيف والسعادة، ناهيك عن الدخل ونوعية الوظيفة.

الشكل البياني ٢-٤: الخصائص الديمغرافية والصحة ورأس المال البشري ونتائج سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة: الأقاليم المتأخرة مقابل الأقاليم الأخرى (الفرق بالنقاط المئوية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

الأقاليم المتأخرة غالبا ما تحقق نتائج أسوأ في الصحة والتعليم وسوق العمل مقارنة بالأقاليم الأخرى.



المصادر: قاعدة بيانات الأقاليم التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تبين الأعمدة الفرق في الأقاليم المتأخرة مقارنة بالأقاليم الأخرى، لكل متغير. وتستند النتائج إلى اندحارات كل متغير على مؤشر يبين ما إذا كان الإقليم متأخرا أم لا، مع تحديد الآثار القطرية وأثار السنوات الثابتة وتجمع الأخطاء المعيارية على مستوى البلدان والسنوات. تشير الأعمدة المصمتة إلى أن المعامل التقديري في مؤشر التأخر له دلالة إحصائية عند مستوى ١٠٪. تُعرّف المتغيرات بحيث تشير المعاملات التقديرية الموجبة إلى انخفاض مستوى الأداء في الأقاليم المتأخرة. قصور الالتحاق بالتعليم بعد الثانوي هو الفرق بين النسبة المئوية للسكان الملتحقين بالتعليم بعد الثانوي في الأقاليم غير المتأخرة (أخرى) مقابل الأقاليم المتأخرة. يُعرّف معدل البطالة بأنه يساوي ١٠٠ ناقص معدل العمالة (%). يُعرّف معدل المشاركة في سوق العمل بأنه يساوي ١٠٠ ناقص معدل انضمام السكان في سن العمل (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٦٤ سنة) إلى القوى العاملة (%). معدل البطالة هو نسبة السكان في سن العمل العاطلين عن العمل. معدل البطالة طويلة الأجل هو نسبة القوى العاملة في سن العمل التي ظلت عاطلة عن العمل لمدة سنة أو أكثر. معدل بطالة الشباب هو نسبة القوى العاملة من الشباب (بين ١٥-٢٤ سنة) العاطلين عن العمل. معدل عدم الحصول على فرص عمل أو تعليم أو تدريب هو النسبة المئوية من السكان الشباب غير الملتحقين بتعليم أو وظائف أو تدريب. تُعرف الأقاليم المتأخرة بأنها تلك التي كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي فيها أقل من المتوسط القطري عام ٢٠٠٠. وكان متوسط نموها أقل من المتوسط القطري على امتداد الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٦. راجع المرفق ٢-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على عينة البلدان.

مع التركيز على خصائص وديناميكية الأقاليم المتأخرة منذ عام ٢٠٠٠. ويستكشف كذلك ما إذا كانت الفروق في السياسات الوطنية المتعلقة بأداء أسواق العمل والمنتجات تؤثر على التفاوت بين الأقاليم وتكيفها. ويبحث هذا الفصل التساؤلات التالية:

- ما مدى الاختلاف بين الاقتصادات المتقدمة من حيث حجم التفاوت في النشاط الاقتصادي بين أقاليمها؟ كيف تسهم فروق إنتاج القطاعات المختلفة بين الأقاليم في تباين إنتاجية العمالة بين الأقاليم داخل البلدان؟ ما أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم المتأخرة والأقاليم الأخرى من حيث توظيف العمالة والإنتاجية في مزيج قطاعاتها؟ ما مدى الفعالية التي اتسمت بها الأقاليم المتأخرة في رد فعلها حيال الاتجاهات العامة لإعادة توزيع العمالة على القطاعات؟
- ما الآثار التي وقعت على أسواق العمل في الأقاليم من الصدمات المحلية في الطلب على العمالة - وخاصة صدمات التجارة والتكنولوجيا - في الاقتصادات المتقدمة؟ هل التكيف في مواجهة هذه الصدمات في الأقاليم المتأخرة مختلف عن التكيف في سائر الأقاليم؟
- هل للسياسات والتشوهات المحلية دور في درجات التفاوت بين الأقاليم والتكيف في الاقتصادات المتقدمة؟

ويخلص الفصل إلى النتائج الرئيسية التالية:

- تختلف درجات التفاوت بين الأقاليم اختلافا ملحوظا عبر الاقتصادات المتقدمة - حيث تتراوح نسبة ١٠/٩٠ لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الإقليمي بين ١,٣ تقريبا إلى ما يزيد على ٣. والأسباب الرئيسية وراء هذا التفاوت هي الفروق بين الأقاليم في مستويات إنتاجية العمالة في القطاعات المختلفة، ومزيج الوظائف في القطاعات، بينما الأقاليم المتأخرة، في المتوسط، تكون أقل إنتاجية وأكثر تخصصا في أنشطة الزراعة والصناعة بشكل منتظم.
- الفروق الجوهرية في إنتاجية القطاعات المختلفة بين الأقاليم هي في الغالب الدافع الرئيسي وراء معظم الفروق في إنتاجية العمالة بين الأقاليم داخل البلد الواحد. لكن في حالة الأقاليم المتأخرة، يسهم مزيج الوظائف بدور أهم مما يسهم به في سائر الأقاليم.
- حتى عند تحييد أثر الفروق في الاتجاهات العامة بين البلدان، تظل الوظائف في الأقاليم المتأخرة متركزة بدرجة أكبر في قطاعي الزراعة والصناعة (مما يشير إلى أن الطبيعة الريفية تغلب على بعضها)، وبدرجة أقل في قطاع الخدمات. علاوة على ذلك، فإن إنتاجية العمالة على مستوى القطاعات المختلفة تكون أقل في الأقاليم المتأخرة مقارنة بغيرها بشكل منتظم.
- ومن مطلع الألفينات حتى منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، يبدو أن ثلث الاتساع في فجوة إنتاجية العمالة ككل بين الأقاليم المتأخرة والأقاليم الأخرى كان راجعا إلى عدم فعالية التصحيح القطاعي لأسواق العمل في الأقاليم المتأخرة، بينما يعزى الباقي إلى تزايد الفروق في إنتاجية القطاعات.

معظم التحليل في هذا الفصل على الفترة القصيرة نسبيا منذ عام ٢٠٠٠ التي تتوفر عنها بيانات واسعة عن الأقاليم على مستوى البلدان، مما يمكن من النظر إلى تكيف سوق العمل لكنه يستبعد دراسة ديناميكية التطور في الأقاليم على المدى الأطول. فضلا على ذلك، عادة ما تُعرّف الأقاليم في التحليل بأنها الوحدات الإدارية من المستوى الأول في البلدان، والتي لها دور اقتصادي وسياسي ملموس داخل بلدانها ويتوافر مستوى جيد من تغطية بياناتها (راجع أيضا الحاشية ٢). ومع هذا، سيعني ذلك أن الأقاليم التي تختلف في حجمها، كاختلاف ولاية تكساس عن ولاية رود آيلاند وكلاهما في الولايات المتحدة، ستُجمع معا، برغم احتمال وجود اختلاف شاسع بينها في مدى استعداد الأسواق داخل الإقليم للتكيف. وبرغم أن التحليل يحاول مراعاة هذا التنوع من خلال تضمين مجموعة متنوعة من الضوابط، فالمستويات البديلة من التجمعات الجغرافية يمكن أن تنتهي إلى نتائج مختلفة. وتجري اختبارات الثبات للتأكد من أن الحقائق المبسطة ونتائج التحليل تنطبق على كل الحالات باستثناء الأقاليم كثيفة رأس المال الغنية بالموارد الطبيعية. وأخيرا، نظرا لأن السياسات الوطنية قد تتأثر بعدد كبير من المتغيرات المختلفة، ينبغي تفسير آثارها التقديرية على التكيف في الأقاليم على أنها علاقة ارتباط وليست سببية.

وبرغم أن الفروق بين الأقاليم في النشاط الاقتصادي ونتائج سوق العمل كبيرة داخل الاقتصادات المتقدمة، يشير تحليل عدم المساواة بين الأسر في توزيع الدخل المتاح على المستوى القطري إلى أن العنصر الإقليمي فيه صغير (الشكل البياني ٢-٥، راجع أيضا الإطار ٢-١ للاطلاع على مناقشة حول قياس النشاط والرخاء الاقتصادي في الأقاليم المختلفة).^{١٠} وبالنسبة للمجموعة الفرعية من الاقتصادات المتقدمة والسنوات منذ ٢٠٠٨ التي يمكن حساب التفكير خلالها، تتراوح نسبة العنصر الإقليمي في عدم المساواة في توزيع الدخل المتاح للأسر بين أقل من ١٪ في النمسا ونحو ١٥٪ في إيطاليا. ويعني ذلك في حالة الاقتصادات المتقدمة أن مواصلة الحد من الفروق في متوسط الدخل المتاح بين الأقاليم المختلفة لا يُحدِث عادة سوى آثارا محدودة في عدم المساواة في توزيع الدخل في هذا البلد. وتوجد مع ذلك بعض الاستثناءات المهمة. فمثلا، إذا ألغى متوسط الفروق بين الأقاليم في إيطاليا، يمكن أن يؤدي ذلك إلى هبوط عدم المساواة في توزيع الدخل إلى المستويات التي كانت سائدة في مطلع تسعينات القرن الماضي، والتي كانت هي الأدنى

• أما صدمات التجارة والتكنولوجيا المعاكسة فتؤثر على أسواق العمل في الأقاليم الأكثر تعرضا للمخاطر، ولكن صدمات التكنولوجيا وحدها هي التي تترك في الغالب آثارا دائمة، مع حدوث ارتفاع أكبر في معدلات البطالة في الأقاليم المتأخرة المعرضة للمخاطر، في المتوسط.

◦ وليس لزيادة منافسة الواردات في الأسواق الخارجية المقترنة بارتفاع إنتاجية الصين أي آثار ملحوظة على البطالة في الأقاليم، وبرغم انخفاض المشاركة في سوق العمل على المدى القصير، فسرعان ما يتلاشى هذا الأثر. ولا يبدو أن الظروف في الأقاليم المتأخرة تختلف كثيرا عن الأقاليم الأخرى بعد مواجهة هذه الصدمات.

◦ على العكس من ذلك، تُترجم الفروق في التعرض لمخاطر الأتمتة على مستوى الأقاليم المختلفة إلى فروق ملحوظة في رد فعل أسواق العمل حيال أسعار السلع الرأسمالية. عندما تهبط أسعار الآلات والمعدات، تشهد الأقاليم الأكثر تعرضا للمخاطر استمرار الارتفاع في البطالة وتراجع المشاركة في سوق العمل لفترات أطول منها في الأقاليم الأقل عرضة للمخاطر. وكذلك فإن ارتفاع معدلات البطالة يكون أكبر في الأقاليم المتأخرة الأكثر تعرضا للمخاطر. ويبدو أن تدفقات الهجرة الخارجية من الأقاليم المتأخرة الأضعف تهبط كذلك، مما يدل على أن التكيف في مواجهة صدمات التكنولوجيا من خلال حرية انتقال العمالة ربما كان أضعف في الأقاليم المتأخرة الأكثر تعرضا لضغوط الأتمتة.

• وتقترب السياسات الهيكلية الوطنية التي تشجع زيادة الانفتاح والمرونة في الأسواق بتحسين قدرة الأقاليم على التكيف في مواجهة الصدمات وبقدر أقل من تشتت كفاءات الشركات في توزيع رأس المال، الأمر الذي ربما ساهم في تقلص درجات التفاوت بين الأقاليم.

◦ وتقترب نظم حماية الوظائف الأقل تشددا وإعانات البطالة الأقل سخاء باعتدال آثار صدمات التجارة والتكنولوجيا على البطالة.

◦ وتقترب السياسات الوطنية التي تشجع زيادة انفتاح ومرونة أسواق المنتجات بانخفاض درجة تباين مستويات كفاءة الشركات في توزيع رأس المال، وهو ما يقترن بانخفاض التفاوت بين الأقاليم.

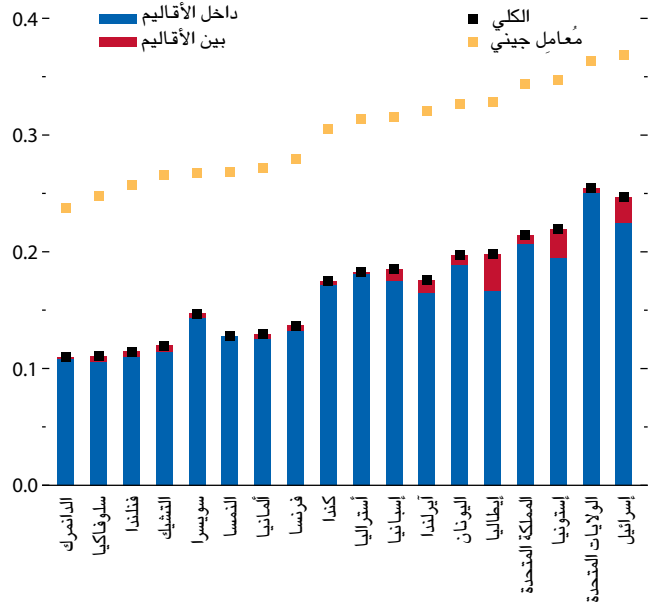
ويوثق هذا الفصل الأنماط والصلات بين التفاوت بين الأقاليم من ناحية، والتكيف والسياسات الوطنية في الاقتصادات المتقدمة من ناحية أخرى. والقصد من ذلك هو المساعدة على إثراء الجدل والمناقشات الدائرة، وتكملة الدراسات الاقتصادية الواسعة التي تبحث الفروق بين الأقاليم على أساس كل بلد على حدة.^٩ ويركز

^٩ لاختيار دراسة تبحث أو تقوم على الفروق الاقتصادية بين الأقاليم في بلدان محددة راجع، على سبيل المثال، دراسة Kaufman (2003)، Swagel, and Dunaway (2003)، ودراسة Breaux and Saillant (2016)، عن الفروق بين المقاطعات الكندية، ودراسات Bande, Fernández, and Montuenga (2008)، و IMF (2018)، و Liu (2018) عن الفروق بين

الأقاليم الإسبانية؛ ودراسات Felice (2011)، و Giordano and others (2015)، و Boeri and others (2019) عن الفروق بين الأقاليم الإيطالية.^{١٠} راجع دراسة Shorrocks and Wan (2005)، ودراسة Novotný (2011)، ودراسة (2007)، حيث تتوصلان إلى استنتاجات مماثلة إلى حد كبير باستخدام مفاهيم بديلة للدخل الشخصي ومقاييس متعددة قابلة للتفكير لعدم المساواة في توزيع الدخل. ويتم التوصل إلى نفس النتيجة باستخدام دخل الأسرة قبل حساب الضرائب وقبل التحويلات. ويلاحظ أن الدخل المتاح لإنفاق الأسرة يختلف عن إجمالي الناتج المحلي حيث يتضمن تدفقات دخل عوامل الإنتاج إلى/من أماكن أخرى وأثار إعادة توزيع إيرادات المالية العامة.

الشكل البياني ٢-٥: عدم المساواة في توزيع الدخل المتاح لإنفاق الأسر في الاقتصادات المتقدمة (مؤشرات)

العنصر الإقليمي في عدم المساواة في توزيع الدخل لدى معظم الاقتصادات المتقدمة صغير نسبياً، فلا يشكل سوى ٥٪ تقريباً من عدم المساواة على مستوى البلد ككل في المتوسط.



المصادر: مؤسسة Luxembourg Income Study، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المؤشر الكلي المبين هو مؤشر إنترنوبي المعمم، ويُعرف كذلك باسم ثيل (Theil's I) أو وسيط لوغاريتم مؤشر الانحراف لعدم المساواة. مقياس الدخل هو الدخل المكافئ المتاح لإنفاق الأسرة (دخل الأسرة بعد خصم الضرائب والتحويلات، محوّلًا لمراعاة فروق حجم البلد في آخر سنة تتاح بياناتها بعد ٢٠٠٨. يشير طول العمود إلى المستوى الكلي لمؤشر عدم المساواة في توزيع الدخل، والذي يفكك بعد ذلك إلى عنصرين: (١) عدم المساواة التي ترجع إلى متوسط فروق الدخل عبر الأقاليم (العنصر البيئي)، و(٢) عدم المساواة التي ترجع إلى فروق الدخل بين الأسر داخل الأقاليم. بعد التصحيح حسب متوسط فروق الدخل على المستوى الإقليمي (المكون الداخلي). كذلك يستخدم مؤشر جيني لعدم المساواة في توزيع الدخل بغرض المقارنة كمقياس أكثر شمولاً لعدم المساواة (لكنه غير قابل للتفكيك).

منذ سبعينات نفس القرن^{١١} ولكن كما ورد بالنقاش أعلاه، فإن الحد من التفاوت بين الأقاليم وتحسين أداء النشاط الاقتصادي وفرص العمل يمكن أن يحدثا أثارا مهمة تتجاوز الدخل في الوقت الحالي. علاوة على ذلك، تشير بعض الأدلة إلى أن البلدان التي لديها فروق إقليمية أكبر قد تشهد انخفاضاً في النمو على المدى الطويل (دراسة Che and Spilimbergo 2012).

ويبدأ هذا الفصل بمناقشة موجزة لطريقة التفكير في التنمية والتكيف الإقليميين. ويعرض القسم التالي أدلة على

^{١١} استناداً إلى المسار التاريخي لمعامل جيني في إيطاليا المأخوذ من دراسة (Atkinson and others 2017) وعلى افتراض أن جيني سيتراجع بالتناسب مع تراجع وسيط لوغاريتم الانحراف أو مؤشر أنتروبي المعمم (مؤشر ثيل I)، وهو مقياس لعدم المساواة في توزيع الدخل قابل للتفكيك إذا أُلغى العنصر الإقليمي.

أنماط التفاوت بين الأقاليم في الاقتصادات المتقدمة ومدى اختلاف الأقاليم المتأخرة عن غيرها. ويفحص بعد ذلك الاستجابات الإقليمية للصدمة المحلية في الطلب على العمالة والتي تنشأ من صدمات التجارة والتكنولوجيا، مع التركيز على مدى اختلاف الأقاليم المتأخرة وكيف يمكن لسياسات أسواق العمل الوطنية التأثير على التكيف الإقليمي. ويعرض هذا الفصل بعد ذلك بعض الأدلة على حرية انتقال العمالة وآثار السياسات الوطنية على التفاوت بين الأقاليم في فعالية إعادة توزيع عوامل الإنتاج. وأخيراً، يتناول قسم الملخص والملاحظات الختامية الانعكاسات المحتملة للسياسات، مثل السياسات الموضوعية.

التنمية الإقليمية والتكيف: تمهيد

كما هو الحال في معظم الدراسات الاقتصادية التي تتناول دوافع الفروق الاقتصادية بين البلدان، يدور نقاش ساخن حول أسباب استمرار التفاوت بين الأقاليم داخل البلدان.^{١٢} ومع هذا، بخلاف البلدان، عادة ما تخضع الأقاليم داخل البلد الواحد لنفس الهيكل المؤسسي العام (السياسي والاقتصادي على حد سواء) والسياسات الوطنية المشتركة، وتتوافر لها حرية تبادل السلع والخدمات ولا توجد معوقات قانونية أمام حركة رأس المال والعمالة في أنحاء هذا البلد.^{١٣} في ظل أسواق المخرجات والمدخلات التي تتسم بالتنافسية التامة ولا تشوبها عيوب سوقية (مثل الحواجز أمام حركة عوامل الإنتاج عبر الأقاليم)، تتدفق رؤوس الأموال والعمالة داخل الأقاليم وفيما بينها لتساوي العائدات الهامشية على رأس المال والعمالة داخل

^{١٢} غالباً ما يوضع إطار محاسبي (دراسة Caselli 2005؛ ودراسة Hsieh and Klenow 2010) لاستخدامه في تنظيم الدوافع المحتملة للفروق الإقليمية في بلد واحد إلى محددات مباشرة (رأس المال المادي، والعمالة ورأس المال البشري، والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج) ومحددات أخرى وسيطة ونهائية (مثل السياسات والثقافة والمؤسسات والجغرافية والمناخ والخط). استناداً إلى تحليل العينات العالمية، تذهب دراسات Dell (2010)، وGennaioli and others (2013)، إلى أن لرأس المال البشري أهمية بالغة في التنمية. كذلك تشير دراسة Lessmann and Seidel (2017) إلى أهمية التنقل والانفتاح التجاري في تحقيق التنمية الإقليمية. وتؤكد دراسة Hsieh and Moretti (2019) أن التجمع الإقليمي يحقق وفورات هائلة وأن القيود على تقسيم الأقاليم أدى إلى انخفاض نمو الناتج الكلي في الولايات المتحدة بمقدار الثلث منذ ستينات القرن الماضي وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وتعارض دراسة Rodríguez-Pose and Storper (2019) ما ورد في دراسة (Hsieh and Moretti's 2019) من خلاف، وترى أن الفروق في أسعار المساكن بين الأقاليم ليست هي الدوافع الرئيسية للهجرة الإقليمية. تؤكد دراسة Rodríguez-Pose and Ketterer (2016b) (قيد الإصدار) أن الفروق الإقليمية في جودة الحوكمة داخل البلد الواحد تؤدي إلى حدوث فروق دائمة في التنمية والأداء في الأقاليم. راجع أيضاً دارستي (2018) OECD (2016b) على مزيد من التحليل والأدلة على الأنماط العامة ودوافع التفاوت الدائم بين الأقاليم على مستوى مجموعة واسعة من البلدان.

^{١٣} هناك بعض الاستثناءات-غالباً في ولايات النظم الفيدرالية- التي تحول دون حرية التبادل والحركة داخل البلدان. على سبيل المثال، هناك اختلافات بين المقاطعات والأقاليم الكندية في المعايير والنظم التي تطبقها على بعض السلع والخدمات، مما يضع قيوداً بحكم الواقع على التجارة بين المقاطعات (دراسة Alvarez, Krznar, and Tombe 2019).

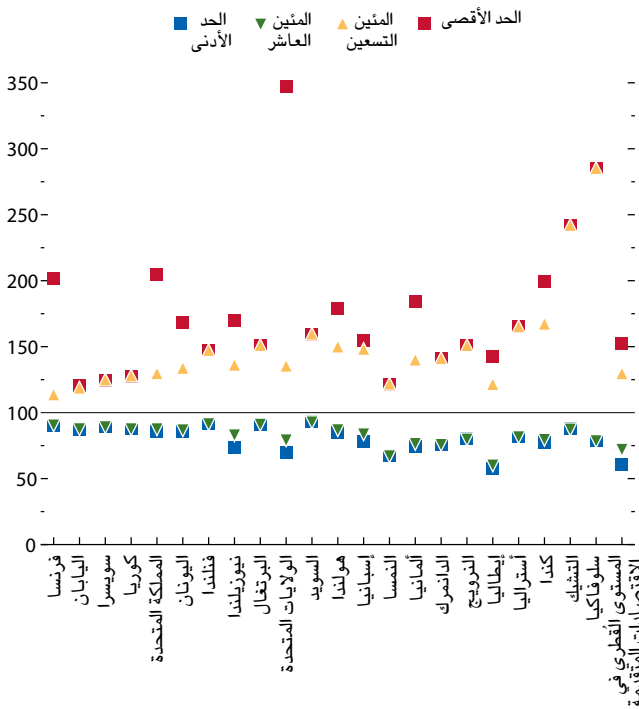
الغموض وزيادة الصعوبة عموما في قياس الأهمية النسبية للتوزيع الكفاء مقابل غير الكفاء في دفع التفاوت بين الأقاليم، يركز هذا الفصل على الأقاليم المتأخرة وخصائصها وتكيفها.

أنماط التفاوت بين الأقاليم في الاقتصادات المتقدمة

يختلف مدى التفاوت بين الأقاليم في النشاط الاقتصادي اختلافا شاسعا على مستوى الاقتصادات المتقدمة (الشكل البياني ٢-٦). على سبيل المثال، تتسم الفروق بين الأقاليم في اليابان بأنها ضيقة نسبيا، حيث نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للإقليم في المئين التسعين أعلى بما لا يتجاوز ٣٠٪

الشكل البياني ٢-٦: التفاوت بين الأقاليم دون المركزية في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (نسبة إلى وسيط الأقاليم مضروبة في ١٠٠، ٢٠١٣)

التفاوت بين الأقاليم يختلف اختلافا شاسعا على مستوى الاقتصادات المتقدمة.



المصادر: قاعدة بيانات الأقاليم التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المئين ١٠ (٩٠,٥٠) يشير إلى المئين العاشر في توزيع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الإقليمي داخل البلد الواحد (المعدل حسب تعادل القوى الشرائية). وتقسّم البلدان حسب نسبة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الإقليمي في المئين التسعين إلى المئين العاشر داخل البلد الواحد. وتستعمل القيم الوسطية الإقليمية (المئين ٥٠) حسب البلد إلى ١٠٠، وعرض المئينات الأخرى والحد الأقصى والحد الأدنى نسبيا إلى الوسيط. الأقاليم الأساسية هي التقسيمات الإدارية في المستوى الثاني حسب تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. تضم العينة ٢٢ اقتصادا متقدما (جميعها بلدان تضم أربعة أقاليم أو أكثر). المستوى القطري في الاقتصادات المتقدمة يبين الربيعات المقابلة المحسوبة في العينة القطرية للاقتصادات المتقدمة.

البلد، حتى وإن كانت هناك فروق دائمة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بين الأقاليم. على سبيل المثال، تنتقل العمالة إلى الأقاليم التي تحقق أعلى عائدات للعمالة، ومن ثم أعلى الأجور، مما يدفع إلى انخفاض الأجور في المناطق التي تقصدها العمالة بمرور الوقت. وفي نفس الوقت، انخفاض عرض العمالة في أقاليم المصدر حيث تكون الأجور منخفضة نسبيا يساعد، بدوره، على ارتفاع معدلات الأجور فيها، مما يسهل تقارب إنتاجية العمالة.

ومع هذا، فالتوزيع الكفاء لعوامل الإنتاج بين الأقاليم يمكن أن يتسق مع الفروق في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الأقاليم إذا كان التمييز بين العمالة على سبيل المثال، يقوم على أساس مستوى المهارة.^{١٤} مع هذا، ففي الواقع العملي، قد لا تكون الأسواق تنافسية بصورة تامة ولا خالية من العيوب على مستوى الأقاليم المختلفة، مما يؤدي إلى تراجع الكفاءة، وسوء توزيع عوامل الإنتاج بين الأقاليم، وعرقلة التكيف في مواجهة الصدمات. وربما واجهت حرية انتقال العمالة قيودا أو لا تتضح إلا على مستوى العمالة عالية المهارة، مما يؤدي إلى استمرار البطالة في الأقاليم لفترات أطول كرد فعل للصدمات المعاكسة.^{١٥}

إن ميل النشاط الاقتصادي للتجمع في المكان (وفورات التجمع) وميل الإنتاجية للارتفاع مع كثافة العمالة الماهرة (المؤثرات الخارجية على رأس المال البشري) يمكن كذلك أن يولدا تباعدا إذا كانت الفروق في تكاليف الإنتاج وتركز المهارات بين الأقاليم كبيرة بما يكفي.^{١٦} وبرغم أن هذه السمات قد تشير إلى وجود حالات من إخفاق السوق (أي، وجود حواجز تفتقر إلى الكفاءة أمام الأقاليم التي تزداد تركزا)، تظل انعكاساتها على السياسات المثلى مبهممة.^{١٧} وقد تصبح الرعاية الاجتماعية ككل أكبر بالفعل إذا مُنحت الأقاليم المتأخرة المساعدة لتُنشئ الدوائر الإيجابية الخاصة بها من نمو وفورات التجمع، بدلا من أن تصبح مهجورة من خلال انتقال السكان إلى الأقاليم الرائدة. ونظرا لهذا

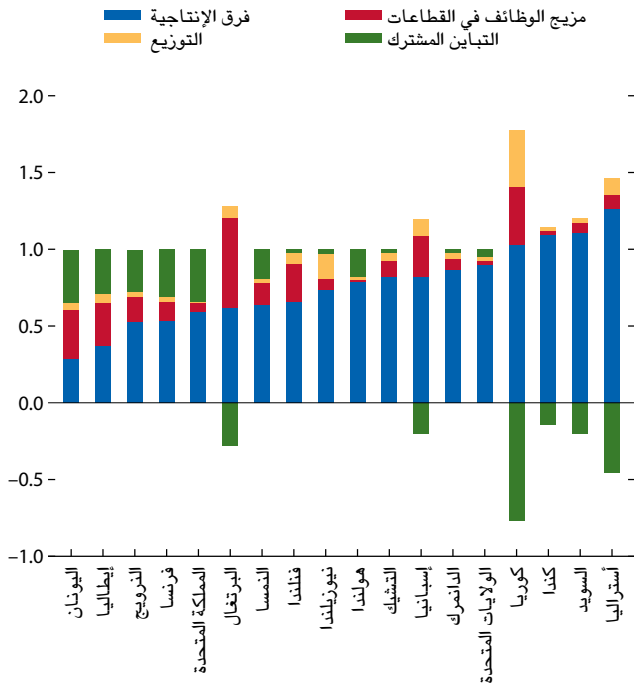
^{١٤} على سبيل المثال، إذا كانت هناك فروق في العمالة ورأس المال البشري (عالية المهارة/منخفضة المهارة مثلا)، إذن الفروق في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج قد تستتبع فروقا في تكوين القوى العاملة من رأس المال البشري، مما يؤثر على الناتج للعامل. وإذا اختلفت التكنولوجيا من إقليم إلى آخر، قد يؤدي ذلك أيضا إلى حدوث فروق في ناتج العامل على مستوى الأقاليم حتى وإن تساوت العائدات الهامشية على العوامل.

^{١٥} راجع دراسة Kim (2008)، ودراسة Duranton and Venables (2018)، للاطلاع على الأدلة والحجج.

^{١٦} راجع دراسات Krugman and Venables (1995)، و-Fujita, Krugman, and Venables (1999)، وGennaioli and others (2013)، التي تتناول زيادة العائدات من وفورات التجمع والمؤثرات الخارجية على رأس المال البشري وكيف تظهر بوضوح في النماذج الاقتصادية المكانية. ^{١٧} راجع دراسة Austin, Glaeser, and Summers (2018) للاطلاع على مزيد من النقاش حول الانعكاسات المبهمة لوفورات التجمع. وكما أشير سلفا، تذهب دراسة Hsieh and Moretti (2019) إلى أن القيود على الإسكان وتقسيم المناطق تشكل حواجز كبيرة أمام التجمعات المفيدة في الولايات المتحدة، مما يقلل الرخاء ويزيد التشتت المكاني للأجور. ومع هذا، تشير دراسة Giannone (2018) إلى أن معظم زيادة التشتت المكاني للأجور في الولايات المتحدة على مدى الأربعين عاما الماضية يرجع إلى التغيير التكنولوجي المتحيز للمهارات وليس ناتجا عن التجمع.

الشكل البياني ٢-٧: تفكيك التباين في تحليل التحول والحصة حسب البلد، ٢٠٠٣-٢٠١٤ (نسبة المتوسط الكلي للتباين الإقليمي)

في غالبية الاقتصادات المتقدمة، يمكن عزو قدر كبير من التباين في إنتاجية العمالة بين الأقاليم إلى الفروق في إنتاجية القطاعات على مستوى الأقاليم.



المصادر: قاعدة بيانات الأقاليم التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض هذا الشكل البياني تحليل التحول والحصة وتفكيك التباين للاختلافات الإقليمية حسب البلد المأخوذة من دراسة Esteban (2000)، ومرتببة حسب نسبة المتوسط الكلي للتباين الإقليمي الذي تفسره فروق الإنتاجية الإقليمية على مستوى القطاعات. للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع المرفق ٢-٣ على شبكة الإنترنت. تضم العينة ١٨ اقتصاداً متقدماً (كل البلدان تضمن خمسة أقاليم أو أكثر من المستوى الإداري الثاني حسب تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، من ٢٠٠٣-٢٠١٤. بالنسبة لجميع البلدان، يستخدم التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية TO-sector ISIC Revision 4 لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (راجع المرفق ٢-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل). حاصل الأعمدة واحد صحيح (المتوسط الكلي للتباين الإقليمي حسب البلد).

كذلك تسجل الأقاليم المتأخرة مستويات أقل بكثير من إنتاجية العمالة على مستوى القطاعات المختلفة مقارنة بسائر الأقاليم الأخرى (الشكل البياني ٢-٨، اللوحة ١). وتتراوح هذه المستويات بين نسبة أقل بحوالي ٥٪ في الخدمات العامة إلى أقل بنحو ١٥٪ في الصناعات التحويلية والخدمات التمويلية والمهنية. ويمكن عزو هذا الانخفاض في إنتاجية الأقاليم المتأخرة إلى مزيج من الخصائص الضعيفة، مثل انخفاض رأس المال البشري - وهو العامل الضروري الذي ألقت عليه الضوء كثير من الدراسات التي تناولت التنمية الإقليمية، بما فيها دراسات Acemoglu and Dell 2010، و Gennaioli and others 2013، 2014، وانخفاض مستوى الكفاءة في توزيع العمالة على القطاعات المختلفة. وربما كان هذا الأمر يعزى كذلك إلى تدنى مستوى جودة العناصر المكتملة للعمالة في الأقاليم المتأخرة، مثل البنية التحتية التي تربطها

تقريباً عن الإقليم في المئين العاشر. وتسجل فرنسا نسبة مشابهة بين ١٠/٩٠، ولكن مع وجود إقليم ذي قيمة شاذة يحقق أداء أفضل بصورة ملحوظة (ومركزه العاصمة باريس) فيسجل نحو ضعف نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الأوساط للأقاليم الفرنسية. وفي الولايات المتحدة تصل نسبة ١٠/٩٠ إلى مستوى متوسط الاقتصادات المتقدمة تقريباً، لكنها تُبدي كذلك تشدداً أكبر عند طرفي منحني التوزيع، وحتى في وجود بعض الأقاليم التي تحقق نتائج أعلى من المتوسط بصورة مبالغ فيها (نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الإقليمي في مقاطعة كولومبيا أعلى بما يزيد على ثلاثة أضعاف المستوى الأوساط للأقاليم في الولايات المتحدة، بينما تسجل ولاية ميسيسيبي نسبة أقل من الإقليم الأوساط بحوالي الثلث). ومن الاقتصادات المتقدمة التي لديها فروق أكبر بين أقاليمها كندا وإيطاليا، حيث تبلغ النسبة ١٠/٩٠ حوالي ٢.

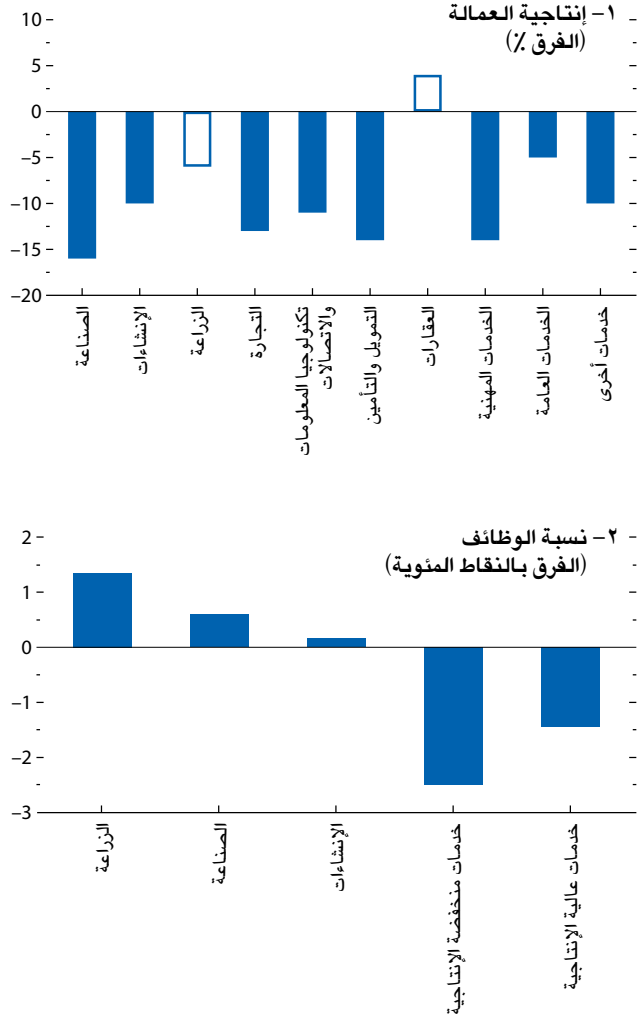
وهناك علاقة وثيقة بين إنتاجية العمالة في الإقليم - الناتج لكل عامل - ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للإقليم. ويمنحنا تحليل التحول والحصة لإنتاجية العمالة في الأقاليم رؤى متعمقة للأهمية النسبية للفروق في إنتاجية العمالة بين القطاعات المختلفة، ونسب الوظائف في القطاعات، وتوزيع العمالة على قطاعات أعلى أو أقل إنتاجية تفيد في حساب التفاوت بين الأقاليم داخل البلد الواحد (الشكل البياني ٢-٧). وفي معظم الاقتصادات المتقدمة، يبدو أن معظم الاختلاف في إنتاجية العمالة بين الأقاليم يعود إلى الفروق في إنتاجية العمالة بين القطاعات المختلفة على مستوى الأقاليم وليس إلى مزيج الوظائف في القطاعات - وبعبارة أخرى، الفروق الجوهرية في إنتاجية القطاعات على مستوى الأقاليم تشكل في الغالب العامل الأهم. ومع هذا، فإن اليونان وإيطاليا وكوريا والبرتغال من الأمثلة البارزة التي يعود الاختلاف بين الأقاليم فيها ككل إلى عناصر أخرى. وفي هذه الحالات، من شأن إعادة توزيع الوظائف بين القطاعات على مستوى الإقليم (مع ثبات الفروق في الإنتاجية بين القطاعات) أن يقلل مدى التباين في إنتاجية العمالة بين الأقاليم بشكل كبير.

ولا يبدو أن وجود عدد أكبر من الأقاليم المتأخرة له علاقة منهجية بالفروق في محركات التباين بين الأقاليم عبر البلدان المختلفة. ويصنّف حوالي ٢٠٪ من الأقاليم في الاقتصادات المتقدمة ضمن الأقاليم المتأخرة، مع اختلاف توزيعها من بلد إلى آخر. ومع هذا، يشير التحليل إلى أن مزيج الوظائف في القطاعات المختلفة كان له تأثير أكبر في حدوث الفروق على مستوى الأقاليم المتأخرة مقارنة بغيرها، وهو ما يتسق مع الرأي القائل إن أسواق العمل في الأقاليم المتأخرة ربما كانت أقل فعالية في إعادة توزيع الوظائف على القطاعات مقارنة بالأقاليم الأخرى.^{١٩}

^{١٨} لتفكيك مكونات التباين في تحليل التحول والحصة، يُضاف حد رابع يساوي حاصل التباين المشترك عبر المكونات الثلاثة الوارد وصفها. راجع دراسة Esteban (2000) والمرفق ٢-٣ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن طريقة الحساب. ^{١٩} راجع المرفق ٢-٣ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

الشكل البياني ٢-٨: إنتاجية العمالة ونسب الوظائف حسب القطاع: الأقاليم المتأخرة مقابل الأقاليم الأخرى

الأقاليم المتأخرة غالباً ما تسجل مستوى أقل في إنتاجية العمالة عبر القطاعات المختلفة ونسباً أعلى في توظيف العمالة في قطاعي الزراعة والصناعة، بينما تنخفض نسب العمالة في قطاع الخدمات.



بعضها، والتي أشارت بعض الدراسات إلى أهمية دورها في التنمية (دراسة Allen and Arkolakis 2014، ودراسة Donald-son and Hornbeck 2016). ويعرض الإطار ٢-٢ أدلة على أن الظروف المناخية المحلية دور كذلك، وأن تغير المناخ قد يفضي إلى اتساع هوة الفروق في الإنتاجية بين الأقاليم المتأخرة وسائر الأقاليم في الاقتصادات المتقدمة.

وإضافة إلى تدني مستوى الإنتاجية، تتركز الوظائف في متوسط الأقاليم المتأخرة على الأرجح في قطاعي الزراعة والصناعة بشكل أكبر من قطاع الخدمات، بما فيها قطاعات الخدمات التي تحقق نمواً كبيراً في الإنتاجية مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتمويل (الشكل البياني ٢-٨، اللوحة ٢). وبعبارة أخرى، تغلب الطبيعة الريفية على الأقاليم المتأخرة، في المتوسط، وتعتمد في توفير الوظائف بقدر أكبر على القطاعات التي تتراجع فيها احتمالات نمو الإنتاجية.^{٢٠}

وأجريت عملية بسيطة معاكسة للحقيقة تدعم الرأي القائل إن توزيع العمالة على القطاعات المختلفة له دور مهم في تحديد الأهمية النسبية للأقاليم (الشكل البياني ٢-٩). وفي الاقتصادات المتقدمة خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٤، تراجع متوسط إنتاجية العمالة في الأقاليم المتأخرة كنسبة مئوية من إنتاجية العمالة في الأقاليم الأخرى بنحو ٥٪، انعكاساً لتطور إنتاجية العمالة ونسب الوظائف في القطاعات المختلفة. وإذا فرض أن التغيرات في إنتاجية العمالة في القطاعات هي العامل الفعال الوحيد، وأن نسب الوظائف لم تتغير، كانت هذه النسبة ستخفض أيضاً، ولكن حجم الانخفاض سيكون أقل بنحو الثلث مما حدث بالفعل. وبعبارة أخرى، يبدو أن التحول في توزيع العمالة على القطاعات المختلفة أدى إلى تفاقم التراجع النسبي في إنتاجية العمالة الكلية في الأقاليم المتأخرة بدلاً من تخفيف حدته.

تكيف أسواق العمل الإقليمية في الاقتصادات المتقدمة

من أجل التعرف عن كثب على مدى تأثر الفروق في أداء الأقاليم بالفروق بين الصدمات والاستجابة لها، يبحث هذا الفصل الصدمات المحلية المعاكسة في الطلب على العمالة وأثارها على البطالة والهجرة في الأقاليم.^{٢١} فإذا أعيد توزيع العمالة

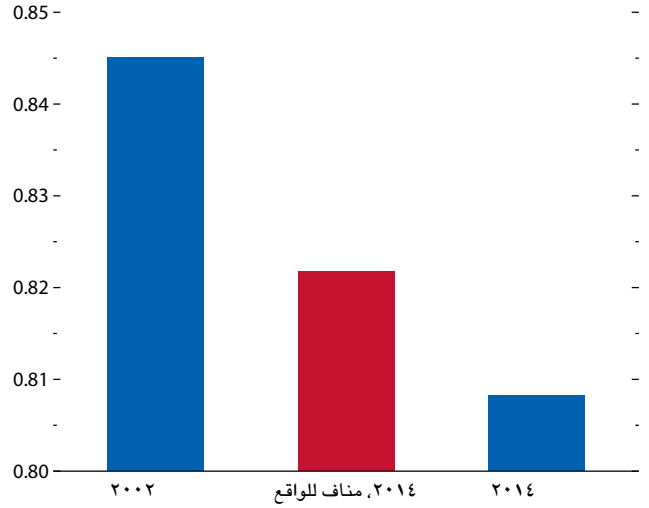
^{٢٠} راجع الفصل الثالث في عدد إبريل ٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» للاطلاع على كيفية تأثر عدم المساواة بالتغير الهيكلي في الاقتصادات المتقدمة والقدرة (عدم القدرة) على التحول إلى قطاعات خدمات عالية الإنتاجية.

^{٢١} أعدت مجموعة من الأعمال في هذا السياق، مستوحاة من العمل السابق في دراسة Blanchard and Katz's (1992) عن الديناميكية والتقارب بين أسواق العمل الإقليمية في الولايات المتحدة. وتعقد دراسة Decressin and Fatás (1995) مقارنة بين الديناميكيات الإقليمية في الولايات المتحدة وأوروبا، وتخلص إلى تراجع العنصر المشترك في حالة الوظائف وانخفاض الهجرة استجابة للصدمات في أوروبا. وفي وقت أقرب، أجرت دراسة Dao, Furceri, and Loungani (2017) تحديثاً للتحليل في دراسة Blanchard and Katz (1992) التي تناولت الولايات المتحدة، مستخدمة بيانات مُحسنة وأحدث، وخلصت إلى تراجع حرية انتقال العمالة.

المصادر: قاعدة بيانات الأقاليم التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تُعرف الأقاليم المتأخرة في بلد ما بأنها تلك التي كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي فيها أقل من متوسط الأقاليم على المستوى القطري عام ٢٠٠٠، وكان متوسط نموه أقل من المتوسط القطري على امتداد الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٦. تعرض اللوحة ١ الفروق التقديرية بين إنتاجية العمالة في القطاعات المختلفة في الأقاليم المتأخرة مقابل الأقاليم الأخرى. جميع النماذج تحيد الآثار القطرية وأثار السنوات الثابتة مع جميع الأخطاء المعيارية على المستوى القطري ومستوى السنة. تشير الأعمدة المصمتة إلى دلالة إحصائية عند مستوى ١٠٪، بينما لا تشير الأعمدة الفارغة إلى ذلك. تعرض اللوحة ٢ الفروق التقديرية بين نسب الوظائف في القطاعات المختلفة في الأقاليم المتأخرة مقابل الأقاليم الأخرى. قطاعات الخدمات عالية الإنتاجية هي التمويل والتأمين، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعقارات. أما جميع قطاعات الخدمات الأخرى فهي قطاعات خدمات منخفضة الإنتاجية. راجع المرفق ٢-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على عينة البلدان.

الشكل البياني ٢-٩: إنتاجية العمالة في الأقاليم المتأخرة مقابل سائر الأقاليم (نسبة)

ازداد الفرق الكلي في الإنتاجية بين الأقاليم المتأخرة والأقاليم الأخرى، ويرجع حوالى ثلث الفرق إلى ضعف عملية توزيع العمالة على القطاعات المختلفة وترجع النسبة المتبقية إلى اتساع هوة الفروق في الإنتاجية بين القطاعات.



المصادر: قاعدة بيانات الأقاليم التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تبين الأعمدة متوسط نسبة إنتاجية العمالة على المستوى القطري (يُعرف بأنه إجمالي القيمة المضافة الحقيقية للعامل) في الأقاليم المتأخرة إلى نسبة الأقاليم الأخرى في عامي ٢٠١٤ و٢٠٠٢ على مستوى الاقتصادات المتقدمة. في السيناريو المناهض للواقع، تظل نسب توظيف العمالة في القطاعات ثابتة عند مستوياتها في ٢٠٠٢ بينما مستويات الإنتاجية القطاعية تعكس قيمها المتحققة. تُعرف الأقاليم المتأخرة في بلد ما بأنها تلك التي كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي فيها أقل من متوسط الأقاليم على المستوى القطري عام ٢٠٠٠، وكان متوسط نموه أقل من المتوسط القطري على مدار الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٦. راجع المرفق ٢-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على عينة البلدان والمرفق ٢-٤ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن طريقة الحساب.

الطلب على العمالة. وتحاول رصد بعض دوافع صدمات التجارة والتكنولوجيا التي كثر النقاش حولها:^{٢٣}

- صدمة من زيادة منافسة الواردات في الأسواق الخارجية ترتبط بارتفاع الإنتاجية في الصين (دراسات Autor, Dorn, and Han- ٢٤, 2013a, 2013b).
- صدمة قائمة على التفاعل بين تعرض الإقليم لمخاطر الأتمتة وتكاليف السلع الرأسمالية من الآلات والمعدات (بناء على دراسة Autor and Dorn 2013، والفصل الثالث في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، ودراسة Das and Hilgenstock 2018، ودراسة Lian and others 2019).

وتشير النتائج المستخلصة بوجه عام إلى بطء أسواق العمل الإقليمية في التكيف وإعادة التوزيع استجابة للصدمات السلبية في الاقتصادات المتقدمة.^{٢٥} وعلاوة على ذلك، حتى برغم أن حدوث هذه الصدمات هو بالفعل أقل إلى حد ما في الأقاليم المتأخرة مما يحدث في سائر الأقاليم الأخرى (راجع المرفق ٢-٥ على شبكة الإنترنت)، تشير بعض الأدلة، التي ترد تفاصيلها أدناه، إلى أن معاناة الأقاليم المتأخرة أكبر في مواجهة بعض الصدمات.

صدمة من زيادة منافسة الواردات في الأسواق الخارجية نتيجة ارتفاع إنتاجية اقتصاد الصين لا تترك أثارا كبيرة على متوسط البطالة في الأقاليم في عينة واسعة من الاقتصادات المتقدمة، برغم أنها تؤدي في الغالب إلى تخفيض المشاركة في سوق العمل بعد

^{٢٣} للاطلاع على أعمال حديثة تناولت دور التجارة والتكنولوجيا في دفع التفاوت والاتجاهات العامة الأخرى، راجع دراسات Jaumotte, Karabarounis and Neiman (2014)، و Lall, and Papageorgiou (2013)، و Autor, Dorn, and Hanson، و Dabla-Norris and others (2015)، و Dao، و (2015)، و (2016)، و Helpman، و (2017)، و Abdih and Danninger، و (2017)، والفصل الثاني في عدد إبريل ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وغيرها.

^{٢٤} برغم أن اقتران صدمة التجارة بارتفاع الإنتاجية في الصين خضع للدراسة بشكل جيد، فمن المؤكد أنها ليست صدمة التجارة الوحيدة في الاقتصادات المتقدمة. فقد واجهت الاقتصادات المتقدمة بوجه عام مزيدا من المنافسة مع زيادة الإنتاجية في اقتصادات الأسواق الصاعدة ومشاركتها في الأسواق الدولية.

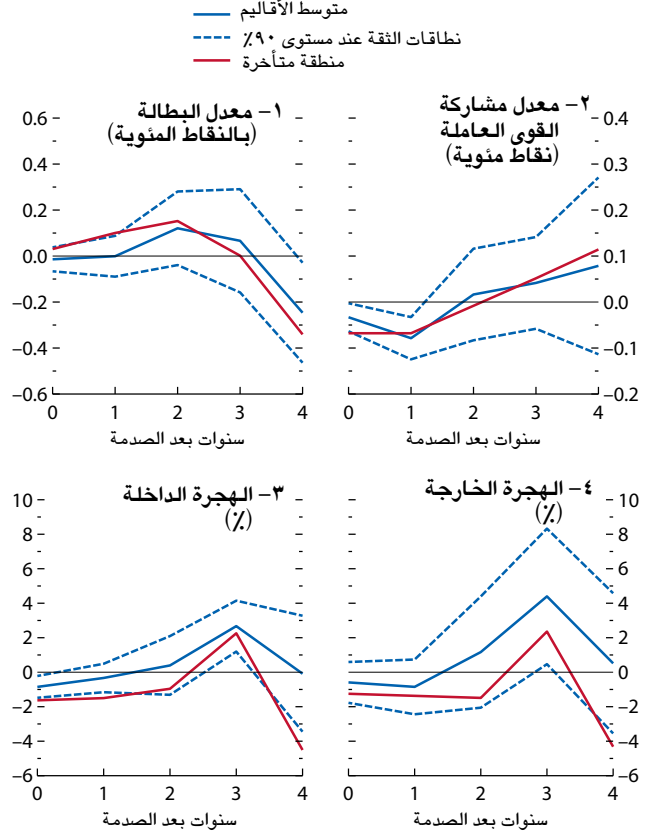
^{٢٥} راجع المرفق ٢-٥ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول تركيب الصدمات ومواصفه وتقدير نموذج الانحدار. توضع تقديرات الاستجابات الديناميكية لمعدلات البطالة والمشاركة في سوق العمل، والهجرة الداخلة والخارجة على مستوى الأقاليم باستخدام طريقة التوقعات المحلية دراسة (Jordà 2005)، مع تحديد أثر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الأقاليم المتأخرة، والكثافة السكانية في الأقاليم المتأخرة (مما يساعد على رصد درجة الانتشار الحضري)، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلدان المتأخرة، والآثار السنوية الثابتة في كل إقليم. وبرغم ضبط أثر كثير من الخصائص الإقليمية في التحليل من خلال الآثار الثابتة في كل إقليم (رصد خصائص الأقاليم التي لا تتغير مع الوقت، بما فيها الخصائص الجغرافية والانضمام إلى اتحاد ما) ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الأقاليم المتأخرة (المتغير الصوري لكثير من جوانب التنمية الإقليمية)، فإن المتغيرات الإقليمية غير المشاهدة التي تتغير مع الوقت، مثل مدى إعادة توزيع إيرادات المالية العامة على مستوى الأقاليم، يمكن أن تؤثر أيضا على التكيف وإعادة التوزيع. وبالتالي، فإن النتائج المستخلصة تمثل متوسط آثار الصدمات داخل العينة، بالنظر إلى التوزيع القائم للمتغيرات غير المشاهدة. والتغيرات في توزيع المتغيرات غير المشاهدة قد تستتبع تغيرات في آثار الصدمات.

على القطاعات المختلفة بفعالية، سيعني ذلك توفير الحماية من الصدمات المعاكسة التي تفضي إلى البطالة وتؤثر على مشاركة القوى العاملة، بينما تتدفق الهجرة وتنتقل الوظائف بين القطاعات داخل الإقليم لاستيعابها. والرؤية المتمعة للفروق بين الأقاليم في مزيج الوظائف الموجود مسبقا في القطاعات المختلفة والتي تترجمها إلى فروق بين الأقاليم في التعرض لمخاطر الصدمات الخارجية تمكننا من تركيب صدمات على مستوى الأقاليم.^{٢٢} فتتناول التحليلات نوعين محددين من الصدمات المحلية في

^{٢٢} كانت دراسة Bartik (1991) هي أولى الدراسات التي وضعت تصورا لهذه الرؤية المتمعة وطبقتها في تركيب صدمات إقليمية خارجية معقولة، بناء على فروق إقليمية موجودة مسبقا في التعرض لمخاطر الدوافع الكلية، ثم عممتها في وقت لاحق دراسة Blanchard and Katz (1992) في مجال التنمية والتكيف الإقليميين، ودراسة Topalova (2010) وتعرض دراسة Goldsmith-Pinkham, Sorkin, and Swift (2019) تقييمها بالغ الأهمية لهذه النوع من الأدوات.

الشكل البياني ٢-١٠: الآثار الإقليمية من صدمات منافسة الواردات

زيادة المنافسة في الأسواق الخارجية غالبا ما ترفع معدلات البطالة في الأجل القصير في الأقاليم المعرضة للصدمات، مع وجود فرق طفيف بين الأقاليم المتأخرة والأقاليم الأخرى. لكن هذه الارتفاع يتلاشى لأن الأقاليم تتكيف نسبيا بسرعة.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الخطوط المتصلة باللونين الأزرق والأحمر ترصد الاستجابات النبضية للمتغير المشار إليه أمام انحراف معياري واحد في صدمة منافسة الواردات، وتُعرّف بأنها نمو الواردات الصينية للعامل في الأسواق الخارجية مرجحا بمزيج الوظائف في الإقليم المتأخر. وتُقدّر الاستجابات النبضية باستخدام طريقة التوقعات المحلية في دراسة Jordà (2005). الأفق الزمني صفر هو سنة وقوع الصدمة. تُعرّف الأقاليم المتأخرة بأنها تلك التي كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي فيها أقل من المتوسط الإقليمي على مستوى البلد عام ٢٠٠٠، وكان متوسط نموه أقل من المتوسط القطري على مدار الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٦. راجع المرفق ١-٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على عينة البلدان والمرفق ٢-٥ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن تعريف الصدمة ومواصفة الاقتصاد القياسي.

مرور عام، ولكن سرعان ما يتلاشى هذا الأثر (الشكل البياني ٢-١٠). استجابات الأقاليم المتأخرة لا تبدو مختلفة كثيرا عنها في سائر الأقاليم الأخرى. ويتناقض ذلك مع أحدث الدراسات الاقتصادية التي تبحث أسواق العمل المتمركزة محليا بقدر أكبر بكثير في بلدان محددة. على سبيل المثال، تخلص دراسة Autor, Dorn, and Han-son (2013a) إلى وقوع آثار محلية معاكسة كبيرة على الوظائف في الولايات المتحدة من صدمة متطابقة في تعريفها. وتطبق دراسة (Dauth, Findeisen, and Suedekum (2014) منهجا مماثلا على امتداد فترة مماثلة، فنضع تقديرات لصافي التأثير الإيجابي على

الوظائف ككل من ارتفاع التجارة في حالة ألمانيا. وتشير هذه الدراسات إلى أن آثار التجارة على الأقاليم قد تختلف من بلد إلى آخر. ومع هذا، فإن النتائج التي نعرضها في هذا الفصل تتسق مع ما تخلص إليه هذه الدراسات، نظرا لأنها تعكس متوسط الأثر الإقليمي داخل البلدان في مجموعة من الاقتصادات المتقدمة، وليس استجابات قُطرية محددة. علاوة على ذلك، يُجرى التحليل في هذا الفصل على مستوى أعلى من التقسيم الإقليمي وعلى امتداد فترة لاحقة (ما بعد ١٩٩٩).

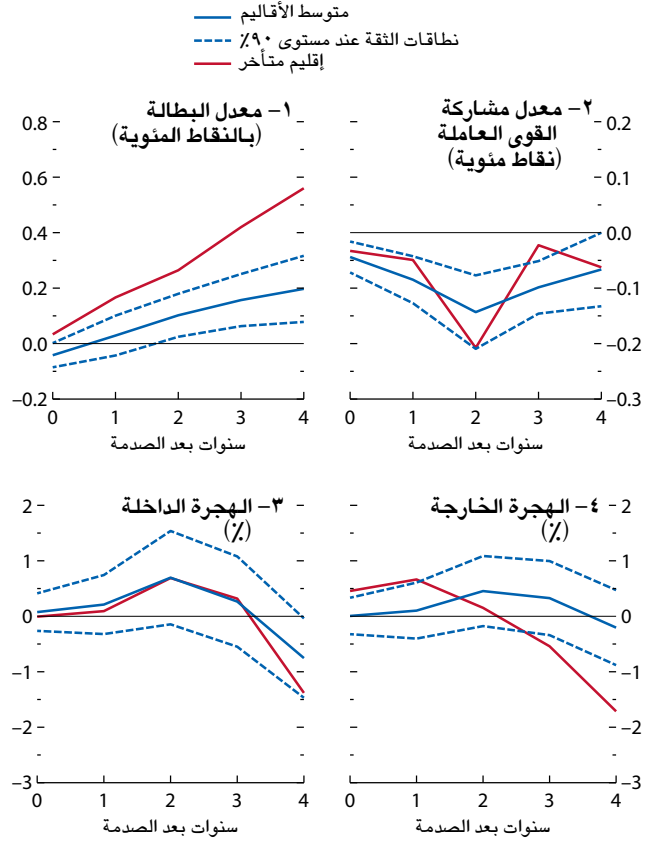
وعلى العكس من ذلك، فإن الصدمات المحلية المعاكسة في الطلب على العمالة والتي تنشأ من التغيير التكنولوجي تسفر عن آثار ملموسة ودائمة في أسواق العمل (الشكل البياني ٢-١١). وبرغم عدم صدور إشارة تُذكر على وقوع تأثير ما، فإن معدلات البطالة، في الأقاليم الأكثر تعرضا لمخاطر الأتمتة، ترتفع باطراد على مدار السنوات الأربعة اللاحقة، ويتسق هذا النمط مع الاستعاضة عن العمالة برأس المال تدريجيا. ويشير عدم حدوث تغيير كبير في إجمالي تدفقات الهجرة على المدى القصير إلى أن حرية انتقال العمالة بين الأقاليم تكون منخفضة بعد صدمات الأتمتة. وفي حالة الأقاليم المتأخرة الأكثر تعرضا لمخاطر صدمات الأتمتة، ترتفع معدلات البطالة بدرجة أكبر وتختلف دلالتها الإحصائية عنها في سائر الأقاليم. علاوة على ذلك، بخلاف الأقاليم الأخرى، تشهد الأقاليم المتأخرة الأكثر تعرضا للمخاطر هبوطا دائما ذا دلالة إحصائية في الهجرة الخارجة عقب صدمة الأتمتة، مما يشير إلى أن العمالة في هذه الأقاليم قد تجد صعوبة في الانتقال مما تجدها العمالة في أقاليم أخرى. وينظر الإطار ٢-٣ في آثار إغلاق مصانع السيارات على الأقاليم المختلفة، التي ربما كانت مدفوعة في الأساس بصدمات التجارة أو التكنولوجيا، ويخلص إلى ارتفاع معدلات البطالة بصفة دائمة وعلى نحو مماثل، الأمر الذي غالبا ما يكون أسوأ في الأقاليم التي تنخفض فيها تدفقات المهاجرين الإجمالية.

هل تستطيع السياسات والتشوهات في سوق العمل الوطنية أن تحول دون تكيف أسواق العمل الإقليمية؟ ربما فعلت إذا ساهمت في زيادة جمود أسواق العمل الإقليمية، مما يفضي إلى استمرار آثار الصدمات المعاكسة لفترات أطول على البطالة والمشاركة في السوق.^{٢٦} وتبحث المناقشة التالية مدى تأثير المعايير بين اثنتين من سياسات سوق العمل الوطنية - صرامة نظم حماية العمالة وسخاء برامج تأمينات البطالة - على استجابة سوق العمل الإقليمية في مواجهة الصدمات المحلية. فزيادة الصرامة في تنظيم حماية العمالة غالبا ما تضع حدا لفقدان الوظائف، وتضعف احتمال تسريح العمالة، لكنه يقلل كذلك من توفير فرص العمل ومعدلات التوظيف، مع إدراك أصحاب العمل أن التعيينات الجديدة من المحتمل أن تكبدهم تكاليف من زيادة بطء التكيف في حالات هبوط النشاط الاقتصادي. أما مسألة ما إذا كانت معدلات البطالة ترتفع كرد فعل في مواجهة

^{٢٦} يمكن الاطلاع على أحد أمثلة السياسات الهيكلية الوطنية التي تغير أداء أسواق العمل الإقليمية في دراسة Boeri and others (٢٠١٩)، التي تقارن بين الآثار الإقليمية لنظامي التفاوض الجماعي الوطني في إيطاليا وألمانيا.

الشكل البياني ٢-١١: الآثار الإقليمية من صدمات الأتمتة

غالبا ما يؤدي هبوط أسعار الآلات والمعدات إلى ارتفاع البطالة في الأقاليم التي يكون إنتاجها أكثر عرضة لصدمة الأتمتة، ويكون الضرر أكبر في الأقاليم المتأخرة المعرضة لمخاطر الصدمات. الهجرة الخارجية تتوقف أو تهبط في الأقاليم المتأخرة الأكثر تعرضا للصدمات.



ويشير التحليل إلى الدور المؤثر للسياسات الوطنية في تكيف أسواق العمل الإقليمية - فربما أدت إلى تفاقم أو إضعاف الآثار المعاكسة على البطالة برغم اختلاف تأثيرها باختلاف النتائج والصدمات (الشكل البياني ٢-١٢). وعلاوة على ذلك، ينبغي تفسير الاستنتاجات على أساس وجود علاقات ارتباط، نظرا لبحث السياسات الوطنية كل على حدة، وليس معا. ويعني ذلك أن تغير ردود الفعل الإقليمية المقترنة بسياسات حماية العمالة وإعانات البطالة الوطنية قد تتضمن تأثير السياسات الوطنية التي توجد علاقة ارتباط بها ولا تدخل ضمن التحليل.

وتقترن زيادة صرامة نظم حماية العمالة الوطنية بآثار أكبر على البطالة الإقليمية من منافسة الواردات وصدمات الأتمتة. كذلك تقترن صدمات الأتمتة بتزايد البطالة في الأجل القريب، حيث تكون المنافع أعلى، مما يشير إلى أن آثار الحوافز الناتجة عن تقديم إعانات أكبر تطيل أمد البطالة، برغم تلاشي الفرق في ظل الآفاق الزمنية الأطول. وفي نفس الوقت، لا يوجد فرق يُذكر في ردود الأفعال في مواجهة صدمات منافسة الواردات بين نظم إعانات البطالة الأكثر والأقل سخاء. وتشير هذه النتائج إجمالا إلى أن السياسات الوطنية التي تشجع زيادة المرونة في أسواق العمل ربما سهلت التكيف وإعادة التوزيع في أسواق العمل الإقليمية، مما يحسن صلابتها في مواجهة الصدمات.

حرية انتقال العمالة وتوزيع عوامل الإنتاج في الأقاليم: أدلة على مستويات الأفراد والشركات

كما أسلفنا، يعتمد تكيف الأقاليم في مواجهة الصدمات على فعالية إعادة توزيع عوامل الإنتاج - قدرة رأس المال والعمالة على الانتقال بين القطاعات والشركات والأماكن المختلفة، نحو استخداماتها الأكثر إنتاجية. وإذا واجهت حرية حركة عوامل الإنتاج عراقيل داخل الأقاليم أو فيما بينها أو إذا افتقرت عملية إعادة التوزيع إلى الفعالية، قد تسفر الصدمات السلبية عن آثار طويلة الأمد، مما يسهم في ضعف أداء بعض الأقاليم واتساع هوة التفاوت داخل البلد الواحد. ويبحث هذا القسم الفروق في حرية انتقال العمالة بين الأقاليم المتأخرة وغيرها، وخصائص المهاجرين بين الأقاليم، والفروق الإقليمية في مدى كفاءة الشركات في توزيع رأس المال - حساسية استثماراتها للعائدات الهامشية على رأس المال.

ففي المتوسط، تتراجع تدفقات الهجرة الإجمالية في الأقاليم المتأخرة (الداخلة والخارجة) مقارنة بسائر الأقاليم الأخرى. ويشير ذلك إلى أن آلياتها في إعادة توزيع العمالة أضعف، بالنظر إلى أن احتمالات مواجهة صدمات في الأقاليم المتأخرة أقل من احتمالاتها في الأقاليم الأخرى (الشكل البياني

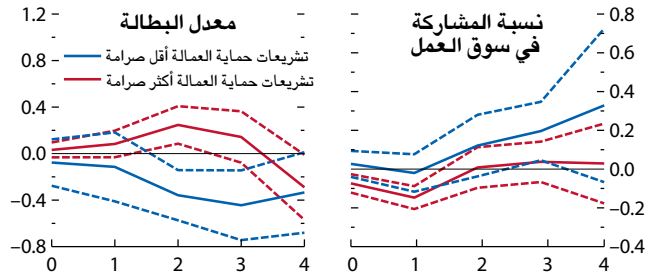
الصدمات المعاكسة فتعتمد على معرفة أي من هاتين القوتين هي المهيمنة، وهو أمر مبهم من الناحية النظرية (دراسة Pis-sarides 2001). وتوفر تأمينات البطالة ضمانات للحماية من صدمات الدخل نتيجة فقدان الوظائف، لكنها يمكن أن تؤثر كذلك على ديناميكية البطالة من خلال آثارها على جهود الفرد في البحث عن الوظائف ونوعية فرص العمل عند إعادة التوظيف (دراسات Chetty 2008، و Tatisramos and van Ours 2014، و Schmieder, von Wachter, and Bender 2016).

الشكل البياني ٢-١٢: الآثار الإقليمية من صدمات التجارة والتكنولوجيا المرهونة بالسياسات الوطنية (نقاط مئوية)

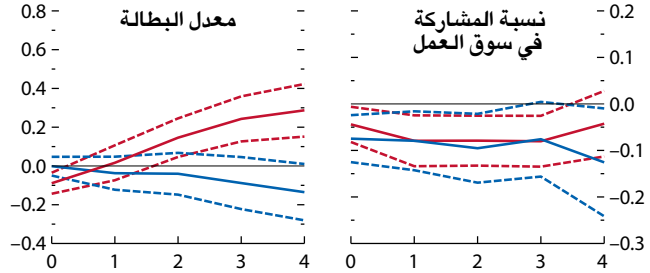
تكيف الأقاليم في مواجهة صدمات التجارة والتكنولوجيا المعاكسة غالباً ما يكون أسرع في البلدان التي تعتمد سياسات تدعم زيادة المرونة في أسواق العمل.

تشريعات حماية العاملين (EPL)

١- صدمة منافسة الواردات

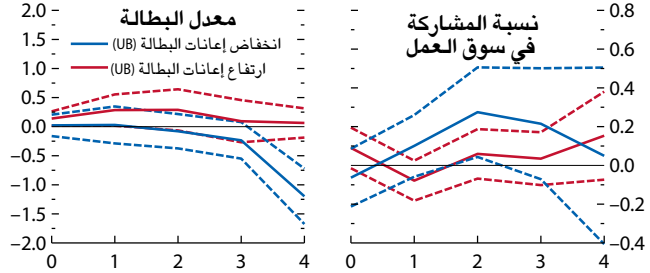


٢- صدمة الأتمتة

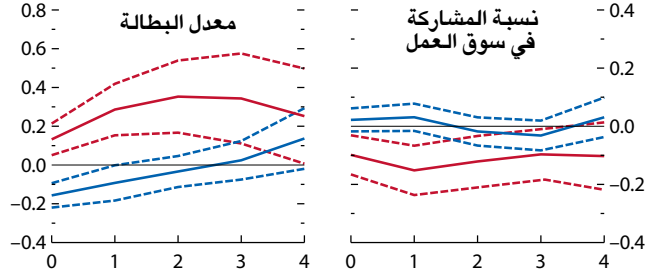


إعانات البطالة

٣- صدمة منافسة الواردات



٤- صدمة الأتمتة



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: السنوات بعد وقوع التأثير على المحور السيني. أقل (أكثر) صرامة/منخفض (مرتفع) = المئين الخامس والعشرين (الخامس والسبعين) للمتغير المذكور. EPL = مؤشر تشريعات حماية العاملين. UB = إجمالي معدل إحلال إعانات البطالة. وتشير الخطوط المتقطعة إلى نطاقات الثقة عند مستوى ٩٠٪. راجع الشكلين البيانيين ٢-١٠ و ٢-١١ للاطلاع على تعريفات صدمة منافسة الواردات وصدمة الأتمتة. راجع المرفق ٥-٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على تعريف مفصلة لصدمة منافسة الواردات وصدمة الأتمتة والمرفق ٢-١ على شبكة الإنترنت للتعرف على عينات البلدان.

٢-١٣، اللوحة ١). وتزداد احتمالات الحركة داخل البلدان بين العمالة الأوفر حظاً من التعليم (الحاصلة على تعليم ثانوي أو بعد الثانوي) أو الحاصلة على وظائف (الشكل البياني ٢-١٣، اللوحتان ٢ و ٣). وتتسق هذه الحقائق مع مواجهة مزيد من القيود على الهجرة في الأقاليم المتأخرة، حيث تكون معدلات البطالة في الغالب أعلى ومستويات التعليم والمهارات أدنى.

ولتناول توزيع عوامل الإنتاج عبر الأقاليم داخل البلد الواحد من منظور آخر، يجري تحليل الفروق بين الشركات فيما تتسم به من كفاءة في التوزيع على مستوى الأقاليم. ويُقاس مستوى كفاءة الشركات في التوزيع بمدى استجابة استثماراتها (نمو رأس المال) لعائد الشركة الهامشي على وحدة رأس المال الإضافية (يرصدها ناتج العائد الهامشي على رأس المال)، بعد مراعاة مجموعة من الفروق على مستوى الإقليم والقطاع والبلد والسنة. ويتم بعد ذلك ربط هذه التقديرات على مستوى الشركات بالإقليم والقطاع والبلد والسنة، فيمكن بالتالي تركيب توزيعها عبر الأقاليم حسب البلد والقطاع والسنة. ويتبين من التحليل وجود علاقة ارتباط بين زيادة التباين في مستويات كفاءة الشركات في التوزيع عبر الأقاليم داخل البلد الواحد- التي ترصدها نسبة الانحراف المعياري عن وسيط الكفاءة في التوزيع حسب البلد والقطاع والسنة - وزيادة التفاوت في النشاط الاقتصادي بين الأقاليم. وفي الأساس، عندما تكون هناك فروق إقليمية كبيرة في حساسية الشركات للعائد الهامشي على رأس المال، غالباً ما يتسع كذلك الفرق في الأداء بين الأقاليم.^{٢٨}

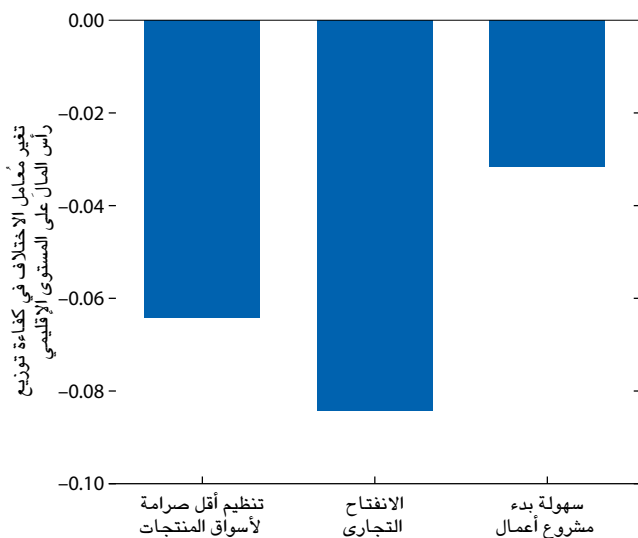
وعلى غرار ديناميكية التكيف الإقليمي، قد تؤثر السياسات الهيكلية والتشوهات الوطنية على تباين مستويات كفاءة الشركات في التوزيع بين الأقاليم داخل البلد الواحد، من خلال تحفيز الشركات على اختيار بدائل أعلى أو أقل كفاءة. ويشير التحليل إلى أن السياسات الوطنية التي تدعم زيادة المرونة والانفتاح في أسواق المنتجات تقترن بانخفاض درجات التباين في مستويات كفاءة الشركات في التوزيع بين الأقاليم داخل البلد الواحد (الشكل البياني ٢-١٤). وبصفة خاصة، البلدان التي تطبق نظماً أقل صرامة بشأن أسواق المنتجات (تتعلق بمستوى حماية الشركات المستقرة)، وتفرض تكاليف إدارية أقل لبدء مشروعات الأعمال، وتعتمد الانفتاح التجاري بشكل أكبر، تقترن جميعاً بانخفاض درجات التباين في مستويات كفاءة توزيع رأس المال على مستوى الأقاليم. وقد تُعزى هذه الروابط إلى آثار معينة تحدثها الأسواق الأكثر تنافسية والأسواق المفتوحة للمنافسة في الشركات، مما يدفع إلى اقتراب مستويات الكفاءة في التوزيع عبر الأقاليم من بعضها، ومنافع زيادة المرونة على عوامل الإنتاج التي يعاد توزيعها من شركات فردية وكذلك بين الشركات.

^{٢٧} راجع المرفق ٥-٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول حدوث صدمات منافسة الواردات من الصين وصدمة الأتمتة في الأقاليم المتأخرة مقارنة بغيرها.

^{٢٨} راجع المرفق ٦-٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول تركيب المقياس. وتُعرف نسبة الانحراف المعياري إلى وسيط التوزيع كذلك بأنها معامل الاختلاف.

الشكل البياني ٢-١٤: آثار السياسات الهيكلية الوطنية على التفاوت بين الأقاليم دون المركزية في كفاءة توزيع رأس المال (الاستجابة لزيادة قدرها انحراف معياري واحد في متغير السياسة المذكور)

تشتت كفاءة الشركات في التوزيع على مستوى الإقليم - استجابة استثماراتها للعائدات الرأسمالية - غالبا ما يكون أقل في البلدان التي تعتمد سياسات وطنية تدعم زيادة الانفتاح أسواقها.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعرض الأعمدة متوسط التغير المصاحب في معامل اختلاف كفاءة توزيع رأس المال على المستوى الإقليمي، ويحسب على أساس البلد والقطاع والسنة. عند حدوث تغير قدره انحراف معياري واحد في متغير السياسة الهيكلية المذكور. وجميع الآثار المبينة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ١٠٪. نموذج الانحدار يحدد الآثار الثابتة للبلد-القطاع والقطاع-السنة مع تجميع الأخطاء المعيارية على المستوى القطري ومستوى السنة. راجع المرفق ٢-١٤ على شبكة الإنترنت للاطلاع على عينة البلدان والمرفق ٢-٦ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن أساليب الاقتصاد القياسي.

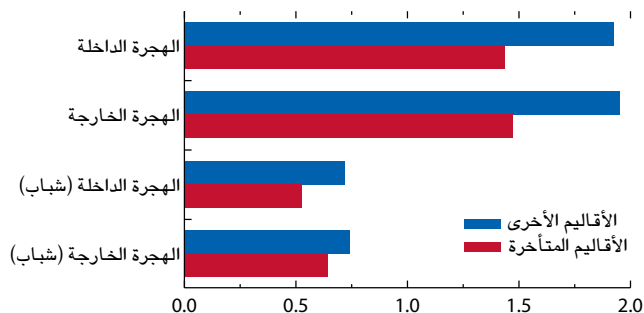
الملخص وانعكاسات السياسات

أثار البُعد الإقليمي للأداء الاقتصادي قدرا كبيرا من الاهتمام في السنوات الأخيرة، انعكاسا للنظرة تجاه زيادة الفروق الإقليمية في النمو وفرص العمل في الاقتصادات المتقدمة على أنها تذكي القلاقل الاجتماعية وعدم الثقة، نتيجة بقاء بعض المناطق وسكانها خلف الركب. ويتبين من هذا الفصل أنه على الرغم من وجود بعض الحقيقة في هذا الجدل، إلا أن مقدار التفاوت بين الأقاليم ونطاقه يختلف بصورة ملحوظة من اقتصاد إلى آخر. وهناك علاقة قوية تربط أوجه التفاوت بين الأقاليم بالفروق في تكوين الوظائف في القطاعات المختلفة ومستويات إنتاجية القطاعات. وتزداد احتمالات انخفاض إنتاجية العمالة على مستوى القطاعات في الأقاليم المتأخرة داخل البلد الواحد، بينما تتركز في قطاعي الزراعة والصناعة مقارنة بقطاع الخدمات (ولا سيما قطاعات الخدمات التي تحقق درجة عالية من نمو الإنتاجية مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات). وغالبا ما يضم سكان

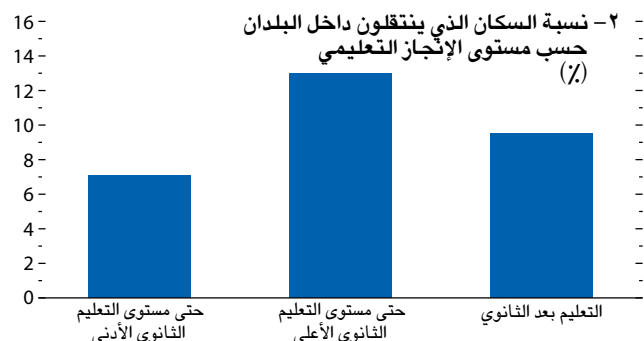
الشكل البياني ٢-١٣: الهجرة وحرية تنقل العمالة في الأقاليم دون المركزية

إجمالي تدفقات الهجرة غالبا ما يكون أصغر في الأقاليم المتأخرة. أولئك الأوفر حظا من التعليم والحاصلين على وظائف أفضل من المرجح أن يهاجروا داخل البلد.

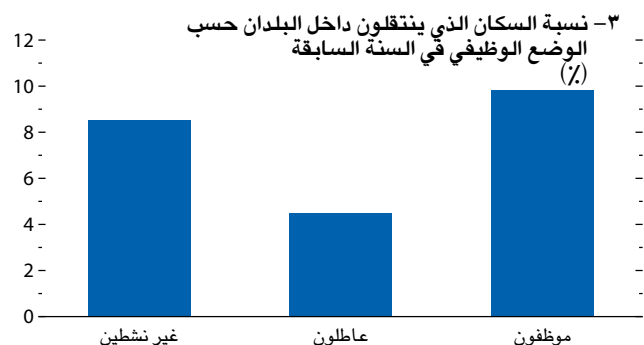
١- الهجرة الداخلة والخارجة في الأقاليم المتأخرة والأقاليم الأخرى (% من السكان)



٢- نسبة السكان الذي ينتقلون داخل البلدان حسب مستوى الإنجاز التعليمي (%)



٣- نسبة السكان الذي ينتقلون داخل البلدان حسب الوضع الوظيفي في السنة السابقة (%)



المصادر: قاعدة بيانات الأقاليم التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومسح القوى العاملة للاتحاد الأوروبي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعرض اللوحة ١ الهجرة الداخلة والخارجة في الأقاليم المتأخرة مقابل الأقاليم الأخرى في الفترة بين ٢٠٠٠-٢٠١٦، وتعرف بأنها إجمالي التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة من المهاجرين مقسومة على سكان الإقليم في الفترة السابقة. تُعرف الأقاليم المتأخرة في بلد ما بأنها تلك التي كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي فيها أقل من متوسط الأقاليم في هذا البلد عام ٢٠٠٠، وكان متوسط نموها أقل من المتوسط القطري على مدار الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٦. وترصد اللوحة ٢ نسبة السكان الذين انتقلوا خلال العام الماضي حسب مستوى التعليم. على أساس بيانات مستوى كل عامل من مسح القوى العاملة للاتحاد الأوروبي في الفترة بين ٢٠٠٠-٢٠١٦. المقصود بالتعليم الثانوي الأدنى هو الإنجاز التعليمي الأقل من تسع سنوات، والتعليم الثانوي الأعلى بين ٩ سنوات و١٢ سنة، والتعليم ما بعد الثانوي أكثر من ١٢ سنة. وترصد اللوحة ٣ نسبة السكان الذين انتقلوا خلال العام الماضي حسب الوضع الوظيفي، على أساس بيانات مستوى كل عامل من مسح القوى العاملة للاتحاد الأوروبي في الفترة بين ٢٠٠٠-٢٠١٦. راجع المرفق ٢-١٤ على شبكة الإنترنت للاطلاع على عينة البلدان.

على البطالة. ويمكن دعم زيادة المرونة إذا اقترنت بأشكال أقوى من إعادة التدريب والمساعدة في الحصول على وظائف لضمان اكتساب العمالة التي خضعت للإحلال لمهارات جديدة وسرعة حصولها على فرص عمل جديدة (دراسة Aiyar and others 2019).^{٢٩} وهناك ارتباط بين اسواق المنتجات الأكثر انفتاحا - من خلال تخفيض الحواجز أمام دخولها وزيادة الانفتاح التجاري - وانخفاض درجة تباين مستويات كفاءة الشركات في توزيع رؤوس الأموال عبر الأقاليم داخل البلد الواحد، وهو ما يرتبط بدوره بانخفاض درجات التفاوت بين الأقاليم. وتقترن زيادة تنافسية الأسواق داخل البلد الواحد بزيادة الكفاءة في إعادة توزيع رأس المال، داخل الأقاليم وبينها.

وبرغم أن سياسات المالية العامة الموضعية والاستثمارات التي تستهدف أماكن معينة ليست موضع تركيز التحليل في هذا الفصل نتيجة لنقص البيانات، فهي قد تساعد كذلك الأقاليم المتأخرة، لكن عندما تتركز الحاجة في مكان معين وإذا ثبت أن الاستهداف على المستوى الفردي أقل فعالية (يستكشف الإطار ٢-٤ السياسات الموضعية ويعرض مناقشة أكثر تعمقا). وهناك أدلة على أن زيادة لامركزية المالية العامة، التي تمكن فعليا من انتهاج سياسات متميزة بقدر أكبر حسب المكان، قد تساعد كذلك على الحد من أوجه التفاوت بين الأقاليم (دراسات Lessmann 2009، و Kappeler and others 2013، و Blöchliger, Bartolini، و Austin, Glaeser، and Stossberg 2016). وتذهب دراسة (Summers 2018) إلى أنه ربما كان هناك ما يبرر الاستهداف الصريح لمناطق جغرافية معينة إذا كانت هناك بعض الأقاليم الأشد حساسية للتدخل في المالية العامة عن غيرها - على سبيل المثال، إذا كانت هناك منطقة تعاني من ركود أكبر في سوق العمل نتيجة تراجع ظروف الطلب المحلي. ومع هذا، يجب توخي الحرص في تصميم السياسات الموضعية التي تضمن تشجيع التكيف الذي يعود بالمنفعة وليس مقاومته (دراسة Kline and Moretti 2014) وتجنب عرقلة النجاح المتواصل في الأقاليم الرائدة (دراسات Barca, McCann، and Rodríguez-Pose 2012، و guez-Pose، و Pike، Rodríguez-Pose، and Tomaney، و Rodríguez-Pose 2018).

^{٢٩} على سبيل المثال، راجع نموذج دانيش عن «الأمن الوظيفي المرن»، الذي يصاحب زيادة مرونة التعيين والفصل، مع إعادة التدريب، وتوفير فرص العمل الملائمة، وإعانات البطالة التي تخضع لرقابة وشروط قوية (دراسة OECD 2016a).

هذه الأقاليم أعدادا أقل من العمالة في مقتبل العمر مقارنة بالأقاليم الأخرى، الأمر الذي قد يسهم في زيادة ضعف أداء إنتاجيتها (دراسة Feyrer 2007، ودراسة Adler and others 2017).

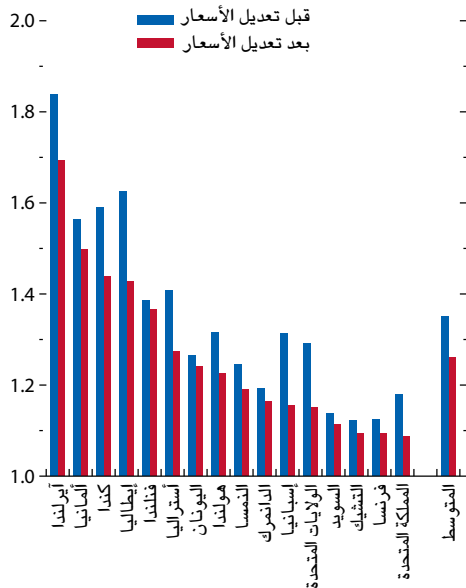
وتكيف الأقاليم في مواجهة الصدمات المحلية المعاكسة في الطلب على العمالة عموما يستغرق وقتا ويقترن بارتفاع معدلات البطالة، انعكاسا للعيوب في تحول الإنتاج والوظائف عبر القطاعات وحرية انتقال العمالة. ولا يبدو أن هناك احتمالات أكبر بتعرض الأقاليم المتأخرة لهذه الصدمات، لكن من الواضح أن معاناتها أكبر في التصدي لبعض منها - وخاصة الصدمات المرتبطة بالفروق في التعرض لمخاطر التغيرات التكنولوجية - مما يشير إلى أن آليات التكيف في الأقاليم المتأخرة قد تواجه عراقيل أكثر من الأقاليم الأخرى. كيف يمكن للسياسات الحد من أوجه التفاوت هذه وتحسين التكيف على مستوى الأقاليم؟ تشير التحليلات في هذا الفصل وفي دراسات سابقة إلى إمكانية اتخاذ العديد من الإجراءات. وكما أسلفنا، هناك إجماع على الدور المحوري لرأس المال البشري في دفع التنمية الإقليمية. فتحسين مستوى جودة التعليم والتدريب وزيادة الفرص حيث توجد ثغرات، وكذلك تطبيق إصلاحات تعليمية أوسع نطاقا لتحسين نتائج التعلّم والتكيف مع عالم العمل المتغير سيعود بمنفعة هائلة على الأقاليم المتأخرة (راجع كذلك دراسات Coady and Dizioli 2017، و WB 2018، و 2019a). وبالمثل، يمكن أيضا المساعدة على تحسين أوضاع الأقاليم المتأخرة وتسهيل التكيف فيها من خلال تطبيق سياسات سوق العمل النشطة لتوفير فرص العمل، وإعادة تدريب العمالة التي خضعت للإحلال، وإيجاد فرص عمل جديدة مناسبة للعاطلين. غير أن تصميم سياسات سوق العمل النشطة له أهمية بالغة لتحقيق النجاح في هذه الصدد. فيجب توخي الدقة في تصميمها لمعالجة حالات إخفاق سوق العمل الخاصة بأوضاع أقليم معين وتقييمها وتحسينها بانتظام (دراسة Card, Kluge، and Weber 2018).

كذلك فإن السياسات والتشوهات في أسواق العمل والمنتجات الوطنية تؤثر على تكيف الأقاليم وإعادة توزيع عوامل الإنتاج فيها (دراسة Dabla-Norris and others 2015، ودراسة Boeri and others 2019). تشير الأدلة التي يعرضها هذا القسم إلى أن المعايير المناسبة لنظم حماية العمالة ونظم تأمينات البطالة يمكن أن تسهل التكيف في أسواق العمل الإقليمية، وتحد من آثار الصدمات المعاكسة

الإطار ٢-١: قياس النشاط الاقتصادي والرفاهية في الأقاليم دون المركزية

الشكل البياني ٢-١-١: التفاوت بين الأقاليم دون المركزية: قبل وبعد تصحيح الأسعار الإقليمية

(نسبة النطاق بين الربيعات لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على مستوى الأقاليم دون المركزية حسب البلد خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤)



المصدر: دراسة Gbohoui, Lam, and Lledo (2019). ملحوظة: مأخوذة من قاعدة بيانات الأقاليم التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ودراسة Gennaioli and others (2014)، ومؤسسة Luxembourg Income Study للسنوات التي تتوافر بياناتها. تصحيح الأسعار يستند إلى خفض الإسكان.

على الرغم من تعدد أوجه القصور التي تشوب نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي كمقياس لرفاهية الأفراد ورفاء المجتمع، فلا يزال هو وسيلة الاختبار في كثير من عمليات التحليل الاقتصادي والمقارنة القطرية^١. وتشير البحوث التي أجريت مؤخرا إلى أنه لا يزال مفيدا كذلك كمقياس عام للمقارنات القطرية، فتجد أن له علاقة ارتباط قوية في مجموعة كبيرة من المؤشرات التي تقوم على مختلف جوانب رضاء البشرية (بما فيها الرفاهية الذاتية، والوفيات، وعدم المساواة، والترفيه)^٢. ومع هذا، في حالة المقارنات الإقليمية داخل البلد الواحد، تنشأ قضيتان في إمكانهما تعقيد تفسير الرفاهية لأنماط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي - فروق الأسعار الإقليمية أو تكاليف المعيشة والأثار التي تقع على الدخل الشخصي من إعادة توزيع إيرادات المالية العامة وتدفقات الدخل من مناطق أخرى وإليها.

وبرغم ما يجري عادة من تصحيح نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لمراعاة متوسط الفروق القطرية في تكاليف المعيشة (حسب تعادل القوى الشرائية)، ففي كثير من الأحيان لا تنعكس الفروق الإقليمية في تكاليف المعيشة بصورة تامة في مقياس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الإقليمي، وذلك بصفة أساسية لأن مؤشرات الأسعار الإقليمية غير متوافرة عموما. وتحاول دراسة Gennaioli and others (2014) التصحيح حسب ذلك في مجموعة فرعية من البلدان في مجموعة بياناتها العالمية، باستخدام الفروق في تكاليف المساكن كمعيار صوري لتكاليف المعيشة. وتخلص الدراسة إلى أنه علي الرغم من تراجع حجم التفاوت الإقليمي، فقد ظل كبيرا^٣. وتجري دراسة Gbohoui, Lam, and Lledo (2019) عملية حسابية مماثلة باستخدام بيانات عن فترة أقرب. وكما يتضح في الشكل البياني ٢-١-١، تخلص الدراسة كذلك إلى أن التفاوت الإقليمي (على نحو ما ترصده نسبة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المئين الخامس والسبعين إلى المنطقة في المئين الخامس والعشرين داخل البلد الواحد) قد تضاعف مع التصحيح، لكنه ظل كبيرا، حيث تراوحت النسبة من ٤٣,١ إلى ٦٢,١ في المتوسط. وبالتالي، فبرغم أن فروق الأسعار الإقليمية تشكل جزءا من الصورة، فليس وحدها السبب في كل التفاوتات الإقليمية في النشاط الاقتصادي.

ويمثل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مقياسا للناتج الحقيقي أو النشاط الاقتصادي الذي يجري داخل إقليم معين

مؤلف هذا الإطار هو جون بلودورن، بمساهمات من ويليام غبوهو، ورفائيل لام، وفكتور ليدو.

^١ راجع دراسات Fleurbaey (2009) و Coyle (2015) و Feldstein (2017). و Stiglitz, Fitoussi, and Durand (2018)، وآخرين غيرهم.
^٢ للاطلاع على الأدلة، راجع دراسة Stevenson and Wolfers (2008) ودراسة Jones and Klenow (2016).
^٣ راجع دراسة Feenstra, Inklaar, and Timmer (2015) للاطلاع على مناقشة حول تعديل مقياس إجمالي الناتج المحلي حسب تعادل القوى الشرائية ودراسة OECD (2018) للاطلاع على تفاصيل إنشاء قاعدة البيانات الإقليمية لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

على مدى فترة محددة (دراسة UN 2009). ولا يشكل مقياسا للدخل المتاح لاستهلاك واستثمار فرد أو أسرة، والذي من شأنه أن يكون مقياسا مباشرا بدرجة أكبر للرفاهية. وإنما المتغير الذي يرصده بشكل أصح هو المتاح - أي حاصل تعويضات العمالة ودخلها من الاستثمار بعد خصم الضرائب والتحويلات^٤. ونظرا لأن الدخل المتاح يتضمن تيارات الدخل من مصادر أخرى، مثل الدخل الرأسمالي من المحافظ في مناطق جغرافية متنوعة، فيمكن أن يقوم بدور أفضل في اقتسام المخاطر بين المناطق المختلفة ويؤدي إلى تقلص درجات التفاوت الإقليمي^٥. أما إعادة توزيع إيرادات المالية العامة من

^٤ راجع دراستي OECD (2013, 2018) للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول الدخل المتاح وإنشائه وتوافره على المستوى الإقليمي.
^٥ تعتمد دراسة Asdrubali, Sørensen, and Yosha (1996) على هذه الحقيقة في تقدير مدى تقاسم المخاطر بين المناطق المختلفة داخل الولايات المتحدة.

الإطار ٢-١ (تتمة)

أعلى مستويات الدخل في الولايات المتحدة يزيد بأكثر من ٠.٥٪ من المتوسط على المستوى الوطني. وفي ظل توافر البيانات على نطاق أوسع عبر الفترات الزمنية وعلى مستوى البلدان، يظل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الإقليمي هو أفضل مقياس لتقييم مدى الفروق في النشاط الاقتصادي وتطورها. ومع هذا، إدراكا للعيوب التي تشوبه كمقياس للرخاء وانطلاقا من وفرة الأدلة على الدور المحوري لفرص العمل في شعور الأفراد بالراحة في حياتهم، يركز التحليل في هذا الفصل بقدر أكبر على نتائج أسواق العمل الإقليمية وتصحيح أوضاعها، وهو ما يتواءم مع بعض البحوث التي أجريت مؤخرا (دراسة Austin, Glaeser, and Summers 2018).

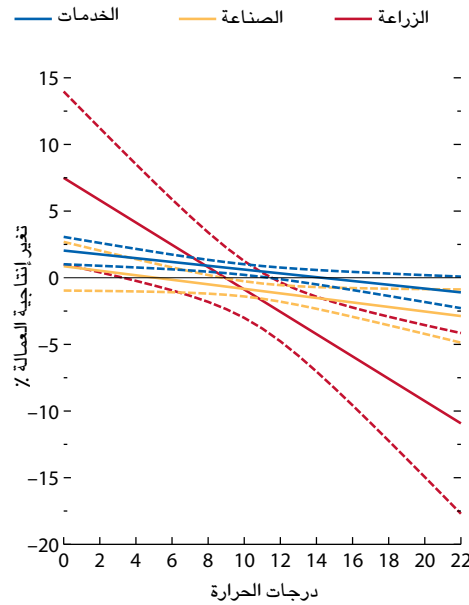
خلال الضرائب والتحويلات داخل المناطق وفيما بينها فيمكن أن تتيح قناة أخرى لتقليص درجات التفاوت في الدخل بين المناطق المختلفة^٦. وفي حالة العدد المحدود من البلدان والسنوات التي تتوافر بيانات نصيب الفرد من الدخل المتاح على المستوى الإقليمي فيها، وجد التحليل أن الفروق الإقليمية أصغر مما هي عليه عند قياسها بالفروق في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، لكنها مرة أخرى، يمكن أن تكون هائلة (تقرير OECD 2018). على سبيل المثال، كان متوسط نصيب الفرد من الدخل المتاح في المناطق ذات

^٦ راجع دراسة Obstfeld and Peri (1998)، ودراسة Boadway and Shah (2007) للاطلاع على مناقشة حول دور إعادة توزيع إيرادات المالية العامة في تسهيل تصحيح الأوضاع.

الإطار ٢-٢: تغير المناخ وأوجه التفاوت الإقليمية دون المركزية

وسيط المناطق غير المتأخرة تبلغ ١٠,٥ درجة مئوية. يؤدي ارتفاع قدره درجة مئوية واحدة سنويا في المتوسط إلى زيادة الإنتاجية في قطاع الخدمات، وانخفاضها في قطاع الصناعة، بينما ليس لتأثيره دالة إحصائية تذكر على القطاع الزراعي.

الشكل البياني ٢-٢-١: التأثير الهامشي لارتفاع الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة على إنتاجية العمالة في القطاعات المختلفة



المصادر: قاعدة بيانات الأقاليم التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ووحدة بحوث المناخ في جامعة إيسن أنجليا، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يعرض الشكل البياني الأثر المتزامن من ارتفاع الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة على إنتاجية العمالة في القطاعات المختلفة. ليس لدرجات الحرارة تأثير لخطي، وبالتالي يُعرض تأثيرها الهامشي عند كل مستوى من مستويات متوسط درجات الحرارة السنوية في الأقاليم. مواصفة السيناريو الأساسي تعكس ما ورد في الفصل الثالث في تقرير أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، ولكن يعاد تقديرها في عينة من الأقاليم دون المركزية في الاقتصادات المتقدمة التي يبلغ عدد سكانها ربع مليون نسمة على الأقل. قطاع الصناعة يتضمن الصناعات والصناعة التحويلية والإنشاءات حسب تصنيف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ISIC Revision 4). تُعرّف إنتاجية العمالة في القطاع بأنها القيمة المضافة الإجمالية لهذا القطاع مقسومة على عدد العاملين فيه. والمتغير التابع هو نمو إنتاجية العمالة في القطاع، ويجرى له اندحار على متوسط درجة الحرارة السنوية المرجحة بالسكان، ودرجة الحرارة تربيع، وسقوط الأمطار، وسقوط الأمطار تربيع، مع تحييد أثر فترات التأخر لسنة واحدة في جميع متغيرات المناخ، وتأخر المتغير التابع والآثار الثابتة للأقاليم دون المركزية. الخطوط المتصلة تبين التقديرات بالنقطة لكل قطاع، والخطوط المتقطعة تبين فترات الثقة البالغة ٩٠٪. تجمع الأخطاء المعيارية على مستوى الأقاليم دون المركزية.

قد يؤدي تغير المناخ إلى استمرار تفاقم الفروق بين المناطق دون المركزية في كثير من الاقتصادات المتقدمة بنهاية القرن الحادي والعشرين. ويستند هذا الاستنتاج إلى نتيجتين توصل إليهما التحليل. أولاً، تقديرات تأثير ارتفاع درجات الحرارة على إنتاجية العمالة في قطاعات مختلفة - الزراعة والصناعة والخدمات - على المستوى دون المركزي تشير إلى احتمال معاناة قطاعي الزراعة والصناعة، حتى في الاقتصادات المتقدمة. وثانياً، نظراً لأن المناطق المتأخرة غالباً ما تكون متخصصة في الزراعة والصناعة (راجع الشكل البياني ٢-٢)، ربما أصبح التأثير السلبي من الاحترار العالمي على إنتاجية العمالة أكبر في المناطق المتأخرة، مما يدفعها بالتالي إلى مزيد من التأخر عن الركب بنهاية القرن الحادي والعشرين.^١ وكان التحليل على المستوى القطري، الذي عرضه الفصل الثالث في عدد أكتوبر ٢٠١٧ من «آفاق الاقتصاد العالمي» قد توصل بالفعل إلى أن ارتفاع في درجة الحرارة قدره درجة مئوية واحدة يخفض إنتاجية العمالة في الأنشطة الاقتصادية المعرضة لمخاطر الحرارة (الزراعة والصناعة في أغلب الأحوال)، بينما لا يقع أي تأثير سلبي على الأنشطة الاقتصادية غير المعرضة لمخاطر الحرارة (معظمها الخدمات).^٢ ويبين كذلك أن التكيف مع تغير المناخ سيكون محدوداً، ما عدا في الاقتصادات المتقدمة. ونظراً لتركيز التحليل في هذا الفصل على الاقتصادات المتقدمة، التي استثمرت بالفعل في التكيف مع تغير المناخ، فأى آثار سلبية يكشف عنها هنا من المرجح أن تكون في النطاق الأدنى من التقديرات في عينة عالمية.

وبوجه عام، تحدث درجة الحرارة تأثيراً لا خطياً على النشاط الاقتصادي - الاحتراري في المناطق شديدة البرودة قد يحقق منافع اقتصادية. وعند تجاوز مستوى «أمثل» معين، يؤدي ارتفاع درجة الحرارة إلى الإضرار بالنتائج الاقتصادي وإنتاجية العمالة. ومع هذا، هناك قدر كبير من التباين في العلاقة بين درجات الحرارة وإنتاجية العمالة على مستوى القطاعات المختلفة، كما يوضح الشكل البياني ٢-٢-١.^٣ على سبيل المثال، في وسيط المناطق المتأخرة، التي يبلغ متوسط درجة حرارتها السنوية ١٢ درجة مئوية في هذه العينة، يؤدي ارتفاع قدره درجة مئوية واحدة إلى تخفيض إنتاجية العمالة في قطاعي الزراعة والصناعة، ولكنه لا يؤثر على قطاع الخدمات. وعلى العكس من ذلك، نظراً لأن درجة الحرارة في

مؤلفة هذا الإطار هي ناتاليا نوفتا.

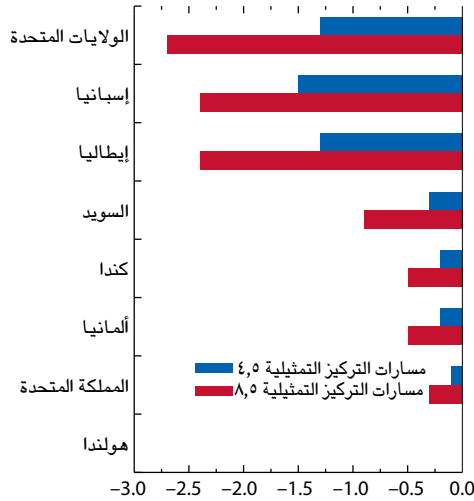
^١ راجع أيضاً عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير «الرائد المالي» للإطلاع على تحليل يفحص مدى قدرة سياسات التخفيف من أثر تغير المناخ على التأثير بشكل مختلف على المناطق داخل بلد واحد، اعتماداً على مزيد أنشطتها الاقتصادية.

^٢ الأنشطة الصناعية المعرضة لمخاطر الحرارة تتضمن الحراة والصيد البحري والصيد البري والإنشاءات والتعدين والنقل والمرافق والصناعة التحويلية حسب التصنيف في دراسة Graff Zivin and Neidell (2014).

^٣ بناء على التقديرات الواردة في الشكل البياني ٢-٢-١، تبلغ درجة الحرارة المثلى حوالي ١٤ درجة مئوية في حالة قطاع الخدمات، لكنها لا تتجاوز ٥ درجات مئوية و ٩ درجات مئوية في قطاعي الصناعة والزراعة، على التوالي.

الإطار ٢-٢ (تتمة)

الشكل البياني ٢-٢-٢: تغير إنتاجية العمالة في الأقاليم المتأخرة مقارنة بالأقاليم الأخرى، نتيجة الارتفاع المتوقع في درجات الحرارة بين ٢٠٠٥ و ٢١٠٠ (نقاط مئوية)



المصادر: توقعات الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا) لدرجات الحرارة في سيناريوهي مسارات التركيز التمثيلية ٤,٥ و ٨,٥، وقاعدة البيانات الإقليمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: من أجل تركيب الشكل البياني، تتبع الإجراءات التالية: أولاً، بالنسبة لعام ٢٠٠٥، تحسب النسبة بين إنتاجية العمالة في الأقاليم المتأخرة والأقاليم الأخرى، باعتبارها المتوسط المرجحي لإنتاجية العمالة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات؛ وثانياً، يستخدم وسيط الزيادات في درجات الحرارة المتوقعة للفترة من ٢٠٠٥-٢١٠٠ في ظل اثنين من سيناريوهات مسارات التركيز التمثيلية ٤,٥ و ٨,٥ وتستخدم تقديرات إنتاجية العمالة في القطاع لتوقع إنتاجية العمالة في القطاع على مستوى الأقاليم دون المركزية في ٢١٠٠، في ظل كل سيناريو منهما؛ وأخيراً، يحسب الفرق بين إنتاجية العمالة المتوقعة في الأقاليم المتأخرة (مقارنة بغيرها) عام ٢١٠٠ وإنتاجية العمالة الفعلية في الأقاليم المتأخرة (مقارنة بغيرها) في ٢٠٠٥. وسيناريوهي مسارات التركيز التمثيلية مختصان بتركيزات غاز الاحتباس الحراري، أنشأتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC 2014). وسيناريو مسارات التركيز التمثيلية ٤,٥ هو سيناريو وسيط، يفترض بلوغ الانبعاثات مستوى الذروة في ٢٠٥٠ ثم تراجعها بعد ذلك. وسيناريو مسارات التركيز التمثيلية ٨,٥ هو سيناريو غير مخفف يفترض استمرار زيادة الانبعاثات طوال القرن الحادي والعشرين.

وبالنظر إلى هذه النتائج التي يتوصل إليها التحليل، ليس ثمة ما يبعث على الدهشة في أن المناطق (الأدفاً) المتأخرة ربما كان يتوقع لها مزيد من التأخر في العقود القادمة. وفي مطلع الألفينات، كانت إنتاجية العمالة في المناطق المتأخرة، في المتوسط، تبلغ حوالي ٨٥٪ من إنتاجية المناطق الأخرى (الشكل البياني ٢-٢). وفي ظل سيناريو عدم التخفيف من تغير المناخ (مسارات التركيز التمثيلية RCP ٨,٥)،^٤ يمكن أن تهبط إنتاجية العمالة في المناطق المتأخرة بنحو ٢-٣ نقاط مئوية في إيطاليا وإسبانيا والولايات المتحدة بحلول عام ٢١٠٠ (الشكل البياني ٢-٢-٢). ويتشابه ذلك مع تراجع إنتاجية العمالة النسبية في المناطق المتأخرة خلال الفترة بين ٢٠٠٢ و ٢٠١٤ (الشكل البياني ٢-٢). وفي ظل سيناريو أخف يفترض بلوغ ذروة الانبعاثات حوالي عام ٢٠٥٠ (مسارات التركيز التمثيلية ٤,٥)، سيكون تراجع إنتاجية العمالة في المناطق المتأخرة أقل فيبلغ حوالي ١,٥ نقطة مئوية.

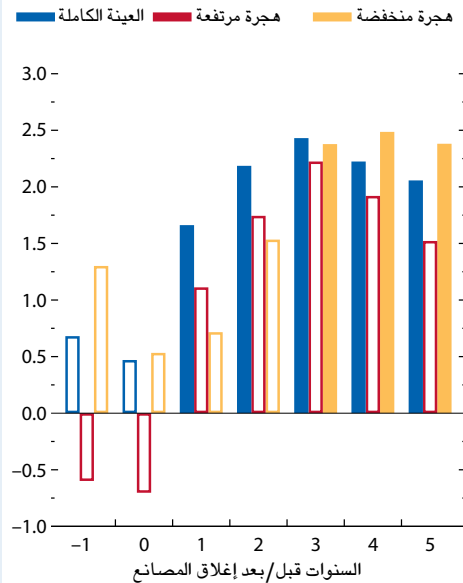
وربما كانت أنماط الأحوال الجوية التاريخية قد ساهمت بالفعل في تأخر بعض المناطق. فارتفاع قدره درجة مئوية واحدة سنوياً في المتوسط في منطقة ما يزيد احتمالية التأخر عن الركب بنحو نقطتين مؤويتين أو حوالي ١٠٪ مقارنة باحتمالية تبلغ حوالي ٢٠٪ في السيناريو الأساسي، حتى بعد ضبط الآثار القطرية والسوية الثابتة. ويعني ذلك أن حدوث تحرك افتراضي من المنطقة الأبرد إلى المنطقة الأدفاً داخل نفس البلد، حيث يبلغ وسيط فرق درجات الحرارة حوالي ٥,٥ درجة مئوية، يقترن بزيادة احتمال التأخر بنحو ١١ نقطة مئوية.

وأخيراً، من الضروري ملاحظة أنه حتى برغم حدوث تغير المناخ ببطء نسبي، إلا أنه يشكل ظاهرة مزمنة وظل محو آثاره السلبية مسألة شديدة الصعوبة على مر التاريخ. وبالتالي، حتى الآثار المطلقة التي تبدو صغيرة والمبينة في هذا الإطار فلا بد أن تكون مصدراً للقلق، وذلك بصفة خاصة لأنها تظهر في سياق الاقتصادات المتقدمة التي تتكيف بصورة جيدة نسبياً وغالباً ما تكون أحوالها المناخية معتدلة.

^٤ حسب ما وضعته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

الإطار ٢-٣: الآثار الدائمة للصدمة المحلية: حالة إغلاق مصانع السيارات

الشكل البياني ٢-٣-١: الروابط بين إغلاق مصانع السيارات ومعدلات البطالة (التغير في معدل البطالة بالنقاط المئوية)



المصادر: قاعدة بيانات الأقاليم التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض هذا الشكل البياني تقديرات المعامل المأخوذة من اندحارات معدل البطالة على متغير صوري لما إذا كان الإقليم قد شهد إغلاق مصنع واحد على الأقل، مع تحييد أثر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المبدئي، والكثافة السكانية، ونسبة العمالة في هذه الصناعة، ونسبة الإعالة. تشير الأعمدة المصمتة إلى دلالة إحصائية عند مستوى ١٠٪، بينما تشير الأعمدة الفارغة إلى ذلك تشير المستويات المرتفعة والمنخفضة من الهجرة إلى تدفقات الهجرة الإجمالية مقسمة على وسيط العينة.

من حيث حصص الوظائف في الصناعة، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المبدئي، والكثافة السكانية، ونسب الإعالة (الشكل البياني ٢-٣-١، العينة الكاملة). وترتفع معدلات البطالة في المناطق التي تشهد إغلاق مصانع سيارات على مدى ثلاث سنوات بعد الصدمة نظرا لاتساع التأثير المبدئي الناتج عن الإغلاق بفعل آثار انتشار التداعيات الملحية إلى قطاعات أخرى.^٤

ومن المتوقع أن تكون الهجرة إلى الخارج إحدى آليات التصحيح الرئيسية بعد إغلاق مصانع السيارات، في حالة عدم كفاية الخيارات الأخرى لتوظيف العمالة.

^٤ راجع دراسة Goldstein (2017) للاطلاع على وصف واضح لهذه الآثار.

كان تراجع حصة الوظائف في قطاع الصناعة التحويلية من الوظائف ككل على مدار العقود الماضية لافتا للانتباه في السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة للشواغل المتعلقة بالدور المحتمل للصناعة التحويلية كمحفز لنمو الإنتاجية وتقارب مستويات الدخل ومصدر لتوفير وظائف مجزية للعمالة الأقل مهارة (يعرض الفصل الثالث في عدد إبريل ٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» تحليلا متعمقا لهذا الجدول). وجاء إغلاق المصانع مصاحبا لهذا الاتجاه العام، مع تركيز فقدان الوظائف في بعض الأحيان في مناطق معينة داخل البلدان. وهناك عدد كبير من الدراسات التي تتناول آثار إغلاق المصانع على سوق العمل المحلي، بينما ركزت معظم الدراسات المبكرة على حالات الإغلاق التي تؤثر على الصناعة الثقيلة، مثل الفحم والصلب وبناء السفن.^١ وفي سنوات أقرب، أصبحت آثار إغلاق مصانع السيارات موضع تركيز مزيد من الدراسات، برغم أن معظمها يبحث الآثار التي وقعت في بلد واحد أو الناتجة عن حالة إغلاق محددة.^٢

ومع أخذ هذه الأمور في الاعتبار، ينظر هذا الإطار في تأثير إغلاق مصانع السيارات — وهي أحداث تتسبب فيها قوى ناشئة خارج المنطقة القريبة منها مباشرة — على أسواق العمل الإقليمية في عينة من ستة اقتصادات متقدمة تتوافر بياناتها التاريخية عن إغلاق مصانع السيارات. ويعقد الإطار مقارنة بين معدلات البطالة في مناطق شهدت إغلاق مصانع السيارات خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٦ وفي مناطق من نفس البلد لم تصبها صدمات من هذا القبيل. فإذا كانت أقاليم هذا البلد بارعة في إعادة توزيع العمالة ورأس المال، سوف تتمكن من استيعاب الصدمات، بما فيها الصدمات الدائمة، ولا تبدو هناك أي آثار دائمة على النشاط المحلي وتوظيف العمالة، بينما الفرق بين مجموعتي الأقاليم تكون طفيفة.

ويشير التحليل إلى أن المناطق التي شهدت إغلاق مصانع سيارات كانت عادة تسجل زيادات أعلى في معدلات البطالة بعد إغلاقها مقارنة بالمناطق المتخذة أساسا للمقارنة من نفس البلد، ولهذا الفرق دلالة إحصائية. وبإجراء اندحار لمعدلات البطالة الإقليمية على متغير صوري لما إذا كانت المنطقة قد شهدت إغلاق مصنع واحد على الأقل يتبين حدوث آثار كبيرة ودائمة، حتى بعد ضبط أثر الفروق بين المناطق

مؤلفة هذا الإطار هي تشوكا كوتسان.

^١ راجع دراسات Pinch and Rowthorn (1986)، و Martin and Rowthorn (1986)، و Pinch and Rowthorn (1986)، و Mason (1991)، و Kirckham and Watts (1998)، و Hinde (1994)، و Shutt, Henderson, and Tomaney, Pike, and Cornford (1999)، و Kumi-Ampofo (2003)، و Henderson and Shutt (2004)، وآخرين غيرهم.

^٢ راجع دراسات Ryan and Chapain and Murie (2008)، و Ryan and Campo (2013)، و Bailey and others (2014)، و Stanford (2017) للاطلاع على أمثلة حديثة.

^٣ تشمل عينة البلدان أستراليا وكندا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وتغطي الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٦. فعلى امتداد هذه الفترة، سجلت هذه البلدان ثلاثين حالة إغلاق.

الإطار ٢-٣ (تتمة)

بعض المناطق، ولا سيما التي تنخفض فيها حرية التنقل، ربما نتيجة لوجود مزيد من القيود على الهجرة وطبيعتها الانتقائية. إن الآثار الناشئة من الداخل على الطلب المحلي والتوقعات بشأن التنمية المستقبلية في مكان تضرر من إغلاق مصانعه يمكن أن تعزز آثار هذه الصدمات المحلية، مما يسفر عن تفاقم درجات التفاوت بين المناطق داخل البلدان.

° راجع دراسة Kim (2008) ودراسة Duranton and Venables (2018) للاطلاع على مناقشات حول طبيعة العمالة المتنقلة.

ولفحص دور الهجرة، تُعاد عمليات الانحدار في هذه الدراسة بشكل منفصل للمناطق التي تستقبل مستويات مرتفعة ومنخفضة من التدفقات الإجمالية للمهاجرين. وتعود الآثار الدائمة على البطالة إلى المناطق التي تنخفض فيها تدفقات الهجرة الإجمالية. وليس للآثار السلبية الناجمة عن الإغلاق أي دلالة إحصائية في المناطق التي تسجل مستويات مرتفعة من تدفقات المهاجرين الإجمالية (الشكل البياني ٢-٣-١، عينات فرعية لمعدلات الهجرة العالية والمنخفضة). وتتسق الآثار المزممة التي تنتج عن الإغلاق الدائم لمصانع السيارات مع محاولات التكيف التي تظل عالقة في

الإطار ٢-٤: السياسات الموضوعية: إعادة النظر في سياسات المالية العامة لمعالجة عدم المساواة داخل البلدان

عمل واستثمارات جديدة. وكما يبين الجدول ٢-٤-١، قد تختلف التدخلات الموجهة على أساس المكان حسب أهدافها القريبة، ونطاق تغطيتها المكانية، وأدوات المالية العامة. ويتوقف السؤال حول الوسيلة التي تُستخدم على طبيعة القضايا الإقليمية الأساسية.

ففي استطاعة السياسات الموضوعية أن تدعم نجاح سياسات المالية العامة القائمة في الحد من عدم المساواة إذا كان (١) المتلقون المستهدفون، مثل الأسر منخفضة الدخل أو العاطلة عن العمل، متركزون جغرافياً، و(٢) مناهج اختبار السعة المالية التقليدية المطبقة على المستوى الوطني تغطي نطاق ضيق، أو تتسم بطبيعة أقل تصاعدياً، أو من الصعب إنفاذها (دراسة Coady, Grosh, and Hoddinott 2004). و(٣) وعد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير «الراصد المالي»^١ وربما تحققت كذلك منافع من السياسات الموضوعية إذا كان من المتوقع أن تحقق التدخلات المالية أثراً أقوى على الفئات المحرومة في مناطق معينة، وذلك على سبيل المثال في حالة حوافز التعيين التي ربما كانت أكثر فعالية في توفير فرص عمل وتحقيق النمو في المناطق التي تسجل معدلات بطالة أعلى (دراسة Austin, Glaeser, and Summers 2018). والسياسات الموضوعية ينبغي أن تضمن التدخل على نحو يؤدي إلى تسهيل التقارب وإعادة التوزيع بين القطاعات في مواجهة الصدمات، وليس وضع حواجز جديدة. لكن ينبغي أن

يستخدم صناع السياسات مجموعة متنوعة من الأدوات للحد من عدم المساواة الاقتصادية، بما في ذلك إعادة توزيع إيرادات المالية العامة من خلال الضرائب والتحويلات والسياسات الداعمة للنمو لتحسين التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية والإسكان بأسعار معقولة (عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير «الراصد المالي»). وظلت معظم السياسات الوطنية تغفل عامل المكان، فهي تستهدف الأفراد بناءً على ظروفهم وخصائصهم، بغض النظر عن مساكنهم. ومن الأمثلة على تدابير هذه السياسات المدفوعات الوطنية لإعانات العجز والبطالة في الولايات المتحدة وإعانات البطالة في فرنسا وإسبانيا، وهي موجهة للأفراد المعوزين أو العاطلين عن العمل، بصرف النظر عن موقعهم. ومع هذا، أدى استمرار وارتفاع درجات التفاوت الاقتصادي بين المناطق في بعض البلدان إلى زيادة الاهتمام بسياسات المالية العامة الموضوعية أو الموجهة على أساس المكان كوسيلة أخرى لمعالجة عدم المساواة.

والقصد من السياسات الموضوعية هو تعزيز المساواة بين المناطق والنمو الاحتوائي والتأمين ضد الصدمات الإقليمية (دراسة Kim and Dougherty 2018). وتتضمن الأمثلة على هذه السياسات صناديق التنمية الإقليمية في الاتحاد الأوروبي وتدعم المناطق اللامركزية المحرومة بطبيعتها (النائية أو الأقل نمواً أو المصابة بكارث)، وهيئات التنمية الإقليمية في كندا التي تقدم الدعم لتنوع اقتصادات الأقاليم المختلفة وتعزز التنمية المجتمعية، ومناطق المشروعات في الولايات المتحدة التي تمنح خصوماً ضريبية لتوفير فرص

مؤلفو هذا الإطار هم ويليام غوهو، ورفائيل لام، وفكتور ليدو.

^١ تشير التغطية المحدودة إلى أن التحويلات، في معظم البلدان، لا تغطي بالفعل سوى جزء من الأسر المستوفاة للمعايير (قياس السعة المالية مثلاً). وتحسب التغطية على أساس النسبة المئوية للأسر المؤهلة والتي تحصل على تحويلات بالفعل.

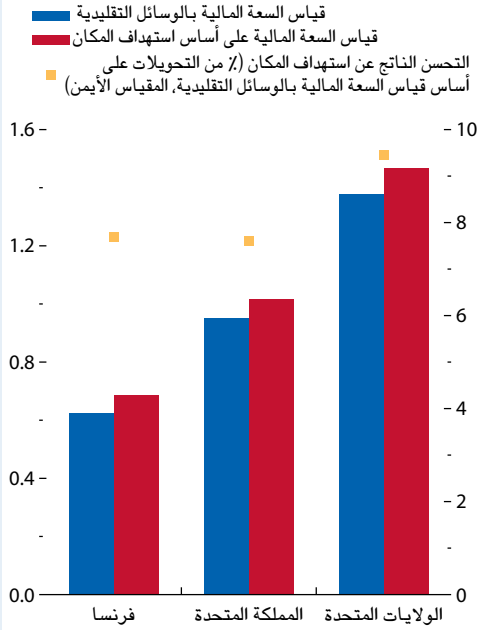
الجدول ٢-٤-١: أمثلة على السياسات الموضوعية

الأهداف	الأدوات	البرامج القطرية	نطاق التغطية
مناطق المشروعات: جذب الشركات لتوفير وظائف وللاستثمار	الحوافز الضريبية على الاستثمار، وتوفير فرص العمل، والضرائب على دخل الشركات، وتبسيط اللوائح التنظيمية	مناطق التمكين الفيدرالية في الولايات المتحدة	المناطق والمجمعات داخل الإقليم
تشجيع التجمعات: تجمع شركات التكنولوجيا المتطورة ومؤسسات البحوث	الحوافز الضريبية، والإنفاق العام على البحوث والتطوير، والمنح	نظام «Local Productive System» في فرنسا، وبرامج «High-tech Offense» في مدينة بافاريا الألمانية	الإقليم ككل، والمجمعات داخل الإقليم
برامج التنقل: تعويض السكان للعيش/ الانتقال إلى أقاليم مختارة	الإعفاءات من ضريبة الدخل الشخصي: المنح والتحويلات	الخصم الضريبي في الولايات المتحدة على إسكان ذوي الدخل المنخفض، والخصم الضريبي في إسبانيا على دخل العاطلين عن العمل الذي ينتقلون للبحث عن وظائف، ومبادرة التنمية الاقتصادية الشمالية في كندا لبقاء الشباب في الأقاليم الشمالية.	الأحياء منخفضة الدخل

المصادر: دراسة (Neumark and Simpson (2014)، وتقرير (World Bank (2009)، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الإطار ٢-٤ (تتمة)

الشكل البياني ٢-٤-١: آثار إعادة توزيع إيرادات المالية العامة للتحويلات على أساس قياس السعة المالية بالوسائل التقليدية مقابل استهداف المكان (انخفاض النقاط في معامِل جيني، ما لم يُذكر خلاف ذلك)



المصادر: مؤسسة Luxembourg Income Study، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يستند هذا الشكل البياني إلى عملية توضيحية تقارن بين التحويلات على أساس قياس السعة المالية بالوسائل التقليدية (بغض النظر عن المكان) وقياس السعة المالية في أماكن مستهدفة. التحويلات على أساس قياس السعة المالية بالوسائل التقليدية تغطيها محدودة، لأن هناك نسبة من الأسر المؤهلة التي لا تحصل على تحويلات (راجع عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير «الرائد المالي»). قياس السعة المالية في أماكن مستهدفة يمكن أن يعزز التغطية بنفس التكلفة على المالية العامة. يُعرف تأثير إعادة توزيع إيرادات المالية العامة بأنه الفرق في عدم المساواة في توزيع الدخل على المستوى الوطني (مُعامل جيني) قبل خصم الضرائب والتحويلات وبعده، وبحسب بشكل منفصل للتحويلات على أساس قياس السعة المالية بالوسائل التقليدية وعلى أساس استهداف المكان. وبحسب التحسن بأنه الفرق في انخفاض معامِل جيني، معبرا عنه كنسبة مئوية من إعادة توزيع إيرادات المالية العامة في ظل التحويلات على أساس قياس السعة المالية بالوسائل التقليدية.

يراعي صناع السياسات كذلك هذه السياسات قد تثير مخاوف بشأن المساواة الأفقية، نظرا لأن الأفراد في نفس الحالة، لكنهم يعيشون في مناطق مختلفة، قد يحصلون على معاملة مختلفة. واستنادا إلى مسوح دخل الأسر المنفردة والتي تجرى على عينة من البلدان المختارة، تشير عمليات المحاكاة التوضيحية إلى أن الجمع بين الاستهداف على أساس المكان والبرامج التقليدية لقياس السعة المالية يمكن أن يحسن فعالية إعادة توزيع إيرادات المالية العامة — على أساس حجم الانخفاض في عدم المساواة في توزيع الدخل — بنسبة تتراوح بين ٧٪ و ١٠٪ دون زيادة التكاليف التي تتحملها المالية العامة (راجع الشكل البياني ٢-٤-١ ودراسة Gbohoui, Lam, and Lledo 2019 للاطلاع على مزيد من التفاصيل). على سبيل المثال، نظرا لأن شبكات الأمان الاجتماعية في فرنسا والمملكة المتحدة تتسم بدرجة عالية من التصاعدية وكذلك بالنجاح في الوصول إلى نسبة عالية من الأسر المؤهلة للحصول على تحويلات، فالمكاسب المحتملة من توجيهها حسب المكان صغيرة نسبيا (حوالي ٧٪-٨٪). لكن درجات التحسن الذي تحققه أكبر (حوالي ١٠٪) في الولايات المتحدة، حيث تتركز الأسر الأفقر بشكل أكبر في المناطق المحرومة وينتهي الأمر بعدم حصول نسبة أعلى من الأسر المؤهلة على أي تحويلات (أي أن نطاق التغطية أسوأ).

ومن الضروري عند تصميم وتنفيذ السياسات الموضوعية توزيع المسؤوليات على المستويات الحكومية المناسبة. وينبغي عند الاختيار مراعاة ترتيبات المالية العامة بين مستويات الحكومة المختلفة داخل البلد الواحد (كالنظام الوحدوي أو الولايات الفيدرالية، على سبيل المثال)، وما يقترن بها من قدرات على تعبئة الإيرادات والنطاق المتاح للتحويلات بين المستويات الحكومية. وكمبدأ عام، ينبغي أن تتولى الحكومة المركزية قيادة عمليات تصميم ومراقبة السياسات ككل، نظرا لاحتمال مسؤوليتها عن المؤثرات الخارجية وانتشار التداعيات عبر الولايات والمقاطعات. وقد تكون الحكومات دون المركزية معنية بقدر أكبر بتنفيذ السياسات، لأنها أكثر فهما للاحتياجات والأفضليات على المستوى المحلي. على سبيل المثال، في بلدان النظم الفيدرالية أو التي تتسم بدرجة عالية من اللامركزية مثل الولايات المتحدة، تتمتع الحكومات دون المركزية بدرجة أكبر من الاستقلالية في تحديد معدلات الضرائب على الدخل والعقارات، والإنفاق على التعليم والرعاية الصحية.

- Bailey, David, Gill Bentley, Alex de Ruyter, and Stephen Hall. 2014. "Plant Closures and Taskforce Responses: An Analysis of the Impact of and Policy Response to MG Rover in Birmingham." *Regional Studies, Regional Science* 1 (1): 60–78.
- Bande, Roberto, Melchor Fernández, and Victor Montuenga. 2008. "Regional Unemployment in Spain: Disparities, Business Cycle and Wage Setting." *Labour Economics* 15 (5): 885–914.
- Barca, Fabrizio, Philip McCann, and Andrés Rodríguez-Pose. 2012. "The Case for Regional Development Intervention: Place-Based versus Place-Neutral Approaches." *Journal of Regional Science* 52 (1): 134–52.
- Bartik, Timothy J. 1991. "Who Benefits from State and Local Economic Development Policies?" W. E. Upjohn Institute for Employment Research, Kalamazoo, MI.
- Blanchard, Olivier Jean, and Lawrence F. Katz. 1992. "Regional Evolutions." *Brookings Papers on Economic Activity* 1: 1–75.
- Blöchliger, Hansjörg, David Bartolini, and Sibylle Stossberg. 2016. "Does Fiscal Decentralisation Foster Regional Convergence?" OECD Economic Policy Paper 17, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.
- Boadway, Robin, and Anwar Shah, eds. 2007. *Intergovernmental Fiscal Transfers: Principles and Practice*. Public Sector Governance and Accountability Series. World Bank Group, Washington, DC.
- Boeri, Tito, Andrea Ichino, Enrico Moretti, and Johanna Posch. 2019. "Wage Equalization and Regional Misallocation: Evidence from Italian and German Provinces." NBER Working Paper 25612, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Breau, Sébastien, and Richard Saillant. 2016. "Regional Income Disparities in Canada: Exploring the Geographical Dimensions of an Old Debate." *Regional Studies, Regional Science* 3 (1): 463–81.
- Card, David, Jochen Kluge, and Andrea Weber. 2018. "What Works? A Meta Analysis of Recent Active Labor Market Program Evaluations." *Journal of the European Economic Association* 16 (3): 894–931.
- Caselli, Francesco. 2005. "Accounting for Cross-Country Income Differences." Chapter 9 in *Handbook of Economic Growth* 1a, edited by Philippe Aghion and Steven N. Durlauf. Old Holland: Elsevier. 679–741.
- Chapain, Caroline, and Alan Murie. 2008. "The Impact of Factory Closure on Local Communities and Economies: The Case of the MG Rover Longbridge Closure in Birmingham." *Policy Studies* 29 (3): 305–17.
- Che, Natasha X., and Antonio Spilimbergo. 2012. "Structural Reforms and Regional Convergence." IMF Working Paper 12/106, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Chetty, Raj. 2008. "Moral Hazard versus Liquidity and Optimal Unemployment Insurance." *Journal of Political Economy* 116 (2): 173–234.
- Chetty, Raj, John N. Friedman, and Jonah E. Rockoff. 2014. "Measuring the Impacts of Teachers II: Teacher Value-Added and Student Outcomes in Adulthood." *American Economic Review* 104 (9): 2633–79.
- Abdih, Yasser, and Stephan Danninger. 2017. "What Explains the Decline of the US Labor Share of Income? An Analysis of State and Industry Level Data." IMF Working Paper 17/167, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Acemoglu, Daron, and Melissa Dell. 2010. "Productivity Differences between and within Countries." *American Economic Journal: Macroeconomics* 2 (1): 169–88.
- Adler, Gustavo, Romain Duval, Davide Furceri, Sinem Kiliç Çelik, and Marcos Poplawski-Ribeiro. 2017. "Gone with the Headwinds: Global Productivity." IMF Staff Discussion Note 17/04, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Aiyar, Shekhar, John Bluedorn, Romain Duval, Davide Furceri, Daniel Garcia-Macia, Yi Ji, Davide Malacrino, Haonan Qu, Jesse Siminitz, and Aleksandra Zdzienicka. 2019. "Strengthening the Euro Area: The Role of National Structural Reforms in Enhancing Resilience." IMF Staff Discussion Note 19/05, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Algan, Yann, and Pierre Cahuc. 2014. "Trust, Growth, and Well-Being: New Evidence and Policy Implications." Chapter 2 in *Handbook of Economic Growth* 2, edited by Philippe Aghion and Steven N. Durlauf: 49–120. North Holland: Elsevier.
- Allen, Treb, and Costas Arkolakis. 2014. "Trade and the Topography of the Spatial Economy." *Quarterly Journal of Economics* 129 (3): 1085–140.
- Alvarez, Jorge, Ivo Krznar, and Trevor Tombe. 2019. "Internal Trade in Canada: Case for Liberalization." IMF Working Paper 19/158, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Asdrubali, Pierfederico, Bent E. Sørensen, and Oved Yosha. 1996. "Channels of Interstate Risk Sharing: United States 1963–1990." *Quarterly Journal of Economics* 111 (4): 1081–110.
- Atkinson, Tony, Joe Hasell, Salvatore Morelli, and Max Roser. 2017. *The Chartbook of Economic Inequality*. Institute for New Economic Thinking, Oxford, United Kingdom.
- Austin, Benjamin, Edward Glaeser, and Lawrence H. Summers. 2018. "Jobs for the Heartland: Place-Based Policies in 21st Century America." *Brookings Papers on Economic Activity*, Spring: 151–255.
- Autor, David H., and David Dorn. 2013. "The Growth of Low-Skill Service Jobs and the Polarization of the US Labor Market." *American Economic Review* 103 (5): 1553–597.
- Autor, David H., David Dorn, and Gordon H. Hanson. 2013a. "The China Syndrome: Local Labor Market Effects of Import Competition in the United States." *American Economic Review* 103 (6): 2121–168.
- . 2013b. "The Geography of Trade and Technology Shocks in the United States." *American Economic Review* 103 (3): 220–25.
- . 2015. "Untangling Trade and Technology: Evidence from Local Labour Markets." *Economic Journal* 125 (584): 621–46.

- Markets and Trade Integration.” *Journal of the European Economic Association* 12 (6): 1643–75.
- Davis, Donald R., and David E. Weinstein. 2002. “Bones, Bombs, and Break Points: The Geography of Economic Activity.” *American Economic Review* 92 (5): 1269–89.
- Decressin, Jörg, and Antonio Fatás. 1995. “Regional Labor Market Dynamics in Europe.” *European Economic Review* 39: 1627–55.
- Diez, Federico, Jiayue Fan, and Carolina Villegas-Sánchez. 2018. “Global Declining Competition.” IMF Working Paper 19/82, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Donaldson, Dave, and Richard Hornbeck. 2016. “Railroads and American Economic Growth: A ‘Market Access’ Approach.” *Quarterly Journal of Economics* 131 (2): 799–858.
- Duranton, Gilles, and Diego Puga. 2004. “Micro-Foundations of Urban Agglomeration Economies.” Chapter 48 in *Handbook of Regional and Urban Economics* 4, edited by J. Vernon Henderson and Jacques-François Thisse. North Holland: Elsevier. 2063–3073.
- Duranton, Gilles, and Anthony J. Venables. 2018. “Place-Based Policies for Development.” NBER Working Paper 24562, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Durlauf, Steven N., and Ananth Seshadri. 2018. “Understanding the Great Gatsby Curve.” Chapter 4 in *NBER Macroeconomics Annual 2017* 32, edited by Martin Eichenbaum and Jonathan A. Parker. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research. 333–93.
- Esteban, J. 2000. “Regional Convergence in Europe and the Industry Mix: A Shift-Share Analysis.” *Regional Science and Urban Economics* 30 (3): 353–64.
- Feenstra, Robert C., Robert Inklaar, and Marcel P. Timmer. 2015. “The Next Generation of the Penn World Table.” *American Economic Review* 105 (10): 3150–82.
- Feldstein, Martin. 2017. “Underestimating the Real Growth of GDP, Personal Income, and Productivity.” *Journal of Economic Perspectives* 31 (2): 145–64.
- Felice, Emanuele. 2011. “Regional Value Added in Italy, 1891–2001, and the Foundation of a Long-Term Picture.” *Economic History Review* 64 (3): 929–50.
- Feyrer, James. 2007. “Demographics and Productivity.” *Review of Economics and Statistics* 89 (1): 100–09.
- Fleurbaey, Marc. 2009. “Beyond GDP: The Quest for a Measure of Social Welfare.” *Journal of Economic Literature* 47 (4): 1029–75.
- Fujita, Masahisa, Paul Krugman, and Anthony J. Venables. 1999. *The Spatial Economy: Cities, Regions, and International Trade*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Gal, Peter. 2013. “Measuring Total Factor Productivity at the Firm Level Using OECD-ORBIS.” OECD Economics Department Working Paper 1049, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.
- Gandhi, Amit, Salvador Navarro, and David Rivers. 2018. “On the Identification of Gross Output Production Functions.” University of Western Ontario, Centre for Human Capital and Productivity Working Papers, London, Ontario, Canada.
- Chetty, Raj, and Nathaniel Hendren. 2018a. “The Impacts of Neighborhoods on Intergenerational Mobility I: Childhood Exposure Effects.” *Quarterly Journal of Economics* 133 (3): 1107–62.
- . 2018b. “The Impacts of Neighborhoods on Intergenerational Mobility II: County-Level Estimates.” *Quarterly Journal of Economics* 133 (3): 1163–228.
- Chetty, Raj, Nathaniel Hendren, and Lawrence F. Katz. 2016. “The Effects of Exposure to Better Neighborhoods on Children: New Evidence from the Moving to Opportunity Experiment.” *American Economic Review* 106 (4): 855–902.
- Clark, Andrew E. 2018. “Four Decades of the Economics of Happiness: Where Next?” *Review of Income and Wealth* 64 (2): 245–69.
- Clark, Andrew E., and Andrew J. Oswald. 1994. “Unhappiness and Unemployment.” *Economic Journal* 104 (424): 648–59.
- Coady, David, and Allan Dizioli. 2017. “Income Inequality and Education Revisited: Persistence, Endogeneity, and Heterogeneity.” IMF Working Paper 17/126, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Coady, David, Margaret Grosh, and John Hoddinott. 2004. *Targeting of Transfers in Developing Countries: Review of Lessons and Experience*. Washington, DC: World Bank Group.
- Coe, Neil M., Philip F. Kelly, and Henry W. C. Yeung. 2007. *Economic Geography: A Contemporary Introduction*. Oxford: Blackwell Publishing.
- Conolly, Marie, Miles Corak, and Catherine Haeck. 2019. “Intergenerational Mobility between and within Canada and the United States.” *Journal of Labor Economics* 37 (S2): S595–S641.
- Cowell, Frank. 2011. *Measuring Inequality*. Third edition. Oxford: Oxford University Press.
- Coyle, Diane. 2015. *GDP: A Brief but Affectionate History*. Revised and expanded edition. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Dabla-Norris, Era, Kalpana Kochhar, Nujin Suphaphiphat, Frantisek Ricka, and Evridiki Tsounta. 2015. “Causes and Consequences of Income Inequality: A Global Perspective.” IMF Staff Discussion Note 15/13, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Dao, Mai Chi, Mitali Das, Zsóka Kóczán, and Weicheng Lian. 2017. “Why Is Labor Receiving a Smaller Share of Global Income? Theory and Empirical Evidence.” IMF Working Paper 17/169, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Dao, Mai, Davide Furceri, and Prakash Loungani. 2017. “Regional Labor Market Adjustment in the United States: Trend and Cycle.” *Review of Economics and Statistics* 99 (2): 243–57.
- Das, Mitali, and Benjamin Hilgenstock. 2018. “The Exposure to Routinization: Labor Market Implications for Developed and Developing Economies.” IMF Working Paper 18/135, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Dauth, Wolfgang, Sebastian Findeisen, and Jens Suedekum. 2014. “The Rise of the East and the Far East: German Labor

- Immervoll, Herwig, and Linda Richardson. 2011. "Redistribution Policy and Inequality Reduction in OECD Countries: What Has Changed in Two Decades?" OECD Social, Employment and Migration Working Paper 122, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.
- Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). 2014. "Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Part A: Global and Sectoral Aspects." Contribution of Working Group II to the *Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*. Cambridge University Press: Cambridge, United Kingdom and New York.
- International Monetary Fund (IMF). 2018. "Spain: Selected Issues." IMF Country Report 18/331, Washington, DC.
- Jakubik, Adam, and Victor Stolzenburg. 2018. "The 'China Shock' Revisited: Insights from Value Added Trade Flows." WTO Staff Working Paper ERSD-2018-10.
- Jaumotte, Florence, Subir Lall, and Chris Papageorgiou. 2013. "Rising Income Inequality: Technology, or Trade and Financial Globalization?" *IMF Economic Review* 61 (2): 271-309.
- Jones, Charles I., and Peter J. Klenow. 2016. "Beyond GDP? Welfare across Countries and Time." *American Economic Review* 106 (9): 2426-57.
- Jordà, Òscar. 2005. "Estimation and Inference of Impulse Responses by Local Projections." *American Economic Review* 95 (1): 161-82.
- Kalemlı-Özcan, Şebnem, Bent Sorensen, Carolina Villegas-Sánchez, Vadym Volosovych, and Sevcen Yesiltas. 2015. "How to Construct Nationally Representative Firm Level Data from the ORBIS Global Database." NBER Working Paper 21558, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Kappeler, Andreas, Albert Solé-Ollé, Andreas Stephan, and Timo Väilä. 2013. "Does Fiscal Decentralization Foster Regional Investment in Productive Infrastructure?" *European Journal of Political Economy* 31: 15-25.
- Karabarbounis, Loukas, and Brent Neiman. 2014. "The Global Decline of the Labor Share." *Quarterly Journal of Economics* 129 (1): 61-103.
- Kaufman, Martin, Phillip Swagel, and Steven Dunaway. 2003. "Regional Convergence and the Role of Federal Transfers in Canada." IMF Working Paper 03/97, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Kim, Junghun, and Sean Dougherty, eds. 2018. *Fiscal Decentralisation and Inclusive Growth*. OECD Fiscal Federalism Studies, OECD Publishing, Paris/KIPF, Seoul.
- Kim, Sukkoo. 2008. "Spatial Inequality and Economic Development: Theories, Facts and Policies." Commission on Growth and Development Working Paper 16, World Bank Group, Washington, DC.
- Kirkham, Janet D., and Hugh D. Watts. 1998. "Multi-Locational Manufacturing Organisations and Plant Closures in Urban Areas." *Urban Studies* 35 (9): 1559-75.
- Gbohoui, William, W. Raphael Lam, and Victor Lledo. 2019. "The Great Divide: Regional Inequality and Fiscal Policy." IMF Working Paper 19/88, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Gennaioli, Nicola, Rafael La Porta, Florencio Lopez-de-Silanes, and Andrei Schleifer. 2013. "Human Capital and Regional Development." *Quarterly Journal of Economics*, February 128 (1): 105-64.
- . 2014. "Growth in Regions." *Journal of Economic Growth* 19 (3): 259-309.
- Giannone, Elisa. 2018. "Skill-Biased Technical Change and Regional Convergence." 2017 Meeting Papers, 190, Society for Economic Dynamics, Stonybrook, NY.
- Giordano, Raffaella, Sergi Lanau, Pietro Tommasino, and Petia Topalova. 2015. "Does Public Sector Inefficiency Constrain Firm Productivity: Evidence from Italian Provinces." IMF Working Paper 15/168, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Goldsmith-Pinkham, Paul, Isaac Sorkin, and Henry Swift. 2019. "Bartik Instruments: What, When, Why, and How." NBER Working Paper 24408, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Goldstein, Amy. 2017. *Janesville: An American Story*. New York: Simon and Schuster.
- Gopinath, Gita, Şebnem Kalemlı-Özcan, Loukas Karabarbounis, and Carolina Villegas-Sánchez. 2017. "Capital Allocation and Productivity in South Europe." *Quarterly Journal of Economics* 132 (4): 1915-967.
- Graff Zivin, Joshua, and Matthew Neidell. 2014. "Temperature and the Allocation of Time: Implications for Climate Change." *Journal of Labor Economics* 32 (1): 1-26.
- Grün, Carola, Wolfgang Hauser, and Thomas Rhein. 2010. "Is Any Job Better than No Job? Life Satisfaction and Re-employment." *Journal of Labor Research* 31 (3): 285-306.
- Guriey, Sergei. 2018. "Economic Drivers of Populism." *American Economic Review: Papers and Proceedings* 108: 200-03.
- Harris, I., Philip D. Jones, Timothy J. Osborn, and David H. Lister. 2014. "Updated High-Resolution Grids of Monthly Climatic Observations—the CRU TS3.10 Dataset." *International Journal of Climatology* 34 (3): 623-42. Version 3.24.01.
- Helpman, Elhanan. 2016. "Globalization and Wage Inequality." NBER Working Paper 22944, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Henderson, Roger, and John Shutt. 2004. "Responding to a Coalfield Closure: Old Issues for a New Regional Development Agency?" *Local Economy* 19 (1): 25-37.
- Hinde, Kevin. 1994. "Labor Market Experiences Following Plant Closures: Sunderland's Shipyard Workers." *Regional Studies* 28 (7): 713-24.
- Hsieh, Chang-Tai, and Peter J. Klenow. 2010. "Development Accounting." *American Economic Journal: Macroeconomics* 2 (1): 207-23.
- Hsieh, Chang-Tai, and Enrico Moretti. 2019. "Housing Constraints and Spatial Misallocation." *American Economic Journal: Macroeconomics* 11 (2): 1-39.

- Obstfeld, Maurice, and Giovanni Peri. 1998. "Regional Non-Adjustment and Fiscal Policy." *Economic Policy* 13 (26): 205–59.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2013. *Understanding National Accounts*. Second edition. Paris: OECD Publishing.
- . 2016a. *Back to Work: Denmark: Improving the Re-Employment Prospects of Displaced Workers*. Paris: OECD Publishing.
- . 2016b. *OECD Regional Outlook 2016: Productive Regions for Inclusive Societies*. Paris: OECD Publishing.
- . 2018. *OECD Regions and Cities at a Glance 2018*. Paris: OECD Publishing.
- Pike, Andy, Andrés Rodríguez-Pose, and John Tomaney. 2017. *Local and Regional Development*. Second edition. New York: Routledge.
- Pinch, Steven, and Colin Mason. 1991. "Redundancy in an Expanding Labour Market: A Case-Study of Displaced Workers from Two Manufacturing Plants in Southampton." *Urban Studies* 28 (5): 735–57.
- Pissarides, Christopher A. 2001. "Employment Protection." *Labour Economics* 8 (2): 131–59.
- Rajan, Raghuram. 2019. *The Third Pillar: How Markets and the State Leave the Community Behind*. New York: Penguin Press.
- Rodríguez-Pose, Andrés. 2018. "The Revenge of the Places that Don't Matter (and What to Do About it)." *Cambridge Journal of Regions, Economy and Society* 11 (1): 189–209.
- Rodríguez-Pose, Andrés, and Tobias Ketterer. Forthcoming. "Institutional Change and the Development of Lagging Regions in Europe." *Regional Studies*.
- Rodríguez-Pose, Andrés, and Michael Storper. 2019. "Housing, Urban Growth, and Inequalities: The Limits to Deregulation and Upzoning in Reducing Economic and Spatial Inequality." CEPR Discussion Paper DP 13713, Center for Economic Policy Research, Washington, DC.
- Ryan, Brent D., and Daniel Campo. 2013. "Autopia's End: The Decline and Fall of Detroit's Automotive Manufacturing Landscape." *Journal of Planning History* 12 (2): 95–132.
- Schmieder, Johannes F., Till von Wachter, and Stefan Bender. 2016. "The Effect of Unemployment Benefits and Nonemployment Durations on Wages." *American Economic Review* 106 (3): 739–77.
- Shorrocks, Anthony. 1980. "The Class of Additively Decomposable Inequality Measures." *Econometrica* 48 (3): 613–25.
- Shorrocks, Anthony, and Guanghua Wan. 2005. "Spatial Decomposition of Inequality." *Journal of Economic Geography* 5 (1): 59–81.
- Shutt, John, Roger Henderson, and Felix Kumi-Ampofo. 2003. "Responding to a Regional Economic Crisis: An Impact and Regeneration Assessment of the Selby Coalfield Closure on the Yorkshire and Humber Region." Paper delivered to the Regional Studies Association International Conference. Pisa, Italy, April 2003.
- Klein Goldewijk, Kees, Arthur Beusen, Jonathan Doelman, and Elke Stehfest. 2017. "Anthropogenic Land-Use Estimates for the Holocene – HYDE 3.2." *Earth System Science Data*, 9: 924–53.
- Kline, Patrick, and Enrico Moretti. 2014. "People, Places, and Public Policy: Some Simple Welfare Economics of Local Economic Development Programs." *Annual Review of Economics* 6 (1): 629–62.
- Krugman, Paul. 1991. "Increasing Returns and Economic Geography." *Journal of Political Economy* 99 (3): 483–99.
- Krugman, Paul, and Anthony J. Venables. 1995. "Globalization and the Inequality of Nations." *Quarterly Journal of Economics* 110 (4): 857–80.
- Lessmann, Christian. 2009. "Fiscal Decentralization and Regional Disparity: Evidence from Cross-Section and Panel Data." *Environment and Planning A: Economy and Space* 41(10): 2455–73.
- Lessmann, Christian, and André Seidel. 2017. "Regional Inequality, Convergence, and its Determinants: A View from Outer Space." *European Economic Review* 92: 110–32.
- Lian, Weicheng, Natalija Novta, Evgenia Pugacheva, Yannick Timmer, and Petia B. Topalova. 2019. "The Price of Capital Goods: A Driver of Investment under Threat." IMF Working Paper 19/134, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Liu, Lucy Qian. 2018. "Regional Labor Mobility in Spain." IMF Working Paper 18/282, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Luxembourg Income Study (LIS) Database. Multiple years. <http://www.lisdatacenter.org> (multiple countries). Luxembourg.
- Martin, Ron, and Bob Rowthorn. 1986. *The Geography of De-Industrialisation*. London: Macmillan.
- Moretti, Enrico. 2011. "Local Labor Markets." Chapter 14 in *Handbook of Labor Economics* 4b, edited by David Card and Orley Ashenfelter. North Holland: Elsevier. 1237–313.
- Neumark, David, and Helen Simpson. 2015. "Place-Based Policies." Chapter 18 in *Handbook of Regional and Urban Economics* 5, edited by Gilles Duranton, J. Vernon Henderson, and William C. Strange. North Holland: Elsevier. 1197–287.
- Nolan, Brian, Matteo G. Richiardi, and Luis Valenzuela. 2019. "The Drivers of Income Inequality in Rich Countries." *Journal of Economic Surveys*, early view: 1–40.
- Novotný, Josef. 2007. "On the Measurement of Regional Inequality: Does Spatial Dimension of Income Inequality Matter?" *Annals of Regional Science* 41 (3): 563–80.
- Nunn, Nathan. 2014. "Historical Development." Chapter 7 in *Handbook of Economic Growth* 2, edited by Philippe Aghion and Steven N. Durlauf, North Holland: Elsevier. 347–402.
- Nunn, Ryan, Jana Parsons, and Jay Shambaugh. 2018. "The Geography of Prosperity." In *Place-Based Policies for Shared Economic Growth*, edited by Jay Shambaugh and Ryan Nunn. Washington, DC: Hamilton Project, Brookings Institution.

- Tomaney, John, Andy Pike, and James Cornford. 1999. "Plant Closure and the Local Economy: The Case of Swan Hunter on Tyneside." *Regional Studies* 33 (5): 401–11.
- Topalova, Petia. 2010. "Factor Immobility and Regional Impacts of Trade Liberalization: Evidence on Poverty from India." *American Economic Journal: Applied Economics* 2 (4): 1–41.
- United Nations (UN). 2009. *System of National Accounts 2008*. New York: United Nations.
- Winkler, Hernan. 2019. "The Effect of Income Inequality on Political Polarization: Evidence from European Regions, 2002–2014." *Economics and Politics* 31 (2): 137–62.
- World Bank (WB). 2009. *World Development Report 2009: Reshaping Economic Geography*. Washington, DC.
- . 2018. *World Development Report 2018: Learning to Realize Education's Promise*. Washington, DC.
- . 2019a. *World Development Report 2019: The Changing Nature of Work*. Washington, DC.
- . 2019b. Doing Business Database. Washington, D.C.
- Stanford, Jim. 2017. "When an Auto Industry Disappears: Australia's Experience and Lessons for Canada." *Canadian Public Policy* 43 (S1): S57–S74.
- Stevenson, Betsey, and Justin Wolfers. 2008. "Economic Growth and Subjective Well-Being: Reassessing the Easterlin Paradox." *Brookings Papers on Economy Activity* 2008 (1): 1–102.
- Stiglitz, Joseph E., Jean-Paul Fitoussi, and Martine Durand. 2018. *Beyond GDP: Measuring What Counts for Economic and Social Performance*. Paris: OECD Publishing.
- Tatsiramos, Konstantinos, and Jan C. van Ours. 2014. "Labor Market Effects of Unemployment Insurance Design." *Journal of Economic Surveys* 28 (2): 284–311.
- Timmer, Marcel P., Erik Dietzenbacher, Bart Los, Robert Stehrer, and Gaaitzen J. de Vries. 2015. "An Illustrated User Guide to the World Input–Output Database: The Case of Global Automotive Production." *Review of International Economics* 23 (3): 575–605.

إعادة تحفيز النمو في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض واققتصادات الأسواق الصاعدة: ما الدور الممكن للإصلاحات الهيكلية؟

الفرد (المعدل حسب تعادل القوة الشرائية) مع الولايات المتحدة بمعدل ١,٣٪ تقريباً سنوياً منذ الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، في حين أن السرعة المقابلة في البلد العادي من البلدان النامية ذات الدخل المنخفض هي ٠,٧٪ (الشكل البياني ٣-١). وبهذه المعدلات، يتطلب الأمر أكثر من ٥٠ عاماً حتى يستطيع أي اقتصاد عادي من اقتصادات الأسواق الصاعدة إغلاق نصف فجوته الحالية في مستويات المعيشة، و٩٠ عاماً حتى يتحقق ذلك لأي بلد عادي من البلدان النامية ذات الدخل المنخفض. وإلى جانب ذلك، كان التقارب متبايناً للغاية. فرغم أن بعض البلدان شهدت تقارباً سريعاً (معظمها من الاقتصادات الآسيوية، وبعض الاقتصادات المنتجة للسلع الأولية في مطلع الألفينات)، هناك بلدان أخرى أصابها الجمود أو شهدت تباطؤاً — في حالة ربع الاقتصادات تقريباً. وبالنسبة للأخيرة، ساهمت الكوارث (الأزمات، والحروب، وتفشي الأمراض، والأحداث المناخية المتطرفة) بدور في بعض الحالات، ولكن هناك أيضاً مخاوف أكبر بشأن الاتجاهات الأساسية الضعيفة في نمو نصيب الفرد من الدخل.

وقد تجدد اهتمام صناع السياسات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بالإصلاحات الهيكلية بسبب النمو الضعيف وغير المتكافئ، والمخاوف بشأن السياسات وأفاق النمو في الاقتصادات المتقدمة — وهي محرك رئيسي للنمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وتراجعت فرص حدوث طفرة جديدة في أسعار السلع الأولية، وتقلص الحيز المتاح من السياسات الاقتصادية الكلية — لاسيما سياسة المالية العامة (عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير الراصد المالي). وهناك أيضاً شعور بأن جهود الإصلاح تضاءلت بعد موجة التحرير التي أعقبت الأزمات الاقتصادية في تسعينات القرن الماضي، مما أتاح مجالاً كبيراً لتحسين أداء الأسواق (المالية، والعمل، والمنتجات) وتحسين جودة محركات النمو الاقتصادي الأخرى الخاضعة لتأثير الحكومة — مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية. وفي بعض المجالات، مثل أسواق العمل، تفرض الأتمتة والعولمة ضغوطاً على القواعد التنظيمية الحالية التي تحمي الوظائف بدلاً من العاملين، مما يعزز الحجج المؤيدة للإصلاح.

وفي الوقت نفسه، هناك عدم يقين كبير يحيط بالمجال المتاح للإصلاحات الهيكلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية والمكاسب التي يمكن تحقيقها من هذه الإصلاحات. وقد تباينت تجارب فرادى البلدان مع الإصلاحات.^١ وشهدت بعض البلدان القائمة بإصلاحات مهمة

^١ تحتوي دراسة Zettelmeyer (2006) على نظرة عامة على تجارب الإصلاح في أمريكا اللاتينية ومناقشة شاملة للتفسيرات الحالية للأسباب التي قد تجعل المكاسب أقل من التوقعات.

اتسمت الإصلاحات الهيكلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بوتيرتها السريعة في تسعينات القرن الماضي، ولكنها تباطأت منذ مطلع الألفينات. وباستخدام قواعد بيانات أنشئت حديثاً للإصلاحات الهيكلية، يخلص هذا الفصل إلى أن إعطاء دفعة للإصلاح في مجالات مثل الحوكمة، والتمويل الداخلي والخارجي، والتجارة، وأسواق العمل والمنتجات، يمكن أن يحقق مكاسب كبيرة في الناتج على المدى المتوسط. وقد يؤدي تنفيذ حزمة إصلاحات كبيرة وشاملة إلى مضاعفة سرعة الاقتصادات المتوسطة في مجموعة الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في التقارب نحو مستويات المعيشة في الاقتصادات المتقدمة، مما يرفع نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي بنحو نقطة مئوية لبعض الوقت. وفي الوقت ذاته، تستغرق الإصلاحات سنوات حتى تؤتي ثمارها، وبعضها — أي تخفيف القواعد المنظمة لحماية الوظائف وتحرير التمويل الداخلي — قد يستتبع قدراً أكبر من التكاليف قصيرة الأجل إذا تم تنفيذه في ظروف عصيبة؛ فمن الأفضل أن تتفقد هذه الإصلاحات في ظل ظروف اقتصادية مواتية وفي وقت مبكر من فترة التفويض الانتخابي للسلطات. وغالباً ما تزداد مكاسب الإصلاح أيضاً كلما قويت الحوكمة وأتيحت فرص الحصول على الائتمان — وهما قيدان معوقان للنمو — وكذلك حيثما زاد الطابع غير الرسمي في سوق العمل — لأن الإصلاحات تساعد في الحد منها. وتؤكد هذه النتائج أهمية تصميم الإصلاحات بدقة حسب ظروف كل بلد بغية تعظيم ثمارها.

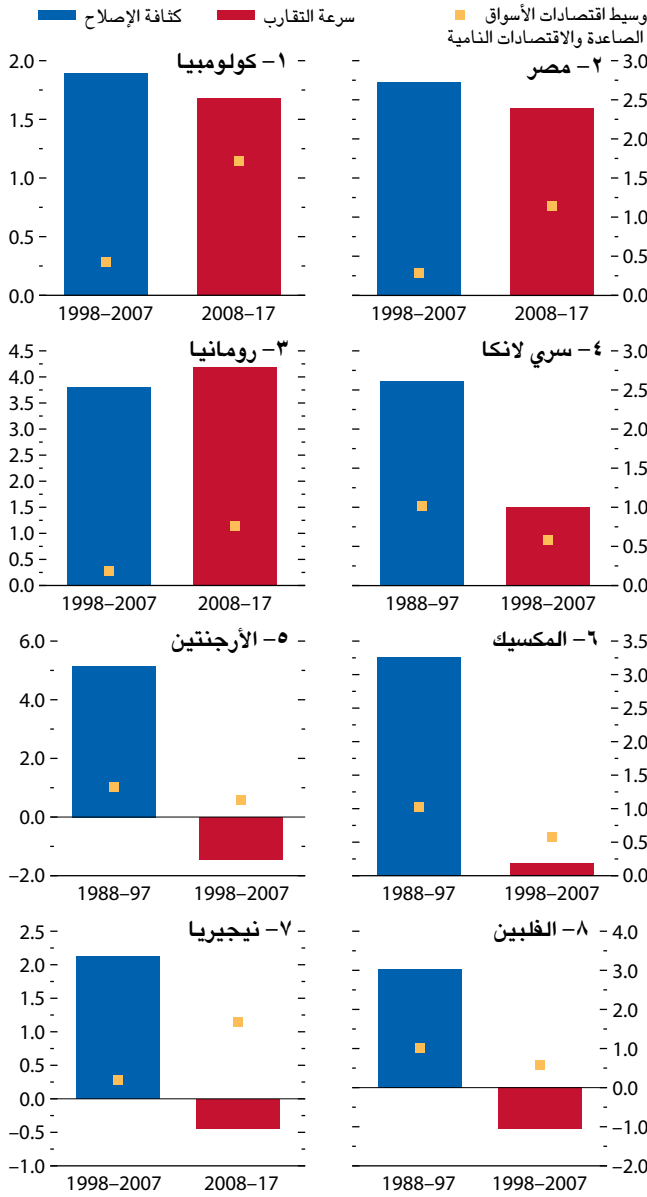
مقدمة

حظيت الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بمعدلات نمو جيدة على مدار العقدين الماضيين. وتتقارب مستويات المعيشة فيها مع المستويات المقابلة في الاقتصادات المتقدمة بوتيرة سريعة في المجمل. لكن بالنسبة لكثير من البلدان، لا تزال سرعة تقارب مستويات الدخل متواضعة. ويعمل الاقتصاد العادي (الوسيط) من اقتصادات الأسواق الصاعدة على سد فجوة دخل

مؤلف هذا الفصل هم غابرييل سيمينيلي، ورومان دوفال (رئيس فريق مشارك)، ودافيد فورتشيري (رئيس فريق مشارك)، وغوزمان غونزاليس-توريس-فرنانديز، وجو جاليس، وجيوفاني ميلينا، وسيان روان، مع مساهمات من زيدونغ آن، وهابيتس أهير، ويون غي، وبي جي، وكايوكيو زانغ، ودعم من لويزا كاليكستو، وغراي راموس، وأريانا تايبي. ويعرب الصندوق عن تقديره وامتنانه للتمويل المقدم من إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة. والآراء الواردة في هذا الفصل لا تمثل بالضرورة آراء إدارة التنمية الدولية.

الشكل البياني ٣-٢: كثافة الإصلاح وسرعة تقارب مستويات دخل الفرد في اقتصادات مختارة (%)

حققت بعض أهم البلدان القائمة بإصلاحات مستويات جيدة من النمو والتقارب في الدخل في وقت لاحق بينما لم تتمكن بلدان أخرى من ذلك.

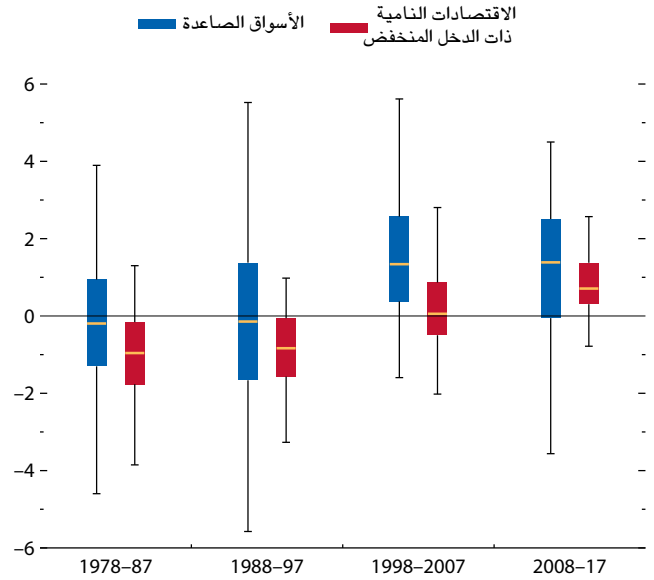


المصادر: دراسة Alesina and others (قيد الإصدار)، وجداول بن العالمية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: بالنسبة لكل بلد، تحسب سرعة التقارب في كل عقد بالنسبة بين متوسط نصيب الفرد في نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي الحقيقي المقارن بالمتوسط المقابل في الولايات المتحدة والنسبة المئوية للفرق بين إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد في الولايات المتحدة ومقابلة في كل بلد في بداية كل عقد. وتحسب كثافة الإصلاح بمتوسط التغير السنوي في كل عقد (مضروباً في ١٠٠) في متوسط مؤشر الإصلاح. يحسب متوسط مؤشر الإصلاح بالمتوسط الحسابي للمؤشرات التي ترصد حالات التحرير في خمسة مجالات: التمويل الداخلي، والتمويل الخارجي، والتجارة، وسوق المنتجات، وسوق العمل. ويتراوح المؤشر من صفر إلى ١، حيث تشير القيم الأعلى إلى مستوى أعلى من التحرير.

الشكل البياني ٣-١: سرعة تقارب مستويات دخل الفرد في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ذات الدخل المنخفض (%)

كان متوسط سرعة تقارب مستويات المعيشة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مع المستويات المقابلة في الاقتصادات المتقدمة متواضعا نسبيا.



المصادر: جداول بن العالمية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: بالنسبة لكل بلد، تحسب سرعة التقارب في كل عقد بالنسبة بين متوسط نصيب الفرد في نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي الحقيقي مقارنة بالمتوسط المقابل في الولايات المتحدة والنسبة المئوية للفرق بين إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد المحسوب على أساس تعادل القوة الشرائية في الولايات المتحدة ومقابلة في كل بلد في بداية كل عقد. ويمثل الخط الأفقي داخل كل إطار المستوى الوسيط. ويمثل الطرف الأعلى والطرف الأسفل لكل إطار الربع الأعلى والربع الأدنى على الترتيب. وتشير العلامات العليا والسفلى إلى الحد الأقصى والحد الأدنى على الترتيب.

خلال عقد معين — مثل سريلانكا خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٧، أو كولومبيا، ومصر، ورومانيا خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٧ — تقاربا سريعا في مستويات دخل الفرد فيها مع المستويات المقابلة في الولايات المتحدة (وغيرها من الاقتصادات المتقدمة) خلال العقد التالي (الشكل البياني ٣-٢). ولكن هناك بلدان أخرى أجرت إصلاحات مهمة — مثل الأرجنتين والمكسيك والفلبين خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٧، ونيجيريا خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٧ — فشلت في تحقيق التقارب خلال العقد التالي. وقد يدل ذلك في بعض الحالات، مثل المكسيك، على أن المردود من الإصلاحات كان مخيبا للأمل بسبب التشوهات الاقتصادية الجزئية واسعة الانتشار التي شجعت النشاط غير الرسمي (Levy 2018). وفي حالات أخرى، ربما لم يكن هناك تأثير لمكاسب الإصلاحات بسبب أحداث سلبية، مثل صدمات الاقتصاد الكلي أو السياسات الخاطئة. ومن أمثلة ذلك، المبالغة في تقدير سعر الصرف وانهيار مجلس العملة في

المجالات في عدد قليل من اقتصادات الأسواق الصاعدة الأكبر حجماً (على سبيل المثال، دراسة OECD 2018)، لا توجد معلومات شاملة عن السلاسل الزمنية عبر البلدان. ومما يعكس جزئياً أوجه القصور في البيانات أيضاً نقص الأدلة الحديثة عبر البلدان فيما يتعلق بتأثير الإصلاحات السابقة على النمو، مع بعض الاستثناءات التي تشمل دراسة سابقة أعدها صندوق النقد الدولي استناداً إلى مؤشرات أنشئت في أواخر الألفينات (دراسة Christiansen, Schindler, and Tressel 2013، ودراسة Prati, Onorato, and Papageorgiou 2013).

ولتقييم الآثار الاقتصادية الكلية للإصلاحات الهيكلية، يستند هذا الفصل إلى مجموعة جديدة من بيانات الإصلاح الصادرة عن صندوق النقد الدولي تشمل القواعد التنظيمية لدى العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ذات الدخل المنخفض خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠١٤ في خمسة مجالات (دراسة Alesina and others، تصدر قريباً)، هي: التجارة (التعريفات الجمركية)، والتمويل الداخلي (ضوابط الائتمان وأسعار الفائدة، وحواجز الدخل، والملكية العامة، وجودة الرقابة في النظام المالي المحلي)، والتمويل الخارجي (انفتاح الحساب الرأسمالي، بما في ذلك القواعد التنظيمية للمعاملات الدولية)، والقواعد التنظيمية لسوق العمل (صرامة قوانين حماية الوظائف)، والقواعد التنظيمية لسوق المنتجات (صرامة القواعد والملكية العامة في قطاعين كبيرين من قطاعات الشبكات — وهما، الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية). وتُستكمل هذه البيانات الجديدة بمؤشرات الحوكمة العالمية (راجع دراسة Kaufmann, Kraay, and Mastruzzi 2010).^٢ وبعد ذلك، يتم استكشاف تأثير التعديلات التنظيمية على النمو في كل مجال من المجالات الستة من خلال التحليل التجريبي، ويستكمل ذلك بتحليل قائم على النماذج يوفر تقديراً بديلاً لتأثير الإصلاحات ويلقي الضوء على القنوات التي تؤثر هذه الإصلاحات من خلالها على الاقتصاد، بما في ذلك دور النشاط غير الرسمي. وتحديداً، يتناول هذا الفصل الأسئلة التالية:

- ما مدى التقدم المحرز على صعيد الإصلاحات الهيكلية خلال العقدين الماضيين؟ وهل تباطأت وتيرة الإصلاح في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في السنوات الأخيرة؟ وما هو المجال المتبقي للإصلاح، وكيف يختلف باختلاف المجالات التنظيمية والبلدان؟
- ما هي آثار الإصلاحات على النشاط الاقتصادي على المديين القصير والمتوسط؟ وإلى أي مدى يمكن لهذه الإصلاحات تسريع وتيرة تقارب مستويات المعيشة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ذات الدخل المنخفض مع المستويات المقابلة في الاقتصادات المتقدمة؟

^٢ رغم أن قاعدة البيانات تغطي ٩٠ اقتصاداً في جميع أنحاء العالم، يستبعد التحليل الوارد في هذا الفصل الاقتصادات المصنفة كإقتصادات متقدمة في بداية العينة؛ وبالتالي فإنه يغطي اقتصادات الأسواق الصاعدة الحالية البالغ عددها ٤١ اقتصاداً، واقتصادات الأسواق الصاعدة السابقة البالغ عددها سبعة اقتصادات، والبلدان النامية ذات الدخل المنخفض البالغ عددها ٢٠ بلداً.

مطلع الألفينات في الأرجنتين — وهو الأمر الذي أدى أيضاً إلى زوال أثر الإصلاحات السابقة — والركود الذي حدث في عام ٢٠١٦ بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، وتأخير تصحيح السياسات وتعطل إنتاج النفط في نيجيريا، والأضرار الناجمة عن الأزمة الآسيوية في عام ١٩٩٧ في الفلبين، والتي سرعان ما تعافت بعد ذلك وحققت نمواً سريعاً بداية من مطلع الألفينات. ويمكن أن تنطوي الصدمات الاقتصادية الكلية على خسائر مستمرة وربما دائمة في الدخل (Cerra and Saxena 2008)، لا سيما عندما يزداد تأثيرها بسبب جوانب ضعف اقتصادية كلية وهيكلية محددة (على سبيل المثال، الدين العام المرتفع المقوم معظمه بالعملة الأجنبية أو ربط سعر الصرف على نحو غير قابل للاستمرار). ويؤكد ذلك على أهمية — وصعوبة — فصل آثار الإصلاحات عن آثار محركات النمو الاقتصادي الأخرى، مثل الصدمات والسياسات الاقتصادية الكلية.

ويمكن أن تعكس التجارب المتباينة مع الإصلاحات السابقة أيضاً اختلاف آثار إصلاح معين عبر البلدان، وذلك حسب خصائص محددة لهذه البلدان. وتحديداً، قد لا تؤدي الإصلاحات ثمارها إلا في حالة وجود مؤسسات أساسية قوية (دراسة Acemoglu, Johnson, and Robinson 2005). قد يكون من أبرزها القوانين والمؤسسات التي توفر نظم الحوكمة القوية. وعلى سبيل المثال، قد لا يؤدي تخفيض الحواجز الحدودية أو الحواجز وراء الحدود أمام المنافسة إلى دخول الكثير من الشركات الجديدة، والابتكار، ونمو الإنتاجية إذا لم يتم تعريف حقوق الملكية بدقة وإنفاذها أو استمرت استفادة الشركات المحلية القائمة من الدعم الحكومي الضمني. وبشكل أعم، نظراً لكثرة عيوب السوق في معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فإن معالجة أحدها قد لا يساعد الاقتصاد بالضرورة إذا لم تتم معالجة تشوهات السوق الأخرى (Hausmann, Rodrik, and Velasco 2005). وعلى سبيل المثال، قد يؤدي انفتاح الحساب الرأسمالي إلى تلقي تدفقات رأسمالية داخلية متقلبة وغير موزعة على نحو جيد إذا لم يكن النظام المالي المحلي متطوراً ومنظماً ومراقباً بما يكفي للقيام بدور الوسيط في هذه التدفقات على نحو آمن، مما يؤدي بالتالي إلى الحد من منافع تحرير التدفقات الرأسمالية. وبالمثل فإن زيادة عرض العمالة من النساء من خلال دعم رعاية الأطفال أو توفير حماية قانونية أقوى ضد التمييز قد لا يتحول بالكامل إلى مكاسب على صعيد التوظيف في القطاع الرسمي إذا أدت مؤسسات سوق العمل، مثل القوانين الصارمة لحماية وظائف العاملين في القطاع الرسمي، إلى تراجع رغبة الشركات في التوظيف. ويشير ذلك إلى ضرورة الكشف عن بعض العوامل المهمة التي قد تفسر اختلاف تأثير الإصلاحات في مختلف البلدان.

وهناك صعوبة أكثر عملية في تقييم الحجج التي تبرر الإصلاحات الهيكلية وهي عدم وجود بيانات وتحليلات شاملة حديثة. فرغم حداثة المعلومات المتعلقة بالسياسات الهيكلية في مجالات مختارة (مثل الحوكمة أو تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال، وفقاً للتقييم الوارد في دراسة Kaufmann, Kraay, and Mastruzzi 2010 ودراسة WB 2019)، ومجموعة أكبر من

على الناتج، رغم أن بعض الإصلاحات — مثل إلغاء القيود التنظيمية على سوق المنتجات — توتّي ثمارها بسرعة أكبر. وقد يكون السبب في هذا التأخير أن التكلفة السياسية للإصلاح — من حيث الفرص الانتخابية للسلطة التنفيذية في المستقبل — تكون في أدنى مستوياتها عندما تُتخذ الإجراءات في وقت مبكر من فترة الولاية السياسية للحكومة.

- توقيت الإصلاح مهم — ومن الأفضل تنفيذ بعض الإصلاحات في أوقات اليُسْر. ففي الأوقات العادية، لم يتبين أن الإصلاحات التي تمت دراستها في هذا الفصل تنطوي على تكاليف اقتصادية كلية على المدى القصير. لكن عندما تكون الأوضاع الاقتصادية الكلية ضعيفة، فإن تخفيف قوانين حماية الوظائف أو إلغاء القيود التنظيمية على التمويل الداخلي لا يوتّي ثماره وقد يؤدي إلى تراجع التوظيف والناتج على المدى القصير، ربما لأن تحفيز عرض العمالة أو الائتمان لا يلقى استجابة كبيرة عندما يكون الطلب على العمالة أو الائتمان ضعيفا.
- وضع الإصلاحات في حِزم وتحديد تسلسلها بصورة صحيحة يمكن أن يحدث فرقا أيضا. فعادة ما تحقق الإصلاحات مكاسب أكبر في البلدان التي تتسم بقوة الحوكمة. ويعني هذا أن تقوية الحوكمة يمكن أن تدعم النمو الاقتصادي وتقلّب الدخل، ليس فقط بشكل مباشر عن طريق تحفيز شركات القطاع الرسمي الأكثر إنتاجية على الاستثمار وتوظيف العمالة، بل بشكل غير مباشر أيضا عن طريق تعظيم ثمار الإصلاحات في مجالات أخرى. لذلك، هناك مزايا للجمع بين إصلاحات التجارة والإصلاحات المالية وإصلاحات أسواق العمل والمنتجات والإجراءات الملموسة لتحسين الحوكمة، أو تنفيذ تلك الإصلاحات بعد اتخاذ هذه الإجراءات. وتشمل هذه الإجراءات الملموسة إجراءات مبسطة وواضحة للإنفاق العام والإدارة الضريبية وحماية وإنفاذ أقوى لحقوق الملكية والحقوق التعاقدية على سبيل المثال. والإصلاحات التي تحفز شركات القطاع الرسمي على النمو — مثل تخفيض الأعباء الإدارية أو تبسيط قواعد العمل التنظيمية — غالبا ما يكون تأثيرها أفضل عند تحسين فرص الحصول على الائتمان، مما يساعد الشركات على التوسع. ويؤكد ذلك على أهمية تحرير التمويل الداخلي، بدعم من إطار تنظيمي ورقابي قوي. وبشكل أعم، من الضروري تحديد القيود التي تعيق النمو وأوجه التكامل بين إصلاحات محددة.

وينبغي مراعاة ثلاث قضايا مهمة أخرى تخرج عن نطاق هذا التحليل عند دراسة الإصلاحات وتحديد أولوياتها وتصميمها. أولا، يتناول هذا الفصل الإصلاحات التي تهدف أساسا إلى تحسين أداء الأسواق (المالية، والعمل، والمنتجات). ولا يتناول إصلاحات أخرى تهدف بدلا من ذلك إلى تيسير تراكم عوامل الإنتاج مباشرة — رأس المال المادي والبشري والعمل. وتشمل الإصلاحات الرئيسية في هذا الصدد تحسين نظامي التعليم والصحة، وأطر الإنفاق على البنية التحتية العامة، والقوانين

- ما هي القنوات التي تؤثر الإصلاحات من خلالها على الاقتصاد؟ فعلى سبيل المثال، هل تؤثر الإصلاحات بشكل أساسي على الإنتاجية أو التوظيف؟ وكيف تؤثر على النشاط غير الرسمي الذي يرتبط غالبا بضعف إنتاجية الشركات؟ متى ينبغي تنفيذ الإصلاحات؟ وهل تحقق مكاسب أقل أم أكثر في أوقات العُسر؟
- هل تتباين آثار الإصلاحات بين مختلف الاقتصادات، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا؟ وهل هناك إصلاحات معينة يمكن أن تؤدي إلى تعظيم مكاسب إصلاحات أخرى؟ وبشكل أعم، هل ينبغي تنفيذ الإصلاحات كحزم، أم ينبغي أن يركز صناع السياسات على القيود الأكثر إعاقة للنمو، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي هذه القيود؟

وبالإجابة على هذه الأسئلة، يخلص الفصل إلى النتائج التالية:

- بعد موجات التحرير الكبرى في أواخر ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، تباطأ الإصلاح في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في الأفينيات. ورغم أن هذا يعكس جزئيا تراجعا تدريجيا في المجال المتاح لمواصله إلغاء القيود التنظيمية، لا يزال هناك حيز كبير لتجديد دفعة الإصلاحات، ولا سيما في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض — وخاصة، في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وإن كان بدرجة أقل.
- يمكن للإصلاحات أن تحقق منافع كبيرة على المدى المتوسط، رغم أن المكاسب تختلف باختلاف أنواع القواعد التنظيمية المطبقة. وبالنسبة للاقتصاد العادي من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يشير التحليل التجريبي إلى أن الإصلاحات الكبرى المترامنة في جميع المجالات الستة التي يتناولها هذا الفصل يمكن أن تؤدي إلى رفع مستويات الناتج بأكثر من 7٪ على امتداد ست سنوات. ومن شأن ذلك زيادة نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي بأكثر من نقطة مئوية واحدة ومضاعفة متوسط السرعة الحالية لتقارب مستويات دخل الفرد مع المستويات المقابلة في الاقتصادات المتقدمة من حوالي 1٪ إلى أكثر من 2٪. ويشير التحليل القائم على النماذج إلى تحقيق مكاسب في الناتج تعادل ضعف المكاسب المحققة تقريبا على المدى الأطول.
- يمثل الحد من الطابع غير الرسمي، الذي يساعد على تعزيز إنتاجية الشركات والاستثمار الرأسمالي، قناة مهمة تستطيع الإصلاحات من خلالها زيادة الناتج. ونظرا لأن الإصلاحات تساعد على التحول إلى القطاع الرسمي، فإنها غالبا ما تحقق مكاسب أكبر داخل البلدان التي يكون فيها حجم النشاط غير الرسمي أكبر، بافتراض تساوي العوامل الأخرى في البداية.
- ومع ذلك فإن الإصلاحات تستغرق وقتا بشكل عام حتى توتّي ثمارها، حيث يستغرق الأمر عادة ثلاث سنوات على الأقل حتى يكون للإصلاحات آثار إيجابية كبيرة

واللوائح التي تعيق مشاركة المرأة في القوى العاملة. وثانياً، يمكن أن تنطوي الإصلاحات على مكاسب أكبر، على المدى الطويل، مقارنة بما يخلص إليه هذا الفصل من خلال (١) مساعدة الاقتصادات على ألا تكون أكثر كفاءة فحسب بل وأكثر ابتكاراً أيضاً، مما يؤدي إلى آثار أكثر استمراراً على النمو الاقتصادي، و(٢) تعزيز قدرة الاقتصادات القائمة بالإصلاح على الصمود في مواجهة خسائر الناتج الدائمة الناتجة عن الأزمات الاقتصادية والمالية، وبالتالي تخفيفها (Aiyar and others 2019). وثالثاً، ينبغي على صناع السياسات مراعاة وتنفيذ إصلاحات تكميلية في البداية لتخفيف أي آثار سلبية للإصلاحات على توزيع الدخل. وفي حالة عدم إجراء أي إعادة توزيع من خلال نظام الضرائب والإعانات، قد تحقق بعض الإصلاحات التي يتناولها هذا الفصل مكاسب غير متكافئة للغاية بين السكان (دراسة Fabrizio and others 2017، ودراسة Furceri, Loungani, and Ostry 2017). وتعد معالجة قضايا عدم المساواة هدفاً مهماً للسياسة، ولكن من المهم أيضاً التأثير النهائي للإصلاح على النمو الاقتصادي (دراسة Ostry, Berg, and Kothari 2018). ويتوافر للفقراء فرصاً أقل للتعليم وللحصول على التمويل وبالتالي تتاح لهم فرصاً أقل لجني ثمار إصلاح السوق. والأهم من ذلك أن الإصلاحات التي لا يحصل على مكاسبها سوى قطاع صغير من المجتمع من المحتمل أن تفقد الدعم وتتعل وتيرتها، أو يتم التراجع عنها، في المستقبل (دراسة Alesina and others 2018). قيد الإصدار.

ويتناول القسم التالي أنماط الإصلاح في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على مدى العقود الأربعة الماضية. ويحدد كذلك المجال المتبقي للإصلاح والاختلافات القائمة بين المناطق الجغرافية والبلدان. ويحلل القسم الذي يليه آثار الإصلاحات على النمو والقنوات التي تتحقق من خلالها. وبعد ذلك، ينتقل البحث إلى أسباب الاختلافات في آثار الإصلاحات عبر البلدان ومع الوقت، وتحديدًا، يبحث ذلك القسم فيما إذا كانت آثار الإصلاحات تختلف باختلاف الأوضاع التجارية، كما يستكشف أوجه التكامل بين الإصلاحات. ويناقش القسم الأخير أهم الاستنتاجات المستخلصة والانعكاسات على مستوى السياسات.

ويشوب هذه المؤشرات العديد من أوجه القصور. أولاً، ترصد البيانات الجديدة الصادرة عن صندوق النقد الدولي القواعد التنظيمية التي يقرها القانون، وبالتالي فإنها لا ترصد دائماً التغيرات بحكم الواقع في النتائج المنشودة — رغم أن درجات المؤشرات في مجالات التمويل الداخلي، والتمويل الخارجي، والتجارة ترتبط إلى حد كبير بالنتائج ذات الصلة، كنسبة الائتمان في إجمالي الناتج المحلي، والانفتاح المالي، والانفتاح التجاري (راجع المرفق ٣-١) المتاح على شبكة الإنترنت). وثانياً، يمكن مقارنة درجات المؤشرات عبر الزمن والبلدان داخل كل مجال من مجالات السياسة، لكنها غير قابلة للمقارنة بين مجالات السياسة المختلفة.^٤ وبالتالي، رغم أن مؤشر الإصلاح الشامل، الذي تم إنشاؤه كمتوسط بسيط لمؤشرات صندوق النقد

٢ يستخدم التحليل الوارد في هذا الفصل مؤشر حوكمة مركب بدلا من جميع عناصره الفردية لأنها ترتبط ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً. والتحليل التجريبي الذي يقوم على دراسة كل مؤشر بمعزل عن المؤشرات الأخرى يعطي نتائج مماثلة من حيث النوعية.

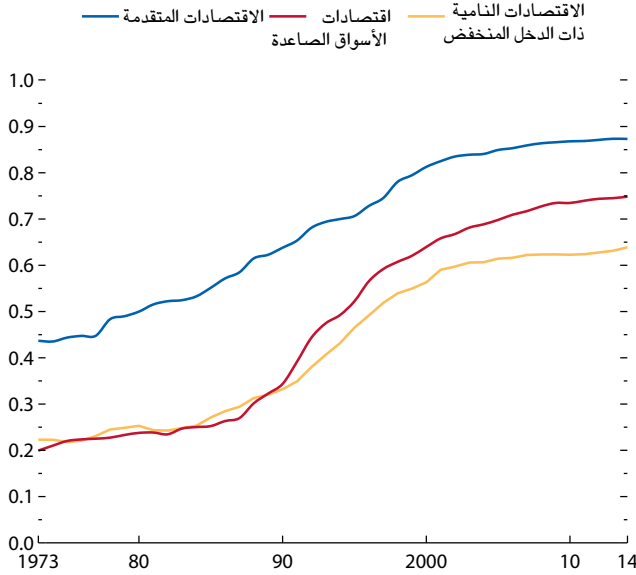
٤ على سبيل المثال، إذا حصل بلد ما في مجال التمويل الداخلي على درجة أعلى من الدرجة التي حصل عليها في مجال القواعد التنظيمية لسوق المنتجات، لا يمكن استنتاج أن هذا البلد لديه سوق مالية أكثر تحملاً من سوق المنتجات.

أنماط السياسات والإصلاحات الهيكلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

يعتمد هذا الفصل على قاعدة بيانات جديدة لدى صندوق النقد الدولي عن القواعد التنظيمية الاقتصادية التي تحدد السياسات والإصلاحات الهيكلية في مجالات التجارة (التعريفات الجمركية)، والتمويل الداخلي (التنظيم والرقابة)، والتمويل الخارجي (انفتاح الحساب الرأسمالي)، والقواعد التنظيمية لسوق العمل (قوانين حماية الوظائف)، والقواعد التنظيمية لسوق المنتجات (في قطاعي الكهرباء

الشكل البياني ٣-٣: اتجاهات الإصلاح الكلية (مقياس، صفر-١، الدرجة الأعلى تشير إلى مستوى أعلى من التحرير)

تعطلت وتيرة التقارب التنظيمي في العقد الماضي، وخاصة في الاقتصادات النامية ذات الدخل المنخفض.



المصادر: دراسة Alesina and others، قيد الإصدار، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يُحسب متوسط مؤشر الإصلاح بالمتوسط الحسابي للمؤشرات التي ترصد حالات التحرير في خمسة مجالات: التمويل الداخلي، والتمويل الخارجي، والتجارة، وسوق المنتجات، وسوق العمل. ويتم استبعاد مؤشر الحوكمة لأن نطاق تغطيته الزمنية أقل. ويتراوح المؤشر من صفر إلى ١، حيث تشير القيم الأعلى إلى مستوى أعلى من التحرير.

واضح لإلغاء القيود التنظيمية منذ سبعينات القرن العشرين — وتتسق تقريبا مع ما يقابلها من قواعد في الاقتصادات المتقدمة (الفصل الثالث في عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وربما يرجع ذلك إلى أن القواعد التنظيمية لأسواق العمل تهدف أساسا إلى حماية العاملين من مخاطر فقدان الدخل — رغم أنه يمكن تحقيق ذلك على أفضل وجه من خلال التحول من القوانين الصارمة لحماية العمالة، وهو البعد الذي يتناوله هذا الفصل، إلى تأمين البطالة (دراسة Duval and Loungani 2019). وأخيرا، لم يحدث تحسن ملحوظ في الحوكمة في الاقتصاد العادي من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على مدار العقدين الماضيين.^٦

^٦ لا يوضح الشكل البياني ٣-٤ تطور مؤشر الحوكمة لأن مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي غير قابلة للمقارنة عبر فترات زمنية مختلفة، حيث يتم استبدال قيمها للحفاظ على ثبات المتوسط العالمي مع الوقت. لكن استنادا إلى مصادر البيانات الأساسية، لا يبدو أن هناك أدلة تذكر على حدوث تحسن منهجي في الحوكمة مع الوقت (<https://info.worldbank.org/governance/wgi/#/home>).

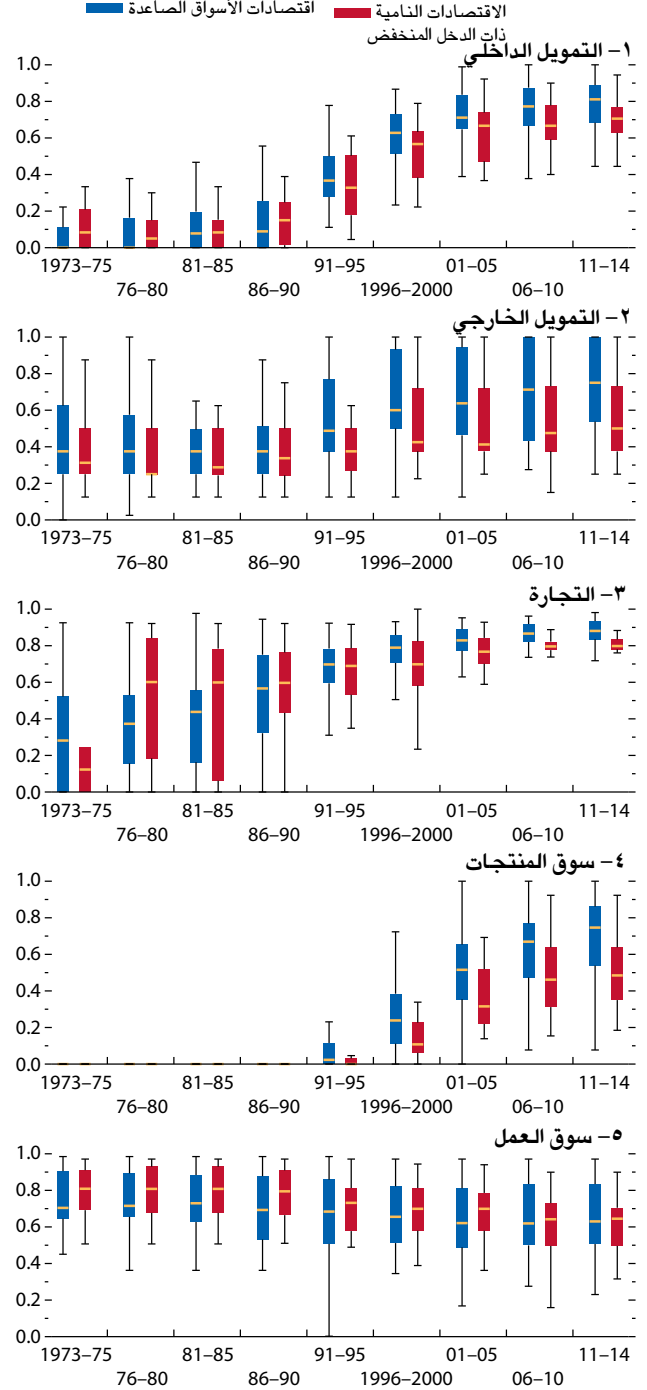
الدولي الخمسة، مفيد لدراسة اتجاهات الإصلاح العامة، ينبغي تفسيره بحذر. وثالثا، تعد مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي مؤشرات تصوّر تلخص آراء العديد من الشركات والمواطنين والمجيبين على المسوح من ذوي الخبرة حول جودة الحوكمة في أي بلد. وبالتالي يمكن أن تختلف جودة البيانات الأساسية باختلاف البلدان ومصادر البيانات. لذلك، ينبغي تجنب تصنيفات فرادى البلدان التي تستند إلى هذه المؤشرات. ورابعا، يقتصر نطاق الإصلاحات التي تمت دراستها في هذا الفصل على المجالات الستة سابقة الذكر، والتي تتعلق أساسا بأداء الأسواق. غير أن هناك العديد من الإصلاحات المهمة الأخرى التي يمكن أن تسهل تراكم رأس المال والعمل، مثل تحسين نظامي التعليم والرعاية الصحية، أو تقوية أطر الإنفاق على البنية العامة، أو تغيير القوانين والقواعد التنظيمية التي تعيق مشاركة المرأة في القوى العاملة. وأخيرا، يعد نطاق القواعد التنظيمية التي يغطيها المؤشر المقابل محدودا أيضا في كل مجال من مجالات الإصلاح. فعلى سبيل المثال، يركز مؤشر القواعد التنظيمية لسوق المنتجات على قطاعين مهمين من قطاعات الشبكات — وهما الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية — لكنه لا يغطي قطاعات أخرى أو الأعباء الإدارية الأوسع نطاقا التي تتحملها الشركات. وبالمثل، يرصد مؤشر التمويل الداخلي القواعد التنظيمية في النظام المصرفي لكنه لا يغطي المؤسسات المالية غير المصرفية.

وبعد موجات التحرير الكبرى التي حدثت في أواخر ثمانينات القرن الماضي وكذلك — والأهم — في فترة التسعينات، تباطأت وتيرة الإصلاح الهيكلي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في أواخر الألفينات، وخاصة في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض (الشكل البياني ٣-٣). وجاء ذلك نتيجة لقدرة من الاستقرار في السياسة في مجالات التمويل (الداخلي والخارجي)، والتجارة، وأسواق المنتجات بعد إلغاء قدر كبير من القيود التنظيمية في العقود السابقة. وشملت عملية إلغاء القيود التنظيمية التخلص التدريجي من ضوابط الائتمان وأسعار الفائدة في القطاعات المصرفية؛ وتحرير التدفقات الرأسمالية الأجنبية الداخلة والخارجة؛ وتخفيض التعريفات الجمركية الخارجية؛ بما في ذلك نتيجة جولات تحرير التجارة متعددة الأطراف؛ وتخفيض حواجز الدخول إلى جانب الخصخصة في قطاعات الشبكات (الشكل البياني ٣-٤). وبالتالي فإن الاستقرار في مطلع الألفينات يعكس جزئيا تراجعاً تدريجياً في المجال المتاح لإجراء مزيد من الإصلاحات، ولكنه يعكس أيضا تراجعاً في جهود الإصلاح، لا سيما في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتختلف القواعد التنظيمية لأسواق العمل عن المجالات الأخرى: فقد كانت أكثر استقراراً بكثير في الاقتصاد العادي من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، دون أي اتجاه

^٥ لا تعكس مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي الآراء الرسمية للبنك الدولي ولا تستخدمها مجموعة البنك الدولي بغرض تخصيص الموارد.

الشكل البياني ٣-٤: اتجاهات الإصلاح حسب المجال (مقياس، صفر-١، الدرجة الأعلى تشير إلى مستوى أعلى من التحرير)

كانت اتجاهات الإصلاح متباينة في مختلف المجالات، حيث جرت معظم حالات إلغاء القيود التنظيمية في مجالات التجارة، والتمويل، وأسواق المنتجات.



المصادر: دراسة Alesina and others (فيد الإصدار)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يمثل الخط الأفقي داخل كل إطار المستوى الوسيط. ويمثل الطرف الأعلى والطرف الأسفل لكل إطار الربع الأعلى والربع الأدنى على الترتيب. وتشير العلامات العليا والسفلى إلى الحد الأقصى والحد الأدنى على الترتيب.

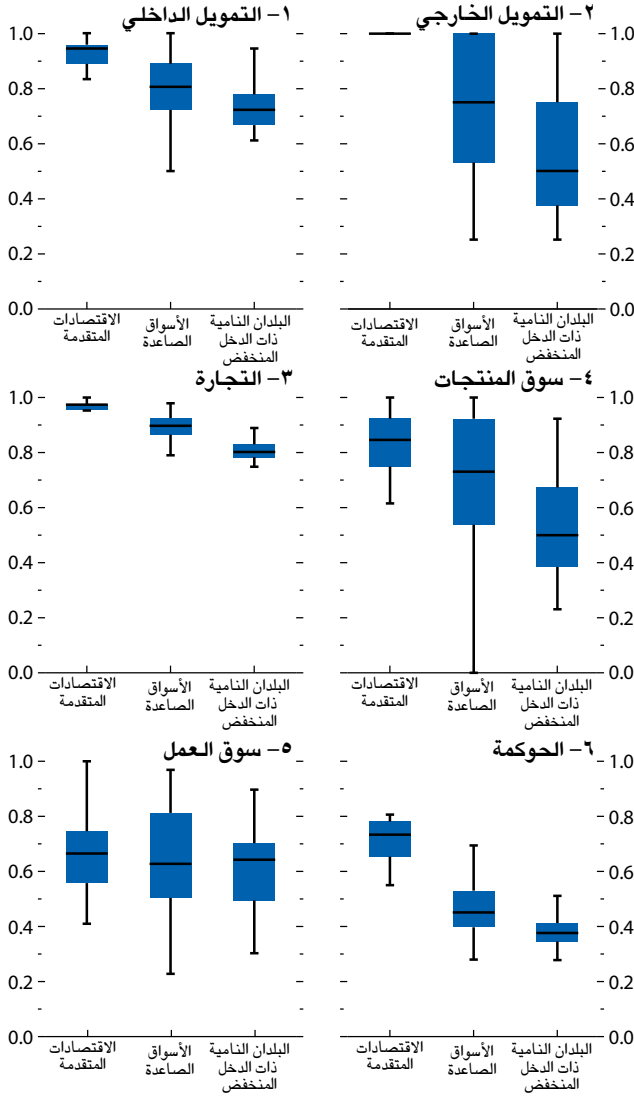
وبشكل عام، كان تأثير الإصلاحات في اقتصادات الأسواق الصاعدة أكبر مقارنة بالاقتصادات النامية ذات الدخل المنخفض خلال العقود القليلة الماضية. ويُستثنى من ذلك التجارة الدولية — حيث أدى تحرير التجارة الدولية على نطاق واسع إلى تقارب التعريفات الجمركية مع المستويات المنخفضة في جميع أنحاء العالم — وقوانين العمل — حيث لا يوجد دليل على الاتجاه نحو إلغاء القيود التنظيمية على سوق العمل، بل في واقع الأمر شهدت السنوات الأخيرة تشديدا لهذه القيود. وبالنسبة لأسواق المنتجات والتمويل الداخلي والخارجي، كانت القواعد التنظيمية صارمة في كل من الاقتصاد العادي من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصاد العادي من الاقتصادات النامية ذات الدخل المنخفض حتى تسعينات القرن الماضي، ولكن منذ ذلك الحين، تسارعت وتيرة التحرير، خاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة. لكن هذه الأنماط المتوسطة تخفي تباينا كبيرا. فمن بين كل من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ذات الدخل المنخفض، شهدت بعض الاقتصادات تحريراً كبيراً الأثر بينما حافظت اقتصادات أخرى على القيود الصارمة، وكان أبرزها القيود على التدفقات الرأسمالية الدولية (التمويل الخارجي). وعلى سبيل المثال، من اقتصادات الأسواق الصاعدة التي شهدت درجات مؤشرات الهيكلية تحسناً كبيراً منذ أوائل تسعينات القرن الماضي إستونيا ولافتيا (التمويل الداخلي)، وبيرو ورومانيا (التمويل الخارجي)، وشيلي وكولومبيا (أسواق المنتجات)، والصين ومصر (أسواق العمل)، وجنوب إفريقيا وأوروغواي (التجارة الدولية). ومن أمثلة البلدان ذات الدخل المنخفض التي أجرت إصلاحات كبيرة خلال نفس الفترة مدغشقر وتنزانيا (التمويل الداخلي)، وكينيا وأوغندا (التمويل الخارجي)، ونيكاراغوا والسنگال (أسواق المنتجات)، والكاميرون وكوت ديفوار (أسواق العمل)، وبوليفيا وغانا (التجارة الدولية). وقد حقق عدد قليل من اقتصادات الأسواق الصاعدة تحسينات كبيرة في مجال الحوكمة (ألبانيا وجورجيا، على سبيل المثال)، وهو ما حققته أيضاً بعض البلدان النامية ذات الدخل المنخفض (الكاميرون وإثيوبيا، على سبيل المثال).

كذلك لوحظت اختلافات كبيرة في اتجاهات الإصلاح عبر المناطق وداخلها. وبشكل عام، كانت جهود الإصلاح في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أكبر في أوروبا وفي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي مقارنة بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وبدرجة أقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ (الشكل البياني ٣-٥). وكان لعملية التكامل الأوروبي دور أساسي في أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بينما كانت أزمته ثمانينات وتسعينات القرن الماضي من العوامل المساهمة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في أمريكا اللاتينية. ومرة أخرى، كانت هناك اختلافات كبيرة في اتجاهات الإصلاح هذه بين البلدان. ففي كل منطقة جغرافية كبيرة، هناك بلدان أجرت إصلاحات كبيرة في المجالات الخمسة للقواعد المنظمة للأسواق خلال العقود الماضية، منها

الشكل البياني ٣-٦: المؤشرات التنظيمية حسب مجموعات الدخل القطرية

(مقياس، صفر-١، الدرجة الأعلى تشير إلى مستوى أعلى من التحرير)

لا يزال هناك مجال واسع لإجراء مزيد من الإصلاحات في معظم المجالات عبر اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ذات الدخل المنخفض.



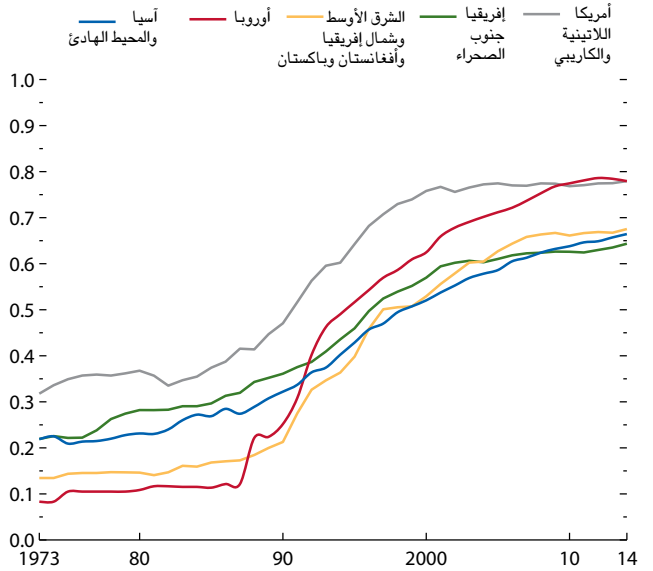
المصادر: دراسة Alesina and others (قيد الإصدار)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تمثل الأعمدة قيمة كل مؤشر في عام ٢٠١٤ (عام ٢٠١٣ بالنسبة لمؤشر الحوكمة). ويمثل الخط الأفقي داخل كل إطار المستوى الوسيط. ويمثل الطرف الأعلى والطرف الأسفل لكل إطار الربيع الأعلى والربيع الأدنى على الترتيب. وتشير العلامات العليا والسفلى إلى الحد الأقصى والحد الأدنى على الترتيب.

الشكل البياني ٣-٥: اتجاهات الإصلاح الكلية عبر مختلف المناطق الجغرافية

(مقياس، صفر-١، الدرجة الأعلى تشير إلى مستوى أعلى من التحرير)

كان تأثير الإصلاحات في أوروبا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي أكبر مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء.



المصادر: دراسة Alesina and others (قيد الإصدار)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: لا تتضمن كل منطقة سوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويُحسب متوسط مؤشر الإصلاح بالمتوسط الحسابي للمؤشرات التي ترصد حالات التحرير في خمسة مجالات: التمويل الداخلي، والتمويل الخارجي، والتجارة، وسوق المنتجات، وسوق العمل. ويتم استبعاد مؤشر الحوكمة لأن نطاق تغطيته الزمنية أقل.

الصين والفلبين (في آسيا)، وبلغاريا وهنغاريا (في أوروبا)، والأرجنتين وبيرو (في أمريكا اللاتينية)، ومصر والأردن (في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، وجنوب إفريقيا وأوغندا (في إفريقيا جنوب الصحراء).

ولم تستنفد الإصلاحات السابقة المجال المتاح لإلغاء القيود التنظيمية، والذي لا يزال كبيراً في معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وخاصة في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض. فباستثناء القواعد التنظيمية لسوق العمل — وهو مجال يمكن أن تستفيد فيه أيضاً العديد من الاقتصادات المتقدمة نتيجة إصلاح قوانين حماية العمالة (الفصل الثالث في عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي) — تحتفظ اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بقواعد تنظيمية للسوق أكثر تقييداً بكثير مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، كما أنها متأخرة عن الركب في مجال الحوكمة (الشكل البياني ٣-٦). وبالنسبة للتجارة الدولية، فإلى جانب خفض التعريفات الجمركية المتبقية، يوجد مجال كبير لتقليص الحواجز غير الجمركية أمام التجارة، والتي لا

الشكل البياني ٣-٧: المؤشرات التنظيمية حسب المناطق الجغرافية

(مقياس، صفر-١، الدرجة الأعلى تشير إلى مستوى أعلى من التحرير)

المجال الأكبر لإجراء مزيد من الإصلاحات متاح في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، رغم التباين الكبير أيضا عبر البلدان في كل منطقة جغرافية.

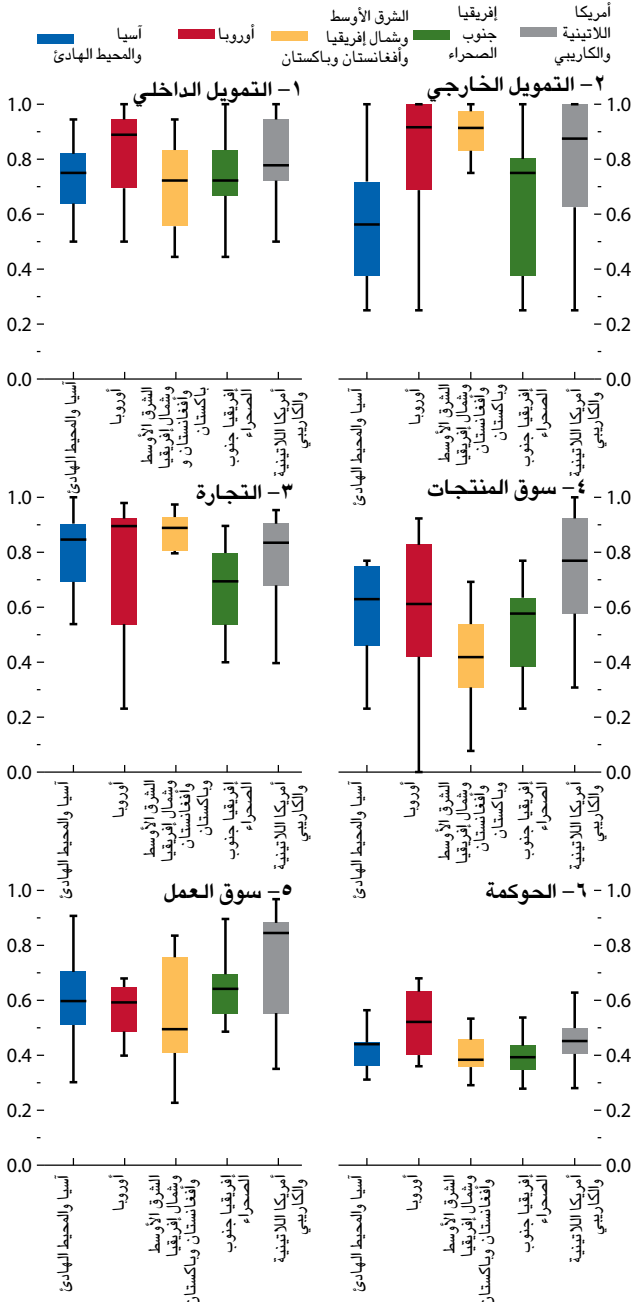
يرصدها المؤشر الذي يتناوله هذا الفصل^٧ وبشكل عام فإن المجال الأكبر لإجراء الإصلاحات يوجد، في المتوسط، لدى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبدرجة أكبر لدى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، رغم وجود اختلافات كبيرة بين البلدان داخل كل منطقة (الشكل البياني ٣-٧).

الآثار الاقتصادية الكلية للإصلاحات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

يتناول هذا القسم قياس الآثار الاقتصادية الكلية للإصلاحات، مع التركيز على متوسط الآثار في الاقتصاد العادي من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويتم اتباع ثلاثة مناهج تكميلية. الأول هو تحليل تجريبي قائم على منهج السلاسل الزمنية القُطرية لاستجابة النتائج الاقتصادية الكلية الأساسية على المديين القصير والمتوسط — لا سيما الناتج، بجانب الاستثمار والتوظيف — للإصلاحات في كل مجال من المجالات الستة التي يتناولها هذا الفصل. ويتم توجيه اهتمام خاص لتحديد أثر المحركات الأخرى لنمو الناتج التي قد تخفي التأثير الفعلي للإصلاحات (تحيز المتغيرات المحذوفة) ولمعالجة التأثير الذي قد يحدثه النمو المتوقع على القرارات المتعلقة بإجراء الإصلاح نفسه (العلاقة السببية العكسية).^٨ وثانياً، يتم

^٧ رغم أن الحواجز غير الجمركية أمام التجارة يمكن أن تختلف في طبيعتها، فإنها غالباً ما تنتشر في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة وفي البلدان النامية ذات الدخل المنخفض (راجع دراسة Ederington and Ruta 2016، على سبيل المثال).

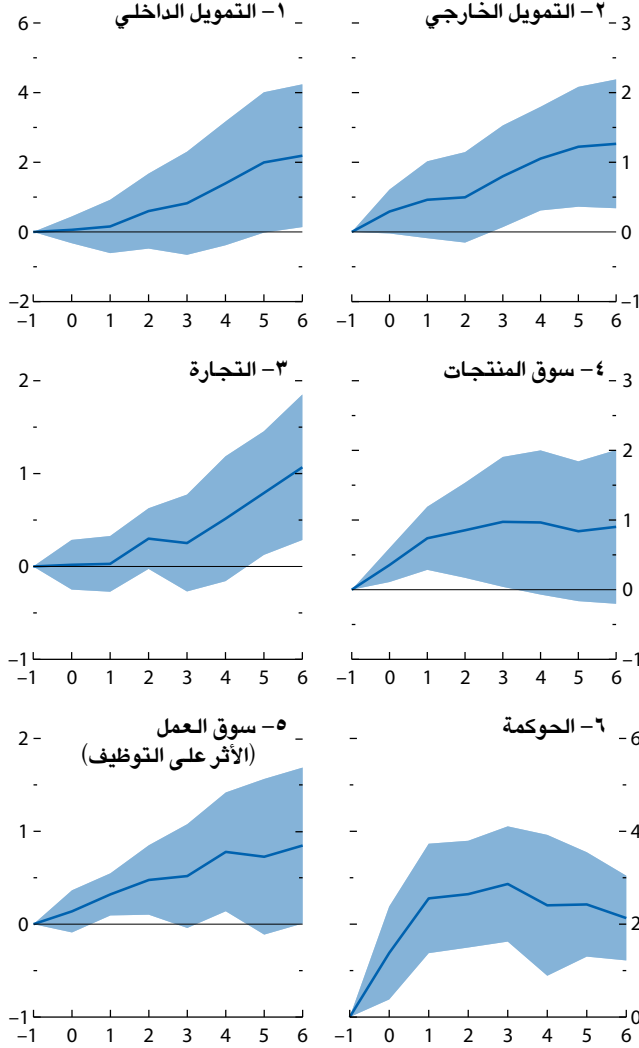
^٨ الأسلوب الإحصائي المستخدم يتبع المنهج المقترح في دراسة Jordà (2005)، فمواصفات السيناريو الأساسي تستبعد أثر النمو الاقتصادي السابق والإصلاحات السابقة، وكذلك الآثار الثابتة القُطرية والزمنية. ومما قد يدعو إلى القلق بشأن التحليل هو أن احتمالات حدوث إصلاحات هيكلية لا تتأثر فقط بالنمو الاقتصادي السابق وحدث حالات ركود، وإنما أيضاً بالتطورات الاقتصادية المعاصرة وتوقعات النمو في المستقبل. ومع ذلك لا يحتمل أن يشكل ذلك مشكلة كبيرة لوجود فترات تأخير طويلة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية ولأن المعلومات المتعلقة بالنمو المستقبلي تكون مستمدة على الأرجح من النشاط الاقتصادي في الماضي. والأهم أن استبعاد أثر التوقعات المتعلقة بالنمو الحالي والمستقبلي يحقق نتائج مماثلة للغاية لتلك الواردة في هذا الفصل ولا تختلف عنها من حيث دلالتها الإحصائية. ويتم الحصول على نتائج مماثلة للآثار على المدى المتوسط أيضاً عند استبعاد أثر النمو الاقتصادي الحالي. وهناك اعتبار آخر قد يدعو إلى القلق بشأن التحليل وهو أن النتائج قد تكون عرضة لتحيز المتغيرات المحذوفة، نظراً لأن الإصلاحات قد تحدث في مجالات مختلفة في الوقت نفسه أو لأنها تجرى في سياق برامج الاستقرار الاقتصادي الكلي الأوسع نطاقاً. ومع ذلك فإن إدراج جميع الإصلاحات في وقت واحد في المعادلة المقدر، واستبعاد أثر السياسات الاقتصادية الكلية التي تهدف إلى خفض التضخم والدين العام، لا يغير كثيراً من قيمة النتائج ودلالاتها الإحصائية. وللإطلاع على التفاصيل، راجع المناقشة الواردة لاحقاً في هذا الفصل وفي المرفق ٢-٣ المتاح على شبكة الإنترنت.



المصادر: دراسة Alesina and others (قيد الإصدار)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: لا تتضمن كل منطقة سوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتمثل الأعمدة قيمة كل مؤشر في عام ٢٠١٤ (عام ٢٠١٣ بالنسبة لمؤشر الحوكمة). ويمثل الخط الأفقي داخل كل إطار المستوى الوسيط، ويمثل الطرف الأعلى والطرف الأسفل لكل إطار الربع الأعلى والربع الأدنى على الترتيب. وتشير العلامات العليا والسفلى إلى الحد الأقصى والحد الأدنى على الترتيب.

الشكل البياني ٣-٨: متوسط آثار الإصلاحات (%) (الأثر على الناتج، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

تشير التقديرات التجريبية إلى الآثار المتوسطة الكبيرة للإصلاحات والتي لا تتحقق إلا بالتدرج.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: المحاور السينية بالسنوات، وتشير ٤ = صفر إلى سنة وقوع الصدمة. وتشير الخطوط إلى الاستجابة لإصلاح كبير سابق (مقداره انحرافين معياريين). وتشير المساحات المظلمة إلى نطاقات ثقة نسبتها ٩٠٪.

ويتسق التأثير الضعيف على الاستثمار مع ما ورد في الأدبيات الاقتصادية الحالية التي لا تتوصل إلى وجود علاقة موجبة واضحة بين إصلاحات التمويل الداخلي وحجم الادخار والاستثمار (راجع دراسة Bandiera and others 2000، على سبيل المثال). وفي المقابل، يبدو أن القناة الأساسية التي لها دور هي تحسين كفاءة

إجراء تحليل تجريبي على مستوى القطاعات لعرض رؤية إضافية حول القنوات التي تؤثر الإصلاحات من خلالها على النشاط الاقتصادي، ولمعالجة بعض أوجه القصور في منهج السلاسل الزمنية القطرية. ويقوم هذا التحليل على استفادة بعض القطاعات من الإصلاحات بدرجة أكبر من غيرها — فإصلاحات حماية الوظائف التي تيسر على الشركات توظيف العاملين وتسريحهم، على سبيل المثال، يُتوقع أن تكون ذات فائدة أكبر للقطاعات التي تحتاج عادة إلى معدل دوران مرتفع للوظائف. أما المنهج الثالث المستخدم لتحليل آثار الإصلاحات وإلقاء الضوء على القنوات التي تنتقل من خلالها هذه الآثار — دور النشاط غير الرسمي تحديداً — فيتمثل في استخدام نموذج لرصد القواعد التنظيمية الأساسية والخصائص الأخرى لاقتصاد «عادي» من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

النتائج على المستوى القطري

كان للإصلاحات الكبيرة السابقة متوسط آثار إيجابية كبيرة على الناتج على المدى المتوسط (الشكل البياني ٣-٨). وفي الأوقات العادية، لا يبدو أن الإصلاحات التي تمت دراستها في هذا الفصل تنطوي على تكاليف اقتصادية كلية على المدى القصير. ولكن مع بعض الاستثناءات مثل إلغاء القيود التنظيمية على أسواق المنتجات — والذي يؤدي ثماره بسرعة أكبر، يستغرق الأمر بعض الوقت — عادة ما لا يقل عن ثلاث سنوات — حتى تصبح مكاسب الإصلاحات ذات دلالة اقتصادية وإحصائية. وإلى جانب ذلك، تشير نطاقات الثقة الواسعة حول التقديرات بالنقطة إلى وجود اختلافات كبيرة بين البلدان في آثار الإصلاحات السابقة. ويتم استكشاف بعض الجوانب المهمة لهذا التباين في القسم التالي.

وتتباين الآثار الكمية للإصلاحات الكبيرة السابقة: ^{١٠} بالنسبة للتمويل الداخلي (الشكل البياني ٣-٨، اللوحة ١)، تؤدي حالة تحرير مهمة — مثل إصلاح التمويل الداخلي بالحجم الذي حدث في مصر عام ١٩٩٢ — إلى زيادة دالة إحصائية في مستوى الناتج بحوالي ٢٪ في المتوسط بعد ست سنوات من تنفيذ الإصلاح. ^{١١} وتشير التقديرات إلى أن تحرير التمويل الداخلي يؤدي أيضاً إلى زيادة الاستثمار وتوظيف العمالة، وإن كان بدرجة أقل.

^٩ الإصلاحات الكبيرة السابقة هي تلك المرتبطة بتغيير في المؤشر ذي الصلة يتجاوز انحرافين معياريين من التوزيع (التغيرات السنوية في المؤشر ذي الصلة في العينة ككل). ^{١٠} كما تم التأكيد آنفاً، لا يمكن مقارنة حجم الإصلاحات السابقة عبر مجالات السياسة المختلفة. ^{١١} تضمن الإصلاح في مصر تخفيف القيود على دخول البنوك وتحسين الرقابة والتنظيم في القطاع المصرفي.

- في أسواق العمل (الشكل البياني ٣-٨، اللوحة ٥)، تبين أن إجراء تخفيف مهم لقوانين حماية الوظائف — على غرار تنقيح قانون العمل في كازاخستان في عام ٢٠٠٠، الذي يسر إجراءات الفصل من الخدمة وخفض تعويض إنهاء الخدمة — يؤدي إلى زيادة التوظيف بنحو ١٪ في المتوسط على المدى المتوسط. كذلك يتأثر الاستثمار بشكل إيجابي، وقد يعكس ذلك ارتفاع (طفيف) في العائد على رأس المال عندما يزداد التوظيف وتزداد الربحية. ومع ذلك، لم يتبين وجود آثار دالة إحصائية على الناتج والإنتاجية على المدى القصير والمتوسط نتيجة إلغاء القيود التنظيمية المفروضة لحماية الوظائف على المستويات التقليدية (تخلص دراسة Duval and Furceri 2018 إلى نتيجة مماثلة بالنسبة للاقتصادات المتقدمة).
- بالنسبة للحكومة (الشكل البياني ٣-٨، اللوحة ٦)، يؤدي تحقيق تحسن بنفس الحجم الذي حققته غانا عندما طبقت قوانين مكافحة الفساد في عام ٢٠٠٦، على سبيل المثال، إلى زيادة الناتج بنحو ٢٪ بعد ست سنوات.^{١٥} ويعد الاستثمار القناة الأساسية لانتقال الآثار (IMF 2018)، رغم أن الإصلاح له أثر موجب أقل ودال إحصائياً أيضاً على التوظيف وإنتاجية العمالة.

باختصار، تشير نتائج التحليل التجريبي إلى أن وضع جدول أعمال للإصلاحات طموح وشامل للغاية يتضمن إصلاحات مهمة ومتزامنة في جميع المجالات الستة التي تتم دراستها — أي تجميع آثار كل إصلاح، واستخلاص أوجه التكامل المحتملة بينها، والتي يتم استكشافها في القسم التالي — قد يؤدي إلى زيادة الناتج في الاقتصاد العادي من اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية بأكثر من ٧٪ خلال فترة ست سنوات.^{١٦} وسيؤدي ذلك إلى زيادة نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي بأكثر من نقطة مئوية واحدة ومضاعفة السرعة الحالية لتقارب مستويات دخل الفرد مع المستويات المقابلة في الاقتصادات المتقدمة من حوالي ١٪ إلى أكثر من ٢٪. ومن الممكن تحقيق زيادة أكبر في نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي، تتجاوز ١,٢٥ نقطة مئوية ونقطتين مؤثمتين في الاقتصاد العادي من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ذات الدخل المنخفض، على الترتيب، في ظل سيناريو أكثر طموحاً تقوم فيه جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بمواءمة سياساتها في كل

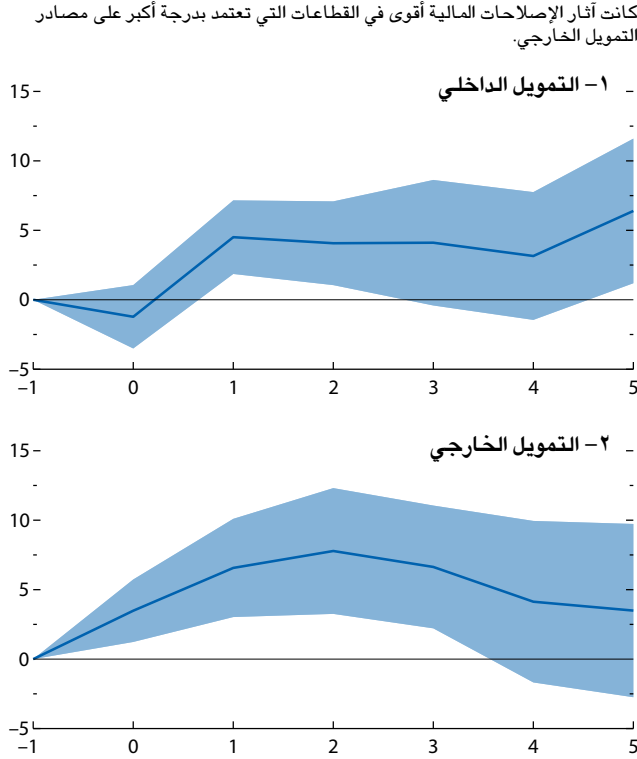
- تخصيص الموارد في الأسواق المالية (راجع دراسة 2008, Abiad, Oomes, and Ueda).^{١٢} على سبيل المثال).
- بالنسبة للتمويل الخارجي (الشكل البياني ٣-٨، اللوحة ٢)، تبين أن حالة تحرير مهمة — من النوع الذي قامت به رومانيا في عام ٢٠٠٣، على سبيل المثال — تؤدي إلى زيادة دالة إحصائية في مستوى الناتج بأكثر من ١٪ بعد ست سنوات من الإصلاح.^{١٣} وتشير التقديرات أيضاً إلى أن إحدى القنوات التي تقوم عليها هذه الزيادة هي زيادة الاستثمار. وفي المقابل، لا يكون لإصلاحات التمويل الخارجي أثر كبير أو دال إحصائياً على التوظيف (راجع، على سبيل المثال، دراسة Furceri, Loungani, and Ostry, قيد الإصدار). وهذا يعني أن التأثير الإيجابي للتحرير على الناتج يعكس إلى حد كبير الزيادات في إنتاجية العمالة.^{١٤}
- بالنسبة للتجارة الدولية (الشكل البياني ٣-٨، اللوحة ٣)، تشير التقديرات إلى أن إجراء خفض كبير في التعريفات الجمركية — مماثل، على سبيل المثال، لما أجرته كينيا في عام ١٩٩٤ — يؤدي إلى زيادة الناتج بحوالي ١٪ في المتوسط بعد ست سنوات. وتعد إنتاجية العمالة، التي ترتفع بحوالي ١,٤٪ بعد ست سنوات، هي القناة الأساسية لانتقال الآثار، وهو ما يتسق مع الأدبيات الاقتصادية العديدة حول مكاسب الإنتاجية الناشئة عن تحرير التجارة (على سبيل المثال، دراسة Ahn and others 2019 والمراجع الواردة فيها). وهذه الآثار الكلية على النشاط الحقيقي تعزز النظرة التقليدية ضد الحمائية (دراسة Furceri and others 2018).
- في أسواق المنتجات (الشكل البياني ٣-٨، اللوحة ٤)، تؤدي حالة مهمة لإلغاء القيود التنظيمية — مثل تطبيق قانون الجهات التنظيمية للمرافق العامة في لاتفيا في عام ٢٠٠١ — إلى زيادة دالة إحصائية في الناتج بحوالي ١٪ بعد ثلاث سنوات من الإصلاح. وهو أثر لافت للانتباه بالنظر إلى أن التحليل يقتصر على إلغاء القيود التنظيمية في قطاعين مهمين فقط من قطاعات الشبكات — وهما الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية. وبالتالي، يُتوقع أن تكون المكاسب أكبر نتيجة إجراء إصلاحات أوسع نطاقاً في مجموعة أكبر من القطاعات المحمية. وتشير تقديرات أخرى إلى أن إلغاء القيود التنظيمية على أسواق المنتجات يؤدي إلى زيادة التوظيف والاستثمار، فضلاً عن الإنتاجية، على المدى المتوسط.

^{١٥} يُحسب المؤشر بالمتوسط الحسابي لمؤشرات الحكمة العالمية الستة (للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٣-١ المتاح على شبكة الإنترنت).

^{١٦} عند تجميع آثار كل إصلاح يُفترض ضمناً أن الإصلاحات لا تستلزم تكاملاً كبيراً فيما بينها — والذي يعني أن المكاسب المحققة من تنفيذ حزمة من الإصلاحات أكبر من حاصل جمع المكاسب المحققة من كل إصلاح يُنفذ بمعزل عن الآخر — أو إمكانية الإحلال بينها. وفي حين أن الإصلاحات ليست جميعها مكمل لبعضها البعض، فإن بعضها كذلك، حسبما يرد تفصيلاً في القسم التالي. وبالتالي فإن المكاسب التي يحتمل تحقيقها من حزمة شاملة من الإصلاحات قد تكون أكبر من الوارد ذكرها في هذا الفصل.

^{١٢} إلى جانب ذلك، تكون الزيادة في الناتج أكبر من الزيادة في التوظيف، مما يعني زيادة إنتاجية العمالة. وفي أفق زمني مدته ست سنوات، تبلغ الزيادة في الإنتاجية ١,٤٪، ويكون الأثر ذا دلالة إحصائية. ^{١٣} تضمن الإصلاح في رومانيا تحرير تحركات رأس المال المتعلقة بأداء عقود التأمين وغيرها من التدفقات الرأسمالية التي لها تأثير كبير على الاقتصاد الحقيقي، مثل إلغاء القيود المتعلقة بقدرة غير المقيمين على إيداع الأموال في البنوك. ^{١٤} يتسق ذلك مع نتائج الدراسات القطرية المقارنة التي أجريت مؤخراً والتي تشير إلى أن الانفتاح المالي يؤثر بشكل أساسي على النمو من خلال زيادة الإنتاجية (دراسة Bonfiglioli 2008، ودراسة Bekaert and others 2011).

الشكل البياني ٣-٩: أثر إصلاحات التمويل الداخلي والخارجي على الناتج على مستوى القطاع (٧)



المصادر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المحاور السنوية بالسنوات، وتشير $t = 0$ صفر إلى سنة وقوع الصدمة. وتمثل الصدمة إصلاح كبير سابق (مقداره انحرافين معياريين). وتشير الخطوط إلى النسبة المئوية للفرق بين آثار الإصلاحات في قطاع عند المنين ٧٥ من درجة الاعتماد على التمويل الخارجي وقطاع عند المنين ٢٥. وتشير المساحات المظلة إلى نطاقات ثقة نسبتها ٩٠٪. وتقاس درجة الاعتماد على التمويل الخارجي في كل قطاع بوسيط النسبة بين مجموع النفقات الرأسمالية مطروحا منه التدفقات النقدية الجارية ومجموع النفقات الرأسمالية في جميع الشركات الأمريكية في كل قطاع.

٢٥ من توزيع درجات الاعتماد على التمويل الخارجي على مستوى القطاع) يبلغ حوالي ٦ نقاط مئوية (الشكل البياني ٣-٩، اللوحة ١). ويتم الحصول على نتائج مماثلة في حالة إصلاحات التمويل الخارجي (الشكل البياني ٣-٩، اللوحة ٢) — رغم تراجع قيمة ودقة التقديرات بالنقطة على المدى المتوسط. وفي حالة إصلاحات سوق العمل، لم يخلص التحليل إلى اختلاف دال إحصائيا، في المتوسط، في تأثير إلغاء القيود التنظيمية بين القطاعات ذات معدل الدوران المرتفع والقطاعات ذات معدل الدوران المنخفض. لكن حسبما يرد في القسم التالي، يخفي هذا التأثير غير الدال إحصائيا تباينا كبيرا يتوقف على ما إذا كان الإصلاح قد تم إجراؤه في أوقات اليسر أم أوقات العسر.

مجال مع السياسات المتبعة في اقتصادات الأسواق الصاعدة الأكثر تحررا في الوقت الحالي.

النتائج على مستوى القطاعات

كاختبار لثبات النتائج على مستوى الاقتصاد، ولإلقاء مزيد من الضوء على قنوات انتقال الآثار، يستكشف التحليل على مستوى البلد-القطاع كيفية تأثير الإصلاحات على الاختلافات في استجابة الناتج بين القطاعات داخل البلد الواحد.^{١٧} وفيما يتعلق بالتمويل الداخلي والخارجي، يتبع المنهج التجريبي المنهجية المقترحة في دراسة Rajan and Zingales (1998)، والتي تقيّم أثر العمق المالي على نمو القطاع على المدى الطويل حسب الاختلافات في درجة الاعتماد على التمويل الخارجي عبر القطاعات.^{١٨} وبالنسبة لإصلاحات سوق العمل، يتبع المنهج ما ورد في دراسة Duval, Furceri, and Jalles (2019) التي تبحث في أثر إلغاء القيود التنظيمية المفروضة لحماية الوظائف على التوظيف على مستوى القطاع في الاقتصادات المتقدمة حسب الاختلافات في معدلات تسريح العمالة «الطبيعية» عبر القطاعات — أي الميل الطبيعي للشركات في قطاع معين إلى ضبط حجم القوى العاملة لديها للتكيف مع الصدمات غير النظامية.^{١٩}

ويؤكد التحليل على مستوى القطاع نتائج التحليل الكلي على المستوى القطري في حالة إصلاحات التمويل الداخلي والخارجي. وتشير التقديرات إلى أن اختلاف آثار عملية تحرير مهمة للتمويل الداخلي على الناتج في المدى المتوسط بين القطاعات التي تعتمد بدرجة عالية وتلك التي تعتمد بدرجة منخفضة على التمويل الخارجي (عند المنين ٧٥ والمنين

^{١٧} يركز التحليل على قطاع الصناعة التحويلية ويستكشف الآثار المتباينة للإصلاحات في مختلف القطاعات باستخدام مجموعة غير متوازنة من قطاعات الصناعة التحويلية يبلغ عددها ١٩ قطاعا على مستوى الرقمين في ٦٦ اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في الفترة من ١٩٧٣ إلى ٢٠١٤. وعلى غرار التحليل على المستوى القطري، يعتمد التحليل على مستوى القطاع أيضا على طريقة التوقعات المحلية، ولكن يتم تحديد الإصلاحات على مستوى القطاع من خلال تفاعل متغير الإصلاح (على المستوى القطري) مع الخصائص ذات الخصوصية القطاعية التي ترصد تعرض كل قطاع للإصلاح. والميزة الرئيسية لهذا المنهج هي أنه أقل عرضة لتأثير العوامل ذات المنشأ الداخلي وبالتالي يعزز التفسير السببي لنتائج هذا الفصل (للاطلاع على التفاصيل الفنية، راجع المرفق ٣-٢ المتاح على شبكة الإنترنت).

^{١٨} وفقا لما ورد في دراسة Rajan and Zingales (1998)، تُقاس درجة الاعتماد على التمويل الخارجي في كل قطاع بوسيط النسبة بين مجموع النفقات الرأسمالية مطروحا منه التدفقات النقدية الجارية ومجموع النفقات الرأسمالية في جميع الشركات الأمريكية في كل قطاع.

^{١٩} مقياس معدلات التسريح «الطبيعي» للعمالة حسب القطاع هو النسبة بين عدد العاملين المفضولين لأسباب تجارية ومجموع العاملين في الولايات المتحدة، وفقا للمنهجية المقترحة في دراسة Micco and Pagés (2006)، ودراسة Bassanini, Nunziata, and Venn (2009). ويتم الحصول على البيانات المتعلقة بالعاملين المسرحين والأفراد العاملين من مسح التعداد السكاني الحالي للولايات المتحدة الذي يغطي الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧. ونظرا لأن قوانين حماية العمالة غير موجودة تقريبا، تعد الولايات المتحدة أقرب مثال تجريبي لسوق العمل الخالية من العيوب، وبالتالي يمكن النظر إلى قطاعاتها على أنها أن تعبر عن معدلات التسريح «الطبيعي» للعمالة.

النتائج القائمة على النماذج

سوق المنتجات والسوق المالية على شركات القطاع غير الرسمي الدخول إلى القطاع الرسمي — الأولى من خلال تخفيض تكاليف الدخول والثانية من خلال تمكين الشركات من تمويل هذه التكاليف. وبالتالي، يؤدي التحول إلى القطاع الرسمي إلى تعميق رأس المال، وزيادة الإنتاجية الكلية، وزيادة الناتج.^{٢٣} ويؤدي تحسين الحوكمة أو تخفيف قوانين حماية الوظائف إلى زيادة ربحية شركات القطاع الرسمي مباشرة؛ وهو ما يشجعها على النمو، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وإعادة تخصيص الموارد من القطاع غير الرسمي الأقل إنتاجية. وإصلاحات التمويل الداخلي آثار نوعية مماثلة نظرا لأنها تخفف القيود الائتمانية على شركات القطاع الرسمي وتمكّنها بالتالي من النمو بسرعة والوصول إلى حجمها الأمثل.^{٢٤}

وقد تبين أن الإصلاحات تحقق مكاسب أكبر في الناتج — بمقدار الضعف في المتوسط — على المدى الطويل مقارنة بتلك المقدرة في التحليل التجريبي على المدى المتوسط (الشكل البياني ٣-١٠). وهناك عاملان أساسيان يساعدان على تفسير زيادة المكاسب على المدى الطويل وفقا لتنبؤات النموذج. أولا، يجري تحول الشركات إلى القطاع الرسمي وتراكم رأس المال عادة على امتداد أفق زمني أطول مقارنة بما ورد في التحليل التجريبي. ثانيا، يمثل النموذج سيناريو إصلاح مثالي، بينما يعكس متوسط التقديرات التجريبية أيضا حالات تنفيذ إصلاحات غير كاملة. وهذه الآثار هي تلك التي تحدث في اقتصاد عادي من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حيث تتم معايرة النموذج ليطابق مجموعة كبيرة من الخصائص العادية للاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي في عينة كبيرة من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

^{٢٣} تتسق مكاسب الإنتاجية من مزولة أنشطة الأعمال في القطاع الرسمي مع الفجوة الكبيرة في القيمة المضافة لكل عامل بين شركات القطاع غير الرسمي والرسمي والوارد ذكرها في دراسة La Porta and Shleifer (2008, 2014). وقد تشمل محركات هذه الفجوة تحسين الحصول على المدخلات الوسيطة (Amiti and Konings 2007)، والوصول إلى أسواق التصدير (De Loecker 2007)، والعاملين الأعلى مهارة (Ulyssa 2018). ويأتي تعميق رأس المال الكلي نتيجة زيادة قدرة القطاع الرسمي على الوصول إلى أسواق الائتمان وكثافة رأس المال. وتخلص دراسة (Martin, Nataraj, and Harrison 2017) إلى أن إلغاء القيود التنظيمية على سوق المنتجات في الهند بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٧ أدى إلى زيادة رأس المال على مستوى المقاطعات، فضلا عن زيادة الناتج والتوظيف. ^{٢٤} في المقابل، لا يشكل سوء تخصيص الموارد في شركات القطاع الرسمي مصدرا مهما لمكاسب الناتج من هذه الإصلاحات في النموذج، مقارنة بالمكاسب الناتجة عن التحول إلى القطاع الرسمي وزيادة الاستثمار. ويرجع ذلك جزئيا إلى أن تقييد الحصول على الائتمان هو القاعدة التنظيمية الوحيدة التي تؤثر على مختلف شركات القطاع الرسمي بدرجة مختلفة — وبالتالي فهو القاعدة التنظيمية الوحيدة التي ينشأ عنها سوء التخصيص — في هذه النسخة من النموذج (راجع المرفق ٣-٣ المتاح على شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل).

^{٢٥} يتم تصميم الإصلاحات التي تتم محاكاتها باستخدام النموذج بحيث يمكن مقارنتها من حيث الحجم بتلك التي يتناولها التحليل التجريبي (راجع المرفق ٣-٣ المتاح على شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل). وتعد هذه الإصلاحات كبيرة من الناحية العملية. فعلى سبيل المثال، من شأن حجم إصلاحات التمويل الداخلي التي يعرضها الشكل البياني ٣-١٠ أن يمكن الشركات المكسيكية من زيادة الرفع المالي، مما يرفع نسبة دين قطاع الشركات إلى إجمالي الناتج المحلي إلى المستوى المشاهد في بولندا.

تُستكمل التقديرات التجريبية باستخدام نموذج للتوازن العام الهيكلي يحقق ثلاث مزايا رئيسية لتقييم آثار الإصلاحات.^{٢٥} أولا، يتيح قياس مكاسب الإصلاح على امتداد أفق زمني أطول مقارنة بالتحليل التجريبي — أي على المديين المتوسط والطويل، بعد ظهور آثار الإصلاحات بالكامل على الاقتصاد. ثانيا، رغم أن آثار الإصلاحات السابقة ربما تكون متباينة، وهو ما يتوقف على جودة تنفيذها والظروف السائدة الأخرى التي ربما يتعذر استبعادها بشكل كامل في الوضع التجريبي، فإن التحليل القائم على النماذج، حسب تصميمه، يخلو من أوجه القصور هذه. ثالثا، يلقي الضوء على قنوات انتقال آثار الإصلاحات. ويرجع ذلك إلى أن النموذج يرصد العديد من الخصائص الرئيسية للعديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية — قطاعاتها غير الرسمية الكبيرة (La Porta and Shleifer 2008, 2014)، والقيود المالية على نمو الشركات (Midrigan and Xu 2014)، وتكاليف التسجيل في القطاع الرسمي الباهظة وغير القابلة للاسترداد (Djan-kov and others 2002)، وقوانين حماية العمالة التي ترفع تكاليف العمل في القطاع الرسمي (Alesina and others)، قيد الإصدار)، والحوكمة الضعيفة التي تعمل كضريبة على ناتج شركات القطاع الرسمي (Mauro 1995؛ و IMF 2018).^{٢٦} وهناك خاصية مهمة أخرى يرصدها النموذج وهي أن القطاع الرسمي أكثر كثافة في استخدام رأس المال وأكثر إنتاجية مقارنة بالقطاع غير الرسمي، ولا يستطيع الحصول على التمويل الخارجي سوى شركات القطاع الرسمي (La Porta and Shleifer 2008, 2014).

ويشير التحليل القائم على النماذج إلى ثلاث قنوات أساسية يمكن للإصلاحات من خلالها زيادة الناتج: فهي تيسر الدخول من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وتحفز شركات القطاع الرسمي على الاستثمار والنمو، ويمكن أن تحد من سوء تخصيص الموارد بين شركات القطاع الرسمي.^{٢٧} وتحديدا، تيسر إصلاحات

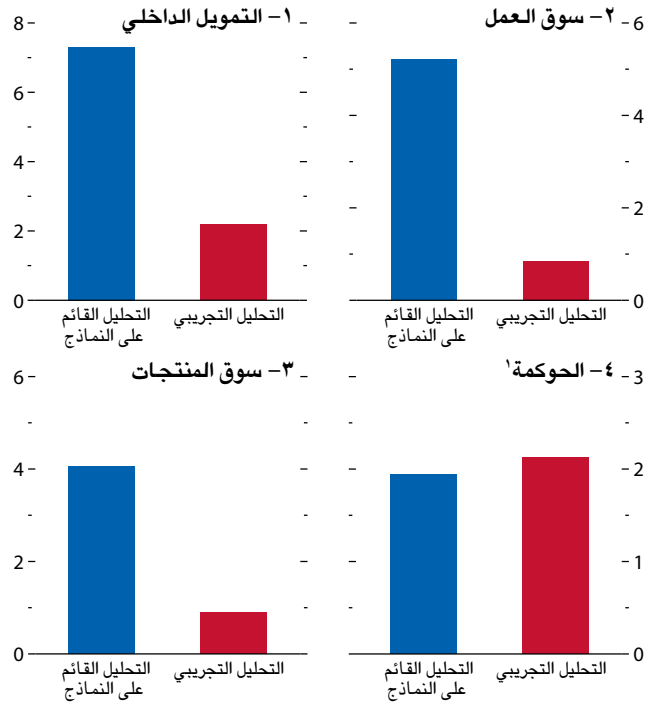
^{٢٥} النموذج عبارة عن امتداد لدراسة (Midrigan and Xu 2014). ويحتوي المرفق ٣-٣ المتاح على شبكة الإنترنت على وصف فني للنموذج.

^{٢٦} من المهم الإشارة إلى أن أوجه القصور في البيانات تعني أن تكاليف الحوكمة تدرج ببساطة في النموذج كجزء صغير من ناتج القطاع الرسمي تم فقده (ربما بسبب الفساد وضعف سيادة القانون). لذلك فإن النموذج يستبعد العديد من القنوات الأخرى التي يمكن أن تؤثر الحوكمة من خلالها على إجمالي الناتج المحلي، بما في ذلك من خلال شركات القطاع غير الرسمي (راجع المرفق ٣-٣ المتاح على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من النقاش).

^{٢٧} تتم معايرة النموذج لمراعاة التشوهات الناشئة عن القواعد التنظيمية التي تمت دراستها في التحليل التجريبي، مثل فروق الإنتاجية بين القطاعات وتشوهات السوق المالية، استنادا إلى القيم المشاهدة للمتغيرات الرئيسية مثل نسبة دين القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي ونسبة العاملين في القطاع غير الرسمي، عبر مجموعة كبيرة من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٨. ويتم تصميم حجم الإصلاحات التي يتناولها هذا التحليل بحيث يكون قابلا للمقارنة بقدر الإمكان بحجم الإصلاحات التي يتناولها التحليل التجريبي. وتكون النتائج ثابتة نوعيا إزاء عمليات المعايرة البديلة ومستقرة كميًا فيها (راجع المرفق ٣-٣ المتاح على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

الشكل البياني ٣-١٠: مكاسب الناتج من إصلاحات كبيرة سابقة: التقديرات القائمة على النماذج مقارنة بالتقديرات التجريبية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

بشكل عام، تشير تنبؤات التحليل القائم على النماذج إلى أن مكاسب الناتج تكون أكبر على المدى الطويل مقارنة بالتحليل التجريبي على المدى المتوسط.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تمثل الأعمدة النسبة المئوية للزيادة في الناتج الكلي نتيجة انخفاض العيوب المقابلة عند المعايرة القياسية، ويتم تصميم حجم الإصلاحات بحيث تتسق مع إصلاح كبير في مؤشرات الإصلاح $\Delta Reform = \Delta Targeted Moment = (20 \Delta Reform Index / \Delta Targeted Moment)^{\sigma}$ على سبيل المثال، في حالة إصلاح التمويل الداخلي، يتم تغيير المعلمة التي تمثل العيوب المالية بحيث تتغير نسبة الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي في التوزيع (الخاص بنسب الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي عبر البلدان) على نفس النحو الذي يتغير به مؤشر القواعد التنظيمية في مجال التمويل الداخلي في التوزيع (الخاص بهذا المؤشر عبر البلدان) بعد إصلاح كبير في التحليل التجريبي.

١ يتم إعداد نموذج «الحكومة» كاختصاص في ضريبة ضمنية على إيرادات شركات القطاع الرسمي، ورغم أن هذا الخيار لإعداد النماذج تقليدي، فإنه يغفل المكاسب الأخرى التي يحتمل تحقيقها نتيجة تقوية الحكومة، مثل انخفاض تكاليف ممارسة أنشطة الأعمال في القطاع غير الرسمي، وانخفاض درجة عدم اليقين التشغيلي، وانخفاض سوء تخصيص الموارد بين شركات القطاع الرسمي - إلى الحد الذي قد يجعلها تعاني بدرجات مختلفة من ضعف الحكومة.

شيلي)، لكن لم يحدث ذلك في حالات أخرى (مثل الأرجنتين والمكسيك). وبالمثل، رغم أن مستويات المعيشة في معظم البلدان القائمة بالإصلاح في أوروبا الوسطى والشرقية تقاربت بسرعة مع المستويات المقابلة في الاقتصادات المتقدمة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في أوائل تسعينات القرن الماضي، فإن ذلك لم يحدث في معظم الاقتصادات القائمة بالإصلاح في كومنولث الدول المستقلة.

ويبحث هذا القسم بعض محركات هذا التباين عن طريق طرح السؤال التالي: ما الخصائص القُطرية التي ترتبط غالباً بتحقيق مكاسب أكبر من الإصلاحات؟ وبذلك يسלט الضوء على تأثير الأوضاع التجارية في وقت الإصلاح وعلى أهمية النشاط غير الرسمي والتفاعلات بين مجالات الإصلاح من خلال التركيز بشكل أكبر على الآثار على المدى الأطول.^{٢٦}

دور الأوضاع التجارية

قد تؤثر الأوضاع التجارية السائدة على استجابة اقتصاد ما للإصلاحات في بعض المجالات على المدى القصير والمتوسط. فعلى سبيل المثال، قد لا يؤدي تحرير عرض الائتمان إلى نمو الائتمان والناتج بقدر كبير عندما يكون الطلب على الائتمان ضعيفاً، كما هو الحال في اقتصاد يعاني من الكساد. وبالمثل، قد لا يؤدي تخفيف قوانين حماية الوظائف في فترة الركود إلى حث الشركات على التوظيف، بل تحفيزها على تسريح العاملين، مما يؤدي إلى مواصلة تخفيض التوظيف الكلي والناتج على المدى القصير (Cacciatore and others 2016). ويتم استكشاف دور الأوضاع التجارية بشكل تجريبي باستخدام نماذج انحدار تعتمد على حالة الاقتصاد والتي يتم فيها رصد حالة الاقتصاد في وقت الإصلاح عن طريق دالة التحول السلس لمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي (Auerbach and Gorodnichenko 2012) أو بدلا من ذلك متغير صوري للأزمة.^{٢٧}

ورغم أن آثار معظم الإصلاحات لا يبدو أنها تختلف بشكل كبير سواء أقرت في أوقات اليسر أو أوقات العسر، يبدو أن تحرير التمويل الداخلي يوتي ثماره بدرجة أكبر بكثير عند تنفيذه في مرحلة توسعية من الدورة الاقتصادية (الشكل البياني ٣-١١، اللوحتان ١ و ٢). وفي ظل أوضاع تجارية

^{٢٦} هناك سؤال آخر مطروح وهو ما إذا كانت أولويات الإصلاح ينبغي أن تختلف باختلاف مستوى التنمية، بما في ذلك بين اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ذات الدخل المنخفض. ورغم أن هناك بشكل عام مبررات قوية تدعو إلى تصميم أولويات الإصلاح على هذا المنوال، لا يمكن التوصل إلى دليل على أن آثار الإصلاحات التي يتناولها هذا الفصل تختلف منهجياً باختلاف مستوى دخل الفرد أو باختلاف مجموعات الدخل القُطرية. وبالمثل فإن التحليل الشامل للتفاعلات بين الإصلاحات، الذي يجري عن طريق ضبط تأثير الإصلاح في مجال معين على الموقف التنظيمي في مجالات أخرى، لم يوفر دليلاً منهجياً على التكامل (أو إمكانية الإحلال) بين الإصلاحات. وأحد الاستثناءات هو أهمية الحكومة القوية لمكاسب الإصلاح الأخرى، والتي ستم مناقشتها أدناه.

^{٢٧} للاطلاع على التفاصيل الفنية، راجع المرفق ٣-٢ المتاح على شبكة الإنترنت.

مراعاة الاختلافات بين البلدان

رغم أن الإصلاحات السابقة حققت مكاسب كبيرة في المتوسط، فإن فترات الثقة الواسعة حول هذه الآثار المقدرّة تشير إلى اختلافات كبيرة بين البلدان. وهذا هو الحال مع التجارب المتباينة للبلدان التي أجرت إصلاحات سابقة، حتى داخل مناطق معينة. فعلى سبيل المثال، تلى الإصلاحات التي جرت في اقتصادات أمريكا اللاتينية خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي طفرات نمو في بعض الحالات (مثل

الشكل البياني ٣-١١: آثار الإصلاحات: دور الأوضاع الاقتصادية الكلية (%)

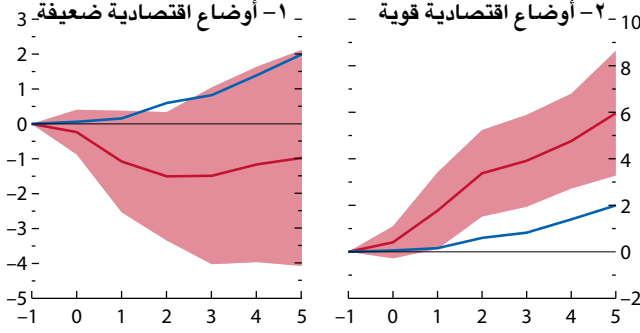
بعض الإصلاحات لا توتي ثمارها عند إجراؤها في أوقات العسر.

جيدة للغاية، وُجد أن التأثير المقدر للإصلاح على الناتج أكبر بثلاثة أضعاف ما سيكون عليه في الأوقات العادية، وهو ما يتسق مع زيادة استجابة الطلب على الائتمان لتحرير عرض الائتمان خلال مرحلة انتعاش اقتصادي. وفي المقابل، تشير التقديرات بالنقطة إلى أن التحرير المالي يمكن أن يكون انكماشيا إذا ما تم إقراره عندما تكون الأوضاع الاقتصادية ضعيفة، رغم أن هذا الأثر السلبي لا يختلف إحصائيا عن الصفر. وهناك تفسير لهذه النتيجة وهو أن زيادة المنافسة في القطاع المالي عند ضعف الطلب على الائتمان قد تدفع بعض الوسطاء الماليين إلى إيقاف نشاطهم، مما يزيد من ضعف الاقتصاد.

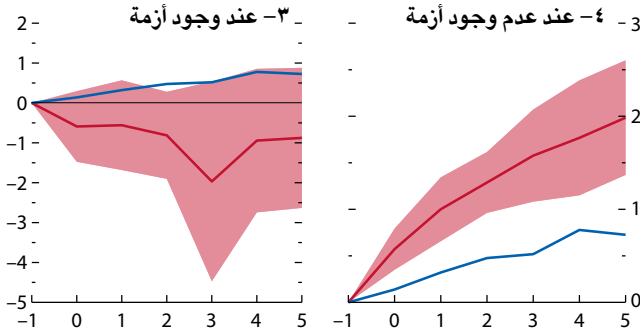
وبالمثل، يبدو أن إلغاء القيود التنظيمية المفروضة لحماية الوظائف يحقق مكاسب على المدى القصير في أوقات اليسر، وليس في أوقات العسر (الشكل البياني ٣-١١، اللوحتان ٣ و٤). ويتسق ذلك مع الأدلة السابقة لدى صندوق النقد الدولي بالنسبة للاقتصادات المتقدمة (دراسة Duval and Furceri 2018، ودراسة Duval, Furceri, and Jalles 2019)، كما يبين أنه عندما يسهل توظيف العاملين وفصلهم، فإن الشركات تميل إلى زيادة التعيينات في المقام الأول عندما تواجه طلبا قويا على سلعها وخدماتها — بينما تميل إلى زيادة تسريح العاملين في المقام الأول عندما تواجه ضعف الطلب. وعند إلغاء القيود التنظيمية المفروضة لحماية الوظائف أثناء أوضاع اقتصادية جيدة، فمن المقدر أن يؤدي ذلك إلى زيادة معدل التوظيف بمقدار ثلاثة أضعاف مما يتم إقراره في الأوقات العادية. أما إذا ما تم الإلغاء خلال أزمة مالية، فقد يكون انكماشيا، رغم أن الأثر السلبي المقدر لا يختلف إحصائيا عن الصفر. وتتسق النتائج على مستوى القطاع مع هذه التقديرات على المستوى القطري (الشكل البياني ٣-١١، اللوحتان ٥ و٦). وعند تحرير سوق العمل في أوقات اليسر، يرتفع معدل التوظيف ارتفاعا كبيرا في القطاعات التي تشهد معدلات تسريح طبيعي مرتفعة — أي التي يُرجح أن تكون فيها القوانين الصارمة لحماية الوظائف أكثر إلزاما — مقارنة بالقطاعات التي تشهد معدلات تسريح منخفضة. والعكس صحيح عند تنفيذ الإصلاح في أوقات العسر: حيث ينخفض معدل التوظيف في القطاعات التي تشهد معدلات تسريح مرتفعة بشكل أكبر مقارنة بالقطاعات التي تشهد معدلات تسريح منخفضة. وتشير هذه النتائج إلى أن السياسات الاقتصادية الكلية المصاحبة للإصلاحات التي تعزز الطلب الكلي يمكن أن تؤدي إلى تضخيم آثار بعض الإصلاحات الهيكلية.^{٢٨}

^{٢٨} على سبيل المثال، يشير تحليل آخر لا يرد ذكره في هذا الفصل إلى أن إصلاحات سوق العمل أكثر فعالية في زيادة الناتج عند تنفيذها مع سياسة مالية توسعية. ويتسق ذلك مع تحليل سابق لصندوق النقد الدولي عن الاقتصادات المتقدمة (الفصل الثالث في عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ودراسة Duval, Furceri, and Jalles 2019).

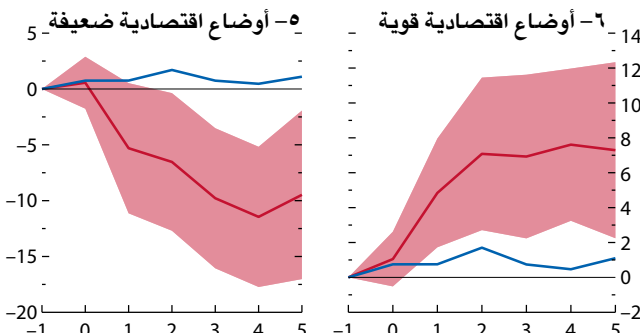
أثر إصلاحات التمويل الداخلي على الناتج



أثر إصلاحات سوق العمل على توظيف العمالة



أثر إصلاحات سوق العمل على توظيف العمالة حسب القطاع



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المحاور السنوية بالسنوات، وتشير ٤ = صفر إلى سنة وقوع الصدمة. وتشير الخطوط الحمراء إلى النسبة المئوية للاستجابة لإصلاح كبير سابق (مقداره انحرافين معياريين). وتشير المساحات المظللة إلى نطاقات ثقة نسبتها ٩٠٪. وتمثل الخطوط الزرقاء النتيجة غير المشروطة.

دور النشاط غير الرسمي

يجري بحث دور خصائص فرادى البلدان في تأثير الإصلاحات باستخدام التحليل التجريبي والتحليل القائم على النماذج. فعلى الجانب التجريبي، يستخدم هذا الفصل منهجا مرنا لاستكشاف مصادر تباين المعلمات بين مختلف الوحدات (البلدان): النموذج التجريبي الهرمي البيزي على غرار دراسة (Boz, Gopinath, and Plagborg-Møller (2017). وتتيح هذه الطريقة تقدير تأثير كل إصلاح حسب الخصائص القطرية المشاهدة مثل أهمية القطاع غير الرسمي في الاقتصاد (للاطلاع على التفاصيل الفنية، راجع المرفق ٣-٢ المتاح على شبكة الإنترنت).^{٢٩} وعلى جانب النماذج، تتم محاكاة تأثير إصلاح معين في ظل مجموعات بديلة من القواعد التنظيمية والخصائص، مثل حواجز منخفضة أو مرتفعة أمام الدخول في القطاع الرسمي — أي في ظل مستوى مرتفع أو منخفض من النشاط غير الرسمي.^{٣٠}

ومن الخصائص القطرية التي يمكن أن تشكل تأثير الإصلاحات، ببدول للنشاط غير الرسمي أهمية خاصة. فالنتائج التجريبية تشير إلى أن آثار الإصلاحات تكون أكبر في معظم المجالات (التمويل الداخلي، والقواعد التنظيمية لأسواق العمل والمنتجات، والحوكمة) عندما يكون حجم النشاط غير الرسمي مرتفعا (الشكل البياني ٣-١٢، اللوحات ١-٤). وفي أفق زمني مدته ٥ سنوات، عادة ما تكون مكاسب الإصلاح في بلد يتسم بارتفاع حجم النشاط غير الرسمي أكبر بمقدار الضعف (عند المئتين ٧٥ من توزيع معدلات النشاط غير الرسمي بين البلدان) مقارنة بمستواها في بلد يتسم بانخفاض حجم النشاط غير الرسمي (عند المئتين ٢٥ من التوزيع). ويشير التحليل القائم على نماذج أيضا إلى أن مكاسب الإصلاح تكون أكبر في الاقتصاد الذي يكون المستوى الأولي للنشاط غير الرسمي فيه أعلى (مثل الهند) مقارنة باقتصاد يتسم بنشاط غير رسمي أقل (مثل جنوب إفريقيا أو بنما)، كما هو مبين في الشكل البياني ٣-١٣.

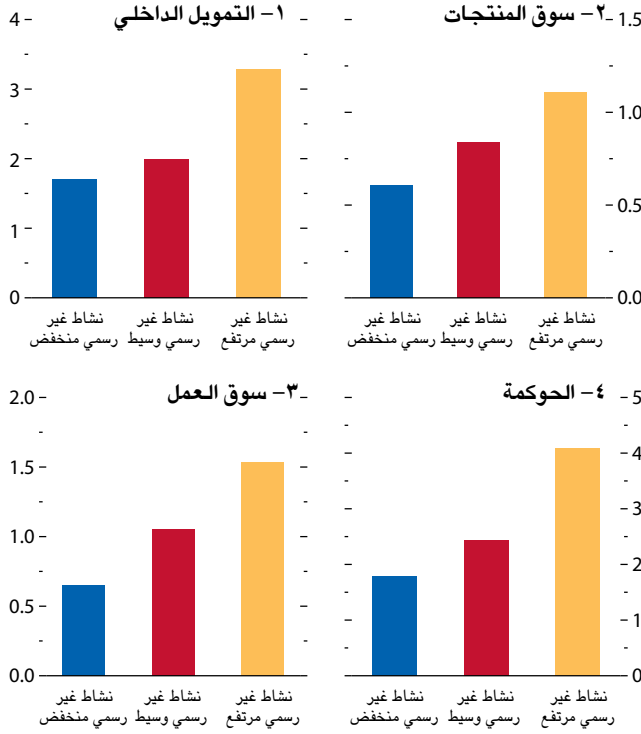
وغالبا ما تكون مكاسب الإصلاحات أكبر عندما يكون حجم النشاط غير الرسمي أكبر لأن أحد آثار الإصلاحات يتمثل تحديدا في الحد من حجم النشاط غير الرسمي، وهو ما يعود بالنفع على الاقتصاد. وعادة ما تكون هذه القناة أكثر تأثيرا عندما يكون حجم النشاط غير الرسمي مرتفعا في الأصل. وعلى سبيل المثال، يؤدي خفض حواجز الدخول إلى القطاع

^{٢٩} الميزة الرئيسية لهذا المنهج مقارنة باستخدام التفاعلات المتضاعفة الأكثر ميلا إلى الطابع التقليدي هي أنه لا يفرض أي صيغة دالية على التفاعل بين الخصائص القطرية المعنية (على سبيل المثال، حجم النشاط غير الرسمي) ومعامل الإصلاح، بل يستخدم مواصفة غير علمية لتوزيع المعاملات حسب الخصائص القطرية.

^{٣٠} يتم تحديد حجم القطاع غير الرسمي في النموذج من خلال جميع الخصائص الهيكلية للاقتصاد، بما في ذلك القواعد التنظيمية. وفي هذا الفصل، يكون الاقتصاد ذو النشاط غير الرسمي الأقل هو الاقتصاد الذي تكون فيه تكاليف الدخول إلى القطاع الرسمي أقل مقارنة بحالة السيناريو الأساسي — ويتم تحديدها عند المئتين ٢٥ من توزيع تكاليف الدخول بين البلدان. أما الاقتصاد ذو النشاط غير الرسمي الأكبر فهو اقتصاد السيناريو الأساسي.

الشكل البياني ٣-١٢: آثار الإصلاحات على الناتج: دور النشاط غير الرسمي (%)

كانت المكاسب الناتجة عن إصلاحات سابقة أكبر في الاقتصادات ذات النشاط غير الرسمي الأكبر



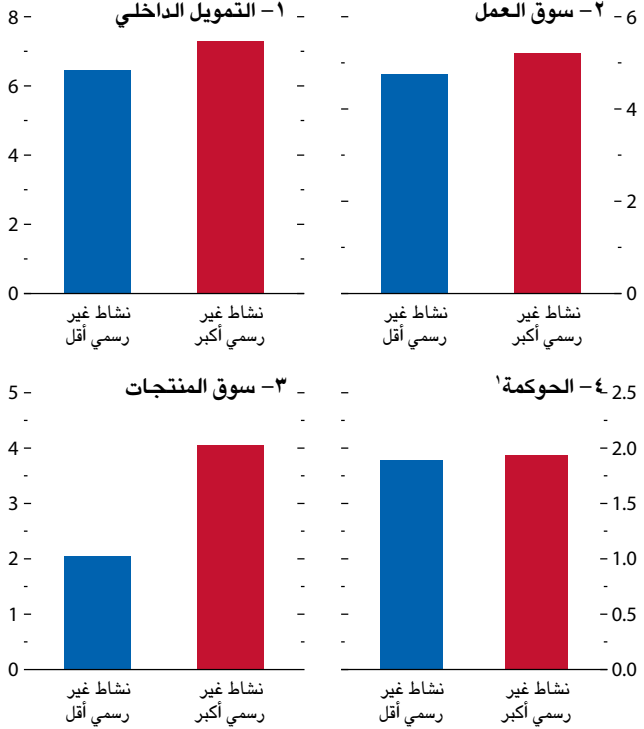
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير الأعمدة إلى استجابة الناتج خلال خمس سنوات قادمة لإصلاح كبير سابق (مقداره انحرافين معياريين). ويشير النشاط غير الرسمي المنخفض (المرتفع) إلى حجم النشاط غير الرسمي عند المئتين ٢٥ (٧٥) من توزيع مؤشر النشاط غير الرسمي.

الرسمي، أو الضرائب الصريحة (العمل) والضمنية (الفساد) على شركات القطاع الرسمي، إلى تشجيع بعض شركات القطاع غير الرسمي على التحول إلى القطاع الرسمي. وبالتالي، يؤدي التحول إلى القطاع الرسمي إلى زيادة الناتج من خلال زيادة الإنتاجية وتراكم رأس المال. فالتحول إلى القطاع الرسمي، على سبيل المثال، يمكن أن يساعد الشركات على الاستثمار من خلال زيادة فرص حصولها على الائتمان، وزيادة إنتاجيتها من خلال منحها إمكانية الحصول على مدخلات وسيطة أو الوصول إلى أسواق تصدير أفضل. ويؤكد التحليل التجريبي على أهمية قناة التحول إلى القطاع الرسمي هذه. إن تطبيق طريقة التوقعات المحلية أن أهمية قناة التحول إلى القطاع الرسمي هذه. لدراسة التأثير الواقع على النشاط غير الرسمي نتيجة تغير متوسط مؤشر القواعد التنظيمية (في مختلف المجالات التي تمت دراستها في هذا الفصل) يشير إلى أن إجراء إصلاح كبير واسع النطاق يرتبط بانخفاض دال إحصائيا في

الشكل البياني ٣-١٣: مكاسب الإصلاحات المقدرة في النموذج: دور النشاط غير الرسمي (%)

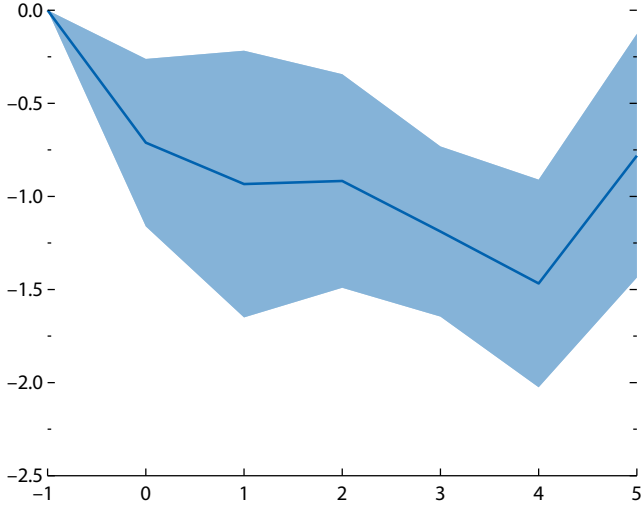
تشير عمليات المحاكاة باستخدام النماذج إلى أن الاقتصادات ذات القطاعات غير الرسمية الأكبر تستفيد من الإصلاحات بدرجة أكبر إلى حد ما.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تمثل الأعمدة النسبية المئوية للزيادة في الناتج الكلي نتيجة انخفاض العيوب المقابلة عند المعايير القياسية للنشاط غير الرسمي الأقل أو النشاط غير الرسمي الأكبر. ومعايرة النشاط غير الرسمي الأكبر هي المعايير القياسية للاقتصاد الوسيط. ونحسب معايرة النشاط غير الرسمي الأقل بخفض العيب الخاص بالقيود التنظيمية على الدخل ليصبح عند المئين ٢٥ في البيانات. ويتم تصميم حجم الإصلاحات بحيث يتسق مع تغير مقداره انحرافين معياريين في مؤشرات الإصلاح. ^١ يتم إعداد نموذج «الحوكمة» كإصلاح في ضريبة ضمنية على إيرادات شركات القطاع الرسمي. ورغم أن هذا الخيار لإعداد النماذج تقليدي، فإنه يغفل المكاسب الأخرى التي يحتمل تحقيقها نتيجة تقوية الحوكمة، مثل انخفاض تكاليف ممارسة أنشطة الأعمال في القطاع غير الرسمي، وانخفاض درجة عدم اليقين التشغيلي، وانخفاض سوء تخصيص الموارد بين شركات القطاع الرسمي - إلى الحد الذي قد يجعلها تعاني بدرجات مختلفة من ضعف الحوكمة.

الشكل البياني ٣-١٤: آثار الإصلاحات على النشاط غير الرسمي (%)

يرتبط إجراء إصلاح كبير في المجالات التي يغطيها التحليل التجريبي بانخفاض حجم النشاط غير الرسمي في وقت لاحق.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: المحور السيني بالسنوات، وتشير t = ٠ صفر إلى سنة وقوع الصدمة. وتشير الخطوط إلى استجابة مؤشر النشاط غير الرسمي لإصلاح في الحجم مقداره انحرافين معياريين في المتوسط. وتشير المساحات المظلمة إلى نطاقات ثقة نسبتها ٩٠٪.

أوجه التكامل بين الإصلاحات

لا تستلزم الإصلاحات دائماً تكامل (أو إحلال)، بمعنى أن تنفيذ حزمة إصلاحات متعددة لا يحقق بالضرورة مكاسب أكبر (أو أقل) من مجموع آثار كل إصلاح يُنفذ بمعزل عن الآخر. ويؤكد ذلك تحليل تجريبي غير حاسم إلى حد ما (يستخدم الإجراء البيزي المذكور آنفاً) حول ما إذا كانت البلدان قد حققت مكاسب أكبر من إصلاح معين عندما كانت قد ألغت بالفعل القيود التنظيمية على مجالات أخرى. وبشكل عام، لم يتبين أن للإصلاحات آثار مختلفة إلى حد كبير في مختلف البلدان التي لديها قواعد تنظيمية مختلفة. ويؤكد التحليل القائم على النماذج على عدم ضرورة التكامل بين الإصلاحات دائماً، كما يشرح أسباب ذلك. فعلى سبيل المثال، عندما يتم تنفيذ الإصلاحات، ينخفض حجم النشاط غير الرسمي، مما يؤدي

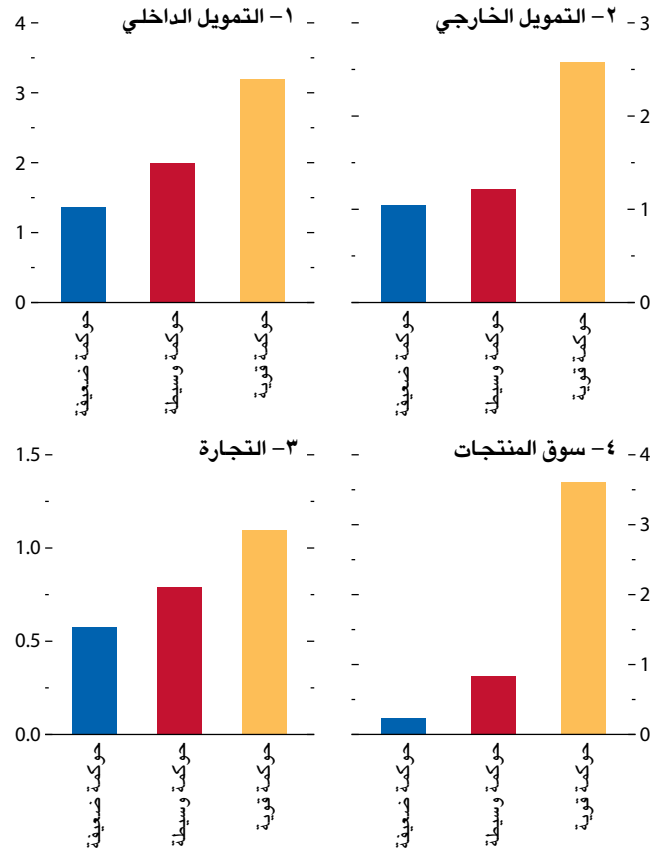
في المكسيك. ومع ذلك فإن تجربة المكسيك تسلط الضوء على تباين استجابة النشاط غير الرسمي في مختلف مجالات الإصلاح واعتمادها على تصميم الإصلاحات. ورغم الإصلاحات الاقتصادية الكلية الكبرى التي جرت خلال تسعينات القرن الماضي، زاد حجم النشاط غير الرسمي منذ ذلك الحين بشكل كبير (Levy 2018)، تزامناً مع بطء نمو الإنتاجية. وتشير دراسة Levy (2008) إلى أن هذه الزيادة في حجم النشاط غير الرسمي نتجت عن تطبيق سياسات جديدة (مثل تغير المزايا النسبية المقدمة من برامج التأمينات الاجتماعية القائمة على الاشتراكات وغير القائمة على الاشتراكات، وغيرها) في مطلع الألفينات مما أثنى الشركات والعاملين عن التحول إلى القطاع الرسمي.

حجم النشاط غير الرسمي بحوالي نقطة مئوية واحدة خلال أفق زمني مدته خمس سنوات (الشكل البياني ٣-١٤). ويتسق ذلك مع الأدلة الواردة في الدراسات الاقتصادية الكلية.^{٣١}

^{٣١} راجع دراسة McCaig and Pavcnik (2018) للاطلاع على آثار التحرير في فييت نام؛ ودراسة (Martin, Nataraj, and Harrison 2017) للاطلاع على نفس الآثار في الهند؛ ودراسة Paz (2014) للاطلاع على نفس الآثار في البرازيل. وتحتوي دراسة Benhassine and others (2018) على أدلة تجريبية على تأثير إصلاحات التحول إلى القطاع الرسمي في بنن. وتقوم دراستا Kaplan, Piedra, and Seira (2011) و Bruhn (2011) بدراسة تأثير إلغاء القيود التنظيمية على دخول الشركات إلى السوق

الشكل البياني ٣-١٥: آثار الإصلاحات على الناتج: دور الحوكمة (%)

الحوكمة الأقوى تُعظم أثر الإصلاحات



المصادر: مجموعة بيانات الإصلاحات الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشير الأعمدة إلى استجابة الناتج خلال خمس سنوات قادمة لإصلاح كبير سابق (مقداره انحرافين معياريين). وتشير الحوكمة الضعيفة (القوية) إلى مستوى الحوكمة عند المئين ٢٥ (٧٥) من توزيع مؤشر الحوكمة.

كان في أغلب الأحيان أكبر في البلدان التي كانت فيها جودة الحوكمة أعلى، في حين حققت الإصلاحات مكاسب أقل بكثير حيثما كانت الحوكمة أضعف (الشكل البياني ٣-١٥، اللوحة ٤). ولجودة الحوكمة أهمية خاصة في حالة تأثير إلغاء القيود التنظيمية على سوق المنتجات. ولم تؤت هذه الإصلاحات ثمارها حيثما كانت الحوكمة ضعيفة، لكنها حققت مكاسب أكبر حيثما كانت الحوكمة قوية. ويتسق ذلك مع الرأي القائل بأن انخفاض حواجز الدخل إلى أسواق المنتجات لن يعزز دخول شركات جديدة ويشجع الشركات الحالية على أن تكون أكثر كفاءة وابتكاراً إلا إذا تمت معاملة جميع الشركات على قدم المساواة، وهو أمر يسهل تحقيقه عندما تكون سيادة القانون قوية ويتم إنفاذ حقوق الملكية بصرامة. ولنفس الأسباب، يمكن للحوكمة القوية تعظيم المكاسب الناتجة عن الإصلاحات الأخرى التي تشجع المنافسة في مجالي التمويل أو التجارة الدولية.

وتوجد كذلك أوجه تكامل بين الإصلاحات التي تحفز الشركات على النمو والإصلاحات التي تساعد على النمو تحرير التمويل الداخلي، والذي يمكنه، عن طريق زيادة إمكانية الحصول على الائتمان، تعظيم المكاسب الناتجة عن الإصلاحات في مجالات أخرى. وكمثال على ذلك، يلقي التحليل القائم على نماذج الضوء على التكامل بين الإصلاحات التي تحرر أسواق العمل والأسواق المالية في آن واحد — كما فعلت بوليفيا على سبيل المثال في عام ١٩٨٥.٣٢ ويعمل إصلاح سوق العمل على تحسين ربحية القطاع الرسمي، مما يحفز شركات القطاع الرسمي على التوسع وكذلك شركات القطاع غير الرسمي على التحول إلى القطاع الرسمي. ونظراً لأن أصحاب المشروعات بحاجة إلى تمويل دخولهم إلى القطاع الرسمي وكذلك استثماراتهم الرأسمالية، يؤدي تحسين إمكانية الحصول على الائتمان من خلال تحرير التمويل الداخلي — إلى جانب تعزيز الرقابة على القطاع المالي —٣٣ إلى زيادة آثار إصلاح سوق العمل على الاستثمار والناتج (الشكل البياني ٣-١٦).٣٤

ملخص وانعكاسات السياسات

تشكل النتائج الرئيسية لهذا الفصل حجة قوية لإعطاء دفعة جديدة للإصلاح الهيكلي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وذلك لسببين رئيسيين. أولاً، حتى بعد موجة التحرير الكبرى في تسعينات القرن الماضي، لا يزال

٣٢ في عام ١٩٨٥، قامت بوليفيا بإلغاء الائتمان الموجه من الحكومة وبتحرير الضوابط على أسعار الفائدة. وإلى جانب ذلك، تم إلغاء المراسيم العليا أرقام ٧٠٧٢، و٩١٩٠، و١٧٦١٠، وأعيد إقرار حق أصحاب العمل في فصل العاملين وفقاً للأحكام المعمول بها مسبقاً.

٣٣ رغم عدم رصد النموذج المستخدم في هذا الفصل للرقابة السليمة، فإنها تعد عنصراً أساسياً لتخفيف مخاطر تراكم مواطن الضعف في القطاع المالي بعد تحرير التمويل الداخلي (دراسة - Johnstone and Sund- ararajan 1999).

٣٤ راجع المرفق ٣-٣ المتاح على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل الفنية.

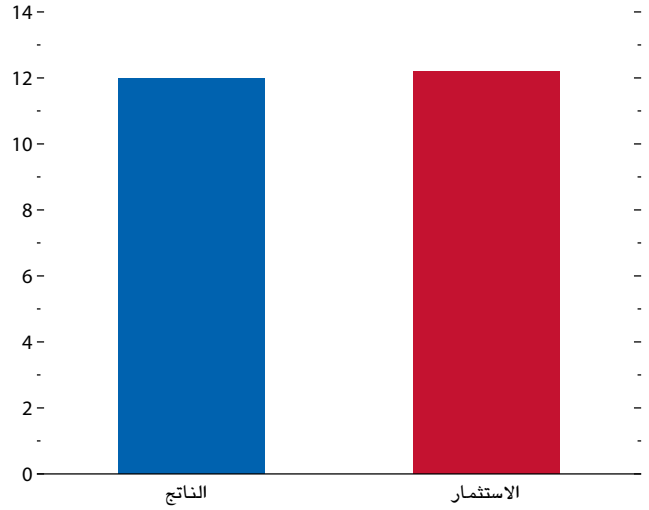
إلى تراجع فرص تحقيق مزيد من الانخفاض في حجم النشاط غير الرسمي وبالتالي تقليص المكاسب التي يحتمل تحقيقها من إصلاحات أخرى.

ومع ذلك، يمكن لصناع السياسات الاستفادة من أوجه التكامل بين إصلاحات محددة، لا سيما عن طريق إعطاء الأولوية لتحسين الحوكمة. وقد يساعد ذلك جزئياً في تفسير النجاح في تحقيق التقارب في مستويات الدخل في بعض بلدان أوروبا الشرقية، مثل إستونيا ولاتفيا ورومانيا التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي وأجرت إصلاحات كبرى إلى جانب تحسين الحوكمة منذ تسعينات القرن الماضي. وأخذاً في الاعتبار أوجه القصور في مؤشرات الحوكمة المذكورة آنفاً، يشير التحليل التجريبي إلى أن تأثير الإصلاحات السابقة

الشكل البياني ٣-١٦: المكاسب المحققة من حزمة إصلاحات التمويل الداخلي وسوق العمل

(النسبة المئوية للمكاسب الإضافية الناتجة عن وضع الإصلاحات في حزم)

الجمع بين إصلاحات سوق العمل وإلغاء القيود التنظيمية على التمويل الداخلي يستلزم التكامل فيما بينها ويُعظم مكاسب الناتج الكلي.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تمثل الأعمدة النسبة المئوية للفرق بين تأثير حزمة تجمع بين هذين النوعين من الإصلاحات ومجموع تأثير كل إصلاح يُنفذ بمعزل عن الآخر.

نحو النمو التي لا يشملها هذا الفصل، مثل تحسين نظم التعليم والرعاية الصحية، وأطر الإنفاق على البنية التحتية العامة، والقوانين واللوائح التي تعيق مشاركة المرأة في القوى العاملة. وفي الوقت نفسه، يكون للإصلاح في أحد المجالات آثار مختلفة عبر الاقتصادات، تتوقف على القواعد التنظيمية التي تطبقها في المجالات الأخرى والأوضاع التجارية السائدة في وقت الإصلاح. ويشير ذلك إلى أن وضع الإصلاحات في حزم وتحديد تسلسلها وأولوياتها بصورة صحيحة يعد عنصرا أساسيا لتعظيم مكاسبها. كذلك فإن الإجراءات الملموسة لتحسين الحوكمة وتيسير فرص حصول الشركات على الائتمان غالبا ما تكون خطوة مهمة لإلغاء القيود التي تعيق النمو وزيادة مكاسب الإصلاح. وبالنسبة للبلدان التي تكون فيها الأوضاع الاقتصادية ضعيفة، ينبغي إعطاء أولوية لإصلاحات — مثل تخفيض الحواجز أمام التجارة الدولية أو دخول الشركات في قطاعات محلية بخلاف قطاع الصناعة التحويلية — لا تعتمد مكاسبها على الأوضاع الاقتصادية السائدة. إن الإصلاحات التي لا تؤتي ثمارها في أوقات العسر — مثل تخفيف قوانين حماية الوظائف وإلغاء القيود التنظيمية على القطاع المالي المحلي — من الأفضل سنها بأحكام ذات مصادقية تنص على دخولها حيز التنفيذ في وقت لاحق، عندما تتحسن الأوضاع الاقتصادية. وإذا لم يكن بالإمكان تأجيل الإصلاحات عند سريانها (بالنسبة لإصلاحات سوق العمل)، يمكن ألا تسري بأثر رجعي، أي لا تطبق القواعد الجديدة إلا على المستفيدين الجدد — رغم أن ذلك يأتي على حساب تأجيل تحقيق المكاسب الكاملة من الإصلاح. وإلى جانب ذلك، ينبغي أن يقترن إلغاء القيود التنظيمية المفروضة لحماية الوظائف بتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي (Duval and Loungani 2019). وفي البلدان التي لديها أطر ذات مصادقية للمالية العامة على المدى المتوسط وحيز متاح في المالية العامة، يمكن لسياسة المالية العامة المضادة للاتجاهات الدورية أن تخفف أيضا من تكاليف الإصلاح على المدى القصير.

وينبغي على استراتيجيات الإصلاح أيضا استدخال اعتبارات الاقتصاد السياسي. وحتى لو كانت الإصلاحات تحقق مكسبا صافيا للمجتمع ككل، فإنها غالبا ما تحقق مكاسب يصعب إدراكها موزعة على عدد كبير من السكان، بينما تكون الخسائر أكثر وضوحا ومركزة على فئات سكانية صغيرة وإن كانت قوية أحيانا (Olson 1971). وتبرز التجارب مع الإصلاحات السابقة الحاجة إلى التصميم الدقيق وتحديد الأولويات، والملكية، والتواصل الجيد، والشفافية لضمان الحصول على دعم واسع النطاق.

وهناك أيضا ثلاثة دروس أكثر تحديدا مستفادة من الماضي. أولا، بالنظر إلى أن الإصلاحات تستغرق وقتا حتى تؤتي ثمارها، ينبغي على الحكومة التحرك السريع بعد الفوز الانتخابي لتنفيذها خلال فترة «شهر العسل» السياسي. فمن شأن هذه الاستراتيجية التخفيف من التكاليف السياسية المحتملة (الإطار ٣-١). وثانيا، من الأفضل تنفيذ الإصلاحات عندما تكون الأوضاع الاقتصادية مواتية — أي ينبغي على الحكومة «إصلاح السقف بينما لا تزال الشمس ساطعة». ففي

هناك مجال واسع بشكل عام لإجراء مزيد من الإصلاحات في المجالات التي يشملها هذا الفصل: التمويل الداخلي والخارجي، والتجارة الدولية، والقواعد التنظيمية لأسواق العمل والمنتجات، والحوكمة. وينطبق ذلك بشكل خاص على البلدان النامية ذات الدخل المنخفض — وخاصة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وبدرجة أقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وثانيا، لم يتم التوصل إلى أن الإصلاحات التي تمت دراستها في هذا الفصل تنطوي على تكاليف اقتصادية كلية على المدى القصير — باستثناء بعضها عند تنفيذها في أوقات العسر — ويمكن أن تحقق مكاسب كبيرة في الناتج والتوظيف على المدى المتوسط والطويل: فبالنسبة لاقتصاد عادي من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يمكن أن تؤدي الإصلاحات الكبرى المتزامنة في جميع المجالات المذكورة أنفا إلى زيادة النمو الاقتصادي السنوي بحوالي نقطة مئوية واحدة على مدى خمس إلى عشر سنوات، مما يضاعف السرعة الحالية لتقارب مستويات دخل الفرد مع المستويات المقابلة في الاقتصادات المتقدمة خلال العقد القادم. وبالنسبة للبلدان التي يكون فيها حجم النشاط غير الرسمي مرتفعا نسبيا، يمكن أن تكون مكاسب الإصلاح أكبر، بافتراض تساوي العوامل الأخرى. وإلى جانب ذلك، لا تأخذ هذه التقديرات في الحسبان المكاسب الأخرى التي يحتمل تحقيقها من السياسات الأخرى الموجهة

على توزيع الدخل. ويمكن لشبكات الأمان الاجتماعي القوية وبرامج سوق العمل النشطة التي تساعد العمالة على التنقل بين الوظائف أن تساعد في هذا الصدد، نظراً لأن الإصلاحات غالباً ما تؤدي في آن واحد إلى خلق فرص عمل جديدة والقضاء عليها. إن الإصلاحات التي لا يحصل على مكاسبها سوى قطاع صغير من المجتمع من المحتمل أن تفقد الدعم وقد تتعطل وتيرتها، أو يتم التراجع عنها، في المستقبل.

أوقات العسر، غالباً ما تكون الإصلاحات مكلفة من الناحية الانتخابية لأن الناخبين غالباً ما لا يستطيعون فصل أثر الإصلاح عن أثر الأوضاع الاقتصادية الضعيفة. وخلال فترات الركود، قد يؤدي دعم السياسة الاقتصادية الكلية — حيثما أمكن — إلى الحد من التكاليف السياسية للإصلاح. وثالثاً، ينبغي على صناع السياسات مراعاة وتنفيذ الإصلاحات التكميلية في البداية لتخفيف أي آثار سلبية للإصلاحات

الإطار ٣-١: الآثار السياسية للإصلاحات الهيكلية

وتشير نتائج التحليل إلى أن الإصلاحات لا تنطوي على تكاليف انتخابية إلا عند تنفيذها في السنة السابقة للانتخابات. وفي هذه الحالة، يرتبط الإصلاح الكبير واسع النطاق (الذي يُعرّف في بقية الفصل بأنه تغيير كبير في كل المجالات التنظيمية في آن واحد) بانخفاض في الحصة التصويتية للانتلاف بنحو ٣ نقاط مئوية. وهذا الأثر دال اقتصاديا ويعادل تقريبا انخفاضا قدره ١٧ نقطة مئوية في احتمال إعادة انتخاب الرئيس الحالي للتحالف (الشكل البياني ٣-١-١). وفي المقابل، لا يبدو أن الإصلاحات التي أجريت في وقت سابق من ولاية الرئيس الحالي تؤثر على فرصه الانتخابية في المستقبل. وتشير هذه النتائج إلى السلوك قصير النظر للناخبين وتتسق أيضا مع الأدلة التجريبية الواردة في هذا الفصل على أن المكاسب الاقتصادية الناتجة عن الإصلاحات يستغرق تحقيقها وقتا.

ويخفي متوسط النتائج الاختلافات الكبيرة بين البلدان القائمة بالإصلاح والتي تتوقف على ما إذا كانت الإجراءات قد نُفذت في أوقات اليسر أم العسر (الشكل البياني ٣-١-٢). ولم يتبين أن الإصلاحات تنطوي على تكاليف سياسية عند تنفيذها في ظل أوضاع اقتصادية قوية، ولكنها غالبا ما تكون مكلفة سياسيا عند تنفيذها في فترات ضعف النشاط الاقتصادي، ربما لأنها تؤدي إلى تحمل تكاليف توزيع أكبر (دراسة Alesina and others، قيد الإصدار) ولأن الناخبين لا يفصلون آثار الإصلاح عن آثار الأوضاع الاقتصادية الضعيفة. ونظرا لإجراء الإصلاحات غالبا في ظل ظروف اقتصادية ضعيفة (الإطار ٣-٢)، تشير التقديرات أيضا إلى أن متوسط تأثيرها على الحصة التصويتية سالب (الشكل البياني ٣-١-٢).

وتشير النتائج بطريقتين إلى أن استراتيجيات الإصلاح يمكنها استدخال اعتبارات الاقتصاد السياسي وتعظيم فرص النجاح السياسي. أولا، نظرا لأن الإصلاحات تستغرق وقتا حتى تُؤتي ثمارها، ينبغي على الحكومات التحرك السريع بعد الفوز الانتخابي لتنفيذها خلال فترة «شهر العسل» السياسي. ثانيا، من الأفضل تنفيذ الإصلاحات عندما يكون أداء الاقتصادات جيدا.

رغم أن الأدلة الواردة في هذا الفصل تشير بوضوح إلى المزايا الاقتصادية للإصلاحات الهيكلية، فإن مزاياها السياسية أقل وضوحا بكثير، وهو الأمر الذي طالما تم اعتباره عقبة أمام الإصلاح. وتتمثل إحدى المشكلات في أنه حتى لو كانت الإصلاحات تحقق مكسبا صافيا للمجتمع ككل، فإنها غالبا ما تحقق مكاسب يصعب إدراكها موزعة على عدد كبير من السكان، وخسائر أكثر وضوحا مركزة على فئات سكانية صغيرة وإن كانت قوية أحيانا (Olson 1971). وعلى سبيل المثال، عادة ما يؤدي تخفيض حواجز الدخل إلى قطاع الشبكات — مثل الكهرباء أو الاتصالات السلكية واللاسلكية، اللذان ورد ذكرهما في هذا الفصل — إلى تحقيق مكاسب موزعة على المستهلكين في شكل أسعار منخفضة أو منتجات أفضل، بينما قد تتعرض الشركات القائمة والعاملون الحاليون إلى خسائر كبيرة نتيجة دخول منافسين جدد وانخفاض الأرباح. وفي هذه الظروف، قد يحجم السياسيون عن إجراء إصلاحات خشية معاقبتهم في صندوق الاقتراع عن طريق أصوات الخاسرين من الإصلاح.

ويبحث هذا الإطار بشكل تجريبي فيما إذا كانت المخاوف من التكلفة السياسية للإصلاح تدعمها تجارب سابقة أم لا. وتحديدًا يتساءل عما إذا كانت الإصلاحات الهيكلية تؤدي إلى خسائر أم مكاسب انتخابية، وعن مدى أهمية توقيت الإصلاح في الدورة الانتخابية وحالة الاقتصاد بالنسبة للنتائج الانتخابية اللاحقة.

ولدراسة هذه القضايا، يعمل التحليل على توافق مجموعة جديدة من البيانات حول النتائج الانتخابية مع مجموعة جديدة من بيانات الإصلاح الواردة في هذا الفصل ويقدر أثر الإصلاحات على التغيير في الحصة التصويتية للحزب أو الائتلاف الحالي في الانتخابات التالية^١. وهذا المتغير التابع مفيد بشكل خاص في تقييم حجم العقوبات الانتخابية أو المكاسب الناتجة عن الإصلاحات. وقد يظل رئيس السلطة التنفيذية في منصبه، ولكن بأغلبية أقل بكثير، أو قد يُجبر على تشكيل حكومة ائتلافية.

والمتغير المستقل الرئيسي المستخدم في التحليل هو المتوسط غير المرجح لجميع مؤشرات الإصلاح^٢.

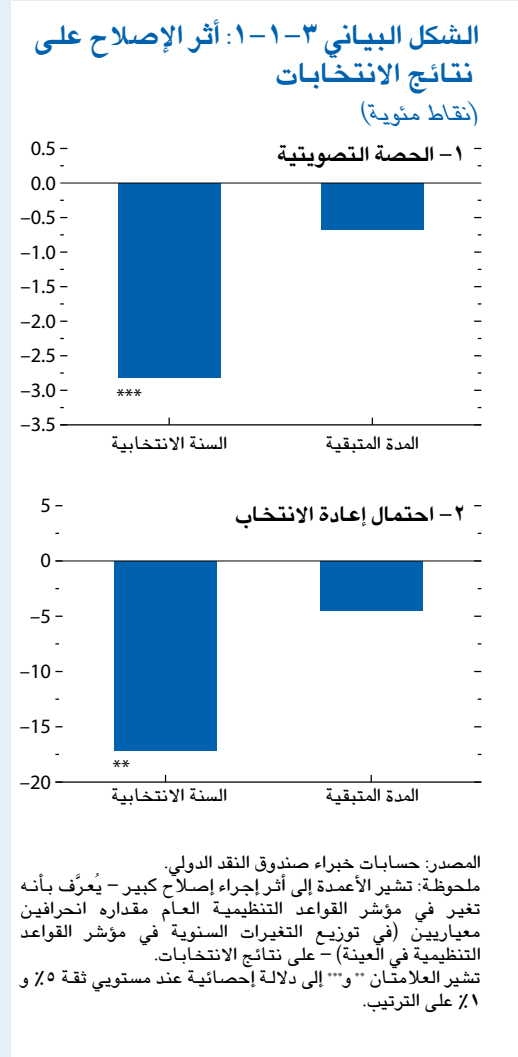
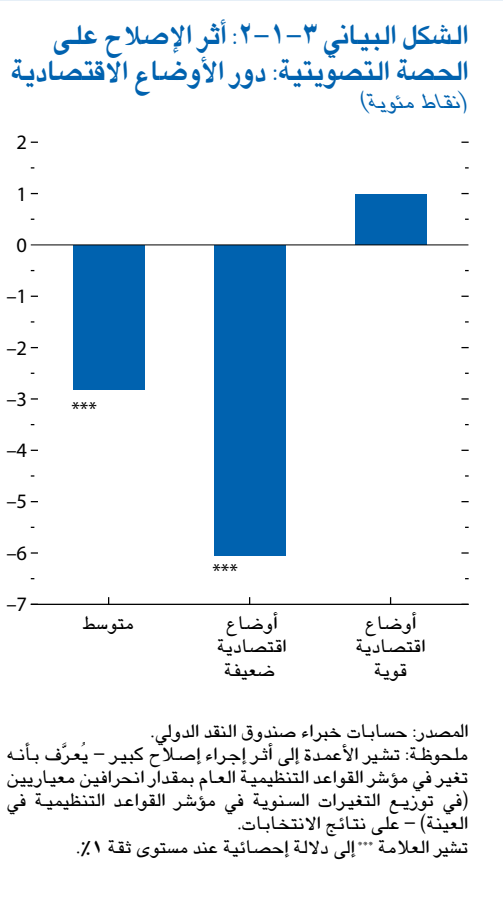
الميدان الاقتصادي منذ عام ١٩٦٣، وصفر في الحالات الأخرى). و(٣) متغير صوري للنظم الديمقراطية الجديدة (قيمه ١ في حالة الانتخابات الأربعة الأولى بعد عام يحصل فيه البلد المعني على درجة سالبة على مقياس الديمقراطية من -١٠ إلى ١٠، وصفر في الحالات الأخرى). و(٤) متغير صوري للنظام السياسي القائم على الأغلبية (قيمه ١ في حالة البلدان ذات النظام الانتخابي الذي يمنح المقاعد بأسلوب «الفائز يحصل على كل شيء» في الدوائر المقسمة على أساس جغرافي وفقا لقاعدة بيانات المؤسسات السياسية، وصفر في الحالات الأخرى). و(٥) المتوسط الأولي لمستوى التنظيم في المجالات التي تمت دراستها، و(٦) حجم الحصة التصويتية في الانتخابات السابقة. راجع المرفق ٣-٢ المتاح على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول المنهجية التجريبية.

هذا الإطار من إعداد دافيد فورتشيري ويستند إلى حد كبير إلى دراسة Ciminelli and others (قيد الإصدار) ودراسة Alesina and others (قيد الإصدار).

^١ تغطي قاعدة البيانات الانتخابية في هذه الدراسة عينة غير متوازنة من الانتخابات الديمقراطية من عام ١٩٧٣ (أو السنة الأولى التي يوصف فيها البلد باعتباره نظاما ديمقراطيا) إلى عام ٢٠١٤ في ٦٦ اقتصادا متقدما وناميا.

^٢ راجع دراسة Alesina and others (قيد الإصدار) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، بما في ذلك تقديرات كل مؤشر من مؤشرات الإصلاح على حدة. وتتضمن مواصفة السيناريو الأساسي مجموعة المتغيرات الضابطة التالية: (١) متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة الانتخابية، و(٢) متغير صوري لبلد متقدم (قيمه ١ في حالة العضوية المستمرة في منظمة التعاون والتنمية في

الإطار ٣-١ (تتمة)



الإطار ٣-٢: تأثير الأزمات على الإصلاحات الهيكلية

النظامية (التي تُعرّف في دراستي Laeven and Valencia 2008, 2012).

ويتم تقدير نموذجي انحدار ذاتي للمتجهات (واحد لكل نوع من الأزمات — الاقتصادية أو المالية) وفقا للنموذج التالي:

$$X_{i,t} = A^0 + \sum_{l=1}^4 A^l X_{i,t-l} + \tau_i + \gamma_i + \varepsilon_{i,t} \quad (1-2-3)$$

حيث يشير الحرفان الجانبيان السفليان i و t إلى البلد والوقت. وتشير $X_{i,t}$ إلى متجه المتغيرات السبعة الذي يحتوي على المتغير الصوري للأزمة المعنية ومؤشرات الإصلاح الهيكلية الستة (في الفروق الأولى)؛ وتشير A^0 إلى متجه الحدود الثابتة؛ وتشير A^l إلى متجه المعلمات الذي ينبغي تقديره؛ وتشير τ_i و γ_i على الترتيب، إلى الآثار الثابتة الزمنية والقُطرية؛ وتشير $\varepsilon_{i,t}$ إلى حد الخطأ. ويتم إدراج أربعة فترات تأخير للمتغيرات التابعة. ويتم الحصول على استجابات الإصلاحات إزاء الأزمات باستخدام تفكيك كوليسكي مع ترتيب المتغير الصوري للأزمة أولاً. والافتراض الضمني هو أن حدوث أزمة في السنة t لا يعتمد على الإصلاحات المنفذة في نفس السنة.^١

وتشير النتائج إلى أن الأزمات الاقتصادية والمصرفية لها آثار مختلفة على الإصلاحات الهيكلية (الشكل البياني ٣-٢-١). وتؤدي فترات الركود الاقتصادي إلى تعزيز التحرير التجاري، وبدرجة أقل، إلى إلغاء القيود التنظيمية على سوق العمل والسوق المالية على المدى المتوسط. وتدعم هذه النتائج فرضية «الإصلاح الناجم عن الأزمة» وتتسق مع نتائج دراسة Lora and Olivera (2004) ودراسة Duval, Furceri, and Miethe (2018). وتشير هذه النتائج أيضاً إلى أن الحكومات تستجيب لتراجع الطلب الخارجي وارتفاع معدل البطالة عن طريق الانفتاح على التجارة وتحرير سوق العمل لتعزيز التوظيف. وفي المقابل، تبين أن الأزمات المصرفية تدعم تشديد القواعد التنظيمية في مجالي التمويل الداخلي والحساب الرأسمالي. وهذه الآثار كبيرة إلى حد ما ويمكن تفسيرها على أنها محاولة من جانب الحكومات للسيطرة على المصادر المتصورة لعدم الاستقرار المالي أو تخفيفها.

^١ ترتيب متغيرات (الإصلاح) «تحت» المتغير الصوري للأزمة لا يغير النتائج (للاطلاع على اشتقاق منهجي، راجع دراسة Chris tiano, Eichenbaum, and Evans 1999).

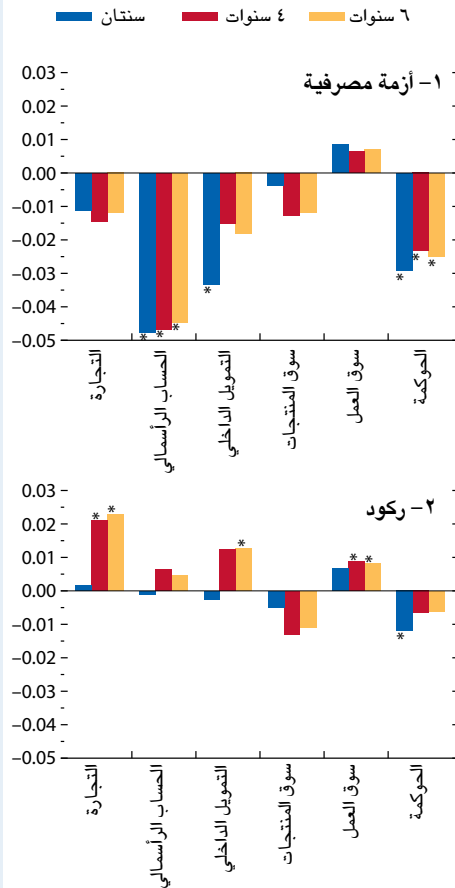
يمكن لمجموعة واسعة من العوامل السياسية والاقتصادية أن تشرح لماذا ومتى تحدث (لا تحدث) الإصلاحات. وأحد هذه العوامل، وهو في غاية الأهمية، هو وجود أزمة. وقد تشمل العوامل السياسية التوجه السياسي للحكومة، ونوع النظام السياسي (رئاسي أم برلماني)، ودرجة التفتت السياسي، وقوة المؤسسات الديمقراطية (دراسة Ciminelli and others 2014). وقد تشمل العوامل الاقتصادية الأوضاع التجارية السائدة تحديداً. وقد تكون الأزمات بمثابة نقاط تحول كما يمكن أن تحفز الدعم الشعبي للإصلاح من خلال زيادة تكلفة ودعم العاملين الحاليين والشركات الحالية («الأطراف الداخلية») للحفاظ على الوضع الراهن. وفي الوقت نفسه، قد تؤدي الأزمات إلى زيادة الانقسام البرلماني، مما قد يضعف جهود الإصلاح (Mian, Sufi, and Trebbi 2014).

وقد تعتمد العلاقة بين الأزمة والإصلاح على ما إذا كانت الأزمة اقتصادية أم مالية، وقد تختلف أيضاً باختلاف المجالات التنظيمية. وقد يجد انهيار الطلب المحلي من المعارضة التي يلقاها تحرير التجارة من القطاعات التي تعتمد عادة على الطلب المحلي (Lora and Olivera 2005). وبالمثل، قد تؤدي فترات البطالة المرتفعة إلى زيادة الضغط على الحكومات لسن إصلاحات تخفف من القواعد التنظيمية لسوق العمل على أمل زيادة فرص العمل (Duval, Furceri, and Miethe 2018). وفي المقابل، يمكن أن تؤدي أزمة مالية بعد فترة من إلغاء القيود التنظيمية إلى دفع الحكومات إلى إعادة تنظيم القطاع المالي والاقتصاد (دراسة Mian, Sufi, and Trebbi 2014). ودراسة Gokmen and others 2017). ويبحث هذا الإطار بشكل تجريبي دور الأزمات في تعزيز الإصلاحات باستخدام إطار للانحدار الذاتي للمتجهات. ولهذا المنهج ميزتان رئيسيتان مقارنة بالإطار الثابت. أولاً، يسمح ببحث احتمال أن تؤدي الأزمات إلى إصلاحات بعد فترات تأخير طويلة، وهي قضية تغفلها الأدبيات التجريبية. ثانياً، يتيح إمكانية مراعاة الآثار المرتدة بين التغيرات في القواعد التنظيمية في المجالات المختلفة. كذلك فإن مجموعة الإصلاحات التي يتناولها هذا التحليل هي نفسها التي وردت في بقية الفصل. وبالنسبة للأزمات، يتم بحث كل من فترات الركود الاقتصادي (التي تُعرّف بأنها فترات النمو السالب في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي) والأزمات المصرفية

هذا الإطار من إعداد غابرييل سيمينيلي ويستند إلى حد كبير إلى دراسة Ciminelli and others (قيد الإصدار).

الإطار ٣-٢ (تتمة)

الشكل البياني ٣-٢-١: أثر الأزمات على الإصلاحات الهيكلية (وحدات مؤشر الإصلاح)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يوضح الشكل البياني آثار الأزمات المصرفية (اللوحة ١) وحالات الركود الاقتصادي (اللوحة ٢) على الإصلاحات الهيكلية خلال آفاق زمنية مدتها سنتان و٤ سنوات و٦ سنوات. وتتراوح قيمة كل مؤشر بين صفر وواحد صحيح. وتشير الأعمدة ذات العلامة * إلى دلالة إحصائية عند مستوى ١٠٪ على الأقل. وتشير الأعمدة بدون العلامة * إلى نتائج غير دالة إحصائياً. وتحسب الأخطاء المعيارية من خلال نماذج محاكاة مونت كارلو مع تكرار العملية الحسابية ١٠٠٠ مرة.

- Bonfiglioli, Alessandra. 2008. "Financial Integration, Productivity and Capital Accumulation." *Journal of International Economics* 76 (2): 337–55.
- Botero, Juan C., Simeon Djankov, Rafael La Porta, Florencio Lopez-de-Silanes, and Andrei Shleifer. 2004. "The Regulation of Labor." *Quarterly Journal of Economics* 119 (4): 1339–82.
- Boz, Emine, Gita Gopinath, and Mikkel Plagborg-Møller. 2017. "Global Trade and the Dollar." IMF Working Paper 17/239. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Bruhn, Miriam. 2011. "License to Sell: The Effect of Business Registration Reform on Entrepreneurial Activity in Mexico." *Review of Economics and Statistics* 93 (1): 382–86.
- Buera, Francisco J., and Yongseok Shin. 2017. "Productivity Growth and Capital Flows: The Dynamics of Reforms." *American Economic Journal: Macroeconomics* 9 (3): 147–85.
- Cacciatore, Matteo, Romain Duval, Giuseppe Fiori, and Fabio Ghironi. 2016. "Market Reforms in the Time of Imbalance." *Journal of Economic Dynamics and Control* 72: 69–93.
- Cerra, Valerie, and Sweta Saxena. 2008. "Growth Dynamics: The Myth of Economic Recovery." *American Economic Review* 102 (7): 3774–77.
- Christiano, Lawrence J., Martin Eichenbaum, and Charles L. Evans. 1999. "Monetary Policy Shocks: What Have We Learned and to What End?" In *Handbook of Macroeconomics* 1 (1), edited by John B. Taylor and Michael Woodford, 65–148. Amsterdam: Elsevier.
- Christiansen, Lone, Martin Schindler, and Thierry Tresselt. 2013. "Growth and Structural Reforms: A New Assessment." *Journal of International Economics* 89 (2): 347–56.
- Ciminelli, Gabriele, Davide Furceri, Jun Ge, Jonathan D. Ostry, and Chris Papageorgiou. Forthcoming. "The Political Costs of Reforms: Fear or Reality?" IMF Staff Discussion Note. International Monetary Fund, Washington, DC.
- De Loecker, Jan. 2007. "Do Exports Generate Higher Productivity? Evidence from Slovenia." *Journal of International Economics* 73 (1): 69–98.
- Djankov, Simeon, Rafael La Porta, Florencio Lopez-de-Silanes, and Andrei Shleifer. 2002. "The Regulation of Entry." *Quarterly Journal of Economics* 117 (1): 1–37.
- Duval, Romain, and Davide Furceri. 2018. "The Effects of Labor and Product Market Reforms: The Role of Macroeconomic Conditions and Policies." *IMF Economic Review* 66 (1): 31–69.
- Duval, Romain, Davide Furceri, and Joao Jalles. 2019. "Job Protection Deregulation in Good and Bad Times." *Oxford Economic Papers* (July 21).
- Duval, Romain, Davide Furceri, and Jakob Mierke. 2018. "The Needle in the Haystack: What Drives Labor and Product Market Reforms in Advanced Countries?" IMF Working Paper 18/101, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Duval, Romain, and Prakash Loungani. 2019. "Designing Labor Market Institutions in Emerging Market and Developing
- Abiad, Abdul, Enrica Detragiache, and Thierry Tresselt. 2010. "A New Database of Financial Reforms." IMF Working Paper 08/266, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Abiad, Abdul, Nienke Oomes, and Kenichi Ueda. 2008. "The Quality Effect: Does Financial Liberalization Improve the Allocation of Capital?" *Journal of Development Economics* 87 (2): 270–82.
- Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James Robinson. 2005. "Institutions as a Fundamental Cause of Long-Run Growth." In *Handbook of Economic Growth* 1A, edited by Philippe Aghion and Steven Durlauf. Amsterdam: Elsevier.
- Ahn, Jaebin, Era Dabla-Norris, Romain Duval, Bingjie Hu, and Lamin Njie, 2019. "Reassessing the Productivity Gains from Trade Liberalization." *Review of International Economics* 27 (1): 130–54.
- Aiyar, Shekhar, John Bluedorn, Romain Duval, Davide Furceri, Daniel Garcia-Macia, Yi Ji, Davide Malacrino, Haonan Qu, Jesse Siminitz, and Aleksandra. Zdzienicka. 2019. "Strengthening the Euro Area: The Role of National Reforms in Enhancing Resilience." IMF Staff Discussion Note 19/05, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Alesina, Alberto, Davide Furceri, Jonathan Ostry, Chris Papageorgiou, and Dennis Quinn. Forthcoming. "Structural Reforms and Electoral Outcomes: Evidence from a New Database of Regulatory Stances and Policy Changes." IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Amiti, Mary, and Jozef Konings. 2007. "Trade Liberalization, Intermediate Inputs, and Productivity." *American Economic Review* 97 (5): 1611–38.
- Atkeson, Andrew, and Patrick J. Kehoe. 2007. "Modeling the Transition to a New Economy: Lessons from Two Technological Revolutions." *American Economic Review* 97 (1): 64–88.
- Auerbach, Alan, and Yuri Gorodnichenko. 2012. "Measuring the Output Responses to Fiscal Policy." *American Economic Journal: Economic Policy* 4 (2): 1–27.
- Bandiera, Oriana, Gerard Caprio, Patrick Honohan, and Fabio Schiantarelli. 2000. "Does Financial Reform Raise or Reduce Saving?" *Review of Economics and Statistics* 82 (2): 239–63.
- Bassanini, Andrea, Luca Nunziata, and Danielle Venn. 2009. "Job Protection Legislation and Productivity Growth in OECD Countries." *Economic Policy* 24 (58): 349–402.
- Basu, Susanto, and John G. Fernald. 1997. "Returns to Scale in US Production: Estimates and Implications." *Journal of Political Economy* 105 (2): 249–83.
- Bekaert, Geert, Campbell Harvey, Christian Lundblad, and Stephan Siegel. 2011. "What Segments Equity Markets?" *Review of Financial Studies* 24 (12): 3841–90.
- Benhassine, Najy, David McKenzie, Victor Pouliquen, and Massimiliano Santini. 2018. "Does Inducing Informal Firms to Formalize Make Sense? Experimental Evidence from Benin." *Journal of Public Economics* 157: 1–14.

- Laeven, Luc, and Fabian Valencia. 2008. "Systemic Banking Crises; A New Database." IMF Working Paper 08/224, International Monetary Fund, Washington, DC.
- . 2012. "Systemic Banking Crises: An Update." IMF Working Paper 12/163, International Monetary Fund, Washington, DC.
- La Porta, Rafael, and Andrei Shleifer. 2008. "The Unofficial Economy and Economic Development." NBER Working Paper 1452, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- . 2014. "Informality and Development." *Journal of Economic Perspectives* 28 (3): 109–26.
- Levy, Santiago. 2008. *Good Intentions, Bad Outcomes*. Washington, DC: Brookings Institution.
- . 2018. *Unrewarded Efforts: The Elusive Quest for Prosperity in Mexico*. Washington, DC: Inter-American Development Bank.
- Lora, Eduardo, and Mauricio Olivera. 2004. "What Makes Reforms Likely: Political Economy Determinants of Reforms in Latin America." *Journal of Applied Economics* 7 (1): 99–135.
- . 2005. "The Electoral Consequences of the Washington Consensus." *Economía* 5 (2): 1–61.
- Martin, Leslie A., Shanthi Nataraj, and Ann E. Harrison. 2017. "In with the Big, Out with the Small: Removing Small-Scale Reservations in India." *American Economic Review* 107 (2): 354–86.
- Mauro, Paulo. 1995. "Corruption and Growth." *Quarterly Journal of Economics* 110 (3): 681–712.
- McCaig, Brian, and Nina Pavcnik. 2018. "Export Markets and Labor Allocation in a Low-Income Country." *American Economic Review* 108 (7): 1899–941.
- Mian, Atif, Amir Sufi, and Francesco Trebbi. 2014. "Resolving Debt Overhang: Political Constraints in the Aftermath of Financial Crises." *American Economic Journal: Macroeconomics* 6 (2): 1–28.
- Micco, Alejandro, and Carmen Pagés. 2006. "The Economic Effects of Employment Protection: Evidence from International Industry-Level Data." IZA Discussion Paper 2433, Institute of Labor Economics, Bonn.
- Midrigan, Virgiliu, and Daniel Yi Xu. 2014. "Finance and Misallocation: Evidence from Plant-Level Data." *American Economic Review* 104 (2): 422–58.
- Olson, Mancur. 1971. *The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2018. *Economic Policy Reforms: Going for Growth*. Paris.
- Ostry, Jonathan, Andrew Berg, and Siddharth Kothari. 2018. "Growth Equity Trade-Offs in Structural Reforms." IMF Working Paper 18/5, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Ostry, Jonathan David, Alessandro Prati, and Antonio Spilimbergo. 2009. "Structural Reforms and Economic Performance Economies: Evidence and Policy Options." IMF Staff Discussion Note 19/04, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Ebell, Monique, and Christian Haefke. 2009. "Product Market Deregulation and the US Employment Miracle." *Review of Economic Dynamics* 12 (3): 479–504.
- Ederington, Josh, and Michele Ruta. 2016. "Non-Tariff Measures and the World Trading System." World Bank Policy Research Paper 7661, World Bank, Washington, DC.
- Fabrizio, Stefania, Davide Furceri, Rodrigo Garcia-Verdu, Bin G. Li, Sandra V. Lizarazo Ruiz, Marina Mendes Tavares, Futoshi Narita, and Adrian Peralta-Alva. 2017. "Macro-Structural Policies and Income Inequality in Low-Income Developing Countries." IMF Staff Discussion Note 17/01, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Furceri, Davide, Swarnali Hannan, Jonathan Ostry, and Andrew Rose. 2018. "Macroeconomic Consequences of Tariffs." NBER Working Paper 25402, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Furceri, Davide, Prakash Loungani, and Jonathan Ostry. Forthcoming. "The Aggregate and Distributional Effects of Financial Globalization: Evidence from Macro and Sectoral Data." *Journal of Money, Credit and Banking*.
- Gokmen, Gunes, Massimiliano G. Onorato, Tommaso Nannicini, and Chris Papageorgiou. 2017. "Policies in Hard Times: Assessing the Impact of Financial Crises on Structural Reforms." IGIER Working Paper 605, Innocenzo Gasparini Institute for Economic Research, Bocconi University, Milan.
- Granger, Clive, and Timo Teräsvirta. 1993. *Modelling Nonlinear Economic Relationships*. New York: Oxford University Press.
- Hausmann, Ricardo, Dani Rodrik, and Andres Velasco. 2005. "Growth Diagnostics." John F. Kennedy School of Government, Harvard University, Cambridge, MA.
- Hsieh, Chang-Tai, and Peter J. Klenow. 2009. "Misallocation and Manufacturing TFP in China and India." *Quarterly Journal of Economics* 124 (4): 1403–48.
- International Monetary Fund (IMF). 2012. "The Liberalization of Management of Capital Flows: An Institutional View." IMF Policy Paper, Washington, DC.
- . 2018. "Review of 1997 Guidance Note on Governance—A Proposed Framework for Enhanced Fund Engagement." IMF Policy Paper 18/142, Washington, DC.
- Johnston, R. Barry, and V. Sundararajan. 1999. *Sequencing Financial Sector Reforms*. Washington, DC: International Monetary Fund.
- Jordà, Òscar. 2005. "Estimation and Inference of Impulse Responses by Local Projections." *American Economic Review* 95 (1): 161–82.
- Kaplan, David S., Eduardo Piedra, and Enrique Seira. 2011. "Entry Regulation and Business Start-Ups: Evidence from Mexico." *Journal of Public Economics* 95 (11–12): 1501–15.
- Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. 2010. "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues." World Bank Policy Research Working Paper 5430, World Bank, Washington, DC.

- Quinn, Dennis P., and A. Maria Toyoda. 2008. "Does Capital Account Liberalization Lead to Economic Growth?" *Review of Financial Studies* 21 (3): 1403–49.
- Rajan, Raghuram, and Luigi Zingales. 1998. "Financial Dependence and Growth." *American Economic Review* 88 (3): 559–86.
- Ulyssea, Gabriel. 2018. "Firms, Informality and Development: Theory and Evidence from Brazil." *American Economic Review* 108 (8): 2015–47.
- World Bank (WB). 2019. *Doing Business: Training for Reform*. Washington, DC: World Bank.
- Zettelmeyer, Jeromin. 2006. "Growth and Reforms in Latin America: A Survey of Facts and Arguments." IMF Working Paper 06/210, International Monetary Fund, Washington, DC.
- in Advanced and Developing Countries." IMF Occasional Paper 268, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Paz, Lourenço S. 2014. "The Impacts of Trade Liberalization on Informal Labor Markets: A Theoretical and Empirical Evaluation of the Brazilian Case." *Journal of International Economics* 92 (2): 330–48.
- Prati, Alessandro, Massimiliano Gaetano Onorato, and Chris Papageorgiou. 2013. "Which Reforms Work and under Which Institutional Environment? Evidence from a New Data Set on Structural Reforms." *Review of Economics and Statistics* 95 (3): 946–68.
- Quinn, Dennis. 1997. "The Correlates of Change in International Financial Regulation." *American Political Science Review* 91 (3): 531–51.

الملحق الإحصائي

ويُفترض كذلك مواصلة السلطات الوطنية تنفيذ السياسات المعتمدة لديها. ويقدم الإطار ألف-١ شرحاً للافتراضات الأكثر تحديداً على صعيد السياسات والتي تستند إليها التوقعات في اقتصادات مختارة.

وبالنسبة لأسعار الفائدة، من المفترض بلوغ متوسط سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (ليبور) على الودائع لمدة ستة أشهر بالدولار الأمريكي ٢,٣٪ في عام ٢٠١٩ و ٢,٠٪ في عام ٢٠٢٠، ومتوسط سعر الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة أشهر باليورو -٠,٤٪ في عام ٢٠١٩ و -٠,٦٪ في عام ٢٠٢٠، ومتوسط سعر الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر بالين الياباني صفر٪ في عام ٢٠١٩ و -٠,١٪ في عام ٢٠٢٠.

ويجدر التنكير بأنه فيما يتعلق باستحداث عملة اليورو، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ أن تكون أسعار التحويل الثابتة النهائية بين اليورو و عملات البلدان الأعضاء التي أقرت استخدامه، اعتباراً من أول يناير ١٩٩٩، على النحو المبين في الإطار ٥-٤ من عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. راجع الإطار ٥-٤ في عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على تفاصيل كيفية تحديد أسعار التحويل.

يقدم الملحق الإحصائي بيانات تاريخية وتوقعات اقتصادية. ويتألف من سبعة أقسام هي كالتالي: الافتراضات، وما الجديد، والبيانات والأعراف المتبعة، والملحوظات القطرية، وتصنيف البلدان، وتوثيق البيانات الرئيسية، والجداول الإحصائية.

ويتضمن القسم الأول تلخيصاً للافتراضات التي تقوم عليها التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، والسيناريو متوسط الأجل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤. ويعرض القسم الثاني وصفاً موجزاً للتغيرات التي طرأت على قاعدة البيانات والجداول الإحصائية منذ عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بينما يقدم القسم الثالث وصفاً عاماً للبيانات والأعراف المتبعة في حساب البيانات المجمعة للمجموعات القطرية. ويلخص القسم الرابع معلومات رئيسية مختارة لكل بلد. ويلخص القسم الخامس تصنيف البلدان ضمن المجموعات المختلفة الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويقدم القسم السادس معلومات عن أساليب ومعايير إعداد التقارير بشأن مؤشرات الحسابات القومية ومالية الحكومة في البلدان الأعضاء التي يشملها هذا التقرير.

أما القسم الأخير، وهو القسم الرئيسي، فيتضمن الجداول الإحصائية (تتضمن هذه الوثيقة الملحق الإحصائي ألف أما الملحق الإحصائي بء فهو متاح إلكترونياً على الرابط التالي: www.imf.org/en/Publications/WEO).

وقد أعدت بيانات هذه الجداول على أساس المعلومات المتاحة حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩. وتظهر الأرقام ذات الصلة بعام ٢٠١٩ وما بعده بنفس درجة العناية المتوخاة في البيانات التاريخية لمجرد التيسير؛ وحيث إن هذه الأرقام مجرد توقعات، فلا يتوقع أن تكون بنفس الدرجة من الدقة.

الافتراضات

يُفترض استمرار ثبات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة عند مستوياتها المتوسطة المقيسة خلال الفترة من ٢٦ يوليو إلى ٢٣ أغسطس ٢٠١٩. وبالنسبة لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، تشير هذه الافتراضات إلى بلوغ متوسط سعر تحويل الدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة ١,٣٨٢ و ١,٣٧٧، ومتوسط سعر تحويل الدولار الأمريكي مقابل اليورو ١,١٢٣ و ١,١٢٠، ومتوسط سعر تحويل الين مقابل الدولار الأمريكي ١٠٨,٢ و ١٠٤,٥ على الترتيب. أما متوسط سعر النفط، فمن المفترض بلوغه ٦١,٧٨ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٩ و ٥٧,٩٤ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٢٠.

١ يورو =	١٣,٧٦٠٣	شلتن نمساوي
=	٤٠,٣٣٩٩	فرنك بلجيكي
=	٠,٥٨٥٢٧٤	جنيه قبرصي ^١
=	١,٩٥٥٨٣	مارك ألماني
=	١٥,٦٤٦٦	كرون استوني ^٢
=	٥,٩٤٥٧٣	ماركا فنلندية
=	٦,٥٥٩٥٧	فرنك فرنسي
=	٣٤٠,٧٥٠	دراخمة يونانية ^٣
=	٠,٧٨٧٥٦٤	جنيه أيرلندي
=	١,٩٣٦,٢٧	ليرة إيطالية
=	٠,٧٠٢٨٠٤	لاتس لاتفي ^٤
=	٣,٤٥٢٨٠	ليتاس ليتواني ^٥
=	٤٠,٣٣٩٩	فرنك لكسمبرغ
=	٠,٤٢٩٣٠	ليرة مالطية ^٦
=	٢,٢٠٣٧١	غيلدر هولندي
=	٢٠٠,٤٨٢	إسكودو برتغالي
=	٣٠,١٢٦٠	كورونا سلوفاكية ^٧
=	٢٣٩,٦٤٠	تولار سلوفيني ^٧
=	١٦٦,٣٨٦	بيزيتا إسبانية

- ١ تحدد في أول يناير ٢٠٠٨.
- ٢ تحدد في أول يناير ٢٠١١.
- ٣ تحدد في أول يناير ٢٠٠١.
- ٤ تحدد في أول يناير ٢٠١٤.
- ٥ تحدد في أول يناير ٢٠١٥.
- ٦ تحدد في أول يناير ٢٠٠٩.
- ٧ تحدد في أول يناير ٢٠٠٧.

ما الجديد

يضعها صندوق النقد الدولي — دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد لإعداد بياناته، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ — مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتعتبر هذه المعايير عن مدى اهتمام صندوق النقد الدولي بصفة خاصة بالمراكز الخارجية واستقرار القطاع المالي وأوضاع المالية العامة للقطاع العام في مختلف البلدان. ومع صدور هذه الأدلة بدأت جدياً عملية مواءمة البيانات القطرية مع المعايير الجديدة. غير أن تطابق البيانات تماماً مع الأدلة يعتمد في نهاية المطاف على قيام معدي الإحصاءات الوطنية بتقديم بيانات قُطرية منقحة. وبالتالي فإن تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لا تتواءم سوى جزئياً مع هذه الأدلة. ومع هذا، فالتأثير الذي سيقع على الأرصدة والمجملات الأساسية نتيجة للتحويل إلى المعايير التي تم تحديثها سيكون طفيفاً في كثير من البلدان. وقد اعتمد عدد كبير من البلدان الأخرى المعايير الأخيرة جزئياً وسيواصل تطبيقها لسنوات قادمة.^١

بيانات إجمالي المالية العامة وصافي الدين في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مستمدة من مصادر البيانات الرسمية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ورغم محاولة مواءمة بيانات إجمالي وصافي الدين وفقاً للتعريف الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة، فإن هذه البيانات قد تنحرف في بعض الأحيان عن التعريف الرسمية نتيجة نقص البيانات أو بعض الظروف الخاصة في البلدان المعنية. وعلى الرغم من بذل كل الجهود الممكنة لضمان اتساق البيانات الواردة في هذا التقرير وإمكانية مقارنتها على المستوى الدولي، فإن الفروق في نطاق تغطية القطاعات والأدوات تعني عدم إمكانية مقارنة هذه البيانات على نحو شامل. ومع توافر مزيد من المعلومات، فإن أي تغييرات في مصادر البيانات أو نطاق تغطية الأدوات قد يترتب عليها إجراء تعديلات في البيانات قد تكون كبيرة في بعض الأحيان. وللاطلاع على توضيحات بالنسبة للانحرافات في نطاق تغطية القطاعات والأدوات، يرجى الرجوع للبيانات الوصفية في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عبر الإنترنت.

وتتضمن البيانات المجمع للمجموعات القطرية الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إما مجاميع كلية أو متوسطات مرجحة لبيانات البلدان المنفردة. ويعبر عن متوسطات معدلات النمو التي تغطي عدة سنوات بمعدلات تغير سنوية مركبة^٢ ما لم يذكر خلاف ذلك. وتستخدم متوسطات مرجحة

^١ يطبق العديد من البلدان من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية لعام ٢٠١٠، ويستخدم عدد قليل من البلدان طبعات أقدم من طبعة ١٩٩٣ من نظام الحسابات القومية. ويتوقع اتباع نمط مشابه في اعتماد الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. يرجى الرجوع إلى الجدول "زاي" الذي يضم قوائم بالمعايير الإحصائية المعتمدة في كل بلد.

^٢ تحسب متوسطات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومكوناته، وتوظيف العمالة والتضخم وإنتاجية عوامل الإنتاج ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والتبادل التجاري وأسعار السلع الأولية بناء على معدلات التغير السنوية المركبة، ما عدا معدل البطالة الذي يتم حسابه على أساس المتوسط الحسابي البسيط.

- قامت موريتانيا بإعادة تقويم عملتها في يناير ٢٠١٨ عن طريق إحلال أوقية موريتانية جديدة (MRU) محل ١٠ أوقيات قديمة (MRO). ويتم التعبير عن بيانات العملة المحلية الموريتانية بالعملة الجديدة بدءاً من قاعدة بيانات عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.
- وأعاد سان تومي وبرينسيبي تقويم عملتها في يناير ٢٠١٨ عن طريق إحلال دوبرا سان تومي وبرينسيبي جديدة (STN) محل ١٠٠٠ دوبرا قديمة (STD). ويتم التعبير عن بيانات العملة المحلية لسان تومي وبرينسيبي بالعملة الجديدة بدءاً من قاعدة بيانات عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.
- وبدءاً من عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يتم إيقاف نشر بيانات المجموعة الإقليمية كومنولث الدول المستقلة (CIS). ويتم إضافة أربعة من اقتصادات كومنولث الدول المستقلة (بيلاروس، ومولدوفا، وروسيا، وأوكرانيا) إلى المجموعة الإقليمية أوروبا الصاعدة والنامية. أما الاقتصادات الثمانية المتبقية — أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا، وكازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان، والتي تشمل المجموعة الفرعية الإقليمية القوقاز وآسيا الوسطى (CCA) — فيتم دمجها مع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) لتشكيل المجموعة الإقليمية الجديدة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (MECA).

البيانات والأعراف المتبعة

تشكل البيانات والتوقعات المتعلقة بعدد ١٩٤ اقتصاداً الأساس الإحصائي لقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتشارك في حفظ هذه البيانات إدارة البحوث وإدارات المناطق الجغرافية في صندوق النقد الدولي، حيث تتولى الأخيرة تحديث التوقعات القطرية بانتظام على أساس افتراضات شاملة متسقة.

ورغم أن الهيئات الإحصائية الوطنية هي المرجع النهائي في تقديم البيانات التاريخية والتعاريف المستخدمة، فإن المنظمات الدولية تشارك بدورها في القضايا الإحصائية بغية تحقيق التوافق بين المنهجيات المختلفة لإعداد الإحصاءات على المستوى الوطني، بما في ذلك الأطر التحليلية والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات وإجراءات التقدير المستخدمة في إنتاج الإحصاءات الاقتصادية. وتمثل قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي انعكاساً للمعلومات المأخوذة من الهيئات المصدرية الوطنية والمنظمات الدولية.

وتتنسق البيانات الاقتصادية الكلية لمعظم البلدان التي يعرضها تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عموماً مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وقد تمت بالفعل أو جاري مواءمة جميع المعايير الإحصائية للقطاعات المختلفة والتي

على حدة مرجحة بقيم الصادرات أو الواردات بالدولار الأمريكي كحصة من مجموع الصادرات أو الواردات العالمية أو صادرات أو واردات المجموعة (في السنة السابقة).

وتحتسب الأرقام المجمع للمجموعة إذا كانت تمثل ٩٠٪ أو أكثر من حصة الأوزان الترجيحية للمجموعة، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

وتشير البيانات إلى السنوات التقويمية، باستثناء عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويعرض الجدول (واو) في الملحق الإحصائي قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية لبيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة لكل بلد.

وبالنسبة لبعض البلدان، تستند الأرقام عن عام ٢٠١٨ وما قبله إلى تقديرات وليس إلى نتائج فعلية. ويضم الجدول «زاي» في الملحق الإحصائي قوائم بأخر النتائج الفعلية للمؤشرات في الحسابات القومية، والأسعار، ومالية الحكومة، ومؤشرات ميزان المدفوعات لكل بلد.

ملحوظات فُطرية

تعكس بيانات أسعار المستهلكين في الأرجنتين قبل ديسمبر ٢٠١٣ مؤشر أسعار المستهلكين في منطقة بوينس آيرس الكبرى، بينما بيانات الفترة من ديسمبر ٢٠١٣ إلى أكتوبر ٢٠١٥ تمثل انعكاساً لمؤشر أسعار المستهلكين الوطني. وقد أوقفت الحكومة التي تولت السلطة في ديسمبر ٢٠١٥ العمل بمؤشر أسعار المستهلكين الوطني، مشيرة إلى أنه معيب، وأصدرت مؤشراً جديداً لأسعار المستهلكين لمنطقة بوينس آيرس الكبرى في ١٥ يونيو ٢٠١٦ (تم نشر مؤشر أسعار المستهلكين الوطني الجديد اعتباراً من شهر يونيو ٢٠١٧). وفي اجتماع المجلس التنفيذي للصدوق بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠١٦، تم اعتبار سلسلة بيانات مؤشر أسعار المستهلكين الجديدة متسقة مع المعايير الدولية، ورفع إعلان توجيه اللوم الصادر في ٢٠١٣. ونظراً للفروق في التغطية الجغرافية، والأوزان، وأخذ العينات، والمنهجية بين مجموعتي البيانات، لا يتضمن عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي متوسط تضخم مؤشر أسعار المستهلكين للأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ومعدل التضخم في نهاية الفترة لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

أوقفت السلطات في الأرجنتين نشر بيانات سوق العمل في ديسمبر ٢٠١٥ وأصدرت سلسلة جديدة بدءاً من الربع الثاني من عام ٢٠١٦.

وتتضمن سلسلة بيانات المالية العامة للجمهورية الدومينيكية التغطية التالية: بيانات الدين العام، وخدمة الدين، والأرصدة الهيكلية/ المعدلة لاستبعاد العوامل الدورية تخص القطاع العام الموحد (الذي يتضمن الحكومة المركزية، وبقية القطاع العام غير المالي، والبنك المركزي): أما بقية سلسلة بيانات المالية العامة فتخص الحكومة المركزية.

ويتم حساب معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الهند وفق الحسابات القومية مع اعتماد سنة ٢٠٠٥/٢٠٠٤ كسنة الأساس للفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠١١، وبعد ذلك تكون سنة الأساس هي ٢٠١١/٢٠١٢.

حسابيا لجميع بيانات مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ما عدا بيانات التضخم ونمو النقود التي تستخدم لها متوسطات هندسية. وفيما يلي الأعراف المتبعة في هذا الخصوص:

الأرقام المجمع لأسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات نمو المجلات النقدية في المجموعات الفُطرية المختلفة تكون مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المحول إلى دولارات أمريكية بأسعار الصرف السائدة في السوق (متوسط السنوات الثلاثة السابقة) كحصة من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة.

الأرقام المجمع للبيانات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد المحلي، سواء كانت معدلات أو نسب النمو، مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتعديل القوى الشرائية كحصة من إجمالي الناتج المحلي العالمي الكلي أو إجمالي الناتج المحلي الكلي للمجموعة.^٣ معدلات التضخم السنوية هي تغيرات بالنسب المئوية البسيطة عن السنوات السابقة، باستثناء في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث تستند المعدلات إلى الفروق اللوغاريتمية. الأرقام المجمع لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب تعادل القوى الشرائية هي مجموع البيانات للبلد الواحد بعد تحويلها إلى الدولار الدولي في السنوات المحددة.

يتم تصحيح الأرقام المجمع لجميع قطاعات منطقة اليورو، ما لم يُذكر خلاف ذلك، لإبلاغ أوجه التفاوت في المعاملات بين بلدان المنطقة. وتستخدم بيانات إجمالي الناتج المحلي السنوي غير المعدلة لمنطقة اليورو ولمعظم البلدان المنفردة، باستثناء قبرص وأيرلندا والبرتغال وإسبانيا والتي تقوم بإبلاغ البيانات المعدلة لاستبعاد الآثار التقويمية. وبالنسبة للبيانات قبل عام ١٩٩٩، فإن أسعار صرف وحدة النقد الأوروبية لعام ١٩٩٥ هي المستخدمة في إعداد البيانات المجمع.

الأرقام المجمع لبيانات المالية العامة هي مجلات البيانات الواردة من كل بلد على نحو منفرد بعد تحويلها إلى الدولار الأمريكي بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في الأعوام المشار إليها. الأرقام المجمع لمعدلات البطالة ونمو العمالة مرجحة بحجم القوى العاملة كحصة من القوى العاملة للمجموعة.

الأرقام المجمع المتعلقة بإحصاءات القطاع الخارجي هي حاصل جمع البيانات الواردة من كل بلد على نحو منفرد بعد تحويلها إلى دولارات أمريكية بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في السنوات المشار إليها بالنسبة لبيانات ميزان المدفوعات وبأسعار الصرف السائدة في السوق في نهاية السنة بالنسبة للدين المقوم بعملات أخرى بخلاف الدولار الأمريكي.

غير أن الأرقام المجمع للتغيرات في أحجام التجارة الخارجية وأسعارها هي متوسطات حسابية للتغيرات كنسب مئوية في كل بلد

^٣ راجع «الأوزان الترجيحية المنقحة المستندة إلى تعادل القوى الشرائية» في مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة في يوليو ٢٠١٤ للاطلاع على موجز عن الأوزان الترجيحية المنقحة المستندة إلى تعادل القوى الشرائية، والإطار ألف-٢ في عدد إبريل ٢٠٠٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والملحق الرابع في عدد مايو ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وراجع أيضا دراسة Anne-Marie Gulde and Marianne Schulze-Ghattas, "Purchasing Power Parity Based Weights for the World Economic Outlook," in *Staff Studies for the World Economic Outlook* (Washington, DC: International Monetary Fund, December 1993), 106-23.

وبالنسبة لتوقعات الآفاق الاقتصادية في فنزويلا، بما في ذلك تقييم التطورات الاقتصادية الماضية والحالية كأساس للتوقعات، فإنها تزداد تعقيدا بسبب عدم إجراء مناقشات مع السلطات (عقدت آخر مشاورات المادة الرابعة في عام ٢٠٠٤)، وعدم فهم البيانات المبلغة بشكل تام، والصعوبات في تفسير بعض المؤشرات الاقتصادية التي تُلغها في ظل التطورات الاقتصادية. وحسابات المالية العامة تشمل الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، والضمان الاجتماعي، وصندوق ضمان الودائع وحماية البنوك (FOGADE)، وعينة من الشركات العامة بما في ذلك شركة البترول الوطنية الفنزويلية «بتروليوس دي فنزويلا» (PDVSA)، أما بيانات سنة ٢٠١٨ فهي تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. وتعني آثار التضخم المفرط والفجوات المشار إليها في البيانات المبلغة أنه ينبغي الحذر عند تفسير تقديرات خبراء الصندوق لمؤشرات الاقتصاد الكلي. فعلى سبيل المثال، يتم تقدير إجمالي الناتج المحلي الاسمي بافتراض ارتفاع مخفض إجمالي الناتج المحلي بما يتسق مع تقديرات خبراء الصندوق لمتوسط معدل التضخم. وتعد تقديرات نسبة الدين الخارجي العام إلى إجمالي الناتج المحلي باستخدام تقديرات خبراء الصندوق لمتوسط سعر الصرف خلال العام. وتنطوي هذه التوقعات على درجة كبيرة من عدم اليقين. وتستبعد بيانات أسعار المستهلكين في فنزويلا من كل البيانات المجمعة في مجموعات بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

تصنيف البلدان موجز التصنيف القطري

تُصنف بلدان العالم في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بتقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين، وهما: الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.^٤ ولا يعتمد هذا التصنيف على معايير قاطعة، سواء اقتصادية أو غير اقتصادية، كما أنه تطور بمرور الوقت. ويتمثل الهدف من ذلك في تيسير عملية التحليل الاقتصادي من خلال توفير نسق لتنظيم البيانات بشكل منطقي معقول. ويقدم الجدول «ألف» فكرة عامة عن التصنيف القطري، ويوضح عدد البلدان في كل مجموعة حسب المنطقة مع الإشارة بإيجاز إلى بعض المؤشرات الرئيسية لأحجامها النسبية (إجمالي الناتج المحلي المقوم بتعديل القوى الشرائية، ومجموع الصادرات من السلع والخدمات، وتعداد السكان).

ولا يزال بعض البلدان خارج هذا التصنيف القطري، ومن ثم لا يدخل في التحليل. ومن أمثلة البلدان غير الأعضاء في الصندوق، كوبا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وبالتالي لا تخضع اقتصاداتها لمتابعة الصندوق.

^٤ لا يشير مصطلح «بلد» أو «اقتصاد»، حسب استخدامه في هذا التقرير، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. فبعض الكيانات الإقليمية المذكورة في التقرير لا تشكل دولا، وإن كان يتم الاحتفاظ ببياناتها الإحصائية بشكل منفصل ومستقل.

وعلى خلفية الحرب الأهلية وضعف القدرات، تتراجع إمكانية الاعتماد على بيانات ليبيا، ولا سيما التوقعات على المدى المتوسط.

وتستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ والأعوام التالية، نظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

وتستند تقديرات نمو ترينيداد وتوباغو لعام ٢٠١٨ إلى بيانات قطاع الطاقة خلال عام كامل المستمدة من وزارتي الطاقة والمالية، وبيانات الحسابات القومية الأولية للثلاثة أرباع الأولى من العام المستمدة من الجهاز المركزي للإحصاء، وتوقعات الخبراء الخاصة بناتج القطاعات الأخرى بخلاف الطاقة خلال الربع الرابع والمستندة إلى المعلومات المتاحة. ولم تتغير توقعات النمو لعام ٢٠١٩ عن تلك الواردة في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في ظل عدم تحديث بيانات الحسابات القومية المنشورة.

وتتوافر بيانات الحسابات القومية المنقحة لأوكرانيا بدءا من عام ٢٠٠٠ وتستبعد منها بيانات القرم وسيفاستوبول بدءا من عام ٢٠١٠.

واعتبارا من أكتوبر ٢٠١٨، يتلقى نظام معاشات التقاعد العامة في أوروغواي تحويلات بموجب قانون جديد ينص على تعويض المواطنين المتضررين من تطبيق نظام معاشات التقاعد المختلط. وتفيد هذه الأموال كإيرادات وفقا لمنهجية صندوق النقد الدولي. لذلك تتأثر بيانات وتوقعات الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ بهذه التحويلات، التي بلغت ١,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٨ ومن المتوقع أن تبلغ ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩، و٠,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٠، و٠,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١، و٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٢، وصفر٪ من إجمالي الناتج المحلي في الأعوام التالية. يرجى مراجعة التقرير القطري رقم ٦٤/١٩ الصادر عن صندوق النقد الدولي للاطلاع على مزيد من التفاصيل. ولا ينطبق إخلاء المسؤولية بشأن بيانات نظام معاشات التقاعد العامة إلا على سلسلة بيانات الإيرادات وصافي الإقراض/الاقتراض.

وفي عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تم تغيير نطاق تغطية بيانات المالية العامة لأوروغواي من القطاع العام الموحد إلى القطاع العام غير المالي. ويشمل نطاق تغطية بيانات القطاع العام غير المالي في أوروغواي الحكومة المركزية، والحكومة المحلية، وصناديق الضمان الاجتماعي، والشركات العامة غير المالية، وبنك Banco de Seguros del Estado. وعلى هذا الأساس تم أيضا تنقيح البيانات التاريخية. ووفقا لهذا النطاق الأضيق لبيانات المالية العامة — والتي يستبعد منها بيانات البنك المركزي — فإن أصول وخصوم القطاع العام غير المالي التي يكون طرفها المقابل هو البنك المركزي لا يتم ترصيدا في بيانات الدين. وفي هذا السياق فإن سندات الرسملة التي أصدرتها الحكومة في الماضي للبنك المركزي تشكل الآن جزءا من دين القطاع العام غير المالي. أما بيانات الدين الإجمالي والصافي عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ فهي تقديرات أولية.

الخصائص العامة للمجموعات وتكوينها وفقا لتصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الاقتصادات المتقدمة

ويميز معيار التحليل - مصدر إيرادات التصدير- بين فئتي الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية 3 SITC) وغير الوقود، ثم يركز على المنتجات الأولية بخلاف الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITCs 0, 1, 2, 4, and 68)). وتُصنّف الاقتصادات ضمن مجموعة من هذه المجموعات إذا تجاوز المصدر الرئيسي لإيراداتها من الصادرات ٥٠٪ من مجموع صادراتها في المتوسط في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨. وتركز المعايير المالية على اقتصادات المركز الدائن الصافي، واقتصادات المركز المدين الصافي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك)، والبلدان النامية منخفضة الدخل. وتُصنّف الاقتصادات كمدين صاف إذا كان آخر بيان لصافي وضع الاستثمار الدولي لديها، حال توافره، أقل من صفر أو إذا كانت تراكمات أرصدة حساباتها الجارية سالبة في الفترة من عام ١٩٧٢ (أو أي تاريخ سابق لتوافر البيانات) حتى عام ٢٠١٨. ويتم التمييز بين اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين.^٥

وتتألف مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك) من البلدان التي تعتبر أو كانت تعتبر من وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أنها مؤهلة للمشاركة في مبادرتها المتعلقة بالديون والمعروفة باسم مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك)، والتي تهدف إلى تخفيف أعباء الديون الخارجية عن جميع البلدان المؤهلة للاستفادة من المبادرة بحيث تصل ديونها إلى مستوى «يمكن الاستمرار في تحمله» خلال فترة زمنية وجيزة ومعقولة^٦. وقد أفاد كثير من هذه البلدان بالفعل من مساعدات تخفيف أعباء الديون وخرج من مرحلة الأهلية للاستفادة من المبادرة.

أما البلدان النامية منخفضة الدخل فهي بلدان تقل فيها مستويات دخل الفرد عن مستوى حدي معين (محدد بمبلغ ٢٧٠٠ دولارا في عام ٢٠١٦ وفق القياس بطريقة أطلس المستخدمة في البنك الدولي)، وسماها الهيكلية متسقة مع ضعف التنمية والتحويلات الهيكلية، وعدم كفاية الروابط المالية الخارجية الوثيقة حتى يمكن اعتبارها عموما في مصاف اقتصادات الأسواق الصاعدة.

^٥ خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٨، تحمل ٢٥ اقتصادا متأخرات المدفوعات الخارجية أو أبرم اتفاقات لإعادة جدولة ديونه الرسمية أو ديون مصاريفه التجارية. ويشار إلى هذه المجموعة كإقتصادات عليها متأخرات | أو أعيدت جدولة ديونها خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.
^٦ راجع دراسة، David Andrews, Anthony R. Boote, Syed S. Rizavi, and Sukwinder Singh, "Debt Relief for Low-Income Countries: The Enhanced HIPC Initiative," IMF Pamphlet Series 51 (Washington, November 1999). (DC: International Monetary Fund, November 1999).

يعرض الجدول «باء» قائمة بالاقتصادات المتقدمة البالغ عددها ٣٩ اقتصادا. وتتألف المجموعة الفرعية للاقتصادات المتقدمة الرئيسية، والتي يُشار إليها عادة بمجموعة السبعة، من أكبر سبعة اقتصادات في هذه المجموعة من حيث إجمالي الناتج المحلي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق، وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا. كذلك تُصنّف البلدان الأعضاء في منطقة اليورو كمجموعة فرعية. وتشمل البيانات المجموعة في جداول منطقة اليورو بيانات الأعضاء الحاليين عن كل السنوات، على الرغم من زيادة أعضائها بمرور الوقت. ويعرض الجدول «جيم» قائمة بأسماء البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وليست جميعها مصنفة كإقتصادات متقدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

تضم مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (١٥٥) جميع الاقتصادات غير المصنفة كإقتصادات متقدمة.

وتتضمن التقسيمات الإقليمية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية آسيا الصاعدة والنامية؛ وأوروبا الصاعدة والنامية (التي يشار إليها أحيانا أيضا بأوروبا الوسطى والشرقية)؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ والشرق الأوسط وآسيا الوسطى (والتي تشمل المجموعات الفرعية الإقليمية الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وأفغانستان، وباكستان؛ والقوقاز وآسيا الوسطى)؛ وإفريقيا جنوب الصحراء. وتُصنّف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أيضا حسب المعايير التحليلية. وتعكس المعايير التحليلية العناصر المكونة لإيرادات الصادرات وتميز بين اقتصادات المركز الدائن الصافي والمركز المدين الصافي. ويوضح الجدولان «دال» و«هاء» العناصر التفصيلية لتكوين الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في المجموعات الإقليمية والمجموعات التحليلية.

الجدول ألف – التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠١٨^١
(٪ من مجموع المجموعة أو العالم)

عدد السكان		صادرات السلع والخدمات		إجمالي الناتج المحلي		عدد الاقتصادات	
العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة		
١٤,٣	١٠٠,٠	٦٣,٠	١٠٠,٠	٤٠,٨	١٠٠,٠	٣٩	الاقتصادات المتقدمة
							الولايات المتحدة
٤,٤	٣٠,٦	١٠,١	١٦,٠	١٥,٢	٣٧,٢		منطقة اليورو
٤,٥	٣١,٧	٢٦,٥	٤٢,٠	١١,٤	٢٧,٩	١٩	ألمانيا
١,١	٧,٨	٧,٥	١١,٩	٣,٢	٧,٩		فرنسا
٠,٩	٦,١	٣,٦	٥,٨	٢,٢	٥,٤		إيطاليا
٠,٨	٥,٧	٢,٧	٤,٢	١,٨	٤,٣		إسبانيا
٠,٦	٤,٣	٢,٠	٣,١	١,٤	٣,٤		اليابان
١,٧	١١,٨	٣,٧	٥,٩	٤,١	١٠,١		المملكة المتحدة
٠,٩	٦,٢	٣,٤	٥,٤	٢,٢	٥,٥		كندا
٠,٥	٣,٥	٢,٢	٣,٥	١,٤	٣,٣		اقتصادات أخرى متقدمة
٢,٣	١٦,١	١٧,١	٢٧,٢	٦,٥	١٥,٩	١٦	للتذكيرة
							الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
١٠,٢	٧١,٦	٣٣,٢	٥٢,٧	٣٠,١	٧٣,٧	٧	
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية		الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية		الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية			
العالم	الاقتصادات الصاعدة والنامية	العالم	الاقتصادات الصاعدة والنامية	العالم	الاقتصادات الصاعدة والنامية		
٨٥,٧	١٠٠,٠	٣٧,٠	١٠٠,٠	٥٩,٢	١٠٠,٠	١٥٥	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المجموعات الإقليمية
							آسيا الصاعدة والنامية
٤٨,٢	٥٦,٣	١٨,٠	٤٨,٦	٣٣,٢	٥٦,٢	٣٠	الصين
١٨,٧	٢١,٨	١٠,٧	٢٨,٨	١٨,٧	٣١,٥		الهند
١٧,٩	٢٠,٨	٢,٢	٥,٩	٧,٧	١٣,١		آسيان-٥
٧,٦	٨,٨	٤,٦	١٢,٣	٥,٥	٩,٤	٥	أوروبا الصاعدة والنامية
٥,١	٥,٩	٦,١	١٦,٥	٧,٢	١٢,١	١٦	روسيا
٢,٠	٢,٣	٢,٠	٥,٥	٣,١	٥,٣		أمريكا اللاتينية والكاريبي
٨,٤	٩,٧	٥,١	١٣,٧	٧,٥	١٢,٦	٣٣	البرازيل
٢,٨	٣,٣	١,١	٣,٠	٢,٥	٤,٢		المكسيك
١,٧	١,٩	١,٩	٥,٢	١,٩	٣,٢		الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
١٠,٦	١٢,٣	٦,٢	١٦,٦	٨,٢	١٣,٩	٣١	السعودية
٠,٤	٠,٥	١,٣	٣,٤	١,٤	٢,٣		إفريقيا جنوب الصحراء
١٣,٥	١٥,٧	١,٧	٤,٦	٣,٠	٥,٢	٤٥	نيجيريا
٢,٦	٣,١	٠,٣	٠,٧	٠,٩	١,٥		جنوب إفريقيا
٠,٨	٠,٩	٠,٤	١,٢	٠,٦	١,٠		المجموعات التحليلية^٢
							حسب مصدر إيرادات التصدير
							الوقود
١٠,٠	١١,٦	٨,٢	٢٢,١	١٠,١	١٧,١	٢٧	غير الوقود
٧٥,٧	٨٨,٤	٢٨,٨	٧٧,٩	٤٩,٠	٨٢,٩	١٢٧	منها: منتجات أولية
٧,٧	٩,٠	١,٩	٥,٢	٣,٠	٥,١	٣٥	
							حسب مصدر التمويل الخارجي
							اقتصادات المركز المدين الصافي
٥٨,٦	٦٨,٤	١٨,٤	٤٩,٧	٣٠,٦	٥١,٧	١٢٢	اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين
							اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١٤-٢٠١٨
٤,٩	٥,٨	١,٠	٢,٨	٢,٠	٣,٤	٢٥	مجموعات أخرى
							البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
١٠,١	١١,٨	٠,٧	٢,٠	١,٥	٢,٥	٣٩	البلدان النامية منخفضة الدخل
١٩,٨	٢٣,٠	٢,٦	٧,٠	٤,٣	٧,٣	٥٩	

^١ تستند حصص إجمالي الناتج المحلي إلى تقييم إجمالي الناتج المحلي للاقتصادات المعنية حسب تعادل القوى الشرائية. ويُعبّر عدد الاقتصادات الذي تتألف منه كل مجموعة عن الاقتصادات التي أُدرجت بياناتها في مجملات المجموعة.

^٢ استبعدت سوريا من مصدر إيرادات التصدير واستبعد جنوب السودان وسوريا من الأرقام المجمع لمجموعات المركز الخارجي الصافي لنقص البيانات.

الجدول باء - الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية

مناطق العملات الرئيسية		
الولايات المتحدة		
منطقة اليورو		
اليابان		
منطقة اليورو		
النمسا	اليونان	هولندا
بلجيكا	أيرلندا	البرتغال
قبرص	إيطاليا	الجمهورية السلوفاكية
إستونيا	لاتفيا	سلوفينيا
فنلندا	ليتوانيا	إسبانيا
فرنسا	لكسمبرغ	
ألمانيا	مالطة	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية		
كندا	إيطاليا	الولايات المتحدة
فرنسا	اليابان	
ألمانيا	المملكة المتحدة	
اقتصادات أخرى متقدمة		
أستراليا	كوريا	سنغافورة
الجمهورية التشيكية	إقليم ماكاو الإداري الخاص ^٢	السويد
الدانمرك	نيوزيلندا	سويسرا
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة ^١	النرويج	مقاطعة تايوان الصينية
آيسلندا	بورتوريكو	
إسرائيل	سان مارينو	

^١ أعيدت هونغ كونغ إلى جمهورية الصين الشعبية في الأول من يوليو ١٩٩٧ وأصبحت منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

^٢ أعيد إقليم ماكاو إلى جمهورية الصين الشعبية في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٩ وأصبح منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

الجدول جيم - الاتحاد الأوروبي

النمسا	ألمانيا	بولندا
بلجيكا	اليونان	البرتغال
بلغاريا	هنغاريا	رومانيا
كرواتيا	أيرلندا	الجمهورية السلوفاكية
قبرص	إيطاليا	سلوفينيا
الجمهورية التشيكية	لاتفيا	إسبانيا
الدانمرك	ليتوانيا	السويد
إستونيا	لكسمبرغ	المملكة المتحدة
فنلندا	مالطة	
فرنسا	هولندا	

الجدول دال – الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير

الوقود	منتجات أولية غير الوقود
آسيا الصاعدة والنامية	
بروني دار السلام	كيريباتي
تيمور-ليشتي	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
	جزر مارشال
	بابوا غينيا الجديدة
	جزر سليمان
	توفالو
أوروبا الصاعدة والنامية	
روسيا	
أمريكا اللاتينية والكاريبي	
إكوادور	الأرجنتين
ترينيداد وتوباغو	بوليفيا
فنزويلا	شيلي
	غيانا
	باراغواي
	بيرو
	سورينام
	أوروغواي
منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	
الجزائر	أفغانستان
أذربيجان	موريتانيا
البحرين	الصومال
إيران	السودان
العراق	طاجيكستان
كازاخستان	أوزبكستان
الكويت	
ليبيا	
عمان	
قطر	
المملكة العربية السعودية	
تركمانستان	
الإمارات العربية المتحدة	
الجمهورية اليمنية	
إفريقيا جنوب الصحراء	
أنغولا	بورкина فاسو
تشاد	بوروندي
جمهورية الكونغو	جمهورية إفريقيا الوسطى
غينيا الاستوائية	جمهورية الكونغو الديمقراطية
غابون	كوت ديفوار
نيجيريا	إريتريا
جنوب السودان	غينيا
	غينيا-بيساو
	ليبيريا
	ملاوي
	مالي
	سيراليون
	جنوب إفريقيا
	زامبيا
	زمبابوي

الجدول هاء - الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والبلدان النامية منخفضة الدخل

البلدان النامية منخفضة الدخل	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^٢	صافي المركز الخارجي ^١	البلدان النامية منخفضة الدخل	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^٢	صافي المركز الخارجي ^١
			آسيا الصاعدة والنامية		
		*			بنغلاديش
		*			بوتان
		•			بروني دار السلام
		*			كمبوديا
		•			الصين
		*			فيجي
		*			الهند
		*			إندونيسيا
		•			كيريباتي
		*			جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
		*			ماليزيا
		*			ملديف
		*			جزر مارشال
	•	*			ميكرونيزيا
		*			منغوليا
		*			ميانمار
		*			ناورو
		*			نيبال
		•			بالاو
		*			بابوا غينيا الجديدة
		*			الفلبين
		*			ساموا
		*			جزر سليمان
		*			سري لانكا
		*			تايلند
*	•	*			تيمور-ليشتي
*	•	*			تونغا
		*			توفالو
		*			فانواتو
*	•	*			فييت نام
			أوروبا الصاعدة والنامية		
		*			ألبانيا
		*			بيلاروس
		*			البوسنة والهرسك
		*			بلغاريا
		*			كرواتيا
		*			هنغاريا
		*			كوسوفو
		*			مولدوفا
		*			الجبل الأسود
		*			مقدونيا الشمالية
		*			بولندا
		*			رومانيا
		•			روسيا
		*			صربيا
		*			تركيا
		*			أوكرانيا
			أمريكا اللاتينية والكاريبي		
		*			أنتيغوا وباربودا
		•			الأرجنتين
		*			أروبا
		*			جزر البهاما
		*			بربادوس
		*			بلينز
	•	*			بوليفيا
		*			البرازيل
		*			شيلي
		*			كولومبيا
		*			كوستاريكا
		•			دومينيكا
		*			الجمهورية الدومينيكية
		*			إكوادور
		*			السلفادور
		*			غرينادا
		*			غواتيمالا
	•	*			غيانا
*	•	*			هايتي
*	•	*			هندوراس
		*			جامايكا
		*			المكسيك
*	•	*			نيكاراغوا
		*			بنما
		*			باراغواي
		*			بيرو
		*			سانت كيتس ونيفس
		*			سانت لوسيا
		*			سانت فنسنت وجزر غرينادين
		*			سورينام
		•			ترينيداد وتوباغو
		*			أوروغواي
		•			فنزويلا

الجدول هاء - الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والبلدان النامية منخفضة الدخل (تتمة)

البلدان النامية منخفضة الدخل	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^٢	صافي المركز الخارجي ^١	البلدان النامية منخفضة الدخل	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^٢	صافي المركز الخارجي ^١
*	•	*	منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى		
*	•	*	* • •	أفغانستان	
*	•	*		الجزائر	
*	•	*		أرمينيا	
*	•	*		أنزبجان	
*	•	*		البحرين	
*	•	*	*	جيبوتي	
			*	مصر	
*	*	*	*	جورجيا	
			•	جمهورية إيران الإسلامية	
*	•	*	•	العراق	
			*	الأردن	
*	•	*	*	كازاخستان	
			•	الكويت	
*	•	*	*	جمهورية قيرغيزستان	
*	•	*	*	لبنان	
			•	ليبيا	
*		*	* •	موريتانيا	
*	•	*	*	المغرب	
*	•	*	*	عُمان	
*	•	*	*	باكستان	
*	•	*	•	قطر	
			•	المملكة العربية السعودية	
*	•	*	* *	الصومال	
			* *	السودان	
*	•	*	...	الجمهورية العربية السورية ^٣	
*		*	*	طاجيكستان	
*	•	*	*	تونس	
*	•	*	*	تركمانستان	
*	•	*	•	الإمارات العربية المتحدة	
			*	أوزبكستان	
*	•	*	*	الجمهورية اليمنية	
			•	إفريقيا جنوب الصحراء	
*		...	*	أنغولا	
*	•	*	* •	بنن	
*	•	*	•	بوتسوانا	
*	•	*	*	بوركينافاسو	
*	•	*	* •	بوروندي	
*		*	*	كابو فيردي	
				الكاميرون	
				جمهورية إفريقيا الوسطى	
				تشاد	
				جزر القمر	
				جمهورية الكونغو الديمقراطية	
				جمهورية الكونغو	
				كوت ديفوار	
			•	غينيا الاستوائية	
			*	إريتريا	
			•	إسواتيني	
*	•	*	•	إثيوبيا	
			•	غابون	
*	•	*	*	غامبيا	
*	•	*	*	غانا	
*	•	*	*	غينيا	
*	•	*	*	غينيا-بيساو	
*		*	*	كينيا	
*		*	*	ليسوتو	
*	•	*	*	ليبيريا	
*	•	*	*	مدغشقر	
*	•	*	*	ملاوي	
*	•	*	*	مالي	
			•	موريشيوس	
*	•	*	*	موزامبيق	
			*	ناميبيا	
*	•	*	*	النيجر	
*	•	*	*	نيجيريا	
*	•	*	*	رواندا	
*	•	*	*	سان تومي وبرينسيبي	
*	•	*	*	السنغال	
			*	سيشيل	
*	•	*	*	سيراليون	
			•	جنوب إفريقيا	
*		...	*	جنوب السودان ^٣	
*	•	*	*	تنزانيا	
*	•	*	*	توغو	
*	•	*	*	أوغندا	
*	•	*	*	زامبيا	
*		*	*	زيمبابوي	

^١ يشير وجود النقطة (النجمة) إلى أن البلد من بلدان المركز الدائن الصافي (المركز المدين الصافي).
^٢ يشير وجود النقطة بدلا من علامة النجمة إلى أن البلد بلغ نقطة الإنجاز، مما يسمح لها بالحصول على التخفيف الكامل للديون والذي تم الالتزام به عند نقطة اتخاذ القرار.
^٣ استبعد جنوب السودان وسوريا من الأرقام المجمعة لمجموعات المركز الخارجي الصافي لعدم وجود قاعدة بيانات متكاملة.

الجدول واو- الاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية^١

مالية الحكومة	الحسابات القومية	
يوليو/يونيو		جزر البهاما
إبريل/مارس		بربادوس
يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	بوتان
إبريل/مارس		بوتسوانا
يوليو/يونيو		دومينيكا
يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	مصر
إبريل/مارس		إسواتيني
يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	إثيوبيا
أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر	هايتي
		منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
إبريل/مارس		الهند
إبريل/مارس	إبريل/مارس	إيران
إبريل/مارس	إبريل/مارس	جامايكا
إبريل/مارس	إبريل/مارس	ليسوتو
يوليو/يونيو		ملاوي
أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر	جزر مارشال
يوليو/يونيو		موريشيوس
أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر	ميكرونيزيا
أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر	ميانمار
إبريل/مارس		ناميبيا
يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	ناورو
أغسطس/يوليو	أغسطس/يوليو	نيبال
يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	باكستان
أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر	بالاو
يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	بورتوريكو
إبريل/مارس		سانت لوسيا
يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	ساموا
إبريل/مارس		سنغافورة
أكتوبر/سبتمبر		تايلند
أكتوبر/سبتمبر		ترينيداد وتوباغو

^١ تشير كل البيانات إلى السنة التقويمية، ما لم يذكر خلاف ذلك.

آفاق الاقتصاد العالمي: تراجع التصنيع العالمي، وتساعد الحواجز التجارية

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية					
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	استخدام منهجية الترجيح بالسلسلة ^٢	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس ^٣	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	العملة
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٢/٢٠٠٣	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	الأفغاني الأفغانستاني
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	١٩٩٦	٢٠١٨	خبراء الصندوق	ليك ألباني
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠١	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	دينار جزائري
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ١٩٩٥	٢٠٠٢	٢٠١٨	NSO and MEP	كوانزا أنغولي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٧	البنك المركزي	دولار شرق الكاريبي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٤	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	بيزو أرجنتيني
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	درام أرميني
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	فلورين أروبي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	دولار أسترالي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	مانات أنربيجان
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٢	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	دولار بهاما
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	دينار بحريني
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	تাকা بنغلاديش
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٨	NSO and CB	دولار بربادوس
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	روبل بيلاروسي
٢٠١٨	البنك المركزي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	٢٠١٨	البنك المركزي	يورو
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	دولار بليز
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي
٢٠١٨/٢٠١٧	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٦ ٢٠٠١/٢٠٠٠	١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	نغولتروم بوتاني
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٩٩٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	بوليفيانو بوليفيا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	ماركا بوسنية للتحويل
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	بولا بوتسواني
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٩٩٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	ريال برازيلي
٢٠١٨	NSO and GAD		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٨	NSO and GAD	دولار بروناي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	ليف بلغاري
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٩	٢٠١٨	NSO and MEP	فرنك إفريقي
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	فرنك بوروندي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	إيسكودو كابو فيردي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	ريل كمبودي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	دولار كندي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٧	البنك المركزي	فرنك إفريقي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٦ ٢٠١٣	٢٠١٨	البنك المركزي	بيزو شيلي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	يوان صيني
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	بيزو كولومبي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٧	...	٢٠٠٧	٢٠١٦	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	فرنك جزر القمر
٢٠١٨	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	فرنك كونغو
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي
٢٠١٨	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢	٢٠١٨	البنك المركزي	كولون كوستاريكي

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات			مالية الحكومة					
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	الممارسات المحاسبية ^٥	تغطية القطاعات الفرعية ^٤	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	البلد
BPM 6	٢٠١٨	NSO, MoF, and CB	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	أفغانستان
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	...	CG,LG,SS,MPC, NFPC	١٩٨٦	٢٠١٨	خبراء الصندوق	ألبانيا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٨	البنك المركزي	الجزائر
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	...	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	أنغولا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	أنتيغوا وبربودا
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,SS	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	الأرجنتين
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	أرمينيا
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	أروبا
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SG,LG,TG	٢٠١٤	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	أستراليا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	النمسا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	...	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	أذربيجان
BPM 5	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر البهاما
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	البحرين
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	...	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنغلاديش
BPM 5	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	BCG	١٩٨٦	٢٠١٩/٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	بربادوس
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	بيلاروس
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	النظام الأوروبي للبيانات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٨	البنك المركزي	بلجيكا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	مزيج	CG,MPC	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	بليز
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنن
BPM 6	٢٠١٨/٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوتان
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS,NMPC, NFPC	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوليفيا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	اليوسنة والهرسك
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٩/٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوتسوانا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS, MPC,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	البرازيل
BPM 6	٢٠١٨	NSO, MEP, and GAD	النقدية	CG, BCG	...	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	بروني دار السلام
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	بلغاريا
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	الالتزامات	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوركينافاسو
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوروندي
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	كابو فيردي
BPM 5	٢٠١٨	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	كمبوديا
BPM 6	٢٠١٧	وزارة المالية	النقدية	CG,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	الكاميرون
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	أخرى CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	كندا
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية إفريقيا الوسطى
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	تشاد
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	شيلي
BPM 6	٢٠١٨	قسم الإدارة العامة	النقدية	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	...	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	الصين
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي ومكتب الإحصاء القومي	...	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	كولومبيا
BPM 5	٢٠١٨	البنك المركزي وخبراء الصندوق	مزيج	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر القمر
BPM 5	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية الكونغو الديمقراطية
BPM 6	2017	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية الكونغو
BPM 6	2018	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة و البنك المركزي	كوستاريكا

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية				مصدر البيانات التاريخية ^١		مصدر البيانات السنوية الفعلية	
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	باستخدام منهجية الترتيب بالسلسلة ^٢	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس ^٢	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	العملة	البلد	
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٩	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	كوت ديفوار	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	كونا كرواتي	كرواتيا	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	يورو	قبرص	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	كورونا تشيكي	الجمهورية التشيكية	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	كرونة دانمركي	الدانمرك	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٣	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	فرنك جيبوتي	جيبوتي	
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	دومينيكا	
٢٠١٨	البنك المركزي	من ٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠١٨	البنك المركزي	بيزو دومينيكي	الجمهورية الدومينيكية	
٢٠١٨	NSO and CB		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٨	البنك المركزي	دولار أمريكي	إكوادور	
٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	جنيه مصري	مصر	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠١٨	البنك المركزي	دولار أمريكي	السلفادور	
٢٠١٨	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٧	MEP and CB	فرنك إفريقي	غينيا الاستوائية	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١١	٢٠١٨	خبراء الصندوق	ناكفا إريتري	إريتريا	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	يورو	إستونيا	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١١	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	ليلانغيني سوازيلندي	إسواتيني	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	بير إثيوبي	إثيوبيا	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٤	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	دولار فيجي	فيجي	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	يورو	فنلندا	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	يورو	فرنسا	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية	فرنك إفريقي	غابون	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٣	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	دلّاسي غامبيا	غامبيا	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	لاري جورجي	جورجيا	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩١	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	يورو	ألمانيا	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٣	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	سيدى غاني	غانا	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	يورو	اليونان	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	غرينادا	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠١	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠١	٢٠١٨	البنك المركزي	غويتزال غواتيمالي	غواتيمالا	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	فرنك غيني	غينيا	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	غينيا-بيساو	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	دولار غيانا	غيانا	
٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٨٧/١٩٨٦	٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	غورد هايتي	هايتي	
٢٠١٨	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٧	البنك المركزي	لمبيرا هندوراسي	هندوراس	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	دولار هونغ كونغ	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	
٢٠١٨	المنظمات الدولية الاقتصادية	من ٢٠٠٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	فورينت هنغاري	هنغاريا	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	كرونا آيسلندي	آيسلندا	
٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	روبية هندية	الهند	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	روبية إندونيسية	إندونيسيا	
٢٠١٨/٢٠١٧	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٨/٢٠١٧	البنك المركزي	ريال إيراني	إيران	
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣/١٩٦٨	٢٠٠٧	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	دينار عراقي	العراق	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٧	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	يورو	أيرلندا	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	شكيل اسرائيلي جديد	إسرائيل	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	يورو	إيطاليا	
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	دولار جامايكا	جامايكا	

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ¹	الممارسات المحاسبية ²	تغطية القطاعات الفرعية ³	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ¹	البلد
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	كوت ديفوار
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	كرواتيا
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	قبرص
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	الجمهورية التشيكية
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	الدانمرك
BPM 5	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	جيبوتي
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٨/٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	دومينيكا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS,NMPC	٢٠١٤	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	الجمهورية الدومينيكية
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,LG,SS,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٨	البنك المركزي ووزارة المالية و/أو الخزانة	إكوادور
BPM 5	٢٠١٨/٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS,MPC	٢٠٠١	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	مصر
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة والبنك المركزي MoF and MEP	السلفادور
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	غينيا الاستوائية
BPM 5	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	إريتريا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١/١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	إستونيا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩/٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	إسواتيني
BPM 5	٢٠١٨/٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	إثيوبيا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	فيجي
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	فنلندا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	فرنسا
BPM 5	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	خبراء الصندوق	غابون
BPM 5	٢٠١٨	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	غامبيا
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي والبنك المركزي	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	جورجيا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	ألمانيا
BPM 5	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	غانا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	اليونان
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الالتزامات	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	غرينادا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	غواتيمالا
BPM 6	٢٠١٨	CB and MEP	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	غينيا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	غينيا-بيساو
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,SS,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	غيانا
BPM 5	٢٠١٨/٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	هايتي
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	مزيج	CG,LG,SS, أخرى	٢٠١٤	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	هندوراس
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩/٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS,NMPC	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٨	MEP and NSO	هنغاريا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	آيسلندا
BPM 6	٢٠١٨/٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,SG	١٩٨٦	٢٠١٨/٢٠١٧	MoF and IMF staff	الهند
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	إندونيسيا
BPM 5	٢٠١٨/٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	إيران
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	العراق
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	MoF and NSO	آيرلندا
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	...	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠١٧	MoF and NSO	إسرائيل
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	إيطاليا
BPM 5	٢٠١٨/٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٩/٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	جامايكا

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية		مصدر البيانات التاريخية ^١		مصدر البيانات السنوية الفعلية ^٢		العملة	البلد
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	باستخدام منهجية الترتيب بالسلسلة ^٣	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس ^٢	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	مصدر البيانات السنوية الفعلية		
٢٠١٨	قسم الإدارة العامة	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١١	٢٠١٨	قسم الإدارة العامة	٢٠١٨	ين ياباني	اليابان
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٦	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	دينار أردني	الأردن
٢٠١٨	البنك المركزي	من ١٩٩٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	تنغ كازاخستاني	كازاخستان
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	شلن كينيي	كينيا
٢٠١٧	خبراء الصندوق		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧	دولار استرالي	كيريبياتي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠١٨	البنك المركزي	٢٠١٨	وون كوريا الجنوبية	كوريا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	يورو	كوسوفو
٢٠١٨	NSO and MEP		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٧	MEP and NSO	٢٠١٧	دينار كويتي	الكويت
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	سوم قيرغيزستان	جمهورية قيرغيزستان
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٢	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	كب لاري	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	يورو	لاتفيا
٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧	ليرة لبنانية	لبنان
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧/٢٠١٦	لوتي ليسوتو	ليسوتو
٢٠١٨	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٢	٢٠١٨	البنك المركزي	٢٠١٨	دولار أمريكي	ليبيريا
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٧	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٧	دينار ليبي	ليبيا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	يورو	ليتوانيا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	يورو	لكسمبرغ
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	باتاكا مكاوية	إقليم مكاو الإداري الخاص
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨	٢٠٠٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧	أريباري مالاغاشي	مدغشقر
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١١	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١١	كواشا مالاوي	مالاوي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	رينجت ماليزي	ماليزيا
٢٠١٨	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٤	٢٠١٨	MoF and NSO	٢٠١٨	روفية مالديفية	ملديف
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٩	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	فرنك إفريقي	مالي
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	يورو	مالطا
٢٠١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧/٢٠١٦	دولار أمريكي	جزر مارشال
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٤	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٤	أوقية موريتانية جديدة	موريتانيا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	روبية موريشيوس	موريشيوس
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	بيزو مكسيكي	المكسيك
٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨/٢٠١٧	دولار أمريكي	ميكرونيزيا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	لاو مولدوفي	مولدوفا
٢٠١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	توغوج منغولي	منغوليا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٦	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	يورو	الجبل الأسود
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	درهم مغربي	المغرب
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨/١٩٩٣	٢٠٠٩	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	موتيكال موزمبيقي	موزمبيق
٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		...	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٨/٢٠١٧	كيات ميانمار	ميانمار
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	دولار ناميبي	ناميبيا
٢٠١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠١٨/٢٠١٧	...	٢٠١٨/٢٠١٧	دولار أسترالي	ناورو
٢٠١٨/٢٠١٧	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠١٩/٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩/٢٠١٨	روبية نيبالية	نيبال
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	يورو	هولندا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	دولار نيوزيلندي	نيوزيلندا
٢٠١٨	البنك المركزي	من ١٩٩٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٨	البنك المركزي	٢٠١٨	كوردوبا نيكاراغوا	نيكاراغوا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	فرنك إفريقي	النيجر
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	نيرا نيجيري	نيجيريا
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	دينار مقدوني	مقدونيا الشمالية
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٧	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	كرون نرويجي	النرويج

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				
دليل الإحصاءات	أحدث البيانات المستخدمة من المصدر	مصدر البيانات التاريخية ^١	الممارسات المحاسبية ^٢	تغطية القطاعات الفرعية ^٤	دليل الإحصاءات المستخدمة من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	البلد
BPM 6	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠١٧	قسم الإدارة العامة	اليابان
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	الأردن
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	كازاخستان
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	كينيا
BPM 6	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	كيريباتي
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,SS	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	كوريا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	...	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	كوسوفو
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	الكويت
BPM 5	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	...	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية قيرغيزستان
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	النظام الأوروبي للبيانات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	لاتفيا
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي وخبراء الصندوق	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	لبنان
BPM 5	٢٠١٨/٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	ليسوتو
BPM 5	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	ليبيريا
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	ليبيا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	ليتوانيا
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	لكسمبرغ
BPM 6	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SS	٢٠١٤	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	إقليم ماكاو الإداري الخاص
BPM 5	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	مدغشقر
BPM 6	٢٠١٧	NSO and GAD	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	ملاوي
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,LG	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	ماليزيا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر المالديف
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	مالي
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	مالطا
BPM 6	٢٠١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٧/٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر مارشال
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	موريتانيا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	موريشيوس
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,SS,NMPC,NFPC	٢٠١٤	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	المكسيك
BPM 5	٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	...	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	ميكرونيزيا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	مولدوفا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	منغوليا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١/١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	الجزيل الأسود
BPM 6	٢٠١٨	GAD	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	المغرب
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	مزيج	CG,SG	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	موزامبيق
BPM 6	٢٠١٨/٢٠١٧	خبراء الصندوق	النقدية	CG,NFPC	٢٠١٤	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	ميانمار
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩/٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	ناميبيا
BPM 6	٢٠١٧/٢٠١٦	خبراء الصندوق	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧/٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	ناورو
BPM 5	٢٠١٨/٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	نيبال
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	هولندا
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	نيوزيلندا
BPM 6	٢٠١٨	خبراء الصندوق	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	نيكاراغوا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	النيجر
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	نيجييريا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,SS	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	مقدونيا الشمالية
BPM 6	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠١٨	NSO and MoF	النرويج

آفاق الاقتصاد العالمي: تراجع التصنيع العالمي، وتصادع الحواجز التجارية

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية				مصدر البيانات التاريخية ^١		مصدر البيانات السنوية الفعلية		العملة	البلد
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	باستخدام منهجية الترتيب بالسلسلة ^٢	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس ^٢	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	مصدر البيانات السنوية الفعلية	العملة	البلد		
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	ريال عماني	عمان			
٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		...	٦٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	روبية باكستاني	باكستان			
٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية	دولار أمريكي	بالاو			
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	بنما			
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٣	٢٠١٥	NSO and MoF	كينيا بابوا غينيا الجديدة	بابوا غينيا الجديدة			
٢٠١٨	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠١٨	البنك المركزي	غواراني باراغواي	باراغواي			
٢٠١٨	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٨	البنك المركزي	سول بيروفي الجديد	بيرو			
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	بيزو فلبيني	الفلبين			
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	زلوتي بولندي	بولندا			
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	يورو	البرتغال			
٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨	١٩٥٤	٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	بورتوريكو			
٢٠١٨	NSO and MEP		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٣	٢٠١٨	NSO and MEP	ريال قطري	قطر			
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	اللوروماني	رومانيا			
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	روبل روسي	روسيا			
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	فرنك رواندي	رواندا			
٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١٨/٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	تالا ساموا	ساموا			
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	٢٠٠٧	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	بيورو	سان مارينو			
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٨	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	دوبرا ساو تومي وبرينسيبي	ساو تومي وبرينسيبي			
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	ريال سعودي	المملكة العربية السعودية			
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٤	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	السنغال			
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	دينار صربي	صربيا			
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	روبية سيشيل	سيشيل			
٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	ليون سيراليون	سيراليون			
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٥	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	دولار سنغافورة	سنغافورة			
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٧	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	بيورو	الجمهورية السلوفاكية			
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	بيورو	سلوفينيا			
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٤	٢٠١٨	البنك المركزي	دولار جزر سليمان	جزر سليمان			
٢٠١٨	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٣	٢٠١٨	البنك المركزي	دولار أمريكي	الصومال			
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	راند جنوب أفريقيا	جنوب أفريقيا			
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	جنيه جنوب السودان	جنوب السودان			
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	بيورو	إسبانيا			
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	روبية سريلانكية	سري لانكا			
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	سانت كيتس ونيفيس			
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	سانت لوسيا			
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٦٢٠٠٦	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	سانت فنسنت وجزر غرينادين			
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨	١٩٨٢	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	جنيه سوداني	السودان			
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	دولار سورينامي	سورينام			

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				
دليل الإحصاءات	أحدث البيانات المستخدمة من المصدر	مصدر البيانات التاريخية ^١	الممارسات المحاسبية ^٢	تغطية القطاعات الفرعية ^٤	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	البلد
BPM 5	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	عمان
BPM 6	٢٠١٨/٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	١٩٨٦	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	باكستان
BPM 6	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	...	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	بالاو
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,LG,SS,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنما
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بابوا غينيا الجديدة
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS,MPC,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	باراغواي
BPM 5	٢٠١٨	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	البنك المركزي ووزارة المالية و/أو الخزانة	بيرو
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	الفلبين
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٨	٢٠١٨	MoF ad NSO	بولندا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	البرتغال
...	الاستحقاق	...	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	بورتوريكو
BPM 5	٢٠١٨	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	قطر
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	رومانيا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	روسيا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	مزيج	CG,LG	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	رواندا
BPM 6	٢٠١٨/٢٠١٧	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	ساموا
...	٢٠١٧	أخرى	...	الحكومة المركزية	...	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	سان مارينو
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية والجمارك	ساو تومي وبرينسيبي
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	المملكة العربية السعودية
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	السنگال
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS, other	٢٠٠١/١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	صربيا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SS	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	سيشيل
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	سيراليون
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠١٩/٢٠١٨	MoF ad NSO	سنغافورة
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	الجمهورية السلوفاكية
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	سلوفينيا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر سليمان
BPM 5	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	الصومال
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	جنوب أفريقيا
BPM 6	٢٠١٨	MoF, NSO, and MEP	النقدية	الحكومة المركزية	...	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة، وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	جنوب السودان
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠١٨	٢٠١٨	MoF ad NSO	إسبانيا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	سري لانكا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,SG	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	سانت كيتس ونيفيس
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	سانت لوسيا
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	سانت فنسنت وجزر غرينادين
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	السودان
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	سورينام

آفاق الاقتصاد العالمي: تراجع التصنيع العالمي، وتساعد الحواجز التجارية

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	العملة	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	الحسابات القومية		الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)
				سنة الأساس ^٢	نظام الحسابات القومية	
السويد	كرونة سويدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية للنظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي
سويسرا	فرنك سويسري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية للنظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي
سوريا	ليرة سورية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٠	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي
مقاطعة تايوان الصينية	دولار تايواني جديد	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي
طاجيكستان	ساماني طاجيكستاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧	١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي
تنزانيا	شلن تنزاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي
تايلند	البات التايلندي	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٨	٢٠٠٢	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية
تيمور-ليشتي	دولار أمريكي	وزارة المالية	٢٠١٧	٦ ٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي
توغو	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي
تونغا	بانغا تونغغي	البنك المركزي	٢٠١٨	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	البنك المركزي
ترينيداد و توباغو	دولار ترينيداد و توباغو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧	٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي
تونس	دينار تونسي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي
تركيا	ليرة تركية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠٠٩	نظام الحسابات القومية للنظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي
تركمانستان	مانات تركمان جديد	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧	٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي
توفالو	دولار أسترالي	مستشاري PFTAC	٢٠١٥	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي
أوغندا	شلن أوغندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	البنك المركزي
أوكرانيا	هريفنيا أوكرانية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي
الإمارات العربية المتحدة	درهم إماراتي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي
المملكة المتحدة	جنيه بريطاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية للنظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي
الولايات المتحدة	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي
أوروغواي	بيزو أوروغواي	البنك المركزي	٢٠١٨	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي
أوزبكستان	سوم أوزبكستان	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصندوق
فانواتو	فاتو فانواتو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي
فنزويلا	بوليفار سوبيرانو فنزويلي	البنك المركزي	٢٠١٨	١٩٩٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	البنك المركزي
فييت نام	دونغ فيتنامي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي
اليمن	ريال يمني	خبراء الصندوق	٢٠١٧	١٩٩٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	NSO, CB and IMF staff
زامبيا	كواشا زامبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي
زيمبابوي	«دولار التسوية الإجمالية الأنية» (آر تي جي إس دولار)	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠١٢	...	مكتب الإحصاء القومي

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تتمة)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				
دليل الإحصاءات	أحدث البيانات المستخدمة من المصدر	مصدر البيانات التاريخية ¹	الممارسات المحاسبية ²	تغطية القطاعات الفرعية ³	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ¹	البلد
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	السويد
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	سويسرا
BPM 5	٢٠٠٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٠٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	سوريا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	مقاطعة تايوان الصينية
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	طاجيكستان
BPM 5	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	تنزانيا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,BCG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	تايلند
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	تيمور-ليستي
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	توغو
BPM 6	٢٠١٨	CB and NSO	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	تونغا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٨/٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	ترينيداد و توباغو
BPM 5	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	تونس
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS, other	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	تركيا
BPM 6	٢٠١٥	NSO and IMF staff	النقدية	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	تركمناستان
BPM 6	٢٠١٢	خبراء الصندوق	مزيج	الحكومة المركزية	...	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	توفالو
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	أوغندا
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	أوكرانيا
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	CG,BCG,SG,SS	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	الإمارات العربية المتحدة
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	٢٠٠١	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	المملكة المتحدة
BPM 6	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SG,LG	٢٠١٤	٢٠١٨	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	الولايات المتحدة
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS, NFPC NMPC	١٩٨٦	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	أوروغواي
BPM 6	٢٠١٨	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	النقدية	CG,SG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	أوزبكستان
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	فانواتو
BPM 5	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	BCG,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	فنزويلا
BPM 5	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	فييت نام
BPM 5	٢٠١٧	خبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	٢٠٠١	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	اليمن
BPM 6	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	زامبيا
BPM 6	٢٠١٧	CB and MoF	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٧	وزارة المالية و/أو الخزانة	زيمبابوي

ملحوظة: BPM = دليل ميزان المدفوعات؛ CPI = مؤشر أسعار المستهلكين؛ ESA = النظام الأوروبي للحسابات القومية؛ SNA = نظام الحسابات القومية.

^١ CB = البنك المركزي؛ Customs = مصلحة الجمارك؛ GAD = قسم الإدارة العامة؛ IEO = المنظمات الاقتصادية الدولية؛ MEP = وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية؛ MoF = وزارة المالية و/أو الخزانة؛ NSO = مكتب الإحصاء القومي؛ PFTAC = مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ.

^٢ سنة الأساس للحسابات القومية هي الفترة التي تقارن بها فترات أخرى والتي تظهر الأسعار في مقام نسب السعر المستخدمة في حساب المؤشر.

^٣ استخدام منهجية الترجيح بالسلسلة يسمح للبلدان قياس نمو إجمالي الناتج المحلي أكثر دقة عن طريق الحد من أو إلغاء التحيز السالب في سلسلة حجم مبنية على الأرقام القياسية حيث أن مكونات متوسط الحجم تستخدم أوزان ترجيحية مأخوذة من سنة سابقة ليست بعيدة.

^٤ BCG = الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة؛ CG = الحكومة المركزية؛ EUA = الوحدات/الحسابات خارج الميزانية؛ LG = الحكومة المحلية؛ MPC = هيئات القطاع العام النقدي، بما فيها البنك المركزي؛ NFPC = هيئات القطاع العام غير المالي؛ NMPC = هيئات القطاع العام المالي غير النقدي؛ SG = حكومة الولاية؛ SS = صناديق الضمان الاجتماعي؛ TG = الحكومات الإقليمية.

^٥ معايير المحاسبة: A = (الاستحقاق)؛ المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ C = (النقدية)؛ المحاسبة على أساس النقد؛ CB = (الالتزامات)؛ المحاسبة على أساس الالتزامات؛ Mixed = (مزيج)؛ مزيج من المحاسبة على أساس النقد والاستحقاق.

^٦ سنة الأساس لا تساوي ١٠٠ لأنه لا يتم قياس إجمالي الناتج المحلي الاسمي بنفس الطريقة التي يقاس بها إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، أو يتم تعديل البيانات موسمياً.

الإطار ألف-١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي تستند إليها التوقعات بشأن بعض الاقتصادات المختارة

افتراضات سياسة المالية العامة

تستند افتراضات سياسة المالية العامة قصيرة الأجل المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عادة إلى الموازنات المعلنة رسمياً والمعدلة حسب الفروق بين افتراضات السلطات الوطنية وخبراء صندوق النقد الدولي بشأن الاقتصاد الكلي وتوقعات نتائج المالية العامة. وفي حالة عدم الإعلان رسمياً عن الموازنة، تتضمن التوقعات تدابير السياسات التي يُرجح تنفيذها. وبالمثل، تستند توقعات المالية العامة في الأجل المتوسط إلى تقدير أرجح المسارات التي تنتهجها السياسات. وفي حالة عدم توافر المعلومات الكافية لخبراء الصندوق لتقدير خطط السلطات بشأن الموازنة وتوقعات تنفيذ السياسات، يُفترض عدم تغير الرصيد الأولي الهيكلي، ما لم يذكر خلاف ذلك. ونقدم فيما يلي عرضاً لافتراضات محددة تستخدم في بعض الاقتصادات المتقدمة. (راجع أيضاً الجداول «باء-٥» إلى «باء-٩» في القسم الإلكتروني من الملحق الإحصائي للاطلاع على البيانات المتعلقة بصافي الإقراض/ الاقتراض في أرصدة المالية العامة والأرصدة الهيكلية).^١

الأرجنتين: تستند توقعات المالية العامة إلى المعلومات المتاحة عن نتائج الموازنة وخطط الموازنة في الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات، وتدابير المالية العامة التي أعلنت عنها السلطات والتوقعات الاقتصادية الكلية التي أعدها خبراء صندوق النقد الدولي.

أستراليا: تستند توقعات المالية العامة إلى بيانات مأخوذة من مكتب الإحصاءات الأسترالي؛ وموازنات السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ للكومنولث والولايات، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

النمسا: تستند توقعات المالية العامة على البيانات المأخوذة من مكتب «إحصاءات النمسا»، وتوقعات السلطات، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

بلجيكا: تستند التوقعات إلى برنامج الاستقرار خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢ والمعلومات الأخرى المتاحة بشأن خطط المالية

^١ تعرّف فجوة الناتج بأنها الناتج الفعلي ناقصا الناتج الممكن كنسبة مئوية من الناتج الممكن. ويعبر عن الأرصدة الهيكلية كنسبة مئوية من الناتج الممكن. والرصيد الهيكلي هو صافي الإقراض/ الاقتراض الفعلي ناقصا آثار الناتج الدوري من الناتج الممكن، المصحح لمراعاة عوامل لا تتكرر وعوامل أخرى، مثل أسعار الأصول والسلع الأولية وآثار تكوين الناتج. لذلك فإن التغيرات في الرصيد الهيكلي تشمل آثار التدابير المؤقتة للمالية العامة، وأثر التقلبات في أسعار الفائدة وتكاليف خدمة الدين والتقلبات الأخرى غير الدورية في صافي الإقراض/ الاقتراض. وتستند عمليات احتساب الأرصدة الهيكلية إلى تقديرات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي الممكن ومرونة الإيرادات والنفقات (راجع الملحق الأول في عدد أكتوبر ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ويحسب صافي الدين بأنه إجمالي الدين ناقصا الأصول المالية المقابلة لأدوات الدين. وتحيط بتقديرات فجوة الناتج والرصيد الهيكلي أجواء كثيفة من عدم اليقين.

العامة التي وضعتها السلطات، مع إجراء تعديلات عليها مراعاة افتراضات خبراء صندوق النقد الدولي.

البرازيل: تراعي توقعات المالية العامة لعام ٢٠١٩ هدف العجز المعتمد في قانون الموازنة.

كندا: تحدد التوقعات باستخدام تنبؤات السيناريو الأساسي في الموازنة الفيدرالية لعام ٢٠١٩ وأحدث مستجدات موازنات المقاطعات حسب توفرها. ويجري خبراء الصندوق بعض التعديلات لمراعاة عوامل منها التنبؤات حسب الفروق في التوقعات الاقتصادية الكلية. وتتضمن تنبؤات خبراء الصندوق أيضاً آخر البيانات الإحصائية الصادرة عن نظام الحسابات الاقتصادية القومية الكندية التابع لمؤسسة الإحصاء الكندية، بما في ذلك نتائج الموازنة الفيدرالية وموازنات المقاطعات والأقاليم حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٩.

شيلي: تستند التوقعات إلى توقعات السلطات بشأن الموازنة، والمعدلة لمراعاة توقعات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي وأسعار النحاس.

الصين: يتوقع توسع المالية العامة في عام ٢٠١٩ نتيجة سلسلة من الإصلاحات الضريبية وتدابير الإنفاق التي تهدف إلى التصدي للتباطؤ الاقتصادي.

الدانمرك: تتسق التقديرات لعام ٢٠١٨ مع أحدث أرقام الموازنة الرسمية، المعدلة حسبما يكون ملائماً وفق الافتراضات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق. وبالنسبة لعام ٢٠١٩، تشمل التوقعات أهم سمات خطة المالية العامة متوسطة الأجل حسبما وردت في «برنامج التقارب ٢٠١٩» (Convergence Programme) (2019) الذي أعدته السلطات وقدمته للاتحاد الأوروبي.

فرنسا: توقعات عام ٢٠١٩ وما بعده تستند إلى التدابير التي نص عليها قانون الموازنة لعام ٢٠١٨، والقانون متعدد السنوات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، وقانون موازنة عام ٢٠١٩، وقد تم تعديل هذه التوقعات لمراعاة الفروق في الافتراضات المتعلقة بالمتغيرات المالية والاقتصادية الكلية وتوقعات الإيرادات. وتعكس بيانات المالية العامة التاريخية التعديلات والتحديثات المدخلة في مايو ٢٠١٩ على حسابات المالية العامة وبيانات الدين والحسابات القومية التاريخية.

ألمانيا: تستند توقعات خبراء الصندوق لعام ٢٠١٩ والأعوام اللاحقة إلى برنامج الاستقرار لعام ٢٠١٩، وتحديثات البيانات من هيئة الإحصاءات القومية، والمعدلة لمراعاة الفروق في الإطار الاقتصادي الكلي الذي وضعه خبراء الصندوق والافتراضات المتعلقة بمرونة الإيرادات. وتشمل تقديرات إجمالي الدين محافظ الأصول متراجعة القيمة والأعمال الثانوية المحولة إلى المؤسسات التي في سبيلها إلى التصفية وغيرها من العمليات المساندة للقطاع المالي والاتحاد الأوروبي.

اليونان: تستند تقديرات الرصيد الأولي للحكومة العامة لعام ٢٠١٨ إلى بيانات «إجراءات مواجهة العجز المفرد» الصادرة في إبريل ٢٠١٩ عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. وتعكس البيانات التاريخية منذ ٢٠١٠ التعديلات التي تتسق مع تعريف الرصيد الأولي في إطار الرقابة المعززة بشأن اليونان.

الإطار ألف-١ (تابع)

هولندا: تستند توقعات المالية العامة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٤ إلى توقعات الموازنة التي وضعها «مكتب تحليل السياسات الاقتصادية» التابع للسلطات بعد التعديل لمراعاة الفروق في الافتراضات الاقتصادية الكلية. وقد تم تعديل البيانات التاريخية في أعقاب قيام المكتب المركزي للإحصاء بإصدار بيانات الاقتصاد الكلي المعدلة في شهر يونيو ٢٠١٤ نتيجة اعتماد «النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية» (ESA 2010) وتعديلات البيانات المصدرية.

نيوزيلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. البرتغال: تستند توقعات هذا العام إلى الموازنة التي اعتمدها السلطات، المعدلة لمراعاة التنبؤات الاقتصادية الكلية التي أعدها خبراء الصندوق. وتستند التوقعات بعد ذلك إلى افتراض عدم حدوث أي تغييرات في السياسات.

بورتوريكو: تستند توقعات المالية العامة إلى «خطط بورتوريكو للنمو الاقتصادي والمالي» (FEGPs)، التي أعدت في أكتوبر ٢٠١٨ وتم اعتمادها من المجلس الرقابي. وتمشيا مع افتراضات هذه الخطة، تفترض توقعات الصندوق تقديم مساعدات فيدرالية لإعادة الإعمار بعد أن دمر إعصار ماريا الجزيرة في سبتمبر ٢٠١٧. وتفترض التوقعات أيضا تراجع الإيرادات نتيجة ما يلي: إلغاء التمويل الفيدرالي المخصص لبورتوريكو بموجب قانون «الرعاية الصحية في المتناول» اعتبارا من عام ٢٠٢٠، وإلغاء حوافز الضريبة الفيدرالية اعتبارا من عام ٢٠١٨ التي حيدت آثار «قانون بورتوريكو رقم ١٥٤» بشأن الشركات الأجنبية، وأثار «قانون التخفيضات الضريبية والوظائف» الذي يخفض الميزة الضريبية الممنوحة للشركات الأمريكية التي تقوم بالإنتاج في بورتوريكو. ونظرا لحجم عدم اليقين بشأن السياسات فقد تختلف بعض افتراضات «خطة بورتوريكو للنمو الاقتصادي والمالي» والصندوق، وخاصة المتعلقة بآثار إصلاح ضريبة الشركات والامتثال الضريبي والتعديلات الضريبية (الرسوم والمعدلات): وتخفيض الدعم والنفقات، وتجميد التكاليف التشغيلية لفاتورة الأجور، وتحسين الحركة؛ وتخفيض المصروفات؛ ورفع كفاءة الرعاية الصحية. وعلى جانب النفقات، تتضمن الإجراءات تمديد العمل بالقانون رقم ٦٦، الذي يتم بموجبه تجميد جانب كبير من الإنفاق الحكومي، حتى نهاية ٢٠٢٠؛ وتخفيض تكاليف التشغيل؛ وتخفيضات في الدعم الحكومي؛ وتخفيضات في الإنفاق على التعليم. ورغم أن افتراضات الصندوق على مستوى السياسات مماثلة للافتراضات في سيناريو «خطة بورتوريكو للنمو الاقتصادي والمالي» مع اتخاذ التدابير الكاملة، فإن توقعات الصندوق للإيرادات والنفقات والأرصدة المالية مختلفة عن التوقعات الواردة في الخطة. ويرجع ذلك إلى اثنين من الفروق الجوهرية في المنهجيات المستخدمة: أولها أن توقعات الصندوق قائمة على أساس الاستحقاق، بينما تقوم التوقعات الواردة في «خطة بورتوريكو للنمو الاقتصادي والمالي» على الأساس النقدي. وثانيا، هناك اختلاف كبير بين افتراضات الاقتصاد الكلي للصندوق وتلك الافتراضات الواردة في الخطة.

منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: تستند التوقعات إلى توقعات المالية العامة التي وضعتها السلطات بشأن النفقات في الأجل المتوسط.

هنغاريا: تنطوي توقعات المالية العامة على توقعات خبراء صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بإطار الاقتصاد الكلي، وتأثير التدابير التشريعية الأخيرة بالإضافة إلى خطط سياسة المالية العامة المعلنة في موازنة عام ٢٠١٨.

الهند: تستند البيانات التاريخية إلى بيانات تنفيذ الموازنة. وتستند التوقعات إلى المعلومات المتاحة عن خطط المالية العامة التي وضعتها السلطات مع التعديلات التي أضيفت وفق افتراضات خبراء الصندوق. وترجع البيانات على مستوى الحكومات دون المركزية بفارق زمني يصل إلى سنة واحدة؛ وبالتالي لا يتم إعداد بيانات الحكومة العامة في صيغتها النهائية إلا بعد فترة ليست بالقليلة من إعداد بيانات الحكومة المركزية. وتختلف البيانات التي يعرضها الصندوق عن تلك التي تعرضها الهند، لاسيما فيما يتعلق بعائدات تصفية الاستثمارات ومزادات التراخيص، وقيد الإيرادات على أساس صاف مقابل قيدها على أساس إجمالي بالنسبة لفئات معينة قليلة، وبعض أنشطة الإقراض التي يجريها القطاع العام.

إندونيسيا: تستند توقعات صندوق النقد الدولي إلى الإصلاحات المحدودة في سياسة الضرائب والإدارة الضريبية، وزيادة التدريجية في الإنفاق الاجتماعي والرأسمالي على المدى المتوسط تماشيا مع الحيز المالي المتاح. آيرلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة الدولة لعام ٢٠١٩.

إسرائيل: تستند البيانات التاريخية إلى بيانات إحصاءات مالية الحكومة التي أعدها المكتب المركزي للإحصاءات. ولا تتماشى توقعات المالية العامة في الأجل المتوسط مع أهداف المالية العامة في الأجل المتوسط، وذلك بالاتساق مع الخبرة الطويلة في تعديل هذه الأهداف.

إيطاليا: تستند تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي إلى خطط المالية العامة المتضمنة في موازنة الحكومة لعام ٢٠١٩ والوثيقة الاقتصادية والمالية الصادرة في إبريل ٢٠١٩. ويفترض خبراء الصندوق إلغاء الزيادات التلقائية في ضريبة القيمة المضافة في الأعوام القادمة.

اليابان: تعكس التوقعات زيادة معدل ضريبة الاستهلاك في أكتوبر ٢٠١٩، والتدابير التخفيفية المتضمنة في الموازنة للسنة المالية ٢٠١٩، والإصلاحات الضريبية، وغيرها من تدابير المالية العامة التي أعلنتها الحكومة بالفعل.

كوريا: تنطوي تنبؤات الأجل المتوسط على المسار متوسط الأجل للإنفاق العام الذي أعلنته الحكومة.

المكسيك: تتماشى توقعات المالية العامة لعام ٢٠١٩ بشكل عام مع الموازنة المعتمدة، بينما تفترض توقعات عام ٢٠٢٠ والسنوات التالية الامتثال للقواعد التي نص عليها قانون المسؤولية المالية.

الإطار ألف-١ (تابع)

الصندوق لرصيد المالية العامة، ويستثنى من هذا التعريف بعض بنود الإيرادات والمصروفات المتضمنة في الرصيد الكلي حسب تعريف السلطات.

المملكة المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى «بيان ربيع ٢٠١٩»، بينما استندت توقعات النفقات إلى القيم الاسمية الواردة في الموازنة، وإن تم تعديلها لمراعاة «جولة الإنفاق ٢٠١٩»، كما تم تعديل توقعات الإيرادات لمراعاة الفروق بين تنبؤات خبراء الصندوق للمتغيرات الاقتصادية الكلية (مثل نمو إجمالي الناتج المحلي والتضخم) والتنبؤات بشأن هذه المتغيرات الواردة في توقعات السلطات للمالية العامة. وتستبعد بيانات خبراء الصندوق بنوك القطاع العام والأثر المترتب على تحويل الأصول من خطة معاشات تقاعد مؤسسة البريد البريطانية، التي تعرف باسم «البريد الملكي» (Royal Mail Pension Plan) إلى القطاع العام في إبريل ٢٠١٢. ويمثل مستوى الاستهلاك والاستثمار الحكومي الحقيقي جزءاً من مسار إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، الذي قد يكون أو لا يكون، وفقاً لخبراء الصندوق، مماثلاً لتوقعات «مكتب مسؤولية الموازنة البريطاني». ويختلف إجمالي الناتج المحلي في العام المالي عن إجمالي الناتج المحلي في العام الحالي، وتُعرض حسابات المالية العامة على أساس العام المالي. ولا تأخذ التوقعات في الاعتبار التعديلات التي أُجريت على الحسابات (بما في ذلك قروض الطلاب) في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٩.

الولايات المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى السيناريو الأساسي الذي وضعه مكتب الموازنة التابع للكونغرس في أغسطس ٢٠١٩ والمعدل لمراعاة افتراضات خبراء الصندوق بشأن السياسات والاقتصاد الكلي. وتتضمن هذه التوقعات آثار الإصلاح الضريبي («قانون التخفيضات الضريبية والوظائف»، الذي تم توقيعه ليصبح قانوناً في نهاية عام ٢٠١٧) وقانون الموازنة لعام ٢٠١٨ الذي يدعمه الحزبان الجمهوري والديمقراطي والذي صدر في فبراير ٢٠١٨، وقانون الموازنة لعام ٢٠١٩ الذي يدعمه الحزبان الجمهوري والديمقراطي والذي صدر في يوليو ٢٠١٩. وأخيراً، تُعدّل توقعات المالية العامة لكي تكون انعكاساً لتنبؤات خبراء الصندوق بشأن أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية — والمعالجات المحاسبية المختلفة لدعم القطاع المالي ولنظم التقاعد ذات المزايا المحددة — ويتم تحويلها إلى صيغة تقوم على أساس الحكومة العامة. ويجري إعداد البيانات باستخدام نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ولدى ترجمتها إلى إحصاءات مالية الحكومة فإن ذلك يجري وفقاً للنظام المتبع في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. وتبدأ معظم سلاسل البيانات الزمنية في عام ٢٠٠١ بسبب نقص البيانات المتاحة.

افتراضات السياسة النقدية

تستند افتراضات السياسة النقدية إلى إطار السياسة النقدية المعمول به في كل بلد. وهذا يعني ضمناً، في معظم الحالات، عدم مسابرة السياسة النقدية لتطورات الدورة الاقتصادية، فترتفع أسعار الفائدة الرسمية عندما توحى المؤشرات الاقتصادية أن

روسيا: تستند توقعات الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٤ إلى القاعدة الجديدة لأسعار النفط، مع تعديلاتها التي وضعها خبراء الصندوق. المملكة العربية السعودية: تستند توقعات السيناريو الأساسي الذي وضعه خبراء الصندوق لإجمالي الإيرادات الحكومية، ما عدا إيرادات تصدير النفط، إلى فهم خبراء الصندوق للسياسات الحكومية المعلنة في موازنة عام ٢٠١٩ وتحديث «برنامج التوازن المالي» لعام ٢٠١٩. وتستند إيرادات تصدير النفط إلى أسعار النفط في السيناريو الأساسي لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي وافترض تجاوز أداء المملكة للمستويات الواردة في اتفاق أوبك+. وتأخذ التوقعات بشأن النفقات موازنة عام ٢٠١٩ وتحديث «برنامج التوازن المالي» لعام ٢٠١٩ كمنقطة بداية، وتعكس تقديرات خبراء الصندوق لآثار آخر التغيرات في السياسات والتطورات الاقتصادية.

سنغافورة: بالنسبة للسنة المالية ٢٠١٩، تستند التوقعات إلى أرقام الموازنة. ويفترض خبراء الصندوق عدم تغيير السياسات بالنسبة لبقية فترة التوقعات.

جنوب إفريقيا: تستند افتراضات المالية العامة إلى مراجعة موازنة عام ٢٠١٩ والاعتمادات الخاصة في يوليو ٢٠١٩ لمرفق الكهرباء (Eskom). والإيرادات غير الضريبية لا تشمل المعاملات في الأصول المالية والخصوم لأنها تنطوي أساساً على إيرادات مرتبطة بمكاسب تقييم سعر الصرف المتحققة من حيازة الودائع بالعملة الأجنبية، وبيع الأصول، والبنود المماثلة من ناحية المفاهيم.

إسبانيا: بالنسبة لعام ٢٠١٩، تستند التوقعات إلى حجم المصروفات وفق سيناريو مد فترة العمل بموازنة ٢٠١٨ والتدابير التي صدرت بالفعل، بما في ذلك زيادة معاشات التقاعد وأجور موظفي القطاع العام، وتوقعات خبراء الصندوق بشأن الإيرادات. وبالنسبة لعام ٢٠٢٠ وما بعده، تعكس توقعات المالية العامة توقعات خبراء الصندوق التي تفترض عدم تغيير الرصيد الأولي الهيكلي.

السويد: تراعي توقعات المالية العامة التوقعات التي وضعتها السلطات استناداً إلى الموازنة العامة في ربيع ٢٠١٩. ويحسب تأثير التطورات الدورية على حسابات المالية العامة باستخدام معيار قياس المرونة لعام ٢٠١٤ الذي وضعته «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» لمراعاة فجوات الناتج وتوظيف العمالة.

سويسرا: تفترض التوقعات تعديل سياسة المالية العامة عند الضرورة للمحافظة على اتساق أرصدة المالية العامة مع متطلبات قواعد المالية العامة في سويسرا.

تركيا: تفترض توقعات المالية العامة ارتفاع الرصيد الأولي والرصيد الكلي السلبيين عن المتوقع لهما في البرنامج الاقتصادي الجديد الذي وضعته السلطات للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، وتستند هذه التوقعات في جزء منها إلى النمو الضعيف في الآونة الأخيرة ونتائج تنفيذ الميزانية، وفي الجزء الآخر إلى الفروق بين التعريفات المستخدمة: فالتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الرائد المالي تستند إلى تعريف

الإطار ألف-١ (تتمة)

إندونيسيا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع الحفاظ على معدلات التضخم في حدود النطاق المستهدف من البنك المركزي.

اليابان: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق.

كوريا: تفترض التوقعات عدم حدوث تغيير في سعر الفائدة الأساسي في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

المكسيك: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تحقيق هدف التضخم.

روسيا: تفترض التوقعات النقدية تحول البنك المركزي الروسي إلى سياسة نقدية محايدة.

المملكة العربية السعودية: تستند توقعات السياسة النقدية إلى استمرار ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي.

سنغافورة: من المتوقع نمو النقود بمعناها الواسع على نحو يتماشى مع النمو المتوقع في إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

جنوب إفريقيا: ستكون السياسة النقدية تيسيرية نسبياً.

السويد: تتماشى التوقعات النقدية مع توقعات بنك السويد المركزي.

سويسرا: تفترض التوقعات عدم حدوث تغيير في سعر الفائدة الأساسي في ٢٠١٩-٢٠٢٠.

تركيا: آفاق الأوضاع النقدية والمالية تفترض انتعاج سياسة نقدية أكثر تيسيراً في ٢٠١٩.

المملكة المتحدة: يستند مسار أسعار الفائدة في الأجل القصير إلى توقعات أسعار الفائدة السوقية.

الولايات المتحدة: يتوقع خبراء الصندوق أن تواصل لجنة السوق المفتوحة التابعة للاحتياطي الفيدرالي تعديل سعر الفائدة المستهدف على الأموال الفيدرالية تماشياً مع الآفاق الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقاً.

التضخم سوف يتجاوز المعدل أو النطاق المقبول، بينما تنخفض عند وجود مؤشرات توحى بأنه لن يتجاوز لهذا المعدل أو النطاق، وأن نمو الناتج أقل من المعدل الممكن، وأن هوامش التراخي الاقتصادي كبيرة. وعلى هذا الأساس، من المفترض أن يبلغ متوسط سعر الفائدة بين بنوك لندن (ليبور) على الودائع بالدولار الأمريكي لمدة ستة أشهر ٢,٣٪ في ٢٠١٩ و ٢,٠٪ في عام ٢٠٢٠ (راجع الجدول ١-١). ويفترض أن يبلغ متوسط سعر الفائدة على الودائع باليورو لمدة ثلاثة أشهر -٠,٤٪ في عام ٢٠١٩ و -٠,٦٪ في عام ٢٠٢٠. أما متوسط سعر الفائدة على الودائع بالين الياباني لمدة ستة أشهر، فمن المفترض أن يبلغ صفر ٪ في عام ٢٠١٩ و -٠,١٪ في عام ٢٠٢٠.

الأرجنتين: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع إطار السياسة النقدية الحالي الذي يستهدف أن يبلغ معدل نمو القاعدة النقدية المعدل موسمياً صفراً.

أستراليا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق.

البرازيل: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع التقارب التدريجي لمعدل التضخم نحو منتصف النطاق المستهدف.

كندا: تستند افتراضات السياسة النقدية إلى تحليل خبراء صندوق النقد الدولي.

الصين: يتوقع ثبات السياسة النقدية على موقفها الحالي.

الدانمرك: تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على ربط العملة باليورو.

منطقة اليورو: تتسق افتراضات السياسة النقدية في البلدان الأعضاء في منطقة اليورو مع توقعات السوق.

منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: يفترض خبراء الصندوق أن نظام مجلس العملة لا يزال ملائماً.

الهند: تتفق توقعات السياسة النقدية مع تحقيق مستوى التضخم المستهدف من بنك الاحتياطي الهندي على المدى المتوسط.

قائمة بالجدول

الناتج

- الجدول ألف-١: موجز الناتج العالمي
الجدول ألف-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومجموع الطلب المحلي
الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
الجدول ألف-٤: الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

التضخم

- الجدول ألف-٥: موجز بيانات التضخم
الجدول ألف-٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين
الجدول ألف-٧: الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين

السياسات المالية

- الجدول ألف-٨: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة

التجارة الخارجية

- الجدول ألف-٩: موجز أحجام وأسعار التجارة العالمية

معاملات الحساب الجاري

- الجدول ألف-١٠: موجز أرصدة الحساب الجاري
الجدول ألف-١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري
الجدول ألف-١٢: الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي

- الجدول ألف-١٣: موجز أرصدة الحساب المالي

تدفق الأموال

- الجدول ألف-١٤: موجز صافي الإقراض والاقتراض

السيناريو الأساسي متوسط الأجل

- الجدول ألف-١٥: موجز السيناريو الأساسي العالمي في الأجل المتوسط

الجدول ألف- ١ موجز الناتج العالم^١
(التغير السنوي %)

توقعات			متوسط									
٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١	
٣,٦	٣,٤	٣,٠	٣,٦	٣,٨	٣,٤	٣,٥	٣,٦	٣,٥	٣,٥	٤,٣	٣,٩	العالم
١,٦	١,٧	١,٧	٢,٣	٢,٥	١,٧	٢,٣	٢,١	١,٤	١,٢	١,٧	١,٧	الاقتصادات المتقدمة
١,٦	٢,١	٢,٤	٢,٩	٢,٤	١,٦	٢,٩	٢,٥	١,٨	٢,٢	١,٦	١,٧	الولايات المتحدة
١,٣	١,٤	١,٢	١,٩	٢,٥	١,٩	٢,١	١,٤	-٠,٣	-٠,٩	١,٦	١,٢	منطقة اليورو
٠,٥	٠,٥	٠,٩	٠,٨	١,٩	٠,٦	١,٢	٠,٤	٢,٠	١,٥	-٠,١	٠,٦	اليابان
٢,١	١,٨	١,٥	٢,٢	٢,٧	٢,١	٢,١	٢,٩	٢,٤	٢,٠	٣,٠	٢,٨	اقتصادات أخرى متقدمة ^٢
٤,٨	٤,٦	٣,٩	٤,٥	٤,٨	٤,٦	٤,٣	٤,٧	٥,١	٥,٤	٦,٤	٦,٢	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
												المجموعات الإقليمية
٦,٠	٦,٠	٥,٩	٦,٤	٦,٦	٦,٧	٦,٨	٦,٨	٦,٩	٧,٠	٧,٩	٨,٥	آسيا الصاعدة والنامية
٢,٥	٢,٥	١,٨	٣,١	٣,٩	١,٨	٠,٨	١,٩	٣,١	٣,٠	٥,٨	٤,٤	أوروبا الصاعدة والنامية
٢,٧	١,٨	٠,٢	١,٠	١,٢	-٠,٦	٠,٣	١,٣	٢,٩	٢,٩	٤,٦	٣,٢	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٣,٣	٢,٩	٠,٩	١,٩	٢,٣	٥,٠	٢,٦	٣,١	٣,٠	٤,٩	٤,٦	٥,٣	منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٤,٢	٣,٦	٣,٢	٣,٢	٣,٠	١,٤	٣,١	٥,١	٥,٢	٤,٧	٥,٣	٥,٩	إفريقيا جنوب الصحراء
												المجموعات التحليلية
												حسب مصدر إيرادات التصدير
٢,١	٢,٠	-٠,٣	٠,٨	٠,٩	٢,٢	٠,٣	٢,٢	٢,٦	٥,٠	٥,٢	٥,٥	الوقود
٥,٣	٥,٠	٤,٧	٥,٣	٥,٦	٥,١	٥,٢	٥,٣	٥,٧	٥,٤	٦,٧	٦,٤	غير الوقود
٣,٥	٢,٤	١,٢	١,٨	٢,٨	١,٧	٢,٩	٢,٢	٤,١	٢,٥	٤,٩	٤,٢	منها: منتجات أولية
												حسب مصدر التمويل الخارجي
٥,١	٤,٦	٤,٠	٤,٦	٤,٨	٤,١	٤,١	٤,٥	٤,٧	٤,٤	٥,٣	٥,١	اقتصادات المركز والمدن الصافي
												اقتصادات المركز والمدن الصافي
												حسب تجربة خدمة الدين
٤,٨	٤,٠	٣,٤	٣,٤	٢,٨	٢,٣	٠,٤	٢,٠	٣,٠	١,٩	٢,٥	٥,٠	اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١٤-٢٠١٨
												المجموعات الأخرى
١,٥	١,٦	١,٥	٢,٢	٢,٨	٢,١	٢,٥	١,٩	٠,٣	-٠,٤	١,٨	١,٦	الاتحاد الأوروبي
٥,٥	٥,١	٥,٠	٥,٠	٤,٧	٣,٦	٤,٥	٦,٠	٦,٠	٤,٧	٥,٣	٦,٥	البلدان النامية منخفضة الدخل
٢,٩	٢,٧	٠,١	١,١	١,٨	٥,٤	٢,٤	٢,٧	٢,٤	٤,٩	٤,٤	٥,٠	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
												للتذكيرة
												معدل النمو الوسيط
١,٧	١,٨	١,٨	٢,٧	٣,٠	٢,٤	٢,٢	٢,٥	١,٤	١,٠	١,٩	٢,٢	الاقتصادات المتقدمة
٣,٥	٣,٥	٣,٢	٣,٥	٣,٥	٣,٢	٣,٣	٣,٨	٤,١	٤,٢	٤,٧	٤,٦	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٤,٨	٥,٠	٥,٠	٤,٠	٤,٥	٤,٢	٣,٩	٥,٤	٥,٢	٥,١	٦,٠	٥,٣	البلدان النامية منخفضة الدخل
												نصيب الفرد من الناتج^٣
١,٢	١,٣	١,٣	١,٨	٢,٠	١,٢	١,٨	١,٦	٠,٩	٠,٧	١,٢	١,١	الاقتصادات المتقدمة
٣,٥	٣,٣	٣,٥	٣,٢	٣,٣	٣,١	٢,٨	٣,٢	٣,٦	٣,٦	٤,٨	٤,٦	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٣,٢	٢,٩	٢,٧	٢,٨	٢,٤	١,٢	١,٩	٣,٧	٣,٦	١,٧	٣,٦	٣,٨	البلدان النامية منخفضة الدخل
												معدل النمو العالمي على أساس أسعار
٢,٩	٢,٧	٢,٥	٣,١	٣,٢	٢,٦	٢,٨	٢,٨	٢,٦	٢,٥	٣,١	٢,٦	الصرف السائدة في السوق
												قيمة الناتج العالمي
												(بمليارات الدولارات الأمريكية)
١١١,٥٦٩	٩٠,٥٢٠	٨٦,٥٩٩	٨٤,٩٣٠	٨٠,٢٦٢	٧٥,٨٢٤	٧٤,٧٧٩	٧٨,٩٤٤	٧٦,٨٤٢	٧٤,٦٩٠	٧٣,٣١٢	٤٩,٨٨١	بأسعار الصرف السائدة في السوق
١٨٦,١٥٦	١٤٩,٥٣٤	١٤١,٨٦٠	١٣٥,٤٣٦	١٢٧,٧٠٣	١٢٠,٨٣٢	١١٥,٧٩٩	١١٠,٩٠٣	١٠٥,٢١٦	١٠٠,٠٢٠	٩٥,١٤٣	٧٠,٧٢١	على أساس تعادل القوى الشرائية

^١ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

^٢ ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

^٣ نصيب الفرد من الناتج بالعملة الدولية على أساس تعادل القوى الشرائية.

الجدول ألف ٢- الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومجموع الطلب المحلي
(التغير السنوي %)

الربع الرابع ^١		توقعات			متوسط									
توقعات		توقعات			٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١	
Q4:٢٠٢٠	Q4:٢٠١٩	Q4:٢٠١٨	٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي														
الاقتصادات المتقدمة														
الولايات المتحدة														
منطقة اليورو														
ألمانيا														
فرنسا														
إيطاليا														
إسبانيا														
هولندا														
بلجيكا														
النمسا														
أيرلندا														
البرتغال														
اليونان														
فنلندا														
الجمهورية السلوفاكية														
ليتوانيا														
سلوفينيا														
لكسمبرغ														
لاتفيا														
إستونيا														
قبرص														
مالطة														
اليابان														
المملكة المتحدة														
كوريا														
كندا														
أستراليا														
مقاطعة تايوان الصينية														
سنغافورة														
سويسرا														
السويد														
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة														
الجمهورية التشيكية														
النرويج														
إسرائيل														
الدانمرك														
نيوزيلندا														
بورتوريكو														
إقليم ماكاو الإداري الخاص														
آيسلندا														
سان مارينو														
للتذكرة														
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية														
مجموع الطلب المحلي الحقيقي														
الاقتصادات المتقدمة														
الولايات المتحدة														
منطقة اليورو														
ألمانيا														
فرنسا														
إيطاليا														
إسبانيا														
اليابان														
المملكة المتحدة														
كندا														
اقتصادات أخرى متقدمة ^٢														
للتذكرة														
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية														

^١ من الربع الرابع للسنة السابقة.

^٢ Q4: الربع الرابع.

^٣ ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-٣ الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	-٢٠١١ ٢٠٢٠	-٢٠٠١ ٢٠١٠
الإنفاق الاستهلاكي الخاص											
الاقتصادات المتقدمة											
١,٧	١,٨	٢,١	٢,٢	٢,٢	٢,٥	١,٩	١,١	٠,٩	١,٢	١,٨	١,٨
٢,٢	٢,٥	٣,٠	٢,٦	٢,٧	٣,٧	٣,٠	١,٥	١,٥	١,٩	٢,٥	٢,١
١,٣	١,٢	١,٤	١,٦	٢,٠	١,٩	٠,٩	٠,٧-	١,٢-	٠,١	٠,٨	١,١
١,٣	١,٤	١,٣	١,٣	٢,٣	١,٩	١,١	٠,٤	١,٥	١,٩	١,٤	٠,٤
١,٣	١,١	٠,٩	١,٤	١,٨	١,٥	٠,٨	٠,٥	٠,٤-	٠,٦	٠,٩	١,٨
٠,٤	٠,٣	٠,٦	١,٥	١,٣	١,٩	٠,٢	٢,٤-	٤,٠-	٠,٠	٠,٠	٠,٥
١,٥	١,٥	٢,٣	٢,٥	٢,٩	٣,٠	١,٥	٣,١-	٣,٥-	٢,٤-	٠,٦	٢,٠
٠,٢	٠,٦	٠,٣	١,١	٠,١-	٠,٢-	٠,٩-	٢,٤	٢,٠	٠,٤-	٠,٥	٠,٩
١,٤	١,٦	١,٧	٢,١	٢,١	٢,٦	٢,٠	١,٨	١,٥	٠,٧-	١,٧	١,٨
١,٦	١,٦	٢,١	٢,٥	٢,٢	٢,٣	٢,٦	٢,٦	١,٩	٢,٣	٢,٣	٣,١
٢,٣	١,٩	٢,٦	٢,٨	٢,٥	٢,٨	٢,٥	٢,٢	٢,١	٣,٠	٢,٥	٣,٠
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
١,٦	١,٨	٢,٠	٢,١	٢,١	٢,٥	١,٨	١,٢	١,١	١,٢	١,٧	١,٦
الاستهلاك العام											
الاقتصادات المتقدمة											
٢,١	٢,١	١,٧	١,٢	١,٩	١,٨	٠,٦	٠,١-	٠,٠	٠,٦-	١,١	٢,٢
٢,٢	٢,٢	١,٧	٠,٦	١,٨	١,٨	٠,٨-	١,٩-	١,٥-	٣,٠-	٠,٣	٢,١
١,٣	١,٢	١,١	١,٥	١,٨	١,٣	٠,٨	٠,٤	٠,٣-	٠,١-	٠,٩	١,٩
١,٨	٢,٠	١,٤	٢,٤	٤,١	٢,٨	١,٧	١,٤	١,٣	١,٠	٢,٠	١,٤
٠,٦	٠,٨	٠,٨	١,٥	١,٤	١,٠	١,٣	١,٥	١,٦	١,١	١,٢	١,٦
٠,٤	٠,٩-	٠,٢	٠,٣	٠,١	٠,٦-	٠,٧-	٠,٣-	١,٤-	١,٨-	٠,٥-	١,٠
١,١	١,٦	٢,١	١,٩	١,٠	٢,٠	٠,٣-	٢,١-	٤,٧-	٠,٣-	٠,٢	٤,٧
١,٨	١,٧	٠,٨	٠,٣	١,٤	١,٥	٠,٥	١,٥	١,٧	١,٩	١,٣	١,٥
٣,٩	٢,٨	٠,٤	٠,٢-	٠,٨	١,٤	٠,٢	٠,٢-	١,٢	٠,١	١,٢	٢,٦
١,١	٠,٧	٢,٩	٢,١	١,٨	١,٤	٠,٦	٠,٨-	٠,٧	١,٣	١,٢	٢,٥
٣,١	٣,٨	٣,٥	٣,١	٣,١	٢,٨	٢,٧	٢,٨	٢,٤	١,٨	٢,٩	٣,١
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
٢,٠	١,٨	١,٣	٠,٨	١,٨	١,٦	٠,١	٠,٥-	٠,٢-	١,١-	٠,٨	١,٩
إجمالي تكوين رأس المال الثابت											
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٢	١,٨	٢,٦	٤,٠	٢,٢	٣,٢	٣,٥	١,٧	٢,٦	٣,٢	٢,٧	٠,٥
٢,٧	٢,٥	٤,١	٣,٧	١,٩	٣,٢	٥,١	٣,٦	٦,٩	٤,٦	٣,٨	٠,٠
٢,٦	٣,١	٢,٣	٣,٥	٤,٠	٥,٠	١,٥	٢,٤-	٣,٣-	١,٥	١,٧	٠,٤
٢,٥	٣,١	٣,٥	٢,٥	٣,٨	١,٨	٣,٢	١,٣-	٠,٢-	٧,٤	٢,٦	٠,٣-
٢,٢	٢,٣	٢,٨	٤,٧	٢,٧	١,٠	٠,٠	٠,٨-	٠,٢	٢,٠	١,٧	١,٢
٢,٢	٢,٨	٣,٤	٤,٣	٣,٥	٢,١	٢,٣-	٦,٦-	٩,٣-	١,٩-	٠,٣-	٠,١
٢,٧	٢,٩	٥,٣	٤,٨	٢,٩	٦,٧	٤,٧	٣,٤-	٨,٦-	٦,٩-	١,٠	١,٢
٠,٩	١,٣	١,٢	٣,٠	٠,٣-	١,٦	٣,١	٤,٩	٣,٥	١,٧	٢,١	٢,٢-
٠,٦	٠,٦-	٠,٢	٣,٥	٢,٣	٣,٤	٧,٢	٣,٤	٢,١	٢,٦	٢,٤	٠,٣
١,٢	١,٤-	١,٢	٣,٠	٤,٣-	٥,٢-	٢,٣	١,٤	٤,٩	٤,٦	٠,٧	٣,٨
١,٥	٠,٧-	٠,٧	٥,٧	٢,٩	٢,١	٢,٤	٢,٤	٣,٠	٤,٣	٢,٤	٢,٨
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
٢,١	٢,٠	٣,١	٣,٥	١,٧	٢,٣	٣,٨	٢,٢	٣,٧	٣,٧	٢,٨	٠,٠

الجدول ألف-٣ الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)
(التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	-٢٠١١	-٢٠٠١
										٢٠٢٠	٢٠١٠
الطلب المحلي النهائي											
الاقتصادات المتقدمة											
١,٩	١,٨	٢,١	٢,٤	٢,٢	٢,٦	٢,٠	١,١	١,١	١,٣	١,٨	١,٦
٢,٣	٢,٥	٣,٠	٢,٥	٢,٤	٣,٣	٢,٨	١,٣	٢,٠	١,٦	٢,٤	١,٧
١,٦	١,٦	١,٥	٢,٠	٢,٤	٢,٤	١,٠	٠,٨-	١,٤-	٠,٤	١,١	١,١
١,٧	١,٩	١,٨	١,٨	٣,٠	٢,١	١,٧	٠,٢	١,١	٢,٨	١,٨	٠,٤
١,٤	١,٣	١,٣	٢,١	١,٩	١,٣	٠,٨	٠,٥	٠,٢	١,٠	١,٢	١,٦
٠,٨	٠,٥	١,٠	١,٨	١,٤	١,٤	٠,٤-	٢,٨-	٤,٥-	٠,٨-	٠,٢-	٠,٥
١,٧	١,٨	٢,٩	٢,٩	٢,٥	٣,٦	١,٨	٣,٠-	٤,٨-	٣,٠-	٠,٦	٢,٣
٠,٨	١,١	٠,٦	١,٤	٠,١	٠,٦	٠,٢	٢,٨	٢,٣	٠,٥	١,٠	٠,٢
١,٧	١,٤	١,٢	١,٩	٢,٥	٢,٥	٢,٩	١,٧	١,٦	٠,٠	١,٧	١,٧
١,٥	٠,٧	٢,١	٣,١	٠,٦	٠,٣	٢,١	١,٦	٢,٤	٢,٦	١,٧	٣,١
٢,٢	١,٥	٢,٢	٣,٣	٢,٨	٢,٦	٢,٥	٢,٤	٢,٤	٣,١	٢,٥	٢,٩
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
١,٨	١,٩	٢,١	٢,٢	٢,٠	٢,٣	٢,٠	١,١	١,٤	١,٣	١,٨	١,٣
بناء المخزون^٢											
الاقتصادات المتقدمة											
٠,١-	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٢-	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٣-	٠,٢	٠,٠	٠,٠
٠,٢-	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٦-	٠,٣	٠,١-	٠,٢	٠,٢	٠,١-	٠,٠	٠,٠
٠,١-	٠,٣-	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٣	١,٠-	٠,٤	٠,٠	٠,٠
٠,٠	٠,٥-	٠,٣	٠,٥	٠,١	٠,٤-	٠,٠	٠,٨	١,٨-	٠,٤	٠,١-	٠,١-
٠,٠	٠,٠	٠,٣-	٠,٢	٠,٤-	٠,٣	٠,٧	٠,٢	٠,٦-	١,١	٠,١	٠,١-
٠,٣-	٠,٨-	٠,١-	٠,٣-	٠,١	٠,١	٠,٦	٠,٢	١,١-	٠,٢	٠,١-	٠,٠
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١-	٠,٥	٠,٢	٠,٣-	٠,٢-	٠,١-	٠,٠	٠,٠
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,١-	٠,٣	٠,١	٠,٤-	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٠
٠,١-	٠,٣-	٠,٤	٠,٦-	٠,١-	٠,٢-	٠,٧	٠,٢	٠,٢	٠,٢-	٠,٠	٠,٠
٠,١-	٠,١	٠,٢-	٠,٨	٠,٠	٠,٤-	٠,٤-	٠,٥	٠,٣-	٠,٧	٠,١	٠,١-
٠,٣-	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,١-	٠,٢	٠,٧-	٠,٤-	٠,٢	٠,١-	٠,٠
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
٠,١-	٠,١-	٠,١	٠,١	٠,٣-	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢-	٠,٢	٠,٠	٠,٠
الميزان الخارجي^٢											
الاقتصادات المتقدمة											
٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,٣-	٠,٠	٠,٢	٠,٤	٠,٣	٠,٠	٠,١
٠,١-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٨-	٠,٣-	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,٠
٠,١-	٠,١-	٠,٥	٠,٥	٠,٤-	٠,٢-	٠,١	٠,٣	١,٥	٠,٩	٠,٣	٠,١
٠,٣-	٠,٧-	٠,٥-	٠,٢	٠,٦-	٠,٣	٠,٧	٠,٥-	١,٢	٠,٨	٠,١	٠,٥
٠,٢-	٠,٠	٠,٧	٠,١-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٥-	٠,١-	٠,٧	٠,١	٠,٠	٠,٢-
٠,١	٠,٣	٠,١-	٠,٢	٠,٤-	٠,٥-	٠,١-	٠,٨	٢,٨	١,٢	٠,٤	٠,٢-
٠,٢	٠,٤	٠,٣-	٠,١	٠,٨	٠,٣-	٠,٥-	١,٥	٢,٢	٢,١	٠,٦	٠,٢-
٠,٢-	٠,١-	٠,٠	٠,٥	٠,٦	٠,٣	٠,٠	٠,٤-	٠,٨-	٠,٩-	٠,١-	٠,٣
٠,٢-	٠,٠	٠,٢-	٠,٥	٠,٧-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٤-	١,٥	٠,١-	٠,١-
٠,٤	٠,٧	٠,٠	١,١-	٠,٤	٠,٩	١,٢	٠,١	٠,٤-	٠,٣-	٠,٢	١,١-
٠,١	٠,٣	٠,٣	٠,٥-	٠,١-	٠,٠	٠,٤	٠,٧	٠,٥	٠,٦	٠,٢	٠,٦
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
٠,١-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٠	٠,٢-	٠,٤-	٠,١-	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,١-	٠,٠

^١ ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.
^٢ التغيرات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة السابقة.

الجدول ألف-٤ الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير السنوي %)

توقعات			متوسط									
٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١	
٦,٠	٦,٠	٥,٩	٦,٤	٦,٦	٦,٧	٦,٨	٦,٨	٦,٩	٧,٠	٧,٩	٨,٥	آسيا الصاعدة والنامية
٧,٣	٧,٤	٧,٨	٧,٩	٧,٦	٧,٢	٦,٨	٦,٣	٦,٠	٦,٣	٦,٥	٥,٨	بنغلاديش
٦,٤	٧,٢	٥,٥	٤,٦	٦,٣	٧,٤	٦,٢	٤,٠	٣,٦	٦,٤	٩,٧	٨,٤	بوتان
٢,١	٤,٧	١,٨	٠,١	١,٣	٢,٥-	٠,٤-	٢,٥-	٢,١-	٠,٩	٣,٧	١,٤	بروني دار السلام
٦,٥	٦,٨	٧,٠	٧,٥	٧,٠	٦,٩	٧,٠	٧,١	٧,٤	٧,٣	٧,١	٨,٠	كمبوديا
٥,٥	٥,٨	٦,١	٦,٦	٦,٨	٦,٧	٦,٩	٧,٣	٧,٨	٧,٩	٧,٥	١٠,٥	الصين
٣,٢	٣,٠	٢,٧	٣,٥	٥,٤	٢,٥	٤,٧	٥,٦	٤,٧	١,٤	٢,٧	١,٣	فيجي
٧,٣	٧,٠	٦,١	٦,٨	٧,٢	٨,٢	٨,٠	٧,٤	٦,٤	٥,٥	٦,٦	٧,٥	الهند ^١
٥,٣	٥,١	٥,٠	٥,٢	٥,١	٥,٠	٤,٩	٥,٠	٥,٦	٦,٠	٦,٢	٥,٤	إندونيسيا
١,٨	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٠,٣	٥,١	١٠,٤	٠,٧-	٤,٢	٤,٧	١,٦	٠,٧	كيريباتي
٦,٨	٦,٥	٦,٤	٦,٣	٦,٨	٧,٠	٧,٣	٧,٦	٨,٠	٧,٨	٨,٠	٧,٢	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٤,٩	٤,٤	٤,٥	٤,٧	٥,٧	٤,٤	٥,٠	٦,٠	٤,٧	٥,٥	٥,٣	٤,٦	ماليزيا
٥,٥	٦,٠	٦,٥	٧,٥	٦,٩	٧,٣	٢,٩	٧,٣	٧,٣	٢,٤	٨,٤	٦,٥	ملديف
١,٢	٢,٣	٢,٤	٢,٦	٤,٥	١,٨	٠,٦-	٠,٧-	٢,٨	٣,٢	١,١	٢,٠	جزر مارشال
٠,٦	٠,٨	١,٤	١,٢	٢,٤	٠,٧	٥,٠	٢,٢-	٣,٩-	٢,٠-	٣,٣	٠,٢	ميكرونيزيا
٥,٠	٥,٤	٦,٥	٦,٩	٥,٣	١,٢	٢,٤	٧,٩	١١,٦	١٢,٣	١٧,٣	٦,٣	منغوليا
٦,٤	٦,٣	٦,٢	٦,٨	٦,٣	٥,٢	٧,٥	٨,٢	٧,٩	٦,٥	٥,٥	١٠,٧	ميانمار
٢,٠	٠,٧	١,٥	١,٥-	٥,٥-	٣,٠	٣,٤	٢٧,٢	٣١,٠	١٠,٤	١٠,٨	...	ناورو
٥,٠	٦,٣	٧,١	٦,٧	٨,٢	٠,٦	٣,٣	٦,٠	٤,١	٤,٨	٣,٤	٤,٠	نيبال
٢,٠	١,٨	٠,٣	١,٧	٣,٥-	٠,٨	١٠,١	٤,٤	١,٤-	١,٨	٤,٩	٠,٣	بالاو
٣,٥	٢,٦	٥,٠	١,١-	٢,٧	٤,١	٩,٥	١٣,٥	٣,٨	٤,٧	١,١	٣,٧	بابوا غينيا الجديدة
٦,٥	٦,٢	٥,٧	٦,٢	٦,٧	٦,٩	٦,١	٦,١	٧,١	٦,٧	٣,٧	٤,٨	الفلبين
٢,٢	٤,٤	٣,٤	٠,٩	٢,٧	٧,٢	١,٧	١,٢	١,٩-	٠,٤	٥,٦	٢,٥	ساموا
٢,٩	٢,٩	٢,٧	٣,٩	٣,٧	٣,٢	٢,٥	٢,٣	٣,٠	٤,٦	١٣,٢	٣,٤	جزر سليمان
٤,٨	٣,٥	٢,٧	٣,٢	٣,٤	٤,٥	٥,٠	٥,٠	٣,٤	٩,١	٨,٤	٥,١	سري لانكا
٣,٦	٣,٠	٢,٩	٤,١	٤,٠	٣,٤	٣,١	١,٠	٢,٧	٧,٢	٠,٨	٤,٦	تاييلند
٤,٨	٥,٠	٤,٥	٠,٢-	٣,٥-	٥,١	٣,٥	٤,٧	٢,٤	٥,٧	٦,٧	٤,٣	تيمور-ليشتي ^٢
٣,٠	٣,٧	٣,٥	١,٥	٢,٧	٤,٧	٣,٦	٢,٧	٠,٦-	١,١-	٢,٠	١,٢	تونغا
٢,٧	٤,٤	٤,١	٤,٣	٣,٢	٣,٠	٩,١	١,٣	٤,٦	٣,٨-	٧,٩	٠,٩	توفالو
٢,٩	٣,١	٣,٨	٣,٢	٤,٤	٣,٥	٠,٢	٢,٣	٢,٠	١,٨	١,٢	٢,٩	فانواتو
٦,٥	٦,٥	٦,٥	٧,١	٦,٨	٦,٢	٦,٧	٦,٠	٥,٤	٥,٢	٦,٢	٦,٨	فييت نام
٢,٥	٢,٥	١,٨	٣,١	٣,٩	١,٨	٠,٨	١,٩	٣,١	٣,٠	٥,٨	٤,٤	أوروبا الصاعدة والنامية
٤,٠	٤,٠	٣,٠	٤,١	٣,٨	٣,٣	٢,٢	١,٨	١,٠	١,٤	٢,٥	٥,٦	ألبانيا
٠,٤-	٠,٣	١,٥	٣,٠	٢,٥	٢,٥-	٣,٨-	١,٧	١,٠	١,٧	٥,٥	٧,٤	بيلاروس
٣,٠	٢,٦	٢,٨	٣,٦	٣,١	٣,٢	٣,١	١,١	٢,٤	٠,٧-	٠,٩	٣,٩	البوسنة والهرسك
٢,٨	٢,٢	٣,٧	٣,١	٣,٨	٣,٩	٣,٥	١,٨	٠,٥	٠,٠	١,٩	٤,٦	بلغاريا
٢,٠	٢,٧	٣,٠	٢,٦	٢,٩	٣,٥	٢,٤	٠,١-	٠,٥-	٢,٣-	٠,٣-	٢,٥	كرواتيا
٢,٢	٢,٣	٤,٦	٤,٩	٤,١	٢,٣	٣,٥	٤,٢	٢,١	١,٦-	١,٧	٢,٠	هنغاريا
٤,٠	٤,٠	٤,٢	٣,٨	٤,٢	٤,١	٤,١	١,٢	٣,٤	٢,٨	٤,٤	٤,٦	كوسوفو
٣,٨	٣,٨	٣,٥	٤,٠	٤,٧	٤,٤	٠,٣-	٥,٠	٩,٠	٠,٦-	٥,٨	٥,١	مولدوفا
٢,٩	٢,٥	٣,٠	٤,٩	٤,٧	٢,٩	٣,٤	١,٨	٣,٥	٢,٧-	٣,٢	٣,٣	الجبل الأسود
٣,٥	٣,٤	٣,٢	٢,٧	٠,٢	٢,٨	٣,٩	٣,٦	٢,٩	٠,٥-	٢,٣	٣,٠	مقدونيا الشمالية
٢,٥	٣,١	٤,٠	٥,١	٤,٩	٣,١	٣,٨	٣,٣	١,٤	١,٦	٥,٠	٣,٩	بولندا
٣,٠	٣,٥	٤,٠	٤,١	٧,٠	٤,٨	٣,٩	٣,٤	٣,٥	٢,١	٢,٠	٤,٢	رومانيا
١,٨	١,٩	١,١	٢,٣	١,٦	٠,٣	٢,٣-	٠,٧	١,٨	٣,٧	٥,١	٤,٨	روسيا
٤,٠	٤,٠	٣,٥	٤,٣	٢,٠	٣,٣	١,٨	١,٦-	٢,٩	٠,٧-	٢,٠	٥,٠	صربيا
٣,٥	٣,٠	٠,٢	٢,٨	٧,٥	٣,٢	٦,١	٥,٢	٨,٥	٤,٨	١١,١	٤,٠	تركيا
٣,٣	٣,٠	٣,٠	٣,٣	٢,٥	٢,٤	٩,٨-	٦,٦-	٠,٠	٠,٢	٥,٥	٣,٩	أوكرانيا ^١
٢,٧	١,٨	٠,٢	١,٠	١,٢	٠,٦-	٠,٣	١,٣	٢,٩	٢,٩	٤,٦	٣,٢	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢,٠	٣,٣	٤,٠	٧,٤	٣,١	٥,٥	٣,٨	٣,٨	٠,٦-	٣,٤	٢,٠-	١,٤	أنتيغوا وبربودا
٣,٢	١,٣-	٣,١-	٢,٥-	٢,٧	٢,١-	٢,٧	٢,٥-	٢,٤	١,٠-	٦,٠	٣,٤	الأرجنتين
١,١	١,٠	٠,٧	١,٢	٢,٣	٠,٥	٠,٤-	٠,٩	٤,٢	١,٤-	٣,٥	٠,٨-	أروبا
١,٦	٠,٦-	٠,٩	١,٦	٠,١	٠,٤	٠,٦	٠,٧	٣,٠-	٣,١	٠,٦	٠,٧	جزر البهاما
١,٨	٠,٦	٠,١-	٠,٦-	٠,٥	٢,٥	٢,٤	٠,١-	١,٤-	٠,٤-	٠,٧-	٠,٧	بربادوس
١,٧	٢,١	٢,٧	٣,٠	١,٤	٠,٦-	٣,٤	٣,٧	٠,٩	٢,٩	٢,٢	٣,٩	بليز
٣,٧	٣,٨	٣,٩	٤,٢	٤,٢	٤,٣	٤,٩	٥,٥	٦,٨	٥,١	٥,٢	٣,٨	بوليفيا
٢,٣	٢,٠	٠,٩	١,١	١,١	٣,٣-	٣,٦-	٠,٥	٣,٠	١,٩	٤,٠	٣,٧	البرازيل
٣,٢	٣,٠	٢,٥	٤,٠	١,٣	١,٧	٢,٣	١,٨	٤,٠	٥,٣	٦,١	٤,٢	شيلي
٣,٧	٣,٦	٣,٤	٢,٦	١,٤	٢,١	٣,٠	٤,٧	٤,٦	٣,٩	٧,٤	٤,٠	كولومبيا

الجدول ألف-٤ الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تابع)
(التغير السنوي %)

توقعات			متوسط									
٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١	
٢,٧	١,٨	٠,٢	١,٠	١,٢	٠,٦-	٠,٣	١,٣	٢,٩	٢,٩	٤,٦	٣,٢	أمريكا اللاتينية والكاريبي (تتمة)
٣,٥	٢,٥	٢,٠	٢,٦	٣,٤	٤,٢	٣,٦	٣,٥	٢,٣	٤,٨	٤,٣	٤,٣	كوستاريكا
١,٥	٤,٩	٩,٤	٠,٥	٩,٥-	٢,٥	٢,٦-	٤,٤	٠,٦-	١,١-	٠,٢-	٢,٤	دومينيكا
٥,٠	٥,٢	٥,٠	٧,٠	٤,٧	٦,٧	٦,٩	٧,١	٤,٩	٢,٧	٣,١	٤,٦	الجمهورية الدومينيكية
٢,٥	٠,٥	٠,٥-	١,٤	٢,٤	١,٢-	٠,١	٣,٨	٤,٩	٥,٦	٧,٩	٤,١	إكوادور
٢,٢	٢,٣	٢,٥	٢,٥	٢,٣	٢,٥	٢,٤	١,٧	٢,٢	٢,٨	٣,٨	١,٦	السلفادور
٣,٠	٢,٧	٣,١	٤,٢	٤,٤	٣,٧	٦,٤	٧,٣	٢,٤	١,٢-	٠,٨	١,٨	غرينادا
٣,٥	٣,٥	٣,٤	٣,١	٢,٨	٣,١	٤,١	٤,٢	٣,٧	٣,٠	٤,٢	٣,٣	غواتيمالا
٣,٢	٨٥,٦	٤,٤	٤,١	٢,١	٣,٤	٣,١	٣,٩	٥,٠	٥,٠	٥,٤	٢,٤	غيانا
١,٥	١,٢	٠,١	١,٥	١,٢	١,٥	١,٢	٢,٨	٤,٢	٢,٩	٥,٥	٠,١	هايتي
٣,٩	٣,٥	٣,٤	٣,٧	٤,٩	٣,٨	٣,٨	٣,١	٢,٨	٤,١	٣,٨	٤,١	هندوراس
٢,٢	١,٠	١,١	١,٦	٠,٧	١,٥	٠,٩	٠,٦	٠,٢	٠,٥-	١,٤	٠,٦	جامايكا
٢,٤	١,٣	٠,٤	٢,٠	٢,١	٢,٩	٣,٣	٢,٨	١,٤	٣,٦	٣,٧	١,٥	المكسيك
١,٥	٠,٨-	٥,٠-	٣,٨-	٤,٧	٤,٦	٤,٨	٤,٨	٤,٩	٦,٥	٦,٣	٢,٩	نيكاراغوا
٥,٥	٥,٥	٤,٣	٣,٧	٥,٣	٥,٠	٥,٧	٥,١	٦,٩	٩,٨	١١,٣	٥,٩	بنما
٣,٩	٤,٠	١,٠	٣,٧	٥,٠	٤,٣	٣,١	٤,٩	٨,٤	٠,٥-	٤,٢	٣,٧	باراغواي
٣,٨	٣,٦	٣,٦	٤,٠	٢,٥	٤,٠	٣,٣	٢,٤	٥,٨	٦,٠	٦,٥	٥,٦	بيرو
٢,٧	٣,٥	٣,٥	٤,٦	٠,٩	١,٨	١,٦	٧,٢	٦,٤	٤,٤-	٣,٢	٢,٢	سانت كيتس ونيفيس
١,٥	٣,٢	١,٥	٠,٩	٢,٦	٣,٢	٠,٢	١,٣	٢,٠-	٠,٤-	٤,١	٢,٠	سانت لوسيا
٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٠	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٢	٢,٥	١,٣	٠,٢	٢,٦	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٢,٦	٢,٥	٢,٢	٢,٠	١,٧	٥,٦-	٣,٤-	٠,٣	٢,٩	٢,٧	٥,٨	٥,٠	سورينام
١,٧	١,٥	٠,٠	٠,٣	١,٩-	٦,٥-	١,٨	١,٠-	٢,٠	٠,٧-	٠,٢-	٥,٧	ترينيداد وتوباغو ^١
٢,٤	٢,٣	٠,٤	١,٦	٢,٦	١,٧	٠,٤	٣,٢	٤,٦	٣,٥	٥,٢	٣,٢	أوروغواي
...	١٠,٠-	٣٥,٠-	١٨,٠-	١٥,٧-	١٧,٠-	٦,٢-	٣,٩-	١,٣	٥,٦	٤,٢	٣,١	فنزويلا
٣,٣	٢,٩	٠,٩	١,٩	٢,٣	٥,٠	٢,٦	٣,١	٣,٠	٤,٩	٤,٦	٥,٣	منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٥,٥	٣,٥	٣,٠	٢,٧	٢,٧	٢,٢	١,٠	٢,٧	٥,٧	١٤,٠	٦,٥	...	أفغانستان
٠,٨	٢,٤	٢,٦	١,٤	١,٣	٣,٢	٣,٧	٣,٨	٢,٨	٣,٤	٢,٨	٣,٩	الجزائر
٤,٥	٤,٨	٦,٠	٥,٢	٧,٥	٠,٢	٣,٣	٣,٦	٣,٣	٧,١	٤,٧	٨,١	أرمينيا
٢,٤	٢,١	٢,٧	١,٠	٠,٢	٣,١-	١,٠	٢,٨	٥,٨	٢,٢	١,٦-	١٤,٤	أذربيجان
٣,٠	٢,١	٢,٠	١,٨	٣,٨	٣,٥	٢,٩	٤,٤	٥,٤	٣,٧	٢,٠	٥,٤	البحرين
٦,٠	٦,٠	٦,٠	٥,٥	٥,١	٦,٩	٧,٧	٧,١	٥,٠	٤,٨	٧,٣	٣,٥	جيبوتي
٦,٠	٥,٩	٥,٥	٥,٣	٤,١	٤,٣	٤,٤	٢,٩	٣,٣	٢,٢	١,٨	٤,٩	مصر
٥,٢	٤,٨	٤,٦	٤,٧	٤,٨	٢,٨	٢,٩	٤,٦	٣,٤	٦,٤	٧,٢	٦,٣	جورجيا
١,١	٠,٠	٩,٥-	٤,٨-	٣,٧	١٢,٥	١,٦-	٣,٢	٠,٣-	٧,٧-	٣,١	٤,٧	إيران
٢,١	٤,٧	٣,٤	٠,٦-	٢,٥-	١٥,٢	٢,٥	٠,٧	٧,٦	١٣,٩	٧,٥	١٢,١	العراق
٣,٠	٢,٤	٢,٢	١,٩	٢,١	٢,٠	٢,٤	٣,١	٢,٨	٢,٧	٢,٦	٦,٠	الأردن
٣,٥	٣,٩	٣,٨	٤,١	٤,١	١,١	١,٢	٤,٢	٦,٠	٤,٨	٧,٤	٨,٣	كازاخستان
٢,٩	٣,١	٠,٦	١,٢	٣,٥-	٢,٩	٠,٦	٠,٥	١,٢	٦,٦	٩,٦	٤,٦	الكويت
٣,٤	٣,٤	٣,٨	٣,٥	٤,٧	٤,٣	٣,٩	٤,٠	١٠,٩	٠,١-	٦,٠	٤,٠	جمهورية قيرغيزستان
٢,٧	٠,٩	٠,٢	٠,٢	٠,٦	١,٦	٠,٤	١,٩	٢,٦	٢,٧	٠,٩	٥,٧	لبنان
٠,٠	٠,٠	١٩,١-	١٧,٩	٦٤,٠	٧,٤-	١٣,٠-	٥٣,٠-	٣٦,٨-	١٢٤,٧	٦٦,٧-	١,٨	ليبيا ^١
٥,٨	٥,٩	٦,٦	٣,٦	٣,١	١,٨	٠,٤	٥,٦	٦,١	٥,٨	٤,٧	٤,٩	موريتانيا
٤,٥	٣,٧	٢,٧	٣,٠	٤,٢	١,١	٤,٥	٢,٧	٤,٥	٣,٠	٥,٢	٤,٩	المغرب
١,٦	٣,٧	٠,٠	١,٨	٠,٣	٤,٩	٤,٧	١,٤	٥,١	٩,١	٢,٦	٣,٠	عمان
٥,٠	٢,٤	٣,٣	٥,٥	٥,٢	٤,٦	٤,١	٤,١	٣,٧	٣,٨	٣,٦	٤,٥	باكستان
٢,٨	٢,٨	٢,٠	١,٥	١,٦	٢,١	٣,٧	٤,٠	٤,٤	٤,٧	١٣,٤	١٣,١	قطر
٣,٥	٢,٢	٠,٢	٣,٤	٠,٧-	١,٧	٤,١	٣,٧	٣,٧	٥,٤	١٠,٠	٣,٤	المملكة العربية السعودية
٣,٥	٣,٢	٢,٩	٢,٨	١,٤	٢,٩	٣,٥	٢,٤	١,٩	١,٢	الصومال
١,٤	١,٥-	٢,٦-	٢,٢-	١,٧	٢,٩	١,٩	٤,٧	٢,٠	١٧,٠-	٢,٨-	٥,١	السودان ^٢
...	٤,٥	سوريا ^٣
٤,٠	٤,٥	٥,٠	٧,٣	٧,١	٦,٩	٦,٠	٦,٧	٧,٤	٧,٥	٧,٤	٨,٠	طاجيكستان
٤,٤	٢,٤	١,٥	٢,٥	١,٨	١,٣	١,٢	٣,٠	٢,٩	٤,٠	١,٩-	٤,٢	تونس
٥,٨	٦,٠	٦,٣	٦,٢	٦,٥	٦,٢	٦,٥	١٠,٣	١٠,٢	١١,١	١٤,٧	١٣,٢	تركمانستان
٢,٥	٢,٥	١,٦	١,٧	٠,٥	٣,٠	٥,١	٤,٤	٥,١	٤,٥	٦,٩	٣,٩	الإمارات العربية المتحدة
٦,٠	٦,٠	٥,٥	٥,١	٤,٥	٦,١	٧,٤	٧,٢	٨,٠	٨,٢	٨,٣	٦,٩	أوزبكستان
٣,٦	٢,٠	٢,١	٠,٨	٥,١-	٩,٤-	٢٨,٠-	٠,٢-	٤,٨	٢,٤	١٢,٧-	٤,٣	الجمهورية اليمنية

الجدول ألف-٤ الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)
(التغير السنوي %)

توقعات	متوسط											
	٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١
٤,٢	٣,٦	٣,٢	٣,٢	٣,٠	١,٤	٣,١	٥,١	٥,٢	٤,٧	٥,٣	٥,٩	إفريقيا جنوب الصحراء
٣,٨	١,٢	-٠,٣	١,٢	-٠,٣	-٢,٦	-٠,٩	٤,٨	٥,٠	٨,٥	٣,٥	٨,٨	أنغولا
٦,٧	٦,٧	٦,٦	٦,٧	٥,٧	٣,٣	١,٨	٦,٤	٧,٢	٤,٨	٣,٠	٣,٩	بنن
٣,٩	٤,٣	٣,٥	٤,٥	٢,٩	٤,٣	١,٧	٤,١	١١,٣	٤,٥	٦,٠	٤,١	بوتسوانا
٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٨	٦,٣	٥,٩	٣,٩	٤,٣	٥,٨	٦,٥	٦,٦	٥,٩	بوركينافاسو
٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,١	٠,٠	١,٠	٤,٠	٤,٥	٥,٩	٤,٤	٤,٠	٣,٧	بوروندي
٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,١	٣,٧	٤,٧	١,٠	٠,٦	٠,٨	١,١	٤,٠	٥,٤	كابو فيردي
٥,٤	٤,٢	٤,٠	٤,١	٣,٥	٤,٦	٥,٧	٥,٩	٥,٤	٤,٥	٤,١	٣,٩	الكاميرون
٥,٠	٥,٠	٤,٥	٣,٨	٤,٥	٤,٧	٤,٣	٠,١	٣٦,٤	٥,١	٤,٢	٢,٤	جمهورية إفريقيا الوسطى
٣,٧	٥,٤	٢,٣	٢,٤	٢,٤	-٥,٦	١,٨	٦,٩	٥,٨	٨,٨	٠,١	٩,٨	تشاد
٣,٥	٤,٢	١,٣	٣,٠	٣,٠	٢,٦	١,١	٢,١	٤,٥	٣,٢	٤,١	٣,١	جزر القمر
٤,٦	٣,٩	٤,٣	٥,٨	٣,٧	٢,٤	٦,٩	٩,٥	٨,٥	٧,١	٦,٩	٤,٧	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٢,٣	٢,٨	٤,٠	١,٦	١,٨	-٢,٨	-٢,٦	٦,٨	٣,٣	٣,٨	٣,٤	٤,٧	جمهورية الكونغو
٦,٤	٧,٣	٧,٥	٧,٤	٧,٧	٨,٠	٨,٨	٨,٨	٩,٣	١٠,٩	٤,٩	١,١	كوت ديفوار
٢,٨	-٥,٠	-٤,٦	-٥,٧	-٤,٧	-٨,٨	-٩,١	-٠,٤	٤,١	٨,٣	٦,٥	١٥,٢	غينيا الاستوائية
٤,٨	٣,٩	٣,١	١٢,٢	٩,٦	٧,٤	٢٠,٦	٣٠,٩	١٠,٥	١,٩	٢٥,٧	١,٣	إريتريا
٠,٥	٠,٥	١,٣	٢,٤	٢,٠	١,٣	٢,٣	٠,٩	٣,٩	٥,٤	٢,٢	٣,٥	إسواتيني
٦,٥	٧,٢	٧,٤	٧,٧	١٠,١	٨,٠	١٠,٤	١٠,٣	٩,٩	٨,٧	١١,٤	٨,٥	إثيوبيا
٤,٥	٣,٤	٢,٩	٠,٨	٠,٥	٢,١	٣,٩	٤,٤	٥,٥	٥,٣	٧,١	١,٤	غابون
٤,٨	٦,٤	٦,٥	٦,٥	٤,٨	١,٩	٤,١	١,٤	٢,٩	٥,٢	٨,١	٣,٥	غامبيا
٥,١	٥,٦	٧,٥	٦,٣	٨,١	٣,٤	٢,٢	٢,٩	٧,٩	٩,٠	١٧,٤	٥,٨	غانا
٥,٠	٦,٠	٥,٩	٥,٨	١٠,٠	١٠,٨	٣,٨	٣,٧	٣,٩	٥,٩	٥,٦	٣,١	غينيا
٥,٣	٤,٩	٤,٦	٣,٨	٥,٩	٦,٣	٦,١	١,٠	٣,٣	١,٧	٨,١	٢,٥	غينيا-بيساو
٥,٩	٦,٠	٥,٦	٦,٣	٤,٩	٥,٩	٥,٧	٥,٤	٥,٩	٤,٦	٦,١	٤,٢	كينيا
١,٣	-٠,٢	٢,٨	٢,٨	٠,٥	٢,٧	٢,١	٢,٧	٢,٢	٤,٩	٦,٧	٣,٩	ليسوتو
٣,٧	١,٦	-٠,٤	١,٢	٢,٥	١,٦	-٠,٠	-٠,٧	٨,٨	٨,٤	٧,٧	٢,٠	ليبيريا
٤,٨	٥,٣	٥,٢	٥,٢	٤,٣	٤,٢	٣,١	٣,٣	٢,٢	٣,٠	١,٤	٢,٦	مدغشقر
٦,٥	٥,١	٤,٥	٣,٢	٤,٠	٢,٣	٢,٩	٥,٧	٥,٢	١,٩	٤,٩	٤,٩	ملاوي
٤,٨	٥,٠	٥,٠	٤,٧	٥,٤	٥,٨	٦,٢	٧,١	٢,٣	-٠,٨	٢,٢	٥,٨	مالي
٤,٠	٣,٨	٣,٧	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٦	٣,٧	٣,٤	٣,٥	٤,١	٤,٠	موريشيوس
١١,٥	٦,٠	١,٨	٣,٣	٣,٧	٣,٨	٦,٦	٧,٤	٧,١	٧,٢	٧,١	٨,٢	موزامبيق
٣,٠	١,٦	-٠,٢	-٠,١	-٠,٩	١,١	٦,١	٦,٤	٥,٦	٥,١	٥,١	٤,٠	ناميبيا
٦,٨	٦,٠	٦,٣	٦,٥	٤,٩	٤,٩	٤,٣	٧,٥	٥,٣	١١,٨	٢,٢	٥,٤	النيجر
٢,٦	٢,٥	٢,٣	١,٩	٠,٨	١,٦	٢,٧	٦,٣	٥,٤	٤,٣	٤,٩	٨,٩	نيجيريا
٧,٥	٨,١	٧,٨	٨,٦	٦,١	٦,٠	٨,٩	٦,٢	٤,٧	٨,٦	٨,٠	٨,٢	رواندا
٤,٥	٣,٥	٢,٧	٢,٧	٣,٩	٤,٢	٣,٨	٦,٥	٤,٨	٣,١	٤,٤	٥,٢	سان تومي وبرينسيبي
٨,٠	٦,٨	٦,٠	٦,٧	٧,١	٦,٤	٦,٤	٦,٦	٢,٨	٥,١	١,٥	٤,٠	السنغال
٣,٦	٣,٣	٣,٥	٤,١	٤,٣	٤,٥	٤,٩	٤,٥	٦,٠	٣,٧	٥,٤	٢,٠	سيشيل
٤,٧	٤,٧	٥,٠	٣,٥	٣,٨	٦,٤	٢٠,٥	٤,٦	٢٠,٧	١٥,٢	٦,٣	٨,٩	سيراليون
١,٨	١,١	٠,٧	٠,٨	١,٤	٠,٤	١,٢	١,٨	٢,٥	٢,٢	٣,٣	٣,٥	جنوب إفريقيا
٤,٧	٨,٢	٧,٩	١,١	-٥,٥	-١٦,٧	-٠,٢	٢,٩	٢٩,٣	٥٢,٤	جنوب السودان
٦,٥	٥,٧	٥,٢	٧,٠	٦,٨	٦,٩	٦,٢	٦,٧	٦,٨	٥,١	٧,٩	٦,٦	تنزانيا
٥,٤	٥,٣	٥,١	٤,٩	٤,٤	٥,٦	٥,٧	٥,٩	٦,١	٦,٥	٦,٤	٢,٢	توغو
١٠,١	٦,٢	٦,٢	٦,١	٥,٠	٢,٣	٥,٧	٤,٦	٤,٧	٢,٢	٦,٨	٧,٩	أوغندا
١,٥	١,٧	٢,٠	٣,٧	٣,٥	٣,٨	٢,٩	٤,٧	٥,١	٧,٦	٥,٦	٧,٤	زامبيا
٢,٢	٢,٧	٧,١	٣,٥	٤,٧	٠,٧	١,٨	٢,٤	٢,٠	١٦,٧	١٤,٢	٣,٩	زيمبابوي ^٥

١ راجع الملحوظات القطرية بشأن الهند وليبيا وترينيداد وتوباغو وأوكرانيا تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

٢ في هذا الجدول فقط، تستند بيانات تيمور-ليشتي إلى إجمالي الناتج المحلي غير النقطي.

٣ يستبعد جنوب السودان من بيانات عام ٢٠١١ بعد ٩ يوليو. أما بيانات ٢٠١٢ والأعوام التالية فتتعلق بالسودان الحالي.

٤ تستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ والأعوام التالية، نظراً لاجراء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

٥ توقف تداول دولار زيمبابوي في مطلع عام ٢٠٠٩. وتستند البيانات إلى تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي لتطورات الأسعار وسعر الصرف بالدولار الأمريكي. وقد تختلف تقديرات خبراء الصندوق لقيمة الدولار الأمريكي عن تقديرات السلطات. وقد تم حساب بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار ٢٠٠٩ الثابتة.

الجدول ألف-٥ موجز بيانات التضخم (%)

توقعات			متوسط								
٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١
مخفضات إجمالي الناتج المحلي											
١,٨	١,٦	١,٥	١,٦	١,٤	١,٥	١,٢	١,٥	١,٣	١,٣	١,٤	١,٧
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٥	٢,٥	١,٨	٢,٤	١,٩	١,٥	١,٥	١,٩	١,٨	١,٩	٢,١	٢,١
الولايات المتحدة											
١,٩	١,٦	١,٥	١,٣	٠,٩	٠,٨	١,٣	٠,٩	١,٢	١,٣	١,١	١,٩
منطقة اليورو											
٠,٩	١,٥	٠,٧	٠,١-	٠,٢-	٠,٢	٢,١	١,٧	٠,٣-	٠,٨-	١,٧-	١,١-
اليابان											
١,٩	١,٢	١,٤	١,٥	٢,٥	١,٣	١,١	١,٣	١,٥	١,٢	١,٩	٢,١
اقتصادات أخرى متقدمة ^١											
أسعار المستهلكين											
٢,٥	١,٨	١,٥	٢,٥	١,٧	٠,٨	٠,٣	١,٤	١,٤	٢,٥	٢,٧	٢,٥
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٣	٢,٣	١,٨	٢,٤	٢,١	١,٣	٠,١	١,٦	١,٥	٢,١	٢,١	٢,٤
الولايات المتحدة											
١,٨	١,٤	١,٢	١,٨	١,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٤	١,٣	٢,٥	٢,٧	٢,١
منطقة اليورو ^٢											
١,٣	١,٣	١,٥	١,٥	٠,٥	٠,١-	٠,٨	٢,٨	٠,٣	٠,١-	٠,٣-	٠,٣-
اليابان											
٢,٥	١,٦	١,٤	١,٩	١,٨	٠,٩	٠,٥	١,٥	١,٧	٢,١	٢,٣	٢,١
اقتصادات أخرى متقدمة ^١											
٤,٣	٤,٨	٤,٧	٤,٨	٤,٣	٤,٣	٤,٧	٤,٧	٥,٥	٥,٨	٧,١	٦,٦
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية^٣											
المجموعات الإقليمية											
٣,٣	٣,٥	٢,٧	٢,٦	٢,٤	٢,٨	٢,٧	٣,٤	٤,٦	٤,٦	٦,٥	٤,٣
آسيا الصاعدة والنامية											
٥,٣	٥,٦	٦,٨	٦,٢	٥,٤	٥,٥	١٥,٥	٦,٥	٥,٦	٦,٢	٧,٩	١١,٥
أوروبا الصاعدة والنامية											
٤,٣	٦,٧	٧,٢	٦,٢	٦,٥	٥,٦	٥,٥	٤,٩	٤,٦	٤,٦	٥,٢	٥,٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي											
٧,١	٩,١	٨,٢	٩,٩	٦,٧	٥,٥	٥,٥	٦,٦	٨,٨	٩,٤	٩,٢	٧,٢
منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى											
٦,٦	٨,٥	٨,٤	٨,٥	١٥,٩	١٥,٨	٦,٩	٦,٤	٦,٥	٩,٢	٩,٣	٩,٩
إفريقيا جنوب الصحراء											
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
٦,٢	٦,٨	٦,٥	٧,٥	٥,٤	٧,١	٨,٦	٦,٤	٨,١	٨,٥	٨,٦	٩,٧
الوقود											
٣,٩	٤,٤	٤,٤	٤,٣	٤,٥	٣,٧	٣,٨	٤,٣	٤,٩	٥,٣	٦,٧	٥,٧
غير الوقود											
٨,٨	١٥,٦	١٦,٥	١٣,٤	١١,١	٦,١	٥,٢	٧,٥	٦,٥	٦,٩	٦,٩	٦,٥
منها: منتجات أولية ^٤											
حسب مصدر التمويل الخارجي											
٤,٥	٥,١	٥,١	٥,٤	٥,٥	٥,١	٥,٤	٥,٦	٦,٢	٦,٩	٧,٦	٧,٤
اقتصادات المركز المدين الصافي											
اقتصادات المركز المدين الصافي											
حسب تجربة خدمة الدين											
٨,٣	١١,٧	١٤,٥	١٧,٥	١٨,٤	١١,٢	١٤,٣	١٥,١	٦,٨	٨,٥	١٥,٣	١٥,٥
اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١٤-٢٠١٨											
المجموعات الأخرى											
٢,٥	١,٧	١,٥	١,٩	١,٧	٠,٢	٠,١	٠,٥	١,٥	٢,٦	٣,١	٢,٤
الاتحاد الأوروبي											
٧,٣	٨,٨	٨,٨	٩,١	٩,٧	٩,١	٦,٩	٧,٢	٨,٥	٩,٧	١١,٩	٩,٧
البلدان النامية منخفضة الدخل											
٧,٨	٨,٩	٨,٤	١١,٥	٦,٧	٥,٢	٥,٦	٦,٥	٩,٤	٩,٧	٨,٧	٦,٩
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا											
للتذكير											
معدل التضخم الوسيط											
٢,٥	١,٦	١,٥	١,٧	١,٦	٠,٦	٠,١	٠,٧	١,٤	٢,٦	٣,٢	٢,٢
الاقتصادات المتقدمة											
٣,٥	٣,٢	٢,٩	٣,٥	٣,٣	٢,٧	٢,٧	٣,١	٣,٨	٤,٦	٥,٥	٥,٢
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ^٣											

^١ ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

^٢ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

^٣ ما عدا فنزويلا، ولكنه يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات القطرية بشأن الأرجنتين وفنزويلا تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

^٤ يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات القطرية بشأن الأرجنتين تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-٦ الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين^١ (التغير السنوي %)

نهاية الفترة ^٢			توقعات			متوسط									
توقعات			توقعات												
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١	
١,٧	١,٧	١,٦	٢,٠	١,٨	١,٥	٢,٠	١,٧	٠,٨	٠,٣	١,٤	١,٤	٢,٠	٢,٧	٢,٠	الاقتصادات المتقدمة
٢,٤	٢,٢	١,٩	٢,٣	٢,٣	١,٨	٢,٤	٢,١	١,٣	٠,١	١,٦	١,٥	٢,١	٣,١	٢,٤	الولايات المتحدة
١,٣	١,٣	١,٥	١,٨	١,٤	١,٢	١,٨	١,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٤	١,٣	٢,٥	٢,٧	٢,١	منطقة اليورو ^٣
١,٧	١,٨	١,٨	٢,١	١,٧	١,٥	١,٩	١,٧	٠,٤	٠,٧	٠,٨	١,٦	٢,٢	٢,٥	١,٦	ألمانيا
١,٤	١,٠	٢,٠	١,٧	١,٣	١,٢	٢,١	١,٢	٠,٣	٠,١	٠,٦	١,٠	٢,٢	٢,٣	١,٩	فرنسا
١,٠	٠,٧	١,٢	١,٥	١,٠	٠,٧	١,٢	١,٣	٠,١-	٠,١	٠,٢	١,٢	٣,٣	٢,٩	٢,٢	إيطاليا
١,١	٠,٧	١,٢	١,٨	١,٠	٠,٧	١,٧	٢,٠	٠,٢-	٠,٥-	٠,٢-	١,٤	٢,٤	٣,٢	٢,٨	إسبانيا
١,٧	٢,١	١,٨	٢,٠	١,٦	٢,٥	١,٦	١,٣	٠,١	٠,٢	٠,٣	٢,٦	٢,٨	٢,٥	٢,١	هولندا
١,٣	١,١	٢,٢	١,٨	١,٣	١,٥	٢,٣	٢,٢	١,٨	٠,٦	٠,٥	١,٢	٢,٦	٣,٤	٢,١	بلجيكا
١,٩	١,٦	١,٧	٢,٠	١,٩	١,٥	٢,١	٢,٢	١,٠	٠,٨	١,٥	٢,١	٢,٦	٣,٥	١,٩	النمسا
١,٥	١,٤	٠,٨	٢,٠	١,٥	١,٢	٠,٧	٠,٣	٠,٢-	٠,٠	٠,٣	٠,٥	١,٩	١,٢	٢,٢	آيرلندا
٣,١-	٤,٣	٠,٦	١,٧	١,٢	٠,٩	١,٢	١,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٢-	٠,٤	٢,٨	٣,٦	٢,٥	البرتغال
٠,٩	٠,٩	٠,٦	١,٨	٠,٩	٠,٦	٠,٨	١,١	٠,٠	١,١-	١,٤-	٠,٩-	١,٠	٣,١	٣,٤	اليونان
١,٣	١,١	١,٣	١,٨	١,٣	١,٢	١,٢	٠,٨	٠,٤	٠,٢-	١,٢	٢,٢	٣,٢	٣,٣	١,٧	فنلندا
٢,٠	٢,٤	١,٩	٢,٠	٢,١	٢,٦	٢,٥	١,٤	٠,٥-	٠,٣-	٠,١-	١,٥	٣,٧	٤,١	٤,١	الجمهورية السلوفاكية
٢,٢	٢,٤	١,٨	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٢,٥	٣,٧	٠,٧	٠,٧-	٠,٢	١,٢	٣,٢	٤,١	٣,٠	ليتوانيا
١,٩	٢,٢	١,٤	٢,٠	١,٩	١,٨	١,٧	١,٤	٠,١-	٠,٥-	٠,٢	١,٨	٢,٦	١,٨	٤,٢	سلوفينيا
١,٦	٢,٠	١,٩	١,٩	١,٧	١,٧	٢,٠	٢,١	٠,٠	٠,١	٠,٧	١,٧	٢,٩	٣,٧	٢,٦	لكسمبرغ
٢,٣	٢,١	٢,٥	٢,٢	٢,٦	٣,٠	٢,٦	٢,٩	٠,١	٠,٢	٠,٧	٠,٠	٢,٣	٤,٢	٥,٤	لاتفيا
٢,٤	٢,٥	٣,٣	٢,١	٢,٤	٢,٥	٣,٤	٣,٧	٠,٨	٠,١	٠,٥	٣,٢	٤,٢	٥,١	٤,٢	إستونيا
١,٣	١,٢	١,١	٢,٠	١,٦	٠,٧	٠,٨	٠,٧	١,٢-	١,٥-	٠,٣-	٠,٤	٣,١	٣,٥	٢,٤	قبرص
١,٩	٢,٠	١,٢	٢,٠	١,٨	١,٧	١,٧	١,٣	٠,٩	١,٢	٠,٨	١,٠	٣,٢	٢,٥	٢,٤	مالطة
٠,٢	١,٦	٠,٨	١,٣	١,٣	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,١-	٠,٨	٢,٨	٠,٣	٠,١-	٠,٣-	٠,٣-	اليابان
٢,١	١,٦	٢,٣	٢,٠	١,٩	١,٨	٢,٥	٢,٧	٠,٧	٠,٠	١,٥	٢,٦	٢,٨	٤,٥	٢,١	المملكة المتحدة
٠,٩	٠,٧	١,٣	٢,٠	٠,٩	٠,٥	١,٥	١,٩	١,٠	٠,٧	١,٣	١,٣	٢,٢	٤,٠	٣,٢	كوريا
١,٩	٢,٢	٢,١	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٢	١,٦	١,٤	١,١	١,٩	٠,٩	١,٥	٢,٩	٢,٠	كندا
١,٧	١,٨	١,٨	٢,٥	١,٨	١,٦	٢,٠	٢,٠	١,٣	١,٥	٢,٥	٢,٥	١,٧	٣,٤	٣,٠	أستراليا
١,١	٠,٨	٠,١-	١,٤	١,١	٠,٨	١,٥	١,١	١,٠	٠,٦-	١,٣	١,٠	١,٦	١,٤	٠,٩	مقاطعة تايوان الصينية
١,١	٠,٧	٠,٥	١,٥	١,٠	٠,٧	٠,٤	٠,٦	٠,٥-	٠,٥-	١,٠	٢,٤	٤,٦	٥,٢	١,٦	سنغافورة
٠,٩	٠,٣	٠,٧	١,٠	٠,٦	٠,٦	٠,٩	٠,٥	٠,٤-	١,١-	٠,٠	٠,٢-	٠,٧-	٠,٢	٠,٩	سويسرا
١,٤	١,٦	٢,٢	١,٩	١,٥	١,٧	٢,٠	١,٩	١,١	٠,٧	٠,٢	٠,٤	٠,٩	١,٤	١,٩	السويد
٢,٦	٣,٠	٢,٤	٢,٥	٢,٦	٣,٠	٢,٤	١,٥	٢,٤	٣,٠	٤,٤	٤,٣	٤,١	٥,٣	٠,٤	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
٢,٠	٢,٣	٢,٠	٢,٠	٢,٣	٢,٦	٢,٢	٢,٥	٠,٧	٠,٣	٠,٤	١,٤	٣,٣	١,٩	٢,٥	الجمهورية التشيكية
١,٩	١,٩	٣,٥	٢,٠	١,٩	٢,٣	٢,٨	١,٩	٣,٦	٢,٢	٢,٠	٢,١	٠,٧	١,٣	٢,٠	النرويج
١,٨	١,١	٠,٨	٢,٠	١,٣	١,٠	٠,٨	٠,٢	٠,٥-	٠,٦-	٠,٥	١,٥	١,٧	٣,٥	٢,١	إسرائيل
١,٤	١,٢	٠,٧	٢,٠	١,٥	١,٣	٠,٧	١,١	٠,٠	٠,٢	٠,٤	٠,٥	٢,٤	٢,٧	٢,٠	الدانمرك
٢,٠	١,٥	١,٩	٢,٠	١,٩	١,٤	١,٦	١,٩	٠,٦	٠,٣	١,٢	١,١	١,٠	٤,١	٢,٦	نيوزيلندا
١,٠	٠,١-	٠,٦	١,٢	١,٠	٠,١-	١,٣	١,٨	٠,٣-	٠,٨-	٠,٦	١,١	١,٣	٢,٩	٢,٧	بورتوريكو
٢,٧	٢,٤	٢,٩	٣,٠	٢,٧	٢,٤	٣,٠	١,٢	٢,٤	٤,٦	٦,٠	٥,٥	٦,١	٥,٨	...	إقليم ماكاو الإداري الخاص
٢,٦	٢,٦	٣,٧	٢,٥	٢,٥	٢,٨	٢,٧	١,٨	١,٧	١,٦	٢,٠	٣,٩	٥,٢	٤,٠	٦,٢	آيسلندا
١,٥	١,٣	١,٥	١,٧	١,٥	١,٣	١,٥	١,٠	٠,٦	٠,١	١,١	١,٦	٢,٨	٢,٠	...	سان مارينو
															للتذكيرة
١,٨	١,٨	١,٧	٢,٠	١,٩	١,٦	٢,١	١,٨	٠,٨	٠,٣	١,٥	١,٣	١,٩	٢,٦	١,٨	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية

^١ يُشار إلى حركات أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية.

^٢ التغيرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وبالنسبة لعدد من البلدان على أساس ربع سنوي.

^٣ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

الجدول ألف-٧ الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين^١
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة ^٢	توقعات						متوسط								
	توقعات		توقعات				٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١	
٣,٥	٢,٨	٢,٣	٣,٣	٣,٥	٢,٧	٢,٦	٢,٤	٢,٨	٢,٧	٣,٤	٤,٦	٤,٦	٦,٥	٤,٣	آسيا الصاعدة والنامية
٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٦	٥,٦	٥,٧	٦,٢	٧,٥	٧,٥	٦,٢	١١,٥	٦,٣	بنغلاديش
٣,٩	٣,١	٣,٢	٤,٥	٤,٢	٣,٦	٣,٥	٥,٥	٧,٦	٧,٦	٩,٥	١١,٣	٩,٣	٧,٣	٤,٦	بوتان
٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٢-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٤	٠,١	٠,١	٠,٥	بروني دار السلام
٢,٥	٢,٣	١,٦	٣,٠	٢,٥	٢,٢	٢,٤	٢,٩	٣,٠	١,٢	٣,٩	٣,٠	٢,٩	٥,٥	٥,١	كمبوديا
٢,٤	٢,٢	١,٩	٣,٠	٢,٤	٢,٣	٢,٩	١,٦	٢,٥	١,٤	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٥,٤	٢,١	الصين
٢,٥	٣,٥	٤,٩	٣,٥	٢,٥	٣,٥	٤,١	٣,٤	٣,٩	١,٤	٠,٥	٢,٩	٢,٤	٧,٣	٣,٧	فيجي
٤,١	٣,٩	٢,٥	٤,٥	٤,١	٣,٤	٣,٤	٣,٦	٤,٥	٤,٩	٥,٨	٩,٤	١٠,٥	٩,٥	٦,٥	الهند ^٥
٣,١	٣,٤	٣,١	٣,٥	٣,٣	٣,٢	٣,٢	٣,٨	٣,٥	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٤,٥	٥,٣	٨,٦	إندونيسيا
٢,٢	١,٧	١,٤	٢,٦	٢,٤	١,٧	١,٩	٠,٤	١,٩	٠,٦	٢,١	١,٥-	٣,٥-	١,٥	٣,١	كيريباتي
٣,١	٢,٩	١,٥	٣,١	٣,٣	٣,١	٢,٥	٠,٧	١,٨	١,٣	٤,١	٦,٤	٤,٣	٧,٦	٧,٦	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٢,١	١,٩	٠,٢	٢,٣	٢,١	١,٥	١,٥	٣,٨	٢,١	٢,١	٣,١	٢,١	١,٧	٣,٢	٢,٢	ماليزيا
٢,٤	٢,١	٠,٥	٢,٥	٢,٣	١,٥	١,٤	٢,٣	٠,٨	١,٩	٢,١	٣,٨	١٠,٩	١١,٣	٤,٥	مليديف
١,٨	٠,٦	٠,٨	٢,١	١,٨	٠,٦	٠,٨	٠,٥	١,٥-	٢,٢-	١,١	١,٩	٤,٣	٥,٤	...	جزر مارشال
٢,٥	١,٨	١,٥	٢,٥	٢,٥	١,٨	١,٥	٠,١	٠,٩-	٠,٥	٠,٧	٢,٣	٦,٣	٤,١	٣,٢	ميكرونيزيا
٨,١	٨,٤	٩,٧	٧,١	٨,٣	٩,٥	٧,٦	٤,٦	٠,٥	٥,٩	١٢,٩	٨,٦	١٥,٥	٧,٧	٨,٨	منغوليا
٦,٨	٧,٢	٨,٦	٥,٥	٦,٧	٧,٨	٥,٩	٤,٦	٩,١	٧,٣	٥,١	٥,٨	٠,٤	٦,٨	١٩,٥	ميانمار
٢,٢	١,٥	٣,٤	٢,٥	٢,٣	٢,٥	٠,٥	٥,١	٨,٢	٩,٨	٠,٣	١,١-	٠,٣	٣,٤-	...	ناورو
٦,٥	٦,٢	٤,٦	٥,٣	٦,١	٤,٥	٤,٢	٤,٥	٩,٩	٧,٢	٩,٥	٩,٩	٨,٢	٩,٦	٦,١	نيبال
٢,٥	٢,٢	١,٤	٢,٥	٢,٥	٢,٢	١,٦	٠,٩	١,٣-	٢,٢	٤,٥	٢,٨	٥,٤	٢,٦	٢,٦	بالاو
٤,٨	٣,٥	٤,٨	٤,٨	٤,٤	٣,٩	٥,٢	٤,٩	٦,٧	٦,٥	٥,٢	٥,٥	٤,٥	٤,٤	٦,٥	بابوا غينيا الجديدة
٣,٥	١,٦	٥,١	٣,٥	٢,٣	٢,٥	٥,٢	٢,٩	١,٣	٠,٧	٣,٦	٢,٦	٣,٥	٤,٨	٥,٢	الفلبين
٢,٩	٤,٥	٥,٨	٢,٨	٢,٧	٢,٩	٣,٧	١,٣	٠,١	١,٩	١,٢-	٠,٢-	٦,٢	٢,٩	٥,٧	ساموا
٣,٥	٣,٢	٣,٢	٤,٣	٢,٢	٠,٤	٢,٧	٠,٥	٠,٥	٠,٦-	٥,٢	٥,٤	٥,٩	٧,٤	٨,٥	جزر سليمان
٤,٦	٤,٢	٢,٨	٥,٥	٤,٥	٤,١	٤,٣	٦,٦	٤,٥	٢,٢	٢,٨	٦,٩	٧,٥	٦,٧	٩,٧	سري لانكا
١,٢	١,٣	٠,٤	٢,٥	٠,٩	٠,٩	١,١	٠,٧	٠,٢	٠,٩-	١,٩	٢,٢	٣,٥	٣,٨	٢,٦	تايلند
٣,٥	٢,٨	٢,١	٤,٥	٣,١	٢,٥	٢,٣	٠,٥	١,٥-	٠,٦	٠,٨	٩,٥	١٠,٩	١٣,٢	٤,٥	تيمور-ليشتي
٤,٩	٢,٨	٤,٨	٢,٥	٣,٩	٣,٨	٢,٩	٧,٤	٢,٦	١,١-	١,٢	٢,١	١,١	٦,٣	٧,٧	تونغا
٣,٢	٢,١	٢,٣	٢,٥	٢,٢	٢,١	٢,١	٤,١	٣,٥	٣,١	١,١	٢,٥	١,٤	٠,٥	٢,٩	توفالو
٢,٢	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٢	٢,٥	٢,٩	٣,١	٠,٨	٢,٥	٠,٨	١,٥	١,٣	٠,٩	٢,٩	فانواتو
٣,٨	٣,٧	٣,٥	٤,٥	٣,٧	٣,٦	٣,٥	٣,٥	٢,٧	٠,٦	٤,١	٦,٦	٩,١	١٨,٧	٧,٧	فييت نام
٥,٥	٦,٥	٧,٤	٥,٣	٥,٦	٦,٨	٦,٢	٥,٤	٥,٥	١٠,٥	٦,٥	٥,٦	٦,٢	٧,٩	١١,٥	أوروبا الصاعدة والنامية
٢,٢	١,٨	١,٨	٣,٥	٢,٥	١,٨	٢,٥	٢,٥	١,٣	١,٩	١,٦	١,٩	٢,٥	٣,٤	٣,٥	البلقان
٤,٥	٥,٥	٥,٦	٤,٥	٤,٨	٥,٤	٤,٩	٦,٥	١١,٨	١٣,٥	١٨,١	١٨,٣	٥٩,٢	٥٣,٢	٢٥,١	بيلاروس
١,٤	١,٢	١,٦	١,٩	١,٤	١,١	١,٤	٠,٨	١,٦-	١,٥-	٠,٩-	٠,١-	٢,١	٤,٥	٢,٨	البوسنة والهرسك
٢,٢	٢,٥	٢,٣	٢,٢	٢,٣	٢,٥	٢,٦	١,٢	١,٣	١,١-	١,٦-	٠,٤	٢,٤	٣,٤	٦,٥	بلغاريا
١,٣	١,٢	٠,٩	١,٥	١,٢	١,٥	١,٥	١,١	١,١-	٠,٥-	٠,٢-	٢,٢	٣,٤	٢,٣	٢,٨	كرواتيا
٣,٤	٣,٢	٢,٧	٣,٥	٣,٤	٣,٤	٢,٨	٢,٤	٠,٤	٠,١-	٠,٢-	١,٧	٥,٧	٣,٩	٥,٦	هنغاريا
١,٧	١,٦	٢,٩	٢,٥	١,٥	٢,٨	١,١	١,٥	٠,٣	٠,٥-	٠,٤	١,٨	٢,٥	٧,٣	٢,٨	كوسوفو
٥,٥	٧,٥	٠,٩	٥,٥	٥,٧	٤,٩	٣,١	٦,٦	٦,٤	٩,٦	٥,١	٤,٦	٤,٦	٧,٦	٩,٥	مولدوفا
١,٦	٢,٣	١,٧	١,٩	١,٩	١,١	٢,٦	٢,٤	٠,٣-	١,٥	٠,٧-	٢,٢	٤,١	٣,٥	٧,٣	الجبل الأسود
١,٨	١,٤	٠,٨	٢,٢	١,٧	١,٣	١,٥	١,٤	٠,٢-	٠,٣-	٠,٣-	٢,٨	٣,٣	٣,٩	٢,١	مقدونيا الشمالية
٣,٥	٣,٣	١,١	٢,٨	٢,٥	٢,٤	١,٦	٢,٥	٠,٦-	٠,٩-	٠,٥	٠,٩	٣,٧	٤,٣	٢,٨	بولندا
٣,٥	٤,٥	٣,٣	٢,٥	٣,٣	٤,٢	٤,٦	١,٣	١,٦-	٠,٦-	١,١	٤,٥	٣,٣	٥,٨	١٢,١	رومانيا
٣,٧	٣,٨	٤,٣	٤,٥	٣,٥	٤,٧	٣,٩	٣,٧	٧,٥	١٥,٥	٧,٨	٦,٨	٥,١	٨,٤	١٢,٥	روسيا
٢,٢	٢,٥	٢,٥	٣,٥	١,٩	٢,٢	٢,٥	٣,١	١,١	١,٤	٢,١	٧,٧	٧,٣	١١,١	١٤,٧	صربيا
١٢,٥	١٣,٥	١٥,٣	١١,٥	١٢,٦	١٥,٧	١٦,٣	١١,١	٧,٨	٧,٧	٨,٩	٧,٥	٨,٩	٦,٥	١٧,٥	تركيا
٥,٦	٧,٥	٩,٨	٥,٥	٥,٩	٨,٧	١٠,٩	١٤,٤	١٣,٩	٤٨,٧	١٢,١	٠,٣-	٠,٦	٨,٥	١١,١	أوكرانيا ^٥
٦,٥	٧,٣	٧,١	٤,٣	٦,٧	٧,٢	٦,٢	٦,٥	٥,٦	٥,٥	٤,٩	٤,٦	٤,٦	٥,٢	٥,٨	أمريكا اللاتينية والكاريبي^٥
٢,٥	٢,٥	١,٧	٢,٥	٢,٥	١,٦	١,٢	٢,٤	٠,٥-	١,٥	١,١	١,١	٣,٤	٣,٥	٢,٢	أنغيغوا وبربودا
٣٩,٢	٥٧,٣	٤٧,٦	١٧,٥	٥١,٥	٥٤,٤	٣٤,٣	٢٥,٧	١٠,٦	١٠,٥	٩,٨	٩,٥	الأرجنتين ^٥
٢,٧	١,٨	٤,٦	٢,٢	٢,٥	٣,٥	٣,٦	٠,٥-	٠,٩-	٠,٥	٠,٤	٢,٤-	٠,٦	٤,٤	٣,٣	أروبا
٢,٤	٢,٨	٢,٥	٢,٢	٢,٦	١,٨	٢,٢	١,٦	٠,٣-	١,٩	١,٢	٠,٤	١,٩	٣,١	٢,٣	جزر البهاما
٢,٣	١,٤	٠,٦	٢,٣	١,٨	١,٩	٢,٧	٤,٤	١,٥	١,١-	١,٨	١,٨	٤,٥	٩,٤	٤,١	بربادوس
٠,٨	٢,٤	٠,١-	٢,٥	١,٦	١,٢	٠,٣	١,١	٠,٧	٠,٩-	١,٢	٠,٥	١,٢	١,٧	٢,٥	بليز
٤,٥	٢,٣	١,٥	٥,٥	٣,١	١,٧	٢,٣	٢,٨	٣,٦	٤,١	٥,٨	٥,٧	٤,٥	٩,٩	٤,٦	بوليفيا
٣,٩	٣,٦	٣,٧	٣,٥	٣,٥	٣,٨	٣,٧	٣,٤	٨,٧	٩,٥	٦,٣	٦,٢	٥,٤	٦,٦	٦,٦	البرازيل
٢,٩	٢,٦	٢,١	٣,٥	٢,٨	٢,٢	٢,٣	٢,٢	٣,٨	٤,٣	٤,٧	١,٨	٣,٥	٣,٣	٣,٢	شيلي
٣,١	٣,٩	٣,٢	٣,٥	٣,٧	٣,٦	٣,٢	٤,٣	٧,٥	٥,٥	٢,٩	٢,٥	٣,٢	٣,٤	٥,٦	كولومبيا

الجدول ألف-٧ الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين^١ (تابع)
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة ^٢			توقعات			متوسط									
توقعات			توقعات												
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٦,٥	٧,٣	٧,١	٤,٣	٦,٧	٧,٢	٦,٢	٦,٥	٥,٦	٥,٥	٤,٩	٤,٦	٤,٦	٥,٢	٥,٨	أمريكا اللاتينية والكاريبي (تتمة) ^٥
٣,٥	٣,٢	٢,٥	٣,٥	٣,١	٢,٧	٢,٢	١,٦	٠,٥	٠,٨	٤,٥	٥,٢	٤,٥	٤,٩	١٠,٣	كوستاريكا
١,٨	١,٨	١,٤	٢,٥	١,٨	١,٦	١,٤	٠,٦	٠,٥	٠,٩	٠,٨	٠,٥	١,٤	١,١	٢,٢	دومينيكا
٤,٥	٣,٥	١,٢	٤,٥	٤,١	١,٨	٣,٦	٣,٣	١,٦	٠,٨	٣,٥	٤,٨	٣,٧	٨,٥	١٢,١	الجمهورية الدومينيكية
١,١	٠,٥	٠,٣	١,١	١,٢	٠,٤	٠,٢	٠,٤	١,٧	٤,٥	٣,٦	٢,٧	٥,١	٤,٥	٨,١	إكوادور
١,٢	١,٤	٠,٤	١,٥	١,١	٠,٩	١,١	١,٥	٠,٦	٠,٧	١,١	٠,٨	١,٧	٥,١	٣,٤	السلفادور
١,٩	١,٥	١,٤	١,٩	١,٦	١,٥	٠,٨	٠,٩	١,٧	٠,٦	١,٥	٠,٥	٢,٤	٣,٥	٣,٥	غرينادا
٣,٩	٣,٨	٢,٣	٤,٣	٤,٢	٤,٢	٣,٨	٤,٤	٤,٤	٢,٤	٣,٤	٤,٣	٣,٨	٦,٢	٦,٨	غواتيمالا
٣,٥	٢,٧	١,٦	٢,٨	٣,٣	٢,١	١,٣	١,٩	٠,٨	٠,٩	٠,٧	١,٩	٢,٤	٤,٤	٥,٩	غيانا
١٥,٥	١٩,٧	١٣,٣	٥,٩	١٧,١	١٧,٦	١٢,٩	١٤,٧	١٣,٤	٧,٥	٣,٩	٦,٨	٦,٨	٧,٤	١٤,٥	هايتي
٤,٢	٤,٤	٤,٢	٤,٥	٤,٢	٤,٤	٤,٣	٣,٩	٢,٧	٣,٢	٦,١	٥,٢	٥,٢	٦,٨	٧,٦	هندوراس
٤,٥	٤,٧	٢,٤	٥,٥	٤,٦	٣,٦	٣,٧	٤,٤	٢,٣	٣,٧	٨,٣	٩,٤	٦,٩	٧,٥	١١,٨	جامايكا
٣,٥	٣,٢	٤,٨	٣,٥	٣,١	٣,٨	٤,٩	٦,٥	٢,٨	٢,٧	٤,٥	٣,٨	٤,١	٣,٤	٤,٧	المكسيك
٤,٢	٧,٥	٣,٩	٥,٥	٤,٢	٥,٦	٥,٥	٣,٩	٣,٥	٤,٥	٦,٥	٧,١	٧,٢	٨,١	٨,٣	نيكاراغوا
١,٨	٠,٨	٠,٢	٢,٥	١,٥	٠,٥	٠,٨	٠,٩	٠,٧	٠,١	٢,٦	٤,٥	٥,٧	٥,٩	٣,٦	بنما
٣,٧	٣,٧	٣,٢	٣,٧	٣,٧	٣,٥	٤,٥	٣,٦	٤,١	٣,١	٥,٥	٢,٧	٣,٧	٨,٣	٧,٨	باراغواي
٢,٥	١,٩	٢,٢	٢,٥	١,٩	٢,٢	١,٣	٢,٨	٣,٦	٣,٥	٣,٢	٢,٨	٣,٧	٣,٤	٢,٤	بيرو
٢,٥	٢,٥	٠,٧	٢,٥	٢,٥	٠,٦	٠,٢	٠,٥	٠,٣	٢,٣	٠,٢	١,١	٠,٨	٥,٨	٣,٣	سانت كيتس ونيفس
٢,٢	٢,١	٢,٢	٢,٥	٢,٣	٢,١	٢,٥	٠,١	٣,١	١,٥	٣,٥	١,٥	٤,٢	٢,٨	٢,٦	سانت لوسيا
٢,٥	٢,٥	١,٤	٢,٥	٢,٥	١,٤	٢,٣	٢,٢	٠,٢	١,٧	٠,٢	٠,٨	٢,٦	٣,٢	٢,٩	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٤,٨	٧,١	٥,٤	٤,٨	٥,٨	٥,٥	٦,٩	٢٢,٥	٥٥,٥	٦,٩	٣,٤	١,٩	٥,٥	١٧,٧	١٣,١	سورينام
١,٥	٠,٩	١,٥	٢,٦	١,٥	٠,٩	١,٥	١,٩	٣,١	٤,٧	٥,٧	٥,٢	٩,٣	٥,١	٧,٥	ترينيداد وتوباغو
٧,٥	٧,٥	٨,٥	٧,٥	٧,٢	٧,٦	٧,٦	٦,٢	٩,٦	٨,٧	٨,٩	٨,٦	٨,١	٨,١	٨,٧	أوروغواي
٥٥٥,٥٥٥	٢٥٥,٥٥٥	١٣٥,٥٦٥,٢	...	٥٥٥,٥٥٥	٢٥٥,٥٥٥	٦٥,٣٧٤,١	٤٣٨,١	٢٥٤,٩	١٢١,٧	٦٢,٢	٤٥,٦	٢١,١	٢٦,١	٢٢,٥	فنزويلا ^٦
٨,٩	٧,٩	١١,١	٧,١	٩,١	٨,٢	٩,٩	٦,٧	٥,٥	٥,٥	٦,٦	٨,٨	٩,٤	٩,٢	٧,٢	منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٤,٥	٤,٥	٠,٨	٥,٥	٤,٥	٢,٦	٠,٦	٥,٥	٤,٤	٠,٧	٤,٧	٧,٤	٦,٤	١١,٨	...	أفغانستان
٣,٢	٣,٩	٢,٧	٨,٧	٤,١	٢,٥	٤,٣	٥,٦	٦,٤	٤,٨	٢,٩	٣,٣	٨,٩	٤,٥	٣,٦	الجزائر
٣,٣	١,٥	١,٩	٢,٥	٢,٥	١,٧	٢,٥	١,٤	١,٤	٣,٧	٣,٥	٥,٨	٢,٥	٧,٧	٤,٤	أرمينيا
٣,٥	٢,٨	٢,٣	٣,٥	٣,٥	٢,٨	٢,٣	١٢,٨	١٢,٤	٤,٥	١,٤	٢,٤	١,٥	٧,٨	٧,٤	أذربيجان
٢,٨	٢,٥	١,٩	٢,٢	٢,٨	١,٤	٢,١	١,٤	٢,٨	١,٨	٢,٧	٣,٣	٢,٨	٠,٤	١,٨	البحرين
٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٢	٠,١	٠,٦	٢,٧	٠,٨	١,٣	١,١	٤,٢	٥,٢	٣,٧	جيبوتي
٨,٧	١,٤	١,٤	٧,١	١٥,٥	٢٣,٩	٢٥,٩	١٥,٢	١١,٥	١٠,١	٦,٩	٨,٦	١١,١	٧,٩	٧,٩	مصر
٣,٥	٥,٤	١,٥	٣,٥	٣,٨	٤,٢	٢,٦	٦,٥	٢,١	٤,٥	٣,١	٠,٥	٠,٩	٨,٥	٦,٦	جورجيا
٣٥,٥	٣١,١	٤٧,٥	٢٥,٥	٣١,٥	٣٥,٧	٣٥,٥	٩,٦	٩,١	١١,٩	١٥,٦	٣٤,٧	٣٥,٦	٢١,٥	١٤,٧	إيران
١,٢	٠,٣	٠,١	٢,٥	١,٥	٠,٣	٠,٤	٠,١	٠,٥	١,٤	٢,٢	١,٩	٦,١	٥,٦	...	العراق
٢,٥	٢,٥	٣,٦	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٤,٥	٣,٣	١,٨	٠,٩	٢,٩	٤,٨	٤,٥	٤,٢	٤,٥	الأردن
٤,٧	٥,٧	٥,٣	٤,٥	٥,٢	٥,٣	٨,٥	٧,٤	١٤,٦	٦,٧	٦,٧	٥,٨	٥,١	٨,٤	٨,٦	كازاخستان
٣,٥	١,٨	٠,٤	٢,٥	٢,٢	١,٥	٠,٦	١,٥	٣,٥	٣,٧	٣,١	٢,٧	٣,٢	٤,٩	٣,٢	الكويت
٥,١	٤,٥	٠,٥	٥,٥	٥,٥	١,٣	١,٥	٣,٢	٠,٤	٦,٥	٧,٥	٦,٦	٢,٨	١٦,٦	٧,٤	جمهورية قيرغيزستان
٢,٤	٣,٤	٤,٥	٢,٤	٢,٦	٣,١	٦,١	٤,٥	٠,٨	٣,٧	١,٨	٤,٨	٦,٦	٥,٥	٢,٦	لبنان
٦,٥	١٢,٥	٤,٥	٦,٥	٨,٩	٤,٢	٩,٣	٢٨,٥	٢٥,٩	٩,٨	٢,٤	٢,٦	٦,١	١٥,٩	٠,٤	ليبييا
٤,٥	٢,٨	٣,٢	٤,٥	٣,٤	٣,٥	٣,١	٢,٣	١,٥	٠,٥	٣,٨	٤,١	٤,٩	٥,٧	٦,٥	موريتانيا
١,١	٠,٦	٠,١	٢,٥	١,١	٠,٦	١,٩	٠,٨	١,٦	١,٥	٠,٤	١,٩	١,٣	٠,٩	١,٨	المغرب
١,٨	٠,٨	٠,٩	٢,٥	١,٨	٠,٨	٠,٩	١,٦	١,١	٠,١	١,٥	١,٢	٢,٩	٤,٥	٢,٩	عمان
١١,٨	٨,٩	٥,٢	٥,٥	١٣,٥	٧,٣	٣,٩	٤,١	٢,٩	٤,٥	٨,٦	٧,٤	١١,٥	١٣,٧	٨,١	باكستان
...	٢,٥	٢,٢	٠,٤	٠,٢	٠,٤	٢,٧	١,٨	٣,٤	٣,٢	١,٨	٢,٥	٥,١	قطر
٢,٢	١,١	٢,٣	٢,١	٢,٢	١,١	٢,٥	٠,٩	٢,٥	١,٣	٢,٢	٣,٥	٢,٩	٣,٨	٢,١	المملكة العربية السعودية
٣,٥	٤,٥	٣,٢	الصومال
٦٦,٩	٥٦,٩	٧٢,٩	٧٤,٧	٦٢,١	٥٥,٤	٦٣,٣	٣٢,٤	١٧,٨	١٦,٩	٣٦,٩	٣٦,٥	٣٥,٦	١٨,١	١٥,٨	السودان ^٧
...	٥,٧	سوريا ^٨
٦,٨	٧,٥	٥,٤	٦,٥	٧,١	٧,٤	٣,٨	٧,٣	٥,٩	٥,٨	٦,١	٥,٥	٥,٨	١٢,٤	١٣,٥	طاجيكستان
٥,٥	٥,٩	٧,٥	٤,٥	٥,٤	٦,٦	٧,٣	٥,٣	٣,٦	٤,٤	٤,٦	٥,٣	٤,٦	٣,٢	٣,٣	تونس
٨,٥	٩,٥	٧,٢	٦,٥	١٣,٥	١٣,٤	١٣,٢	٨,٥	٣,٦	٧,٤	٦,٥	٦,٨	٥,٣	٥,٣	٧,٢	تركمانستان
١,٢	١,٥	٣,١	٢,١	١,٢	١,٥	٣,١	٢,٥	١,٦	٤,١	٢,٣	١,١	٠,٧	٠,٩	٥,٥	الإمارات العربية المتحدة
١٢,٤	١٥,٦	١٤,٣	٧,٦	١٤,١	١٤,٧	١٧,٥	١٣,٩	٨,٨	٨,٥	٩,١	١١,٧	١١,٩	١٢,٤	١٤,٥	أوزبكستان
٣٦,٣	١٥,٥	١٤,٣	٥,٥	٣٥,٥	١٤,٧	٢٧,٦	٣٥,٤	٢١,٣	٢٢,٥	٨,٢	١١,٥	٩,٩	١٩,٥	١٥,٩	الجمهورية اليمنية

الجدول ألف-٧ الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين^١ (تتمة)
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة ^٢	توقعات			متوسط											
	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١
إفريقيا جنوب الصحراء	٧,٤	٩,٠	٧,٩	٦,٦	٨,٠	٨,٤	٨,٥	١٠,٩	١٠,٨	٦,٩	٦,٤	٦,٥	٩,٢	٩,٣	٩,٩
أنغولا	١٢,٠	١٧,٠	١٨,٦	٦,٠	١٥,٠	١٧,٢	١٩,٦	٢٩,٨	٣٠,٧	٩,٢	٧,٣	٨,٨	١٠,٣	١٣,٥	٤٢,٤
بنين	١,١	٠,٥	٠,١-	٢,٠	١,٠	٠,٣-	٠,٨	١,٨	٠,٨-	٠,٢	١,١-	١,٠	٦,٧	٢,٧	٣,١
بوتسوانا	٣,٥	٢,٧	٣,٥	٤,٠	٣,٥	٣,٠	٣,٢	٣,٢	٢,٨	٣,١	٤,٤	٥,٩	٧,٥	٨,٥	٨,٦
بوركينافاسو	٢,٠	٢,٠	٠,٣	٢,٠	١,٤	١,١	٢,٠	٠,٤	٠,٢-	٠,٩	٠,٣-	٠,٥	٣,٨	٢,٨	٢,٨
بوروندي	٩,٠	٩,٠	٥,٣	٩,٠	٩,٠	٧,٢	١,٢	١٦,٦	٥,٥	٥,٦	٤,٤	٧,٩	١٨,٢	٩,٦	٨,٩
كابو فيردي	١,٦	١,٠	١,٠	١,٨	١,٦	١,٢	١,٣	٠,٨	١,٤-	٠,١	٠,٢-	١,٥	٢,٥	٤,٥	٢,٤
الكاميرون	٢,٢	٢,٢	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٢,١	١,١	٠,٦	٠,٩	٢,٧	١,٩	٢,١	٢,٤	٢,٩	٢,٦
جمهورية إفريقيا الوسطى	٢,٥	٣,٠	٤,٦	٢,٥	٢,٦	٣,٠	١,٦	٤,٥	٤,٦	٤,٥	١١,٦	٦,٦	٥,٩	١,٢	٣,٣
تشاد	٦,٤-	٩,١	٤,٤	٤,٢	٣,٠	٣,٠	٤,٠	٠,٩-	١,٦-	٤,٨	١,٧	٠,٢	٧,٥	٢,٠	٣,٢
جزر القمر	٠,٦	٤,٨	٠,٩	١,٩	١,٤	٣,٢	١,٧	٠,١	٠,٨	٠,٩	٠,٠	٠,٤	٥,٩	٢,٢	٤,٢
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٥,٠	٥,٥	٧,٢	٥,٠	٥,٠	٥,٥	٢٩,٣	٣٥,٨	٣,٢	٠,٧	١,٢	٠,٩	٠,٩	١٤,٩	٣٦,٨
جمهورية الكونغو	٢,٥	١,٩	٠,٩	٣,٠	١,٨	١,٥	١,٢	٠,٤	٣,٢	٣,٢	٠,٩	٤,٦	٥,٠	١,٨	٢,٩
كوت ديفوار	٢,٠	١,٠	١,١	٢,٠	٢,٠	١,٠	٠,٤	٠,٧	٠,٧	١,٢	٠,٤	٢,٦	١,٣	٤,٩	٢,٩
غينيا الاستوائية	١,٧	١,٦	٢,٦	٢,٠	١,٧	٠,٩	١,٣	٠,٧	١,٤	١,٧	٤,٣	٣,٢	٣,٤	٤,٨	٥,٦
إريتريا	٠,٠	٠,١-	٢٩,٣-	٢,٠	٠,٠	٢٧,٦-	١٤,٤-	١٣,٣-	٥,٦-	٢٨,٥	١٠,٠	٥,٩	٤,٨	٥,٩	١٨,٠
إسواتيني	٤,٤	٢,٣	٥,٣	٧,٠	٤,٠	٢,٨	٤,٨	٦,٢	٧,٨	٥,٠	٥,٧	٥,٦	٨,٩	٦,١	٧,١
إثيوبيا	١٠,٠	١٤,٥	١٠,٦	٨,٠	١٢,٧	١٤,٦	١٣,٨	١٠,٧	٦,٦	٩,٦	٧,٤	٨,١	٢٤,١	٣٣,٢	١١,١
غابون	٣,٠	٣,٠	٦,٣	٢,٥	٣,٠	٣,٠	٤,٨	٢,٧	٢,١	٠,١-	٤,٥	٠,٥	٢,٧	١,٣	١,٢
غامبيا	٦,٠	٧,٠	٦,٤	٥,٠	٦,٥	٦,٩	٦,٥	٨,٠	٧,٢	٦,٨	٦,٣	٥,٢	٤,٦	٤,٨	٧,٠
غانا	٩,٠	٩,٣	٩,٤	٨,٠	٩,٢	٩,٣	٩,٨	١٢,٤	١٧,٥	١٧,٢	١٥,٥	١١,٧	٧,١	٧,٧	١٥,٩
غينيا	٨,١	٨,٦	٩,٩	٧,٨	٨,٣	٨,٩	٩,٨	٨,٩	٨,٢	٨,٢	٩,٧	١١,٩	١٥,٢	٢١,٤	١٦,٠
غينيا-بيساو	١,٤-	١,٥	٥,٩	٢,٥	١,٣	٢,٦-	١,٤	١,١	١,٥	١,٥	١,٠-	٠,٨	٢,١	٥,١	٢,٣
كينيا	٦,٢	٦,٢	٥,٧	٥,٠	٥,٣	٥,٦	٤,٧	٨,٠	٦,٣	٦,٦	٦,٩	٥,٧	٩,٤	١٤,٠	٧,٠
ليسوتو	٥,٣	٦,٠	٥,٢	٥,٥	٥,٧	٥,٩	٤,٧	٤,٥	٦,٢	٤,٣	٤,٦	٥,٠	٥,٥	٦,٠	٧,٠
ليبيريا	١٩,٠	٢٠,٦	٢٨,٥	١٣,٥	٢٠,٥	٢٢,٢	٢٣,٥	١٢,٤	٨,٨	٧,٧	٩,٩	٧,٦	٦,٨	٨,٥	١٠,٠
مدغشقر	٦,٠	٦,٤	٦,١	٥,٠	٦,٣	٦,٧	٧,٣	٨,٣	٦,٧	٧,٤	٦,١	٥,٨	٥,٧	٩,٥	١٠,٢
ملاوي	٧,٨	٨,٦	٩,٩	٥,٠	٨,٤	٨,٨	٩,٢	١١,٥	٢١,٧	٢١,٩	٢٣,٨	٢٨,٣	٢١,٣	٧,٦	٨,١
مالي	١,٥	١,٠	١,٠	١,٩	١,٣	٠,٢	١,٧	١,٨	١,٨-	١,٤	٢,٧	٢,٤-	٥,٣	٣,١	٢,٧
موريشيوس	٢,٧	٢,٠	١,٨	٣,٣	٢,٣	٠,٩	٣,٢	٣,٧	١,٠	١,٣	٣,٢	٣,٥	٣,٩	٦,٥	٥,٧
موزامبيق	٦,٥	٨,٥	٣,٥	٥,٥	٧,٦	٥,٦	٣,٩	١٥,١	١٩,٩	٣,٦	٢,٦	٤,٣	٢,٦	١١,٢	١١,٠
ناميبيا	٥,٥	٤,٨	٥,١	٥,٥	٥,٥	٤,٨	٤,٣	٦,١	٦,٧	٣,٤	٥,٣	٥,٦	٦,٧	٥,٠	٧,١
النيجر	٢,٠	٠,٤	١,٦	٢,٠	٢,٢	١,٣-	٢,٧	٠,٢	٠,٢	١,٠	٠,٩-	٢,٣	٠,٥	٢,٩	٢,٥
نيجيريا	١١,٧	١١,٧	١١,٤	١١,٠	١١,٧	١١,٣	١٢,١	١٦,٥	١٥,٧	٩,٠	٨,٠	٨,٥	١٢,٢	١٠,٨	١٢,٩
رواندا	٥,٠	٥,٠	١,١	٥,٠	٥,٠	٣,٥	١,٤	٤,٨	٥,٧	٢,٥	١,٨	٤,٢	٦,٣	٥,٧	٧,٩
سان تومي وبرينسيبي	١٠,٠	٧,٨	٩,٠	٣,٠	٨,٩	٨,٨	٧,٩	٥,٧	٥,٤	٥,٢	٧,٠	٨,١	١٠,٦	١٤,٣	١٦,٢
السنگال	١,٥	٢,٠	١,٣	١,٥	١,٥	١,٠	٠,٥	١,٣	٠,٨	٠,١	١,١-	٠,٧	١,٤	٣,٤	٢,١
سيشيل	١,٩	٢,٣	٣,٤	٣,٠	١,٨	٢,٠	٣,٧	٢,٩	١,٠-	٤,٠	١,٤	٤,٣	٧,١	٢,٦	٧,٦
سيراليون	١٢,٠	١٤,٠	١٧,٥	٨,٣	١٣,٠	١٥,٧	١٦,٩	١٨,٢	١٠,٩	٦,٧	٤,٦	٥,٥	٦,٦	٦,٨	٨,٣
جنوب إفريقيا	٥,٣	٤,٧	٤,٩	٥,٣	٥,٢	٤,٤	٤,٦	٥,٣	٦,٣	٤,٦	٦,١	٥,٨	٥,٦	٥,٠	٥,٩
جنوب السودان	١٠,٨	٣٥,٩	٤٠,١	٨,٠	١٦,٩	٢٤,٥	٨٣,٥	١٨٧,٩	٣٧٩,٨	٥٢,٨	١,٧	٠,٠	٤٥,١
تنزانيا	٤,٣	٤,١	٣,٣	٥,٠	٤,٢	٣,٦	٣,٥	٥,٣	٥,٢	٥,٦	٦,١	٧,٩	١٦,٠	١٢,٧	٦,٦
توغو	٢,٢	١,٧	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٤	٠,٩	٠,٣-	٠,٩	١,٨	٠,٢	١,٨	٢,٦	٣,٦	٢,٦
أوغندا	٣,٩	٣,٥	٢,٢	٥,٠	٣,٨	٣,٢	٢,٦	٥,٦	٥,٥	٥,٤	٣,١	٤,٩	١٢,٧	١٥,٠	٦,٤
زامبيا	٨,٠	١٢,٠	٧,٩	٨,٠	١٠,٠	٩,٩	٧,٠	٦,٦	١٧,٩	١٠,١	٧,٨	٧,٠	٦,٦	٨,٧	١٥,٤
زيمبابوي ^٤	٩,٤	١٨٢,٩	٤٢,١	٣,٠	٤٩,٧	١٦١,٨	١٠,٦	٠,٩	١,٦-	٢,٤-	٠,٢-	١,٦	٣,٧	٣,٥	٥,٦-

^١ يُشار إلى حركات أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية.

^٢ التغيرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وبالنسبة لعدد من البلدان على أساس ربع سنوي.

^٣ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

^٤ راجع الملحوظات القطرية بشأن الأرجنتين وليبيا وأوكرانيا وفنزويلا تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

^٥ ما عدا فنزويلا، ولكنه يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات القطرية بشأن فنزويلا والأرجنتين تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

^٦ يستبعد جنوب السودان من بيانات عام ٢٠١١ بعد ٩ يوليو. أما بيانات ٢٠١٢ والأعوام التالية فتتعلق بالسودان الحالي.

^٧ تستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ والأعوام التالية، نظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

^٨ توقف تداول دولار زيمبابوي في مطلع عام ٢٠٠٩. وتستند البيانات إلى تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي لتطورات الأسعار وسعر الصرف بالدولار الأمريكي. وقد تختلف تقديرات خبراء الصندوق لقيمة الدولار الأمريكي عن تقديرات السلطات.

الجدول ألف-٨ الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة^١

(٪ من إجمالي الناتج المحلي ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات			متوسط						
٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٠-٢٠٠١
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية									
٣,٣-	٣,٦-	٣,٨-	٣,٦-	٣,١-	٣,٢-	٣,٠-	٣,٦-	٤,٣-	٤,٦-
٠,٨	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٢	٠,٥	٠,٦-	١,٢-	١,٨-	٠,٤-
٣,٦-	٤,٠-	٤,١-	٣,٨-	٣,٣-	٣,٢-	٢,٩-	٣,٢-	٣,٨-	٤,٣-
الولايات المتحدة									
٥,١-	٥,٥-	٥,٦-	٥,٧-	٤,٥-	٤,٣-	٣,٦-	٤,٠-	٤,٦-	٥,٢-
١,٥	٢,٠	١,٨	١,٥	٠,٦	٠,٠	٠,٠	١,١-	١,٩-	٠,٤-
٥,٧-	٦,٣-	٦,٣-	٦,٠-	٤,٨-	٤,٤-	٣,٦-	٣,٨-	٤,٥-	٤,٧-
٩٤,٤	٨٣,٩	٨٠,٩	٨٠,٠	٨١,٦	٨١,٦	٨٠,٣	٨٠,٤	٨٠,٨	٤٧,٨
١١٥,٨	١٠٨,٠	١٠٦,٢	١٠٤,٣	١٠٦,٠	١٠٦,٨	١٠٤,٧	١٠٤,٤	١٠٤,٨	٦٨,٣
منطقة اليورو									
٠,٨-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٥-	١,٠-	١,٦-	٢,٠-	٢,٥-	٣,١-	٣,٠-
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٣	٠,٣-	١,٣-	٢,٠-	٢,٥-	٢,٩-	٠,٤
٠,٨-	٠,٩-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٩-	١,٢-	٣,٢-
٦٢,٧	٦٧,٦	٦٨,٩	٧٠,٠	٧١,٨	٧٣,٨	٧٤,٢	٧٥,٤	٧٥,١	٥٦,٥
٧٦,١	٨٢,٣	٨٣,٩	٨٥,٤	٨٧,٣	٨٩,٥	٩٠,٢	٩٢,١	٩١,٩	٧٠,٦
ألمانيا									
١,٠	١,٠	١,١	١,٩	١,٢	١,٣	٠,٩	٠,٦	٠,٠	٢,٦-
٠,٠	٠,١	٠,٤	١,١	٠,٩	٠,١	٠,٣-	٠,٣-	٠,٨-	٠,٢-
١,٠	١,٠	٠,٩	١,٤	١,١	١,٣	١,٢	١,٢	٠,٦	٢,٢-
٢٩,٩	٢٧,٨	٤٠,١	٤٢,٧	٤٥,٦	٤٩,٣	٥٢,١	٥٥,٠	٥٨,٦	٥٤,٣
٤٥,٦	٥٥,٧	٥٨,٦	٦١,٧	٦٥,٢	٦٩,١	٧٢,٠	٧٥,٦	٧٨,٦	٦٦,٥
فرنسا									
٢,٦-	٢,٤-	٣,٣-	٢,٥-	٢,٨-	٣,٥-	٣,٦-	٣,٩-	٤,١-	٣,٨-
٠,٠	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,١-	١,٠-	٠,٩-	١,٠-	١,١-	٠,١-
٢,٦-	٢,٥-	٢,٤-	٢,٥-	٢,٦-	٢,٨-	٣,٠-	٣,٣-	٣,٤-	٣,٨-
٨٨,٩	٩٠,٤	٩٠,٤	٨٩,٥	٨٩,٥	٨٩,٢	٨٦,٤	٨٥,٥	٨٣,٠	٩٩,١
٩٧,٨	٩٩,٢	٩٩,٣	٩٨,٤	٩٨,٤	٩٨,٠	٩٥,٦	٩٤,٩	٩٣,٤	٦٨,٣
إيطاليا									
٢,٦-	٢,٥-	٢,٠-	٢,١-	٢,٤-	٢,٥-	٢,٦-	٢,٠-	٢,٩-	٣,٤-
٠,١-	٠,٨-	١,٠-	٠,٩-	١,٤-	٢,٧-	٣,٤-	٤,١-	٤,١-	٠,٠
٢,٦-	٢,١-	١,٥-	١,٨-	١,٧-	١,٤-	٠,٧-	١,١-	٠,٦-	٤,٠-
١٢٣,٢	١٢٢,٠	١٢١,٣	١٢٠,٢	١١٩,٢	١١٩,٠	١١٩,٤	١١٨,٧	١١٦,٥	٩٥,٧
١٣٤,٠	١٣٣,٧	١٣٣,٢	١٣٢,٢	١٣١,٤	١٣١,٤	١٣١,٦	١٣١,٨	١٢٩,٠	١٠٤,٢
اليابان									
٢,٠-	٢,٢-	٣,٠-	٣,٢-	٣,٢-	٣,٧-	٣,٨-	٥,٦-	٧,٩-	٦,٤-
٠,١	٠,٢-	٠,٢-	٠,٥-	٠,٥-	١,٧-	١,٥-	٢,٠-	١,٧-	١,٦-
٢,٠-	٢,١-	٢,٩-	٣,١-	٣,٤-	٤,١-	٤,٣-	٥,٥-	١,٥-	٦,٠-
١٥٣,٦	١٥٣,٧	١٥٣,٨	١٥٣,٢	١٥١,١	١٥٢,٦	١٤٧,٨	١٤٨,٥	١٤٦,٤	٩٩,٩
٢٣٧,٦	٢٣٧,٦	٢٣٧,٧	٢٣٧,١	٢٣٥,٠	٢٣٦,٣	٢٣١,٦	٢٣٦,١	٢٣٢,٥	١٧٥,٩
المملكة المتحدة									
١,٠-	١,٥-	١,٤-	١,٤-	١,٨-	٢,٩-	٤,٢-	٥,٣-	٥,٣-	٤,١-
٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,١	٠,٣	٠,١	٠,٠	٠,٥-	١,٧-	٠,٦
١,١-	١,٤-	١,٣-	١,٥-	٢,٠-	٢,٩-	٤,١-	٤,٧-	٤,٠-	٤,٥-
٧٣,٩	٧٥,٤	٧٦,١	٧٧,٥	٧٧,٥	٧٨,٨	٧٩,٣	٧٨,٨	٧٦,٨	٤٠,٤
٨٣,٣	٨٤,٨	٨٥,٦	٨٦,٨	٨٧,١	٨٧,٩	٨٧,٩	٨٧,٠	٨٥,٢	٤٥,٤
كندا									
٠,٤-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٤-	٠,١-	٠,٢	١,٥-	٠,٢-
٠,١	٠,١	٠,٦-	٠,٤-	٠,٦-	٢,١-	١,٧-	٠,٣-	٠,٨-	٠,٣-
٠,٤-	٠,٨-	٠,٥-	٠,٢-	٠,٠	٠,٧	٠,٨	٠,١	١,١-	٠,١-
٢٢,١	٢٥,٧	٢٦,٤	٢٦,٨	٢٧,٦	٢٨,٨	٢٨,٥	٢٨,٦	٢٩,٨	٢٩,٧
٧٤,٦	٨٥,٠	٨٧,٥	٨٩,٩	٩٠,١	٩١,٨	٩١,٣	٨٥,٧	٨٦,٢	٧٤,٥

ملحوظة: يتناول الإطراف ألف-١ في الملحق الإحصائي مناقشة المنهجية المتبعة في كل بلد والافتراضات المعنية بكل على حدة. وتُصنّف عناصر المجموعات القطرية من أجل بيانات المالية العامة كمجموع القيم بالدولار الأمريكي للبلدان المنفردة ذات الصلة.

^١ تشير بيانات الدين إلى نهاية السنة ولا تكون قابلة للمقارنة دائما فيما بين البلدان المختلفة. ويتم تعديل مستويات الدين الصافي والإجمالي المبلغ من الهيئات الإحصائية الوطنية في البلدان التي اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (وهي، أستراليا وكندا ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة والولايات المتحدة) لاستبعاد التزامات معاشات التقاعد غير الممولة لنظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة. وتبدأ بيانات المالية العامة للاقتصادات المتقدمة الرئيسية المجمع والولايات المتحدة في ٢٠٠١. وبالتالي فإن متوسط الاقتصادات المجمع والولايات المتحدة هو عن الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧.

^٢ ٪ من إجمالي الناتج المحلي الممكن.

^٣ تم تعديل الأرقام المبلغ من قبل الهيئات الإحصائية الوطنية لاستبعاد البنود المتعلقة بالنظام المحاسبي على أساس الاستحقاق لنظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة.

^٤ على أساس غير موحد.

^٥ تشمل حصص الملكية.

الجدول ألف-٩ موجز أحجام وأسعار التجارة العالمية
(التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠٢٠-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١
تجارة السلع والخدمات											
التجارة العالمية^١											
٣,٢	١,١	٣,٦	٥,٧	٢,٣	٢,٨	٣,٩	٣,٦	٣,١	٧,٠	٣,٦	٥,٠
الحجم											
٠,٣-	١,٦-	٥,٥	٤,٢	٤,١-	١٣,٢-	١,٨-	٠,٧-	١,٨-	١١,١	٠,٥-	٣,٩
مخفض الأسعار											
٠,١	٠,٨	٣,٣	٤,٤	٣,٤-	٥,٨-	١,٧-	٠,١	١,٢	٧,٣	٠,٦	٢,٤
بالدولار الأمريكي											
بوحدة حقوق السحب الخاصة											
حجم التجارة											
الصادرات											
٢,٥	٠,٩	٣,١	٤,٧	١,٨	٣,٨	٤,٠	٣,٢	٢,٩	٦,٢	٣,٣	٣,٩
الاقتصادات المتقدمة											
٤,١	١,٩	٣,٩	٧,٣	٣,٠	١,٤	٣,٣	٤,٧	٣,٥	٧,٩	٤,١	٨,٢
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية											
الواردات											
٢,٧	١,٢	٣,٠	٤,٧	٢,٦	٤,٨	٣,٩	٢,٦	١,٧	٥,٤	٣,٣	٣,٥
الاقتصادات المتقدمة											
٤,٣	٠,٧	٥,١	٧,٥	١,٨	٠,٩-	٤,٣	٥,١	٥,٤	١٠,٦	٤,٤	٩,٢
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية											
معدلات التبادل التجاري											
الاقتصادات المتقدمة											
٠,١-	٠,٠	٠,٧-	٠,٢-	١,٢	١,٨	٠,٣	١,٠	٠,٧-	١,٥-	٠,١	٠,١-
١,١-	١,٣-	١,٥	٠,٨	١,٦-	٤,٢-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٧	٣,٦	٠,٣-	١,٠
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية											
تجارة السلع											
التجارة العالمية^١											
٣,٣	٠,٩	٣,٧	٥,٨	٢,١	٢,٢	٣,٠	٣,٣	٢,٩	٧,٥	٣,٥	٥,٠
الحجم											
٠,٧-	١,٨-	٥,٩	٤,٨	٤,٨-	١٤,٤-	٢,٤-	١,٣-	١,٩-	١٢,٢	٠,٧-	٣,٩
مخفض الأسعار											
٠,٣-	٠,٦	٣,٧	٥,٠	٤,٢-	٧,١-	٢,٣-	٠,٥-	١,١	٨,٤	٠,٣	٢,٣
بالدولار الأمريكي											
بوحدة حقوق السحب الخاصة											
أسعار التجارة العالمية بالدولار الأمريكي^٢											
المصنوعات											
٠,٢-	١,٤	١,٩	٠,٣-	٥,١-	٣,١-	٠,٤-	٢,٨-	٢,٣	٤,٣	٠,٢-	١,٩
النفط											
٦,٢-	٩,٦-	٢٩,٤	٢٣,٣	١٥,٧-	٤٧,٢-	٧,٥-	٠,٩-	٠,٩	٣١,٧	٣,١-	١٠,٨
السلع الأولية غير الوقود											
١,٧	٠,٩	١,٦	٦,٤	١,٠-	١٧,١-	٥,٤-	٥,٤-	٧,٨-	٢٠,٠	١,٠-	٨,٩
المواد الغذائية											
٢,٨	٣,٤-	٠,٦-	٣,٩	٠,٠	١٦,٨-	١,٤-	٠,٧	٣,٨-	١٨,٨	٠,٣-	٥,٦
المشروبات											
٦,٢	٥,١-	٨,٢-	٤,٧-	٣,١-	٧,٢-	٢٠,١	١٣,٧-	١٨,١-	٢٤,١	١,٨-	٨,٤
المواد الخام الزراعية											
١,٩-	٥,٧-	١,٩	٥,٢	٠,٠	١١,٥-	٧,٥-	٤,٤-	٢٠,٥-	٢٤,٣	٢,٦-	٥,٩
المعادن											
٦,٢-	٤,٣	٦,٦	٢٢,٢	٥,٣-	٢٧,٣-	١٢,٢-	٣,٩-	١٧,٨-	١٢,٧	٣,٧-	١٤,٥
أسعار التجارة العالمية بوحدة حقوق السحب الخاصة^٢											
المصنوعات											
٠,٢	٣,٩	٠,٢-	٠,١-	٤,٥-	٥,٢	٠,٤-	٢,٠-	٥,٤	٠,٨	٠,٨	٠,٤
النفط											
٥,٩-	٧,٤-	٢٦,٧	٢٣,٦	١٥,١-	٤٢,٧-	٧,٥-	٠,١-	٤,٠	٢٧,٢	٢,١-	٩,٢
السلع الأولية غير الوقود											
٢,١	٣,٣	٠,٥-	٦,٧	٠,٤-	١٠,٠-	٥,٤-	٤,٧-	٤,٩-	١٥,٩	٠,٠	٧,٤
المواد الغذائية											
٣,٢	١,١-	٢,٦-	٤,٢	٠,٧	٩,٧-	١,٣-	١,٥	٠,٨-	١٤,٨	٠,٧	٤,٠
المشروبات											
٦,٦	٢,٨-	١٠,١-	٤,٥-	٢,٥-	٠,٧	٢٠,١	١٣,٠-	١٥,٦-	٢٠,٠	٠,٨-	٦,٨
المواد الخام الزراعية											
١,٦-	٣,٥-	٠,٢-	٥,٥	٠,٦	٤,٠-	٧,٥-	٣,٧-	١٨,١-	٢٠,١	١,٦-	٤,٣
المعادن											
٥,٩-	٦,٨	٤,٤	٢٢,٥	٤,٧-	٢١,١-	١٢,١-	٣,١-	١٥,٣-	٨,٩	٢,٧-	١٢,٩
أسعار التجارة العالمية باليورو^٢											
المصنوعات											
٠,٠	٦,٧	٢,٦-	٢,٣-	٤,٩-	١٦,١	٠,٥-	٥,٩-	١٠,٨	٠,٦-	١,٥	١,٧-
النفط											
٦,٠-	٤,٩-	٢٣,٧	٢٠,٨	١٥,٤-	٣٦,٨-	٧,٦-	٤,١-	٩,٢	٢٥,٥	١,٤-	٦,٩
السلع الأولية غير الوقود											
٢,٠	٦,١	٢,٨-	٤,٣	٠,٨-	٠,٧-	٥,٥-	٨,٥-	٠,٢-	١٤,٤	٠,٧	٥,١
المواد الغذائية											
٣,١	١,٦	٤,٩-	١,٨	٠,٣	٠,٤-	١,٤-	٢,٦-	٤,٢	١٣,٢	١,٤	١,٨
المشروبات											
٦,٥	٠,١-	١٢,٢-	٦,٦-	٢,٨-	١١,١	٢٠,٠	١٦,٤-	١١,٤-	١٨,٤	٠,١-	٤,٥
المواد الخام الزراعية											
١,٧-	٠,٨-	٢,٦-	٣,١	٠,٣	٥,٩	٧,٦-	٧,٥-	١٤,٠-	١٨,٥	١,٠-	٢,١
المعادن											
٦,٠-	٩,٧	١,٩	١٩,٧	٥,٠-	١٢,٩-	١٢,٢-	٧,٠-	١١,٠-	٧,٤	٢,١-	١٠,٤

الجدول ألف-٩ موجز أحجام وأسعار التجارة العالمية (تتمة)
(التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠١١
تجارة السلع											
حجم التجارة											
الصادرات											
٢,٦	٠,٦	٣,١	٤,٧	١,٥	٣,٢	٣,٢	٢,٦	٢,٧	٦,٤	٣,١	٣,٨
٣,٩	١,٥	٣,٨	٧,٠	٢,٩	١,١	٢,٧	٤,٧	٣,٩	٨,٠	٣,٩	٨,٠
٣,٠	٢,٦-	٠,٣	١,٤	١,٢	٣,١	٠,٤-	٢,١	٢,٧	٥,٩	١,٧	٤,٨
٤,٣	٢,٧	٤,٧	٨,٤	٣,٣	٠,٤	٣,٩	٥,٨	٤,٤	٨,٨	٤,٦	٩,٣
الواردات											
٢,٨	١,٠	٣,٥	٥,٠	٢,٢	٣,٨	٣,٤	٢,٣	١,١	٦,٠	٣,١	٣,٥
٤,٧	٠,٤	٥,٠	٧,٨	٢,٢	٠,٧-	٢,٧	٤,٧	٥,٢	١١,٤	٤,٣	٩,٣
٣,٢	٠,٢	١,٧-	٥,٠	٥,٥-	٧,١-	١,٠	٣,٦	٨,٥	١١,٩	١,٧	١١,٠
٤,٩	٠,٤	٦,٢	٨,٤	٣,٨	٠,٧	٣,٠	٥,٠	٤,٤	١١,٣	٤,٨	٨,٩
مخفضات الأسعار بوحدة حقوق السحب الخاصة											
الصادرات											
٠,٣-	٠,٠	٢,٩	٤,٣	٢,١-	٦,٥-	١,٩-	٠,٤	٠,٥-	٦,١	٠,٢	١,٧
١,٠-	٠,٨	٤,٩	٦,٦	٧,٢-	٨,٩-	٣,١-	١,٣-	٣,٠	١٣,١	٠,٥	٤,٣
٥,١-	٣,٢-	١٥,٧	١٧,٠	١٢,٧-	٣٠,٠-	٦,٩-	٢,٦-	٤,٣	٢٥,٤	١,٠-	٧,٧
٠,٠	١,٩	٢,١	٤,٠	٥,٧-	٠,٨-	١,٥-	٠,٧-	٢,٥	٨,٢	٠,٩	٣,٠
الواردات											
٠,١-	٠,٠	٣,٧	٤,٤	٣,٥-	٨,٠-	٢,٠-	٠,٦-	٠,٦	٨,١	٠,٢	١,٧
٠,١-	٢,٣	٣,٧	٥,٥	٥,٦-	٤,٧-	٢,٧-	٠,٨-	٢,٤	٨,٢	٠,٧	٣,١
٠,٥	٣,١	١,٥	٣,٦	٣,٣-	٣,٤-	٢,٤-	٠,٢	٢,٩	٦,٢	٠,٩	٣,٧
٠,٢-	٢,١	٤,١	٥,٩	٦,١-	٤,٩-	٢,٧-	١,٠-	٢,٣	٨,٦	٠,٧	٣,٠
معدلات التبادل التجاري											
الاقتصادات المتقدمة											
٠,٢-	٠,٠	٠,٨-	٠,١-	١,٤	١,٧	٠,١	١,٠	١,٠-	١,٨-	٠,٠	٠,١-
٠,٩-	١,٥-	١,٢	١,٠	١,٧-	٤,٤-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٦	٤,٥	٠,٢-	١,٢
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية											
المجموعات الإقليمية											
آسيا الصاعدة والنامية											
٠,٣	٠,١	٢,٢-	٣,٤-	٠,٠	٨,٥	٢,٤	١,١	١,٥	٢,٧-	٠,٥	١,٣-
١,٠-	٢,٧-	٤,٥	٢,٩	٦,٠-	١٠,٩-	٠,٦-	٣,١-	١,٥	١١,٣	٠,٦-	٢,١
١,٣-	١,٤-	٠,٥-	٣,٥	٠,٨	٨,٨-	٢,٥-	١,١-	١,٨-	٥,١	٠,٩-	٢,٣
٤,٦-	٤,٦-	١٠,٥	١٠,٤	٥,٥-	٢٤,٨-	٤,٤-	٠,١-	٠,٢	١٢,٨	١,٦-	٣,٢
٢,٠-	٤,٣-	٤,٠	٦,٦	٠,٣-	١٤,٦-	٢,٨-	٢,٤-	١,٣-	١٢,٨	٠,٧-	٣,٩
أوروبا الصاعدة والنامية											
منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى											
أمريكا اللاتينية والكاريبي											
إفريقيا جنوب الصحراء											
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
٥,٦-	٦,١-	١٤,٠	١٢,٩	٩,٧-	٢٧,٥-	٤,٦-	٢,٧-	١,٤	١٨,١	١,٩-	٣,٩
٠,٢	٠,٢-	١,٩-	١,٨-	٠,٤	٤,٣	١,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٤-	٠,٢	٠,٠
الوقود											
غير الوقود											
للتذكيرة											
الصادرات العالمية بمليارات الدولارات الأمريكية											
٢٥,٣٨١	٢٤,٧٣٩	٢٤,٨٨٢	٢٢,٨٠١	٢٠,٧١٣	٢١,٠٩٦	٢٣,٧٥٢	٢٣,٣١٩	٢٢,٦٠٨	٢٢,٣١٥	٢٣,١٦١	١٣,٤٧٧
١٩,٣١٢	١٨,٨٩٨	١٩,١٠٦	١٧,٤٣٩	١٥,٧٣٧	١٦,١٩٧	١٨,٦٣٢	١٨,٥٤٢	١٨,١٢٩	١٧,٩٢٨	١٧,٩٩٢	١٠,٦٦١
٦,٢-	٩,٦-	٢٩,٤	٢٣,٣	١٥,٧-	٤٧,٢-	٧,٥-	٠,٩-	٠,٩	٣١,٧	٣,١-	١٠,٨
٥٧,٩٤	٦١,٧٨	٦٨,٣٣	٥٢,٨١	٤٢,٨٤	٥٠,٧٩	٩٦,٢٥	١٠٤,٠٧	١٠٥,٠١	١٠٤,٠٥	٧٤,٣٩	٥٤,٢٥
٠,٢-	١,٤	١,٩	٠,٣-	٥,١-	٣,١-	٠,٤-	٢,٨-	٢,٣	٤,٣	٠,٢-	١,٩

١ متوسط التغير السنوي للصادرات والواردات العالمية كنسبة مئوية.
 ٢ كما هي ممثلة، على التوالي، بمؤشر قيمة وحدة الصادرات لمصنوعات الاقتصادات المتقدمة، وتشكل ٨٣٪ من الأوزان الترجيحية لتجارة الاقتصادات المتقدمة (صادرات السلع)، ومتوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط؛ ومتوسط أسعار السوق العالمية للسلع الأولية غير الوقود مرجحاً بحصصها من واردات السلع الأولية العالمية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.
 ٣ التغير ٪ في متوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط.
 ٤ التغير ٪ للمصنوعات المصدرة من الاقتصادات المتقدمة.

الجدول ألف-١٠ موجز أرصدة الحساب الجاري
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات			٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩									
٢٦١,٤	٢٥٢,٢	٣٠٤,٩	٣٦٢,٣	٤١١,٥	٣٣٧,٧	٢٦٩,٧	٢٢٥,٤	٢٠٣,٩	٢٥,٣	٣٨,٧-	الاقتصادات المتقدمة
٥٨٦,٥-	٥٦٩,١-	٥٣٩,٥-	٤٩١,٠-	٤٣٩,٦-	٤٢٨,٣-	٤٠٧,٨-	٣٦٥,٢-	٣٤٨,٨-	٤٢٦,٨-	٤٤٥,٧-	الولايات المتحدة
٣٤٤,١	٣٦٨,٩	٣٧٦,٦	٣٩٦,٦	٤٠٩,٧	٣٧٠,٣	٣١٣,١	٣٤٠,٤	٣٠٠,٧	١٧٣,٥	١٢,٤-	منطقة اليورو
٢٧٠,٣	٢٦١,٠	٢٦٩,١	٢٨٩,٥	٢٩٥,٨	٢٩٣,٨	٢٨٨,٤	٢٨٠,٠	٢٤٤,٧	٢٥١,٦	٢٣٢,٩	ألمانيا
١٤,٢-	١٣,٧-	١٣,٧-	١٦,٢-	١٨,٧-	١١,٥-	٩,٠-	٢٧,٣-	١٤,٣-	٢٥,٩-	٢٤,٦-	فرنسا
٤٦,٤	٥٨,٨	٥٧,٠	٥٢,٠	٥٠,٧	٤٧,٥	٤٤,٦	٤١,١	٢١,٠	٧,٠-	٦٨,٣-	إيطاليا
١٧,٦	١٥,٠	١٣,٨	١٣,٢	٢٤,٣	٢٧,٩	١٣,٩	١٤,٩	٢٠,٧	٣,١-	٤٧,٤-	إسبانيا
٢٢٨,٦	١٨٠,٥	١٧٢,١	١٧٥,٣	٢٠٢,٠	١٩٧,٩	١٣٦,٤	٣٦,٨	٤٥,٩	٥٩,٧	١٢٩,٨	اليابان
١١٥,٤-	٩٩,٦-	٩٤,٧-	١٠٩,١-	٨٨,١-	١٣٩,٣-	١٤٢,٤-	١٤٩,٦-	١٤١,٩-	١٠٠,٩-	٥١,٦-	المملكة المتحدة
٣٦,٤-	٣٠,٢-	٣٢,٥-	٤٥,٢-	٤٦,٣-	٤٨,٩-	٥٥,٢-	٤٣,٢-	٥٩,٣-	٦٥,٧-	٤٩,٦-	كندا
٣٣٩,٢	٣٢٦,٤	٣٤٩,٦	٣٥٩,٢	٣٢٨,٥	٣٤٣,١	٣٥٩,٨	٣٥٧,٢	٣٤٢,١	٢٧٤,١	٢٦٤,٦	اقتصادات أخرى متقدمة ^١
٣٨٣,٢-	١٣٤,٨-	١٤,٤-	١,٩	١٢,٦	٨١,٣-	٦٠,٣-	١٧٣,٠	١٧٠,١	٣٤٣,٢	٣٧٦,٦	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
											المجموعات الإقليمية
٧٠,٢-	٤٧,٦	٨٢,٦	٢٠,١-	١٧٥,٢	٢٢٦,٩	٣٠٩,٤	٢٢٩,٣	٩٨,٨	١٢٠,٦	٩٨,٠	آسيا الصاعدة والنامية
٧,٤-	٢٣,٢	٦٠,٤	٦٣,٧	٢٣,٧-	١٤,٤-	٣٠,٩	١٢,٧-	٦٣,٣-	٢٧,٧-	٣٨,٧-	أوروبا الصاعدة والنامية
١٢٢,٦-	٨١,٩-	٨٠,٩-	٩٩,٢-	٧٨,٨-	٩٧,٧-	١٧٠,٥-	١٨٣,٢-	١٦٩,٤-	١٤٦,٥-	١١٠,٢-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١٠٧,٨-	٥٤,٧-	١٤,٩-	١٠١,٤	٢٣,٩-	١٣٩,٩-	١٣٧,٣-	٢٠٢,٥	٣٤٠,٤	٤٢٣,٣	٤٣٦,١	منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٧٥,٢-	٦٩,٠-	٦١,٦-	٤٣,٨-	٣٦,٢-	٥٦,٣-	٩٢,٧-	٦٢,٩-	٣٦,٤-	٢٦,٦-	٨,٦-	إفريقيا جنوب الصحراء
											المجموعات التحليلية
											حسب مصدر إيرادات التصدير
١٦,٥	٦٨,٧	١٤٥,٥	٢٩٧,٩	٨٤,٩	٧٣,٧-	٧٦,٣-	٣١١,٢	٤٦٥,١	٥٩٦,٢	٦١٩,٨	الوقود
٣٩٩,٧-	٢٠٣,٥-	١٥٩,٩-	٢٩٦,٠-	٧٢,٣-	٧,٦-	١٦,٠	١٣٨,٢-	٢٩٥,٠-	٢٥٣,٠-	٢٤٣,١-	غير الوقود
٦٥,٢-	٤٩,٩-	٥١,٤-	٧٢,٧-	٥٧,٤-	٤١,٤-	٦٦,١-	٥٣,٨-	٨٣,٢-	٦١,٣-	٢٨,١-	منها: منتجات أولية
٤٦٣,١-	٣٣٢,٢-	٢٩٢,٤-	٢٩١,٨-	٢٤١,٩-	٢٢٦,١-	٣١٨,٧-	٣٤٩,٩-	٣٨١,٩-	٤٠٧,٣-	٣٢٧,٨-	حسب مصدر التمويل الخارجي
											اقتصادات المركز والمدن الصافي
											اقتصادات المركز المدين الصافي
											حسب تجربة خدمة الدين
٤١,٩-	٤٠,٣-	٣٣,٩-	٢٤,١-	٣٥,٤-	٤٩,٤-	٥٢,٢-	٣٣,٤-	٣٩,٤-	٣٤,٧-	١٨,٣-	اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١٤-٢٠١٨
											للتذكرة
١٢١,٩-	١١٧,٤	٢٩٠,٥	٣٦٤,٢	٤٢٤,١	٢٥٦,٣	٢٠٩,٤	٣٩٨,٤	٣٧٤,٠	٣٦٨,٥	٣٣٨,٠	العالم
٣١٩,٢	٣٥٨,٤	٣٧٢,٦	٣٨٣,٩	٤١٢,٦	٣٢٣,٢	٢٨٢,٨	٢٨٨,٧	٢٧٧,٢	٢٠٦,٣	٧٥,٢	الاتحاد الأوروبي
٨١,١-	٧٤,٩-	٦٦,٦-	٥٢,٩-	٣٣,٢-	٣٧,٤-	٧٤,٦-	٤١,٥-	٣٧,١-	٣١,١-	٢١,٨-	البلدان النامية منخفضة الدخل
٨٨,٦-	٤١,٢-	٢,٨	١١٨,٣	٤,٤-	١١٦,٩-	١٢٠,٣-	١٩٣,٧	٣٣٣,٥	٤١٣,٠	٤٠٥,٢	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الجدول ألف-١٠ موجز أرصدة الحساب الجاري (تابع)

(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات											
٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٠,٤	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٩	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٤	٠,١	٠,١-	الاقتصادات المتقدمة
٢,٣-	٢,٥-	٢,٥-	٢,٤-	٢,٣-	٢,٣-	٢,٢-	٢,١-	٢,١-	٢,٦-	٢,٩-	الولايات المتحدة
٢,٢	٢,٧	٢,٨	٢,٩	٣,٢	٣,١	٢,٧	٢,٥	٢,٣	١,٤	٠,١-	منطقة اليورو
٥,٨	٦,٦	٧,٠	٧,٣	٨,١	٨,٥	٨,٦	٧,٢	٦,٦	٧,١	٦,٢	ألمانيا
٠,٤-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٧-	٠,٥-	٠,٤-	١,٠-	٠,٥-	١,٠-	٠,٩-	فرنسا
٢,١	٢,٩	٢,٩	٢,٥	٢,٦	٢,٥	١,٣	١,٩	١,٠	٠,٣-	٣,٠-	إيطاليا
١,٠	١,٠	٠,٩	٠,٩	١,٨	٢,٣	١,٢	١,١	١,٥	٠,٢-	٣,٢-	إسبانيا
٣,٧	٣,٣	٣,٣	٣,٥	٤,٢	٤,٠	٣,١	٠,٨	٠,٩	١,٠	٢,١	اليابان
٣,٧-	٣,٧-	٣,٥-	٣,٩-	٣,٣-	٥,٢-	٤,٩-	٤,٩-	٥,١-	٣,٨-	٢,٠-	المملكة المتحدة
١,٦-	١,٧-	١,٩-	٢,٦-	٢,٨-	٣,٢-	٣,٥-	٢,٤-	٣,٢-	٣,٦-	٢,٨-	كندا
٣,٨	٤,٤	٤,٨	٤,٩	٤,٧	٥,٢	٥,٦	٥,١	٥,٠	٤,١	٤,٠	اقتصادات أخرى متقدمة ^١
٠,٨-	٠,٤-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣-	٠,٢-	٠,٦	٠,٦	١,٢	١,٤	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,٢-	٠,٢	٠,٤	٠,١-	١,٠	١,٤	٢,٠	١,٥	٠,٧	٠,٩	٠,٨	المجموعات الإقليمية
٠,١-	٠,٦	١,٦	١,٧	٠,٦-	٠,٤-	٠,٩	٠,٣-	١,٤-	٠,٦-	٠,٩-	آسيا الصاعدة والنامية
١,٩-	١,٥-	١,٦-	١,٩-	١,٤-	١,٩-	٣,٢-	٣,١-	٢,٨-	٢,٥-	١,٩-	أوروبا الصاعدة والنامية
٢,٢-	١,٤-	٠,٤-	٢,٧	٠,٧-	٤,١-	٣,٩-	٥,٢	٨,٨	١١,٤	١٢,١	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٣,١-	٢,٨-	٣,٦-	٢,٧-	٢,٣-	٣,٩-	٦,٠-	٣,٦-	٢,٢-	١,٧-	٠,٦-	منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
											إفريقيا جنوب الصحراء
											المجموعات التحليلية
											حسب مصدر إيرادات التصدير
٠,٣	١,٣	٢,٨	٥,٦	١,٧	١,٦-	١,٥-	٥,١	٧,٤	٩,٧	١٠,٥	الوقود
٠,٩-	٠,٦-	٠,٥-	١,٠-	٠,٣-	٠,٠	٠,١	٠,٦-	١,٢-	١,١-	١,٢-	غير الوقود
٢,٧-	٢,٦-	٢,٨-	٣,٨-	٢,٩-	٢,٣-	٣,٥-	٢,٨-	٤,٣-	٣,٣-	١,٦-	منها: منتجات أولية
٢,١-	٢,٠-	١,٩-	٢,٠-	١,٧-	١,٧-	٢,٤-	٢,٤-	٢,٧-	٣,٠-	٢,٥-	حسب مصدر التمويل الخارجي
											اقتصادات المركز المدين الصافي
											اقتصادات المركز المدين الصافي
											حسب تجربة خدمة الدين
٣,٥-	٤,٣-	٣,٩-	٢,٩-	٤,٤-	٥,٧-	٥,٩-	٣,٥-	٤,٢-	٣,٩-	٢,٢-	اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت
											جدولة ديونها خلال ٢٠١٨-٢٠١٤
											للتذكيرة
٠,١-	٠,١	٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	العالم
١,٤	١,٩	٢,٠	٢,٠	٢,٤	٢,٠	١,٧	١,٥	١,٥	١,٢	٠,٤	الاتحاد الأوروبي
٢,٥-	٣,٢-	٣,١-	٢,٦-	١,٨-	٢,١-	٤,٠-	٢,١-	٢,١-	١,٩-	١,٥-	البلدان النامية منخفضة الدخل
٢,٣-	١,٣-	٠,١	٢,٨	٠,٢-	٤,٢-	٤,٣-	٦,٠	١٠,٦	١٣,٥	١٣,٥	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الجدول ألف-١٠ موجز أرصدة الحساب الجاري (تتمة)

(% من صادرات السلع والخدمات)

توقعات											
٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
١,٤	١,٦	٢,٠	٢,٣	٢,٨	٢,٥	٢,٠	١,٥	١,٤	٠,٢	٠,٣-	الاقتصادات المتقدمة
١٩,١-	٢٢,٠-	٢١,٥-	١٩,٦-	١٨,٧-	١٩,٣-	١٨,٠-	١٥,٤-	١٥,٢-	١٩,٢-	٢١,٠-	الولايات المتحدة
...	١٠,٣	١١,٦	١١,٤	٩,٦	٩,٥	٨,٨	٥,٤	٠,٤-	منطقة اليورو
١١,٩	١٣,٩	١٤,٧	١٥,٥	١٧,٠	١٨,٤	١٨,٣	١٥,٨	١٤,٤	١٥,٤	١٣,٨	ألمانيا
١,٢-	١,٤-	١,٥-	١,٨-	٢,٣-	١,٥-	١,٢-	٣,١-	١,٧-	٣,٢-	٣,٠-	فرنسا
٥,٨	٨,٨	٨,٩	٧,٩	٨,٣	٨,٦	٤,٥	٦,٥	٣,٤	١,٢-	١١,١-	إيطاليا
٢,٩	٣,٠	٢,٧	٢,٧	٥,٤	٦,٨	٣,٥	٣,٣	٤,٧	٠,٨-	١١,٠-	إسبانيا
٢٢,٠	١٩,٨	١٩,٠	١٨,٩	٢٣,١	٢٤,٤	١٧,٤	٤,٣	٥,٥	٦,٥	١٣,٩	اليابان
١٣,١-	١٢,٦-	١١,٦-	١٢,٩-	١١,١-	١٨,٥-	١٧,٩-	١٧,٥-	١٧,٣-	١٢,٦-	٦,٤-	المملكة المتحدة
٥,٥-	٥,٣-	٥,٩-	٨,٣-	٩,١-	١٠,٣-	١١,٢-	٧,٦-	١٠,٧-	١١,٩-	٩,١-	كندا
٦,٧	٧,٧	٨,٤	٨,٤	٨,٣	٩,٤	٩,٧	٨,٦	٨,٢	٦,٨	٦,٨	اقتصادات أخرى متقدمة ^١
٣,٢-	١,٤-	٠,٢-	٠,٠	٠,١	١,٠-	٠,٧-	٢,٢	١,٩	٣,٧	٤,٥	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
											المجموعات الإقليمية
١,٢-	١,٠	١,٨	٠,٥-	٤,٣	٦,٢	٨,٢	٥,٧	٢,٦	٣,٣	٢,٨	آسيا الصاعدة والنامية
٠,٤-	١,٥	٣,٩	٤,٢	١,٨-	١,٣-	٣,٦	٠,٩-	٤,٣-	١,٩-	٢,٨-	أوروبا الصاعدة والنامية
٧,٧-	٦,٣-	٦,٤-	٧,٨-	٦,٧-	٩,٣-	١٥,٨-	١٤,٧-	١٣,٤-	١١,٥-	٨,٩-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٦,٥-	٣,٥-	١,٠-	٦,٦	٢,٠-	١١,٥-	١٠,٢-	١٢,٩	١٩,٢	٢٢,٥	٢٥,٦	منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
١٤,٢-	١٦,٤-	١٥,١-	١٠,٤-	٩,٩-	١٧,٨-	٢٦,٩-	١٣,٨-	٧,٦-	٥,٦-	١,٨-	إفريقيا جنوب الصحراء
											المجموعات التحليلية
											حسب مصدر إيرادات التصدير
١,٠	٣,٩	٧,٧	١٤,٦	٤,٨	٤,٧-	٤,١-	١٣,٨	١٨,٥	٢٢,٦	٢٥,٤	الوقود
٤,١-	٢,٧-	٢,٢-	٤,١-	١,١-	٠,١-	٠,٣	٢,١-	٤,٦-	٤,٢-	٤,٢-	غير الوقود
١٠,٧-	١٠,١-	١٠,٨-	١٥,٢-	١٢,٩-	١٠,٤-	١٦,٤-	١١,٤-	١٧,٢-	١٢,٥-	٥,٧-	منها: منتجات أولية
											حسب مصدر التمويل الخارجي
٧,٢-	٦,٨-	٦,٢-	٦,٤-	٥,٨-	٦,٢-	٨,٧-	٨,٤-	٩,٢-	١٠,١-	٨,٣-	اقتصادات المركز المدين الصافي
											اقتصادات المركز المدين الصافي
											حسب تجربة خدمة الدين
١١,٧-	١٤,٣-	١٢,٧-	٩,٣-	١٥,٨-	٢٥,٥-	٢٤,٠-	١١,٨-	١٢,٨-	١١,٢-	٥,٩-	اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١٤-٢٠١٨
											للتذكرة
٠,٤-	٠,٥	١,٢	١,٥	١,٨	١,٣	١,٠	١,٨	١,٦	١,٥	١,٥	العالم
٣,٠	٤,٠	٤,٣	٤,٤	٥,٢	٤,٤	٣,٩	٣,٦	٣,٦	٢,٨	١,٠	الاتحاد الأوروبي
٧,٥-	١٠,٢-	٩,٩-	٨,٢-	٥,٩-	٧,٨-	١٥,٥-	٧,٨-	٧,٢-	٦,٥-	٤,٦-	البلدان النامية منخفضة الدخل
٦,٠-	٢,٩-	٠,٢	٨,٦	٠,٦-	١٠,٧-	٩,٩-	١٤,١	٢١,٣	٢٤,٩	٢٧,١	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

^١ ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-١١ الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات											
٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٠,٤	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٩	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٤	٠,١	٠,١-	الاقتصادات المتقدمة
٢,٣-	٢,٥-	٢,٥-	٢,٤-	٢,٣-	٢,٣-	٢,٢-	٢,١-	٢,١-	٢,٦-	٢,٩-	الولايات المتحدة
٢,٢	٢,٧	٢,٨	٢,٩	٢,٢	٢,١	٢,٧	٢,٥	٢,٣	١,٤	٠,١-	منطقة اليورو ^١
٥,٨	٦,٦	٧,٠	٧,٣	٨,١	٨,٥	٨,٦	٧,٢	٦,٦	٧,١	٦,٢	ألمانيا
٠,٤-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٧-	٠,٥-	٠,٤-	١,٠-	٠,٥-	١,٠-	٠,٩-	فرنسا
٢,١	٢,٩	٢,٩	٢,٥	٢,٦	٢,٥	١,٣	١,٩	١,٠	٠,٣-	٣,٠-	إيطاليا
١,٠	١,٠	٠,٩	٠,٩	١,٨	٢,٣	١,٢	١,١	١,٥	٠,٢-	٣,٢-	إسبانيا
٨,٥	٩,٥	٩,٨	١٠,٩	١٠,٨	٨,١	٦,٣	٨,٢	٩,٨	١٠,٢	٨,٥	هولندا
١,٣-	٠,٨-	١,١-	١,٣-	٠,٧	٠,٦-	١,٠-	٠,٩-	٠,٣-	٠,١-	١,١-	بلجيكا
١,٩	١,٨	١,٦	٢,٣	٢,٠	٢,٥	١,٧	٢,٥	١,٩	١,٥	١,٦	النمسا
٥,٧	٩,٦	١٠,٨	١٠,٦	٠,٥	٤,٢-	٤,٤	١,١	١,٦	٣,٤-	١,٦-	آيرلندا
١,٥-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٤	٠,٦	٠,١	٠,١	١,٦	١,٨-	٦,٠-	البرتغال
٤,٥-	٣,٣-	٣,٠-	٣,٥-	٢,٤-	٢,٣-	١,٥-	٢,٣-	٢,٦-	٢,٤-	١٠,٠-	اليونان
٠,٤	٠,٥-	٠,٧-	١,٦-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	١,٥-	١,٩-	٢,٣-	١,٧-	فنلندا
٠,١	١,٧-	٢,٥-	٢,٥-	٢,٠-	٢,٢-	١,٧-	١,١	١,٩	٠,٩	٥,٠-	الجمهورية السلوفاكية
٠,٨-	١,١	١,١	١,٦	٠,٩	٠,٨-	٢,٨-	٣,٢	٠,٨	١,٤-	٤,٦-	ليتوانيا
١,٤	٤,١	٤,٢	٥,٧	٦,١	٤,٨	٣,٨	٥,١	٣,٣	١,٣	٠,٨-	سلوفينيا
٤,٤	٤,٥	٤,٥	٤,٧	٥,٠	٥,١	٥,١	٥,٢	٥,٤	٥,٦	٦,٠	لكسمبرغ
٣,٤-	٢,١-	١,٨-	١,٠-	٠,٧	١,٦	٠,٥-	١,٧-	٢,٧-	٣,٦-	٣,٢-	لاتفيا
٠,٨-	٠,٣	٠,٧	١,٧	٣,٢	٢,٠	١,٨	٠,٨	٠,٥	١,٩-	١,٣	إستونيا
٥,٠-	٧,٥-	٧,٨-	٧,٠-	٨,٤-	٥,١-	١,٥-	٤,٣-	٤,٩-	٦,٠-	٤,١-	قبرص
٦,١	٦,٢	٧,٦	٩,٨	١٠,٥	٣,٨	٢,٨	٨,٧	٢,٧	١,٧	٠,٢-	مالطة
٣,٧	٣,٣	٣,٣	٣,٥	٤,٢	٤,٠	٣,١	٠,٨	٠,٩	١,٠	٢,١	اليابان
٣,٧-	٣,٧-	٣,٥-	٣,٩-	٣,٣-	٥,٢-	٤,٩-	٤,٩-	٥,١-	٣,٨-	٢,٠-	المملكة المتحدة
٢,٩	٢,٩	٣,٢	٤,٤	٤,٦	٦,٥	٧,٢	٥,٦	٥,٦	٣,٨	١,٣	كوريا
١,٦-	١,٧-	١,٩-	٢,٦-	٢,٨-	٣,٢-	٣,٥-	٢,٤-	٣,٢-	٣,٦-	٢,٨-	كندا
١,٩-	١,٧-	٠,٣-	٢,١-	٢,٦-	٣,٣-	٤,٦-	٣,١-	٣,٤-	٤,٣-	٣,١-	أستراليا
٨,٠	١٠,٨	١١,٤	١٢,٢	١٤,٥	١٣,٥	١٣,٩	١١,٤	٩,٧	٨,٧	٧,٨	مقاطعة تايوان الصينية
١٥,٠	١٦,٦	١٦,٥	١٧,٩	١٦,٤	١٧,٥	١٧,٢	١٨,٠	١٥,٧	١٧,٦	٢٢,٢	سنغافورة
٩,٨	٩,٨	٩,٦	١٠,٢	٦,٧	٩,٤	١١,٢	٨,٥	١١,٦	١٠,٧	٧,٨	سويسرا
٢,٤	٢,٧	٢,٩	١,٧	٢,٨	٢,٨	٤,١	٤,٥	٥,٢	٥,٥	٥,٥	السويد
٤,٠	٥,١	٥,٥	٤,٣	٤,٦	٤,٠	٣,٣	١,٤	١,٥	١,٦	٥,٦	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
٠,٧-	٠,٢-	٠,١-	٠,٣	١,٧	١,٦	٠,٢	٠,٢	٠,٥-	١,٦-	٢,١-	الجمهورية التشيكية
٥,٩	٧,٢	٦,٩	٨,١	٥,٧	٤,٠	٧,٩	١٠,٥	١٠,٣	١٢,٥	١٢,٤	النرويج
٢,٥	٢,٥	٢,٤	٢,٧	٢,٧	٣,٦	٥,٠	٤,٤	٢,٩	٠,٥	٢,١	إسرائيل
٤,٦	٥,٢	٥,٥	٥,٧	٨,٠	٧,٩	٨,٢	٨,٩	٧,٨	٦,٣	٦,٦	الدانمرك
٤,٣-	٤,٣-	٤,١-	٣,٨-	٢,٩-	٢,٢-	٣,٠-	٣,١-	٣,٢-	٣,٩-	٢,٨-	نيوزيلندا
...	بورتوريكو
٢٩,٨	٣٥,٣	٣٥,٧	٣٥,٢	٣٣,١	٢٧,٢	٢٥,٣	٣٤,٢	٤٠,٢	٣٩,٣	٤٠,٩	إقليم ماكاو الإداري الخاص
٠,٣	١,٦	٣,١	٢,٨	٣,٨	٧,٦	٥,١	٣,٩	٥,٨	٣,٨-	٥,١-	آيسلندا
٠,٢	٠,٢	٠,٤	٠,٤	٠,٥-	سان مارينو
٠,٤-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٤-	٠,١-	٠,٢-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٧-	٠,٩-	٠,٨-	للتذكرة
٢,٧	٣,٢	٣,٤	٣,٥	٣,٦	٣,٥	٣,٢	٢,٩	٢,٨	٢,٣	٠,٨	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
											منطقة اليورو ^٢

^١ تم تصحيح البيانات لأغراض إبلاغ أوجه التفاوت في المعاملات داخل كل منطقة.

^٢ تم حساب البيانات على أساس حاصل أرصدة البلدان المنفردة في منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٢ الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري

(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات											
٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٠,٢-	٠,٢	٠,٤	٠,١-	١,٠	١,٤	٢,٠	١,٥	٠,٧	٠,٩	٠,٨	آسيا الصاعدة والنامية
٢,٠-	٢,١-	٢,٠-	٢,٧-	٢,١-	٠,٦	١,٩	١,٣	١,٢	٠,٧	١,٠-	بنغلاديش
٦,٤	٩,٦-	١٢,٥-	١٨,٤-	٢٣,٠-	٣٠,٨-	٣٧,٢-	٢٦,٨-	٢٥,٤-	٢١,٤-	٢٩,٨-	بوتان
١٩,٨	١٢,٠	٨,٥	٧,٩	١٦,٤	١٢,٩	١٦,٧	٣١,٩	٢٠,٩	٢٩,٨	٣٤,٧	بروني دار السلام
٨,٨-	١٢,٣-	١٢,٥-	١١,٣-	٧,٩-	٨,٤-	٨,٧-	٨,٥-	٨,٤-	٨,٥-	٧,٩-	كمبوديا
٠,٤	٠,٩	١,٠	٠,٤	١,٦	١,٨	٢,٧	٢,٢	١,٥	٢,٥	١,٨	الصين
٥,٢-	٦,٢-	٧,٣-	٨,٩-	٧,٠-	٣,٩-	٣,٨-	٦,١-	٨,٩-	١,٣-	٤,٧-	فجي
٢,٥-	٢,٣-	٢,٠-	٢,١-	١,٨-	٠,٦-	١,٠-	١,٣-	١,٧-	٤,٨-	٤,٣-	الهند
٢,٥-	٢,٧-	٢,٩-	٣,٠-	١,٦-	١,٨-	٢,٠-	٣,١-	٣,٢-	٢,٧-	٠,٢	إندونيسيا
٤,٢-	٢,٤	١٣,٢	٣٦,٢	٣٨,٠	١٠,٨	٣٢,٨	٣١,١	٥,٥-	١,٩	٩,٥-	كيريباتي
١٠,٩-	١٢,٠-	١٢,١-	١٢,٠-	١٠,٦-	١١,٠-	٢٢,٤-	٢٣,٣-	٢٦,٥-	٢١,٣-	١٥,٣-	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٠,٩	١,٩	٣,١	٢,١	٢,٨	٢,٤	٣,٠	٤,٣	٣,٤	٥,١	١٠,٧	ماليزيا
٨,٧-	١٥,٧-	٢٠,٤-	٢٥,٣-	٢١,٩-	٢٣,٢-	٧,٥-	٣,٧-	٤,٣-	٦,٦-	١٤,٨-	ملديف
٠,٢-	٣,٢	٤,١	٥,١	٤,٨	٩,٧	١٤,٤	١,٧-	١٠,٧-	٦,٣-	٢,٢-	جزر مارشال
٤,٢-	٢,٦	١٥,٧	٢٤,٥	٧,٥	٣,٩	١,٦	٠,٩-	١١,٦-	١٤,٦-	٢٠,٠-	ميكرونيزيا
٨,٨-	١٢,٤-	١٤,٤-	١٧,٥-	١٠,١-	٦,٣-	٤,٠-	١١,٣-	٢٥,٤-	٢٧,٤-	٢٦,٥-	منغوليا
٤,٦-	٤,٩-	٤,٨-	٤,٢-	٦,٥-	٤,٠-	٣,١-	٤,٢-	٠,٦-	١,٧-	١,٧-	ميانمار
٣,٦-	٤,٣-	٣,٦	١,٩	١٢,٧	٢,٠	٢١,٣-	٢٥,٢	٤٩,٥	٣٥,٧	٢٨,٧	ناورو
٥,٠-	١٠,٠-	٨,٣-	٨,١-	٠,٤-	٦,٣	٥,٠	٤,٥	٣,٣	٤,٨	١,٠-	نيبال
١٩,٩-	٢٤,٨-	٢٥,٤-	١٦,٦-	١٩,١-	١٣,٦-	٨,٧-	١٧,٩-	١٤,٢-	١٥,٣-	١٢,٧-	بالاو
٢٢,٢	٢٤,٨	٢٣,٠	٢٧,٤	٢٨,٧	٣٤,٦	١٧,٥	١٢,٣	٣٠,٨-	٣٦,١-	٢٤,٠-	بابوا غينيا الجديدة
١,٩-	٢,٣-	٢,٠-	٢,٦-	٠,٧-	٠,٤-	٢,٥	٣,٨	٤,٢	٢,٨	٢,٥	الفلبين
١,٢-	٠,٣-	٠,٦-	٢,٣	١,٨-	٤,٧-	٣,١-	٨,١-	١,٧-	٩,٠-	٦,٩-	ساموا
٦,٨-	٨,٢-	٧,١-	٥,٢-	٤,٨-	٤,٠-	٣,٠-	٤,٣-	٣,٤-	١,٥	٨,٢-	جزر سليمان
٢,١-	٢,٨-	٢,٦-	٣,٢-	٢,٦-	٢,١-	٢,٣-	٢,٥-	٣,٤-	٥,٨-	٧,١-	سري لانكا
٣,٧	٥,٤	٦,٠	٦,٤	٩,٧	١٠,٥	٦,٩	٢,٩	٢,١-	١,٢-	٢,٥	تاييلند
٩,١-	٢,٩-	١,١	٧,٠-	١١,٤-	٢١,٧-	٦,٦	٢٧,١	٤٢,٤	٣٩,٧	٣٩,١	تيمور-ليشتي
١٢,٢-	١٣,٢-	١١,٠-	٧,٧-	٦,٢-	٦,٦-	١٠,٧-	١٠,٠-	٨,٠-	١٢,٣-	١٦,٩-	تونغا
١,١	٧,٥-	٢٩,٩	٧,١	٣٠,٩	٢٣,٢	٥٢,٨-	٢,٩	٦,٦-	١٨,٢	٣٧,١-	توفالو
٣,٧-	٥,٦-	٦,١	٣,٤	٦,٤-	٠,٨	١,٦-	٦,٢	٣,٣-	٦,٥-	٧,٨-	فانواتو
١,٠	١,٩	٢,٢	٢,٤	٢,١	٢,٩	٠,١-	٤,٩	٤,٥	٦,٠	٠,٢	فييت نام
٠,١-	٠,٦	١,٦	١,٧	٠,٦-	٠,٤-	٠,٩	٠,٣-	١,٤-	٠,٦-	٠,٩-	أوروبا الصاعدة والنامية
٦,٢-	٦,٤-	٦,٦-	٦,٨	٧,٥-	٧,٦-	٨,٦-	١٠,٨-	٩,٣-	١٠,١-	١٣,٢-	ألبانيا
٢,٨-	٣,٤-	٠,٩-	٠,٤-	١,٧-	٣,٤-	٣,٣-	٦,٦-	١٠,٠-	٢,٨-	٨,٢-	بيلاروس
٤,٨-	٤,٩-	٤,٨-	٤,١-	٤,٧-	٤,٧-	٥,٣-	٧,٤-	٥,٣-	٨,٧-	٩,٥-	البوسنة والهرسك
٠,٣	٢,٥	٣,٢	٤,٦	٣,١	٢,٦	٠,٠	١,٢	١,٣	٠,٩-	٠,٣	بلغاريا
٠,٠	١,٠	١,٧	٢,٥	٣,٥	٢,٥	٤,٦	٢,٠	٠,٩	٠,١-	٠,٧-	كرواتيا
٠,٠	٠,٦-	٠,٩	٠,٥-	٢,٣	٤,٦	٢,٤	١,٣	٣,٦	١,٥	٠,٤	هنغاريا
٧,٢-	٦,٦-	٦,٥-	٨,٠-	٦,٤-	٧,٩-	٨,٦-	٦,٩-	٣,٤-	٥,٨-	١٢,٧-	كوسوفو
٦,٨-	٨,٩-	٩,١-	١٠,٥-	٥,٨-	٣,٥-	٦,٠-	٦,٠-	٥,٢-	٧,٤-	١٠,١-	مولدوفا
٩,٥-	١٤,٩-	١٧,١-	١٧,٢-	١٦,١-	١٦,٢-	١١,٠-	١٢,٤-	١١,٤-	١٥,٣-	١٤,٨-	الجزر الأسود
٢,٠-	١,٢-	٠,٧-	٠,٣-	١,٣-	٣,١-	٢,١-	٠,٥-	١,٦-	٣,٢-	٢,٥-	مقدونيا الشمالية
٢,١-	١,١-	٠,٩-	٠,٦-	٠,١	٠,٥-	٠,٦-	٢,١-	١,٣-	٣,٧-	٥,٢-	بولندا
٤,٤-	٥,٢-	٥,٥-	٤,٥-	٣,٢-	٢,١-	١,٢-	٠,٧-	١,١-	٤,٨-	٥,٠-	رومانيا
٣,٢	٣,٩	٥,٧	٦,٨	٢,١	١,٩	٥,٠	٢,٨	١,٥	٣,٣	٤,٨	روسيا
٤,١-	٥,١-	٥,٨-	٥,٢-	٥,٢-	٢,٩-	٣,٥-	٥,٦-	٥,٧-	١٠,٨-	٨,١-	صربيا
١,٩-	٠,٩-	٠,٦-	٣,٥-	٥,٦-	٣,٨-	٣,٧-	٤,٧-	٦,٧-	٥,٥-	٨,٩-	تركيا
٣,٣-	٣,٥-	٢,٨-	٣,٤-	٢,٢-	١,٥-	١,٧	٣,٩-	٩,٢-	٨,١-	٦,٣-	أوكرانيا ^١
١,٩-	١,٥-	١,٦-	١,٩-	١,٤-	١,٩-	٣,٢-	٣,١-	٢,٨-	٢,٥-	١,٩-	أمريكا اللاتينية والكاريبية
٤,٧-	٥,٥-	٦,١-	٧,٠-	٨,٨-	٢,٤-	٢,٢	٠,٣	أنتيغوا وبربودا
١,٦-	٠,٣	١,٢-	٥,٣-	٤,٩-	٢,٧-	٢,٧-	١,٦-	٢,١-	٠,٤-	١,٠-	الأرجنتين
٠,٧	١,١-	١,٨-	٠,٢	١,٠	٥,٠	٤,٢	٥,١-	١٢,٩-	٣,٥	١٠,٥-	أروبا
٥,٥-	١٢,٨-	٧,٤-	١٢,١-	١٢,٤-	٦,٠-	١٢,٠-	١٧,٤-	١٤,١-	١٤,٠-	١١,٨-	جزر البهاما
٢,٥-	٣,٥-	٣,٩-	٣,٧-	٣,٨-	٤,٣-	٦,١-	٩,٢-	٨,٤-	٨,٥-	١١,٨-	بربادوس
٤,٧-	٦,٤-	٧,٠-	٨,١-	٧,٠-	٩,٠-	٩,٨-	٧,٩-	٤,٥-	١,٢-	١,١-	بليز
٣,٠-	٤,١-	٥,٠-	٤,٩-	٥,٠-	٥,٦-	٥,٨-	١,٧	٣,٤	٧,٢	٢,٢	بوليفيا
١,٦-	١,٠-	١,٢-	٠,٨-	٠,٤-	١,٣-	٣,٠	٤,١-	٣,٢-	٣,٤-	٢,٩-	البرازيل
١,٧-	٢,٩-	٣,٥-	٣,١-	٢,١-	١,٦-	٢,٣-	١,٧-	٤,١-	٣,٩-	١,٧-	شيلي
٣,٧-	٤,٠-	٤,٢-	٤,٠-	٣,٣-	٤,٣-	٦,٣-	٥,٢-	٣,٣-	٣,١-	٢,٩-	كولومبيا

الجدول ألف-١٢ الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تابع)

(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩									
١,٩-	١,٥-	١,٦-	١,٩-	١,٤-	١,٩-	٣,٢-	٣,١-	٢,٨-	٢,٥-	١,٩-	أمريكا اللاتينية والكاريبي (تتمة)
٣,٣-	٢,٥-	٢,٤-	٣,١-	٢,٩-	٢,٢-	٣,٥-	٤,٨-	٤,٨-	٥,١-	٥,٣-	كوستاريكا
٩,٥-	٢٥,٨-	٣٣,٦-	٤٣,٤-	١٢,٧-	٨,٩-	٧,٦-	٦,٩-	دومينيكا
٢,٥-	١,١-	١,٣-	١,٤-	٠,٢-	١,١-	١,٨-	٣,٢-	٤,١-	٦,٥-	٧,٥-	الجمهورية الدومينيكية
١,٧	٠,٧	٠,١	١,٤-	٠,٥-	١,٣	٢,٢-	٠,٧-	١,٠-	٠,٢-	٠,٥-	إكوادور
٥,٣-	٥,٠-	٤,٩-	٤,٨-	١,٩-	٢,٣-	٣,٢-	٥,٤-	٦,٩-	٥,٨-	٥,٥-	السلفادور
٨,٩-	٩,٩-	١١,٣-	١١,٢-	١٢,٠-	١١,٠-	١٢,٢-	١١,٦-	غرينادا
١,٠-	٠,٣	٠,٦	٠,٨	١,٦	١,٥	٠,٢-	٢,١-	٢,٥-	٢,٦-	٣,٤-	غواتيمالا
١,٧	١٨,٤-	٢٢,٧-	١٧,٥-	٦,٨-	٠,٤	٥,١-	٩,٥-	١٣,٣-	١١,٣-	١٢,٢-	غيانا
٢,٦-	٣,٢-	٣,٣-	٣,٧-	١,٠-	٠,٩-	٣,٠-	٨,٥-	٦,٦-	٥,٧-	٤,٣-	هايتي
٣,٩-	٤,٣-	٤,٢-	٤,٢-	١,٨-	٢,٦-	٤,٧-	٦,٩-	٩,٥-	٨,٥-	٨,٠-	هندوراس
٣,١-	٢,٢-	٢,٥-	٢,٤-	٢,٦-	١,٤-	٣,١-	٧,٥-	٩,٢-	١١,١-	١٢,٢-	جامايكا
٢,٠-	١,٦-	١,٢-	١,٨-	١,٧-	٢,٢-	٢,٦-	١,٩-	٢,٥-	١,٥-	١,٠-	المكسيك
١,٠-	١,٨	٢,٣	٠,٦	٤,٩-	٦,٦-	٩,٠-	٧,١-	١٠,٩-	١٠,٧-	١١,٩-	نيكاراغوا
٥,٥-	٥,٣-	٦,١-	٧,٨-	٧,٩-	٨,٠-	٩,٠-	١٣,٤-	٩,٠-	٩,٢-	١٣,٠-	بنما
١,٨	١,٣	٠,١-	٠,٥	٣,١	٣,٥	٠,٤-	٠,١-	١,٦	٠,٩-	٠,٦	باراغواي
١,٨-	٢,٠-	١,٩-	١,٦-	١,٢-	٢,٦-	٥,٠-	٤,٥-	٥,١-	٣,٢-	٢,٠-	بيرو
١٣,١-	١٥,٨-	٦,٣-	٧,٤-	١١,٧-	١٣,٨-	٩,٤-	٠,١	سانت كيتس ونيفس
٠,٨	١,٧	٢,٥	٣,٠	١,٥	٤,٦-	٢,٣	٠,٣-	سانت لوسيا
٩,٠-	١٠,٧-	١١,٦-	١٢,٢-	١٢,٠-	١٣,٠-	١٥,٣-	٢٦,٣-	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٢,٦-	٥,٨-	٥,٧-	٥,٥-	٠,١-	٥,٤-	١٦,٤-	٧,٩-	٣,٨-	٣,٣	٩,٨	سورينام
٢,٤	١,٧	٢,٤	٧,١	٥,٠	٤,٠-	٧,٤	١٤,٦	٢٠,٠	١٢,٩	١٦,٩	ترينيداد وتوباغو
١,٨-	٣,٠-	١,٧-	٠,٦-	٠,٨	٠,٦	٠,٩-	٣,٢-	٣,٦-	٤,٠-	...	أوروغواي
...	١,٥	٧,٠	٦,٤	٦,١	١,٤-	٥,٠-	٢,٣	٢,٠	٠,٨	٤,٩	فنزويلا
٢,٢-	١,٤-	٠,٤-	٢,٧	٠,٧-	٤,١-	٣,٩-	٥,٢	٨,٨	١١,٤	١٢,١	منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
١,٦-	٠,٢	٢,٠	٩,١	٤,٧	٨,٤	٢,٩	٥,٨	٠,٣	١٠,٩	٢٦,٦	أفغانستان
٦,٩-	١١,٩-	١٢,٦-	٩,٦-	١٣,٢-	١٦,٥-	١٦,٤-	٤,٤-	٠,٤	٥,٩	٩,٩	الجزائر
٥,٩-	٧,٤-	٧,٤-	٩,٤-	٢,٤-	٢,٣-	٢,٦-	٧,٦-	٧,٣-	١٠,٠-	١٠,٤-	أرمينيا
٧,٦	١٠,٠	٩,٧	١٢,٩	٤,١	٣,٦-	٠,٤-	١٣,٩	١٦,٦	٢١,٤	٢٦,٠	أذربيجان
٤,١-	٤,٤-	٤,٣-	٥,٩-	٤,٥-	٤,٦-	٢,٤-	٤,٦	٧,٤	٨,٤	٨,٨	البحرين
٢,٦	٠,٦	٠,٣-	١٥,١	٣,٦-	١,٠-	٢٧,٧	٢٣,١	٢٩,٧-	٢٣,٤-	١,٨-	جيبوتي
٢,٥-	٢,٨-	٣,١-	٢,٤-	٦,١-	٦,٠-	٣,٧-	٠,٩-	٢,٢-	٣,٦-	٢,٥-	مصر
٥,٣-	٥,٨-	٥,٩-	٧,٧-	٨,٨-	١٣,١-	١٢,٦-	١٠,٨-	٥,٩-	١١,٩-	١٢,٨-	جورجيا
٣,٦-	٣,٤-	٢,٧-	٤,١	٣,٨	٤,٠	٠,٣	٣,٢	٦,٧	٦,٠	١٠,٤	إيران
٧,٣-	٣,٧-	٣,٥-	٦,٩	١,٨	٨,٣-	٦,٥-	٢,٦	١,١	٥,١	١٠,٩	العراق
٦,٠-	٦,٢-	٧,٠-	٧,٠-	١٠,٦-	٩,٤-	٩,٠-	٧,٢-	١٠,٣-	١٥,٠-	١٠,٢-	الأردن
٠,٩-	١,٥-	١,٢-	٠,٠	٣,١-	٥,٩-	٣,٣-	٢,٨	٠,٨	١,١	٥,٣	كازاخستان
٣,٢	٦,٨	٨,٢	١٤,٤	٨,٠	٤,٦-	٣,٥	٢٣,٤	٤٠,٣	٤٥,٥	٤٢,٩	الكويت
٩,٤-	٨,٣-	١٠,٠-	٨,٧-	٦,٢-	١١,٦-	١٥,٩-	١٧,٠-	١٣,٩-	١٥,٥-	٧,٧-	جمهورية قيرغيزستان
٢٣,١-	٢٦,٣-	٢٦,٤-	٢٥,٦-	٢٥,٩-	٢٣,١-	١٩,٣-	٢٨,٢-	٢٧,٤-	٢٥,٢-	١٥,٧-	لبنان
٧,٦-	١١,٦-	٠,٣-	٢,٢	٧,٩	٢٤,٧-	٥٤,٤-	٧٨,٤-	٠,٠	٢٩,٩	٩,٩	ليبيا ^١
٧,١-	٢٠,١-	١٣,٧-	١٨,٤-	١٤,٤-	١٥,١-	١٩,٨-	٢٧,٣-	٢٢,٠-	٢٤,٢-	٥,٠-	موريتانيا
٢,٨-	٣,٨-	٤,٥-	٥,٤-	٣,٤-	٤,٠-	٢,١-	٥,٩-	٧,٦-	٩,٣-	٧,٦-	المغرب
٩,١-	٨,٠-	٧,٢-	٥,٥-	١٥,٦-	١٩,١-	١٥,٩-	٥,٢	٦,٦	١٠,٢	١٣,٠	عمان
١,٨-	٢,٦-	٤,١-	٦,٣-	٤,١-	١,٧-	١,٠-	١,٣-	١,١-	٢,١-	٠,١	باكستان
٣,٣	٤,١	٦,٠	٨,٧	٣,٨	٥,٥-	٨,٥	٢٤,٠	٣٠,٤	٣٣,٢	٣١,١	قطر
١,٨-	١,٥	٤,٤	٩,٢	١,٥	٣,٧-	٨,٧-	٩,٨	١٨,١	٢٢,٤	٢٣,٦	المملكة العربية السعودية
٩,٧-	٧,٧-	٨,٠-	٨,٣-	٩,٠-	٩,٤-	٦,٠-	٧,٠-	٢,٩-	الصومال
١٠,٩-	١٢,٥-	٧,٤-	١٣,٦-	١٠,٠-	٧,٦-	٨,٤-	٥,٨-	١١,٠-	١٢,٨-	٤,٠-	السودان ^٢
...	سوريا ^٣
٥,٥-	٥,٨-	٥,٨-	٥,٠-	٢,٢	٤,٢-	٦,١-	٣,٤-	١٠,٤-	٩,٠-	٦,٣-	طاجيكستان
٥,٧-	٩,٤-	١٠,٤-	١١,١-	١٠,٢-	٩,٣-	٩,٧-	٩,٨-	٩,٧-	٩,١-	٨,٤-	تونس
٧,٤-	٣,٠-	٠,٦-	٥,٧	١٠,٣-	٢٠,٢-	١٥,٦-	٦,١-	٧,٣-	٠,٩-	٠,٨-	تركمانستان
٥,٢	٧,١	٩,٠	٩,١	٧,٣	٣,٧	٤,٩	١٣,٥	١٩,٠	١٩,٧	١٢,٦	الإمارات العربية المتحدة
٤,٢-	٥,٦-	٦,٥-	٧,١-	٢,٥	٠,٤	٠,٦	١,٤	٢,٤	١,٠	٤,٨	أوزبكستان
٠,٨-	١,٣	٤,٠-	١,٨-	٠,٢-	٣,٢-	٧,١-	٠,٧-	٣,١-	١,٧-	٣,٠-	الجمهورية اليمنية

الجدول ألف-١٢ الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تتمة)

(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات												
	٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
	٣,١-	٣,٨-	٣,٦-	٢,٧-	٢,٣-	٣,٩-	٦,٠-	٣,٦-	٢,٢-	١,٧-	٠,٦-	إفريقيا جنوب الصحراء
	٠,٩-	٠,٧-	٠,٩	٦,١	٠,٥-	٤,٨-	٨,٨-	٢,٦-	٦,١	١٠,٨	١١,٧	أنغولا
	٥,٠-	٥,٨-	٦,١-	٦,٠-	٧,٣-	٦,٨-	٧,٣-	٧,٢-	٦,١-	٥,٤-	٥,٣-	بنن
	٣,٠	١,٠-	٣,٠-	١,٩	٥,٣	٧,٨	٧,٨	١٥,٤	٨,٩	٠,٣	٣,١	بوتسوانا
	٣,٧-	٤,٠-	٥,٧-	٥,٨-	٧,٣-	٧,٢-	٨,٦-	٨,١-	١١,٣-	١,٥-	١,٥-	بوركينافاسو
	٨,٨-	١١,٩-	١٢,٦-	١٣,٤-	١٢,٣-	١٢,١-	١٧,٧-	١٨,٥-	١٩,٣-	١٨,٦-	١٤,٤-	بوروندي
	٣,٦-	٤,٢-	٤,٤-	٤,٥-	٦,٦-	٣,٩-	٣,٢-	٩,١-	٤,٩-	١٢,٦-	١٦,٣-	كابوفيريدي
	٣,٢-	٣,٥-	٣,٧-	٣,٧-	٢,٧-	٣,٢-	٣,٨-	٤,٠-	٣,٥-	٣,٣-	٢,٥-	الكاميرون
	٥,٠-	٤,٩-	٤,١-	٨,٠-	٧,٨-	٥,٣-	٩,١-	١٣,٣-	٣,٩-	٥,٦-	٦,٨-	جمهورية إفريقيا الوسطى
	٥,٩-	٦,١-	٦,٤-	٣,٤-	٦,٦-	١٠,٢-	١٣,٦-	٨,٩-	٩,١-	٧,٨-	٥,٨-	تشاد
	٤,٤-	٧,٤-	٨,٠-	٣,٨-	٢,٢-	٤,٣-	٠,٣-	٣,٨-	٤,١-	٣,٢-	٣,٦-	جزر القمر
	٤,٥-	٤,٢-	٣,٤-	٤,٦-	٣,٢-	٤,١-	٣,٨-	٤,٧-	٥,٠-	٤,٣-	٥,٠-	جمهورية الكونغو الديمقراطية
	٢,١-	٥,٣	٦,٨	٦,٧	٥,٩-	٦٣,٥-	٥٤,٢-	١,٣	١٣,٨	١٧,٧	١٣,٩	جمهورية الكونغو
	٣,١-	٣,٨-	٣,٨-	٤,٧-	٢,٧-	١,٢-	٠,٦-	١,٤	١,٤-	١,٢-	١٠,٤	كوت ديفوار
	٥,٦-	٦,٢-	٥,٩-	٥,٤-	٥,٨-	١٣,٠-	١٦,٤-	٤,٣-	٢,٤-	١,١-	٥,٧-	غينيا الاستوائية
	٢,٩	١٣,٢	١١,٣	١٦,٦	٢٣,٨	١٥,٣	٢٠,٨	١٧,٣	٢,٣	١٢,٩	١٣,٤	إريتريا
	٤,٢	٥,٠	٢,٥	٢,٠	٧,٠	٧,٨	١٢,٩	١١,٦	١٠,٨	٥,٠	٥,٨-	إسواتيني
	٣,٩-	٥,٣-	٦,٠-	٦,٥-	٨,٦-	٩,٤-	١١,٧-	٦,٦-	٦,١-	٧,١-	٢,٥-	إثيوبيا
	٤,٠	٠,٩	٠,١	٢,٤-	٤,٤-	٩,٩-	٥,٦-	٧,٦	٧,٣	١٧,٩	٢٤,٠	غابون
	١١,٤-	١٣,١-	٩,٤-	٩,٧-	٧,٤-	٩,٢-	٩,٩-	٧,٣-	٦,٧-	٤,٥-	٧,٤-	غامبيا
	٢,٠-	٣,٨-	٣,٦-	٣,١-	٣,٤-	٥,٢-	٥,٨-	٧,٠-	٩,٠-	٨,٧-	٦,٦-	غانا
	١٠,٣-	١٧,٧-	٢٠,٧-	١٨,٤-	٧,١-	٣١,٩-	١٢,٩-	١٢,٩-	١٢,٥-	١٩,٩-	١٨,٤-	غينيا
	٢,٢-	٣,٧-	٤,٢-	٤,٥-	٠,٣	١,٣	١,٩	٠,٥	٤,٦-	٨,٤-	١,٣-	غينيا-بيساو
	٤,٧-	٤,٦-	٤,٧-	٥,٠-	٦,٢-	٤,٩-	٦,٧-	١٠,٤-	٨,٨-	٨,٤-	٩,٢-	كينيا
	٥,٦-	٤,٩-	١٤,٦-	٨,٦-	٤,٧-	٨,٤-	٤,٠-	٤,٩-	٥,١-	٨,٤-	١٣,٤-	ليسوتو
	١٤,٧-	٢١,٠-	٢١,٢-	٢٣,٤-	٢٣,٤-	١٨,٦-	٢٦,٧-	٢٦,٤-	٢١,٧-	١٧,٣-	١٧,٦-	ليبيريا
	٤,١-	٢,٧-	١,٦-	٠,٨	٠,٥-	٠,٦	١,٩-	٠,٣-	٦,٣-	٨,٩-	٧,٧-	مدغشقر
	١٠,٢-	١٤,٢-	١٤,٣-	١٥,٣-	٢٥,٦-	١٨,٥-	١٧,٢-	٨,٢-	٨,٤-	٩,٢-	٨,٦-	ملاوي
	٦,٦-	٥,٥-	٥,٥-	٣,٨-	٧,٣-	٧,٢-	٥,٣-	٤,٧-	٣,٩-	٢,٢-	٥,١-	مالي
	٥,٠-	٦,٥-	٧,٢-	٥,٨-	٤,٦-	٤,٠-	٣,٦-	٥,٤-	٦,٢-	٧,١-	١٣,٥-	موريشيوس
	٣٩,٣-	٦٦,٧-	٥٨,٠-	٣٠,٤-	٢٠,٠-	٣٩,٠-	٤٠,٣-	٣٨,٢-	٤٢,٩-	٤٤,٧-	٢٥,٣-	موزامبيق
	٤,٥-	٢,٣-	٤,١-	٢,١-	٥,٠-	١٥,٤-	١٢,٤-	١٠,٨-	٤,٠-	٥,٧-	٣,٠-	ناميبيا
	١٢,١-	٢٢,٧-	٢٠,٠-	١٨,١-	١٥,٧-	١٥,٥-	٢٠,٥-	١٥,٨-	١٥,٠-	١٤,٧-	٢٢,٣-	النيجر
	٠,٢-	٠,١-	٠,٢-	١,٣	٢,٨	٠,٧	٣,٢-	٠,٢	٣,٧	٣,٨	٢,٦	نيجيريا
	٨,٠-	٨,٧-	٩,٢-	٧,٨-	٦,٨-	١٤,٣-	١٣,٣-	١١,٨-	٨,٧-	٩,٩-	٧,٣-	رواندا
	٦,٥-	٩,٠-	١١,٥-	١٠,٩-	١٣,٢-	٦,٦-	١٢,٢-	٢١,٧-	١٤,٥-	٢١,٨-	٢٧,٩-	سان تومي وبرينسيبي
	٣,٣-	١١,١-	٨,٥-	٨,٨-	٧,٣-	٤,٠-	٥,٦-	٧,٠-	٨,٢-	٨,٧-	٦,٥-	السنغال
	١٦,٨-	١٧,٠-	١٦,٧-	١٧,٠-	٢٠,٤-	٢٠,٦-	١٨,٦-	٢٣,١-	١١,٩-	٢١,١-	٢٣,٠-	سيشيل
	٨,٠-	١٠,٥-	١٢,٣-	١٣,٨-	١٤,٤-	٤,٤-	١٥,٥-	٩,٣-	١٧,٥-	٣١,٨-	٦٥,٠-	سيراليون
	٤,٧-	٣,٦-	٣,١-	٣,٥-	٢,٥-	٢,٩-	٤,٦-	٥,١-	٥,٨-	٥,١-	٢,٢-	جنوب إفريقيا
	١٠,٠-	٤,٢-	٢,٣	٦,٥-	٣,٤-	٤,٩	٢,٥-	١,٥-	٣,٩-	١٥,٩-	١٨,٢	جنوب السودان
	٢,٦-	٣,٦-	٤,١-	٣,٧-	٣,٠-	٤,٣-	٧,٩-	١٠,٠-	١٠,٧-	١٢,٠-	١١,٠-	تنزانيا
	٤,٤-	٥,٥-	٦,٣-	٤,٩-	٢,٠-	٩,٨-	١١,٠-	١٠,٠-	١٣,٢-	٧,٦-	٧,٨-	توغو
	١,٦-	١٠,٥-	١١,٥-	٨,٩-	٥,٠-	٣,٤-	٧,٣-	٨,١-	٧,٢-	٦,٧-	٩,٩-	أوغندا
	٢,٠-	٣,٤-	٣,٦-	٢,٦-	٣,٩-	٤,٥-	٣,٩-	٢,١	٠,٦-	٥,٤	٤,٧	زامبيا
	٢,٨-	٢,٥-	٠,٥-	٤,٩-	١,٣-	٣,٦-	٧,٦-	١١,٦-	١٣,٢-	١٠,٧-	١٧,٢-	زيمبابوي ^٤

^١ راجع الملحوظات القطرية بشأن ليبيا وأوكرانيا تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

^٢ يستبعد جنوب السودان من بيانات عام ٢٠١١ بعد ٩ يوليو. أما بيانات ٢٠١٢ والأعوام التالية فتتعلق بالسودان الحالي.

^٣ تستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ والأعوام التالية، نظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

^٤ توقف تداول دولار زيمبابوي في مطلع عام ٢٠٠٩. وتستند البيانات إلى تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي لتطورات الأسعار وسعر الصرف بالدولار الأمريكي. وقد تختلف تقديرات خبراء الصندوق لقيمة الدولار الأمريكي عن تقديرات السلطات.

الجدول ألف-١٣ موجز أرصدة الحساب المالي

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات										
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
الاقتصادات المتقدمة										
٢٥٥,٧	٣٨٦,٠	٣٢٣,٠	٣٩٤,٧	٤٣٦,٤	٣٢٤,٨	٣١٤,٦	٢٣٠,٠	١٥٣,٥-	٢٣٧,٦-	رصيد الحساب المالي
٤٢,٢	١٤,٩	١٤٨,٢-	٣٢٣,١	٢٦٠,٠-	٣٩,١-	٢١٠,٤	١٥٥,٠	١١٦,٨	٣٥٨,٣	الاستثمار المباشر، صاف
٤٧١,٩	٤١٧,١	٣٥٣,٥	٥,٧	٥٥٨,٢	٢٥٣,٣	٧٤,١	٥٥٣,٠-	٢٤٨,٨-	١,١١٠,٤-	استثمارات الحافظة، صاف
١٨,٧-	١٥,٤-	٥٧,٩	١٣,٦	٢٠,٣	٨٨,٧-	٢,٧-	٧٤,٧	٩٧,٧-	٤,٨-	المشتقات المالية، صاف
٢٩٦,٥-	٩٣,٥-	٦٩,٦-	١٩١,١-	٦٠,٨-	٢٥,٤-	١٠٢,٥-	٣٩٩,٠	١٩٨,٢-	١٦٩,٦	استثمارات أخرى، صاف
٥٦,٧	٦٠,٩	١٢٩,٣	٢٤٤,٣	١٧٨,٦	٢٢٦,٨	١٣٤,٩	١٥٣,١	٢٧٣,٢	٣٤٩,٩	التغير في الاحتياطيات
الولايات المتحدة										
٥٦٠,٩-	٤٤٢,٠-	٤٤٥,٥-	٣٥٧,٦-	٣٨٢,٠-	٣٢٥,٩-	٢٩٧,٣-	٤٠٠,٣-	٤٤٨,٢-	٥٢٦,٠-	رصيد الحساب المالي
١٥٩,١-	١٦٤,٠-	٣٣٦,٨-	٢٩,٩	١٧٦,١-	٢٠٢,٠-	١٣٥,٧	١٠٤,٧	١٢٦,٩	١٧٣,١	الاستثمار المباشر، صاف
١٥٧,٩-	٢٤٨,٩-	١٨,٤	٢٢٣,١-	١٩٥,١-	٥٣,٥-	١١٤,٩-	٣٠,٧-	٤٩٨,٣-	٢٢٦,٣-	استثمارات الحافظة، صاف
٤,٥-	٢٠,٠-	٢٠,٧-	٢٤,٠	٧,٨	٢٧,٠-	٥٤,٣-	٢,٢	٧,١	٣٥,٠-	المشتقات المالية، صاف
٢٣٩,٤-	٩,٣-	١١١,٣-	١٨٦,٧-	٢٠,٨-	٣٧,١-	٢٦٠,١-	٤٧٣,٤-	٨٨,٤-	٤٥٣,٧-	استثمارات أخرى، صاف
٠,٠	٠,٢	٥,٠	١,٧-	٢,١	٦,٣-	٣,٦-	٣,١-	٤,٥	١٥,٩	التغير في الاحتياطيات
منطقة اليورو										
...	...	٣٣٠,١	٤٢٤,٨	٣٧٢,٦	٢٩٧,٩	٣٣٧,٦	٤٣٩,٠	١٨٢,٦	٤٠,٩-	رصيد الحساب المالي
...	...	٤٢,٣	٨٨,٧	٢٠٦,٨	١٧٨,٥	٦٩,١	١٣,٥	٥٨,٩	١٢٤,٩	الاستثمار المباشر، صاف
...	...	٢٥٥,٦	٣٣٥,٤	٥٠٩,٨	١٩١,٢	٧٥,٤	١٦٨,٥-	١٧٧,٠-	٣٨٣,٤-	استثمارات الحافظة، صاف
...	...	١١٤,٥	٢٧,١	١٦,٩	٩٥,٦	٦٥,٨	٤١,٨	٣٨,٩	٥,٥	المشتقات المالية، صاف
...	...	١١١,٩-	٢٤,٨-	٣٧٨,٠-	١٧٩,٢-	١٢٣,٠	٥٤٤,٢	٢٤٢,٨	١٩٧,٧	استثمارات أخرى، صاف
...	...	٢٩,٥	١,٦-	١٧,١	١١,٨	٤,٤	٨,٠	١٩,٠	١٤,٣	التغير في الاحتياطيات
ألمانيا										
٢٦١,٠	٢٦٩,١	٢٧٠,٤	٣١٩,٩	٢٨٦,٨	٢٥٩,٤	٣١٧,٨	٣٠٠,٠	١٩٤,٣	١٦٧,٧	رصيد الحساب المالي
٥٥,٠	٥٣,٠	٥١,٤	٥٤,٠	٤٦,٥	٦٨,٤	٨٧,٨	٢٦,٠	٣٣,٦	١٠,٣	الاستثمار المباشر، صاف
١٦٣,٤	١٧٨,٣	١٣٣,٦	٢٢٤,٥	٢٢٠,٣	٢٠٩,٩	١٧٧,٧	٢٠٩,٦	٦٦,٨	٥١,٤-	استثمارات الحافظة، صاف
١٩,٠	٢٢,٣	٢٧,٥	١٣,٢	٣٢,١	٣٣,٨	٥٠,٨	٣١,٨	٣٠,٩	٣٩,٨	المشتقات المالية، صاف
٢٣,٥	١٥,٥	٥٧,٤	٢٩,٧	١٤,٠-	٥٠,٣-	٤,٨	٣١,٤	٦١,١	١٦٥,١	استثمارات أخرى، صاف
٠,٠	٠,٠	٠,٥	١,٥-	١,٩	٢,٤-	٣,٣-	١,٢	١,٧	٣,٩	التغير في الاحتياطيات
فرنسا										
١١,٤-	١١,٤-	٣٢,٣-	٣٥,٠-	١٨,٦-	٠,٨-	١٠,٣-	١٩,٢-	٤٨,٠-	٧٨,٦-	رصيد الحساب المالي
٤٨,١	٤٥,٦	٦٥,٢	١١,٥	٤١,٨	٧,٩	٤٧,٢	١٣,٩-	١٩,٤	١٩,٨	الاستثمار المباشر، صاف
٦٠,٠	٥٠,٠	٥,٩-	٢٦,٦	٠,٢	٤٣,٢	٢٣,٨-	٧٩,٣-	٥٠,٦-	٣٣٥,٢-	استثمارات الحافظة، صاف
٥٢,٥-	٣٩,٨-	٣٠,٥-	١,٤-	١٧,٦-	١٤,٥	٣١,٨-	٢٢,٣-	١٨,٤-	١٩,٤-	المشتقات المالية، صاف
٦٩,٥-	٦٩,٧-	٧٣,٣-	٦٨,٣-	٤٥,٤-	٧٤,٢-	٢,٩-	٩٨,٢	٣,٦-	٢٦٣,٩	استثمارات أخرى، صاف
٢,٥	٢,٤	١٢,٣	٣,٤-	٢,٥	٨,٠	١,٠	١,٩-	٥,٢	٧,٧-	التغير في الاحتياطيات
إيطاليا										
٦٠,٥	٥٨,٧	٣٥,٤	٥٨,١	٦٦,٣	٣٩,١	٦٨,٥	٢٩,٠	٤,١-	٧٩,٩-	رصيد الحساب المالي
٢,٥	٣,٠-	٣,٧-	٣,٧	١٠,٧-	٢,٧	٣,١	٠,٩	٦,٨	١٧,٢	الاستثمار المباشر، صاف
٣٣,٥	١٠,٥	١٤٣,٨	٩٨,٨	١٧٦,٥	١٠٨,٢	٥,٥	٥,٤-	٢٢,٤-	٢٥,٦	استثمارات الحافظة، صاف
٠,٤-	١,٣-	٣,٣-	٨,٢-	٣,٣-	٢,٦	٤,٨-	٤,٠	٧,٥	١٠,١-	المشتقات المالية، صاف
٣٠,٠	٥٢,٥	١٠٤,٥-	٣٩,٢-	٩٥,٠-	٧٥,٠-	٦٥,٩	٢٧,٥	٢,١	١١٣,٩-	استثمارات أخرى، صاف
٠,٠	٠,٠	٣,١	٣,٠	١,٣-	٠,٦	١,٣-	٢,٠	١,٩	١,٣	التغير في الاحتياطيات

الجدول ألف-١٣ موجز أرصدة الحساب المالي (تابع)
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات										
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
إسبانيا										
٢٢,٥	٢٠,١	٢٦,٢	٢٤,٤	٢٧,٤	٢٤,٣	١٦,١	٤٤,٢	٢,٤	٤١,٤-	رصيد الحساب المالي
٣,٧-	٣,٧-	١١,٠-	١٩,١	١٦,٠	٢٨,٤	٨,٦	٢٤,٦-	٢٧,٢-	١٢,٨	الاستثمار المباشر، صاف
٤٩,٥	٤٨,٤	١٠,١	٢٨,٦	٥٦,١	١١,٨	١٢,١-	٨٣,٦-	٥٣,٧	٤٣,١	استثمارات الحافظة، صاف
٠,٠	٠,٠	١,٥	٢,٥-	٣,٣-	١,٣-	١,٧	١,٤	١٠,٧-	٢,٩	المشتقات المالية، صاف
٢٣,٤-	٢٤,٧-	٢٣,١	٢٤,٨-	٥٠,٥-	٢٠,١-	١٢,٨	١٥٠,٣	١٦,٣-	١١٤,٢-	استثمارات أخرى، صاف
٠,٠	٠,٠	٢,٥	٤,٠	٩,١	٥,٦	٥,١	٠,٧	٢,٨	١٣,٩	التغير في الاحتياطيات
اليابان										
١٧٦,٨	١٦٩,١	١٨٢,٧	١٦٦,٨	٢٦٦,٨	١٨٠,٩	٥٨,٩	٤,٣-	٥٣,٩	١٥٨,٤	رصيد الحساب المالي
١٥٦,٤	١٤٥,١	١٣٢,٩	١٥٣,٤	١٣٧,٥	١٣٣,٣	١١٨,٦	١٤٤,٧	١١٧,٥	١١٧,٨	الاستثمار المباشر، صاف
٦٤,٩	٧٢,٨	٩١,٥	٥٠,٦-	٢٧٦,٥	١٣١,٥	٤٢,٢-	٢٨٠,٦-	٢٨,٨	١٦٢,٩-	استثمارات الحافظة، صاف
٠,٩	٠,٩	٠,٨	٣٠,٤	١٦,١-	١٧,٧	٣٤,٠	٥٨,١	٦,٧	١٧,١-	المشتقات المالية، صاف
٥٦,٩-	٦٠,٨-	٦٦,٦-	١٠,٠	١٢٥,٤-	١٠٦,٧-	٦٠,١-	٣٤,٨	٦١,١-	٤٣,٤	استثمارات أخرى، صاف
١١,٥	١١,٠	٢٤,٠	٢٣,٦	٥,٧-	٥,١	٨,٥	٣٨,٧	٣٧,٩-	١٧٧,٣	التغير في الاحتياطيات
المملكة المتحدة										
١٠٢,٠-	٩٧,٢-	٨٥,٨-	١١٥,٨-	١٤٥,٨-	١٤٢,٦-	١٥٤,٢-	١٣٢,٥-	٩٢,٦-	٤٣,٣-	رصيد الحساب المالي
١١,٧-	٠,٨-	١٤,٦-	١٦,٣	٢١٩,٥-	١٠٦,٠-	١٧٦,١-	١١,٢-	٣٤,٨-	٥٣,٤	الاستثمار المباشر، صاف
٠,٠	٠,٠	٣٦١,٧-	١٣٤,٩-	١٩٥,٤-	٢٠١,٨-	١٦,٤	٢٨٤,٢-	٢٧٥,٠	٢١٥,٥-	استثمارات الحافظة، صاف
١٠,٣-	٥,٠-	١٧,٧	١٣,٣	٢٩,٣	١٢٨,٦-	٣١,٢	٦٣,٤	٦٥,٨-	٧,٤	المشتقات المالية، صاف
٩٥,٦-	١٠٦,٤-	٢٤٨,١	١٩,٢-	٢٣١,٠	٢٦١,٦	٣٧,٥-	٩١,٨	٢٧٩,١-	١٠٣,٤	استثمارات أخرى، صاف
١٥,٦	١٥,١	٢٤,٨	٨,٨	٨,٨	٣٢,٢	١١,٧	٧,٨	١٢,١	٧,٩	التغير في الاحتياطيات
كندا										
٣٠,٢-	٣٢,٥-	٣٦,٤-	٤٠,٤-	٤٩,٥-	٥٦,٢-	٤٢,٣-	٥٦,٩-	٦٢,٧-	٤٩,٤-	رصيد الحساب المالي
٥,٣	٨,٠-	٧,٤	٥٥,٠	٣٣,٩	٢٣,٦	١,٣	١٢,٠-	١٢,٨	١٢,٥	الاستثمار المباشر، صاف
٢٧,٨-	٣٠,٠-	٨,٢-	٨٠,٥-	١١٨,٦-	٤٨,١-	٣٢,٩-	٢٧,١-	٦٣,٨-	١٠٤,٤-	استثمارات الحافظة، صاف
...	المشتقات المالية، صاف
٧,٧-	٥,٥	٣٤,٠-	١٥,٦-	٢٩,٥	٤٠,٢-	١٦,٠-	٢٢,٥-	١٣,٤-	٣٤,٣	استثمارات أخرى، صاف
٠,٠	٠,٠	١,٥-	٠,٨	٥,٦	٨,٦	٥,٣	٤,٧	١,٧	٨,١	التغير في الاحتياطيات
اقتصادات أخرى متقدمة^١										
٣٢٥,٩	٣٣٨,٢	٣٢٤,٧	٣٠٦,٧	٣٣٢,١	٢٩١,٠	٣٤٣,١	٣٧٦,١	٢٥٣,٤	٢٨٦,٠	رصيد الحساب المالي
٤٧,٦-	٥٥,٣-	٧١,٢-	٧٣,٨-	٧١,٩-	١٠١,٢-	٦,٣-	٣٠,٨	٣٣,٧-	٦,٢-	الاستثمار المباشر، صاف
٢٧٣,٧	٣١٤,٢	٣٦١,١	١٧٩,٣	٢٦٤,٠	٣٣٥,٥	١٨١,٥	١٣٩,٦	١٥٠,٠	٤٧,٢	استثمارات الحافظة، صاف
٩,٢	٩,٠	٢٧,٦	٤,٢-	٤,١	١٢,٩-	٢٣,٥-	٣٣,٥-	٢٨,٨-	٣١,١	المشتقات المالية، صاف
٦٨,٣	٤١,٧	٤٤,٤-	٧,٧-	١٤,٤-	١٠٥,٥-	٨٤,٧	١٣٦,٧	١١٠,٠-	٨٨,٨	استثمارات أخرى، صاف
٢٢,٣	٢٧,٦	٥١,٦	٢١٣,١	١٥٠,٢	١٧٥,٩	١٠٦,٣	١٠١,٣	٢٧٤,٧	١٢٥,١	التغير في الاحتياطيات

الجدول ألف-١٣ موجز أرصدة الحساب المالي (تابع)

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات										
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية										
١٠٠,٤-	٢١,٥	١٦٠,٦-	٢٣٩,١-	٣٩٥,٩-	٢٧٢,٨-	٢٨,٨	٣٦,٥	١٠٦,٩	٢٣٢,٩	رصيد الحساب المالي
٤٠٨,٦-	٣٨٤,٩-	٣٨٣,٢-	٣٠٢,٩-	٢٥٩,٤-	٣٤٤,٨-	٤٣٠,١-	٤٨٢,٨-	٤٩٤,٢-	٥٣١,٦-	الاستثمار المباشر، صاف
٨,١-	٢٠,٩-	١١٦,١-	٢١٠,٦-	٥٤,٦-	١٢٣,٣	٨٩,٧-	١٥٠,٢-	٢٤٤,٥-	١٣٤,٣-	استثمارات الحافظة، صاف
...	المشتقات المالية، صاف
٢٣٨,٩	٣١٢,٣	٢٣٢,٧	١١٠,٨	٣٩٦,٧	٤٦٨,٨	٤٠٨,٥	٧٥,٦	٤١٥,٢	١٥٢,٧	استثمارات أخرى، صاف
٧٧,١	١١٥,٨	١٠٢,٨	١٦١,٣	٤٧١,٠-	٥٢٧,١-	١٢٦,٤	٥٨٣,٧	٤٣٢,٤	٧٤٢,٠	التغير في الاحتياطيات
المجموعات الإقليمية										
آسيا الصاعدة والنامية										
٥٢,٤	٩٣,٠	٢٠٤,٠-	٦٣,٨-	٢٤,٥-	٧٥,٤	١٥٢,٨	٣٧,٢	١٣,٤	٦١,٩	رصيد الحساب المالي
١٩١,٨-	١٧٨,٦-	١٨٢,٩-	١٠٣,٣-	٢٥,٧-	١٣٩,٥-	٢٠١,٣-	٢٧١,٣-	٢٢٠,٠-	٢٧٦,٧-	الاستثمار المباشر، صاف
٣٥,٨	٥,٢	١٠١,٣-	٦٩,٧-	٣١,٠	٨١,٦	١٢٤,٤-	٦٤,٨-	١١٥,٦-	٥٧,٩-	استثمارات الحافظة، صاف
٠,٩-	١,٣-	٤,٧	٢,٣	٤,٦-	٠,٧	٠,٧	٢,٠-	١,٥	٠,٣-	المشتقات المالية، صاف
١٣٩,٥	١٩١,٢	٥٣,٠	٨٨,٣-	٣٥٦,٨	٤٦١,٥	٢٨١,٩	٧٢,٩-	٢٠٩,٥	٢٩,٨-	استثمارات أخرى، صاف
٧١,٠	٧٧,٣	٢٣,٦	١٩٧,١	٣٨٢,٢-	٣٣٠,٠-	١٩٣,٣	٤٤٤,٩	١٤٠,٣	٤٢٨,٦	التغير في الاحتياطيات
أوروبا الصاعدة والنامية										
٣٣,٩	٧١,١	١٠٤,٧	١٨,٠-	٢,٧	٦٣,٢	٣٠,٢-	٦٤,٦-	٢٥,٩-	٣٢,٦-	رصيد الحساب المالي
٦,٢-	١٣,٨-	٢٠,٦-	٢٨,٠-	٤٥,١-	٢٥,٩-	٠,٥	١٥,٦-	٣٧,٧-	٣٩,٥-	الاستثمار المباشر، صاف
١٢,٣-	١٥,٧-	١٣,٩	٣٥,١-	٧,٣-	٥٤,١	٢٣,٥	٣٧,٨-	٩٢,٩-	٤٠,٧-	استثمارات الحافظة، صاف
٠,٩	٠,٧	٣,٠-	٢,٣-	٠,٢	٥,٤	٥,٥	١,١-	١,٧-	٣,٦	المشتقات المالية، صاف
١٢,٦	٤١,٦	٦٧,٠	٣٠,٩	٢٠,٠	٣١,٤	٦٢,١	٢,٥-	٥٤,٨	١٦,٨	استثمارات أخرى، صاف
٣٨,٩	٥٧,٣	٤٧,٤	١٦,٥	٣٥,٠	١,٨-	١٢١,٨-	٧,٧-	٥١,٦	٢٧,٢	التغير في الاحتياطيات
أمريكا اللاتينية والكاريبي										
٨١,١-	٨٠,٦-	١١٣,٩-	٨٩,٢-	٩٧,١-	١٨٦,٨-	١٩٦,٧-	١٩٦,٨-	١٥٥,٩-	١٢٦,٦-	رصيد الحساب المالي
١٣٧,٣-	١٣٩,٩-	١٤٥,٥-	١٢٢,٠-	١٢٥,٤-	١٣١,٩-	١٣٨,٤-	١٤٩,٨-	١٥٨,٥-	١٤٦,٨-	الاستثمار المباشر، صاف
١٣,٠-	٩,٢	٤,٩-	٤١,٩-	٤٩,٤-	٥٠,٨-	١٠٩,٤-	١٠٠,٤-	٨٠,٩-	١٠٤,٤-	استثمارات الحافظة، صاف
٣,٦	٣,٤	٣,٩	٣,٩	٢,٩-	١,٢	٧,٠	١,٨	٢,٥	٥,٥	المشتقات المالية، صاف
٥٥,٣	٥٠,٥	١٨,٩	٥٣,٤	٥٩,٥	٢٣,٦	٤,٨	٣٩,٨	٢٢,١	١١,٠	استثمارات أخرى، صاف
١٠,٥	٣,٧-	١٣,٨	١٧,٢	٢١,١	٢٨,٨-	٣٩,٣	١١,٨	٥٨,٩	١٠٨,١	التغير في الاحتياطيات
منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى										
٤٦,١-	٨,٩-	٩٥,٩	٣١,١-	٢١٨,٨-	١٥٢,٥-	١٧٩,٦	٣٠٥,٨	٢٩٩,٩	٣٤٣,٨	رصيد الحساب المالي
٢٣,٢-	٩,٧-	٤,٦-	١٢,٦-	٢٩,١-	١٠,٣-	٤٢,٦-	٢٢,٧-	٤٣,٢-	٣٦,٠-	الاستثمار المباشر، صاف
٦,٣-	٩,٧-	٣,٩-	٤١,٥-	١٢,٢-	٦١,٨	١٢٩,٩	٧٥,٢	٧٣,٠	٨٨,٠	استثمارات الحافظة، صاف
...	المشتقات المالية، صاف
٢٩,٩	٢٣,٩	٩٠,٥	١٠٥,٥	٤٢,٣-	٥١,٧-	٦٨,٦	١٢١,٣	١٠٨,٥	١٣٥,٠	استثمارات أخرى، صاف
٤٥,٨-	١٢,٨-	١٤,١	٨٢,٣-	١٣٥,٠-	١٥١,٨-	٢٣,٧	١٣٢,٠	١٦١,٧	١٥٧,٥	التغير في الاحتياطيات
إفريقيا جنوب الصحراء										
٥٩,٥-	٥٣,١-	٤٣,٣-	٣٦,٩-	٥٨,٢-	٧٢,١-	٧٦,٦-	٥٥,٠-	٢٤,٥-	١٣,٦-	رصيد الحساب المالي
٥٠,٢-	٤٣,٩-	٢٩,٥-	٣٧,٠-	٣٤,١-	٣٧,٣-	٤٨,٣-	٢٣,٥-	٣٤,٦-	٣٢,٦-	الاستثمار المباشر، صاف
١٢,٤-	٩,٨-	١٩,٩-	٢٢,٤-	١٦,٧-	٢٣,٤-	٩,٣-	٢٢,٣-	٢٨,٢-	١٩,٢-	استثمارات الحافظة، صاف
٠,٥-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٣	٠,٩	٠,٤-	١,٥-	٠,٨-	١,٧-	١,٧-	المشتقات المالية، صاف
١,٧	٥,١	٣,٢	٩,٣	٢,٧	٤,٠	٨,٩-	١٠,٢-	٢٠,٤	١٩,٧	استثمارات أخرى، صاف
٢,٦	٢,٣-	٣,٧	١٢,٨	١٠,٠-	١٤,٧-	٨,٠-	٢,٦	٢٠,٠	٢٠,٦	التغير في الاحتياطيات

الجدول ألف-١٣ موجز أرصدة الحساب المالي (تتمة)

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات									
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
المجموعات التحليلية									
حسب مصدر إيرادات التصدير									
الوقود									
٧٨,٢	١٥٢,١	٢٧٨,٢	٦٦,٣	١٥٦,٢-	٨٢,٨-	٢٢٦,٩	٣٧٥,٣	٤٤٧,١	٥١٢,١
١٨,٨	٢٣,٥	٣٨,٣	٢٢,٤	٢٧,٧-	٦,٣	٦,٦	١٤,٨	٢٨,٢-	٢٣,١-
٤,٩-	١١,٧-	٤,٧-	٤٢,١-	١٢,٣-	٩٣,٢	١٧٧,٤	٨٧,٥	٤١,٤	٩٨,١
...
٨٦,٠	١١٣,٢	١٨١,٠	١٤٠,٧	٣٠,١	١,٧-	١٤٥,٠	١٧٤,٤	١٩٨,٩	٢٤٣,٧
٢١,٤-	٢٧,٤	٦٤,٣	٥٥,٣-	١٤٦,٤-	١٨٧,٥-	١٠٧,٦-	٩٨,١	٢٣٣,٦	١٩٢,٧
غير الوقود									
١٧٨,٥-	١٣٠,٦-	٤٣٨,٩-	٣٠٥,٤-	٢٣٩,٧-	١٩٠,٠-	١٩٨,٢-	٣٤٨,٧-	٣٤٠,٢-	٢٧٩,٢-
٤٢٧,٥-	٤٠٨,٤-	٤٢١,٥-	٣٢٥,٣-	٢٣١,٨-	٣٥١,١-	٤٣٦,٧-	٤٩٧,٥-	٤٦٦,٠-	٥٠٨,٥-
٣,٢-	٩,٢-	١١١,٤-	١٦٨,٥-	٤٢,٣-	٣٠,١	٢٦٧,١-	٢٣٧,٧-	٢٨٥,٩-	٢٣٢,٤-
٣,٢	٢,٤	٥,٨	٣,٧	٦,٤-	٠,٢-	٦,٥	٢,٤-	٠,٩-	٥,٨
١٥٣,٠	١٩٩,١	٥١,٧	٢٩,٩-	٣٦٦,٦	٤٧٠,٥	٢١٣,٥	٩٨,٨-	٢١٦,٣	٩٠,٩-
٩٨,٥	٨٨,٤	٣٨,٤	٢١٦,٦	٣٢٤,٧-	٣٣٩,٦-	٣٢٤,٠	٤٨٥,٦	١٩٨,٨	٥٤٩,٢
حسب مصدر التمويل الخارجي									
اقتصادات المركز المدين الصافي									
٣٠٧,٦-	٢٦٢,٠-	٢٧٩,٧-	٢٦٧,٢-	٢٢٩,٤-	٢٩٣,٨-	٣٥٧,٥-	٤٠٣,٠-	٤٠٩,٩-	٣٥٥,٥-
٣٢٤,٢-	٣٠٧,٦-	٣٠٥,٤-	٢٦٥,٨-	٢٨٨,٥-	٢٨٩,٣-	٢٧٩,٨-	٢٧٠,٠-	٢٧٨,٨-	٢٧٥,٨-
٧٧,٤-	٧٢,٠-	٢١,٧-	١١٩,١-	٥٤,٢-	٣٠,٧-	١٨٨,٤-	١٧٨,٣-	٢٢١,٥-	١٨٦,٣-
...
٣٠,٧	٣٥,٩	٣٧,١	١٣,٥	٣٩,٣	٣٨,٥	٢,٥-	٢٩,٥-	٢٧,٠-	٦٧,٩-
٦١,٩	٨١,٦	١١,٩	١٠٢,٤	٨٨,١	١٠,٦-	١٠٣,٤	٧٤,٢	١٢١,٨	١٧١,٩
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين									
اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١٤-									
٢٠١٨									
٣٥,٣-	٢٧,٩-	٢٢,١-	٣٤,٨-	٥٣,٣-	٤٧,٠-	٢٨,٩-	٣٦,٥-	٣٨,١-	١٤,٦-
٢٨,٢-	٢٣,٥-	١٧,٧-	١٣,٩-	٢٣,٧-	٣٤,٤-	١٦,٦-	١٠,١-	١٦,٦-	١٤,٦-
١٠,٥-	٩,٤-	١٨,٩-	٢٤,٨-	٢,٣-	١,٢-	١,٧-	١١,٨-	١,٣-	١,٠
...
١,٠	١,٧	١٠,١	١٠,١	٢١,٠-	١٥,٨-	١,٨	١٨,٢-	٠,٥	٤,٤
٣,٠	٣,٨	٤,٨	٥,٩-	٦,٠-	٤,٧	١٢,١-	٣,٨	٢٠,٨-	٥,٥-
للتذكرة									
العالم									
١٥٥,٣	٤٠٧,٤	١٦٢,٣	١٥٥,٦	٤٠,٥	٥٢,١	٣٤٣,٤	٢٥٦,٦	٤٦,٦-	٤,٧-

ملحوظة: تستند التقديرات في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات للبلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمعة للمجموعات القطرية المختلفة على اعتبار أنها حاصل قيم للدول الأمريكي في البلدان المنفردة ذات الصلة. ولا تظهر المشتقات المالية لبعض مجالات المجموعة بسبب قصور البيانات. ولا تتوافر التوقعات بالنسبة لمنطقة اليورو بسبب القيود على البيانات.

١ ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٤ موجز صافي الإقراض والاقتراض (% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات								
متوسط											
-٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	-٢٠٠٥	٢٠١٢	٢٠١٠-٢٠٠١
الاقتصادات المتقدمة											
٠,٤	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٨	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٦-	٠,٧-	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٤	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٩	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٤	٠,٦-	٠,٧-	رصيد الحساب الجاري
٢٢,٦	٢٢,٤	٢٢,٥	٢٢,٦	٢٢,٧	٢٢,٣	٢٢,٨	٢٢,٦	٢١,٩	٢١,٥	٢١,٧	الادخار
٢٢,٢	٢٢,٠	٢٢,٠	٢٢,٠	٢١,٨	٢١,٤	٢١,٦	٢١,٥	٢١,٢	٢٢,١	٢٢,٤	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
الولايات المتحدة											
٢,٣-	٢,٥-	٢,٥-	٢,٤-	٢,٢-	٢,٣-	٢,٢-	٢,١-	٢,١-	٤,٠-	٤,٤-	صافي الإقراض والاقتراض
٢,٤-	٢,٥-	٢,٥-	٢,٤-	٢,٣-	٢,٣-	٢,٢-	٢,١-	٢,١-	٤,٠-	٤,٤-	رصيد الحساب الجاري
١٨,٩	١٨,٥	١٨,٥	١٨,٤	١٨,٦	١٨,٦	٢٠,٢	٢٠,٣	١٩,٢	١٦,٨	١٧,٣	الادخار
٢١,٣	٢١,١	٢١,١	٢١,٠	٢٠,٦	٢٠,٤	٢١,١	٢٠,٨	٢٠,٤	٢٠,٨	٢١,٥	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
منطقة اليورو											
...	٢,٦	٣,١	٣,١	٢,٩	٢,٦	٢,٥	٠,١	٠,١	صافي الإقراض والاقتراض
٢,٣	٢,٧	٢,٨	٢,٩	٣,٢	٣,١	٢,٧	٢,٥	٢,٣	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الجاري
٢٥,١	٢٥,١	٢٥,٠	٢٥,١	٢٤,٩	٢٤,٣	٢٣,٨	٢٣,٠	٢٢,٥	٢٢,٨	٢٢,٩	الادخار
٢٢,٢	٢١,٨	٢١,٧	٢١,٦	٢١,٣	٢٠,٩	٢٠,٦	٢٠,١	١٩,٨	٢٢,٢	٢٢,٥	الاستثمار
...	٠,٣-	٠,٢-	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
ألمانيا											
٦,٠	٦,٦	٧,٠	٧,٤	٨,٠	٨,٥	٨,٦	٧,٣	٦,٥	٦,٠	٤,٢	صافي الإقراض والاقتراض
٦,٠	٦,٦	٧,٠	٧,٣	٨,١	٨,٥	٨,٦	٧,٢	٦,٦	٦,٠	٤,٢	رصيد الحساب الجاري
٢٨,٩	٢٨,٧	٢٨,٨	٢٩,١	٢٨,٨	٢٨,٧	٢٨,٦	٢٧,٦	٢٦,٦	٢٦,٣	٢٤,٨	الادخار
٢٣,٠	٢٢,١	٢١,٨	٢١,٨	٢٠,٧	٢٠,٢	٢٠,٠	٢٠,٤	٢٠,١	٢٠,٤	٢٠,٦	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١-	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
فرنسا											
٠,٣-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٤-	١,٠-	٠,٥-	٠,٣-	٠,٧	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٤-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٧-	٠,٥-	٠,٤-	١,٠-	٠,٥-	٠,٣-	٠,٧	رصيد الحساب الجاري
٢٢,٦	٢٢,٨	٢٢,٨	٢٢,٩	٢٢,٦	٢٢,١	٢٢,٣	٢١,٨	٢١,٨	٢٢,٥	٢٣,٠	الادخار
٢٣,٠	٢٣,٣	٢٣,٣	٢٣,٥	٢٣,٤	٢٢,٦	٢٢,٧	٢٢,٧	٢٢,٣	٢٢,٩	٢٢,٤	الاستثمار
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
إيطاليا											
٢,٥	٣,٠	٢,٩	٢,٥	٢,٦	٢,٤	١,٧	٢,١	٠,٩	١,٨-	١,٢-	صافي الإقراض والاقتراض
٢,٤	٢,٩	٢,٩	٢,٥	٢,٦	٢,٥	١,٣	١,٩	١,٠	١,٩-	١,٣-	رصيد الحساب الجاري
٢٠,٢	٢٠,٤	٢٠,٤	٢٠,٥	٢٠,٢	٢٠,١	١٨,٦	١٨,٩	١٧,٩	١٨,٧	١٩,٩	الادخار
١٧,٨	١٧,٥	١٧,٦	١٨,٠	١٧,٦	١٧,٦	١٧,٣	١٧,٠	١٧,٠	٢٠,٧	٢١,١	الاستثمار
٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,٤	٠,٢	٠,٠	٠,١	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
إسبانيا											
١,٦	١,٦	١,٤	١,٤	٢,١	٢,٥	١,٨	١,٦	٢,٢	٥,٤-	٥,٥-	صافي الإقراض والاقتراض
١,١	١,٠	٠,٩	٠,٩	١,٨	٢,٣	١,٢	١,١	١,٥	٥,٩-	٦,١-	رصيد الحساب الجاري
٢٣,٦	٢٣,٣	٢٣,١	٢٢,٨	٢٢,٩	٢٢,٧	٢١,٦	٢٠,٥	٢٠,٢	٢٠,٧	٢١,٩	الادخار
٢٢,٦	٢٢,٣	٢٢,٢	٢١,٩	٢١,١	٢٠,٤	٢٠,٤	١٩,٥	١٨,٧	٢٦,٥	٢٨,٠	الاستثمار
٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٧	٠,٥	٠,٦	٠,٥	٠,٦	رصيد الحساب الرأسمالي
اليابان											
٣,٤	٣,٣	٣,٣	٣,٥	٤,١	٣,٩	٣,١	٠,٧	٠,٧	٣,٠	٣,٢	صافي الإقراض والاقتراض
٣,٥	٣,٣	٣,٣	٣,٥	٤,٢	٤,٠	٣,١	٠,٨	٠,٩	٣,١	٣,٣	رصيد الحساب الجاري
٢٨,١	٢٨,٠	٢٧,٩	٢٨,٠	٢٨,١	٢٧,٤	٢٧,١	٢٤,٧	٢٤,١	٢٦,٣	٢٧,٤	الادخار
٢٤,٦	٢٤,٧	٢٤,٦	٢٤,٤	٢٣,٩	٢٣,٤	٢٤,٠	٢٣,٩	٢٣,٢	٢٣,٢	٢٤,١	الاستثمار
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,١-	رصيد الحساب الرأسمالي
المملكة المتحدة											
٣,٨-	٣,٨-	٣,٥-	٤,٠-	٣,٤-	٥,٣-	٥,٠-	٥,٠-	٥,٢-	٣,٢-	٢,٩-	صافي الإقراض والاقتراض
٣,٧-	٣,٧-	٣,٥-	٣,٩-	٣,٣-	٥,٢-	٤,٩-	٤,٩-	٥,١-	٣,٢-	٢,٩-	رصيد الحساب الجاري
١٣,٠	١٣,٦	١٣,٠	١٣,٣	١٣,٩	١٢,٠	١٢,٣	١٢,٣	١١,١	١٣,٤	١٤,٣	الادخار
١٦,٧	١٦,٢	١٦,٤	١٧,٢	١٧,٢	١٧,٣	١٧,٢	١٧,٣	١٦,٢	١٦,٦	١٧,٢	الاستثمار
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي

الجدول ألف-١٤ موجز صافي الإقراض والاقتراض (تابع)
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات							
متوسط										
-٢٠٢١										
٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	-٢٠٠٥	٢٠١٠-٢٠٠١
كندا										
١,٦-	١,٧-	١,٩-	٢,٦-	٢,٨-	٢,٢-	٣,٥-	٢,٤-	٣,٢-	١,١-	٠,٤
١,٦-	١,٧-	١,٩-	٢,٦-	٢,٨-	٢,٢-	٣,٥-	٢,٤-	٣,٢-	١,١-	٠,٥
٢١,٠	٢٠,٨	٢٠,٧	٢٠,٤	٢٠,٧	١٩,٧	٢٠,٣	٢٢,٥	٢١,٧	٢٢,٥	٢٢,٦
٢٢,٦	٢٢,٥	٢٢,٦	٢٣,٠	٢٣,٥	٢٢,٩	٢٣,٨	٢٤,٩	٢٤,٩	٢٣,٦	٢٢,١
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
اقتصادات أخرى متقدمة^١										
٤,٠	٤,٣	٤,٧	٤,٨	٤,٥	٥,٣	٥,٢	٥,٠	٥,٠	٤,٠	٤,٠
٤,٠	٤,٤	٤,٨	٤,٩	٤,٧	٥,٢	٥,٦	٥,١	٥,٠	٤,٠	٤,٠
٢٩,٠	٢٩,٤	٢٩,٩	٣٠,٣	٣٠,٤	٣٠,٣	٣٠,٨	٣٠,٦	٣٠,٤	٣٠,٥	٣٠,٠
٢٤,٨	٢٤,٩	٢٥,٠	٢٥,٥	٢٥,٥	٢٥,٠	٢٤,٩	٢٥,٣	٢٥,٣	٢٦,٢	٢٥,٧
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,١	٠,٤-	٠,١-	٠,١	٠,٠	٠,٠
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية										
٠,٦-	٠,٣-	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٢-	٠,١-	٠,٦	٠,٧	٢,٧	٢,٥
٠,٧-	٠,٤-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣-	٠,٢-	٠,٦	٠,٦	٢,٦	٢,٥
٣١,٨	٣٢,٢	٣٢,٦	٣٢,٩	٣٢,٣	٣١,٧	٣٢,٣	٣٢,٩	٣٢,٩	٣٢,٦	٣٠,٣
٣٢,٦	٣٢,٧	٣٢,٧	٣٣,٠	٣٢,٥	٣١,٩	٣٢,٧	٣٢,٥	٣٢,٥	٣٠,٣	٢٨,١
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,١
المجموعات الإقليمية										
آسيا الصاعدة والنامية										
٠,١-	٠,٢	٠,٤	٠,١-	١,٠	١,٤	٢,٠	١,٦	٠,٨	٣,٧	٣,٧
٠,١-	٠,٢	٠,٤	٠,١-	١,٠	١,٤	٢,٠	١,٥	٠,٧	٣,٦	٣,٦
٣٨,١	٣٩,٢	٣٩,٩	٤٠,٤	٤١,٠	٤١,٠	٤٢,٥	٤٣,٦	٤٣,١	٤٣,١	٣٩,٨
٣٨,٢	٣٩,٠	٣٩,٥	٤٠,٦	٤٠,١	٣٩,٦	٤٠,٥	٤٢,١	٤٢,٣	٣٩,٦	٣٦,٤
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١
أوروبا الصاعدة والنامية										
٠,٢	٠,٩	١,٩	٢,٢	٠,٣-	٠,١-	١,٦	٠,٧-	٠,٩-	٠,٥-	٠,١
٠,٠	٠,٦	١,٦	١,٧	٠,٦-	٠,٤-	٠,٩	٠,٣-	١,٤-	٠,٦-	٠,٢
٢٤,١	٢٤,٤	٢٥,٢	٢٥,٨	٢٤,٢	٢٣,٥	٢٤,٦	٢٣,٤	٢٢,٨	٢٣,٥	٢٢,٩
٢٤,١	٢٣,٨	٢٣,٥	٢٤,٥	٢٤,٨	٢٣,٨	٢٣,٦	٢٣,٧	٢٤,٢	٢٤,٠	٢٢,٦
٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٧	٠,٤-	٠,٥	٠,١	٠,٢-
أمريكا اللاتينية والكاريبي										
١,٧-	١,٥-	١,٥-	١,٩-	١,٤-	١,٩-	٣,٢-	٣,٠-	٢,٨-	٠,٥-	٠,١-
١,٧-	١,٥-	١,٦-	١,٩-	١,٤-	١,٩-	٣,٢-	٣,١-	٢,٨-	٠,٦-	٠,٢-
١٨,١	١٨,٠	١٧,٨	١٧,٧	١٦,٧	١٦,٩	١٦,٤	١٧,٨	١٩,١	٢١,١	٢٠,٤
١٩,٨	١٩,٥	١٩,٤	١٩,٦	١٨,٥	١٨,٥	٢١,١	٢١,٥	٢٢,٢	٢١,٦	٢٠,٦
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١
منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى										
٢,٠-	١,٢-	٠,٣-	٢,٨	٠,٧-	٣,٩-	٣,٦-	٥,٨	٩,٠	٩,٥	٧,٣
٢,٢-	١,٤-	٠,٤-	٢,٧	٠,٧-	٤,١-	٣,٩-	٥,٢	٨,٨	٩,٩	٧,٧
٢٧,١	٢٧,٣	٢٧,٣	٢٩,٧	٢٧,٦	٢٣,٢	٢٣,٧	٣١,٤	٣٥,١	٣٧,١	٣٤,٣
٢٩,٤	٢٨,٧	٢٧,٧	٢٧,١	٢٨,٦	٢٦,٥	٢٧,٢	٢٥,٦	٢٥,٩	٢٨,٠	٢٧,٦
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,١	٠,١
إفريقيا جنوب الصحراء										
٣,٠-	٣,٤-	٣,٢-	٢,٣-	١,٩-	٣,٥-	٥,٦-	٣,٢-	١,٨-	١,٩	١,٨
٣,٤-	٣,٨-	٣,٦-	٢,٧-	٢,٣-	٣,٩-	٦,٠-	٣,٦-	٢,٢-	٠,٥	٠,٥
١٨,٧	١٧,٦	١٧,٦	١٨,٠	١٩,٠	١٨,٠	١٧,٣	١٩,٣	١٩,٥	٢١,٧	٢٠,٨
٢١,٦	٢١,٤	٢١,٢	٢٠,٦	٢١,٢	٢١,٥	٢٢,٨	٢٢,٦	٢١,٧	٢١,٦	٢٠,٩
٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	١,٤	١,٣

الجدول ألف-١٤ موجز صافي الإقراض والاقتراض (تتمة)
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات								
متوسط											
-٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	-٢٠٠٥	٢٠١٢	٢٠١١-٢٠٠١
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
الوقود											
٠,٤	١,٤	٢,٨	٥,٦	١,٧	١,٥-	١,٥-	٤,٧	٧,٤	١٠,٠	٨,٧	٨,٧
٠,٤	١,٣	٢,٨	٥,٦	١,٧	١,٦-	١,٥-	٥,١	٧,٤	١٠,٤	٩,٢	٩,٢
٢٧,٦	٢٨,٠	٢٨,٦	٣٠,٨	٢٧,٨	٢٤,٢	٢٤,٢	٢٩,٧	٣٢,٢	٣٥,٣	٣٣,٦	٣٣,٦
٢٧,١	٢٦,٥	٢٥,٦	٢٥,٠	٢٦,٤	٢٤,٥	٢٦,٧	٢٤,٧	٢٥,١	٢٥,٣	٢٥,٠	٢٥,٠
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٧-	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,٢-
غير الوقود											
٠,٨-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٩-	٠,٢-	٠,١	٠,٢	٠,٤-	١,٠-	٠,٦	٠,٩	٠,٩
٠,٨-	٠,٦-	٠,٥-	١,٠-	٠,٣-	٠,٠	٠,١	٠,٦-	١,٣-	٠,٤	٠,٦	٠,٦
٢٢,٥	٢٢,٩	٢٢,٢	٢٢,٣	٢٢,٢	٢٢,١	٢٢,٩	٢٢,٧	٢٢,٠	٢١,٩	٢٩,٤	٢٩,٤
٢٢,٢	٢٢,٦	٢٢,٨	٢٤,٤	٢٢,٥	٢٢,٢	٢٢,٨	٢٤,٣	٢٤,٣	٢١,٦	٢٩,٠	٢٩,٠
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢
حسب مصدر التمويل الخارجي											
اقتصادات المركز المدين الصافي											
٢,٠-	١,٨-	١,٧-	١,٧-	١,٥-	١,٥-	٢,١-	٢,١-	٢,٤-	١,٣-	٠,٧-	٠,٧-
٢,١-	٢,٠-	١,٩-	٢,٠-	١,٧-	١,٧-	٢,٤-	٢,٤-	٢,٧-	١,٦-	١,٠-	١,٠-
٢٢,٨	٢٢,١	٢٢,٩	٢٢,٨	٢٢,٧	٢٢,٤	٢٢,٤	٢٢,٨	٢٢,٨	٢٢,٨	٢٢,٩	٢٢,٩
٢٥,٨	٢٥,٢	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٤,٤	٢٤,١	٢٤,٨	٢٥,١	٢٥,٤	٢٥,٦	٢٤,١	٢٤,١
٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين											
اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت											
٢,٦-	٤,٠-	٢,٦-	٢,٧-	٤,٢-	٥,٧-	٥,٦-	٣,٢-	٤,٠-	١,٢-	٠,٠	٠,٠
٣,٩-	٤,٣-	٣,٩-	٢,٩-	٤,٤-	٥,٧-	٥,٩-	٣,٥-	٤,٢-	١,٧-	٠,٤-	٠,٤-
١٧,٩	١٧,٠	١٦,٦	١٧,٠	١٥,٥	١٣,٩	١٤,٥	١٧,٢	١٦,٣	٢١,٧	٢٢,١	٢٢,١
٢١,٩	٢١,٥	٢٠,٧	٢٠,٠	٢٠,٤	١٩,٩	٢٠,٥	٢٠,١	٢٠,٥	٢٢,٦	٢٢,٢	٢٢,٢
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٥	٠,٥	٠,٥
ملحوظة: تستند التقديرات في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات للبلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمعة للمجموعات القطرية المختلفة على اعتبار أنها حاصل قيم للدولار الأمريكي في البلدان المنفردة ذات الصلة. ويختلف ذلك عن عمليات الحساب في عدد إبريل ٢٠٠٥ والأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث كانت الأرقام المجمعة مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتبادل القوى الشرائية كحصة من مجموع إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتستند تقديرات إجمالي الادخار القومي والاستثمار (أو إجمالي تكون رأس المال) من إحصاءات الحسابات القومية للبلدان المنفردة. وتستند تقديرات رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي ورصيد الحساب المالي (أو صافي الإقراض/ صافي الاقتراض) من إحصاءات ميزان المدفوعات. ويمكن التعبير عن الصلات بين المعاملات المحلية والمعاملات مع باقي أنحاء العالم كمتطابقات محاسبية. الادخار (S) ناقص الاستثمار (I) يساوي رصيد الحساب الجاري (CAB) (S - I = CAB). كذلك فإن صافي الإقراض/ صافي الاقتراض (NLB) هو مجموع رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي (KAB) (NLB = CAB + KAB). ولكن في الواقع العملي، لا يمكن الاحتفاظ بهذه المتطابقات كما هي. وتعتمد الاختلافات الناجمة عن القصور في البيانات المصدرية وأعداد البيانات والتباين في الأرقام المجمعة للمجموعة على مدى توافر البيانات.											
اللتذكرة											
العالم											
٠,٠	٠,٢	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٦	٠,٤	٠,١	٠,١
٠,٠	٠,١	٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٣	٠,١	٠,١
٢٦,٦	٢٦,٥	٢٦,٥	٢٦,٧	٢٦,٥	٢٦,٠	٢٦,٥	٢٦,٧	٢٦,٢	٢٥,٠	٢٤,١	٢٤,١
٢٦,٦	٢٦,٣	٢٦,٢	٢٦,٣	٢٦,٠	٢٥,٤	٢٦,٠	٢٥,٨	٢٥,٥	٢٤,٧	٢٤,٠	٢٤,٠
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١

ملحوظة: تستند التقديرات في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات للبلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمعة للمجموعات القطرية المختلفة على اعتبار أنها حاصل قيم للدولار الأمريكي في البلدان المنفردة ذات الصلة. ويختلف ذلك عن عمليات الحساب في عدد إبريل ٢٠٠٥ والأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث كانت الأرقام المجمعة مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتبادل القوى الشرائية كحصة من مجموع إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتستند تقديرات إجمالي الادخار القومي والاستثمار (أو إجمالي تكون رأس المال) من إحصاءات الحسابات القومية للبلدان المنفردة. وتستند تقديرات رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي ورصيد الحساب المالي (أو صافي الإقراض/ صافي الاقتراض) من إحصاءات ميزان المدفوعات. ويمكن التعبير عن الصلات بين المعاملات المحلية والمعاملات مع باقي أنحاء العالم كمتطابقات محاسبية. الادخار (S) ناقص الاستثمار (I) يساوي رصيد الحساب الجاري (CAB) (S - I = CAB). كذلك فإن صافي الإقراض/ صافي الاقتراض (NLB) هو مجموع رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي (KAB) (NLB = CAB + KAB). ولكن في الواقع العملي، لا يمكن الاحتفاظ بهذه المتطابقات كما هي. وتعتمد الاختلافات الناجمة عن القصور في البيانات المصدرية وأعداد البيانات والتباين في الأرقام المجمعة للمجموعة على مدى توافر البيانات.

١ ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٥ موجز السيناريو الأساسي العالمي في الأجل المتوسط

توقعات		متوسطات		متوسطات		متوسطات		
٢٠٢٤-٢٠٢١	٢٠٢٠-٢٠١٧	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠٢٠-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١	
التغير السنوي %								
٣,٦	٣,٥	٣,٤	٣,٠	٣,٦	٣,٨	٣,٦	٣,٩	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي
١,٦	٢,٠	١,٧	١,٧	٢,٣	٢,٥	١,٩	١,٧	الاقتصادات المتقدمة
٤,٨	٤,٤	٤,٦	٣,٩	٤,٥	٤,٨	٤,٨	٦,٢	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
للتنكزة								
الناتج الممكن								
١,٤	١,٥	١,٥	١,٥	١,٦	١,٥	١,٤	١,٨	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٣,٨	٣,٤	٣,٢	١,١	٣,٦	٥,٧	٣,٦	٥,٠	حجم التجارة العالمية ^١
الواردات								
٣,١	٢,٩	٢,٧	١,٢	٣,٠	٤,٧	٣,٣	٣,٥	الاقتصادات المتقدمة
٥,١	٤,٤	٤,٣	٠,٧	٥,١	٧,٥	٤,٤	٩,٢	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
الصادرات								
٣,١	٢,٨	٢,٥	٠,٩	٣,١	٤,٧	٣,٣	٣,٩	الاقتصادات المتقدمة
٤,٦	٤,٣	٤,١	١,٩	٣,٩	٧,٣	٤,١	٨,٢	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
معدلات التبادل التجاري								
٠,١	٠,٢-	٠,١-	٠,٠	٠,٧-	٠,٢-	٠,١	٠,١-	الاقتصادات المتقدمة
٠,١-	٠,٠	١,١-	١,٣-	١,٥	٠,٨	٠,٣-	١,٠	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
أسعار العالمية بالدولار الأمريكي								
المصنوعات								
٠,٨	٠,٧	٠,٢-	١,٤	١,٩	٠,٣-	٠,٢-	١,٩	النفط
١,٢-	٧,٨	٦,٢-	٩,٦-	٢٩,٤	٢٣,٣	٣,١-	١٠,٨	السلع الأولية غير الوقود
٠,٧	٢,٦	١,٧	٠,٩	١,٦	٦,٤	١,٠-	٨,٩	أسعار المستهلكين
الاقتصادات المتقدمة								
١,٩	١,٧	١,٨	١,٥	٢,٠	١,٧	١,٥	٢,٠	الاقتصادات المتقدمة
٤,٤	٤,٦	٤,٨	٤,٧	٤,٨	٤,٣	٥,١	٦,٦	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
أسعار الفائدة								
٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,٥	٠,١	٠,٤-	٠,٦-	٠,٧	سعر ليبور الحقيقي لسته أشهر ^٢
٠,٢-	٠,٤-	٠,٨-	٠,٣-	٠,١-	٠,٢-	٠,٢	١,٩	سعر الفائدة الحقيقي طويل الأجل في العالم ^٣
أرصدة الحساب الجاري								
% من إجمالي الناتج المحلي								
٠,٤	٠,٧	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٩	٠,٥	٠,٧-	الاقتصادات المتقدمة
٠,٧-	٠,١-	٠,٤-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٢,٥	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
مجموع الدين الخارجي								
٢٨,٤	٣٠,٩	٣٠,٢	٣١,٠	٣١,٦	٣٠,٧	٢٩,٩	٣٠,٤	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
خدمة الدين								
١٠,١	١٠,٦	١٠,٦	١٠,٩	١١,٠	٩,٩	١٠,٧	٩,٠	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

^١ تشير البيانات إلى تجارة السلع والخدمات.

^٢ سعر الفائدة بين بنوك لندن على الودائع بالدولار الأمريكي ناقص التغير كنسبة مئوية في مخفض إجمالي الناتج المحلي الأمريكي.

^٣ متوسط أسعار السندات الحكومية لعشر سنوات (أو لأقرب أجل استحقاق) مرجحاً بإجمالي الناتج المحلي لكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

آفاق الاقتصاد العالمي موضوعات مختارة

أرشيف آفاق الاقتصاد العالمي

سبتمبر ٢٠٠٦	آفاق الاقتصاد العالمي: النظم المالية والدورات الاقتصادية
إبريل ٢٠٠٧	آفاق الاقتصاد العالمي: التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي
أكتوبر ٢٠٠٧	آفاق الاقتصاد العالمي: العولمة وعدم المساواة
إبريل ٢٠٠٨	آفاق الاقتصاد العالمي: الإسكان والدورة الاقتصادية
أكتوبر ٢٠٠٨	آفاق الاقتصاد العالمي: الضغط المالي والهبوط الاقتصادي والتعافي
إبريل ٢٠٠٩	آفاق الاقتصاد العالمي: الأزمة والتعافي
أكتوبر ٢٠٠٩	آفاق الاقتصاد العالمي: الحفاظ على التعافي
إبريل ٢٠١٠	آفاق الاقتصاد العالمي: إعادة توازن النمو
أكتوبر ٢٠١٠	آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي والمخاطر وإعادة التوازن
إبريل ٢٠١١	آفاق الاقتصاد العالمي: توترات التعافي مزدوج السرعة
سبتمبر ٢٠١١	البطالة والسلع الأولية والتدفقات الرأسمالية
إبريل ٢٠١٢	آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو وتصاعد في المخاطر
أكتوبر ٢٠١٢	آفاق الاقتصاد العالمي: النمو يعود وبعض المخاطر يبقى
إبريل ٢٠١٣	آفاق الاقتصاد العالمي: التوازن مع الديون المرتفعة والنمو المتباطئ
أكتوبر ٢٠١٣	آفاق الاقتصاد العالمي: الآمال والواقع والمخاطر
إبريل ٢٠١٤	آفاق الاقتصاد العالمي: تحولات وتوترات
أكتوبر ٢٠١٤	آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي يكتسب قوة، لكنه يظل متفاوتا
إبريل ٢٠١٥	آفاق الاقتصاد العالمي: تركات وغيوم وعدم يقين
أكتوبر ٢٠١٥	آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن — عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل
إبريل ٢٠١٦	آفاق الاقتصاد العالمي: التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة
أكتوبر ٢٠١٦	آفاق الاقتصاد العالمي: بطء شديد لفترة بالغة الطول
إبريل ٢٠١٧	آفاق الاقتصاد العالمي: ضعف الطلب: الأعراض والعلاج
أكتوبر ٢٠١٧	آفاق الاقتصاد العالمي: هل يتزايد الزخم؟
إبريل ٢٠١٨	آفاق الاقتصاد العالمي: نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار: تعاف في الأجل القريب
أكتوبر ٢٠١٨	وتحديات في الأجل البعيد
إبريل ٢٠١٩	آفاق الاقتصاد العالمي: انتعاش دوري وتغير هيكل
أكتوبر ٢٠١٩	آفاق الاقتصاد العالمي: التحديات أمام النمو المطرد
أكتوبر ٢٠١٩	آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو، وتعاف محفوف بالمخاطر
أكتوبر ٢٠١٩	آفاق الاقتصاد العالمي: تراجع التصنيع العالمي، وتصاعد الحواجز التجارية

أولا: المنهجية — التجميع وإعداد النماذج والتنبؤ

أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٤-١	قياس عدم المساواة: قضايا المفاهيم والمنهجيات والقياس
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٥-٣	مؤشرات الدورة الاقتصادية الجديدة في أمريكا اللاتينية:
إبريل ٢٠٠٨، الملحق ١-١	إعادة بناء البيانات التاريخية
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ١-٣	انعكاسات التقديرات الجديدة لتعادل القوى الشرائية على قياس النمو العالمي
أكتوبر ٢٠٠٨، الملحق ١-١	قياس فجوات الناتج
إبريل ٢٠٠٩، الملحق ١-٢	تقدير وإيضاح المخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي
أكتوبر ٢٠١٠، الملحق ١-٢	الشكل المروحي للنمو العالمي
أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١-٣	مؤشرات تتبع النمو
أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١-٤	الاستدلال على الناتج الممكن من البيانات المشوشة: منظور نموذج التوقعات العالمية
أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١-٤	عدم اتساق تدابير إعادة التوازن

- سيناريوهات التطورات السلبية في آفاق الاقتصاد العالمي
الميزانيات العمومية لمالية الدولة: أهمية الأصول غير المالية وقياسها
سيناريوهات التعريفات الجمركية
توقعات النمو العالمي في الأجل المتوسط
التنبؤات للنمو العالمي: فرضيات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية
المصدر الأساسي للتغيرات في أسعار السلع الرأسمالية: تحليل قائم على نموذج
تنبؤات النمو العالمي: افتراضات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية
- إبريل ٢٠١١، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٣
أكتوبر ٢٠١٦، إطار السيناريو ١
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-٣
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٣-١

ثانياً: استقصاءات تاريخية

- المنظور التاريخي للنمو والحساب الجاري
الأزمات المالية الدولية من منظور تاريخي
الحسن والسيء والقبيح: ١٠٠ عام من التعامل مع أعباء الدين العام المفرطة
ما تأثير فترات الركود؟
- أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٣-٦
أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-٤
أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الثالث
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-١

ثالثاً: النمو الاقتصادي — المصادر والأنماط

- الصعود الآسيوي: أنماط التنمية والنمو الاقتصادي
النمو الممكن للناجح والإنتاجية في اليابان
تطور جودة حوكمة الشركات وأثره في آسيا
فصل القاطرة عن القطار؟ التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي
التداعيات وتزامن الدورات الاقتصادية الدولية: من منظور أوسع
ما هي المخاطر التي تمثلها أسواق المساكن للنمو العالمي؟
تغير المناخ: التأثيرات الاقتصادية والاستجابات على مستوى السياسات
النقاش الدائر حول تطبيق سعر الخصم
الضرائب مقارنة بالكميات في ظل عدم اليقين (دراسة Weitzman, 1974)
تجارب الاتجار في رخص إطلاق الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي
الدورة الاقتصادية العالمية وديناميكيته المتغيرة
الاقتصادات الرئيسية وتقلبات النمو العالمي
تحسن أداء الاقتصاد الكلي — هل هو حسن حظ أم حسن سياسات
أسعار المساكن: التصحيحات والعواقب
الدورات الاقتصادية العالمية
ما أوجه الشبه بين الأزمة الحالية والكساد الكبير؟
هل يمثل الانتماء عنصر حيوي في تحقيق التعافي؟
أدلة من البيانات على مستوى النشاط
التحول من الركود إلى التعافي: بأي سرعة وبأي قوة؟
ما مدى الضرر؟ ديناميكية الناتج على المدى المتوسط بعد انتهاء الأزمات المالية
هل يقترن التعافي بالبطالة؟
ديناميكية البطالة أثناء حالات الركود والانتعاش: قانون أوكن وما وراءه
هل ببطء النمو في الاقتصادات المتقدمة يعني بالضرورة بطئه
في الاقتصادات الصاعدة؟
التعافي العالمي: ما هو الوضع الراهن؟
كيف يؤثر عدم اليقين على الأداء الاقتصادي؟
صلابة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: هل تدوم؟
فرص العمل والنمو: لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر؟
انتشار تداعيات أجواء عدم اليقين التي تكتنف السياسات في الولايات المتحدة وأوروبا
اقتحام الحدود: هل يمكن للبلدان منخفضة الدخل الديناميكية في الجيل الحالي أن تنجح؟
ما أسباب التباطؤ في بلدان «بريكس»؟
على إيقاع واحد؟ التداعيات والصدمات المشتركة ودور الروابط المالية والتجارية
- سبتمبر ٢٠٠٦، الفصل الثالث
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-٣
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠٠٧، الفصل الرابع
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٣-٤
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠٠٧، الملحق ٢-١
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٧
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٨
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٩
أكتوبر ٢٠٠٧، الفصل الخامس
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٥
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٥
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ١-١
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠٠٩، الفصل الثالث
أكتوبر ٢٠٠٩، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠١٠، الفصل الثالث
أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٢، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٣
أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٤
إبريل ٢٠١٣، الفصل الثاني
تقرير خاص حول التداعيات
إبريل ٢٠١٣، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الثالث

- تزامن الناتج في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان وفي بلدان القوقاز وآسيا الوسطى
تداعيات التغيرات في السياسة النقدية الأمريكية
الإدخار والنمو الاقتصادي
في الطرف المتلقي؟ الأوضاع الخارجية والنمو في الأسواق الصاعدة قبل الأزمة المالية العالمية وأثناؤها وبعد وقوعها
أثر الأوضاع الخارجية على النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة على المدى المتوسط
أصول مراجعات تنبؤات صندوق النقد الدولي للنمو منذ عام ٢٠١١
أهمية العوامل الأساسية المؤثرة على أسعار العائد الأمريكي لفهم التداعيات
- هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار العام على الاقتصاد الكلي
الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية إلى أين نتجه؟ منظورات حول الناتج الممكن
التقدم بقوة: تقدير الناتج القابل للاستمرار
التطورات والآفاق الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل: دور العوامل الخارجية
هل حان الوقت لدفعة على جانب العرض؟ الآثار الاقتصادية الكلية لإصلاحات سوق العمل والمنتجات في الاقتصادات المتقدمة
تدابير غير مسبوق: النمو في اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية في بيئة خارجية معقدة
النمو في ظل التدفقات: شواهد مستمدة من بيانات الصناعات
نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: التفاوتات وتقارب مستويات الدخل خلال فترة التنبؤات
الوظائف في قطاع الصناعة التحويلية: انعكاساتها على الإنتاجية وعدم المساواة
هل تتقاسم اقتصادات العالم المعولم مكاسب نمو الإنتاجية؟
ديناميكيات النمو الممكن في الآونة الأخيرة
آفاق النمو: الاقتصادات المتقدمة
آفاق النمو: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
تعافي الاقتصاد العالمي بعد مرور ١٠ سنوات على الانهيار المالي في عام ٢٠٠٨
الدورة الاقتصادية من منظور نظرية الجذب
إعادة تحفيز النمو في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض واقتصادات الأسواق الصاعدة: ما الدور الممكن للإصلاحات الهيكلية؟
- أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠١٤، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١٤، الفصل الرابع
إبريل ٢٠١٤، الإطار ٤-١
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٢،
تقرير خاص حول التداعيات
أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٤
إبريل ٢٠١٥، الفصل ٣
إبريل ٢٠١٥، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠١٦، الفصل الثالث
إبريل ٢٠١٧، الفصل الثاني
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٢
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١٨، الفصل ٣
إبريل ٢٠١٨، الفصل ٤
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٨، الفصل الثاني
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-٤
أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ٣

رابعاً: التضخم والانكماش وأسواق السلع الأولية

- ارتفاع أسعار السلع الأساسية غير الوقود — هل يمكن أن يدوم؟
صدمات أسعار السلع الأساسية، والنمو، والتمويل في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء
شركات النفط الدولية والوطنية في ظل بيئة متغيرة لقطاع نفطي
هل أسهمت المضاربة في ارتفاع أسعار السلع؟
تحرير التجارة الزراعية وأسعار السلع الأساسية
التطورات الأخيرة في سوق السلع الأساسية
من المتضرر من الارتفاع الهائل في أسعار الأغذية؟
اختناقات مرحلة التكرير
تحقيق أقصى استخدام ممكن لأنواع الوقود البيولوجي
المستجندات في أسواق السلع الأساسية واحتمالاتها المستقبلية
العلاقة بين انخفاض قيمة الدولار الأمريكي وأسعار السلع الأساسية
لماذا لم يستجب عرض النفط بدرجة أكبر لارتفاع الأسعار؟
أسعار النفط المستخدمة كقواعد معيارية
العولمة وأسعار السلع والبلدان النامية
الانتعاش الراهن لأسعار السلع في السياق الصحيح
- سبتمبر ٢٠٠٦، الفصل الخامس
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-٢
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٤-١
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-٥
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-٥
سبتمبر ٢٠٠٦، الملحق ١-٢
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٥-١
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٦-١
إبريل ٢٠٠٨، الملحق ٢-١
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠٠٨، الملحق ٥-١
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٦-١
إبريل ٢٠٠٨، الفصل الخامس
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٢-٥

- هل عاد التضخم من جديد؟ أسعار السلع الأولية وتضخم الأسعار
هل تؤثر الاستثمارات المالية في سلوكيات أسعار السلع الأولية؟
استجابات المالية العامة إزاء الزيادات الأخيرة في أسعار
السلع الأولية: دراسة تقييمية
نظم السياسة النقدية وأسعار السلع الأولية
تقييم مخاطر الانكماش في اقتصادات مجموعة الثلاثة
هل سترتفع أسعار السلع الأولية من جديد عند تعافي الاقتصاد العالمي؟
المستجدات في أسواق السلع الأولية واحتمالاتها المستقبلية
تطورات أسواق السلع الأولية وآفاقها المنتظرة
ما هي المعلومات التي توفرها لنا أسواق عقود الخيار حول آفاق أسعار السلع الأولية؟
ما الذي يفسر زيادة التقلبات في أسعار الغذاء؟
إلى أي مدى يخرج تعافي أسعار السلع الأولية الراهن عن المعتاد؟
منحنيات أسعار العقود المستقبلية للسلع الأولية وتكيف الأسواق الدوري
التطورات والتوقعات في أسواق السلع الأولية
التوقعات القائمة للقطاع العقاري
هل أصبحت المعادن أكثر ندرة وما انعكاسات ندرتها على الأسعار؟
تطورات أسواق السلع الأولية وآفاقها المتوقعة
شح النفط والنمو والاختلالات العالمية
قيود دورة الحياة على إنتاج النفط العالمي
الغاز الطبيعي غير التقليدي: هل يغير قواعد اللعبة؟
آثار الصدمات النفطية في الأجل القصير على النشاط الاقتصادي
استخدام المرشحات منخفضة الترددات لاستخلاص الاتجاهات العامة للدورة الاقتصادية
النموذجان التجريبيان للطاقة والنفط
تطورات أسواق السلع الأولية وآفاقها المتوقعة
الاستثمار المالي والمضاربة وأسعار السلع الأولية
صوبَ حيث يمكن أن تصيب الهدف: تقلبات أسعار السلع الأولية والسياسة النقدية
استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
- تذبذبات أسعار السلع الأولية والبلدان المصدرة لها
الأثار الاقتصادية الكلية لصددمات أسعار السلع الأولية على البلدان منخفضة الدخل
تذبذب أسعار السلع الأولية والتحديات الإنمائي في البلدان منخفضة الدخل
استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
- الطاقة غير التقليدية في الولايات المتحدة
أزمة عرض الغذاء - من هم الأشد تأثراً بالأزمة؟
استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
- الوحش الذي لم يهاجم: هل كُفِّم التضخم أم كان في غفوة مؤقتة؟
هل لا يزال استهداف التضخم ضرورياً في ظل استواء منحنى فيليبس؟
استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
- طفرات الطاقة والحساب الجاري: تجارب قطرية مقارنة
محركات أسعار النفط وتضييق الفرق بين سعري خام برنت وغرب تكساس الوسيط
تنشيط توقعات التضخم عند قصور التضخم عن الهدف
أسعار وتنبؤات السلع الأولية
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الغاز الطبيعي في الاقتصاد العالمي
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على الاستثمار في
حقة انخفاض أسعار النفط

- إبريل ٢٠١٥، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ١
تقرير خاص
أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ١
تقرير خاص، الإطار ١-١ ت خ-١
أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ٢
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٢، ٤
- إبريل ٢٠١٦، الفصل ١، تقرير خاص
أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ١،
تقرير خاص
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣-٣
إبريل ٢٠١٧، الفصل ١،
تقرير خاص
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ١
تقرير خاص
إبريل ٢٠١٨، الفصل ١
تقرير خاص
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٢،
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٣ ت خ-١
أكتوبر ٢٠١٨، الفصل ١، تقرير خاص
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠١٩، الفصل ١
تقرير خاص
أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ١
تقرير خاص
- انهيار أسعار النفط: العرض أم الطلب؟
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على المعادن في الاقتصاد العالمي
منحنيات الحدود القصوى الجديدة لاستخراج المعادن: التحول من الشمال إلى الجنوب
إلى أين يتجه مصدر السلع الأولية؟ نمو الناتج في أعقاب طفرة أسعار السلع الأولية
مريض أمت به وعكة بسيطة: طفرات السلع الأولية وظاهرة المرض الهولندي
هل تصاب اقتصادات البلدان المصدرة للسلع الأولية بفترة في النشاط أثناء طفرات
السلع الأولية؟
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على التحول في استخدام الطاقة
في ظل انخفاض أسعار الوقود الأحفوري
انخفاض التضخم عالميا في عصر يشهد سياسة نقدية مقيدة
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الأمن الغذائي وأسواق الغذاء
في الاقتصاد العالمي
ما مدى أهمية الأسعار العالمية بالنسبة لتضخم أسعار الغذاء؟
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على دور التكنولوجيا والموارد
غير التقليدية في سوق النفط العالمية
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
ما أسباب كبح التضخم الأساسي في الاقتصادات المتقدمة؟
دور المعادن في اقتصاديات السيارات الكهربائية
آفاق التضخم: المناطق والبلدان
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على أحدث اتجاهات الطلب على الطاقة
عرض الطاقة المتجددة والطلب عليها
تدنيات السياسة النقدية في الأسواق الصاعدة في ظل عودة الأوضاع المالية العالمية إلى طبيعتها
ديناميكيات التضخم في مجموعة أوسع نطاقا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
التطورات والتنبؤات في أسواق السلع الأولية

خامسا: سياسة المالية العامة

- سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠٠٨، الفصل الخامس
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٥-١
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٥-٢
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٥-٣
أكتوبر ٢٠١٠، الفصل الثالث
سبتمبر ٢٠١١، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الثالث
إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٣
- تحسن أداء المالية العامة في بلدان الأسواق الصاعدة: دوري أم هيكلي؟
متى تكون الدفعة المالية التنشيطية فعالة؟
سياسة المالية العامة كأداة مضادة للاتجاهات الدورية
الاختلافات في مدى أهمية أدوات الضبط التلقائي وعلاقتها
بسياسة المالية العامة الاستنسابية
ما السبب وراء الصعوبة البالغة في تحديد آثار الدفعة المالية؟
هل جاءت التخفيضات الضريبية الأمريكية في حينها واتسمت
بالاستمرارية المؤقتة ودقة التوجيه؟
آثار ضبط أوضاع المالية العامة على الاقتصاد الكلي: هل نشعر بوطأتها؟
رصيد الموازنة والميزان التجاري: هل يفصل التوأم عند الولادة؟
هل نسيء تقدير مضاعفات المالية العامة قصيرة الأجل؟
انعكاسات ارتفاع مستوى الدين العام في الاقتصادات المتقدمة
الحسن والسيء والقبيح: ١٠٠ عام من التعامل مع أعباء الدين العام المفرطة
التفاوت الكبير في السياسات
فرط أعباء الدين العام وأداء القطاع الخاص
هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار العام على الاقتصاد الكلي

أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٢	تحسين كفاءة الاستثمار العام
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٤	الأثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٥	مؤسسات المالية العامة وقواعد المالية العامة والاستثمار العام
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٢	طفرات السلع الأولية والاستثمار العام
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٤	آثار سياسة المالية العامة العابرة للحدود: هل لا تزال مؤثرة؟
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٤-١	تأثير تداعيات صدمات الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة على المراكز الخارجية
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٥	تأثير التغيرات في سياسة ضريبة الشركات على الاقتصاد الكلي
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢-٤	السياسات الموضوعية: إعادة النظر في سياسات المالية العامة لمعالجة عدم المساواة داخل البلدان

سادسا: السياسة النقدية والأسواق المالية وتدفق الأموال

سبتمبر ٢٠٠٦، الفصل الرابع	كيف تؤثر النظم المالية على الدورات الاقتصادية
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٤-١	التمويل بالديون وانكماش الديون
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٤-١	الروابط المالية والتداعيات
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٤-٢	أوضاع الاقتصاد الكلي في البلدان الصناعية والتدفقات المالية إلى الاقتصادات الصاعدة
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٤	ما هي السيولة العالمية؟
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٢	الانعكاسات الاقتصادية الكلية للاضطراب المالي الأخير: أنماط مستمدة من الحالات السابقة
إبريل ٢٠٠٨، الفصل الثالث	دورة أسعار المساكن المتغيرة وانعكاساتها على السياسة النقدية
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٣-١	تقييم احتمالات تعرض أسواق المساكن للتصحيح
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ١-١	هل هناك أزمة أئتمان؟
أكتوبر ٢٠٠٨، الفصل الرابع	الضغط المالي وهبوط النشاط الاقتصادي
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ١-١	نوبة العسر المالي الأخيرة: كيف تغير الأساسيات التي تركز عليها الآفاق العالمية؟
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٤-١	السياسات السليمة للتخلص من ضغوط النظم المالية واستعادة سلامة الوساطة المالية
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ٢-١	ما هي درجة انكشاف الشركات غير المالية أمام المخاطر؟
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ٢-١	حالة تبدد ثروات الأسر
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ٤-١	أثر ملكية البنوك الأجنبية خلال الأزمات النابعة من الداخل
إبريل ٢٠٠٩، الملحق ٤-١	مؤشر الضغط المالي في الاقتصادات الصاعدة
إبريل ٢٠٠٩، الملحق ٤-٢	الضغط المالي في الاقتصادات الصاعدة: تحليل الاقتصاد القياسي
إبريل ٢٠٠٩، الفصل الرابع	كيف تؤدي الروابط إلى إنكفاء الحريق
أكتوبر ٢٠٠٩، الفصل الثالث	دروس للسياسة النقدية من تجربة تقلبات أسعار الأصول
أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-٢	هل كانت الأسواق المالية في الاقتصادات الصاعدة أكثر قدرة على الصمود مقارنة بالأزمات السابقة؟
أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ٤-١	المخاطر من أسواق العقارات
إبريل ٢٠١١، الملحق ١-١	مؤشرات الأوضاع المالية
إبريل ٢٠١١، الإطار ١-١	تداعيات كساد أسعار المساكن في الاقتصادات المتقدمة على الأسواق المالية العالمية
سبتمبر ٢٠١١، الإطار ٢-١	التداعيات الدولية وصنع السياسات الاقتصادية الكلية
سبتمبر ٢٠١١، الإطار ٣-١	دورات الرواج والكساد: محفزاتها وانعكاساتها على السياسات
إبريل ٢٠١٢، الفصل الثاني	هبوط أسعار الأسهم: هل هو نذير بالركود؟
تقرير خاص حول التداعيات	انتقال تداعيات خفض قروض التمويل من بنوك منطقة اليورو عبر الحدود
أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الثاني	انتقال آثار الضغوط المالية في الاقتصاد العالمي
إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-١	التفاوت الكبير في السياسات
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-١	حديث الإلغاء التدريجي: ما المتوقع عندما تشدد الولايات المتحدة سياستها النقدية
إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-١	عرض الائتمان والنمو الاقتصادي
إبريل ٢٠١٤، الفصل الثاني	هل ينبغي على الاقتصادات المتقدمة أن تقلق بشأن صدمات النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة؟
تقرير خاص حول التداعيات	

إبريل ٢٠١٤، الفصل الثالث	منظورات لأسعار الفائدة الحقيقية العالمية
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-١	مستجدات أسواق المساكن في أنحاء العالم
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-٢	السياسة النقدية الأمريكية والتدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٥-٣	منهج شفاف لإدارة المخاطر على مستوى السياسة النقدية
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-١	هل تستمر انتعاشة التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى الأسواق الصاعدة؟
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٣-٢	تأثير إصلاحات القطاع المالي على وتيرة التعافي
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-٣	الإفصاح الواضح من البنك المركزي ودرجة ثبات التوقعات التضخمية

سابعا: قضايا سوق العمل والفقر وعدم المساواة

إبريل ٢٠٠٧، الفصل الخامس	عولمة العمالة
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ١-٥	الهجرة والتجارة: كيف يؤثران على البلدان النامية؟
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٢-٢	إصلاحات سوق العمل في منطقة اليورو والمفاضلة بين الأجور والبطالة
أكتوبر ٢٠٠٧، الفصل الرابع	العولمة وعدم المساواة
إبريل ٢٠١٠، الإطار ١-٣	الازدواجية بين العقود المؤقتة والدائمة: المقاييس والآثار وقضايا السياسات
إبريل ٢٠١٠، الإطار ٢-٣	برامج نوبات العمل القصيرة
سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١-١	تباطؤ ضعيف بلا طائل؟ نظرة قطاعية على أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة
إبريل ٢٠١٢، الإطار ١-١	حصة العمالة في أوروبا والولايات المتحدة في فترة؟ الركود الكبير؛ وبعده
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٤	فرص العمل والنمو: لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر؟
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-٣	إصلاح نظم التفاوض الجماعي بهدف زيادة معدلات توظيف العمالة والحفاظ على استقرارها
إبريل ٢٠١٧، الفصل الثالث	فهم الاتجاه العام التنازلي في أنصبة العمالة من الدخل
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-١	نسب المشاركة في القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٢	ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٢	ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٢	الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٢	تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات
إبريل ٢٠١٨، الفصل ٢	المشاركة في سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة: الدوافع والآفاق المتوقعة
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٢	مشاركة الشباب في سوق العمل في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مقابل الاقتصادات المتقدمة
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-٢	هل تنذر الغيوم بعاصفة في المستقبل؟ الهجرة ومعدلات المشاركة في سوق العمل
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-٣	هل تحصل الوظائف في الصناعة التحويلية على أجور أفضل؟ أدلة على مستوى العامل من البرازيل
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-٢	الأزمة المالية العالمية والهجرة ومعدلات الخصوبة
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-٢	تأثير الأمتة على مستويات توظيف العمالة عقب الأزمة المالية العالمية:
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-٢	دراسة حالة الروبوتات الصناعية
إبريل ٢٠١٩، الإطار ١-١	ديناميكية سوق العمل في مجموعة مختارة من الاقتصادات المتقدمة
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-١	هل يوجد عالمان منفصلان؟ الفروق الإقليمية داخل البلد الواحد
أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ٢	أهو تقارب أم تباعد أكبر؟ التفاوتات والتكيف بين أقاليم البلد الواحد في الاقتصادات المتقدمة
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢-٢	تغير المناخ وأوجه التفاوت الإقليمية

ثامنا: قضايا أسعار الصرف

سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٣-١	كيف سيتسنى تصحيح الاختلالات العالمية؟
إبريل ٢٠٠٧، الفصل الثالث	أسعار الصرف وتصحيح الاختلالات الخارجية
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٣-٣	انتقال آثار أسعار الصرف إلى أسعار التجارة وعلاقته بعملية التصحيح الخارجي
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٢-١	انخفاض قيمة الدولار الأمريكي: أسبابه وآثاره
إبريل ٢٠١٠، الإطار ١-١	دروس من الأزمة: حول اختيار نظام سعر الصرف
إبريل ٢٠١٤، الإطار ٤-١	نظم سعر الصرف والتعرض للأزمات في الأسواق الصاعدة
أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ٣	أسعار الصرف وتدفقات التجارة: صلة مقطوعة؟
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-٣	العلاقة بين أسعار الصرف والتجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٣	قياس أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والقدرات التنافسية: دور سلاسل القيمة العالمية
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-١	نسب المشاركة في القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة

ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات
ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات
الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات
تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات

تاسعا: المدفوعات الخارجية والتجارة وتحركات رأس المال والديون الأجنبية

- التدفقات الرأسمالية إلى بلدان الأسواق الصاعدة: نظرة طويلة الأجل
تحسن أداء المالية العامة في بلدان الأسواق الصاعدة: دوري أم هيكلي؟
إمكانية استمرار المركز الخارجي وعلاقتها بالتكامل المالي
الاختلالات الكبيرة والمستمرة في الحساب الجاري
المشاورات متعددة الأطراف بشأن الاختلالات العالمية
إدارة الآثار الاقتصادية الكلية لتدفقات المعونة الكبيرة والمتقلبة
إدارة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة
هل يمكن أن تنجح القيود على رأس المال؟
المشاورات متعددة الأطراف بشأن الاختلالات العالمية: تقرير مرحلي
كيف تؤثر العولمة التجارية والمالية على النمو؟ النظرية والأدلة
تفاوت أرصدة الحساب الجاري عبر الاقتصادات الصاعدة
محددات الحساب الجاري في البلدان المصدرة للنفط
صناديق الثروة السيادية: انعكاساتها على الأسواق المالية العالمية
الاختلالات العالمية والأزمة المالية
التمويل التجاري والتجارة العالمية: أدلة جديدة من المسوح المصرفية
من العجز إلى الفائض: التحولات الأخيرة في الحساب الجاري العالمي
تحقيق التوازن الصحيح: التحول عن فوائض الحسابات الجارية المستمرة
آسيا الصاعدة في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة
بلدان أمريكا اللاتينية الخمسة وركوب موجة أخرى من التدفقات
الرأسمالية الداخلة
هل تترك الأزمات المالية آثارا دائمة على التجارة؟
إزالة الاختلالات الخارجية من بلدان الاتحاد الأوروبي الهامشية
التدفقات الرأسمالية الدولية - مستقرة أم متقلبة؟
النقاط الحرجة في الالتزامات الخارجية والأزمات
تطور عجز الحساب الجاري في منطقة اليورو
إعادة التوازن الخارجي في منطقة اليورو
السالب والموجب في إدارة التدفقات الرأسمالية: تحقيق التوازن بين
التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة
محاكاة أثر التعرض للمخاطر الناتجة عن ظروف أسواق رأس
المال الدولية
ظفرة الغاز الصخري في الولايات المتحدة وانعكاساتها على التجارة
هل وصلت الاختلالات العالمية إلى نقطة تحول؟
تحويل الاتجاه: تصحيح المراكز الخارجية في عام ١٩٨٦
قصة تصحيحين: شرق آسيا ومنطقة اليورو
فهم دور العوامل الدورية والهيكلية في تباطؤ التجارة العالمية
الاقتصادات الصغيرة، والعجز الكبير في الحساب الجاري
التدفقات الرأسمالية والتعميق المالي في الاقتصادات النامية
تحليل مكونات التباطؤ في التجارة العالمية
فهم تباطؤ التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة
التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية منخفضة الدخل
مكاسب الإنتاجية المحتملة نتيجة زيادة تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة
التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟
تطور التكامل التجاري لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
مع الطلب النهائي للصين
- أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٢
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٢
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٣
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٣
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٣
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل الثالث
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل السادس
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٦-١
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٦-٢
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٦-٤
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٥
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٢
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٤
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٣
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٣
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٤-١
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٤-١
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٤-١
أكتوبر ٢٠١٣، الفصل ٤
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٣
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٣
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٣
أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الثاني
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣-٣
أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الثاني
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣-٢

- التحولات في توزيع رأس المال على مستوى العالم: الانعكاسات بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
- التصحيحات الاقتصادية الكلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة المصدر للسلع الأولية
- تحويلات المغتربين وتمهيد الاستهلاك
- منهج متعدد الأبعاد في مؤشرات سياسة التجارة
- صعود التجارة في الخدمات
- دور المساعدات الأجنبية في تحسين الإنتاجية في البلدان النامية منخفضة الدخل
- الاضطرابات التجارية العالمية
- أسعار السلع الرأسمالية: هل الدافع للاستثمار معرض للخطر؟
- الأدلة المستخلصة من البيانات الضخمة: أسعار السلع الرأسمالية عبر البلدان
- الاستثمار والتعريفات الجمركية على السلع الرأسمالية: أدلة على مستوى الشركات من كولومبيا
- دوافع التجارة الثنائية والتداعيات الجمركية
- التجارة الإجمالية مقابل التجارة في القيمة المضافة
- موازن التجارة الثنائية والإجمالية
- فهم تصحيحات العجز التجاري — هل للتجارة الثنائية دور خاص في هذا الصدد؟
- الأثار الكلية والجزئية العالمية لنزاع تجاري بين الولايات المتحدة والصين — أفكار مستخلصة من ثلاثة نماذج
- خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق
- انعكاسات نقل جزء من إنتاج الاقتصادات المتقدمة من الخارج إلى الداخل
- التوترات التجارية - سيناريو يتضمن آخر المستجدات
- تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في عام ٢٠١٨
- إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٤
- أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٤
- أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٥
- إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٦
- إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-٢
- إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-٣
- أكتوبر ٢٠١٨، إطار السيناريو ١
- إبريل ٢٠١٩، الفصل ٣
- إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-٢
- إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٣
- إبريل ٢٠١٩، الفصل ٤
- إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-١
- إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٢
- إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٣
- إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٤
- إبريل ٢٠١٩، إطار السيناريو ١-١
- أكتوبر ٢٠١٩، إطار السيناريو ١-١
- أكتوبر ٢٠١٩، إطار السيناريو ١-٢
- أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-٢

عاشرا: قضايا إقليمية

- الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي بعد عشر سنوات
- مكامن الخطر في الاقتصادات الصاعدة
- الروابط والتداعيات بين الشرق والغرب في أوروبا
- تطور عجز الحساب الجاري في منطقة اليورو
- هل لا يزال الارتباط قائما؟ اتجاهات المشاركة في سوق العمل في المناطق الأوروبية
- أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٢-١
- إبريل ٢٠٠٩، الإطار ٢-٢
- إبريل ٢٠١٢، الإطار ٢-١
- إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-٣
- إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٣

حادي عشر: التحليلات ذات الخصوصية القطرية

- لماذا يواصل حساب الدخل الدولي في الولايات المتحدة تحقيق فائض، وهل سيستمر على هذا المنوال؟
- هل تصبح الهند محركا للنمو العالمي؟
- الإدخار والاستثمار في الصين
- تعديل تقديرات إجمالي الناتج المحلي في الصين:
- ماذا يعني ذلك بالنسبة للصين والاقتصاد العالمي؟
- ما هي الدروس المستفادة من الدراسات القطرية لتأثير العولمة على عدم المساواة؟ أمثلة من المكسيك والصين والهند
- اليابان بعد اتفاق بلازا
- مقاطعة تايوان الصينية في أواخر الثمانينات
- هل أدت اتفاقية بلازا إلى ضياع العقود في اليابان؟
- إلى أين يتجه الفائض الخارجي للصين؟
- مؤسسة تسليف ملاك المساكن الأمريكية
- إعادة هيكلة ديون قطاع الأسر في آيسلندا
- سياسات آيبيوميكس: مخاطر قائمة عقب نجاح مبكر؟
- هل نمط الإنفاق في الصين يتحول (بعيدا عن السلع الأولية)؟
- الاستثمار العام في اليابان أثناء العقد المفقود
- الصادرات اليابانية: ما العائق؟
- تجربة الانكماش في اليابان
- هل هو تسريح دائم؟ المشاركة في سوق العمل في الولايات المتحدة والمناطق الحضرية
- سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ١-٢
- سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ١-٤
- سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ١-٢
- إبريل ٢٠٠٦، الإطار ١-٦
- أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٤-٢
- إبريل ٢٠١٠، الإطار ٤-١
- إبريل ٢٠١٠، الإطار ٤-٢
- إبريل ٢٠١١، الإطار ١-٤
- إبريل ٢٠١٢، الإطار ١-٣
- إبريل ٢٠١٢، الإطار ٣-١
- إبريل ٢٠١٢، الإطار ٣-٢
- أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٤
- إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-٢
- أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-٣
- أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-٣
- أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٢-٣
- إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٢

ثاني عشر: موضوعات خاصة

- تغير المناخ والاقتصاد العالمي
الارتفاع المستمر في ملكية السيارات في الاقتصادات الصاعدة:
انعكاساته على تغير المناخ
جنوب آسيا: التأثير التوضيحي لصدمة مناخية مفاجئة
السياسات الاقتصادية الكلية الرامية إلى التكيف بشكل أكثر سلاسة
مع صدمات المناخ المفاجئة
التأمين ضد الكوارث وسندات الكوارث: الأدوات الجديدة للتحوط
من مخاطر الأحوال الجوية المتطرفة
المبادرات الأخيرة على مستوى السياسات من أجل تخفيض الانبعاثات
جوانب التعقيد في تصميم سياسات التخفيف المحلية
اجتياز مراحل بقدر ضئيل من المساعدة من طفرة السلع: هل الإيرادات غير المتوقعة من
السلع الأولية تعجل وتيرة التنمية البشرية؟
كسر حالة الجمود: تحديد الدوافع الاقتصادية السياسية وراء الإصلاحات الهيكلية
هل يمكن لموجات الإصلاح تغيير الوضع الحالي؟ بعض دراسات الحالة باستخدام
طريقة المقارنة المصنعة
إقبال عالمي على تملك الأراضي
اتجاهات نصيب الفرد من الدخل في فرادى البلدان: البرازيل وروسيا والهند
والصين وجنوب إفريقيا
التقدم التكنولوجي وأنصبة العمالة: نظرة عامة تاريخية
مرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة: المفهوم والتقدير
المهام الروتينية والتشغيل الآلي والتدخل الاقتصادي حول العالم
تعديل نصيب العمالة من الدخل
الصراعات والنمو والهجرة
معالجة المصاعب في قياس النشاط الاقتصادي الأيرلندي
آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها
البلدان منخفضة الدخل؟
تأثير الأعاصير الاستوائية على النمو
دور السياسات في مواجهة صدمات الأحوال الجوية: تحليل قائم على استخدام النماذج
استراتيجيات التصدي لصددمات الأحوال الجوية وتغير المناخ: دراسات حالة مختارة
التصدي لصددمات الأحوال الجوية: دور الأسواق المالية
التطورات التاريخية للمناخ والتنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل العالمي
تخفيف آثار تغير المناخ
الهواتف الذكية والتجارة العالمية
هل تأثرت إحصاءات الإنتاجية بخطأ في قياس الاقتصاد الرقمي؟
تغير محتوى الخدمات في السلع المصنعة
بيانات براءات الاختراع والمفاهيم ذات الصلة
تعهد الأنشطة الابتكارية للبلدان المتقدمة تكنولوجياً وانتقال المعرفة
العلاقة بين المنافسة والتركز والابتكار
زيادة القوة السوقية
ترجمات حادة في إجمالي الناتج المحلي: بعض الحقائق المبسطة
التنبؤ بحالات الركود والتباطؤ — مهمة صعبة
صعود القوة السوقية للشركات وأثاره الاقتصادية الكلية
الحركة المتزامنة بين تركيز الصناعات وادخار الشركات
أثر عمليات الدمج والاستحواذ على القوة السوقية
سعر التكنولوجيا المصنعة لتوليد الطاقة منخفضة الكربون
صناعة السيارات العالمية - التطورات الأخيرة والانعكاسات على الآفاق العالمية
آخر التطورات بشأن انبعاثات الكربون العالمية
قياس النشاط الاقتصادي والرفاهية في الأقاليم دون المركزية
الآثار الدائمة للصددمات المحلية: حالة إغلاق مصانع السيارات
الآثار السياسية للإصلاحات الهيكلية
تأثير الأزمات على الإصلاحات الهيكلية
- إبريل ٢٠٠٨، الفصل الرابع
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-٢
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-٣
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-٤
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-٥
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-٦
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-٤
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-٣
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-٤
إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٢
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٣
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٤
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٥
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٦
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٤
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-٢
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-٤
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-٥
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-٦
إبريل ٢٠١٩، الفصل ٢
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢-٣
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٣-٢
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٣-٣

مناقشة المجلس التنفيذي للأفاق المتوقعة، أكتوبر ٢٠١٩

أدلى رئيس المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بالتعليقات التالية في ختام مناقشة المجلس لتقرير «الراصد المالي» وتقرير «الاستقرار المالي العالمي» وتقرير «أفاق الاقتصاد العالمي» في ٣ أكتوبر ٢٠١٩.

زيادة موارد المالية العامة في كثير من البلدان. واتفقوا عموماً على أنه حيثما توافر الحيز المالي واستمرارية القدرة على تحمل الدين، ينبغي استخدام سياسة المالية العامة عالية الجودة لدعم الطلب الكلي عند اللزوم. وتتطلب استمرارية القدرة على تحمل الدين إعادة بناء الهوامش الوقائية في البلدان ذات الأوضاع المالية العامة الأضعف نسبياً، وإن كان يمكن ضبط الوتيرة حسبما تسمح به أوضاع السوق لتجنب الدخول في فترات مطولة من الضعف الاقتصادي والديناميكية الانكماشية. وإذا تحققت مخاطر التطورات السلبية، ينبغي لصناع السياسات التأهب لتنفيذ إجراء، ربما على نحو منسق، لمواجهة الطوارئ. وأكد المديرون أهمية إجراء الإصلاحات الهيكلية المعززة للنمو في كافة الاقتصادات. وتتمثل الأولوية في رفع النمو متوسط الأجل، وزيادة الاحتوائية وتعزيز الصلابة. فالسياسات الهيكلية بإمكانها المساعدة في التخفيف من حدة التكيف مع الصدمات وتعزيز الناتج على المدى المتوسط، وتضييق فروق الدخل في البلد الواحد وتشجيع التقارب بين البلدان بوتيرة أسرع. وينبغي مواصلة العديد من البلدان تعزيز المؤسسات ونظم الحوكمة وأطر السياسات لدعم الصلابة وأفاق النمو. وذكر المديرون أن استمرار بيئة أسعار الفائدة المنخفضة لفترة مطولة في الاقتصادات المتقدمة شجع على خوض المخاطر، بما في ذلك على مستوى المؤسسات الاستثمارية، وأدى إلى استمرار تراكم مواطن الضعف في القطاع المالي، ومنها تزايد المخاطر في المؤسسات المالية غير المصرفية، وتصاعد أعباء ديون الشركات، وزيادة اعتماد اقتصادات الأسواق الصاعدة والرائدة على الاقتراض الخارجي. وأبرز المديرون الحاجة الملحة لحماية الاستقرار المالي من خلال سياسات أقوى وأوسع نطاقاً للسلامة الاحترازية الكلية، ومعالجة مواطن ضعف الشركات عن طريق إجراءات الرقابة والإشراف الأكثر صرامة. وأيدوا كذلك الدعوة لتعزيز الإشراف والإفصاح عن المعلومات في المؤسسات الاستثمارية وتنفيذ ممارسات وأطر حذرة لإدارة الدين السيادي، بالإضافة إلى المتابعة الوثيقة لهشاشة التمويل بالدولار الأمريكي. وأكد المديرون مجدداً دعوتهم لتنفيذ جدول أعمال الإصلاحات التنظيمية العالمية بالكامل. وذكر المديرون أن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بحاجة إلى تنفيذ المزيج الملائم من السياسات المالية العامة والنقدية وسياسات سعر الصرف والسياسات الاحترازية الكلية. فضمان الصلابة المالية هو

اتفق المديرون التنفيذيون بوجه عام بشأن تقييم الأفاق والمخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي. وذكروا أنه من المتوقع تباطؤ النمو العالمي في ٢٠١٩ إلى أدنى مستوياته منذ الأزمة المالية العالمية، مما يرجع لاستمرار الضعف واسع النطاق في الناتج الصناعي وثقة دوائر الأعمال وسط تصاعد التوترات التجارية. وبينما يتوقع تعافي النمو قليلاً في ٢٠٢٠، فلا تزال الأفاق متوقفة على نحو محفوف بالمخاطر على حدوث تحول في عدد محدود من البلدان التي تحقق في الوقت الراهن أداء قاصراً أو التي تعاني من ضغوط. وفي نفس الوقت، لا يزال النمو الكلي في البلدان النامية منخفضة الدخل يتسم بالصلابة نسبياً، رغم أن احتمالات التقارب نحو مستويات الدخل السائدة في الاقتصادات المتقدمة لا تزال صعبة التحقيق.

وأعرب المديرون عن قلقهم إزاء زيادة مخاطر التطورات السلبية في الاقتصاد العالمي. والأهم من ذلك على المدى القريب هو تفاقم التوترات التجارية والتكنولوجية والجغرافية-السياسية وما يصاحبها من زيادة أوجه عدم اليقين على مستوى السياسات. وأشار المديرون كذلك إلى مخاطر حدوث تشديد مفاجئ في الأوضاع المالية يمكن أن تحفز مجموعة من الأحداث. وقالوا إن مخاطر التطورات السلبية لا تزال مرتفعة في الأجل المتوسط، مما يرجع لزيادة الحواجز التجارية، وزيادة تراكم مواطن الضعف المالي، وتبعات تغير المناخ دون اتخاذ إجراءات تخفيفية لمواجهة.

وبالنظر إلى هذه المخاطر، شدد المديرون على ضرورة تعزيز التعاون متعدد الأطراف، الأمر الذي اعتبره معظمهم أولوية لنزع فتيل تصعيد التوترات التجارية، وإلغاء زيادات الرسوم الجمركية التي فُرضت مؤخراً، وتسوية الخلافات التجارية على نحو تعاوني. وحث المديرون كذلك صناع السياسات على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتخفيض الاختلالات العالمية. وسيساعد توثيق التعاون متعدد الأطراف بشأن الضرائب الدولية وإجراء الإصلاحات التنظيمية المالية على مستوى العالم في معالجة مواطن الضعف وتوسيع نطاق المكاسب المتحققة من التكامل الاقتصادي.

وأكد المديرون الحاجة الماسة لتوخي استخدام السياسات على نحو استباقي لتأمين النمو وتعزيز صلابة الاقتصاد. وأيدوا زيادة تيسير موقف السياسة النقدية في كثير من الاقتصادات مع التشديد على الأهمية المستمرة لمواصلة الاعتماد على البيانات وتوخي الوضوح في الإفصاح عن قرارات السياسة. وذكر المديرون أن أسعار الفائدة المنخفضة للغاية أدت إلى

في الحد من الانبعاثات. ووفقا لظروف كل بلد وأفضلياته، سيكون من المفيد أيضا النظر في استخدام منهجيات أخرى مثل نظم الرسوم والتخفيضات والقواعد التنظيمية. وذكر المديرين أنه لكي تصبح سياسات التخفيف من حدة آثار تغير المناخ مقبولة على نطاق واسع، ينبغي تطبيقها في إطار استراتيجية شاملة تتضمن استخدام الإيرادات على نحو أكثر إنتاجية وعدالة، وشبكة أمان اجتماعي للفئات الضعيفة، وإجراءات داعمة للاستثمار في التكنولوجيا النظيفة. وبينما ذكر عدد كبير من المديرين أن التوصل إلى حد أدنى دولي لسعر الكربون يمكن أن يساعد في زيادة جهود التخفيف من آثار الانبعاثات، فقد رأوا أنه من الضروري بذل مزيد من الجهود وزيادة التعاون على المستوى العالمي للوصول إلى اتفاق واسع النطاق قائم على أساس عدالة تقاسم الأعباء. وقد اغتنم عدد كبير من المديرين هذه الفرصة للإعراب عن ترحيبهم بجهود الصندوق في تحليل خيارات سياسات التخفيف من حدة آثار تغير المناخ ودمج هذه التحليلات في أنشطته الرقابية، وتم الاستفادة من الخبرات المتاحة في نطاق صلاحياته. ورحب معظم المديرين بالاهتمام الموجه للتمويل المستدام الذي يراعي الاعتبارات البيئية والاجتماعية وذات الصلة بالحوكمة عند اتخاذ قرارات الاستثمار، وأكدوا أهمية التعاون المستمر مع المنظمات الدولية الأخرى.

من الأولويات في الأسواق الصاعدة والواعدة المعرضة لمخاطر انعكاس مسار تدفقات رأس المال المفاجئ. وحث المديرين الاقتصادات النامية منخفضة الدخل على اعتماد السياسات التي تهدف إلى رفع النمو الممكن وزيادة طابعه الاحتوائي والتصدي للتحديات التي تعيق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن الأولويات في هذا الشأن تعزيز أطر السياسات النقدية والاحترازية الكلية والتصدي لمواطن ضعف المديونية. وأكد المديرين ضرورة اتساق سياسة المالية العامة معاستمرارية القدرة على تحمل الدين والمضي قدما نحو تحقيق أهداف التنمية، لا سيما من خلال بناء القدرات الضريبية، مع حماية محدودي الدخل. فالتكامل بين الإيرادات المحلية والمساعدات الرسمية والتمويل الخاص هو مطلب أساسي لتحقيق النجاح، بينما سيكون من الضروري أيضا الاستثمار في الاستعداد لمواجهة الكوارث وفي البنية التحتية الذكية مناخيا. وعلى البلدان تحسين جودة التعليم، وتقليص فجوات البنية التحتية، وزيادة الشمول المالي، وتعزيز الاستثمارات الخاصة. ويتعين على البلدان المصدرة للسلع الأولية مواصلة تنويع مصادر اقتصاداتها. ورحب المديرين عموما بتركيز تقرير الرائد المالي على تغير المناخ. واتفق معظمهم على أن ضرائب الكربون أو منهجيات التسعير المشابهة، مثل نظم تداول الانبعاثات، تمثل أداة فعالة

في هذا العدد:

الفصل ١

الآفاق والسياسات العالمية

الفصل ٢

أهو تقارب أم تباعد أكبر؟ التفاوتات والتكيف بين أقاليم البلد الواحد في الاقتصادات المتقدمة

الفصل ٣

إعادة تحفيز النمو في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض واقتصادات الأسواق الصاعدة: ما الدور الممكن للإصلاحات الهيكلية؟

ISBN: 978-1-51352-040-7



9 781513 520407

مطبوعات الصندوق



WORLD ECONOMIC OUTLOOK (ARABIC)

أكتوبر ٢٠١٩